

صلاح عيسى

الثورة العراقية



دار المستقبل العربي . القاهرة

الثورة العراقية

صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار المستقبل العربى

١٠ شارع سليمان باشا — روكسى — القاهرة

جمهورية مصر العربية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية ١٩٨٢

صلاح عيسى

الثورة العرابية^٣



دار المستقبل العربي . القاهرة

١٩٨٢

« اننى ابن فلاح مصرى • وقد
اجتهدت قلد طاقتى أن أحقق الإصلاح
لوطنى الذى أنا من إبنائه ومحبيه » •
لقد كنت أجتهد فى حفظ استقلال
بلادى مع نيل الحرية والعدل والمساواة
للمساكين الذين أنا خادم لهم • فلسوء
البخت لم يتيسر لى الغرض المقصود •

واننى مكنت بشرفى الشخصى الذى
سوف يلازمى ماحييت ويبقى بعدى
إذا مت •

وسوف يرضينى دائما أن أنادى
بـ « أحمد عرابى المصرى » فقط ، وبشير
القاب • لقد ولدت فى بلاد الفراعنة
وستظل اهراماتهم قبرى • أن الأمة
المصرية بأسرها كانت معى ، وصحية لى ،
كما انى محب لها أبدا ، فأمل أنها
لا تنسانى •

أحمد عرابى

مقدمة

كتبت الاطار العام لهذه الدراسة في الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٦٧ ، وكان ما حدث في يونيو من ذلك العام ، أقسى من أن يتحملة انسان يعيش حبه لوطنه وشعبه بسطحات الصوفين مثل * ولأننى افتقدت الى حد كبير ذلك القدر اللازم من البرود العقلي الذى لا يمكن لهشتغل بالمسائل العامة أو مهتم بها ان يعيش بدونه ، فقد ترسبت فواجع يونيو في أعماقى طوفانا من الأحزان ، أفقدنى الأمن والطمأنينة ، ودفعنى الى تقلب مستمر في الرماد المتخلف من محترق الآمال ، وكان ذلك أقسى ما عانيته في تلك الأيام الغريبة .

وكان لا بد - في وقت عجز فيه الجميع عن تقدير ما يجب عمله - أن انقذ نفسى من حالة أشبه بجنون الاكتئاب ، وأن أعيد لها اتزانها ، ولم يكن هناك مفر من التماس العزاء ، وأيضا فإنه لم يكن عسيرا .

عدت الى تاريخ بلادى في تلك الأيام الحزينة ، أقرأ بحب كما لم أقرأ طول عمرى ، تجولت في العذاب المصرى العظيم ، عبر عصور ضاربة في القدم . وعبر صفحات شهدت الطفولة بعضها ، وحفظت ذاكرة الصبا الكثير منها . أشامت صفحاته المشرقة ظلام قاهرتنا المقهورة ، وبددت عممة الحياة حولي ، تعزيت عبر صفحاته السوداء - وما أطولها - بأن الفجر يشرق دائما ، وبأن الموت لا يقهر الحياة مهما كان جبارا وعاتيا وغادرا . وأحببت شعبي كما أحببه في أى وقت . أطل على وجهه المتبسّم رغم عذابه الجليل والطويل فهدهد القلب المائى ، وخفف بعض عذاب الروح ، وأثبت شجيرة في صحرا الآمال المحترقة ، مقامها بتاريخه الفد العظيم : تمر به الاحداث كلمى هزيمة . ووجهه وضام وثغره باسم * وزاد يقينى بأن الشعب هو الباقى دوما . الغالد دوما مهما حدث : يأتى الطفاه * . ويدهيون ، ويأتى الغزاة ويقبرون ويظل الشعب كما هو ، من الأبد جاء والى الأبد يبقى . وأظن أن محاولتى تذلل للغلاص بالشعب ، كانت أصح محاولات الغلاص في ذلك الوقت ، ولولاه لكتبت ، كيعض مفردات جيلنا ، قد وقعت في أمر حالة من الانتحار العقلي يصعب تداركه آثارها .

وعدت من جولتي لأجد صديقي الأستاذ « عبد الفتاح الجصل » سكرتير تحرير « المساء » يتحصن في الصفحة الأخيرة من جريدته ، ومعه عدد من الكتاب والفنانين والأدباء الذين أصرروا على أن يعبروا عن روح شسيمييم الرفضة للاستسلام وللهزيمة ، واختاروا لصفحتهم عنوانا ومضمونا : « في المعركة » . التحقت بهم دون دعوة . ولم يكن الصف طويلا ولكنه لم يكن شديد القصر .

أيامها كان الشعب أمولا ووحيدا ، تحول الهجوم عليه ، يفتاله حتى هؤلاء الذين شساركوا في الأمسة بتهميجهم وعيهم ، وهو ما لم يتعفف عنه كتابة أو قولا ، مفردات لا أشك في أنها أحبت الشعب ، بل عيده ، وضحت من أجله بأحلى سنوات العمر وبكل مسراته ، بيد أنها كانت تحبه ذلك النوع القاسي من الحب ، حيث يختلط طموحا إلى ما كان يجب أن يكون عليه المحبوب ، يحزننا على ما أصابه ، بمعزنا عن تفسيره أو إنقاذه . في ذلك الظرف القاسي كانت المجموعة التي تحرر صفحة في المعركة تعبر عن حبها بدرجة من الصحة النفسية أكثر نقام .

تجمع حول عبد الفتاح الجصل عدد من شباب جيلنا ، ومن أجيال أخرى لتتنا أو ميقتنا ، يدافعون عن الشعب وعن الحرية وعن الثقافة الوطنية . وظلت هذه الصفحة تصدر على امتداد ثمانية شهور ، رغم أن صحفا كثيرة في بلادنا - وفي بلاد عربية أخرى - كانت قد عادت إلى نشر أنباء الحياة اللذيذة ، وإلى تسويد عالم الجنس والليل والجريمة . وطال صفحتنا رذاذ من ذلك : فوجئنا باسمها يتغير يوما إلى « في معركة البناء » ، وكان الاسم الجديد ثقيلًا ، شعرنا أنه يصلح لصفحة اعلانات عن شركة مقاولات - ورغم هذا فقد كان علينا أن نستمر .

واني لأشعر بامتنان عظيم لتلك الفترة ، فقد احتضنت في الكتابة والقراءة عن تاريخ بلادنا العظيمة من الانتحار العقلي والدمار النفسي . كان من نصيبي أن أشارك في هذا المجهود بثلاث دراسات هي « الطابور الأميركي الخامس في الثقافة الوطنية » ، و « محاولة لفهم المقاتل المصري » ، وأخيرا هذه الدراسة التي نشر الاطار الأولى لها تحت عنوان « الثورة العربية : الدستور وجيش الفلاحين » .

وعندما اتبعت لي - بعد ذلك بشهور - فرصة من الهدوء الكامل والبعد الطويل عن العمران ، اخترت أن أمارس صحتي بطريقتي ، فعدت إلى هذه الدراسة

فى محاولة جديدة لحماية نفسى من أخطار الحصار الذى أصبحت أسيرا له - أحدث التفكير فى الإطار العام الذى نشر قبل ذلك فى « المسام » ، فى محاولة لاستكمال نواقصه الفكرية وتعميق بعض فروضه ، وقراءة ما قد يكون فاتنى من مراجع أو استحدثت من دراسات ومناقشة ما أثير من اعتراضات أو اختلافات أو ما شاب منهج الدراسة من غموض وإبهام ، كما صوره الإطار العام الأول المنشور من قبل - وقد استمرت هذه المراجعة حوالى العام والنصف انتهت بهذه المحاولة لفهم الثورة المرابية .

وقد لاحظت وأنا أراجع ما سبق أن كتبته ، أن ظل يونيو - حزيران - كان يفرض نفسه على ، واعترف صادقاً أننى عانيت كثيراً وأنا أزيحه عنى ، لا لما يرسبه فى قلبى من أحزان فحسب ، ولكن أساساً لكى يظل لهذه الدراسة طابعها العلمى والموضوعى ، بعيداً عن أى انفعالات حادة - وكان بعض الامتداع قد ذكره مرة ، فى معرض مناقشة ، أنه يظن أن القاهرة فى نهايات سبتمبر ١٨٨٢ ، بعد دخول الجيش الإنجليزى إليها ، لا بد كانت تشبه القاهرة الأيام الأخيرة من يونيو ١٩٦٧ ، وزعم بأنه يظن أن هذه المشابهة هى التى دفعتنى الى كتابة هذه الدراسة - فضلاً عن أننى أثق بأن الظواهر التاريخية لا تتكرر ، فإن هذه الفكرة لم تغفل بمغلى الواعى ، ولم أم كثيراً باستبطنها -

بيد أننى سأكون مغالطاً حقاً اذا زعمت أن ظل يونيو لا أثر له فى هذه الدراسة فما أظن إلا أن كل مظاهر حياتنا تمضى فى هذا الظل وحتى أكثر الأعمال الفنية أو الفكرية استقفاً وابتدالاً ، ربما تتضمن نوعاً من تعذيب النفس المقصود ، أو من الانتحار العقلى للذين يعجزهم تكوينهم الذاتى عن مواجهة المسألة - أو الذين لا يحشدون منطقهم العقلى البارد ويواجهون به صمتها - ولكن الذى حرصت عليه تماماً هو ألا أخضع لأى انفعالات حادة ، أو اتجاهات سياسية آتية حفاظاً على طابع الدراسة العلمى وما استهدفته منها .

والعنوان الذى تفضله هذه الدراسة لنفسها هو « محاولة لفهم الثورة المرابية » وهو ليس من قبيل التواضع المبتذل ، أو الصمياغة اللفظية ، ولكنه يعصف بالفعل تصور الباحث لما قام به ، فمن ناحية فإنه يضع نفسه بين صفوف المدرسة الثالثة من مدارس التاريخ لمصر الحديثة ، تلك المدرسة التى تتبنى أساساً الفكر الاشتراكي العلمى ، وتطبق « المادية التاريخية » كمنهج للبحث فى ظواهر هذا التاريخ ، ويمتد الباحث أن هذه المدرسة ما تزال « تحاول » إرساء بذور نهجها ورؤيتها ، وأن كل ما يصدر عنها هو مجرد « محاولات » - ومن ناحية أخرى فإن المنطلق الذى ينشط الباحث منه هو تقديم كل الفروض

الجديدة فى رؤانا للتاريخ المصرى يهدف طرح هذه الفروض للحوار
المبلى لتعديلها وتصحيحها كلما كان ذلك ممكنا .

وثمة ملاحظات هامة ، يجب ان تكون فى الاعتبار عند تناول هذه
المحاولة للفهم :

أولا - ان هذه الدراسة هى جزء من محاولات متكررة للوصول الى تصور
عام وشامل لتطور المجتمع المصرى . وهذا التصور يرى أن محاولات
البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها هى جزء من حركة التاريخ المصرى
خلال المائة وخمسين سنة الماضية : بداية بالتحرك القومى الذى
واجه الغزو الفرنسى لمصر ، وحتى اليوم . ان قيادة التجار ونقباء
الحرف لسكان المدن مرميا وفى مقدمتهم فقراء المدن ، وللغلايين
والعربان ، هى التى تصدت لهذا الغزو ، وقد حقق اشتراكها فى
حرب التحرير العديد من المكاسب ، وخاصة عندما استكملت أهدافها
بثورة ١٨٠٥ فاستقلت الحكم التركى المملوكى وقامت سلطة محمد
على ، بإرادة هذه القيادة .

ثم كانت المحاولة الثانية وهى المحاولة العربية التى تصدت خلالها
للقيادة عناصر من البرجوازية الزراعية والتجارية ضمن جبهة وطنية واسعة ،
ضمت الجريين بالزارعين المتوسطين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين
ودخلها بشكل مؤقت عناصر من الارستقراطية الزراعية ، وكان هدف هذه
المحاولة الاسامى : ايقاف الغزو الاستعماري لمصر ، والنضال من أجل
الديمقراطية الليبرالية . ثم كانت ثورة ١٩١٩ حلقة ثالثة ، أكثر نضوجا
من سابقتها إذ ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية ، وطبقة عاملة
كانت وليدة آنذاك ، فضلا عن التكوينات الطبقية المختلفة للغلايين .

وإذا كان الضمار الاسامى طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطنى
والديمقراطية الليبرالية ، فإن أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر
برجوازية وليدة وبمدرجة النضو ، كان هو أسلوب النضال المتبع دائما .
كما ان مسأومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة سنة متكررة .

وبالطبع فإن هذه الدراسة هى جزء من هذا التصور العام ، ولست
أزعم اننى أصبح متحاشيا كما ان بعض قروضه مازالت فى حاجة الى تعميق .
وقد فرض على اقتناعى بهذا التصور قيودا شتى . كما أننى فى حدود المجال
الذى تدور فيه هذه الدراسة لست مطالبيا بالدفاع الموسع عنه . بيد اننى

أحيل القارئ إلى دراسة لي نشرتها « الطليعة » القاهرية في ديسمبر ١٩٦٧ تحت عنوان « أصاليب النضال المصري من حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسي ١٨٩٧ إلى العدوان الثلاثي ١٩٥٦ » (١) .

ثانيا - ان الشكل الذي تقدم هذه الدراسة الثورية المراهية من خلاله ، لا يركز أساسا - وانطلاقا مما وضحته لنفسها من أهداف - على قصة الثورة وحوادثها ، ولكن على تحليل قواها الاجتماعية ، وأهداف هذه القوى ، وحركتها السياسية ، وأشكال التحالفات بينها ، ثم كيفية تفتت جبهتها واجهاضها . والباحث يفترض أن هناك حدا أدنى من المسام بحوادث الثورة - من حيث الترتيب الزمني - لدى الذين يقبلون على قراءة هذه الدراسة - وبالطبع فان عدم توفر هذا الامام قد يفرض على القارئ ان يزج نفسه بقراءة هذه المحاولة أكثر من مرة . كما فرض على الباحث أحيانا توضيحات للحوادث كان يمكن الاستغناء عنها .

ثالثا - ان هذه المحاولة لا تنحى إلى التحقيق التاريخي للواقع . فقد كانت هذه المهمة الشغل للشاغل للعديد من الدارسين . ان المصادر الأولية للتاريخ للثورة المراهية متوفرة بشكل مرضي ، ففضلا عن مذكرات قادة الثورة (٢) لقد نشرت أكثر الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات التي كانت معنية بالمسألة المصرية اذ ذاك . كما أن الكثير من الوقائع كان محل تحقيق في المحاكمات التي أعقبت تصفية الثورة ،

(١) أضاف الباحث إلى جهده في البرهنة على هذا الفرض ، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، محاولات أخرى ، يشير إليها في كتابه : البرجوازية المصرية وأسلوب المناوذة (دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٠ - ومطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨١) . و « عبد الرحمن الجبرتي : الانتداب السياسي العربية في عصر النوبية - تحت الطبع - نشرت فصول منه في : قضايا عربية النوبية ١٩٧٥ و ١٩٧٦ والفكر المعاصر - قاهرية بيروت - ١٩٨٠ » و « مصطفى كامل مفكرا برجوازيا » - قضايا عربية ١٩٧٦ وكذلك « البرجوازية المصرية ولمحة الطرح خارج الحلبة » - دار القادسي - بيروت ١٩٨٢ .

(٢) راجع أيضا بمذكرات قادة الثورة في مراجع هذه الدراسة . هذا ويذكر محمود الفرقاوي أنه ذم من جملة ذكرها يعقوب مروف صاحب المقتطف في ص ١٥٦ من كتابه أمم المقتطف ، أن على مباركة دون في الثورة المراهية وأحداثها مذكرات طويلة ، ولكن لم يشتر على هذه الذكريات لأن محمود الفرقاوي : على مباركة والثورة المراهية - المجلد القاهرية - العدد ٤١ - مايو ١٩٦٠ .

هذه بالإضافة إلى كتابات ومذكرات ودراسات بعض العناصر الأجنبية المستولة أو التي كانت على مسرح الحوادث أو قريبة منه ، مثل بلنت وكرومر ونينيه ويرودى . وقد نشر الأول والثاني عدداً من الوقائع الهامة في كتابيهما . وكانت هذه المصادر الأولية محلاً للدراسة والاستنتاج والمقارنة . وهو ما أعطى هذه الدراسة ميزة البناء فوق أساس جيد ، وأعطاهما من مهمة شاقة بالنسبة لتحقيق بعض الوقائع والترجيح بين بعض الروايات ، ولكن هناك تحفظاً أساسياً . ذلك أن اختيار رواية معينة أو إهمالها واعتبار وثيقة معينة أو طرحها جانباً ، مما يتضغ في الأساس لرؤية الباحث ومنهجه . ولم تكن محاولتنا بعيدة عن ادراك ذلك . وهو ما دفع الباحث إلى الاطلاع على المصادر الأولية عندما رأى ذلك ضرورياً ، وبالأخص الصحف المصرية المعاصرة للحوادث ، والمذكرات الشخصية والأوراق الغطية لقادة الثورة .

وأخيراً - إن الثورة المرابية قد تعرضت لعدد من الأحكام التاريخية القاسية ، تراوحت بين الاتهام الصريح والمباشر بالخيانة أو التفريط المساوئ لها ، ولم تصل إلى الانصاف إلا في أقلها . ومن الطبيعى أن تغرى تلك الأحكام البعض .

ويزيد من أهراء تلك الأحكام ذلك الموقف غير الودى الذى أخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية من الثورة المرابية . وإذا كنا سنعرض لهذا الموقف بالتحليل فيما بعد ، فمن الضرورى أن نسجل هنا أنه أكثر هذه المواقف خطورة ، فسمه تصبح المسألة أبعد مدى من تحقيق واقعة تاريخية ، لتدخل في إطار التكوين السياسى للمواطنين . ذلك أن موقف الحلقات المتعددة للحركة الوطنية المصرية مما جبقها يتميز بشئ من الرغبة فى التهوين ، تصل إلى حد المسخ والتشويه أحياناً ، وهو ما يخلق مناخاً من عدم الثقة فى تضالفة الشعب يتعدى باكاذيب فليس ثوب الحقائق .

وقد تحملت قبل هذا الموقف ، حيثاً مجهداً . فمن ناحية كان على أن أحفظ للنضال الشعبى وجهه المشرق ، لأن دروس هذا النضال هى زادنا الحقيقى فى معركة الحياة والموت التى متخوضها شعبونا لتصفية الاستعمار والاستغلال . ومن ناحية أخرى فقد كنت أدرك من البداية أن العطف الطبعى الذى استشعره تجاه نضال الشعب المصرى والتقدير الذى أكنه لهذا النضال ، لا يجب أن يتحول إلى نفاق للشعب . يحرمنا من الدراسة الموضوعية . لسليباته وقد كان من المحتمل أن ألق فى خطأ الانحياز للظاهرة المرابية بما يحول دون النظرة الموضوعية لها . وحين نشرت المخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى

سلسلة مقالات على صفحات « المسام » القاهرية (٣) لاحظ كثيرون وانتقدوا ما سموه نظريتي العطفوة تجاه الثورة وبالذات تجاه بطلها « أحمد عرابي » والواقع اني جويت في كثير مما اعتمدت عليه من مراجع بحملة كراهية ضد الرجل كان رد فعلها ما لاحظته الذين قرأوا مفروع هذه الدراسة على صفحات « المسام » . وكان من المحتم ان القيد نفسى يقيود اوتق وأنا اميد النظر في المشروع الأول الذي سبق نشره ، لاعداد هذه المحاولة لفهم الثورة المرابية وكان ذلك في الحقيقة شديد القسوة ، بيد انه كان أمرا لا بد منه .



تطرح هذه الدراسة فروضها ، غير مدخل وخمسة فصول . وقد خصصت المدخل لتقديم عرض عام لمسألة المنهج في الدراسات التاريخية ، باعتبار أن الجديد في هذه المحاولة هو « منهج البحث » . وهرضت لقضية إعادة كتابة التاريخ العمومي باعتبارها جزءاً من مشاكل الثقافة الوطنية . فمهزت بين ثلاث « مدارس » أو « مناهج » للتاريخ المصرى الحديث ، وهى مدارس ارتبطت في نشأتها بالتطور الاجتماعى وهى الطبقات المصرية وهرز التعبير الايولوجى عنها .

قدمت « المدرسة الاستعمارية » فروضها غير مبطرة الاستعمار المطلقة على القتل المصرى ، وركزت فى تناولها للظواهر التاريخية على عدم صلاحية المجتمع المصرى للصناعة ، وقدره الزراعة المصرية على الوفاء باحتياجات الجماعة المصرية اذا أحسن استقلالها ، وانقسام الرابطة بين العنصرين الزراعى والصناعية ، وهو ما تتوصل عن طريقه لاثبات ان اعتماد مصر على الدول الصناعية الاستعمارية أمر حتمى لا مفر منه .

ونشأت « المدرسة القومية » بعد التبلور البرجوازى النسبى الذى هبر عن نفسه سياسياً فى ثورة ١٩١٩ وتبنت حركة التضال المصرى ضد الامتعمار ، ومهزت ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى العثمانى ، مع درجة من التركيز على دور الفرد فى التاريخ والاهتمام بالتاريخ الفرعوى . وإلى هذا فقد تقدمت فى استخدام أدوات البحث التاريخى .

(٣) نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى أحد مفر مقالاً بجمعية المسام القاهرية فى أعداد - ٢٣ و ٢٤ أكتوبر و ١٧ ، ١٩ ، ٢٦ نوفمبر و ١ - ٨ - ٢٢ - ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ ثم فى ١٤ يناير ١٩٦٨ ، وكان الهدف من نشر الخطوط الرئيسية لها أن تعتبر فروضها العامة من نلال المناقشات مع المهتمين بالدراسات التاريخية قبل صياغتها بشكل نهائى .

أما المدرسة الثالثة فقد تبنت « المنهج الاشتراكي العلمي » • ونشأت
في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع نمو الطبقة العاملة المصرية ويزوغ
أيديولوجيتها على الخريطة الفكرية لمصر • وهي مدرسة تصوغ مناهجها « من
المادية التاريخية » •

وبعد هذا الاستعراض لمدارس التاريخ عرضت المحاولات التي قامت
في سنة ١٩٦٥ لاعادة كتابة التاريخ المصري بما اطلق عليه القائلون بالمعملية
« من وجهة النظر الاشتراكية » ، وانتهت الى أن هذه المحاولة سابقة لأوانها
وأن ما نحتاجه هو مزيد من توفير أدوات البحث ، واتاحة الفرصة للصراع
العلمي الحر في مناخ فكري ديمقراطي بين مختلف المدارس والاتجاهات التي
تتحدى لتفسير تاريخنا القومي •

وانتقل المدخل بعد ذلك لعرض موقف مدارس التاريخ الثلاث السابقة
من الظاهرة التاريخية التي ندرسها وهي « الثورة العربية » وذلك لتأكيد
أن منهج البحث يؤثر في عرض الحقيقة التاريخية وقد يشوهها ، فرصد رؤية
المدرسة الاستعمارية للثورة كما تمثلت في تاريخ « كرومر » لها والاتجاهات
التي فرضتها السياسة الاستعمارية التعليمية بشأنها • ورصد بعد ذلك فكر
علماء الاستعمار وحلفائهم لافتا النظر الى دوره في تشويه الثورة • ثم عرضنا
بعد ذلك لرؤية المدرسة القومية وأبرزنا الاخطام التي وقعت فيها بعض
عناصرها وخاصة الاستاذ عبد الرحمن طراغهي ، الذي نعتبر كتابه عن الثورة
الثورة العربية أسوأ كتبه على الإطلاق • وحللنا مواقف احزاب البرجوازية
المصرية من الثورة العربية فكريا وسياسيا ، فعرضنا لموقف الحزب الوطني
المتشجع من الثورة ، ثم موقف حزب الأمة والآخر « الوفد المصري » • وعرضنا
لرأي العناصر البرجوازية التي انصرفت للثورة ودافعت عنها • وبعد الإشارة
الى موقف الثوار انفسهم من ثورتهم — عقب هزيمتها — انتقلنا الى عرض
الدور الذي قامت به المدرسة الاشتراكية العلمية في انصاف الثورة العربية ،
وبرسنا الفروض التي توصل اليها أربعة من المنتمين الى هذه المدرسة هم
الاستاذين رشدي صالح وفوزي جرجس والدكتورين محمد أنيس ورفعت
السعيد •

وبالمثل الفصل الأول الصراع الدولي حول المسألة المصرية تحت عنوان
« الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمي الى الغزو المسلح » • وفيه تابعتنا
كيفية وقوع مصر في قبضة الاحتكارات الأوروبية أولا كخطوة كان لا بد أن
تنتهي بالغزو الاستعماري الانجليزي • وعندنا أن مصر بدأت تتحول الى
مستعمرة تدريجيا منذ أجبر محمد علي على تصفية أمبراطوريته واتباع سياسة

« الباب المفتوح » ، أى فتح السوق المصرى أمام منتجات الرأسمالية الأوروبية ، فقد كانت هذه السياسة هى بداية السقوط ، ذلك ان الرأسماليات الأوروبية كانت تتطور فى ذلك الوقت من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلمى الى تصدير رأس المال المالى ، وهو التطور الذى كان يجرى التحول اليه بدرجات متفاوتة فى ذلك الوقت وانتهى يتحول مصر الى مستعمرة ، اذ تطور التسلل الاقتصادى ، من صلب مصنعة تصدير اليها ، ومواد خام تستورد منها ، الى رؤوس أموال تصدر فى شكل قروض أولا ، ثم بيبونات مالية مصرفية وشركات للاستغلال التجارى ثانيا . وانتهى ذلك كله باحتلال سلمى بانضمام مؤسسات سياسية تمثل الاجانب وتقسوم بعمل السلطات الثلاث : إلتشريعية والتنفيذية والقضائية . وتحول هذا الاحتلال السلمى فى ١٨٨٢ الى غزو مسلح نتيجة اهتداد حدة الصراعات الأوروبية مما حتم أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح ، ونتيجة لتطور حركة المقاومة المصرية التى تصاعدت الى الحد الذى كاد يحبط عملية الاحتلال السلمى . واعتراضنا - فى هذا الفصل - الصراعات الأوروبية حول اقتسام الامبراطورية العثمانية ، فإشرنا الى قيام الاحتكارات الأوروبية بتشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى الأجزاء الأوروبية من الامبراطورية العثمانية على الاستقلال بأسواقها القومية ، بما يؤدى الى تفكيك النظام الاقطاعى العثمانى ، وإيقاف أى محاولة لتوحيد هذه الامبراطورية واقتسام ممتلكاتها ، وأخيراً التكاثر بين الدول الأوروبية لاسقاط الخديو اسماعيل ، لمحاولته المتأخرة للتحالف مع القوى الوطنية ، لإيقاف الاحتلال السلمى لمصر . ومرضنا للمصاع الصراع بين الدول الأوروبية من جانب ، وبين أقوى جبهاتها على الجانب الآخر - إنجلترا وفرنسا - حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة المرابية ، والعوامل التى تحكم فى هذا الصراع داخل الجبهة الاستعمارية فى مرحلة الانتقال الى الامبريالية ثم مرقف تركيا التى كانت قطبا استعماري فى الصراع ، ومع ذلك فان الخط العام الذى حكم موقفها هو الحفاظ على حقوقها فى مصر حتى لو أدى هذا الى تأييدها للحركة الوطنية ، وهو ما لم تمكنها حدة الصراع من الاستمرار فيه . وبالنسبة فى هذا الفصل أيضا الوضعية الدولية المسألة المصرية كما قررها مؤتمر الاستانة ، الذى بلور محصلة الصراع الإوروبى حول المسألة المصرية ، اذ أقرت انجلترا أنها تحتل مصر نيابة عن جميع الدول واصلحتها جميعا .

وفى الفصل الثانى « الخريطة الاجتماعية للثورة » درسنا التأثيرات الاجتماعية العامة التى حددت موقف كل طبقة أو مؤسسة سياسية فدقمت بها الى المشاركة فى الثورة أو التحالف المؤقت معها أو العداء لها . وإشرنا الى أن تمعد الخريطة الطبقي فى مصر يعود الى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرتين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية وبمد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى

قوة محافظة ، وبهذا بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد
ممسكها المالى كبدو رئيسى . ثم عرضنا لموقف الطبقات والفئات والطوائف
الطبقية والمؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة من القضايا الرئيسية التى
اقررتها المرحلة : « الجيش - الفلاحين - المثقفين - التجار والعرفيين -
السراى - الاجانب المحليين » . وأهم ما يبلوره هذا الفصل من أفكار هو
تحليلنا القائل بأن هناك جنباً برجوازيها قد ولد اذ ذاك وأن الثورة العراقية
كانت تمييزاً عن هذا الجنبين . وملامح نشأة هذا الجنبين تتمثل فى ظهور
الرأسمالية الزراعية ، من طريق اقرار ملكية الأرض وتحولها الى سلعة ،
والانجاء الى الزراعة الكثيفة للتسويق الخارجى وخاصة القطن والحبوب .
واستخدام أساليب متطورة فى التكنولوجيا الزراعى . ثم اليدم بتحريض قوة العمل
من السفرة ، وخضوعها للقوانين الاقتصادية للسوق . وأخيراً استخدام
التمويل المبرفى للانتاج الزراعى بتوصيع . وقد ميزنا فى هذا الفصل بين
الارستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، فعلى الرغم من ان كليهما
كانتا تتبعان أسلوب الانتاج الرأسمالى فى الزراعة . فان الفئة الاولى كانت
كلها من العناصر التركية والجرسية ، كما كانت تحوز مناصب الادارة وهو
ما جعلها تقف ضد مطلب تحرير قوة العمل . وكان لها مواقف محافظة اثناء
الثورة انتهت بخيانتها . بينما كانت الفئة الثانية أكثر تحرراً . وهذا التمييز فى
رأينا مهم ، فالحائج ان العناصر التى خانت الثورة هى عناصر البرجوازية
الزراعية وهو ما ينتج من عدم التفريق بين الفئتين السابقتين .

وفى الفصل الثالث عرضنا « للخريطة الفكرية للثورة » وقد اهتمنا
بهذا الفصل بشكل خاص ، لان الدراسات التاريخية لا تهتم اهتماماً كافياً
بربط البناء الفكرى بالحركة السياسية ، ونعتقد أن ظهور المقولات للبرالية
سياسياً واجتماعياً فى هذه المرحلة مما يقدم تصوراً للثورة العراقية باعتبارها
محاولة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها . وقد عرضنا خلال
هذا الفصل لخمس قضايا ذات طابع ليبرالى ، وموقف العقل المصرى ومفكرى
الثورة منها وهى قضايا « الحريات العامة والخصية » ، « والفكر الدستورى » ،
و « الفكر القومى » ، و « مسألة التمثيل » وأخيراً « الاتجاهات الراديكالية
والخطيرة ودموات اصلاح الاجتماعى » .

وفى الفصل الرابع اهتمنا بمبحث جديد هو « مسألة السلطة » على
اساس انها أهم ما ينبغي الالتفات اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقفها .
وقد درمنا المسألة عبر دراستنا « لقضية الطابع الطبقي لجهاز الدولة » .
فبدأتنا بدراسة « حزب الثورة » باعتباره المؤسسة التى تربي الكوادر الثورية

التي تتولى مسئولية تغيير طابع هذا الجهاز . ثم درسنا أساليب « هذا الحزب في الدعوة والحشد » واخترنا ثلاثة منها هي الصحافة والدعوة العامة والمنظمات الجماهيرية . ثم انتقلنا الى محاولات « تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعي » ، فتحدثنا عن الجيش عبر نظريتين مختلفتين ومتعارضتين له . نظرة القوى المحافظة والقوى الثورية . ثم عرضنا لمحاولة انشاء السلطات الثلاث والفصل بينها : السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، على أساس ان الفكر البرجوازي يؤكد في نظريته لمسألة الدولة على انشاء والفصل بين هذه السلطات الثلاث . وعرضنا للنواقص التي منعت تثوير ومقرطة جهاز الدولة وعلى رأسها ضعف حزب الثورة مما جعل هذا الجهاز على مستوى أقل مما طلب منه من أدوار . ولجهر القوى الثورية على انشاء مؤسساتها الخاصة عند انقسام البلاد الى سلطتين ، فبنت مؤسسات سلطتها الديمقراطية البرجوازية .

وفي الفصل الخامس والاخير ، درسنا بتوسع كيفية تكوين الجبهة الوطنية التي قادت الثورة وكيفية تفتتها باجهاض الثورة . فعرضنا لبعض التضايح الرئيسية هي : ان الجبهة حتمية تاريخية وليست انتقام اختياريا ، ثم عرضنا لمسألة البرنامج واخيراً مسألة ترتيب القوى . وميزنا بعد ذلك خمس مراحل لعمل الجبهة الوطنية ، وحرصنا في الحديث عن كل مرحلة على تناول ثلاث نقاط هي : القوى التي شاركت في الجبهة خلال هذه المرحلة ، لترتيب هذه القوى ، واخيراً البرنامج الذي تجمعت حوله ، والذي ناقشناه بإفاضة في كثير من الأحيان . أما المراحل الخمس فهي مرحلة تكوين الجبهة الوطنية من فبراير الى أغسطس ١٨٧٩ . ثم مرحلة أقصى اتساع لها وتبدأ من عزل اسماعيل حتى ثورة ٩ سبتمبر . ثم محاولة الارستقراطية الزراعية لتطويع الجبهة لأهدافها واحتواءها وقد انتهت باستقالة فريف . ثم المرحلة الرابعة وهي التي انسحبت خلالها الارستقراطية الزراعية والسراي من الجبهة ، واخيراً خانت في المرحلة الخامسة التي تبدأ مع الغزو وتنتهي بهزيمة الثورة المرابية والاحتلال الانجليزي لمصر .

وإذا كان لي أن اضيف الى هذا العرض الموجز شيئاً ، فهو أنني رغم ذلك القدر من المعرفة بنفسى ، الذي يحول بينى وبين الغرور ، فإن الواجب يفرض على أن اقرر ان هناك فروضاً جديدة في هذه المحاولة ، كما ان هناك رؤية اعتقد ان مرجعاً آخر لا يفنى عنها . وهذه وتلك فحين مسبوقة فيما اظن ، وفي حدود ما قراته من دراسات سابقة حول الثورة المرابية . ومن الطبيعي فان يقينى أنني استطيع أن اخيف الى ما سبق وكتب عنها ، وخاصة في

حدود المنهج الاشتراكي العلمي الذي التزم به ، هو ما دفعني أصلاً لكتابة هذه المحاولة ونشرها إذ إن عدم توفر هذا اليقين كان سيمنعني أصلاً من كتابتها ، فلست أرى داعياً أن يكرر إنسان يحترم فكره ، وفكر الآخرين ، ما سبق أن قاله غيره .

وأني لأعمر بامتنان لكل الذين ساهموا في تربيتي وكونوا تفكيرى ، وأظن أن من الصعب احصاءهم ، بيد أن بمصاتهم موجودة بكثرة في هذه الدراسة ، ورغم أن لبعضهم فضل على البشرية التقدمية كلها ، فأننى مدين بالفكر والمرغان لجميلهم على ، وعلى كل ما أكتب . وبالطبع فإن واحداً منهم ليس محتولاً عن قصورى في الفهم أو اشتطاطي فيه إذا ما حدث .

كذلك فأنى أعمر بامتنان لكل الذين كتبوا عن الثورة المرابية قبل ، فافاحوا لي فرصة فهم الكثير مما كان مسيفوت على فهمه لولا مجهودهم . وبالتأكيد فإن الذين يلتزمون نفس المنهج الذي التزم به قد خدسوا محاولتي خدمة أكبر . وبالدات من تناول منهم نفس الفترة ، في دراسة موجزة مثل الدكتور « محمد أنيس » والأستاذ فوزي جرجس . أو متكاملة كالدكتور رفعت السعيد . أو من تناول في بحوثه ودراساته جوانب متعلقة بالثورة المرابية كالدكتور لويس حوض والأستاذ رشيد صالح . ولدراسة الأستاذ « إبراهيم حامر » « ارض والفلاح » ، مكانة خاصة ، فهي في الواقع اسهام فكري وإضافة حقيقية في مجال الدراسات التاريخية ، كما أذكر بالتقدير مقالاً قصيراً كان صديقي الأستاذ « سعد زهران » قد اطلعت عليه في عام ١٩٦٤ ، يتناول بعض الزوايا الفكرية الخاصة بهذه المرحلة ، وبرغم أن أن المقال كان لا يعتمد أربعة آلاف كلمة فقد أثار مناقشات ممتعة مع صاحبه ، ساعدتني كثيراً في بلورة منهج الدراسة .

غير أن بعض الجهود التي سبق وعالجت تاريخ هذه المرحلة بأعمال رائدة ، يستحق أصحابها تقديرى الخاص . وبالدات « تيودور روزفيلد » صاحب كتاب « غراب مصر » ، و« أفيد لاندز » صاحب كتاب « بنوك وباشوات » ، للذين تضمنتا أوفى وأدق معلومات يمكن الحصول عليها حول عملية انتهاب مصر . وقد ظل كتاب « بلنت » « يثير أشواقى لسنوات متعددة ، وأظن أن الشعب المصري مدين له بتحية حرقان تتمثل في الترجمة لسيرته وهو ما أرجو أن افعله أو يفعله غيري قريباً . كذلك فإن الدفاع الممتاز الذي قام به الأستاذ « محمود الغفيف » عن « عرابي المفترى عليه » قد هزنى كثيراً .

ومن المؤسف حقاً ، أن ذاكرة الصبا الباسكة ، قد محت اسم أستاذ التاريخ الذي كان يلقننى دروسه فى مدرسة المتديان الابتدائية فى حوالى سنة ١٩٥٠ ، والذي كان يصر على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر علينا من عرابى خير كاف ، وأن خيانة الخديو الواضحة ، مدخلة فيه بحيث لا تبين . وكان يصر على أن يروى لنا الحقيقة كاملة ، طالباً فى النهاية ألا تذكرها فى الاجابة على الأسئلة والا رسبنا نحن ، وتطرد هو . . . انتى مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير ، ولعل نسيانى لاسمه خيراً ، ذلك أنتى أظن أن هذا المعلم المجهول ، هو التسبب المصرى كله ، الذى صاغ فى عرابى مواويل جميلة وأمثلة معبرة ، وتفننى به دائماً رغم أنه كتب التاريخ الرسمية .

وربما انزعج البعض لكثرة المقتطفات فى هذه الدراسة . ولكن لا حيلة لى حقيقة فى ان لى وساوس متسلطة فيما يتعلق بأمانة العلمية . وقد حرصت على أن أنسب كل رأى لصاحبه ، ليس اعترافاً بالفضل فقط ، ولكن أيضاً تخلصاً من مسؤولية آراء ليست لى ، كما حرصت على أن أنسب كل حقيقة - غير متداولة أو شائمة - الى مصدرها . وإذا بدا كل ذلك مرهقاً للقارئ ، فإن مسئوليتي تقع على عاتق أستاذى الدكتور سيد هويس - الذى تلمذت عليه سنوات متعددة - فعمانى من شر النفس التى قد تطلع لسرقه آراء الآخرين أو مجهودهم . وليس فى قائمة المراجع بعد هذا مرجع لم أقرأه بمتأية ، وأظن أن ميولى الاستعراضية - وهى قليلة - لن تستفيد من ذكر المراجع نفس الفائدة لو أخفيتها وانتحلت لنفسى ما بها من آراء وأفكار .

وبالطبع فإن هذه الدراسة لم يكن من الممكن ان تتم ، لولا العديد من المساعدات التى قدمها اصداقاًم احرام ، شجعونى بالقول والفعل .

وفى هذا الصدد ، فانتى أشكر صديقى الفنان عبد الفتاح الجهميل الذى احتضن بشجاعة كل محاولات جال السجينات فى الأدب والفن والثقافة ، واتاح لهم فرصة اللقاه بقرائهم بنهم ناخج وواع لدور الصحافة المتتزمة بالشعب .

كذلك فانتى أشكر الصديق الأستاذ طارق البشرى الذى أمتفيد كثيراً من مناقشاتى فى كل قضايا تاريخنا القومى ، والذي وضع مكتبته تحت طلبى ووزودنى بعدد من المراجع لم يكن ممكناً ان استغنى عنها .

وقد تحمل الصديق الأستاذ عبد المنعم السعودى عبء مراجعة هذه

الدراسة معي ، وسأهم بحسه اللغوي في اصلاح وتمديد العديد من اخطائي ،
كما نيهني لبعض النقاط الهامة الخاصة بمنهج البحث ذاته .

كذلك فقد قدم لي الصديق الاستاذ محمد سعد هجرس خدمة كبرى ،
اذ شاركني في استخراج المواد المطلوبة من معاصر التحقيق مع زعماء
الثورة العربية ، وهو مجهود شاق بذله في اخلاص آخيلني .

وبالتاكيد فان هذه الدراسة تدین بالكثير للمجهود الذي بذلته السيدة
فريدة احمد . فقد تحملت عبء تدبير كل مراجع هذه الدراسة من كتب
ومخطوطات ومقتطفات ومقالات ، وبحثت عنها جميعا في مظانها المشتتة ،
وزودتني بها ، فكانت عيني التي ترى وجسدي الذي يتحرك ، عندما أعوزتني
الظروف لذلك ، وأظن أن واجب شكرها اثقل من أن أوفيه ، وتخلصا من
ذلك ، فأنني أمدبها الدراسة بأكملها ، ولعل في هذا رد لبعض ذمتها علي .

ومع احترافي بالفضل والتجميل لكل هؤلاء فأنني وحدي أتحمل مسؤولية
هذه الدراسة (٤) .

وأمل أن أكون قد أدت بعض الواجب علي للشعب المصري العظيم الذي
رباني وعلمني واعطاني الكثير . .

صلاح هجرس

مقتل طره السياسي - ٢١ يونيو ١٩٧٠

(٤) نضت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ سنوات عديدة ، ومع أن كثيرين من الاصدقاء
الحرا في إعادة نقره ، الا أنني كنت أؤجل ذلك ، رغبة في أن أتيح لنفس فرصة مراجعته ،
والاطلاع على ما استجد من دراسات ، والتأمل فيما يكون قد نضج من الأفكار ، وفشلا عن
أن أفترق الكلام لذلك لم يتوفر بشكل كاف ، كما أن الكتاب في ذاته قد أصبح بصورته التي
صدر فيها ، مبرر حتى في المرحلة التي كتبته خلالها ، فقد أثرت أن أتركه كما هو ، ولم أعمل
شيئا في هذه الطبعة الثانية الا تصحيح الأخطاء المطبعية التي كانت قائمة في الطبعة الأولى .
في أني قد تمثلت خلال السنوات الخمس التالية على صدور الطبعة الأولى ، بالاعداد
لنشر كتاب « كفاف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية
ليوم ماضي ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريين ، وعامى ١٨٨٦ و ١٨٨٧ الميلاديين » الذي ضيقته احمد
عرايى بذكراته ، ولم تنشر كاملة حتى اليوم . كما جمعت أوراق عرايى ، التي ضمتها
تأنيها ، وروسل ، ثلاث مجلدات ضخمة ، جمع فيها كل ما نقر من الثورة العربية ، وجمعت
ايضا ما نقره عرايى من مقالات واجاديب صحفية وما عثرت عليه من رسائله في : في ثلاث مجلدات
أرجو أن تنشر قريباً ، بعنوان « مذكرات عرايى باشا وأوراقه » ، وتضمن من مضمونها الموسمة .
ما أود أن أضيفه من أفكار على ما ورد بهذه الدراسة .

مدخل

.. مسألة منهج

- ☐ أحد ملامح التوصل الحضاري ☐ إعادة كتابة التاريخ القومي ☐ المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية ☐ محاولة جديدة ☐ أين يكمن الخلق ؟ ☐ الاستعمار يعنى الثورة المرابية مرتين ☐ فكر عملاء الاستعمار يعاصر الثورة ☐ المدرسة القومية وأخطاء المنهج ☐ أصعاب النفاق والجمال ☐ تراجيديا الثورة ☐ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة
-

أحمد ملاح التحدى الحضارى :

ستظل بعض القضايا الفكرية تشغل الذهن الى مدى بعيد * ومن المرفوب فيه ألا تفقد هذه القضايا قدرتها على الالاح ، وألا يوصد الباب أمام أى محاولة للاجتهاد الصحيح والقائم على أسس معترف بها ، ذلك أن أحدا لا يستطيع الزعم بأنه يملك القول الفصل فى كل - أو بعض - قضايانا الفكرية * .

وربما كان صحيحا أن حياتنا الفكرية قد افتقدت لزمن طويل المناخ الذى تستطيع أن تؤصل فيه جذورها ، وترعى قواعدها ، وأننا بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الاحتكاك والتفاعل مع الفكر العقلانى الحديث ، ما نزال نعانى من بعض الظواهر غير الصحية ، أهونها شأننا أننا نفقد الى تقاليد الحوار العلمى ، وما أسرع ما ننقاد الى أشكال جانبية من الصراع ، ابعد حتى من السلوك الانسانى السوى ، ولا علاج لمثل هذه الظواهر سوى الاعتصام بأقصى طاقة من الاخلاص للحقيقة ، وإتاحة الفرصة للمناخ الذى تستطيع من خلاله كل مناهج البحث أن تعالج قضايانا الجوهرية دون حجر أو وصاية على أى نهج ، لأى صوب ، أيا كان * .

وفى ظروف حضارية كالظروف التى تمر بها أمتنا ، يبدو ذلك فرطاً ضروريا لا نستطيع بدونه أن نزعج أننا نخطو فى الطريق الصحيح لمواجهة تحديات عصرنا * ان حضارتنا تواجه بتحد مستمر ، والضربات التى تصيبنا تأتى من اتجاهات مختلفة ، ولا مفر من أن نعود لنستكشف أنفسنا من جديد ونحاول قدر الطاقة أن نجد أصولا حقيقية لاستمرارنا * .

ومن الطبيعي أن تطيش خطوات حركتنا الاجتماعية طالما أنها لا تستند إلى قواعد علمية مستنبطة من تاريخ هذه الحركة . وسنظل نترك ذلك الأسلوب من أساليب التحرك الاجتماعي وننتهج فيه لنتركه لثالث . . . وهكذا . طالما أننا نناق التوافد أمام المحاولات المتعددة ، والجادة ، لدراسة طبيعة هذه الحركة وخصائصها النوعية ، فبدون دراسة مثل تلك لا نستطيع أن نصل إلى أسلوب صحيح ومتناسق لحركتنا الاجتماعية .

عني أن أكبر الأخطار التي تحول دون التوصل إلى مثل تلك الدراسة ، فضلا عن سياسة التوافد المطلقة ، هؤلاء الذين يزعمون أن ثمة قوانين عامة لحركة المجتمع الانساني ، ويكتفون بهذا ، فيحولون بين المثقفين وبين الفهم . وصحيح أن هناك قوانين عامة لحركة المجتمع الانساني ، لكن الاكتفاء بحفظ هذه القوانين وترديدها لا يفيد بشيء ، فهي ليست شعارات للحفظ والترديد ، ولكنها كشافات للفهم ، تكتسب قيمتها من استخدامها اياها ، والتوصل من خلال تطبيقها على واقعنا المجده ، ذو الخصوصية الفنية ، إلى القوانين النوعية لحركتنا الاجتماعية . ان ذلك لا يعطينا فقط خبرة بانفسنا تفيد في تصحيح مسار فضالنا ، ولكنه يضيف إلى الخبرة الانسانية العامة الكثير ، مما يؤدي إلى تمثيق القوانين العامة لحركة المجتمع الانساني .

ولا بديل — إذا أردنا تحقيق هذا الهدف — من الصراع الحر المفتوح بين الآراء والأفكار والمدارس والمناهج ، ذلك أن سنوات طويلة من الاعتقاد إلى هذا المناخ الحر ، قد تركت رواسب فكرية لا نستطيع أن نزيلها دون إزالة كل الموانع أمام حرية البحث العلمي والاعتقاد والتفكير ، ودون ديمقراطية واسعة ومستقرة وبلا استثناءات .

وربما تصور البعض ان تسديد هذا المناخ قد يصيب الفكر التقدمي بخسائر فادحة ، وربما اتاح الفرصة لاعدائه ومعوقيه لكي يهجموا عليه . لكن هذا الصبر غير صحيح بالمرة فالفكر التقدمي لم يحقق بمد تلك المكاسب التي يخفى قديما فضلا عن انه — وبالذات الفكر الاشتراكي العلمي — يملك من فرص اثبات صحته العديد من الأدلة — ثم ان انتصاره في معركة فكرية كفيل بمد جذوره إلى أعماق بعيدة من سطح الحياة الاجتماعية .

ان العمل على تصييد المناخ الملائم لمعالجة قضايانا الفكرية الملحة ، هو المهمة الأولى والأساسية التي يجب ان يضعها في اعتباره كل من يتصدى لمناقشة هذه القضايا .

اعادة كتابة التاريخ القومى :

وتبلور قضية « اعادة كتابة التاريخ القومى » ، التى اثرت - بتوسع - فى السنوات الأخيرة ، أزمة المناخ غير الصحى الذى يسود حياتنا الفكرية .
واعادة كتابة التاريخ القومى قضية تطرح نفسها فى فترات التغيير فى الانظمة ، ومع بروز قوى اجتماعية جديدة وأحيانا يتواضع سبب الحساس لها ، ليصبح مجرد رغبة حاكم فى تلوين تاريخ ملفه ، أو فى سلبه فضلاً لحسابه ومن الخطأ أن نتصور أن المسألة لا بد أن تطرح نفسها فى شكل خاص .
فليس من الضرورى أن تتصدى لها الدولة ، ولكنها فى جوهرها عملية عفوية وتلقائية . ذلك أن التغيير الاجتماعى يحدث بطبيعته تغيراً فى كل شيء ، فى القيم وفى المثل ، فى الفن وفى الأدب ، فى الفكر السياسى والاجتماعى .
وأيضاً فى كتابة التاريخ . ولعل محاولة اعادة كتابة التاريخ أبعد مدى وأقدم خطراً من عملية تشويه المبادئ الفرعونية التى كان يمدد إليها الملوك القدماء معاً لتاريخ السابقين وإضافة لتاريخ الجدد .

ومنذ بداية القرن الحالى تزايد الاهتمام بمعالجة التاريخ المصرى ، ولم تنفصل المحاولات التى بذلت فى هذا الصدد لحظة واحدة عن الارتباط بالقوى الاجتماعية المتصاعدة فى المجتمع المصرى . وتكثف المراجعة السريعة للحضارة التى قدمه مؤرخو العصر الحديث فى مصر عن وجود ثلاث مدارس ، قدمت كل منها التاريخ الحديث برؤية متميزة :

عبثت المدرسة الاولى عن الرؤية الاستعمارية للواقع المصرى ، واتسمت محاولاتها بنشر فرضيتين متلازمتين :

الاولى : أن المجتمع المصرى بطبيعة تكوينه الجغرافى غير صالح لقيام الصناعة ، وأن الزراعة المصرية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المصرى اذا أحسن استغلالها .

والثانية : أن الصلة بين الحضارتين الصناعية والزراعية مقطوعة ، وإن على مصر أن تتمدن على الدول ذات الطابع الصناعى والمتقدمة منها فى الانتقال الى التحضر ببطء .

وانطلاقاً من هذا ، فإن الحركات القومية التى واجهت الاستعمار كانت - فى منظور هذه المدرسة - تقف ضد الحضارة الصناعية وضد عملية التحضر ذاتها وبالتالى ضد مصالح الشعب المصرى . ولذا اهتمت هذه المدرسة بتشويه أقرب

الحركات النضالية اذ ذاك وهى حركة الزعيم أحمد عرابى ، وركزت على أخطائها كدليل على استحالة مواجهة الحضارة الاوربية لنقص أسباب تلك المواجهة ، وعدم جدواها •

ولم يكن من النادر أن تعتمد هذه المدرسة على بعض الفروض التى تربط بين النشاط الزراعى وبين لين الطبع - الذى يقال أن المصريين يتسمون به - فى محاولة لإبراز هذه السمة وحدها وفصلها عن الظاهرة المصرية ككل ، والاستدلال منها بأن الشعب المصرى يفتقد للروح النضالية والقتالية •

ولن نغطي آثار هذه المدرسة فيما تركه الموظفون الانجليز من مذكرات وكتابات ودراسات ، لعل أشهرها ما كتبه اللورد كرومر فى كتابيه « مصر الحديثة » و « عباس الثانى » ، وما كتبه المارشال ويفل عن « النبى فى مصر » فضلا عن الدراسات التاريخية الأخرى التى كتبها شيرول وسيسل رود ، وملنر و ... الخ •

وكذلك فإن بعض المؤرخين المصريين الذين شاركوا فى التخطيط لدراسة التاريخ فى المدارس المصرية ، على عهد تولى دنلوب لمنصب مستشار المعارف ، كانوا يشجعون أيضاً هذا الاتجاه • وكمثال على هذا فإن كل كتب التاريخ التى كانت مقرر للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية قبل ثورة ١٩١٩ ، وبمدها بقليل كانت تتضمن هذا الاتجاه • ومراجعة أحد هذه الكتب تكشف لنا عن طيبة الفكريات التى عملت السياسة الدنلوبية على نشرها حول تاريخنا القومى •

فى كتاب بعنوان « تاريخ مصر من الاحتلال العثماني الى قبيل الوقت الحاضر » من تأليف عبد الاسكندرى وسليم حسن ، ومراجعة الميجر • ا • ج • سيفدج A.G. Sevedg يقول المؤلفان « ان انجلترا لم تقصد بقاءها بمصر أمدا طويلا ، بل كانت سببا فى نزول الجيش البريطانى للديار المصرية » غير أنه حدثت أمور ومشاكل عاقت تقدم مصر على الوجه الذى تريده انجلترا فاضطرت للبقاء فيها الى اليوم (١) • فاذا لاحظنا ان الكتاب كان مقرا للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية ودار العلوم ، أدركنا أن مثل تلك الافكار تلعب دورا مزدوجا : كحقيقة تاريخية مكذوبة من ناحية ، وكمقولة سياسية خبيثة من الناحية الأخرى • ولن نعدم بعد هذا أن نجد بعض المفكرين الذين بهرتهم الحضارة الاستعمارية ، فخصموا لتأثيراتها المتعددة وخاصة دعوى التفوق العقل المزهوم ، فقتلوا تاريخ شعوبهم بامتهانة وسخرية • وهو ما نجد له مثالا فى

(١) هوامش الدراسة مجمة فى نهاية الكتاب •

كتاب الأستاذ أحمد حافظ عوض « ناپليون بوناپرت وفتح مصر الحديث »
الذى يتضمن سفرية حادة بالشعب المصرى وتآليهـا واعجابـا بالفزاة
الفرنسيين (٧) .

وبدت ملامح المدرسة الثانية عقب الثورة القومية عام ١٩١٩ . ذلك
أن تبلور البرجوازية المصرية ميناسيا وأيديولوجيا ومشاركتها فى السلطة ،
قد دمـم أيديولوجيتها ، فبدأ مفكروها فى التعبير عنها ، وظهرت تدريجيا
محاولاتهم لاعادة كتابة التاريخ المعاصر الحديث . ومن أهمها محاولات الأستاذ
« حيد الرحمن الرافعى » الذى نشر ١٦ مجلداً عن تاريخ الحركة القومية
المصرية منذ الانتفاضات الشعبية التى واجهت الاحتلال الفرنسى ، حتى مابعد
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ولا تغفلوا دراسات الرافعى من منهج خاص ورؤية
مميزة - رغم أنها لا تنسجم فى بناء فكرى موحد - فقد تبنى بشكل عام حركة
النضال المصرى ضد الاستعمار ، واستطاع أن يلمح بدقة - بعكس غيره ممن
تلقوا تربيتهم السياسية فى ظل الحزب الوطنى (مصطفى كامل) - ملامح
استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعمارى التركى . كما اتسمت
رؤيته أيضاً بالتركيز على دور الفرد ، والمبالغة فى نصيب عظام التاريخ فى
تعدد مسار الظواهر التاريخية . وهو ما يتضح مثلاً عند حديثه عن
مصطفى كامل و هذه الشخصية الكبيرة التى حملت عبء الجهاد ودهت الأمة
الى الانضواء تحت لواء الحرية والاستقلال فى وقت تزايدت فيه أسباب
اليأس والجمود ، يجب أن تكون شخصية بالغة منتهى القوة لكى تستطيع
أن تشق لدعوتها طريقاً وسط هذه العوامل المثبطة للمعزائم (٨) بينما رأى أن
شخصية الخديوى اسماعيل كانت ذات أثر بالغ فى تغيير مسار الحركة التاريخية
فلو غلت شخصية اسماعيل من عيوبه لجعل من مصر ياباناً أخرى ، ولصارت
على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا (٩) . أما شخصية هرايى
فإنها لم تستاعد على انتاج الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص
ما جعلها من أهم العوامل فى اخفاقها (١٠) .

والى جانب هذا يبدو الأستاذ الرافعى نموذجاً لغضوع المؤرخ للاتجاهات
السياسة الإنية ، فقد رأى الحركة القومية ، وخصوصاً أدوارها القريبة من
بدايات القرن ، من خلال منظور الحزب الوطنى ، الذى بدأ حياته السياسية
عضواً به ، ثم أصبح بعد ذلك سكرتيره العام ، وإذا كان الحزب الوطنى يمثل
بشكل عام عناصر من البرجوازية المصرية ، ضعيفة ، وأكثر ميلاً الى
الشرائح الصغرى ، فقد تبنى فكراً طوباوياً فى معالجة القضية الوطنية
وتختلط فيه النزعات الخيالية بالرؤى الشاعرية ، وهو ما فرض نفسه على
معالجة الأستاذ الرافعى للحركة الوطنية ، فركز كثيراً على ما يسميه باصلاح

الأخلاق السياسية كوسيلة لحل التناقض من الاستعمار . وأدان النضال المسلح ، ونصح الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة إلا بعد تخرجهم (٦) .

وليس الأستاذ الرافعي هو الوحيد بين وجوه هذه المدرسة ، ولكنهم ، لأن دراساته كانت أكثر انتشارا من غيره ، فضلا عن أنه لم يتقيد بالاعتبارات التي حاصرت امتداد هذه المدرسة في الجامعة ، فقد قاد حرص بعض اساتذة الجامعة على وظائفهم ، وتنافسهم على المستويات العليا في سلك التدريس ، الى منافقة أمرة محمد على نفاقا موجعا للحقيقة التاريخية . والواقع أنه عند التعرض للمدرسة القومية ، لابد من الوقوف عند الجهد الأكاديمي الممتاز الذي قدمته الجامعة لهذه المدرسة . وكان وراءه الأستاذ محمد شفيق خريال . إذ قدمت الجامعة جهودا خلاقة في مجال استخدام أدوات البحث المتطورة ، وبذلك مجهودا في دراسة الوثائق والمصادر المتوفرة وتمحيقها ، والكشف عن المجهول منها . ولكنها في مجملها ظلت بعيدة عن أحداث تطور يقترب بها من المدرسة العلمية في التاريخ المصري . ويدخل في نطاق إنجازات المدرسة القومية ظهور الاهتمام بالتاريخ الفرعوني إذ يطلب على مؤرخي مدرسة التاريخ المصري في القرن الثامن عشر . وما قبله أن يكون التاريخ العربي منذ اثبته النبوة الى عهد خلافة عمر بن الخطاب ، ثم فتح مصر ، هو الترتيب التقليدي . لسار حركة التاريخ المصري . فامادت هذه المدرسة - إيماننا منها بشمار القومية المصرية - الترتيب التاريخي إلى طبيعته .

المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية :

طرحت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة وحركات سياسية مستحدثة ، فمع نمو الطبقة العاملة المصرية ، وظهور بواكير التعبير الأيديولوجي عنها - بالتحرف على الفكر الماركسي ونفوره - والتعبير السياسي عنها - بتكوين المنظمات الاشتراكية والشيوعية المختلفة - ظهرت على الخريطة الفكرية المصرية جهود الاتجاه الثالث في التاريخ لمصر الحديثة ، وهو الاتجاه الذي يتبنى المنهج الاشتراكي العلمي ويرى التاريخ صراما متجددا بين ما ينشأ وما ينقضي ، وبين الطبقات الاجتماعية الوليدة من رحم الطبقات القديمة وضدها ، وينظر إليه باعتباره ظواهر مترابطة ومتبادلة التأثير ، تتغير وتتطور وفقا لقوانين موضوعية لا دخل لأي عامل خارج الظاهرة في تسيرها ، ويتحكم في هذا التطور صراع الطبقات الاجتماعية داخل كل مجتمع ، وهو صراع يرتبط بشبكة من العلاقات الاجتماعية تحكم توزيع المراكز والأدوار بنسب التناسب التي يتم

على أساسه توزيع ملكية أدوات وموائيل اشباع الاحتياجات الانسانية . وكذلك
تمثلت وسائل السيطرة على أدوات هذا الاشباع عملت الطبقات الاجتماعية
- في ظل الظروف السائدة - على تعديل علاقاتها - كل هذا في اطار المناخ
العالمى الذى يتم خلاله هذا الصراع -

والملاحظة العامة على الحصاد القليل الذى قدمته هذه المدرسة ، أن أبرز
وجوهها ليسوا من المتخصصين أكاديميا فى التاريخ ، فهى مدرسة نبشت
داخل الصراع الطبقي والسياسي ، ولم تولد داخل الجامعة - ومن أبرز
محاولاتها ، ما قدمه الاساتذة أحمد رشدي صالح (كرومر في مصر - مسألة
الدودان) ، صادق مسعد و فلسطين بين مغالب الاستعمار - مشكلة الفلاح و
ابراهيم حاصر (ثورة القومية - الأرض والفلاح) ، شهدي عطية الشافعي
(تطور الحركة الوطنية المصرية) فوزي جرجس (دراسات في تاريخ مصر
السياسي منذ العصر المملوكي) ، فضلا عن محاولات مبكرة في الجامعة مثل
محاولات الدكتوراة فؤاد مرسى وراشد البراوى وعبد الرزاق حسن ومحمد
أنيس (٧) . وكذلك يلاحظ أن هذه المدرسة قد اقتصرت في الغالب على
التاريخ العام ولم تتوقف الا نادرا لدراسة الظواهر التاريخية النوعية -
وقد اوقفها هذا في بعض الأخطاء أو التحليلات المتناقضة كما اوقفها أحيانا
في أخطاء ظاهرة تتعلق بذكر الحقائق التاريخية البسيطة (٨) . نتيجة
لسرعة المرض الذى يهمل كثيرا التفصيلات على أساس أن و المكتبة العربية
ملينة بهذه التفصيلات » (٩) .

ولادراك أصحاب هذه المدرسة لأهمية مسألة المنهج فقد حرصوا دائما
على إبراز الأسس العامة لمنهجهم ، والتأكيد عليها . فلا يغفون أن يذكروا
و أن الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية جزء من الحوادث - وأن
هناك « قوى اجتماعية تلعب دورها في كسل الاحداث » (١٠) ، فالواقع
و ليس متمزلا بل مترابلا ومتشابكا وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيرا
ايجابيا ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفي حركة صاعدة
دائمة التغير ، (١١) ومن أهم المقولات التي حرصت على تأكيدها أنه اذا كان
ليس هناك شك في أن « القوى المادية في المجتمع هي العامل الأول على
انضاجه والانتقال به من مرحلة تطورية معينة الى مرحلة أخرى أكثر تقدما .
وتكن ليست القوى المادية كل لنا . يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه .
فذلك أيضا (الاعتبار ، وهي برهان انبعاثها من واقع المجتمع ومصدرها عن
أوضاعه ، فانها تتحول الى قيم تهدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل
لغالب تفاعلها مع فئات المجتمع وتطبيقاته ، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها
فيه - قوة موجهة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة ، تستوى في هذه الفكرة ،

أيا كانت : فلسفية أو دينية أو أدبية ، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية ، انها جميعا تجارب صدرت عن المجتمع أو انبثقت من حركته التطورية أو انكسبت مع كفاح متناقضاته بعضها مع بعض من تفاعل عناصره » (١٢) .

وتصدرت الكثير من مجهودات هذه المدرسة مقدمات ذات طابع متباين ، فمنها ما يشكل ما عن آراء تجمعات سياسية كانت قائمة وقت مسودورها وكانت تلك المقدمات ترتبط الظواهر محل البحث بالمرحلة التي تصدر فيها الدراسة . وقد لا تفعل هذا ، وانما تلقى بعض الاضواء على الواقع السياسي . وعلى سبيل المثال فان دراسة الاستاذ رشدي صالح « قد خصصت مقدماتها لتدعيم شعار الجبهة الديمقراطية العالمية لمناهضة الفاشية ، لأنها صدرت خلال الحرب العالمية الثانية . وقد أكد في تلك المقدمة « ان تدعيم هذه الجبهة العالمية لا معنى تجاهل المسألة الوطنية ، مسألة استقلال مصر » وهماج الاتجاه القائل بأن اثاره المسألة القومية هو مناهضة لتيار التعاون المالي لواء الفاشية . ثم رجا القارئ أن « يضع المادة التي يقدمها له ، موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالي » (١٣) ، ذلك أن « استيعاب تاريخنا احدث استيعابا ماديا حرا يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهمًا عميقًا » (١٤) . وفي مقدمة كتاب الأستاذ فوزي جرجس « دراسات في تاريخ مصر الدينامي منذ العصر المملوكي » ، اهتم بابرار خطر الاستعمار ، وضرورة مجابهته . ورأى ان « تكوين الجبهة الشعبية في كل البلاد العربية ضرورة لتمثل الدول العربية في ذلك الوقت - ١٩٥٨ - في تناسق تام وبإمكانيات متبادلة لكسب الاستعمار من المنطقة كلها » (١٥) .

ومن أن الجانب المعنى في هذه المقدمات يتمثل في الربط المستمر بين ظواهر التاريخ ، وتنبية القارئ الى أنه يقرأ عملاً ينبغي أن يؤدي - اذا اقتنع بما قرأه - الى تحديد موقف جديد - أو تأكيده - من قضايا العالم الذي يعيش فيه ، وهو هدف لا نختلف فيه معهم ، الا أننا نتحفظ قبل الأعمال التي ترتبط باتجاهات سياسية آنية ، ونخشى أن تفسد السياسة العلم - بمفهومها كمواقف تكتيكية مؤقتة - وربما تكون تلك خشية لا مبرر لها على الإطلاق . بيد أن الانسنان قد لا ينتج غالباً في التخلص من انتماءاته المحدودة والضيقة ، وخاصة اذا كانت هذه الانتماءات تدور في اطار معاصر ومفلق ، ولا تميز عن حركة شاملة وجارية . وهو ما نلاحظه في بعض مجهودات المراحل المبكرة لنشأة هذه المدرسة . وقد امتدت الاتجاهات الرئيسية التي تؤرخ اليها الى المرحلة التي نعيشها ، وهو مما لا يخفى على الباحثين في التاريخ ، لذلك فان الاجزاء التي تصالج في الاوضاع الحالية لا تفرق بين الماضي والتاريخ ، لذلك فان اغلبا منشورات سياسية مبتورة لا يمكن اعتبارها تاريخية . بل اننا نلاحظ أن ميلاد هذه المدرسة داخل حركة التفاعل السياسي . وعبر

المجموعات التي تبنت الفكر الماركسي ، ألقى ظلالة كثيفة حول الجهود التي صدرت عنها ، اذ خضعت بعض رؤاها لاتجاهات سيامية آنية ، ومع تعدد هذه الاتجاهات وتفردها فقد تعددت الرؤى وتناقضت ، رغم أنها كلها تدور في اطار المفاهيم الماركسية لافتقادها لظروف وشروط البحث المثاني والعميق ، وذلك كله لا ينفي ان هناك عددا من النتائج الهامة والصحيحة للمجهودات القليلة لهذه المدرسة .

كذلك فان اغلب باحثي هذه المدرسة لم يمتوا باستخدام أدوات البحث التاريخي افضل أشكال الاستخدام ، وهو ما يعود الى أن جهودهم كانت جزءا من جهود متنوعة فكرية وعملية ، فلم تتح لهم فرصة تخصيص الوقت الكافي لهذه المهمة الصعبة ، فضلا عن غترات الغياب الطويل - في المتقلات - الذي كان يؤدي الى عزلتهم عن مجالات توفر هذه الأدوات . ولذلك منجد أن هناك تركيزا على المصادر الثانوية للبحث بينما لا تأخذ المصادر الأولية من اهتمام الكثير ، وفي بعض الروايات المختلف عليها ، فان جهد الترجيح يقع على عاتق دارسين سابقين .

ومن الحق أن نقول أن المدرسة الثالثة لم تستطع - بعد - أن ترمخ أدامها أر أن تفرض منهجها بشكل واسع على البحث التاريخي . ذلك أن ظهور المدرسة الثانية قد تم مع انشاء الجامعة المصرية وتدميها وهو ما أدى الى ظهور أجيال من الدارسين الأكاديميين للتاريخ المصري الحديث تضخم عددهم ، وظلوا جميعا يدورون في اطار مفاهيم تلك المدرسة ، واعتبروا الجهد الممتاز الذي بذل خارج اطار الجامعة جهدا غير علمي لعدم تخصص أصحابه في الدراسة الأكاديمية ، فضلا عن الظروف السياسية التي عاقت تقدم هذا المنهج . اذ كان العداء للفكر الماركسي حادا بطريقة مريمة . بحيث منع العديد من الفرص التي تسمج بالحوار النظري حول فلسفة التاريخ ، أو الابداع الخلاق في تطبيق هذه الفلسفة تطبيقا يكشف القوانين النومية لحركة التاريخ المصري .

لا ينفي كل هذا أهمية هذا الاتجاه ، بل لعله يؤكد قيمته ، فقد حق طريقه رغم ما أحاط به من ظروف صعبة . وهذا الحكم يصدر في مرض تقييم مريع وشديد العمومية للاتجاهات العامة لمدارس التاريخ لمصر الحديثة . والواقع أن اصحاب المدرسة الاشتراكية العلمية في التاريخ قد قدموا خدمات عظيمة ، وقاموا بمحاولات رائدة في كثير من المجالات ، وطرقوا جوانب لم يطرقها غيرهم . وشقوا طريقهم وسط مراجع ومصادر لم تمن غالبيتها العظمى

بتسجيل دور الشعب ، وأهملت العديد من تفاصيل الدور الذي لعبته مختلف الطبقات . فضلا عن أن حب ياحثي هذه المدرسة لتاريخ بلادهم وانضال شعبيهم قد حمام من الوقوع في براثن النفاق السياسي بتشويه نضال الشعب ، كما أنهم حاولوا دائما أن تكون جهودهم تحت نظر أوسع الجماهير وأضرعها . فنقلوا « التاريخ » من موضوع معزول « يمارس إداثته » الى رحابة النضال الشعبي ، وجعلوه ضمن مصادر تكوين الوعي العام .

مخاطلة جديدة :

فرضت التعديلات الكبيرة التي تلت ثورة ١٩٥٢ ، أن تعاد كتابة التاريخ القومي بمنهج مختلف . وقد سجل ميشاق العمل الوطني الذي صدر في عام ١٩٦٢ ، حقيقة تقول « أن أجيالا متعاقبة من شباب مصر ، قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ، وصور لها الأبطال في تاريخها ثائمين ورام محب من الشك والغموض بينما وضعت حالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها » .

جاء إبراز هذه الحقيقة في « الميثاق » ادانة كاملة لمرحلة طويلة من مراحل المعالجة السياسية والدعائية للتاريخ المصري ، استمرت ما يقرب من عشر سنوات . فقد تصور كثيرون أن تمجيد ثورة يوليو وأبطالها يعني التثوية والنسخ الكامل للمراحل السابقة عليها ، ولم يلتفتوا الى أنهم بمصلهم هذا قد صغخوا كفاح الشعب المصري نفسه مسخا كاملا . وادى هذا الى أن الأجيال الجديدة من شباب مصر ، التي تفتح وعيها بعد ثورة يوليو ، وجدت نفسها في مجتمع بلا تاريخ ، وكان مصر لم تولد الا صباح ٢٣ يوليو ، وهو ما أمام الى الثورة نفسها ، ووضعها في صورة الظاهرة غير المبررة التي نتجت من فراغ ، لا في صورة الظاهرة التاريخية التي تميز عن احتياج موضوعي في الواقع . وكان التركيز الأصامي في الهجوم على الحلقة السابقة مباشرة لثورة ١٩٥٢ ، وهي ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اتجاهات في الحركة الوطنية .

واستجابة للاتجاه الجديد ، قدم الميثاق في أبوابه الأولى ، مقولات صريحة ، ضمن محاولة سريعة لتحليل بعض ظواهر تاريخ مصر الحديث ، ولكنه ، وهو برنامج سياسي في الأساس ، لم يتوقف طويلا لدراسة متأنية تستكمل تحليل خط التطور الاجتماعي في مصر ، والآثار زوكتها التاريخية . تحفظ بعض الباحثين ذهبوا الى أن هذه الرؤية في حاجة الى مراجعة (١٦) ، لكن دموته لاعادة كتابة التاريخ المصري من جديد على ضوء ما قلته من زوايا اجتماعية وسياسية أثارت حماس كثيرين تبناها ، وبدأت الدعوة بالحالات

ودراسات فى الصحف والدوريات أولا ، ثم بعد ذلك بمشروع مدروس قدمه الدكتور محمد أنيس استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وأعلنت وزارة الثقافة والارهاد القومى - اذ ذاك - تبنيها للمشروع .

وتجمع الاساتذة المختارون لهذه المهمة ، ليكونوا أعضاء فى « مركز دراسات التاريخ القومى » ووضعت الدولة بين أيديهم ما تستطيعه من امكانيات ، وتم تقسيمهم الى لجان أربع هى : لجنة الاقتصاد المصرى ، ولجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى ، ولجنة الحياة الثقافية ، ولجنة الحياة الاجتماعية ، بالإضافة الى لجنة عليا للمركز تقوم بتنسيق العمل بين اللجان المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة . ويدعى اذ ذاك فى تدعيم دار الوثائق لكى تكون فى خدمة الباحثين .

وبمجرد أن بدأت اللجان عملها تفجرت قضية المنهج من خلال معالجة التفاصيل الصغيرة لعمل اللجان ، وكانت أى نقطة من نقاط البدم كفيلا بطرح قضية المنهج وتفجيرها وفرضها . فعندما طرح سؤال حول المرحلة التى يمكن اعتبارها بداية لتاريخ مصر الحديث ، اتضح أن هناك خلافا فى الرؤى والمناهج اذ قررت لجنة الحركة الوطنية أن الفتح العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ هو بداية العصر الحديث . بينما ذهبت لجنة الحياة الثقافية الى ان القول بـ « أن الفتح العثمانى لمصر هو بداية العصر الحديث ، تحديد تابع من التقسيم الكلاسيكى فى اعتبار المؤرخين الذين يرون سقوط القسطنطينية بداية العصر الحديث » وانتهت الى أنها « وهى تنتظر للامور من وجهة النظر المصرية ، فهى ترى أن تكون بداية العصر الحديث فى مصر هى أول صيحة مصرية تحررية واضحة المعالم ، وهى الصيحة التى انبثقت فى عصر محمد على فى اعقاب فشل الحملة الفرنسية (١٧) . وأعادت لجنة الحركة الوطنية والفكر السياسى فى جلسة تالية تأكيد رأيها الاول (١٨) ونمن القضايا الفرعية الأخرى التى شغلت اللجان بها : قضية الوثائق اذ دخلت فى مناقشات تفصيلية حول الوثائق التاريخية : ما هو موجود منها ، وما هو ناقص . وبدا أن الوصول الى اتفاق حول أى من النقاط الرئيسية لعمل اللجان ، شبه مستحيل .

بعد عدة شهور ، وعلى اثر مناقشات دارت داخل كل لجنة وبينها وبين غيرها من اللجان ، وفى ندوات عامة عقدت لهذا الغرض حضرها المتخصصون فى البحث التاريخى والمهتمون به ، فضلا عن حوار متصل دار على صفحات الصحف ، تبلور من كل هذا اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول ، والأقوى ، لا ينظر لمشكلة المنهج باعتبارها قضية أساسية ، ويفرق فى التفاصيل المحيطة بالموضوع ، ويركز الخلاف حول بداية التاريخ

المصري الحديث ، هل يبدأ من الفتح العثماني أم من الحملة الفرنسية ؟
وعالج أصحاب هذا الاتجاه ، وطرحوا للمناقشة ، شكل كتابة التاريخ ،
هل يكتب على أساس الموضوعات أم على أساس الأحداث ، دون ادراك للرابطة
بين هذه الموضوعات وبين مجمل المشكلة . فالادراك الجزئي أو غير الواضح
لمشكلة المنهج هو السمة الغالبة على أصحاب هذا الاتجاه . طالب بعضهم مثلاً
بوضع تقسيمات جديدة للتاريخ بدلاً من التقسيمات المدرسية المعروفة ، وقال
آخرون أن المعيار الأمامي لتحديد فترات التحول في التاريخ هو الميسار
الاجتماعي ، وأن ربط التاريخ السياسي بالتطور الاجتماعي هو الطريقة
الوحيدة التي تعطى الحوادث التاريخية مغزاه . وفي الوقت الذي يمكن أن
تتصور فيه اقتراب القائلين بهذا من الفهم الصحيح نجدهم يطالبون بعدم
استخدام مصطلحات مثل « الاقطاع » و « الرأسمالية » و « البرجوازية »
باعتبارها مصطلحات أوروبية ، وفي اكمل صورة من صور الفهم عندهم
طالبوا بايجاد فلسفة قومية للتاريخ مثل فلسفة توينبي أو بتطبيق المنهج
الأوجست كوتنى الشهير : ماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ ولماذا حدث ؟ .

وكان الاتجاه الثاني ضعيفاً بحكم قلة المتحمسين له ، فقد حدد القضية
بوضوح في اننا « نريد ان نكتب التاريخ بمنهج اشتراكي » أما باقي المسائل
كعدم توفر الوثائق فيمكن حلها ببساطة اذا حلت مشكلة المنهج ، فالنظرة
الاشتراكية ترى التاريخ باعتباره تاريخ طبقات وتكوينات اجتماعية في
الأساس . وعلى هذا فان مشكلة بدء التاريخ المعاصر تصبح محلولة ، وفي
رأي القائلين بهذا الاتجاه أنه ليست هناك مشكلة حول تحديد بدء التاريخ
الحديث في مصر ، فان الفتح العثماني لا يرتبط بأي تحول أو تغير مادي في
علاقات الانتاج بالرغم من آثاره السياسية والاجتماعية ، وأن بداية التاريخ
الحديث ترتبط موضوعياً بالانتقال من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الرأسمالي .
وأن هذا الانتقال استغرق فترة طويلة ، حيث بدأت معالم النظام الرأسمالي
تظهر شيئاً وبعده خاصة خلال القرن التاسع عشر (١٩) .

حول « مقولة المنهج » ، كان الخلاف الذي استمر أكثر من أربع سنوات
دون أن يقضى لشيء . ثم انتهى بتجسيد الأعمال والاجتماعات التوضيرية
للمشروع ، تجديداً تاماً (٢٠) .

أين يكمن الخلاف ؟

وعندنا ان الحاجة الماسة لاعادة كتابة تاريخنا القومي لا تنبع فقط من
أهمية التاريخ باعتباره علم تطور المجتمع ، ولكن أيضاً من المفهوم التطبيقي
الذي يمكن أن يعطيه التاريخ لمن يقرأه ، وهو الأمل في مزيد من التغيير الذي

يحقق أهداف المجتمع الانساني منذ أن نشأ ، ذلك التجمع الذي كانت وستظل غايته ، الاشباع الكامل والمنطلق لاحتياجات الانسان ، والذين غوهوا التاريخ قديما - ويحاولون ذلك اليوم - لم يعموا في خطأ عفو ، ولكنهم كانوا يعمرون من مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليهم أن يشتروا حملة لاثارة روح الثورة عند الجماهير بشويه بطولاتها وخلق حالة من اليأس لدى اجيالها الحديده . وهذا ما يجعل من قضية المنهج قضية أساسية .

واعادة كتابة التاريخ القومي - بهذا المفهوم - ليست ترفا فكريا يمارسه عدد من الدارسين ، ولكنه جزء من اتجاهات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ينبغي أن يكون لها الفلبة والقوة حتى تستطيع أن تفرض تصورها الخاص للعالم والانسان . ومن بين هذا التصور فهمها للتاريخ . والقضية ليست قضية كتابة التاريخ ، فجزء منه مكتوب ، وللمؤرخ الكبير عبد الرحمن الراهقي تعبير ذو دلالة ، فعندما دعى للمشاركة في اللجان المشكلة لكتابة التاريخ القومي قال : ان التاريخ قد كتب فعلا . ألم تقرأوا كتبى ؟ (٢١) والواقع أن الراهقي كان على حق فيما قال ، فهو لا يتصور أن هناك حقيقة تاريخية خارج كتبه ، ولا يتخيل أن هناك منهجا آخر لفهم التاريخ وتفسيره غير ما أتبعه . والنقطة التي غابت عنه ، وعن كثيرين ، أن القضية ليست كتابة التاريخ ، ولكنها قضية واعادة ، كتابة التاريخ ، وهذا يعنى أن يكون لنا منهجا جديدا لنكتبه به ، وكوادر فكرية تتبنى هذا المنهج ، وتميحه . وأى مراجعة لأسماء أعضاء اللجان تكشف من أن العناصر التي ارتبط تاريخها بالفكر الاشتراكي العلمى ، بل وحتى غير العلمى ، قليلة جدا ، بل نادرة ، وسقط أعداد من اساتذة الجامعة الذين يدورون كلهم فى اطار المدرسة البرجوازية والبعض منهم له تاريخ فى مدح الأسرة المالكة ، والرجعية الاجتماعية والسياسية .

وهذا هو جوهر الخلاف بيننا وبين من سمرهوا - ويستمرعون - بالالاح على الدولة لاعادة كتابة التاريخ القومي ، ويحاولون قسرها على ذلك قسراً . لقد تنامى هؤلاء انه حتى فى البلدان التي حققت ثورتها الاشتراكية منذ فترة طويلة ، فان المجهودات ما تزال تبذل لاعادة كتابة التاريخ ، ولم يتحقق هذا الهدف تحققا كاملا حتى الآن (٢٢) .

وإذا كانت مشاكل تلك البلاد مختلفة كينيا من المشكلة عندنا ، فان الوضع بها يكشف عن صعوبة القضية ومدى الجدية التي تفرض علينا أن نتناولها بها . فى ظروف حضارية كالظروف التي عاشتها بلادنا اذ حرمت خلال تاريخ طويل من وسائل التعبير الحر ، فائنا نحتاج بالأساس الى تأصيل أفكارنا ، وهو ما يتطلب أن نعمل على ارساء مناخ ديمقراطى يصون حرية

البحث العلمى ويسمح بالصراع الفكرى المفتوح ، قبل أن نقسر الآخرين على مهام تحتاج الى الوقت والجدية وتوفر الكثير من الأشياء غير المتوفرة أصلا .

ان الجهد الايجابى والخلاق الذى تستطيع أجهزة الدولة أن تقدمه - ويجب أن نطالبها به - هو أن تلتفت لهمة أكثر العاجا ، تلك أن تبادر بنشر الوثائق التاريخية التى تحت يدها ، وتحققها تحقيقا علميا والبحث عما هو غير متوفر منها وتصنيفه وفهرسته ونشره . ثم وضع هذه الوثائق جميعا تحت يد الباحثين . من مختلف المدارس والاتجاهات ، وهو ما يسهم فى خلق حوار منهجى حول تاريخنا القومى يؤدى الى ازدهار الرؤية العلمية وبلورتها .

وفى ضوء الطرح السابق لمسألة المنهج ، فإن الجهود التى سبقتها فى التاريخ للثورة العرابية ، تتطلب وقفة تحليلية ونقدية ، لناهجها لا لادوات البحث التى استخدمتها ، الا حين تتحكم الرؤية المنهجية المتحيزة فى صحة وعلمية استخدام تلك الادوات ، وسواء كان المؤرخ استعماريا او برجوازيا او اشتراكيا ، فهو مطالب بأن يبرهن على صحة منهجه ، وعلمية أدواته ، كما أن قارئى التاريخ ، مطالب دائما بأن يشهد حاسته النقدية ، ليمحص ما يقرأ من الأفكار ، وما يساق اليه من حقائق . فكيف عالجت مدارس التاريخ لمصر الحديثة الظاهرة العرابية ؟ - هذا ما يجيب عليه البحث التالى .

الاستعمار يصفى الثورة العرابية مرتين :

كان طبعيا أن تقع الثورة العرابية بين برائن « المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى » لكى تتولى لحساب الاستعمار العالمى تصفية آثارها الفكرية ، وتضويه دروسها النضالية ، بعد أن نجحت القوى الاستعمارية المسلحة فى تصفيتها كسلطة حكم ثورية .

وربما لهذا السبب كان حرص « اللورد كرومر » على أن يفرد فصولا متعددة من كتابه « مصر الحديثة » للثورة العرابية - وحرصه فى مقدمة هذا الكتاب على أن يؤكد « أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى الحقائق » باعتباره أنه كان « ورام ستار الحوادث المصرية فترة طويلة » فضلا عن أنه - كما زعم - قد « اطلع على جميع المحررات الرسمية المخفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية والمصرية » وأنه « كان كثير المخاطبة مع كل ذى شأن أو قول فى الشؤون المصرية مدة السنين التى (حاول) كتابة تاريخها » . والثقة التى يقدم بها كرومر حقائقه تفرى بقبول كل أحكامه ، وعلى رأسها الأكاذيب المتعددة حول الفتنة الدينية الطائفية التى كان عرابى يقودها ضد العناصر الأوروبية المسيحية .

دفع « كرومر » الحقائق والوقائع من ناحيته يرفق وذكاء شديدين لكي تبرهن على صحة رؤيته للثورة العربية ، معبرا عن أسفه « لأن بريطانيا وجدت نفسها مريضة على تحمل عبء احتلال مصر » . فالمسألة عنده أن « السياسة البريطانية حاولت جهدها أن تلقى عبء المشكلة المصرية عن كاملها ، ولكن الظروف كانت من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسى ، فمصر كان مقدراً لها أن تقع فى أيدي الانجليز ، وفضلاً عن ذلك فإنها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض فى ذهابهم إليها ، بينما لم يحفل البعض الآخر أذهبوا إليها أم لم يذهبوا - فإنه لم يكن هناك من رغب فى الذهاب إليها رغبة شديدة ، أما هم - أى الانجليز - فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب إليها ، بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يدفعهم الى الذهاب إليها » (٢٣) .

وهكذا جاء « مؤرخ المستعمرين » لكي يؤكد لنا بأن انجلترا استعمرت مصر وهى كارمة ، بل وقاومت من كانوا يدفعونها لذلك ، ولكنها فعلته لتواجه الفتن الدينية الموجهة الى الأوربيين بحكم كونهم مسيحيين ، مخاطباً بكتابه ، الرأى العام الأوروبى الذى ثار على حزب الأحرار لارتكابه « جريمة » احتلال مصر ، مثيراً فيه نوازح الخوف من العربيين ، الكارهين لأوروبا المتعصنين ضد مخالفتهم فى الدين » .

نظرة « كرومر » الاستعمارية هى التى حددت ما يختاره وما يدمه من حوادث ووثائق ، لذلك اجتزأ بعضاً من هذه وتلك ، ليفسر بها الثورة ، وأهمل تماماً العديد من الوثائق والوقائع التى لا تجزم فقط بأن ما ذهب إليه غير صحيح ، بل وتؤكد أيضاً أن الطابع القومى للثورة كان غلاباً حتى لقد أدى بها فى بعض مراحلها الى الخروج من دولة الخلافة نفسها ، والى رفض أى تدخل تركى فى مصر » .

وحتى فى حدود اعتبارات الأمانة العلمية التقليدية فإن « كرومر » ينتقد الى أبسط أشكالها ، فقد أشار « بلنت » مثلاً فى مقدمة كتابه « تاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر » الى عدم دقة الحقيقات التى يبرهن بها « كرومر » على أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى حقائق الثورة العربية ، فقال : « ان اللورد كرومر لم يكن فى مصر فى خلال أى دور من ادوار الثورة العربية » (٢٤) . ونبه تيودور روزفستين فى كتابه « خراب مصر » الى اغفال كرومر المتعمد لكثير من الحقائق والتفصيلات الهامة ، فقال صاخراً ان المؤرخين المدققين « يفتشون الكلام بذكر ما جرى به القدر من قضاء ، ويختتمونه بتنفيذ ذلك القضاء » . فاما ما بين هذين من الاطوار فإنهم لم يحتموا بذكره ، بل كأنهم تواطأوا على اغفاله (٢٥) . ان هذا الاغفال ذو ملامح متعددة ، فعندما ترفض انجلترا مثلاً الاشتراك فى

مشروع بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبيون دوليون ، وتكون غايته تحويل الديون المصرية السائرة الى دين موحد - وهو مشروع عرضته الخرسيون فى فبراير ١٨٧٦ - يبرر اللورد كرومر هذا الرقص بأن « انجلترا لم تشأ ان تتدخل فى شئون مصر الداخلية وأبت ان تعين مندوبا انجليزيا يمثلها فى المشروع لاصرارها على انشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة » أما السبب الحقيقى ، فيكشفه روزشتين ، من خلال وثائق انجليزية ، تبرر رفض المشروع بأنه « يؤدى الى تدعيم مركز فرنسا فى مصر ، لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليزية » (٢٦) . - وحين يؤرخ كرومر الى اضطراب الخديو اسماعيل الى اعلان افلاسه يهمل تماما الاشارة الى الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية لاجباره على هذا الاعلان الذى كان فاتحة تحول التدخل فى شئون مصر ، من تدخل مواطنين أوروبيين وبيوت مصرفيه أوروبية الى تدخل دولى تنوب فيها الدول عن رعاياها من الدائنين . كذلك فان كرومر قد أهمل عددا من الوثائق الهامة ، المتعلقة بحوادث الثورة العربية مباشرة ، فقد أهمل مثلا رسالة مالت Malet القنصل البريطانى العام الى وزير الخارجية الانجليزية فى مايو ١٨٨٢ والتي قال فيها أن الثوار مصريون « على تقويض أركان الحماية . وأن النفوذ الاجتبى أخذ فى التلاشى وأن بريطانيا لن تصل الى ما كان لها من تفوق دون تحطيم الحزب المسمى » وهي رسالة تكشف زيف ادعاءات كرومر بأن انجلترا تدخلت متضررة وكارثة ودفعها القدر الى احتلال مصر (٢٧) . ولم يذكر « كرومر » شيئا عن برقية « مالت » التى قال فيها « أن الفوائد السياسية التى يحققها وصول الأسطول البريطانى الى الاسكندرية أهم من الخطر الذى قد يصيب الرعايا الأوروبيين فى مصر ، أو عدم سلامتهم ، بل كانت تهتم أساسا بالتدخل لأهداف أخرى لا علاقة لها بالقدر » (٢٨) .

وإذا كان اللورد كرومر يؤمن بما ذكره فى مقدمة كتابه من « أن أول مراتب الخطأ فى التاريخ ، أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة » الا يحق لنا أن نعتبره ، بأبسط كلمات التقييم ، قد وقع فى خطأ ؟

ان عقل اللورد كرومر البروقراطى - بتمبر روزشتين - قد أبى أن يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ أكثر من فتنه عسكرية جديدة ، وهو المسئول عن ظنه - بوصف بلنت - أن الحقيقة الرسمية هى وحدها الحقيقة المطلقة والواقعة . ان هذه الحقيقة الرسمية ليست حقيقة مطلقة على أى الأحوال الا لدى عقل بروقراطى ، ينزه رؤسائه عن الخطأ ، ولا يقبل أن يخطئه رؤسوه حفاظا لهيبته . وهى المسئولة فيما نعتقد عن اعتماد كرومر على كثير مما كان يبعث به « مالت » - القنصل البريطانى العام فى مصر - الى وزارة الخارجية من أكاذيب حول ما كان يسميه « بكتاهية النصارى » وتعصب « المسلمين » . وقد كشف بلنت ، فى مواجهة أكاذيب مالت ، ما كان

يعرفه من آراء عرابي ومحمد عبده والنديم ، وما شاهده بنفسه من وقائع الثورة أو جماعته به رسائل موثوق بها من شاهد حيان لحوادث الثورة ، هو القس الماروني اللبناني لويس صابونجي ، الذي كان بالقاهرة طوال فترة الثورة تقريبا ، وهي كلها تكذب و الحقيقة الرسمية ، التي تصورها رسائل ماليت ، فليس فيما قاله أقطاب الثورة ، أو شاهده « القس » صابونجي ، أى مظهر من مظاهر كراهية أو الدعوة لكراهية النصارى . وعلى العكس من ذلك فتلك الأقوال والمشاهدات تؤكد تحرر قادة الثورة — وعلى رأسهم عرابي — من أى مظهر من مظاهر الكراهية الدينية ، وحساسيتهم الفسيحة تجاه هذه المسألة .

فى تعليقه النهائى على حوادث الثورة ذهب كرومر الى القول بأن الثورة لو كانت قد نجحت فسوف يؤدى هذا الى سيطرة عدد قليل من رجال الدين المسلمين على ناصية الأمور ، وأن « الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التي كانت تصاب بها البلاد على يد أولئك الناس كانت تروى على كل ما تعرضت له مصر من مكاره ، لأن أنصارهم كانوا سينتول الحكم على دعائم من العقيدة المحمدية التي عفى الزمن عليها ، وأصبحت لا تساهل أفكار المهدد الحديث » (٢٩) . كاشفا بذلك عن تعصبه الدينى الرديء وعن كراهيته للإسلام وللمسلمين ، راميا الثورة بدائه ، متجاهلا — هو الذى كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الاطلاع على الحقائق طوال فترة الثورة المرابية كما زعم — كل الدور الذى لعبته المصالح الاقتصادية البريطانية ، والأهداف السياسية التي كانت وراء التدخل الاستعماري .

فكر عملاء الاستعمار يعاصر الثورة :

على أن « كرومر » — بالرغم من المطاعن التي تحيط بأمانته العلمية — ينجح بذلك الاستعماري المدرب ، فى تصوير المسألة المرابية على النحو الذى يريده ، بحيث يشتمل القارئ الذى لا يشك فيه بأى شديد لبريطانيا المسكينة التي حملت أعباء لم تكن ترغب فيها . ومن دلائل ذلك ، أنه قال فى مقدمة كتابه « بأنه ربما كان خاليا من جميع الصفات التي تلزم لاجتناب القرض أو الحياء التام فى تاريخه للحوادث التي كتب عنها » . وهى إشارة مطمئن للقارئ الى أمانة صاحبها العلمية وتدفعه للوقوع فى شركه .

ولكن بعض المؤرخين المصريين قد افتقدوا هذا الذكاء ، فعملوا فى ظل سياسة دنلوب — المستشار الانجليزى للتعليم المصرى بعد الاحتلال — على إعادة صياغة آراء « كرومر » فى الثورة المرابية وقدموها للمصريين من طلاب المدارس الثانوية والعالية لكى يحفظوها . وفى ظل السياسة التعليمية

للاحتلال لم يكن من المستطاع ان تذكر الوقائع الحقيقية والكاملة للثورة . فان هذا يعنى أن تربية هذه السياسة أعداء للوجود الاستعماري . كذلك فان تجاهل هذه الثورة تماما ، بدأ خطة غير حكيمة ، فالكثير من حوادثها قريب ، وبعض المشاركين فيها احياء ، كما أن اعمالها أيضا بقوت على السياسة التعليمية الاستعمارية فرصة تلقين الأجيال الشابة من المصريين ، الرؤى الاستعمارية حولها ، فلم يكن هناك مقر من تدريسها بأذكي قدر ممكن من التسوية والمصنع .

وقد يكون من الطبيعي ، في ضوء هذا ، ان نقرأ كتابا مدرسيا مثل « تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر » ، الذي أشرنا اليه من قبل ، بشيء من الاهتمام . لولا ان بعض الفقرات الدالة على موقف السياسة التعليمية الاستعمارية من الثورة تغرى بالوقوف عندها في « الحوادث المراهية » في نظر مخاطبي تلك السياسة « فتنة حركتها بعض الضباط المأرب شخصية » و « تفلتت هذه المأرب بقدرة عرابي المتوسطة على الخطابة » ، مما جعله « ينشر الفتنة بين العمدة والاميان والعلماء عن طريق بث الاقوال الجذابة عن انقاذ الوطن وغير ذلك من الزخارف الباطلة التي كان لها أسوأ عاقبة في البلاد » أما بريطانيا « فقد تورطت في المسألة المصرية بدافع من السياسة الفرنسية التي كانت تدفعها الى التدخل المسلح ، وهو ما كانت تقاومه بشدة وترفضه حتى اضطرت اليه اضطرارا » فدخلت مصر « منذ عام ١٨٨٢ في طور جديد وهو الاسترشاد بدولة أوروبية عظمى في السير في سبيل تهذبة احوالها وتنظيم اداراتها » (٣٠) .

نظرة كذلك ، تنطلق من حالة تبعية فكرية واضحة للاستعمار ، تدفع أصحابها - بوهي أو بدون وهى - لمحاولة قلب المائدة ، واتهام المراهيين بالعمالة للاستعمار أو للتخديو اسماعيل . يقول « نجيب مخلوف » في كتابه « نوبار باشا وما تم على يده » - أن من « أعظم الأسياب لهذه الثورة - المراهية - هو الرغبة في خلع توفيق باشا وإحادة اسماعيل باشا من منفاه الى السدة المصرية » (٣١) ، وأن عرابي لم يكن ثوريا ومصالحا فهذا « وهم تولد في رؤوس مواطنيه » الذين كانوا « آلة في أيدي جماعة من أصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاموا » (٣٢) . ويذكر أن اسماعيل قد كاتب عرابي واتباعه وفأوضحهم في مسألة مساعدته على الرجوع ، وعرض عليهم المبالغ التي يريدونها . وأن الوسيط في هذه العملية قد وزع واحد وستين ألف جنيه ، وأن عرابي كان مهتما باسماعيل لدرجة أن « الفيخ المدوي كان يدخل على عرابي كل صباح ويقول له أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر لي وأوحى الي أن أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لأنه الرجل القادر على تأييد سلطنة المسلمين وارجاع الصز والمجد الى المصريين » (٣٣)

« كما ان عرابى علل نفسه بالفنى والمقام الرفيع ، لما لعت الوجوه الصغرام
الوضاحة - يقصد الذهب - فى يد وسيط الخديو » (٣٤) - ويختتم كتابه
قائلا : « انه كلما دقق المرم فى حوادث الثورة المرابية واستطلع آراء
المعارفين ، ازداد ترجيحا لثلاثة أمور : الأول : ان الانكليز كان لهم يد فى
الثورة المرابية ، وأنهم استمالوا عرابى وأصحابه - ان لم يكن فى أول
الثورة ففى آخرها - والثانى : ان الذهب كان له دور مثل دور المدافع ،
والثالث : ان فرنسا أخطأت فى عدم مشاركة انجلترا فى الاحتلال ، لأن
احتلال دولتين يرجى معه الجلاء أكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل
انجلترا - أما وعود انجلترا بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة المرابية والله
أعلم متى تتحقق » (٣٥) - فاذا لاحظنا ان الكتاب يمجّد مواقف نوبار باشا ،
ويبرر دوره « الوطنى العظيم » ادركنا طبيعة الأرض التى يقف عليها المؤلف ،
ويسد منها مساهمة للثورة المرابية »

على أن منتقضى الثورة المرابية ، لم يفتقدوا جميعا للذكاء ، ولم
يفقدوا القدرة على اغفاء دوافعهم لتسويهاها ، وبينما فعل بعضهم ذلك بدرجة
من الجلالة ، فقد ملك آخرون درجة من الذكاء دفعتهم الى رفاقة ورقة فى معالجة
الموضوع ، دون أن يغير ذلك من جوهر موقفهم المادى للثورة »

ويبدو هذا الذكاء المتوهج واضحا فى بعض محاولات أحد أعضاء
الأمرة العلوية للتأريخ للثورة المرابية - فبينما نتوقع أن يهاجم الثورة ،
اذ به يخلف ظننا ، منطلقا فى الغالب من موقف « السرائى » من الثورة ،
ذلك الموقف المتفجر بالخيانة ، والذي لا يمكن تبريره الا بذكاء مقتدر ، يدين
الثورة ويبرر تورط « السرائى » فى الخيانة باعتباره رد فعل لحوادث لم تتمكن
من ايقافها - وذلك كله نلاحظه فى كتاب « الأمير عمر طوسون » و « ضرب
الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ » - ومع أن الكتاب يقتصر على تأريخ حوادث
ذلك اليوم وحده ، فهو لا يبرأ من اشارات خبيثة تدل على رؤية مؤلفه العامة
للمظاهرة المرابية »

يتساءل الأمير فى مقدمة كتابه - الذى صدر عام ١٩٣٤ - بين تساؤلات
عدة : عما اذا كان فى مقدور سامتنا وأولى الأمر قينا - يومذاك - تغيير
موقف انجلترا المصدائى ؟ وما الذى حال بينهم وبين هذه السياسة القومية
الحكيمة ؟ وعلى من تقع بعد ذلك تبعة تخريب هذا الحصون وقتل هذه
الأنفس العزيزة وضياح الميلاد ؟ - مع أن الكتاب قد اعتمد على الوثائق بشكل
رئيسى ، الا انه لم يبد أى تماطى مع الثورة يدفعه لتفنيد أسلوب هذه الوثائق
مما حفل به من أحكام عدائية ضد الثوار اذ نقل المؤلف ما تحمله الوثائق
المصرية والاوربية من تعبيرات « العصاة » و « المتمردين » و « الزمجرة
الخائنة » فى وصف الثوار ، دون تحفظ أو تصحيح

ومع أنه أدان موقف إنجلترا وأبرز مظالمها في احتلال مصر ، فقد أوحى كذلك بأن تفكير المراهبين في المقاومة كان تعبيرا أخرقا . وهو يملق على انسحاب الأسطول الفرنسي من البحر الأبيض ، ورفضه التدخل في المعركة ، فيقول « أن هذا ما كانت تتوق إليه إنجلترا » وأن « المصريين - أي حكومة الثورة - قد مهدوا لها مع الأسف طريق الوصول إلى امنيتها هذه بخرقهم وسوء تصرفهم » (٣٦) - وركز الكتاب على إبراز الأرام التي أكدت أن الحصون المصرية لم تكن قادرة على المقاومة ، وأسف أشد الأسف لأن الأرام الحصينة التي قال بها بعض الخبراء قد أهملت ولم يعمل بها في وسط صاف فيه التحمس (٣٧) - وربط الأمير بين الحل العاقل الذي كان مناسبا إذ ذاك ، وبين رأى الخديو وموقفه - فقال « أن المسألة في رأيه كان يجب أن تسوى بوسيلتين الأولى : الكف عن مجاورة نيران الأسطول الانجليزي وإخلاء الحصون من الجنود وبهذه الكيفية يكون الانجليز قد نالوا مشتاهم فإذا استمروا في الضرب بعد ذلك ، « يكونوا قد أتوا بعمل لا يشرههم ولا يهينهم لهم أي حجة لأحتلال المدينة » (٣٨) « أما الحل الثاني الذي رآه الأمير فهو « تدويل التدخل » بالاتفاق مع الدول التي كان لها بوارج في الاسكندرية ، على أن ترسل كل واحدة منها فريقا من بحارتها إلى البر وتمهد إليها حراسة الحصون المطلية على البحر » وبهذه الكيفية لا يكون للأميرال حجة يتمسك بها ويزعم أنه مهدد وإذا استمر بعد ذلك في تنفيذ خطته ولم يجنح إلى السلم وجد أوروبا كلها أمامه » (٣٩) .

وهذان الحلان يتضمنان بلا شك تسليما في السيادة الوطنية وإدانة للمقاومة ضد التدخل ، وتجاهلا لأسبابه الحقيقية وللمبررات التي مكنت إنجلترا من تحقيق أهدافها ولملهما - أو أحدهما - أساس ما سماه الأمير « بالصلح الشريف » الذي عرضه الخديو على الغزاة . فقد ذكر الأمير نقلا عن كتاب بيوفس « الفرنسيون والانجليز في مصر » « أن الخديو توفيق كان يرغب في عقد اتفاقية صلح مشرفة بينه وبين الانجليز ، ورغم أنه لم يذكر مشرور هذا الصلح المشرف ، فإنه قد مدح كتاب بيوفس مدحا شديدا ، واعتبره « من أحسن الكتب التي سطرت عن هذه المسألة المحزنة » وذكر أن مؤلفه « كان مسموحا له بالإطلاع على جميع المستندات الرسمية لذلك الحادث المشؤم - وفوق هذا فإن معلوماته مستتقة من مصادر صحيحة ومعتمرة تماما » (٤٠) .

على أن الأمير لم يستطع - رغم دفاعه الذكي - أن ينكر مواقف ابن عمه - الخديو توفيق - الذي خان الثورة وفي تقييده لموقفه اعتبر أن رفض الخديو في البداية الانتقال إلى الأسطول البريطاني « اجابة مشرفة ، ولكن

ما يؤسف له ، أنه لم يتبع هذه الخطة معهم للنهاية » (٤١) ، على أن هذا التقييم ، وإن بدا متضمنا لادانة مخففة بل ومبرره ، يبدو إيجابيا على ضوء التأكيد بأن الخديو كان يسعى الى « صلح مشرف » والتشديد بأن المقاومة - التي اتبعها الثوار - كانت غير مجدية وانها هي التي أدت الى احتلال البلاد . والتصور العام الذي نخرج به من معالجة الأمير عمر طوسون للثورة العرابية ، هو أن جهلا عسكريا وغباء سياسيا هما السبب « فى تخريب الحصون وقتل الأنفس المزينة وضياع البلاد » وهو يترك للوثائق مهمة تحديد « المقتل » الذين كانوا يدهون لصلح مشرف - و « الأغبياء » الذين أدى عنادهم الى كارثة الاحتلال - وبذلك يكشف عن أنه واحد من أمهر محامى أسرته ، قبل أن يكون مؤرخا .

المدرسة القومية وأخطاء المنهج :

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى ذات أغراض مفضوحة سواء اعترفت بذلك أو لم تعترف ، فمن السهل تنفيذ أحكامها من طبيعة الأرض التي تقف عليها ، غير أن المسألة تصبح أكثر صعوبة عندما نواجه بأحكام يصدرها مؤرخون وطنيون يذهبون الى اتهام الثورة بالغبانة أو بالتفريط المساوى لها . ويحملونها فى التحليل النهائى ثيمة الاحتلال البريطانى . ولعل كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر » هو أبرز الأمثلة لهذا الموقف الغاضب من الثورة . هنا تصبح المشكلة الرئيسية ، مشكلة منهج بالدرجة الاولى .

وينطلق الموقف الغاضب من الثورة من خطأ منهجى يعطى العوامل الذاتية فيها مركز الصدارة ويغفل الكثير من العوامل الموضوعية ، كما يغفل ترابط العوامل الموضوعية والذاتية وتأثيرهما المتبادل . ومن هنا فالاهتمام بدور الأفراد فى الثورة ، والتركيز على نواحى الضعف فى شخصية قادتها ، ودوافعهم الذاتية وقصورهم السياسى ، تتحول جميعها الى موضوعات اهتمام رئيسية . ومن الطبيعى مع وقوع الأستاذ الرافعى فى هذا الخطأ ان يرى أن خلاف الثوار مع « شريف باشا » وامقاطهم وزارته هو مفتقر الطرق الذى سقطت عنده الثورة .

واهتمام الأستاذ الرافعى ومبايلته فى دور الفرد فى التاريخ ، ظاهرة متكررة فى كثير من أعماله - وفى دراسته « الثورة العرابية » تحدث عن شخصية الخديو توفيق ، فأكّد أنه « لو كان يجمع الى خصاله الطبيعية شجاعة أبيه وجراته وعلو همته لنجت البلاد من الكوارث التي وقعت فى عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومى الى خير مما كان وألوم » (٤٢) . ويقول عن

عرايى « ولو لم يظهر عرايى ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والأقدام لكان محتملا ألا تظهر الثورة العرابية أو ظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملابسات أخرى غير التى ظهرت فيها » (٤٣) . وتركيزه على أن خروج شريف من جبهة الثورة ، فضلا عما يحمله من اهتمام زائد بدور الفرد ، له دلالات أخرى على تصويره العام للثورة إذ يبدو أنه ممن يرفضون ما يوصف عادة بالعرف أو بالتطرف ، فقد ذهب إلى القول بأن « الثورة أخذت تتفشى فى سبيلها من يدم هذه المرحلة » - سقوط شريف ورئاسة البارودى للثورة - لأن شريف فى رأيه « أقدر من سواء على معالجة الأزمات وإحياء الدساتير والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية » (٤٤) . وعنده أن ما أثار الحملة على شريف هو « الاطماع فى رئاسة الوزارة » (٤٥) ، فقد كان البارودى « كثير الطموح إلى السلطة والجاه وإلى المرشى أيضا » (٤٦) وهو تفسير لا يمكن قبوله لأنه يعطى موقف شريف المتهاون صفة « العقل » ويضفى على موقف الثوار طابعا انتهازيا يشوه حركتهم .

وفى التحليل النهائى يذهب الأستاذ الرفاعى إلى أن « وقوع الانقسام بين الغدوى والعرابيين قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد ، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يهين الكيد للآخر ويضمحل الدماء فى وقت كان الانجليز يمدون القوة فيه للقضاء على المعسكرين معا » . وفى تعديده للمسئولية من ذلك يرى « أن العرابيين والغدوى كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه وكلاهما يتحمل تبعته ومسئوليته ، ففى الحق أن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة ومتكافئة » (٤٧) .

والواقع أن منهج الأستاذ الرفاعى الذى يحتاج إلى دراسة مفصلة (٤٨) ، قد تحكم فى مصادره وفيما اعتمد عليه من وثائق ، فقضية المنهج لا ترتبط فحسب بفلسفة المؤرخ ونظريته إلى الظواهر التاريخية ، ولكن أيضا بما يختاره أو يتركه من الوثائق والروايات . وتأكيد الأستاذ الرفاعى بأنه قد « اجتهد فى استخلاص الحقائق من الثورة وحوادثها وأشخاصها ، ثم بنى عليها ما عن له من رأى » وتشديده على أنه « حرص على ألا يخلط بين الحوادث والرأى السائد فيها » (٤٩) ، تأكيد ينطلق من مفهومه الذى يرى « أن دراسة التاريخ لا تؤدي إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفسه حكما عليها ، وهذا ما (دماء) إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لا يستلزم الحوادث ليستثنى للقارئ أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح إليه . فالوثائق الرسمية ورواية الوقائع على صحتها هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث من غير أن يقتيد بما كتب الكتاب والمؤلفون » (٥٠) .

وبصرف النظر عن عدم صحة دعوى الحياه العلمى التى يقول بها الأستاذ الرافعى ، فإنه لم يلتزم بذلك الذى أكد عليه وشدد فيه ، فهو فى حرصه على ألا يخلط بين الحوادث والرأى فيها ، تنامى هذا تماما بالنسبة لشريف باها . فأهمل مثلا ما أورده كرومر وبلنت وروزشتين - نقلا عن رسائل كولفن - الرقيب المالى البريطانى فى مصر - وماليت - القنصل البريطانى العام - من أن شريف كان معارضا للجناح الاكثر ثورية فى قيادة الثورة - وهو جناح عرابى - وأن سياسته كانت العمل على الفصل بين « الأعيان » و « الحزب المسكرى » لايقاف تطرف الثورة . وهى السياسة التى كانت أحد أسباب فشل الثورة التى شجعت الارستقراطية الزراعيه والشرائح العليا من البرجوازية الزراعيه على الانسحاب من ممسك الثورة ثم خيانتها . وتجاهل الأستاذ الرافعى تماما ذكر شيء عن آراء شريف المقاديه للشعب وللصيريين عموما ، وتعالى عليهم انطلاقا من عنجهيته التركيه . وفى الوقت الذى يبدى الرافعى اعجابه بشريف ، لا ينال عرابى منه سوى صفات « جاهل » و « متهور » و « جبان » و « وليس مجاهدا » ، ولا يجد مبررات لتزوجه للثورة سوى أن « أصله بدوى ومعلوم أن أكثر البدو يميلون الى التمرد والثورة على أنهم سرهان ما ينقلبون خاضعين اذا آنسسو القوة من جانب خصومهم » . وهذا مع الأسف ما انتهى اليه عرابى « (٥١) » وهو ليس ضابطا كفوًا يعتمد عليه فى قيادة الجيوش والمعارك بل هو « ضابط من تحت السلاح كان قردا أو نفسرا » (٥٢) ثم أن ذكاه كان « محدودا ولم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلا لقيادة الثورة » (٥٣) .

ومما يزيد فى تعقيد المسألة أن موقف الرافعى هو موقف سياسى - ونفس المسألة بالنسبة لبلنت (٥٤) وكرومر - فضلا عن أنه موقف منهجى . وربما كان صحيحا الى حد كبير ان أى موقف منهجى هو موقف سياسى . ولكن الوقوف عند آراء الرافعى ضرورى ، لأنها بعض اصدام الرأى الذى صاغته الحركة الوطنية المصريه فى دورها اللاحق للثورة العرابيه مباظه . فالرافعى يردد رأى « الحزب الوطنى - مصطفى كامل » فى الثورة العرابيه ، ولكن مع تخفيفه وتهذيبه حديثه والحد من اتفعله وفضيته ، وهو ما فرضه ذلك الفارق الزمنى بين اعلان الحزب الوطنى لرأيه فى الثورة فى بدايات القرن ، وبين صياغة الرافعى لرأيه الذى نشر خطوطه العامة فى كتابه عصر اسماعيل (٥٥) وقد صدر عام ١٩٣٧ ثم شرحه تفصيليا فى كتابه عن الثورة العرابيه وقد صدرت طبعته الاولى عام ١٩٣٧ .

تطور موقف « الحزب الوطنى - مصطفى كامل » من الثورة العرابيه ، داخل اطار واحد هو ادانة الثورة واعتبارها مرادفة للاحتلال الانجليزى لمصر

أو سببا مباشراً له . وداخل هذا الاطار تراوحت الاتهامات من الخيانة ، الى التواطؤ المسبق مع الغزاه على تسليم البلاد لهم ، الى مجرد الطيش والحمق اللذين أديا بالثوار الى تنفيذ مخططات الاستعمار وهم لا يعلمون بها — ويؤكد كتاب « المسألة الشرقية » للزعيم مصطفى كامل — صدر عام ١٨٩٧ — أهدأ اجتهادات الحزب الوطني ، وأقلها عصبية فى هجومه على الثورة العرابية . فقد حلل روافد المسألة المصرية ، وأدان الخلاف بين عرابى والخديو وبين الجراكسة والمصريين ، لأنه أدى الى تفتيت الجبهة الوطنية ، وهاجم السياسة الفرنسية المترددة والعائرة ، لأن ترددها مكن انجلترا من الانفراد باحتلال مصر » (٥٦) .

على أن هذا الهجوم قد انتقل الى حالة انفعالية شديدة ، وفاقد لايسط ضرورات الحس الانسانى ، عقب عودة عرابى من منفاه ، ونسبة بعض التصريحات اليه وهو فى طريقه الى بلاده بعد سنوات النفي فكتب الزعيم « مصطفى كامل » على صفحات « اللواء » يستقبل أحمد عرابى بمقال لعله من أعجب أناشيد الاستقبال كتب يقول « ما عار الاحتلال وعار الجهالة والتأخر وعار الفقر بشئ يذكر اذا قورن بالمار الذى يحمل « عرابى » ويقرأ على وجهه أينما مار وحيشا حل ، وأى عار أكبر وأشهر من عار رجل تهور جبانا ، واندفع جاهلا وساق أمته الى مهواة الموت الأدبى والاستعباد الثقيل ، ثم فر عاربيا من ميادين القتال ، وأرسل الى عدوه المحارب أن يصفو عليه وينعم ، وأبت عليه نفسه التى لا أكيف شعورها أن يموت فى منفاه ، والا أن يرجع الى وطن وهو مرجع شسقائه » (٥٧) . وفى المقال يخاطب مصطفى كامل « عرابى » قائلا « احمل عارك أيها القادم المشثوم فهو نيشانك ، وسر به فى شوارع المدائن ومسالك القرى ليقرأ فيه الناشئون عبرة العمر ويروا فيه مثال الجهالة والغباء والخيانة » مؤكدا له « ان صفار الأمة مسألونك قبل كبارها : بأى وجه تلاقينا ، وأنت الذى قضيت علينا ونحن أجنة فى بطون أمهاتنا أن نشقى ؟ ألا يضطرب قلبك ويدسى فؤادك ؟ وإذا ناجتلك تلك النظام البالية ، عظام من ذهبوا ضحية وطنيتك الكاذبة وشهامتك الباطلة ، فقاتل لك : أهكذا حميتك وهمتك ، تعيش متمنا وتعود الى الوطن مكرما وترضى بالحياة وطيبها بعد أن متنا تصديقا لدعوتك واعتقادا بصدق همتك » (٥٨) .

بل ان « اللواء » لم تتعفف حتى عن الكذب العلنى والمفضوح فقالت — وهى تعلم أنها كاذبة فيما تقول — ان اللورد كرومر ذهب بنفسه الى محطة القاهرة لاستقبال عرابى وذلك لتلقى فى روح الناس أن «عرابى» من صناديق الانجليز (٥٩) .

ان تلك الصورة الممزقة لعرايى ، والتي تجمع بين الخيانة والجهل والجبن والكذب ، هى الصورة التى ترسبت فى ذهن الرافعى وهو يكتب عن الثورة العرابية ، وحاول تخفيف حدتها بقدر ما يستطيع من حيث الشكل على الأقل ، لكى يبلورها فى دراسة زعم انها موضوعية !

وتمتد بعض تأثيرات الصورة التى قدم بها « الحزب الوطنى » الثورة العرابية ، لتؤثر فيما كتبه « مدام جوليت آدم » فى كتابها « انجلترا فى مصر » عن الثورة . ولا شك أن صداقتها لمصطفى كامل وللحزب الوطنى ، واقتناعها بخطه السياسى وتحليله لمسألة المصرية ، قد جعلها تنحاز لتلك الرؤية . ولذلك نلاحظ أنها عالجت الثورة العرابية على أساس أن الثوار كانوا ينفذون السياسة الانجليزية بدافع من الجهل . وأن انجلترا قد نجحت « اذ وجدت نفوسا صالحة لدسائسها فمكنت الشقاق بين الخديو والحزب المسمى وبين ضباط الجيش من جهة والخديو والسلطان من جهة أخرى » . كما دافعت عن موقف شريف وأسفت لأن الحزب المسمى « لم يندد للنصائح الحكيمة التى أبداها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسألة الديون الأجنبية » وادانت السياسة الفرنسية التى لم تشترك مع بريطانيا فى احتلال مصر .

والهيكمل الرئيسى لتحليلها يتطابق مع تحليل مفكرى الحزب الوطنى كمصطفى كامل والرافعى (٦٠) .

وموقف « الحزب الوطنى » من الثورة العرابية موقف غير مفهوم الا فى ضوء تكتيكه السياسى وخاصة فى المرحلة الاولى من نضاله ، فقد كان ذلك التكتيك يقوم على استغلال التناقض بين الخديو - عباس حلمى الثانى - وفرنسا وتركيا من ناحية ، وبين انجلترا من الناحية الأخرى . وهو تكتيك صحيح فى جملته وفى الظروف التى نشأ عنها . بيد ان هذا التحالف مع السراى ومع الباب العالي ، لم يكن يعنى بأى حال من الأحوال ان يشوه تاريخ الشعب وان يمسح لحسابهما ، وهو ما وقع فيه الحزب الوطنى ، خاصة أن عودة عرايى من المنفى جاءت فى خلال « شهر العسل » بين السراى والحزب الوطنى ، والمزعج حقاً ان الهجوم المتدفع الذى شنه الحزب على الثورة العرابية قد أثمر لدى العناصر التى لا يمكنها تجربتها أو وعيها من الفهم الواعى . فدفع أحد الشباب من أعضائه الى البصق فى وجه عرايى والصياح فيه : « يا خائن » بعد خروجه من الصلاة فى جامع الحسين ، قبل وفاته بقليل .

ولم يستمر هذا الموقف عند الأستاذ الرافعى هو نوع من التسلم الذى تملكه بعض الأفكار السياسية المؤقتة ، اكده ذلك الموقف المعزول الذى تبرأ خلاله زعماء الثورة أنفسهم منها ، وقالوا فيها ما لم يقله أفرس أعدائهم ، فى الجبر النفسى الكتيب الذى أعقب هزيمتها .

اصحاب النفاق والجمال :

وقد يبدو خريفا أن ينصف « حزب الأمة » الثورة العرابية ، وأن يدينها « الحزب الوطنى » إذ كان حزب الأمة هو القطب الثانى فى الصراع السياسى طوال فترة ما بين « الحلقتين الثانية والثالثة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها (١٨٨٢ - ١٩١٩) - ووجه الفجأة هنا أنه كان حزب « المعتدلين » دماء المهادنة مع الاحتلال ، أو « الجيرونديون المصريون » كما كان يسميهم « كرومر » بينما كان « الحزب الوطنى » حزب المتطرفين ، المطالبين بالدستور والجملة ، ورافعى راية «المماندة» ، أو «مقاببة السياسة المصرية» . وبينما ننتظر أن ينصف اليمانية الثورة ، التى كانت يعقوبية مثلهم ، إذ بهم يخيبون ظنا ، ويهاجمونها ، بينما يتقدم « الجيرونديون » للدفاع عنها .

وقد عبر أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - فيلسوف حزب الأمة ومفكره السياسى - على صفحات « الجريدة » عن موقف الحزب من الثورة العرابية ، فى قوله « أن لعرايى حسنة كبرى هى الدستور الذى طلبه ، لا بوصفه عسكريا ثائرا ، ولكن بوصفه وكيل أمته فى ذلك » . فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها « وأخذ على عرايى » تطرفه لأنه لم يحترم استقلال المجلس النيابى وضغط عليه بقوة السيف » . وذكر أن هذا التطرف كان « ناتجا من العسكريين ، الذين لم يكونوا يخشون شيئا » وضرب مثلا على ذلك أن أحد الضباط قال للمرحوم سلطان باشا - رئيس مجلس النواب أثناء الثورة ردا على تنبيهه إياهم إلى مخاطر تطرفهم « لا ناقة لي فيها ولا جمل » فقال له أحد الاعيان « اذن اتركوها لأصحاب النفاق والجمال » . وعند لطفى السيد أن من سيئات عرايى أيضا أنه لم يحسن تقدير حال أمته من القوة والضعف تقديرا صحيحا وذلك بالقياس إلى انجلترا . وخلص من ذلك إلى أن عرايى لم يكن خائفا « ذلك أن الخيانة أمر لا نعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين منهم والمسيئين على السواء » . وعنده أنه « إذا كان من شأن السيئة التى ارتكبها عرايى والتى اعقبت الاحتلال البريطانى أن أكلت الثمرة الحسنة التى له ، ونمضى بها الدستور ، فيصبح بعد ذلك على الأقل أنسانا له ولا عليه » - ولم ينس لطفى السيد مع ذلك أن ينتقد موقف النواب لأنهم لم يكبحوا جماح العناصر المتطرفة . ففسده أن مجلس النواب « لم يقو على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو بل وافقهم منهم كثيرون رغبة فى منافع أو رغبة مما ينتج عن الخلاف » . وآثار الشكوك حول تطرف المتطرفين ، فما « ثار الثائرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء » وحين تورطوا فى التمرد « خلوا فى مقاصدهم وطلاب سهمهم (٦١) » .

ان موقف حزب الأمة من الثورة العربية يفقد غرابته ، اذا ما تنبهنا لتركيبه الطبقي ، اذ كان تجمعا للشرائح العليا من البرجوازية الزراعية ، تلك الشرائح التي شاركت في الثورة العربية ، وكانت أحد اجنحتها الفعالة . ثم خانتها عندما بدأ الغزو اكتفام بمشاركة الاستعمار والسراى السلطة - ورأى الحزب السابق منطقي مع كل مواقف الشرائح التي كان يمثلها آنساء الثورة وبعدها ، وانتقاداته للثورة هى نفس الانتقادات التي وجهتها الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية اليها . فضلا عن هذا فهو ينصف الثورة ويدافع عنها ابشع التهم التي وجهت اليها وهى تهمة الخيانة والتواطؤ مع الانجليز .

وفى التطور ، صب « حزب الأمة » فى تيار « الوفد المصرى » أفضل عناصره ، وأكثرها ليبرالية وعداء للاستعمار ، فتجمعت حول البؤرة الجديدة الشرائح البرجوازية التي ولدت ونمت بعد الاحتلال . ومن هنا جاء تقويم الوفد للثورة العربية ، « أكثر انصافا وأبعد عن التشويه أو المسخ » ان سعد زغلول - زعيم الجناح الثورى فى الوفد - قد قبض عليه بعد الاحتلال بتهمة تشكيل جمعية سرية - سماها « جماعة الانتقام » كان هدفها قتل المشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العربية والرؤساء الذين نكلوا بالمرايين (٦٢) وكان فى منفاه يعود الى ذكرى الثورة العربية وأحداث زعمائها فى الأدب والسياسة ومنهم البارودى ومحمد ميه وعبد الله التديم (٦٣) ، وقال فى إحدى خطبه ، ردا على مدح البمض له بأنه خالق النهضة المصرية « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم الآن . لا أقول ذلك ولا أدميه بل لا أقصوه ، انما نهضتكم قديمة من عهد محمد على وعرابى وللسيد جمال الدين الافغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير فيها . وهذا حق يجب ألا يكتم ، لانه لا يكتم الحق الا الضعيف (٦٤) » ونلج فى تاريخ هباص محمود المقاد لسيرة سعد زغلول - وكان كاتب الوفد الاول ومفكره من الثورة حتى ١٩٣٥ - ان عرضه الصريح للثورة العربية ، لم يخل من تركيز على الصراع بين « المصرية » و « الجركسية » مع اعتبار الظلم الاجتماعى والسياسى أحد الدوافع الرئيسية للثورة - دون مناهة بالاشارة الى أى دوافع طبقية - ومع تركيز الى أنها ثورة قومية « اشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايعها الجهادون والمصلحون على السواء » ، ثم ينتهى العرض بأن الثورة قد فشلت « لأنها أحيطت بدواعى الجبوت من الدسائس الخارجية ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ومن غفل الزعامة وحيث الدولة العثمانية » (٦٥) .

وأبرز الاسهامات الفكرية لانصاف الثورة العربية فى ظل المدرسة القومية فى التاريخ ، حملها كتاب الأستاذ محمود الخفيف : (أحمد عرابى ، الزعيم المقترى عليه - ١٩٤٧) وقد حفزه لتأليفه ، كما يقول « الظلم الذى لاقاه الرجل عرابى على أيدي فريق من بنى قومه » (٦٦) والذى لم يعتبره

الأستاذ الخفيف ظلما حاق بشخصه ، ولكنه أيضا « ينال من حركة مصر القومية على يديه ، تلك الحركة الجليلة التي حاول المبطلون تشويهها » .

وقد اتسمت رؤية الأستاذ الخفيف للظاهرة المرابية باعتباره اياها « ثورة قومية » ، ومع أنه لم يحدد ما يعنيه بالحركة القومية ، فتمتة دلائل معينة ومتعددة على ان فهمه لها لا يدعو الى أيس الاختلافات . وأهم هذه الدلائل حرصه على الربط بين الثورة المرابية وثورة ١٩١٩ ، وبين زعامة عرابي وزعامة سعد زغلول - ويبدو أن الأستاذ الخفيف كان وفديا متحمسا - فاعتبرهما حلقتين من مرحلة واحدة ، فعنده أن « خطوة عرابي في طريق الحرية والقومية لم تكن أقل خطرا من وثبة سعد ، ذلك الفلاح الذي نهض من بعده ، والذي غضب مثل غضبيته ، ووثب مثل وثبته واتجه نفس وجهته (٦٧) » ، ومن هنا فإن الاستعمار عندما خنق الثورة المرابية القومية وأطفأ شعلتها لم يقض عليها . ذلك أن جذورها بقيت تحت الرماد ، حتى تنفخ فيها سعد من روحه فاشتعلت وتوهجت حتى ما يستطيع مستبد أو طاغية بعد ذلك أن يخمد نارها أو يطفىء نورها » . وقارن بين رفض عرابي قبول مرض درويش باشا بترك مصر والسفر الى الآستانة وبين رفض سعد للطلب المعتمد البريطاني له أن يسافر الى عزبته في عام ١٩٢٣ (٦٨) .

ويعتبر الأستاذ الخفيف الثورة المرابية جزءا من الحركة القومية العالمية ، فعنده أن من حق مصر أن تفضح « بأنها ثارت ثورة قومية حرة في القرن التاسع عشر » . عصر القوميات والثورات وتلك هي الثورة المرابية التي مهدت لها عوامل وأسباب تجعلها أقبح ما تكون بأجل الحركات القومية في أوربا » (٩٦) . والخط العام الذي هالج من خلاله الأستاذ الخفيف الثورة المرابية ، هو إبراز دورها كحركة ثورية متناوئة لكل العناصر التي أرادت القضاء على القومية المصرية ، سواء كانت هذه العناصر أوروبية أو تركية أو جركسية . وإبراز دورها كحركة ديمقراطية دستورية تستهدف إنهاء سيطرة الفرد ، وخلق مناخ ديمقراطي . وفي ضوء هذا الخط العام دافع الأستاذ الخفيف دافعا مجيدا عن عرابي ، فلم يؤرخ له فحسب ، ولكن فند كل التهم الباطلة التي وجهت اليه بحماس وبمنطق معبوك ومع أن هذا المرض يشوبه نقص في بعض جوانبه ، وخاصة في التحليل الطبقي - الذي لا يدخل ضمن رؤية المدرسة القومية على وجه العموم - وهو ما جعله يتناخى عن موقف شريف باشا ويحجم عن تفسيره تفسيراً صحيحاً . إلا أن « دفاعه » الحماسي والمنطقي يعتبر انصافا مشوبا بالحب الموضوعي لكفاح الشعب المصري ، ويعتبر في كثير من أجزائه - ودون الإشارة الى ذلك صراحة - رداً على كتاب الأستاذ الراقعي يصل الى حد التفسير لكثير من آراء الراقعي والأداة الكاملة لها .

والواقع أن المدرسة القومية فى التاريخ ذات أثر أخطر مما نظن . ذلك أن رؤيتها ما زالت هى الرؤية الغالبة ، بل وهى الرؤية التى تلقن للأجيال الجديدة من الدارسين فى المدارس الثانوية وبعض كليات الجامعة . ومع أن هذه المدرسة قد خففت تعاملها على الثورة العربية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مراعاة لأوجه المشابهة بين الثورتين فأخذت تعاملها باعتبارها « ثورة وطنية على الحكم المطلق والتدخل الأجنبى » (٧٠) - كما يقول كتاب التاريخ الرسمى المقرر للمدرسين لطبقة الثانوية العامة بالمدارس المصرية - إلا أن رؤيتها ما زالت تنسجم إلى الآن بتجاهل تام للموامل الطبقة والاجتماعية التى حركت دوافع الثورة ، والتى تسببت فى اجهاضها ، سواء كان ذلك على المستوى الوطنى أو العالمى . فهى تقدم غالباً كظاهرة صدفية يمكن أن تنشأ أو تنقضى لموامل تافهة ، فلو كان الخديو توفيق أقل ضعفاً وغفلة ، وأكثر قوةً وذكاءً لما وقعت الثورة . وأخطر ما تنشره هذه المدرسة هو الربط بين نجاح ثورة المهدي فى السودان والثورة العربية فى مصر ، لا باعتبارهما وجهين لنضال مشترك ضد الاستعمار والتسلط ، ولكن باعتبار أن الغرض نتجت من الثورة العربية هى التى أدت إلى نجاح المهدي مؤقلاً مما « افقد مصر امبراطوريتها الافريقية ، وقضى على وحدة وادى النيل » وهو عرض ينطلق من تسلط شعار حق « الفتح فى السودان » وهو الشعار الذى ظلت البرجوازية المصرية تغذيه سنوات طويلة ، وقد سقط الآن تماماً لتحل محله رؤية ترى الثورة العربية والثورة المهدية ، كلتاهما حركتان من حركات التحرر الوطنى والديمقراطية ، يعتز بهما الشعبين المصرى والسودانى (٧١) .

تراجميديا الثورة :

ويبقى بعد ذلك كله ، موقف الثوار أنفسهم من ثورتهم ، وهو موقف لا نجده إلا فى أحداث ذات طابع تراجميدى كالثورة العربية . فمحاضر التحقيقات التى أعقبت هزيمة الثورة تضم الكثير من الأقوال والآراء والأفكار . إذا استثنينا القليل جداً منها ، فالكثرة الغالبة منها تعتمد على أمور شكلية تنتهى بإدانة الثورة أو تفضي عليها صفة المشروعية التقليدية لأن « الأجناب العالمى الخديو » كان موافقاً عليها ، بينما أنكر كثيرون من الثوار - فى التحقيقات - كل ما ثاروا من أجله ، بل واستنكروه .

ثم تأتى سنوات المنفى التسعة عشرة ، وتساهم سنوات الحصار فى تفتيت وحدة الثوار ، فيكتبون عن ثورتهم تأبين ناديين ، ويشوهون تاريخهم القصير الرائع ويسدلون بذلك الستار الختامى للمحتهم العظيمة .

فى لحظة غضب مر يصف « محمود فهمى باشا » أحد زعماء الثورة السبعة ، ووزير الأشغال فى وزارة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات

العسكرية في مصر ، ما اشترك فيه بأنه كان « ثورة مشيوية وأحوال كانت في قلب عرابي مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها الا بعد النفي في سيلان حيث أفضى كل من عرابي وعبد المالح حلمي وعلى فهمي ما كانوا عليه للعيان . وما كانوا مدخريته في قلوبهم لكل انسان » (٧٢) .

وتلك هي اللحظة التي أوحى للبارودي بشعره الذي أدان فيه الثورة ، والتي جعلت الشيخ محمد عبده يؤرخ لها بشكل يتنافى مع بعض ما بذله فيها من جهد وما أعطاه لها من تأييد ثم يعلن توبته عن السياسة ويلمعها ابتداء من الفعل الى اسم المفعول . وعندما كتب أحد الصحفيين عن الثورة العرابية بمناسبة الغزو عن بعض زعمائها المنفيين في جزيرة سيلان واعتبر الشيخ محمد عبده أحد أركانها ، استغزت تلك « التهمة » غضب الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الامام محمد عبده ومريده ، فكتب يستنكر اتهام استاذ الامام بالمشاركة في « الفتنة » العرابية ، فقال « عرض هذا الصحافي المتعذر للذكر الفتنة العرابية ويا ليتة كان يعرف حقيقة هذه الفتنة العرابية ويعرف المتهورين فيها والناصحين لهم بالاحتدال فهو لا يعرف ولا يحب أن يعرف ، فاذا أحب ان يعرف فليسأل العارفين وليراجع كتابه الكاتبين وعند ذلك تظهر له مزية من عرض به ان كان من المنصفين ، فيظهر له أن هذا الرجل الكبير العقل ، السديد الرأي (محمد عبده) كان ينتقد عرابي وتهوره في جريدة « الوقائع المصرية » في القسم الأدبي على حين ترتعد فرائض قصر الخديو من عرابي » . وأشار السيد رشيد رضا الى موقف محمد عبده الشهير في بداية الثورة من تدخل العسكريين في السياسة ، وزعم أنه عارضهم في مجالس كانوا يقدونها ويلزمونه بحضورها ثم قال « لو كانوا يميلون لرجعوا الى رشدكم ولكن الأمة لم تكن قد استعدت بعد لنهم ارشاد هذا الحكيم » (٧٣) . وتجاهل الأستاذ رشيد رضا مواقف محمد عبده الثورية التي تلت الانذار الانجليزى الفرنسى الأول. في ٧ يناير ١٨٨٢ . وأصر على التذكي بمواقفه المتردة من الثورة .

وهكذا ، بعد أقل من عشرين عاما ، أصبحت الثورة العرابية « فتنة » قام بها « متهورون » وأصبح ذكر اشتراك الأستاذ الامام فيها تمييزا يستحق غضب تلامذته ومريديه فاذا لاحظنا أن الأستاذ الامام كان على قيد الحياة وقت نشر هذا الكلام ، لأدركنا موقفه بوضوح .

والواقع ان المسألة ليست مجرد عدول انسان عن موقف اتخذه أو رأى قاله في الماضي ، أو تغييره لمقيدة اعتنقها أو نقده سلوك اتخذته فحسب ، فحين يفرض انسان موقفه الضعيف على ظاهرة ثورية كالثورة العرابية ليبرر خطاه أو ضعفه أو تردده ، فهنا تتمدى المسألة حدودها ، ذلك ان معظم الآراء

والتحليلات المادية للثورة قد خرجت كلها من « معطف » الأستاذ الامام . فكل المفاهيم حول هذه الثورة نتجت عن حديث زرعه « بالبلاغة والمرارة » الأستاذ الامام محمد عبده ، أحد الرواة المعتمدين لاحداث الثورة بعد نكسها ، وأحد الذين نسجوا الأرضية التاريخية القائمة التي تحركت عليها احزاب أول القسرن فى تحليلها لثورة المرابيين « (٧٤) » فمن أين نبع تشويه الأستاذ الامام للثورة ؟ • لقد كانت له فعلا فى بداية الثورة مواقف معتدلة ، واختلف يومذاك مع الثوار فى الكثير ، ولكنه عاد فعدل موقفه ، وأصبح من العناصر المحسوبة كلية على الثورة ، وعلى قيادة عرابى ، وله رسائل متعددة أرسلها بلنت تدل على هذا • والحقيقة أن الامام رجع بعد عودته من المنفى الى اعتداله القديم ، وبصورة جانحة الى اليمينية ، فانحاز أولا الى الخديو عباس حلمى الثانى ، ثم الى اللورد كرومر - المعتمد البريطانى فى مصر - بل انه بدأ يؤرخ للثورة العرابية استجابة لطلب من الخديو عباس • وأهدى له ما كتب بقوله • هذ مقام الذاكر لنعمتك ، المارف بقدر منتك ، المساجز عن الايفاء بحق شكرك • طوقتنى احسانا لم أكن أتمله اذ امرتنى أمرا ما كنت اتفعله • أمرت ان أكتب ما سمعت وما علمت وما اعتقدت فى الحوادث العرابية من عهد نشأتها الى نهايتها « (٧٥) » • وهو تاريخ لم يكمله الأستاذ الامام بسبب خلافه مع الخديو عباس وانضمامه للورد كرومر • وأظن أنه من العسير والأستاذ الامام يكتب تاريخ الثورة لابن الخديو توفيق ان يمالج الامر بطريقة غير تلك التى جعلته صاحب المعطف الذى انطلقت من اردائه كل سهام الهجوم المرابيين •

ومع عودة عرابى من المنفى ، التقى مع الشيخ محمد عبده بحضور صديقهما المشترك المستر بلنت ، وعلى فهمى « فأغلظ عرابى للامام القول حين تشقق الحديث الى الثورة وحوادثها ، ولامه على مصانته الخديو فى بعض ما كتب « (٧٦) » • ولقد كان لدور الأستاذ الامام فى مجالات الفكر المتحرر والاصلاح الدينى ، أثرا فى أن كثيرين من مريدیه وتلامذته المتأثرين به ، قد أخذوا مواقفه الخاطئة تلك وعصوا عنها ، أو انحازوا اليه ففسهوها الثورة • بل ان بعض المحدثين منهم قد أعادوا نشر مذكراته عنها دون أن يشيروا الى اعدائه الذى كتب للخديو خجلا من صيغة الاهداء فيما يبدو رغم أهميته لتقدير مدى الحق والباطل فى رؤية الأستاذ الامام للثورة العرابية •

ان موقف الأستاذ الامام ليس نادرا على أى الأحوال ، وسنلمح له نظائر كثره • وهو ما يعطى موقف الثوار من ثورتهم طابعا تراجيديا يصلح للتأمل الدقيق لاستكناه الكثير من الحقائق حول تكوين انشائر المصرى ، ومفهوم انزهامة المصرية ، وحول طبيعة لحظات الحصار التى يتعرض لها المشتغلون

بالعمل العام • وهو موقف سنشير الى بعض نواحيه عند حديثنا عن قيادة الثورة •

على أن الأبعاد الكاملة لهذا الموقف ليست موضوع اهتمامنا في هذه الدراسة • أنه موقف يصلح لدراسة حول ميكولوجية الثوار ، ليس هذا وقتها • بيد أننا نود نؤكد أن مفهومنا للبطل الثوري لا يخضع لتلك المقاييس الأسطورية التي تسربت إلينا من الفكر الأسطوري ، وإنما يخضع لآساليب من القياس : بشرية في الأساس ، ووليدة حركة اجتماعية ومناخ فكري وإنساني عام • أن البطل الذي يخضع لمقاييس البطولة في أزمنة متباعدة ومتناضبة ذو أكنودية وليس بطلا • حول هذا الملح تقاس بطولة زعماء الثورة المراهية (٧٧) • ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن مواصفات قياس حركة الثورة نفسها وتعيينها هو ما حدث فعلا من أفعال وإقوال وتنظيمات في مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة حدوثها • أما ما حدث بعد هزيمتها • ونتيجة للظروف النفسى المترتب على الاحتلال ، وانتفى في المواقف والآراء ، فليس جزءا أساسيا منها تقاس به أو يحكم عليها بمة تقضاه •

المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة :

وتظل الثورة دون أن تنصف انصافا كاملا ، حتى تتصدى لها المدرسة الاشتراكية في التاريخ المصرى الحديث ، فتنصفها ، لا بالدفاع الماطفى منها ، ولكن بالتحليل العلمى الصحيح أيا • ومن أهم المجهودات التي تميزت لتحليل الثورة بالمنهج الاشتراكى العلمى - المادية التاريخية - فصل خصصه لها الأستاذ فوزى جرجس في كتابه « دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » (١٩٥٨) • وفصل آخر في دراسة الدكتور « محمد أنيس » : دراسة في المجتمع المصرى من الانقطاع الى الاشتراكية » (١٩٦٤) • وإشارات متعددة قديما الأستاذ « رشدى صالح » في دراسته القصيرة والرائدة « كروى في مصر » (١٩٤٥) • فضلا عن كتاب « الأسناس الاجتماعى للثورة العربية » (١٩٦٧) ، وفصل من كتاب « تاريخ الفكر الاشتراكى في مصر » (١٩٦٩) وهما للدكتور رفعت السميد ، وفصل في كتاب الأستاذ « إبراهيم حاتم » « الأرض والفلاح » (١٩٥٧) ومعالجة وردت في دراستين نشرتا نشرًا محدودًا ضمن « مسلسل من المطبوعات السرية » ، للدكتور « فؤاد مرسى » (١٩٥٤) لم يتيسر لنا الحصول عليهما وهما بعنوان « تطور الرأسمالية في مصر » و « ثورتنا المقبلة » ، وقد كانتا من أوائل الدراسات التي صدرت تحليلًا للتاريخ المصرى بالمنهج الاشتراكى العلمى ، وثمة مؤشرات متعددة على أن «ضمونها قد تسرب الى معظم الدراسات التي صدرت بعدها لنفس المدرسة •

وثمة ملاحظتين هامتين حول هذه الدراسات :

● انه فيما عدا دراسة الدكتور رفعت السعيد فان هذه الدراسات كلها لم تعالج الثورة العرابية الا كجزء من عرض عام للتاريخ المصرى الحديث ، ومن هذا لم تتوقف عند بعض الظواهر الجزئية فى الثورة لتحليلها وتفسيرها ، رغم أهميتها أحيانا . وربما أدى العرض العام الذى قدمته محاولات هذه الدراسة الى الخطأ فى بعض المقولات نتيجة للسرعة فى العرض ، وهو ما يصل أحيانا الى الخطأ بعض التفاصيل (٧٨) .

● ان ثمة اتفاق فى الخطوط العامة لتناول الثورة العرابية لدى باحثى هذه الدراسة ، رغم ان المعالجة العامة تتضمن تمميما لا يمكن معه ادراك وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف ، وهو ما يمكن ان يتضح فيما لو عولجت الظاهرة العرابية معالجة مستقلة وموسعة .

ويرى « فوزى جرجس » الثورة العرابية « ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية فى مرحلة معينة ، وصلت الى حشد لم يعد من الممكن تدقيقها فى ظل النظام القديم » (٧٩) هى مصالح « طبقة ملاك الأراضى التى تطورت أسرع من التطور فى باقى الطبقات الأخرى ، وخاصة فى فى نقيضتها الطبقة المتوسطة التى لم يهيا لها أى ظرف لى تتطور وتنمو نسوا حقيقيا يمكنها من أن تلعب دورها السياسى على مسرح الأحداث التاريخية الأبر الذى يمكن أن يكن له رد الفعل الإيجابى على أحداث الثورة » (٨٠) والسبب الذى يقده كعامل لنمو طبقة كبار ملاك الأراضى يكمن فى أنهم كانوا يستخدمون « الطرق الرأسمالية فى استغلالهم أراضيتهم » (٨١) ، وهكذا فى أواخر عهد اسماعيل كانت الخريطة الاجتماعية لمصر تضم « كبار ملاك الأراضى الاقطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار ، ثم الفلاحين الأجرام ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية ، والطبقة العاملة والمتقنين » (٨٢) . ويذهب الأستاذ جرجس الى أن التفتت فى البنية الاجتماعية لم يكن نتاجا للتطور الطبقيى للرأسمال الوطنى ، ولكنه جاء محصلة لتطور الرأسمالية الاربية مما جعل المجتمع المصرى اذ ذاك مجتمعا تايميا شبه اقطاعى (٨٣) . ويحدد الأستاذ جرجس أهداف الثورة فى هدفين يطمئنانها طابعا معاديا للاستعمار وديمقراطيا (٨٤) . وفى تحليله لحركة الثورة السياسية ذهب الى القول بأن عدم تولى عربى رئاسة الوزارة بعد ثورة ٩ سبتمبر وتنزله عن هذا المنصب لشرىف « كان أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها فى يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية الى الارتباط بالسراى أكثر من ارتباطها بالشعب » ذلك أن شريف فيما يرى كان يمثل « جزءا من كبار الملاك الذين يعملون جزءا يسيرا من

المقالية المادية للاقطاع . وأن هذا الجزء « كان كافيا لكي يجعلهم في عداد احتياطي الثورة فهو غير صالح مطلقا لكي يلعب دوره القيادي في أخطر مراحل الثورة ، وهي مرحلة العشد والتعبئة » (٨٥) ، وانطلاقا من ذلك فهو يعتبر - على التقييد تماما مما ذهب إليه الأستاذ الرافعي - أن استقالة شريف وتولى البارودي رئاسة الوزارة قد أدت الى عزل كبار الملاك عنها فاصبحت القيادة « حائزة على تأييد الكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة في المدينة والريف والممال والفلاحين والمثقفين » (٨٦) ويحدد الأستاذ فوزى جرجس كتلة أعداء الثورة بـ « السراى الملكية وكبار الاقطاعيين والاستعمار البريطانى » ، ويذكر أن « الاستعمار لم يمهل الثورة لكي تستكمل التنظيم والعشد » ، كذلك فإن المعركة مع الاستعمار « لم يكن من الممكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكنها الظروف التاريخية من التطور والقدرة ، قيادة ما زالت هشة والقى التاريخ على اكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية » (٨٧) .

ويذهب الدكتور « محمد أنيس » في دراسته الى أن الاقطاع الزراعى على مشارف الثورة كان قد بدأ يتحلل وبدأ بناء اقتصاد زراعى فيه سمات الرأسمالية ، وبزغت معالم هذا الاقتصاد بضرب قوة البكوات المالك ونظام الالتزام ، وارتبط وجوده باذخار زراعة القطن وتصديره الى الخارج ، ويضيف الى ذلك القول بأن « التغييرات الاقتصادية والسياسية التى تشير الى تحول المجتمع الاقطاعى الى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة - قد أدت الى تغييرات اجتماعية وفكرية أيضا » ، وبأن نظام محمد على وخلفائه قد خلق طبقة من المصريين « انتهى الأمر بهم فى أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية الجديدة التى قادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى إبان الثورة المرابية » ، وهو يرى كذلك أن مصر أصبحت جزءا من السوق الرأسمالية حين أصبح إنتاجها من القطن يخدم بصفة أساسية مصانع القطن فى إنجلترا « بل ونشأ جناح كومبرادورى آنذاك من مشاركة النبلاء المصريين مع رؤوس الأموال الأجنبية » . ويلخص ملاحظاته على حركة الثورة فى أن البرجوازية المصرية قد نشأت من الزراعة ولم تنشأ من مجال التجارة والصناعة ، مما كان له آثاره الواضحة فى موقفها السياسى خلال الثورة المرابية وثورة ١٩١٩ ، فأفقدتها ذلك طابع الثورية الكاملة خاصة وأن مجالا هاما من مجالات البرجوازية المصرية تمثل فى نشاط الائتلافية المصرية التى تركزت فى جهاز الدولة وحانت من منافسة الأجانب ومن جناح الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - تألفت طليعة البرجوازية المصرية التى تصمدت للتدخل الأجنبى السياسى والعسكرى خلال الثورة المرابية التى ألحقت خلالها البرجوازية المصرية على المشاركة السياسية والاقتصادية فى الحكم » (٨٨) .

ومع أن الأستاذ « رشدي صالح » قد تعرض للثورة العرابية في إطار مرضه العام للوجود الكرومى في مصر ، وهو وجود لم يتوأم كلية مع حركة الثورة العرابية ، فإن هناك بعض الاشارات الهامة حول رؤيته لها ، فهو يرى أن التسلسل الرأسمالى الاوروبى قد مس « جميع مرافق الدولة وجميع طبقات الأمة ، ومس بالخطر المصالح المادية لأمرام الأرض المصريين » ويرى أن مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كان صوتهم البرلمانى حيث تجمع « العمدة والمشايع وأعيان البلاد » فاتفقوا عددا من المواقف الوطنية شاطروهم فيها « الفلاحون المتوسطون والأعيان الصغار » (٨٩) و « كذلك المثقفون والكتاب والموظفون الناقمون على معيشتهم البائسة » (٩٠) ثم سرت الروح الوطنية الى التجار تحفزهم الرغبة فى اكتساب السوق المحلية بتغفيض قبضة الممولين الأجانب عليها ويحفزهم الانتماء الوليد فى الحركة التجارية عبر مصر وفيها الى الاستزادة من الأرباح وييلون من سخطهم تنوع الضرائب التى كانت تذهب الى جيوب الدائنين والمساكين الأجانب وتفرهم بالانسياق مع التيار ، الرغبة فى التخلص من الخطر المائل فى أفقهم ، خطر انحصار المصالح الأجنبية التجارية والمالية » (٩١) . ومع أن الحركة الوطنية كانت تضم — فى رأيه — فئات متعددة ، فإنه يرى أن « فئات التجارة والموظفين والملوك الكبار قد التزمت بأن تؤيد التيار الوطنى ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة ، ودرجة الثبات فى مواقفهم كانت مختلفة (٩٢) . فالموظفون « خادمون حكوميون » و « فئة التجار مشتركة فى حدود ضيقة » أما الصورة العامة فإن « طبقات المجتمع المصرى كانت متضامنة فى موقفها من التغفلل الأجنبى يتزعمها أمرام الأرض » (٩٣) . كما أن عزل اسماعيل قد تم على أساس أنه كان « محور مقاومة أمرام الأرض لأنه كان أكبرهم ، ووزله ضربة حاسمة للحركة الوطنية التى يتزعمها أمرام الأرض » ثم انقسمت « الحركة الوطنية البرجية التى يحركها برج أمرام الأرض » بدخول الجيش الى الحركة الوطنية ، حيث اضطفت الحركة الوطنية « بصيغة أهم فاصبت مقاومة للسيطرة غير المصرية أوربية كانت أم تركية أم شركسية ، وانحكت أطراف المجتمع المصرى : بطبقة الملوك المتوسطين والصغار والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ولقيت تأييدا من فئات الشعب المختلفة ، من الفلاحين والجنود ومن الموظفين الوطنيين بل ومن كثير من أمرام الأرض » (٩٤) . وعند الأستاذ صالح أن الحركة العسكرية « كانت أشد تطرفا وتعصبا من حركة الأديان فى مجلس النواب ، وانها لقت تأييدا أوسع وأشمل » (٩٥) .

ولطبيعة الدراسة التى كتبها فإن الأستاذ رشدي صالح لم يمن كثيرا بتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية التى عبر عنها مصطلح «أمرام الأرض» بيد أننا نلاحظ أنه أشار الى أن اعتصار مصر لصالح المالىين والصناعيين الأجانب وتطور النظام الاقتصادى والسياسى للبلدان الصناعية — وفى انجلترا على وجه الخصوص — قد أثر فى علاقات مصر الخارجية وفى وضعها

الفتاوى، ثم بالدرجة الأولى في كيانها الداخلي، أي أثره في نحو المجتمع المصري عن طوق المرحلة الاقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها» (٩٦)، وأن عصر اسماعيل كان «الجملة الحاسمة التي تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية بشكلها حاسما وتتكسر بعض أساليب الاقطاع المتماكة في الداخل» (٩٧).

وتمتبر محاولة الدكتور رفعت السعيد أوفى محاولة لتاريخ الثورة البرابية بتطبيق المادية التاريخية كمنهج للرؤية والبحث - فهي دراسة طويلة نسبيا، وليست فصلا في تناول عام. كتاباتها، كما أنه أضاف إلى رؤيته بعض الإضافات الهامة والأساسية في أحد فصول كتابه «تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر» وبذلك لا يصبح من اليسر تناول جوهر رؤيته بالمرض الموجب.

يقدم الدكتور رفعت السعيد رؤية جديدة ومختلفة عن غيره من الباحثين تستتبع الاعتناء بها والاحتفاء بمجهوداته للتوصل إليها، وهو مجهود يضع لشروط البحث العلمي، ويحيل صاحبه رؤية اشتراكية نظرية وعملية - لاشك فيها - هذا بصرف النظر عن اتفاقنا معه فيما توصل إليه من نتائج أو اختلافنا معه فيها - فهذا جميعه يخضع للخلاف العلمي الذي يفيد الحوار المشترك في تحقيق نطاقه - وفي كتابه «الأساس الاجتماعي للثورة البرابية» ذكر أن الاسم العلمي لمحاولته هو «صراع الطبقات وتطوراته القوي الاجتماعية التي ولدت الثورة البرابية» (٩٨) - وأنه يستهدف منه «تقديم صورة متكاملة لتطور ونمو القوي الاجتماعية المختلفة والصراعات والتحالفات التي قامت بينها، وصورة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على وضع كل من هذه القوي الطبقي وحدثت موقفها من الثورة أو ضدها» (٩٩) - وفي حدود هذا التصور يقدم لنا المؤلف تاريخ يكون «طبقة جديدة» هي «طبقة الأعيان» ويرى أنها تكونت من فئات متعددة، «موظفون كبار نالوا هبات من الوالي، وكبار المشايخ الذين أثروا بين اكراميات الباشا، أو من الالتزامات التي منحت لهم» وتجار أغنياء يمجزون أو يرفضون أو لا يعرفون كيف يحولون تراكيبات أرباحهم في استثمارات رأسمالية فيفتحون نحو تملك الأراضي الزراعية تاركين الميدان للأجانب - لكن الكيان الأساسي لهذه الطبقة كان من كبار العمدة ومشايخ البلاد والأمر الريفي الفنية الذين استفادوا من موقعهم في السلم الإداري «ومن هذه الفئات تكونت طبقة ذات مزاج اجتماعي واحد» وفصالح متمزة مستقرة تحتقر الفلاحين وتستهزلهم بل وتفتش وتنمو على هذا الاستغلال، لكنها وفي نفس الوقت تستغفر الخطر الداهم من جانب الغديو الحاكم المتسلط الذي يعطى لنفسه الحق في أن يلتهم كل شيء» (١٠٠) وفصلا عن الغديو، فقد برز عدو جديدا لطبقة الأعيان هم «التجار والمرابون الأجانب» ثم «الباشوات الأتراك

والجراكسة « (١٠١) بينما يضم الى الأعيان في موقفهم المتمرد أيضا
والتجار « (١٠٢) .

وعند تحديد الخريطة السياسية ، فإن عرابي يرى الدكتور رفعت
« رمز لتمرد الفلاحين » (١٠٣) ، وصحيح أنه لم يبدأ « زعيما للفلاحين ،
وإنما زعيم لقطاع منهم : لأنناهم في الجهادية » (١٠٤) ، ذلك أن
الجيش كانت تحت قيادته « أهل فئات الاستقرائية : الأتراك والجراكسة
والأرناؤط ، بينما يحتل المناصب الصغيرة والدنيا « أبناء الفلاحين الفقراء
٠٠ أفقر طبقات الشعب » (١٠٥) مما جعل الصراع بينهما واضحا « وجها
لوجه تقف طبقتان تتنازعا على السلطة في الجيش ، الارستقراطية وفسلام
الفلاحين » (١٠٦) حين أحس « عرابي » بتنامي الهراكية عليه جاول أن يحد
لنفسه سندا في جموع الفلاحين . فقد كان « الريف يموج بالثورة ، ولم
تكن حركة الضباط سوى المفجر الذي أتاح لها الحركة ، وعندما تحركت
جموع الفلاحين أصبحت سيدة الموقف » . وأحد مظاهر عبقرية عرابي أنه
« استطاع أن يستجيب لهذه الحركة سريما ويتجاوب معها باخلاص » وساعده
النديم على هذه الاستجابة فقد كان يسمى « لتكوين عصبه من الفلاحين »
ولذلك أحس « بقمة الحركة وبوجودها وبفاعليتها قبل غيره ، وحث الضباط
على الارتباط بها » (١٠٦) ، وقد هيا هذا كله المناخ « لحركة طبقية من
الطراز الاول » ساعدها تآثر قادتها بالثقفين الليبراليين واليساريين
والاشتراكيين والأوربيين ، وموقف الأحزاب العمالية الأوروبية المؤيد
للمثورة .

على المستوى التنظيمي يفرق الدكتور رفعت السعد بين « الحزب
الوطني » و « الحزب العسكري » ويراهما حزبين منفصلين ، يمثل كل منهما
فئة اجتماعية ذات مصالح مناقضة لمصالح الأخرى ، ويقدم كل منهما برنامجا
ساسيا مناقضا لبرنامج الآخر . فهنا ضم الحزب الوطني « قيادات متعددة بل
ومضاربة في نفس الوقت » (١٠٧) ، ومثل أساسا الأعيان ، كان الحزب
العسكري « أقرب الى التنظيم الحزبي أكثر من غيره » إذ كان أعضاؤه
« جماعة شديدة التماسك يحكم الطابع العسكري والسرية السديده ،
والزعامة القومية التي تقودهم وأهم من هذا كله بحكم تقارب التمثيل
الطبقي ، فهم جميعا أبناء فلاحين فقراء دخلوا العسكرية من باب القرعة
الاجبارية أنفارا » (١٠٨) وما حدث عقب ٩ سبتمبر كان « تحالفا بين
الحزب الوطني والتنظيم العسكري » (١٠٩) ، والبرنامج الذي نشرته القيس
وتلقته من يلت « ليس برنامج عرابي وإنما هو محاولة لتقييد عرابي
برنامج لا يعبر عن حقيقة أهدافه » (١١٠) « برنامج متخلف » (١١١) .
لما عرابي فقد أجل برنامجا بعد تولي وزارة البارودي الحكم ، إذ وجد
الفرصة ملائمة ليمزق القيد الذي حاول المعتدلون أن يلغوه حول يديه

جاء اسم برنامج الحزب الوطني « (١١٢) » ويعد أن يعرض د. السعيد البرنامج يحكم بأنه « برنامج فلاحى يمسك أولا وقبل كل شيء مطالب الفلاحين الملحة ويمبر عن آماني الوطن والشعب بأسلوب غاية في التقدم » (١١٣) ، برنامج جميل « الأعيان يرتعون من الخوف ، فالمارد قد خرج من القمم ليملي اعادة الضرب ، ارادة الفلاحين » (١١٤) ، حتى أن الثورة عندما انتهت حدة الانقسام « وبدأ الفلاحون حركتهم لتطبيق ما نادى به عرابي ضد الباشوات الأتراك وضد المرائين الأجانب ، تحولت الى انتفاضة فلاحية ، استخدم فيها الفلاحون لأول مرة في تاريخ مصر العنف الثوري في مواجهة الأعداء الطبقيين » (١١٥) . ومن مظاهر هذا العنف استرداد الفلاحين لكمبيلاتهم — أي ممتلكات ديونهم — من المرائين الأجانب ، واستيلاء بعضهم على الأرض ، (١١٦) . ويرى د. رفعت أن برنامج عرابي قد تأثر « بالأفكار الاشتراكية التي تردت كثيرا في كتابات غيره ولا بد أنه آمن التفكير في وقوف الاشتراكيين الأوروبيين والاشتراكيين الانجليز على وجه التحديد في صفه مؤيدي ثورته » وأن « ثمة لمحات متقدمة في فكر عرابي » (١١٧) . وأنه على الرغم من أن التديم لا يمكن اعتباره اشتراكيا بالمعنى العلمى للكلمة ، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الاتجاهات الاجتماعية الواضحة ذات الصبغة الطبقيّة الصارخة لديه « (١١٨) » وبرغم هذا فإننا إذا اكتفينا بوصف أفكار التديم بأنها « دعوة عامة للخير والمعادلة وأكدنا خلوها من المضمون العلمى للفهم الاشتراكي فإننا نكون قد جافينا الحقيقة كثيرا » (١١٩) . وفي التقييم النهائي يرى د. السعيد أن ما حدث خلال الثورة المرابية هو « أن سيول الفلاحين قد اقتحمت فكر الثورة لتحويلها الى ثورة فلاحين وتكسبها مضمونا اجتماعيا » (١٢٠) ، ولذلك فإن « الصراع كان محتويا داخل معسكر الثورة ذاته ، كان هناك الاقطاعيون الذين يطالبون بالدستور ليعرهم من نفوذ الغديو وتسلطه عليهم وثقفا الطبقة الوسطى الذين يملكون في الدستور سلاحا يمكنهم من نيل بعض فئات السلطة ويخلصهم من مزاحمة الأجانب لهم في تولي الوظائف العامة » وكانت « الفئتان السابقتان يتصارعا بمسا ، لكنهما كانتا متفتحتان على غشية الثورة واحتقار الفلاحين » (١٢١) .

ويلور الدكتور غواد مرسى ، رأيا عاما في الثورة المرابية ، يضعها به كجزء من « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، اذ يرى أن المجتمع المصرى « مجتمع تصوغه الثورة الوطنية الديمقراطية التي تختلج في أعماقه منذ مطلع القرن التاسع عشر ، في أعقاب الثورة الفرنسية ، هذه الثورة التي كان رفاعة الطهطاوى أول مفكر لها ، فدعا الى القومية المصرية ، والديمقراطية الليبرالية والحضارة الرأسمالية » هذه الثورة التي انفجرت بقيادة أحمد عرابي في عام ١٨٨١ ، ثم سقطت في السام التالى بتحالف الاقطاع والغديو مع الاستعمار البريطانى » (١٢٢) .

ومع أننا سنجد أن هناك بعض التناقض بين رؤية باحثي هذه المدرسة ، فمما لا شك فيه أن الخط العام لمعالجتها للثورة العرابية ، هو خط انصاف الثورة والدفاع الموضوعي عنها وتحديد عوامل اجهازها بما لا يسمح بتغليب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية .

وهناك بالإضافة الى هذا بعض الغموض في استخدام مصطلح « الأعيان » وخاصة لدى الامتاذ الدكتور رفعت السميد ، دون أن يقدم هذا الاستخدام تصنيفا طبقييا محددا للمصطلح .

ولا ننوي هنا أن ندخل في مناقشة ، حول نقاط الاختلاف بيننا وبين مؤرخي المدرسة الاشتراكية إذ تتكفل بهذا ، الفصول القادمة من هذه الدراسة .

الفصل الأول

الاحتكارات الأوربية من الاحتلال السلمي إلى الغزو المسلح

- متى بدأ الاحتلال ؟ الاستيلاء على السلطة □ الغزو العسكري : لماذا ؟ □ الصراع الأوربي حول المسألة الشرقية □ الغديو اسماعيل : حكم سيء وسقوط شريف □ فرنسا وانجلترا .. فرنسا رهان □ الصراع حول اسلم الطرق لاجهاض الثورة □ السلطان من حمساية الاستقلال الى اعلان العصيان □ مؤتمر الاستانة وتحويل المسألة المصرية □
-

متى بدأ الاحتلال ؟

لن نستطيع أن نفهم حركة الثورة العرابية ، دون أن نضع تصورا عاما لاهدافها ووسائلها ومن البديهي أن تلك الأهداف والوسائل ، هي مواليد لحركة اجتماعية ذات أبعاد معينة ، تعمل على التعديل فى الأهداف والوسائل فى ضوء الظروف المحيطة بها ، وبحسب قوة ما تواجهه من مقاومة يحدد استجاباتها لها ، قوتها الفعلية أو ما تتصور أنه قوتها .

والثورة العرابية فى هذا الاطار ، هي رد الفرائح الطبقة والاجماعية المصرية الذى كان يهدف الى ايقاف الغزو الاستعمارى الاوربى لمصر . ذلك أن الثورة قد انفجرت فى مواجهة « حالة استعمارية » فعلية تمت بطريق الغزو السلمى التدريجى ، فاستطاعت قيادة الثورة أن تلمح - بقصى درجة ممكنة من الوضوح فى هذا الوقت - الارتباط الوثيق بين قضيتى التحرر الوطنى والديمقراطية ، إذ أدركت أن هذا الغزو ما كان ليتم ، لو كانت الفرائح والطبقات الثورية صاحبة المصلحة فى استقلال السوق القومية تملك نصيبا من الحريات الديمقراطية يمكنها من التعبير عن مصلحتها واراتها - تعبيرا يؤثر فى القرار السيامى ، ويمكنها - بالتالى - من أن تفرض لنفسها مكانا على خريطة السلطة فى مصر .

بدأ هذا الغزو الاستعمارى لمصر منذ أجبرت الرأسماليات الأوروبية « محمد على » على توقيع معاهدة ١٨٤٠ فتنازل بمقتضاها عن أحلامه فى إعادة بعث الامبراطورية العثمانية . ان محمد على الذى كان عثمانيا يطمح للاستيلاء على قيادة الامبراطورية - عن طريق تقوية مصر باعتبارها احدى ممتلكات السلطنة - ليسير فى طريق تجديد شباب الامبراطورية (١) ، كان مثار قلق الدول الأوروبية ، وقد نبغ هذا القلق من عدة عوامل أهمها محاولة روسيا المستمرة للتدخل المناصرة السلطان « العثمانى » ضد التأثير « العثمانى » محمد على ، مما كان يعرض التوازن الأوربى للخطر ، ذلك

أن تحالف روسيا مع تركيا ، يزداد الأولى بقوة هجومية استراتيحية ، تعيد الموقف فى أوروبا الى ما كان عليه بعد الثورة الفرنسية مباشرة . ومن ناحية أخرى فإن فوز محمد على بحكم الامبراطورية العثمانية ، يمرض الرأسماليات الأوروبية لأخطار فادحة إذ كانت سياسته الاقتصادية تتعارض جذريا مع مصالح هذه الرأسماليات ، فأغلقه السوق المصرية فى وجه المنتجات الأوروبية ، واحتكاره للتجارة المصرية ، يحول بين الرأسمالية الأوروبية وبين تحقيق أرباح عن طريق تصدير فائض انتاجها السلمى ، وهو خطر نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩) ، التى ضمت وزيرين أوروبيين ، أحدهما فرنسى على ، الى امبراطورية شاسعة تمتد من أهم الأسواق أمام الرأسماليات الأوروبية ، خاصة أن محمد على يطبق سياسته الاقتصادية على البلاد التى يفتحها .

ولم تكن السياسة الأوروبية قاصرة عن الوعى بخطر تجدد شباب الامبراطورية العثمانية وهو ما يمكن تحقيقه اذا انتقلت من حالة التجمية والضعف التى كانت قد آلت اليها ، الى تطبيق سياسة اقتصادية تعيد قواها الانتاجية ، وهو ما كان محمد على يسعى اليه ، ونجح فى تطبيقه بالفعل فى الاقسام التى ضمها الى عرشه خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الامبراطورية . وعلى عهد شبابها الأول ، كانت تلك الامبراطورية مصدر خطر توسعى أخل بالتوازن الدولى ، وآثار قلقا شديدا فى أوروبا ، لأن نظامها القطاعى أكثر مرونة من القطاع الأوروبى ، بخضوعه لسلطة مركزية قوية ، حمته من مضار التفتت الذى كان أحد سمات القطاع الأوروبى (٢) ، فضلا عن أنها كانت تملك جهازا عسكريا قويا مكنها من التوسع داخل القارة الأوروبية نفسها ، ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية - الذى كان فى صالح العثمانيين - يتغير لصالح الدول الأوروبية ، حين أخذت هذه الدول - منذ القرن السادس عشر - تتحول من دول قطاعية الى رأسمالية تجارية ثم الى رأسمالية صناعية ، عقب الانقلاب الصناعى ، فى حين ظل القطاع العثمانى يحكم الامبراطورية ، بعد أن فقد كثيرا من خصائصه الأولى وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائى فى صالح الدول الأوروبية (٣) ، وهكذا تخلق الوعى الأوروبى بالطابع الخطر لمحاولة محمد على إعادة بحث شباب الامبراطورية ، مما ينتهى ، بإعادة التوازن بينها وبين الدول الأوروبية الى ما كان عليه ، فضلا عن أنه كان يملك جهازا عسكريا قويا من ناحية ، ويسعى لتطبيق سياسات اقتصادية : المركزية الشديدة أحد سماتها الرئيسية ، من الناحية الأخرى .

نجحت الرأسماليات الأوروبية فى تحقيق انتصار شامل على د محمد على ، فلم تجبزه فقط على التنازل عن أحلامه فى السيطرة على الامبراطورية

العثمانية ، ولكنها حطمت أيضا جهازه العسكري القوى ، واشترطت عليه أن يلغى سياسته الاقتصادية القائمة على الاحتكار ، وأن يعود الى اتباع سياسة « الباب المفتوح » .

وتلك نقطة محورية لا يلتفت اليها كثيرون ممن حللوا معاهدة ١٨٤٠ ، التي تماقت بمقتضاها الدول الأوربية مع السلطان العثماني على وضع مصر الدولي ، وامتيازات حاكمها ، فقد نص البند الخامس من ملحق المعاهدة على أن تطبق في مصر المعاهدات التي تمقدها السلطنة العثمانية ، وهو نص يحيل الى معاهدات أخرى عقدت قبل عقد معاهدة ١٨٤٠ ، من أهمها ، معاهدة عقدت في عام ١٨٣٨ بين انجلترا والدولة العثمانية ، تنص على أن تمنح السلطنة الرعايا الانجليز حرية الشراء من السوق المصرية ، ويتمتع السلطان العثماني - طبقا لنصوصها - بإلغاء كافة أنواع الاحتكار ، وإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية ، بل ان هذه المعاهدة ، تلزم السلطان العثماني ، أن يطبق نصوصها تلك في ممتلكاته الأوربية والآسيوية وفي مصر وأملك الدولة الأفريقية ، وبمقتضاها - أيضا - تنازل السلطان عن حريته في فرض ما يشاء من رسوم جمركية على ما يدخل أسواق السلطنة وما يخرج منها ، وقبل أن تتحدد نسبة الرسوم على تجارة الاستيراد بما لا يزيد عن ٥ ٪ ، وألا تتجاوز الرسوم على ما يصدر عن ١٢ ٪ من قيمة البضاعة .

ولأن الحكومة العثمانية قد تمهت - في تلك المعاهدة - ألا تقيم أي عقبات أو تعارض اذا ما طلبت دول أخرى - غير بريطانية - أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة ، فقد كان منطوقا أن تأخذ كل من روسيا والنمسا وبروسيا نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا ، بحكم أنها جميعا قد وقعت على معاهدة ١٨٤٠ ، التي ضمت اليها تلك المعاهدة ، طبقا للبند الخامس من ملحقها (٣ م) .

وعلى عكس ما يذهب اليه الاحتاذ الرافعي (٣ م - ١) فان معاهدة ١٨٤٠ بتضمينها على تلك المعاهدة ، وغيرها مما وقعته الدولة العثمانية من معاهدات ، قد سلبت مصر كثيرا من حقوقها الانتقالية ، بل أهم هذه الحقوق وهو حقها في حماية اقتصادها الوطني ، وتحصين سوقها القومية منذ ذلك الحين بدأ الغزو الأوروبي لمصر . وقد أخذ في البداية اتجاهات متعرجة ، تنبع أصلا من أن الصراع بين الرأسماليات الأوربية كان آنذاك على مشارف نهاية « العهد السلمي » حيث ساد شعار « المنافسة الحرة » الذي يرفض منطق الامتياز على الأسواق وإغلاقها أو تحقيق امتيازات لاحدى الرأسماليات على حساب زميلاتها . فـ « العهد السلمي » كان يجد التعبير الحقيقي عنه في شعار « الباب المفتوح » ، حيث تتصارع الرأسماليات الأوربية على الأسواق ، معتمدة أساسا على « الثمن » كوسيلة للتعبير عن هذا الصراع .

وتقدم : معاهدة ١٨٤٠ « نموذجاً لتعاقدات العهد السلمى ، على الصعيد الدولى ، اذ لم تعط أية امتيازات لآى محور استعمارى على حساب المحور الآخر ، وانما فرضت وصاية دولية على مصر . ونظمت العلاقة بين الباب العالى والولاة الذين يحكمون مصر من خلفاء محمد على ضمن حدود لم يكن فى امكان الباب العالى ولا باشوات مصر تعديلها الا بالرجوع الى الدول الاوربية الواقعة لمعاهدة لندن (٤) ، وهى حدود تسمى لربط السوق المصرية بالسوق الرأسمالية الدولية ، وتحافظ على عدد الجيش المصرى بما لا يسمح به بتعديل تلك الرابطة .

وفى ظل معاهدة لندن ، تهيأت الأوضاع الملائمة لتدفق النفوذ الاستعمارى الاوربى الى مصر وتدرجياً بدأت المحاور القوية فى الرأسماليات الاوربية تسمى لموقع متميز فى السوق المصرية . ولأن منطق الاستيلاء على الأسواق واحتكارها بدا - طبقاً لشماعات العهد السلمى - منطقاً متطرفاً، فإن المنافسة حول السوق المصرية عبرت عن نفسها بأشكال أخرى كان من بينها محاولة الحصول على مركز سياسى ممتاز ، والتنافس حول تصدير الغبراء الاوربيين ، ثم ازدياد الهجرة الى البلاد ، وتكوين جاليات اجنبية توسعت فى نشاطها الاقتصادى واصبحت تشكل مركز ضغط سياسى خاصة بعد أن تضخمت مصالح تلك الجاليات فى قطاعى الزراعة والتجارة ، فضلاً عن نجاح بعضها فى تولى مراكز سياسية حساسة .

كن قطبا الصراع الكبيران حول السوق المصرية ، هما انجلترا وفرنسا لم تكن مصر بالنسبة لانجلترا سوقاً يهيمها لذاته فحسب ، بل كان طريق تجارتها مع أغنى أسواقها وهى الهند ، بينما وضعت فرنسا الاستيلاء على السوق المصرية فى اعتبارها على أساس أنه يساعدها فى صراعها مع منافستها التقليدية : بريطانيا . ذلك صراع متجدد وليست مصر سوى أحد ميادينه ، وهو ماكانته على عهد الغزو الفرنسى (١٧٩٧) ، وحملة فريزر (١٨٠٧) . وعلى عهد التحرير الفرنسى لمحمد على فى مقامه الكبيرة للاستيلاء على قيادة الامبراطورية العثمانية .

وقد دخل كمال فى هذا الصراع ، سعى الباشوات المصريين - من خلفاء محمد على - الى الاحتفاظ باستقلال مصر الذاتى عن الحكم العثمانى المباشر ، وهو ما دفعهم الى التحالف مع اطراف أوروبية يدفونها التنافس لدم هذا الطوح وتدمر هذا التحالف ، حين نجح بعض الولاة فى توسيع حدود الولاية ، مخالفين بذلك معاهدة لندن ١٨٤٠ ، مما اضطرهم الى الاستعانة بأطراف أوروبية لحماية تلك التوسعات من تدخل بقية الاطراف الواقعة على المعاهدة ، فكان كل حاكم فى مصر يعكس هذا التنافس الاستعمارى الفرنسى الانجليزى بشكل أو آخر : فعباس الاول يمثل فترة النفوذ الانجليزى وسعيد

عصر التفوق الفرنسى ، واسماعيل التفوق الفرنسى أولا ثم الانجليزى
ثانيا (٥) .

احتفظت فرنسا فى هذا الصراع بقصب السبق لفترة طويلة، قيل أن يتقدم النفوذ
الانجليزى تدريجيا فقد قامت فرنسا بتزويد الخديويين بمختلف المستشارين ،
وفتحت أبوابها أمام شبان مصر الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقى
أصول المدنية الغربية ، ولم يكن هناك شك فى أن مصر - فيما يتعلق بطبقتى
الاغنياء والموظفين - أخذت تنطبع بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على
دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على مصر ، اعتمادا
على سياسة التدخل السلمى . وهو الحلم الذى يبرر مساعدة فرنسا لسعيد
تم لاسماعيل على التخلص من التبعية العثمانية ، وكرد فعل لذلك معت
بريطانياا للحالف مع تركيا وتشجيعها على استرداد سلطتها المباشرة على مصر
لكى لا تعطى فرنسا فرصة للتميز عنها (٦) .

وكان تحديد المصير المصرى رهينا بتطور الراسماليات الأوروبية .
وانتقالها من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلمى ، الى تصدير رأس المال
المصرى ، ومن شعار المنافسة الحرة اعتمادا على جهاز الثمن ، الى شعار
الاستيلاء على الاسواق بالقوة المسلحة والافراد بها دون بقية الشركاء . وهو
التطور الذى كان يجرى التحول اليه تدريجيا ویدرجات متفاوتة فى ذلك
الوقت ، وهكذا فإن شعار المنافسة التجارية الحرة ، قد حمى مصر لفترة من
الاحتلال المسكرى ، فالسياسيون الأوروبيون كانوا يرون اذ ذاك أن احتجاز
الاسواق جريمة وأنه يمنع التنافس الحر بين المنتجين الصناعيين . وفى سنة
١٨٧٠ قال السيامى الانجليزى بالمرستون « فلنترك مصر بواسطة تجارتنا ..
ولكن لنحجم عن غزوها » (٧) . وتركيز رأس المال فى احتكارات قليلة
باحتلاع المشروعات الكبيرة لما هو أصغر منها ، ثم باندماج الراسمال
الصناعى والمصرى ، أصبحت الاسواق الموقوفة أكثر أهمية . وأصبح
احتجاز بعض الدول الأوروبية لمستعمراتها ميزة يجب اقتسامها معها .

الاستيلاء على السلطة :

منذ ذلك الوقت تغير شكل الفوز الاقتصادى الاوروبى لمصر . فانتقل
من تصدير السلع المصنعة أساسا ، مع تصدير لفائض رأس المال فى شكل
محدود ، واستيراد للمواد الخام ، الى تصدير لرأس المال أساسا ، يصاحبه
- بدرجة أقل - تصدير للمواد المصنعة ، مع التوسع فى تروح التبروات
الطبليمية .

أخذ تصدير رؤوس الاموال الاوربية الى مصر شكل القروض ، التى بدأت فى عهد سعيد ثم تضخمت فى عهد اسماعيل . وفى نهاية حكم اسماعيل كانت ديونه على ثلاثة أنواع :

- أولها : ما عرف باسم الديون السائرة وهى ديون مقابل خدمات ، وأعمال تمت بطلب الخديو ولم تدفع أجورها نقداً ، بل بقيت دينساً عليه وأغلب حملة سندات هذا الدين من الفرنسيين .
- أما النوع الثانى : الديون الثابتة ، فهى قروض نقدية ، اقترضها اسماعيل من المصارف الأوربية بضمان إيرادات بعض مصالح الحكومة وأغلب حملة سندات هذا الدين من الانجليز .
- النوع الثالث : هو الديون الداخلية وقد عقدها اسماعيل عندما تعذر عليه عقد النوعين الأولين ، واقترضها من كبار ملاك الأراضى المصريين . وأشهرها قرض الرزنامة وقرض المقابلة . وهى جميعا قروض محلية خرجت من نطاق الصراع بين الرأسماليات الأوربية الاستيلاء على السوق المصرية ، ولكنها أقحمت كبار ملاك الأرض فى الصراع حين اشتمت أواره (أ) .

وتبدو طبيعة التدرج فى تسلسل رأس المال الأوروبى لمصر ، اذا ما لاحظنا أن أول قرض اقترضه اسماعيل فى سنة ١٨٦٢ لم يزد عن ٣٢٩٢ر٨٠٠ جنيه بينما كان القرض الأخير ٣٢ر٤٩٧ر١٦٠ ج فى سنة ١٨٧٣ . وفى نفس هذه السنة بلغت القيمة الاجمالية لقرضه ٦٨ر٤٩٧ر١٦٠ جنيه . هذا عن القروض النقدية أو الثابتة . أما ديونه مقابل الأعمال (السائرة) فقد بلغت حوالى خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات . ونلاحظ أن الاحتكارات الانجليزية كانت أكثر نشاطاً فى تصدير رأس المال ، بدليل أن أغلبية القروض الثابتة - وهى النقدية - كانت انجليزية بينما اكتفت الاحتكارات الفرنسية بتصدير الخبرة والخدمات .

ولم تكن الديون هى الشكل الوحيد لتطويع السوق المصرية للقانون الاستثمارى ، فزاد رأس المال المصدر الى مصر عبر مؤسسات مصرفية أجنبية ففى عهد سعيد بدىء فى انشاء بيوتات مالية أجنبية لتسهيل عملية الاقتراض ، وبخاصة للمشروعات الحكومية - فأنشئ « بنك مصر » فى عام ١٨٥٦ وبعد ذلك بعامين حصل أحد الأمريكيين على امتياز استغلال ودائع بيت المال ، بما يعود على الحكومة بفوائد على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١٠ بالمائة للأفراد . وأنشأت بعض البنوك الأوربية فى عهد اسماعيل فروعا لها ، كان أولها البنك المصرى الانجليزى الذى تأسس فى سنة ١٨٦٧

وأقرض الخديو - فى نفس السنة - حوالى مليونين من الجنيهات ، وفى سنة ١٨٦٨ أنشئ بنكاً : الفرنسى المصرى والاسكندرية التجارى * وفى سنة ١٨٧٢ أنشئ فرع للبنك الفرنسى الكريدى ليونيه فى الاسكندرية * وقد أسهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجت اليه من المال وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية وبخاصة مع البيوتات المالية فى باريس ولندن * وكانت تحصل على أرباح الديون وتوصلها للخارج (٩) *

وعندما توقفت الديون فى سنة ١٨٧٧ ، اتجهت البنوك الأجنبية الى الأعمال المصرفية البحتة وتوجه نشاطها الى السوق الداخلية حيث وزعت عمل. أنشطة مختلفة :

- المصارف التجارية وتقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان ، والائدياع الى غير ذلك *

- مصارف الرهن العقارى وتقدم قروضا بفائدة تصل الى ٩/ بضمان العقارات *

- المصارف الزراعية : وهى شركات تكونت للحصول على امتياز اصلاح الاراضى اليور القابلة للزراعة *

- شركات النقل والترام والتليفون والموانئ والسكك الحديدية * ثم الشركات الصناعية والتجارية ، التى تكونت لتصنيع المواد الخام الرخيصة فى مصر ، بأيد عاملة رخيصة ، وبتمويل أجنبى وافد ، مثل صناعات السجائر والبيرة والملح والصودا ، وتكرير السكر ، وشركات الفنادق ، ومصانع غزل وجلبج ونسج القطن ، وكذلك الشركات العاملة فى التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) *

- أخيرا شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن والعمل على انشاء عقارات مبنية للسكن ، وأخرى للمرافق العامة والمياه الغازية ..

وهكذا كان عدد الشركات التى تكونت فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٢١٩٦٧٠٥٧٥ منها ٤٥ شركة أجنبية برأسمال قدره ١٠٨٩٣٠٨٠١٩٦٠ جنيها ، وهو مبلغ جلب بأكمله من الخارج * وأما الشركات الباقية وعددها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة انشئت برأسمال محلى لا يتجاوز مجموعه بالنسبة لها كلها ٢٠٥٨٦٨٢٠٨٠٠ جنيها * وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبى فى تلك الفترة ، وعلى معرفة ونشاط تكوين تلك الشركات * وعلى مدى نجاحها السريع الذى

كان مشجعاً على التسابق في تكوينها . وفي سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات في مصر ٣٢٨٤١٠٠٠ رطل جنيه ، وكان رأس المال الأجنبي منه ٣٠٨٦٨٠٠٠ رطل جنيه (١٠) . وهو ما يعطى مؤشراً على نمو رأس المال الأجنبي الوافد ، وثبات رأس المال المحلي المستثمر على ما هو عليه .

ومع تزايد المصالح الأوروبية الاقتصادية إلى تلك الدرجة كان منطقياً أن تسعى الاحتكارات الأوروبية إلى حماية مصالحها . ولظروف الصراع الأوروبي ، ولأن الاحتكارات الأوروبية يظهر بينها مركز قوى حتى ذلك الحين ، لم تتدخل الحروب أو تنطلق المدافع لحماية حملة السندات ، على أن المسألة أخذت شكلاً لا يختلف من حيث الخصوم عن الاحتلال العسكري هو التسلسل إلى السلطة السياسية والسيطرة عليها .

وكان لابد أن يتوقف الخديو اسماعيل عن دفع الديون ، وعن استهلاك ممتلكاتها ، فبعد ذلك أفلاس مصر ، فحدث الذعر في بورصة الاسكندرية ، وينتقل بسرعة إلى وزارات الخارجية في أوروبا وتنتج السياسة الاستعمارية على الفور لتعقيق مخططاتها ، وفي أقل من ثلاث سنوات ، كانت مصر تحكم مباشرة بواسطة حملة الأسهم ، ممثلة رأس المال الوافد ، ومندوبي الاحتكارات الدولية .

● فقد أنشئ صندوق الدين (مايو ١٨٧٦) . وكان بمثابة حكومة أجنبية مطلقة التصرف في مصر ، فأعطى سلطات واسعة شملت تسليمه الإيرادات المخصصة لسداد الديون بموجب النظام الضرائبي الذي كان قائماً آنذاك . والذي حرمت مصر من تمديده ، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية يتولى النظام المحاسبي والرقابة المالية .

● وفي اتجاه منع مزيد من السلطة للاحتكارات الأوروبية ، مع تمييز لجنة القوية فيها ، أضيف إلى صندوق الدين نظام الرقابة الثانية (نوفمبر ١٨٧٦) ، حيث عين رقيبين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي . يرانق أربها المصروفات والثاني الإيرادات . وأعطيا حق تعيين الموظفين الماليين وسلطة الموافقة على الصرف من الخزنة .

● وفي يناير ١٨٧٧ جاءت « لجنة التحقق العليا الأوروبية » ، لتعيد دراسة الوضع الاقتصادي لمصر ، وصدرت عنها مجموعة من التوصيات والتحليلات ، كان أحدها من الناحية السياسية ، أرجاعها المشكلة المالية إلى السيطرة الاوتوقراطية للخديو ، وتوصيتها بإنشاء وزارة مسؤولة ذات سلطة في إدارة البلاد . وقد وضع من تشكيل اللجنة أن الاحتكارات الإنجليزية تأخذ مركزاً ممتازاً تدريجياً . ذلك أن أغلبية اللجنة ورؤسائها كانت لانجليز (١١) .

وبهذا حلت الوزارة الأوروبية محل الرقابة الثنائية . فشكلت وزارة
نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩) ، التي ضمت وزيرين أوروبيين ، أحدهما درسى
للإنغال وآخر انجليزى للمالية . واستمرت عاما ونصف عام ، حتى استقالت
تحت ضغط القوى الوطنية ، فخلقتها وزارة برئاسة محمد توفيق باشا
- ولى العهد آنذاك - كان للوزيرين - الأوروبيين فيها حق الاعتراض على أى
قرار لا يوافقان عليه من قرارات مجلس الوزراء .

حتى ذلك الوقت كان التسلسل الأوروبى الى سلطة الحكم ، نمثلا
لمثل « حملة الاسهم » أى للدائنين أنفسهم . وفى بداية حكم توفيق (١٨٧٩)
أعيدت الرقابة الثنائية على ألا يكون للحكومة المصرية حق عزل الرقيبين
دون موافقة دولتيهما . وبهذا أصبحت الرقابة الثنائية رقابة لمثل الدول
لا لمثل حملة السندات ولم تعد مشكلة الديون مشكلة بين مصر ودائتيها
بل أصبحت - من الناحية الرسمية - مشكلة بينها وبين الدول التي يعدل
الدائنون جنسياتها بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية .

ولم تستول الاحتكارات الأوروبية على السلطة التنفيذية فحسب
ولكنها استولت أيضا على السلطتين الأخريين : التشريعية والقضائية . كان
التسلسل الى السلطة القضائية بطيئا ، بدأ منذ عهد طويل ، ولكنه أسرع فى
عهدى سعيد واسماعيل متوافقا مع خطوات رأس المال الأوروبى . وانتهى
الى فوزى عارمة ، بدت ملامحها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسه من
سلطات قضائية واسعة ، اذ كان الأجانب يحاكمون أمام محاكم يشكّلها
قناصلهم ، وبقوانين بلادهم ، اعتمادا على ما عرف بالامتيازات الأجنبية .

وكان منطقيا فى ضوء الظروف التي كانت مائدة فى مصر آنذاك
أن ترفض الدول أية محاولة تسترد بها مصر سلطتها القضائية على المقيمين
بها من الأجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها . ومن هنا حل نظام
المحاكم المختلطة محل المحاكم القنصلية فأنشئت مؤسسة سياسية جديدة ذات
سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب . على أن أهم ما جاء بهذا
النظام الجديد ، هو نزع على أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون
نافذا عليهم الا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات ، وتكون لتمثيل هذه
الدول ما عرف به « الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة » - وهى مجلس
تتميمى أجنبى لا يصدر قانون فى النية تطبيقه على الأجانب دور عرصه
على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه . وقد تمسكت الدول بما لهذه
الجمعية من اختصاصات تشريعية عندما أصدر اسماعيل مرسوما بتسوية
الديون فى ابريل ١٨٧٩ ، اذ اعتبرته الدول تجاوزا من الحكومة المصرية
لاختصاصاتها على أساس أنه لاحق لها فى أن تصدر أى قانون يتعلق
بحقوق الأجانب دون موافقة الدول الأوروبية ممثلة فى الجمعية المذكورة .

الى هنا كان « الاحتلال الفعلي » قد وقع بطريقة سلمية تماما .

● فالسلطة التنفيذية تمارسها حكومة « مختلطة » تضم وزيرين
أوربيين - أو رقييين حسب الأحوال - .

● والسلطة التشريعية التي تمارس حق التشريع في كسل ما يتعلق
بالأجانب ملحة تمثل الأجانب ، وهي صاحبة حق في الاعتراض على أى قانون
وطنى فى النية تطبيقه على الأجانب .

● والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقتها الخاصة .

وهكذا تكونت دولة أوربية داخل مصر ، دولة لها رعاياها ، ومصالحها
الاقتصادية وسلطاتها الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولم تمد
مصر دولة مستقلة ، بل دولة مختلطة .

وكانت السلطات الثلاث تمارس دورها فى استلاب مصر بشكل متكامل،
فالحكومة الاوربية تبتز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها ،
والجمعية التشريعية الاوربية تقف دون دفع الأجانب لأى ضرائب عن أرباحهم
الطفيلية ، والمحاكم المختلطة تحابى رعاياها حين يختصمون مع أى مصرى وبعد
انتشار البنوك التجارية والمرايين الأجانب ، مكنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع
مشرات الألوف من الأقدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين الى ملكية الأجانب .

وبهذا تم الاحتلال السلمى الذى جاءت الثورة المرابية احتجاجا عليه
من الطبقات المصرية التى أضربت مصالحها به .

الغزو العسكرى .. لماذا ؟

تمكنت الاحتكارات الاوربية من احتلال مصر ، احتلالا سلميا عن
طريق تكوين مؤسسات اقتصادية وسياسية حلت محل السلطة السياسية
التقليدية فى المجتمع المصرى ، وهى سلطة الخديو ، على أن هذا الاحتلال
السلمى لم يستطع أن يثبت أقدامه ، أو يؤكد سلطته وسيطرته الا بتحوله
الى غزو عسكرى مسلح ، وكان وراء هذا التحول عاملين أساسيين :

● العامل الأول : هو اشتداد حدة الصراعات الاوربية حول « المسألة
الشرقية » وكانت المسألة المصرية فى تلك المرحلة وجهها البارز ، وقد حتم
هكذا الصراع أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الاوربية حسم المسألة
لمصلحتها بقوة السلاح ، بما يضمن مصالح تلك الاحتكارات كلها مع مركز
ممتاز للاحتكارات البريطانية التى كانت أبعدنا نظرا ، حين رأت فى الخلاف

المستمر بين الدول الأوروبية خطرا يمكن مصر من الاستقلال عن النفوذ
الأوروبي فاثرت أن تحسم الأمر بقوة السلاح ، مقابل مركز ممتاز ، وان لم
يكن مركز « المنفرد » .

● العامل الثاني : - والأم - هو تطور حركة المقاومة المصرية الى
الحد الذى كاد يحبط خطة الاحتلال السلمى ، خاصة وقد استطاعت الحركة
الوطنية فى البداية أن تدمر إحدى المؤسسات الأوروبية ، بإسقاطها الوزارة
المختلطة ، وباتجاهها الى تمصير السلطة التنفيذية ، ووضوح خطة عملها
الرامية الى إيقاف تسلل رأس المال الأوروبى .

تفاعل هذان العاملان طوال مرحلة الثورة العربية ، وكأنا السبب
المباشر فى تحول الغزو السلمى الى غزو عسكري مسلح . وإذا كان العامل
الثانى هو موضوع هذه الدراسة الرئيسى فإن دراسة الصراعات الأوروبية
حول المسألة الشرقية ، باعتبارها المناخ الذى تحركت فيه قوى الثورة والذى
أثر الى حد كبير فى أهدافها ووسائلها ، ضرورة لفهم أبعاد الثورة العربية .

الصراع الأوروبى حول المسألة الشرقية :

لم يكن الإطار الذى دارت فيه الصراعات بين الرأسماليات الأوروبية
سهلا ، كما قد يبدو أحيانا ، لقد عبر هذا الصراع عن نفسه تعبيرا سياسيا
مباشرا أحيانا ، وبدرجة من الانفصال فى أهلب الأحياء . ومن الممكن أن
نلحظ هذه الدرجة من الانفصال فى الخلاف المستمر فى وجهات النظر بين
لرأسماليين ووزارات الخارجية الأوروبية حول المسألة المصرية . وهو خلاف ينجم
عادة من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم
من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم
لا يعبرون عنها بشكل حسابى أو يومى ، وانما يعبرون عن الخط المشترك
الأعظم بين مجموعة من المصالح الفردية ، هو المصلحة الطبقية ، وفى إطار تصور
أعم يضع فى اعتباره العديد من الظروف الدولية والداخلية التى قد يعمى عنها
صاحب المصلحة المنفردة أو المباشرة ، فى سعيه لمصلحه . ومن هنا فإن ضغط
حملة السندات الأوربيين على حكوماتهم لكى تتدخل عسكريا لحماية مصالحهم .
كان يجابه أحيانا بصمت هقيق فى دوائر السياسة الأوروبية . بل ان
التيمس TIMES التى كانت تعبّر عن السياسة الانجليزية اذ ذاك وصفت
اقتراحا خاصا بالمسألة المصرية بأنه « لا يمكن أن يكون صنادرا الا من
شخص حقير لا حيثية له ، كل همه الاحتفاظ بأسعار الأوراق المالية من
الهبوط الى القذ » (١٢) . وقد يشك الدائنون فى بعض المراحل من تدن
حكوماتهم ، فتتحول الخلاف فى تلك الأوقات الى خلاف مباشر بين مصر وبينهم
فتخلوا بذلك عن بعض تطرفهم . على أن مسافة الخلف بين حملة الاسهم
ووزارات الخارجية كانت تقل تدريجيا ، لتزول تلك الدرجة من الانفصال.

وتتطابق مصالح حملة الأسهم مع مصالح الامبراطورية ، وترتفع أسلام
البورج حاملة سندات الدائنين .

ومنذ البداية تحرك بعض المالىين الاوربيين بدرجة عالية من الوعى
السياسى بمصالح طبقتهم ، وبمفهومهم الامبريالى للقومية - وهو مفهوم
يقوم على الرغبة فى التسلط على القوميات الأخرى واخضاعها - وقد دفع
هذا بعضهم الى تقديم تضحيات مالية مؤقتة ، ومنهم « ديرفيو » المالى الفرنسى ،
الذى كان يتحرك ويميل فى الاطار الذى يمكنه من فرض النفوذ الفرنسى
على مصر . وقد وصفه خطاب رسمى الى وزارة الخارجية الفرنسية بأنه
« تاجر يشرف الجالية الفرنسية بشخصه وبشروته ، وبوصفه مصرفى الوالى
- الخديو اسماعيل - وهو بهذا المعنى وزير مالىته الخاص ، ولذلك فهو
يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه ، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح
الفرنسية فقط (١٣) ، ولذلك كان طبيعيا أن يتعرض ديرفيو لمصائب
مالية جمة فى واحدة من فترات الانفصال بين مصالح المالىين والتعبير
السياسى عنها .

وكان وراء هذا التقاعس السياسى ، فى دعم مطالب حملة الأسهم ،
ان السياسة الاوربية لم تكن تحدد موقفها من المسألة المصرية ، كمسألة منفصلة
بذاتها ، ولكن باعتبارها جزءا مما عرف بـ « المسألة الشرقية » أعقد مشاكل
المجتمع الدولى فى القرن الماضى وأكثرها اثارة للاهتمام .

و « المسألة الشرقية » مصطلح سياسى يصف وضعية الامبراطورية
العثمانية المتسعة الارزاء ويبلور اتجاهات السياسة الاوربية حول ممتلكاتها
الشاسعة التى كانت تضم موقعا هائلة تصدر المواد الخام الى أوروبا ،
وتستورد منها المصنعة ، فضلا عن أنها كانت تسيطر على مواقع استراتيجية
هامة من الناحيتين العسكرية والتجارية . ثم شهدت العقود المتأخرة من
القرن الثامن عشر ، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر تحلل تلك
الامبراطورية نتيجة لتفكك وحدتها السياسية بالحركات الاستقلالية ، وانهدار
نظامها الاقتصادى أمام الطفرة فى وسائل الانتاج الاوربى ، وهو ما جعلها
مثار أطماع الذين سبقوها فى النمو ، وتحكم فى تحديد خريطة الأطماع
فيها تلك السنة التى أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى ، من
مرحلة تطوه الى الاحتكار ، وهى تفاوت درجات النمو بين الاحتكارات .

وفى هذا الاطار تحركت المسألة الشرقية فى أربعة أدوار (١٤) :

● كان الدور الاول منها هو الثورة اليونانية القومية (١٨٢٢) التى
حققت استقلال اليونان عن الامبراطورية العثمانية . وقد حاول السلطان
العثمانى اخمد الثورة مستعينا بواليه على مصر : محمد على . ولكن محاولته

لم تنجح لصلاية الثورة من ناحية ، ولتدخل الدول الأوروبية « إنجلترا وفرنسا وروسيا » عسكريا من ناحية أخرى ، وهو ما نتج عنه تحطيم الاسطول المصرى التركى فى واقعة « نافارين » المشهورة ، وكان موقف السياسة اوروبية فى مؤازرة الثورة القومية فى اليونان ، جزءا من موقفها تجاه الأجزاء الاوربية من الامبراطورية العثمانية ، وهو موقف يمكن تلخيصه فى الحقيقة التالية : تشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى تلك الأجزاء على الاستقلال بأسواقها القومية . مما يؤدى الى تفكيك النظام الاقطاعى العثمانى .

● وجاء الدور الثانى من المسألة الشرقية بتدخل الدول الأوروبية عسكريا لاقفاف محاولة « محمد على » للاستيلاء على قيادة الامبراطورية العثمانية واعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها ، تلك المحاولة التى أحدثت ذمرا شديدا فى دوائر السياسة الأوروبية ، ويلاحظ أن الدول الأوروبية عارضت أيضا مطامع السلطان العثمانى فى استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد على فى الاستقلال الذاتى . وهو ما يخدم سياسة تفكيك الامبراطورية تلاشيا لخطر توحيدها .

● وفى الدور الثالث من المسألة الشرقية نشبت الحرب بين الدول الأوروبية نفسها حول الممتلكات العثمانية ، فقد رأت روسيا أن تفاجئها السلطان العثمانى عبد المجيد وتوقف محاولته لاعادة بناء الامبراطورية من جديد . ولكن إنجلترا لمحت فى هذا التدخل أطماع روسيا فى الاستيلاء على دول البلقان - الجزء الأوروبى من الامبراطورية - مما يمرض - فى رأيها - التوازن الأوروبى لأشد الاخطار ، وحفاظا عليه انضمت إنجلترا وفرنسا لتركيا فى حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤) ونتيجة لتلك الحرب انسحبت دول البلقان من الامبراطورية العثمانية ، اذ استقلت رومانيا (١٨٦١) ، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك فى سنة ١٨٧٨ . وبدا حققت الحرب أهدافها ، فلم تمط للروسيا مركزا متميزا على حساب التحالف الأوروبى . وحالت دون توحيد الامبراطورية العثمانية ، وواصلت تفتيتها بانسلاخ الأقسام الأوروبية منها ، وتشكيلها دولا مستقلة .

● خلال هذا الدور من « المسألة الشرقية » اتخذت خطوة رئيسية بالدور الرابع منها وهو الدور الذى برز فى أواخر حكم خديو مصر اسماعيل ، حين أصبحت المسألة المصرية الوجه البارز للمسألة الشرقية . فعندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا . وكثمن لاقترارك إنجلترا فى تأييد السلطان عقدت معاهدة سرية بينهما نصت على تأجير جزيرة قبرص - وكانت تابعة لتركيا - لانجلترا ومقابل ذلك ضمنت إنجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن

يقوم بإدخال إصلاحات في آسيا الصغرى ، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين منتقلين يقدمون النصائح ، ويشيرون إلى التقصير والشكوى ، ويشرفون على الإدارة المدنية في الولايات ، ويتأكدون من جباية الضرائب .
وهي شروط تعتبر بمثابة إعلان للحماية البريطانية على آسيا الصغرى .
وان كان ذلك بشكل غير رسمي يمكن تحويلها في المستقبل - حين تخف حدة الصراعات الأوروبية - إلى حماية رسمية . ومن ناحية أخرى استهدفت المعاهدة إيقاف الزحف الروسي على البحر الأبيض المتوسط . ومع أن تلك المعاهدة السرية لم تعط ثمارها المرجوة تماما ، إلا أنها أحدثت أثرا خاصا في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ لتقرير مصير تركيا الأوروبية وتعديل معاهدة سان ستيفانو . إذ نشرت نصوص تلك المعاهدة السرية فكانت فضيحة لانجلترا كشفت عن أنها تمقد معاهدات لحسابها الخاص بعيدا عن زميلاتها الأوروبيات خروجا على تقاليد العهد السلمي في الصراع بين البرجوازيات الأوروبية وإذا ارتكبت انجلترا ، عار العصر ، احتجاز الامواق ، فقد ثارت عليها كل حليقاتها الأوروبيات ، وبلغ الغضب اقصاه عند الفرنسيين ، وبعد مفاوضات بين الطرفين توصل فيها بسمارك توصلا إلى قواعد للمعاملة بينهما تضمنت ثلاثة شروط رئيسية :

- الأول : أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة ، وبغير معارضة من جانب بريطانيا ، أن تحتل تونس كتمويض عن حصول بريطانيا على قبرص .
- والثاني : أن يكون حظ فرنسا كحظ انجلترا في التسويات المالية التي تتم في مصر .

● الثالث : أن تعترف انجلترا بزعم فرنسا القديم بأن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين في سوريا . وكان هذا الاتفاق يوقع في الوقت الذي كانت مشكلة الديون المصرية تصاعدت وتمددت . وفي المشكلة التي جعلت مصر موضوع الدور الرابع للمسألة الشرقية .

الخديو اسماعيل : حكم سيء .. وسقوط شريف :

تفجرت المسألة المصرية مع أواخر حكم اسماعيل وبدايات حكم توفيق . نتيجة رفض الشعب المصري لعملية الاحتلال السلمي الأوربي ، وسميه لايقافها ، وحرصه على استقلال سوقه القومية ، وإرادته السياسية .

والى أن تأتي التفاصيل الكاملة لحركة المقاومة المصرية في الفصول القادمة من هذه الدراسة ، يهمنا أن نركز هنا على المظاهر التي دفعت

الرأسماليات الأوروبية الى التخوف من الرقوض المصري للاحتلال السلمي ،
ودفعتهما - فيما بعد - لتحويله الى غزو مسلح .

كان استلاب الأوروبيين للسلطة - كسل السلطة - من الخديو
اسماعيل ، عملا غير صائب رغم أنه كان الممكن الوحيد أمامهم ، فالخديو
الذى كان من أذكى ملوك أسرة محمد على ، وجد نفسه - بعد ثلاثة عشر
عاما من السلطة الاوتقراطية المطلقة - عاريا من أى نفوذ ، وخاضعا لسلطة
أجنبية ، أجهضت أحلامه فى إنشاء مصر الأوروبية وبناء الامبراطورية
الافريقية وفرضت عليه أن يعيش بمرتب قليل - وانتزعت أملاكه وأراضيه
وهو ما دفعه الى استثمار الرقوض المصري للنفوذ الأجنبى ، وتحريكه ، لصله
ينقذه من الشباك التى تحيط به وتكاد تخنقه .

كانت خطة اسماعيل ذكية ، ساعد على نجاحها فى بعض مراحلها أن
ظروف التطور فى المجتمع المصري كانت تتوافق معها ، وأحبطها فى النهاية
السرعة التى تحركت بها الاحتكارات الأوروبية لاجهاضها ، وذلك الرصيد
من سوء السمعة الذى كانت القوى الوطنية تحصله لاسماعيل ، مما جعلها
قليلة المعطف على محاولته للتخلص من مأزق هو صانعه .

بنى اسماعيل خطته على التحالف مع القوى الوطنية ، لإنشاء مؤسسات
سياسية مناوئة للمؤسسات التى أنشأها الاحتكارات الأوروبية ، فبدأ يوجى
بأنه غير راض عن الوزارة الأجنبية ، وهو شعور كان يشاركه فيه الكثيرون
غير من نفسه فى مظاهرة مسلحة قام بها بعض الضباط ضد رئيس تلك
الوزارة « نوبار » والوزير الانجليزى « ولسن » لتأخر مرتباتهم ، وسقطت
وزارة نوبار ، الا أن الوزارة الأجنبية - كفسكرة - بقيت ، بل وأخذ
الوزيران الأوروبيان - فى الوزارة التى تشكلت برئاسة ولى العهد محمد
توفيق ، لتخلف وزارة نوبار - حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء
ففشلت بذلك محاولة اسماعيل لاسقاطها كمؤسسة أجنبية أو فى مشاركتها
لملقتها ، فسبى الى التحالف مع الاستقراطية المصرية الزراعية التى كانت
منظمة اذ ذاك فى « مجلس شورى النواب » .

كان مجلس شورى النواب - الذى أنشأه اسماعيل فى عام ١٨٦٦ -
مؤسسة شكلية حاول من خلالها أن يحقق أهدافه المالية فتعينه فى الاقتراض
من أمراء الأرض المصريين . ولكن المجلس الذى كان يمسر من مصالح
طبقة خاصة فى جوهرة - اكتسب الوعى بمصالح الفئات التى يعبر عنها ،
فتمت داخله الممازعة لعدد من الاجراءات الحكومية ، ثم اتسمت معارضته
بتوسع التدخل الأوروبى . فلقت نظر اسماعيل ، وأمرح يحاول تنميتها
لملها تساعده فى استرداد سلطته التى عصفت بها الوزارة المختلطة .

وعندما حاولت الحكومة الأوربية التى يرأسها ولى العهد محمد توفيق - وأعقبت وزارة نوبار - أن تلغى « قانون المقابلة » بلغت مقاومة مجلس شورى النواب أقصاها - ذلك أن « قانون المقابلة » - الذى استولى بمقتضاه اسماعيل على أموال طائلة من كبار ملاك الأراضى نظير اعفائهم من نصف الضريبة على أملاكهم بشكل دائم - كان يمس مصالح النواب بشكل مباشر . ومن هنا تصاعدت المقاومة فى المجلس الى الحد الذى رفض فيه اتجاها الحكومة الى إلغاء القانون . وقاوم أعضاؤه محاولتها لفض الدورة التشريعية ، وأسرعوا بتقديم « لائحة وطنية » للخدوي يطالبون فيه باعطائهم سلطة تشريعية كاملة ، ويقترحون مشروعا مصرية لتسوية الديون ، يناقض مشروع الوزارة الأوربية ، وهو ما كان يعنى إسقاط تلك الوزارة - ووافق اسماعيل على اللائحة ، وكلف « شريف باشا » - الوجه السيامى المعبر عن تلك الأرستقراطية الزراعية - بتأليف وزارة من « أعضاء أهليين مصريين مكلفين بالمسؤولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه » .

وبذلك حقق اسماعيل هدفه ، فتحالفت مع القوى الوطنية المصرية فى إقامة مؤسسات سياسية منافسة للمؤسسات الأوربية ، فتشكلت وزارة مصرية - وبدء فى إعداد دستور جديد يعطى النواب سلطة تشريعية كاملة . وأصدر مرسوما بتسوية مصرية للديون تستند على المشروع الذى اقترحه ممثلو الأرستقراطية الزراعية فى مجلس شورى النواب . ودعا الرقبين الأوربيين للعمل بمقتضاه ، وبدأ كان الخديو المشاهب قد أحبط خطة الاحتلال السلمى ، وقضى على كل المؤسسات التى كانت تشرف على تنفيذها .

وكان من الطبيعى أن تثور الاحتكاكات الأوربية فتمتعرض على « اللائحة الوطنية » ، وترفض الوزارة « المكونة من أعضاء أهليين مصريين ، مسئولين أمام مجلس نواب مصرى » ، ولا ترضى بالنظام الدستورى الجديد ، أو بالرسوم الذى صدر بتسوية الديون . فكل تلك المؤسسات والاجراءات هزيمة لها ، ولم يكن أمامها مفر من أن تخلع اسماعيل .

لم تتحرك القوى الوطنية آنذاك لحماية غرض اسماعيل لأنها لم تكن قد استكملت قوتها . ولكنها على أى الأحوال لم تكن تعطف على هذا المغامر الذكى الذى ذهب فتحركت مصر . بعده ، تزيل آثار حكمه الاوتقراطى وطموحه الذى أوقمه فى برائن الذئب الأوربى .

وإذا كان اللورد كرومر نادرا ما يصدق ، فبعض صدقه القليل قوله « إذا كان حكم اسماعيل باشا سيئا ، فإن سقوطه كان شريفا »

فرنسا •• وانجلترا •• فرسان رهان :

لم يكن سقوط اسماعيل هو العامل المحدد لبدائيات الدور الرابع من المسألة الشرقية ، إذ بدأ هذا الدور في فترة مبكرة عن ذلك بكثير . وارتبط أساسا بخريطة الصراع الأوربي حول المسألة المصرية .

تحكم في الموقف الأوربي أثناء هذا الدور عدة عوامل اسماعية :

● أول تلك العوامل وأهمها هو هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية التي خاضتها مع ألمانيا . مما انتهى بظهور قطب قوى جديد في القارة الأوربية هو ألمانيا الموحدة تحت قيادة بسمارك . التي نجحت في تصفية انتصارات روسيا في حرب البلقان (١٨٧٧) وحرمتها من الأراضي التي احتلتها نتيجة انتصارها على تركيا وحفظت لتلك الأراضي استقلالها الذاتي .

● ومن ناحية أخرى ، فإن إنجلترا كانت ترى أن نجاح تجارتها مع الهند وأستراليا رهين بسلامة الامبراطورية العثمانية - من الناحية الشكلى ودون أن يكون لها قوة فعلية - باعتبار أن هذه التجارة تعتمد على الطريق البرى خلال أملاك الامبراطورية وعلى الطريق البحرى عبر قناة السويس . وقد وجدت إنجلترا أن ظهور مراكز قوة جديدة في أوربة بتوحيد ألمانيا ونجاح الوحدة الإيطالية وكثرة تدخل روسيا في المسألة الشرقية ، عوامل لها خطرها . ومن هنا بدأت تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بشكلى السيادة العثمانية . وكان من الطبيعي أن تمد بصرها الى مصر باعتبارها تسيطر على قناة السويس ، راغبة في ضمها اليها أو في الحصول على مركز ممتاز فيها يكفل لها الحفاظ على طريق مواصلاتها الى مستعمراتها الهامة .

ويمكن مقارنة موقف إنجلترا من مصر في أوائل حكم « اسماعيل » بموقفها في نهايته كدليل على هذا التغيير . فقد رفضت في أوائل حكمه عرض الروسيا للتدخل المشترك في « حرب القرم » رغم أن هذا العرض كان يتضمن تقسيم تركيا وجعل مصر من نصيب بريطانيا في الصفقة وكانت وجهة نظر بريطانيا إذ ذاك أن سلامتها في الهند مرتبطة بسلامة تركيا التي كانت تقف من الناحية الجغرافية سدا منيعا بينها وبين أعدائها . لذلك تلمح في تلك المرحلة - وما سبقها - تأييدها للسultan العثماني ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تبديها مصر من آن لآخر - منذ عهد محمد علي الى أواسط عهد اسماعيل - بتحريض من فرنسا . وكانت فرنسا تغذى تلك النزعات بأمل أن تزيد نفوذها في مصر عن طريق التسلسل السلمى وخاصة

مع ازدياد رؤوس أموالها العاملة في مصر ، وتضخم جاليتها بها ، ونفوذها الإداري والتعليمي .

ثم مال الميزان قليلا في حكم « عباس » تجاه انجلترا ، فقد كان ذا مرول بريطانية واضحة ، وفي حكم « سعيد » عادت كفة فرنسا الى الرجحان واستمرت كفتها راجعة ايضا كذلك في أوائل عهد « اسماعيل » . بيد أن تحكيم « نابليون الثالث » في موضوع الخلاف بين « اسماعيل » وشركة قناة السويس ، وهو التحكيم الذي يعتبر عملية نصب دولية ، جعل « اسماعيل » يكره الفرنسيين لفترة ، خاصة وأن شقيقه مصطفى فاضل قام بزيارة لباريس ظن اسماعيل هدفها هو التآمر مع الفرنسيين لخلعه عن العرش . فبدأ يتجه الى الشركات الانجليزية يطلب منها أن تورد له ما يحتاجه فطلب ما قيمته مليون جنيه من المسكك الحديدية ومهماتا فضلا عن عمليات في البحرية المصرية لم تكن محدودة . وفي تلك الفترة كان اسماعيل مصمما على ألا يعطى مليما واحدا لفرنسا اذا كان ذلك في مقدوره . ولأول مرة منذ عهد عباس سيطر النفوذ البريطاني على القاهرة (١٥) .

على أن هذا الوضع زاد في حدة التنافس بين الدولتين . وكما ظهر لذلك ، فإن قروض اسماعيل من فرنسا عندما زادت ، تدخلت بريطانيا لئلا لكي تلفت نظر الباب السالحي حتى يمارس سلطته في منعه من الاقتراض . وكانت تهدف بذلك الى اجباط خطة فرنسا للتسلل الى مصر . وطوال تلك الفترة كانت بريطانيا تطرح سياسة الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية في حالة لا تسمح باختلال التوازن الاوربي وهو ماظهر واضحا عندما أعلنت تركيا افلاسها في سنة ١٨٧٥ ، وعجزت عن تسديد ديونها الى البيوتات الاوربية المالية ، اذ حال الصراع الاوربي دون انفراد احدى الدول بالعمل ضد تركيا ، كما حال دون عمل موحد . مما جعل السلطان يخطر حملة الاسهم والسندات التركية بأن يقتنوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

على أن التغير في موقف انجلترا - للأسباب التي ذكرناها - لم يكن مفاجئا . فقد بدت يشارئه في مساعيها الى شراء أسهم قناة السويس « نوفمبر ١٨٧٥ » متصورة أن اعلان افلاس تركيا سيؤدي الى انهيار قوة مصر وتركيا معا ، وهو ما يحقق لها أهدافها . ثم بدأت تتدخل بعد ذلك تدريجيا وهدفها الرئيسي الاستيلاء على مصر منفردة .

فقد بادرت بارسال بعثة « كيف Caue » التي كلفت بدراسة أحوال المالية المصرية . وعلى الرغم من أن البعثة ذهبت أساسا بناء على طلب الخديو اسماعيل الذي أبدى احتياجه الى استشارة مالية ، فإن بريطانيا تحت حكم المحافظين - كانت قد حققت نصرا بشراء أسهم قناة السويس

بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية التي كانت قد اتسعت في مصر ، وهو ما جعل وزير خارجيتها « اللورد دوبي » يكلن المستر « كييف » بأن يفاوض الخديو وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي ، وأكد اللورد لمبعوثه أنه لا يشك في أن الخديو « سيكون صريحا صراحة تامة في معاملته للجنة وأنه سيسهل لها الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية » وطالبه بأن يقدم تقريره للحكومة الانجليزية (١٦) . ولم ينس اللورد دوبي كذلك بأن يشبه كييف بأن « يتصيد المعلومات التي قد تكون كبيرة الأهمية لمصر أو لانتجلترا » (١٧) .

وهذا التحديد لمحة اللجنة يكشف عن أنها لم تكن لجنة خبراء بصتهم الشخصية ، ولكنها تحولت إلى لجنة أجنبية ميساة ممثلة لدولة تطمح إلى التدخل وترتب له . وقد أثار ذلك غضب الخديو اسماعيل ، وكان أحد أسباب فشل اللجنة في عملها .

أما السبب الثاني لفشل اللجنة في مهمتها فكان تحرك فرنسا السريع . وقد أزعجها ميل بريطانيا للعمل منفردة في المسألة المصرية . فسارعت وأرسلت مندوبا عنها لينافس المستر كييف ويعرض على الخديو اقتراحات حملة السندات الفرنسية . وعرض ذلك المندوب مشروعا بإنشاء « بنك وطني مصري » يشرف عليه مندوبون دوليون - انجليز وفرنسيون وإيطاليون - يقوم بتوحيد الديون ويشرف على ردها . فسارعت بريطانيا ذلك بمشروع مراقبة مالية يحنة . وقد تصرفت الحكومة الانجليزية بهذا الشكل تأمرى فيما يتعلق بالمعلومات التي حصل عليها « كييف » عن مالية مصر . فعندما مثل المستر دزرائيلي - رئيس الوزراء البريطاني - من موعد نشر تقرير كييف ، أجاب بأن الخديو يعارض في ذلك كل المعارضة . وكان معنى هذا القول أن التقرير لا يبعث على الرضا وأنه يحتوي على ما يؤكد سوء أحوال المالية المصرية مما أفقد الخديو ثقة البيوتات المالية ودفعه إلى إعلان عجزه عن سداد الأقساط وبالتالي إعلان إفلاس مصر (١٨) .

كانت الخطوة التالية في الصراع بين إنجلترا وفرنسا للحصول على مركز ممتاز ضمن خطة الغزو السلمي لمصر ، هي الصراع حول « صندوق الدين » ، وكانت فكرته في الأصل فرنسية وبديلة لفكرة البنك الوطني التي سبق وعرضها الفرنسيون ، وقد قبل بها الخديو بعد إعلانه الإفلاس وفقدته الثقة بالانجليز . فأصدر مرسوما في مايو ١٨٧٦ بإنشائه على أن يوحد الديون الثابتة والسائرة في دين موحد فائدته ٧ / من قيمته الاسمية يستهلك في ٦٥ سنة ، وتجبس على سداده بعض موارد الحكومة . وقد اعترضت بريطانيا على المشروع لأنه يعطى الفرنسيين - وهم أصحاب الدين

السائر - تعويضا كبيرا ، بينما كان ضارا بحملة الاسهم الانجليز - اصحاب الدين الثالث - وأهم من ذلك أن انجلترا رأت أن معثلى حملة الاسهم فى الصندوق لم يخلوا سلطة استثنائية ، وانما سيكونون موظفين فى الحكومة المصرية ، يحق للخديو عزلهم متى شاء . ولأن مطامح انجلترا فى ذلك الوقت كانت مطامح سياسية ، عبرت عنها « التيمس » بقولها أنه يجب أن تقوم « حكومة حامية » للخديو ، فتمد إليها يد مساعدتها علنا نظرا ل قبول مخطتها الحامية (١٩٢٠) . فقد رفضت مشروع صندوق الدين ، لأنه لا يضمن وجود هذه الحكومة الحامية . واذ أصر الخديو على موقفه وانشئ الصندوق بالفعل ، وافقت انجلترا تحت ضغط الدائنين الانجليز على الاشتراك فيه . ولكن هذا الاشتراك تم بعد تحايل يحقق لها جزءا من أهدافها . فقد أرسلت « المستر جوشن » الى فرنسا ففاوض الدائنين الفرنسيين ، وعقد سهم تسوية مالية ، ولضمان أقساط تلك التسوية اتفق على قبول الموارد لتلى عرضها اسماعيل فى مشروع صندوق الدين ، ولحسن ادارة تلك الموارد فلا بد أن يكون هناك بجانب صندوق الدين مراقبان عامان يشرف احدهما على الإيرادات والاخر على المصروفات ويشتركان فى اعداده الميزانية دون أن يكون لهما الحق فى التدخل فى أعمال التكاليف ويكون تعيينهما وعزلهما بقرار من الخديو .

مع احتفاظ الخديو بحق تعيين وعزل الرقيبين فإن سلطتهما فى الواقع كانت تستند الى واقع اقتصادى محدد ، وإلى ضعف وارتخاء السلطة فى مصر نتيجة لتسلسل رأس المال الأوربى . وكان الخديو رغم بوادر المقاومة المتعددة التى يبديها يفقد قدرته على المسسل تماما اذا اتفق الفريقان - الانجليز والفرنسيون - إذ كان يستفيد من الصراع بين حملة القرائيس لأنه فى فترات الصراع يكون فى حماية إحدى القوتين المتصارعتين .

وخلال حوالى عامين كانت السلطة الحقيقية فى أيدي المراقبين رغم أنهما - من الناحية الشكلية - كانا موظفين أجنبين يعملان فى خدمة الخديو ، ممثلين لحملة سندات الدين . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية فى فى ذلك الوقت أن المراقب العام أو المندوب فى صندوق الدين ليس ممثلا رسميا لها . ولكن المراقبين - نتيجة ليمض المتاعب المالية - اقترحا على الخديو عمل « تحقيق دولى » من حاجة البلاد المالية ، للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . وقد رفض الخديو الفكرة فى البداية ولكنه وافق بعد ذلك بشرط أن تعالج اللجنة فقط موضوع البحث عن موارد جديدة ، ولما أصر الدائنون على بحث المصروفات هى الأخرى ، بدعوى تقليل الزائد منها ، اضطر الى الاذعان ، وكان هذا مناه افقار السلطة المصرية كل مكائنها وخضوع المالية المصرية لتفتيش وإدارة أوربيه . وهو

ما تحقق بصدور قرار الخديو بتشكيل « لجنة التحقيق الدولية » في ابريل
مسنة ١٨٧٨ م .

تشبثت فرنسا بأبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة فحذرتها انجلترا
وذكرتها بأن الخديو « مازال حاكم البلاد المستقل » - ووافقت على شرط الخديو
بأن يكون في اللجنة عضو مصرى وأن تظل صفتها مالية بحتة - ورغم ذلك فقد
حرصت انجلترا على أن يكون لها النفوذ الأكبر في اللجنة - وجاء تقرير اللجنة
في النهاية فضحا للإدارة المالية المصرية .

ولعلاج الخلل الذى كشفت عنه اللجنة خرجت بتوصية سياسية على
جانب كبير من الخطورة - هي أن يتنازل الخديو عن سلطاته الاوتقراطية -
لا تمثل الشعب المنتخبين ، بل لوزارة كانت بالاسم تحت رئاسة مصرى هو
نوبار ، وهى تمثل أصحاب الديون وتضم وزيرين أجنيين - وهكذا استبدلت
أوتقراطية الخديو - بتعير روزشتين - بأوتقراطية حملة الاسم (٢٠) .

وبتشكيل الوزارة - في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - برئاسة نوبار ودخول
ولسن فيها كوزير للمالية ، ألغى مكتب المراقبين العامين ، وأحيلت اختصاصاته
الى وزير المالية الانجليزى - واحتجت فرنسا وطلبت أن يكون لها كرسى فى
الوزارة فرفضت انجلترا عليها وزارة الاشغال ، فقبلته ، وعين دى بلنير -
الرفيق المالى الفرنسى - ناظرا للاشغال ، وأضيفت اليه اختصاصات جديدة
هى السكك الحديدية ومصلة البريد - وليس أدل على طبيعة الصراع الأوروبى
الذى يهدف لحكم مصر حكما سياسيا مباشرا من أن إيطاليا طلبت منصب
وزير العقانية ، وطلبت النمسا منصب وزير المعارف - وبعد مفاوضات بين
الدول اكتفت الأولى بمنصب رئيس الحسابات وقبِلت الثانية منصب مساعد
وزير المالية (٢١) .

وعندما عزل اسماعيل الوزارة الأوربية واتجه الى التحالف مع القوى
الوطنية أرسلت بريطانيا تلومه على ما فعلت وتطلب اعادة الوزراء
الأوربيين وهددته فى حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن
مصلحتها فى مصر والبحث عن غير الطرق التى تكفل صلاح الحكم ورقاهية
البلاد (٢٢) . ورفض الخديو تدخل انجلترا وأصر على عدم اعادة الوزارة
الأوربية ودعا الرقبين الى اداء أعمالها فرفضا ، ولما أصر على موقفه طلبت
فرنسا خلعهم وتحسست لذلك ، واقتربت أن تقسوم مع انجلترا باحتلال
مصر ، ولكن الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليز رفض ذلك -
وكانت السياسة الفرنسية قد توصلت فى ذلك الحين الى أن تدخل انجلترا
فى المسألة المصرية قد يقضى تماما على أمل فرنسا فى احتلال مصر - ومن
هنا فقد كانت تقترح دائما العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال

ذلك فيجب أن تحتل تركيا مصر • أما إنجلترا فقد كانت تتحين الفرص للعمل المنفرد في مصر • على أنها قد تخلت عن هذه السياسة لفترة قصيرة عندما تدخلت ألمانيا سياسيا للحفاظ على مصالح رعاياها ، الأمر الذي حرك احتمالات الخطر ، فوافقت على العمل المشترك مع فرنسا لعزل اسماعيل •

وفي الفترة الأولى من حكم الخديو توفيق ، أخذ الصراع الدولي أشكالا أكثر هدوءا ، نتيجة لانصياح توفيق من ناحية لنصائح القناصل ، ولأن محاولات اسماعيل للالتفاف على مؤسسات الغزو السلمي كانت قد انتهت ، فاستقرت تلك المؤسسات من ناحية أخرى • وفي البداية حدثت أزمة الحقوق الاستقلالية الخاصة لمصر • وهي الحقوق التي كان اسماعيل قد حصل عليها من الباب العالي وتضمنتها فرمان ١٨٧٣ وكان هذا فرمان يتضمن حقوقا أربعة نالتها مصر • أولها جعل ولاية العرش وراثية في أسرة اسماعيل وثانيها تخويل مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة دون الرجوع للباب العالي ، وثالثها حق مصر في عقد القروض وأخيرا إطلاق يدها في زيادة عدد جيشها الى أى عدد تريد •

وحيثما أبدى السلطان الثماني - بعد عزل اسماعيل - رغبته في إلغاء تلك الامتيازات وحجبها عن توفيق عارضت فرنسا ، بينما أبدت إنجلترا ذلك ما عدا موضوع وراثية العرش إذ رأت أنه ذو أهمية خاصة لايقاف الصراع الدموي بين الأسرة الحاكمة حول العرش • وعادت فرنسا فأصرت على ضرورة إطلاق يد الخديو في عقد المعاهدات التجارية ، أما موضوع الجيش فقد اتفقت الدولتان على تحديد عدده في وقت السلم بما لا يزيد عن ١٨ ألف جندي • واتفقت الدولتان في النهاية على سلب الخديو حق عقد القروض (٢٣) •

ومن أهم التمديلات التي أدخلت على نظام المراقبة الثنائية في أول عهد توفيق اعتبار المراقبين غير قابلين للعزل إلا بموافقة حكومتيهما وهو ما حول الرقابة الثنائية الى رقابة سياسية صريحة وقد حدث خلاف بين حزبي الأحرار والمحافظين في مجلس العموم البريطاني عقب الغزو - حول مسئولية كل منهما عن حدوثه - وكان رأى الأحرار أن الرقابة الثنائية اعتبارا من عام ١٨٧٩ قد تحولت الى رقابة سياسية ، وقال جلاّد ستون - زعيم الأحرار - في مجلس العموم البريطاني ، أنه قبل ذلك التاريخ لم تكن للحكومة البريطانية علاقة بالرقابة وكانت مصر تملك حق عزل الرقيبين ثم قال يخاطب المحافظين « انكم باسترلائكم على هذا الحق من مصر في سنة ١٨٧٩ قد أثبتتم بالتدخل الأجنبي الى صميم البلاد وانشأتوها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى » (٢٤) •

على أن هذا التغير كان شكليا فى الغالب ، وتكمن دلالاته الرئيسية فى ان الصراعات الأوروبية قد تبلورت أكثر بحيث أصبحت بعض مراكزها قادرة على السقوط من وجهها - أما المضمون الحقيقى للتدخل فيصفه اللورد كرومر فى تصويره لكيفية عمل الرقبينيين ، وكان أحدهما لفترة ، فيقول « ان نجاح المراقبة كان رهنا بانكار الذات من جانب المراقبين بحيث يكتفیان بشد الخيوط من وراء الكواليس ويتجنبان الظهور على المسرح الا لما » وكان من رأى كرومر أيضا أن الوزراء المصريين « مجردون من القوة التى تجعلهم يمارضون أى ضغط - تمليه مصلحة الأوروبيين كما انهم عاطلون من الثقافة والتعليم التى تهوئهم لمقاومة ذلك الضغط » - ولأن الظروف لم تكن اذ ذاك « تلائم مالمقا ايجاد حكم أوربي مباشر » فقد رأى كرومر أنه من الأفضل « منح المراقبين سلطة عامة للمراقبة والتفتيش مع ترك باقى مهمة الرقابة للرقبين نفسيهما بما لهما من هبة ونفوذ » (٢٥) .

الصراع حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة :

مع ظهور بشارت الثورة المراهية ، دار الصراع بين الاحتكارات الأوروبية بوجه عام وبين القطبين الكبيرين بينهما - إنجلترا وفرنسا - بشكل خاص ، وكان محوره الأساسى التوصل الى أسلم الطرق لاجهاض تلك الثورة ، ويبدو أنه كان محتما من البداية أن يتم ذلك بالغزو المسمى السلاح ، فقيام الثورة كان يعنى فى الأساس إيقاف عملية الغزو السلمى ، وانهاؤها تدريجيا وقد عبر السير أوكلند كولفن Auckland Colvin عن وعيه بما تشكله الثورة من خطر فقال انه يظن أن هناك خطرا مزدهوجا لايد من وقوعه « هو ابتداء خطوة تهدف أولا : الى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات - وثانيا : الى التغلص من التفلغل الأجنبى فى الفروع الادارية التى ليست عليها التزامات مباشرة » (٢٦) - ومن هنا جاءت حركة الثورة فى جو ياتمر بها ، ويسعى جامدا لاجهاضها ، والحقيقة أن عدم الاسراع فى اجهاض الثورة يعود الى عدة عوامل ، على رأسها بلا شك أنها تميزت بمسلاية ومرونة مكنتها من الصمود للمواصف حوالى تسعة عشر شهرا ، الا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على ارباك الدول الأوروبية ، وعطلت مبادرتها للعمل .

وعلى رأس تلك العوامل حدوث التغير فى المراكز السياسية فى كل من بريطانيا وفرنسا ، على مشارف الثورة أو فى أثنائها ، ففى خلال عام ١٨٨٠ جرت الانتخابات البريطانية بين حزب الأحرار وحزب المحافظين . وقد دار الصراع خلالها على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أى شئ آخر ، فهاجم جلاهدتون - زعيم الأحرار - بكل قوته مشروعات دزرائيل - زعيم المحافظين - للتوسع الاستعمارى ووصف تدخله فى الأمستانة

وبرلين لمصلحة الأتراك بأنه عمل غير أخلاقي كما انحنى بأشد اللثة عليه لاستيلائه على قبرص وشرائه أسهم قناة السويس واعتدائه على مصر .
وهاجم حملتي الأفغان وجنوب افريقيا اللتين كانتا حكومة دزرائيلي قد جردتهما لاختعاد المقاومة ضد الاستعمار هناك .

وبالنسبة لمصر ، فقد حدد جلاستون وجهة نظره في التدخل في المسألة المصرية ، في مقال بعنوان « المسدوان على مصر » نشرته له مجلته « القرن التاسع عشر » في عدد أغسطس ١٨٧٧ . وقد أكد جلاستون فيما بعد تمسكه بما ورد في هذا المقال من آراء وخطط حول المسألة المصرية . عارض جلاستون في هذا المقال المسدوان على مصر على أساس أنه يزيد في ثقل الحكم الشرقي الموضوع على هاتق بريطانيا والذي أصبح ثقله عظيما إذ ذاك ، فضلا عن أن توسمه سوف يقود الى مجازفات أخرى في أفريقيا مما يعرض الأمن الانجليزي للتوسع الخطر . كما أن الزعم بأن حماية طريق الهند رهين باحتلال وادي النيل كان في رأيه زعم خاطيء ، لأن طريق رأس الرجاء الصالح ، عنده ، هو طريق المواصلات الحقيقي . وأشار جلاستون في مقاله الى أن أي احتلال لمصر سيكون توديعا لكل ما بين إنجلترا وفرنسا من علاقات ودية . وصحيح أنه قد لا يحدث عراك في الحال ولا مظاهرات خارجية ولكنه سيكون حقدًا متصلا وماكنا .

وإذا أسفرت الانتخابات عن اقلية كبرى للأحرار فقد دعى جلاستون في أبريل ١٨٨٠ لتنفيذ هذه السياسة . ولكن عددا من الماطفين على الأحرار كانوا يرون أنهم « لا يعرفون شيئا عن الشرق وسيجبون عن مخالفة سياسة المحافظين ، كما سيخافون تنفيذها كما هي الى النهاية » (٢٧) . ولعل هذا هو السبب في اضطراب السياسة الانجليزية لبعض الوقت حول المسألة المصرية .

وبالنسبة لفرنسا فقد سقطت وزارة « دي سانت هيلير Saint Hilaire » في أواخر نوفمبر ١٨٨١ ، وتولى المسيو « ليوجامبتا » رئاسة الوزارة الفرنسية ووزارة الخارجية خلفا لسانت هيلير . وكان جامبتا — كما يصفه اللورد كبرومر « رجلا قويا ساع بروحه المتسلطة الى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية حتى شخصيا عناية خاصة بتنفيذها » (٢٨) . وكانت وزارة جامبتا قصيرة العمر إذ لم تستمر سوى شهر واحد تقريبا ، وخلفه دي فريسينيه De frey client الذي ظل يتولى الرئاسة والخارجية من يناير ١٨٨٢ الى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ . وبينما كان جامبتا يحاول أن يجد لفرنسا موطئ قدم في الأرض المصرية ، ملحا على فكرة العمل المشترك بين إنجلترا وفرنسا ، محاولا اجبار إنجلترا على العمل المشترك مع فرنسا قبل أن تنتهز

الفرصة للعمل وحدها ، كان « دى فريسنييه » أقل حسما ، وأقل إدراكا لمطامح إنجلترا ، مما جعلها تفوز بالنهاية باحتلال مصر منفردة . وكان هذا التغيير فى القيادات السيسية العليا ، ذا أثر فى تحديد موعة جريان الحوادث ، ولكنه لم يستطع أن يغير مسار الظاهرة التاريخية أو يستبدلها بغيرها .

ويمكن أن نتتبع موقف الدولتين من الثورة العربية على النحو التالى :

● وقفت الدولتان موقف المتفرج عند انفجار الثورة فى مظاهرة فبراير ١٨٨١ المسلحة التى عزلت عثمان رفقى . وفيما عدا موقف السير كولفن - الرقيب المالى البريطانى - الذى نصح الخديو بإطلاق الرصاص فيما بعد واثام مظاهرة ٩ سبتمبر والمسيو دى رنج القنصل الفرنسى العمام الذى عمل على تشجيع الضباط بعد مظاهرة فبراير مما أثار حنق الخديو عليه ودفعه الى طلب سحبه الى بلاده ، فيما عدا هذين الموقفين فإن الفترة بين مظاهرة فبراير ومظاهرة سبتمبر ١٨٨١ ، كانت فترة تأمل واستكشاف .

● وبانفجار ثورة سبتمبر ١٨٨١ ، طالبت بالدستور والوزارة المسؤولة أمام البرلمان ، فسارعت الدولتان بالاجتماع للتفاوض ، واذكر « سنت هيلر » - وزير الخارجية الفرنسى - ايمانه بضرورة العمل المشترك مهما كانت الظروف وذكر بما سبق أن أشار به حول بسط الرقابة الانجليزية الفرنسية على الجيش المصرى ، كما عارض فى ارسال جنود تركية الى مصر فى الظروف الحاضرة بالذات لأن ذلك يؤدى الى تعزيز نفوذ السلطان العثمانى فى مصر . وكانت الحكومة الفرنسية ترفض التدخل التركى لأنها كانت تخشى من ازدياد مزاحم السلطان وارتفاع هيئته بين مسلمى شمال أفريقيا اذا سمح لتركيا بالتدخل مما قد يمتد أثره الى تونس فيثير فى أهلها روح رفض الاستعمار الفرنسى . وكانت فكرة فرنسا فى فرض الرقابة على الجيش تقوم على أن ترسل الدولتان قائدين عسكريين « يكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » ، وحاولت إنجلترا أن تتخلص من الاشتراك فى هذا العمل الذى يدعم النفوذ الفرنسى فتساءلت عن النتائج المتوقعة اذا فرض وتجاهل الجيش المصرى وجود هذين الرقيبين ، فاجاب سنت هيلر بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين ، واستطرد يقترح انقيام باستعراض بحرى مشترك ترسل فيه الدولتان سفنهما الى الاسكندرية (٢٩) وكانت إنجلترا تحاول دفع السلطان العثمانى لارسال قائد تركى الى مصر كيمبعوث يؤكد سلطة الخديو . وحين عرضت الفكرة على الفرنسيين رفضوها لأن « ارسال قائد تركى الى مصر قد يقود - فى نظرس الفرنسيين - الى اجراءات أخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » (٣٠) . فى

مواجهة هذا الرفض اضطرت إنجلترا الى إيقاف محاولتها لدى الباب العالي .
والحقيقة أن إنجلترا كانت تنفذ إحدى حيلها القديمة وهي دعوتها تركيا
للتدخل تهرباً من العمل المشترك مع فرنسا مع التبرص للفرصة المناسبة
لعمل حاسم تنفرد به ، ولهذا فقد حرصت على أن يكون التدخل التركي في
أدنى الحدود ، وأكدت « أنه من غير المرفوب فيه قيام السلطان بأى ضغط
عملي على مصر حتى تدعو اليه الضرورة بشكل واضح » . وفى تلك الحالة
يتحتم بحث الإجراءات التى يملئها الموقف قبل الاقدام على التنفيذ « (٣١) » .
ثم عرضت بعد ذلك فكرة القائد التركي ، ولما عارضتها فرنسا ، كتبت
عنها ، ولكن بعد أن اقنع بها السلطان وأوفد فعلاً مندوبه على نظامى باشا .

استمرت الدولتان من أعمال السلطان ليمث على نظامى باشا ، وراتا
أن يملأ احتجاجهما عليها بتقديم مذكرة مشتركة ، وارسال باراجتين الى
الإسكندرية . ونصت المذكرة - وهى مؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على
أن الدولتين مستقدمان للخديو ولحكومته كل ما تريدانه من المساعدة
للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلى كما حددته القرارات الشاهانية . ومع
أن الهدف من المذكرة كان فى الظاهر مجابهة التدخل التركى ، فان ملاساتها
كانت يعلقة للقوى الوطنية المصرية اذ تحركت البوارج البحرية الانجليزية
والفرنسية ، بما يوحى باحتمال حدوث تدخل عسكري أوربى - مما أثار
شبهة شديدة انتهت بأن سحب الدولتان الباراجتين مقابل سحب السلطان لمندوبه .

● وعقب تولى « جامبتا » لرئاسة الوزارة حدث انعطاف جديد فى
السياسة الفرنسية ، فقد أكد لانجلترا ضرورة العمل المشترك ، وألح عليها
فى ذلك ، وكان هناك خلاف آنذاك بين مجلس شورى النواب وحكومة « محمد
فرىف » باشا « حول الدستور ، اذ كان المجلس يصر على ضرورة النص
فى الدستور على حق فى نظر الميزانية كاملة ، بينما رأت الوزارة أن
الميزانية تتعلق بما أسمته « تعهدات دولية » وعلى هذا فمن الصعب السماح
للمجلس بالتدخل فى شأنها . وقد وجد « جامبتا » فى الخلاف فرصة لتأكيد
مكانة فرنسا بين قوى الصراع حول المسألة المصرية ، وكانت سياسة « جامبتا »
تقوم على احتضان الخديو وتوجيهه وتوسيع شقة الخلاف بينه وبين القوى
الوطنية ، وقد حدد هذه السياسة فى مقابلة له مع سفير إنجلترا فى باريس
فقال : « انه يعتبر أن تدعيم سلطة الخديو توفيق مسألة ذات أهمية عظمى ،
وهذا لن يتم الا ببعث روح الثقة لدى الخديو فى معونة الدولتين من ناحية .
وبافهام أعدام النظام أن الدولتين اللتين أجلسناه بنفوذهما على عرش مصر
لن توافقا على خلعها بأى حال من الأحوال ، وأن التدخل التركى فى المسألة
المصرية مرفوض تماما » . واقترح جامبتا « أن تطلق فرنسا وإنجلترا فى
مراحة تامة أنهما مصمماتان على ألا تستكنا على أى فتنة جديدة فى مصر »
وذلك عن طريق « مذكرة تشبه المذكرة السابقة - يقدم مذكرة ٤ نوفمبر

١٨٨١ - على أن تكتب بلهجة خاصة تستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف الغديو، وتثبيت لعزائم الميجين» (٣٢) -

وكان ممثلا الحكومتين في مصر قد تدخلوا بالفعل في مسألة الميزانية ، فتاب مالت - قنصل انجلترا العام في مصر - وزميله الفرنسي عن حكومتيهما في ابلاغ الحكومة المصرية رسميا ، ان المجلس - شوري النواب - ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا نقض الاوامر العالية التي أنشئت المراقبة بمقتضاها ، (٣٣) - واختلفت الحكومتان في تقدير الموقف - فبينما أكدت انجلترا ، أنها لا تريد أن تمنح المجلس بصفة تامة أو دائمة من معاملة الميزانية بل تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالته لصياغتها ، - وحده مالت ، القنصل الانجليزي العام ، المصالح التي يمكن أن تمس به - مرتبات الموظفين التي لم تعددها عقود ، فيستطيع مجلس النواب أن يميز عددا من الموظفين في الادارة وأن يلغى مسح الأراضي - وتشددت فرنسا في موقفها فعارضت أي تدخل من البرلمان المصري في الميزانية وطالبت بأن تعمل الدولتان بحزم لايقاف تدخل النواب في موضوع الميزانية ، لأنه - من وجهة نظر فرنسا - لا بد أن يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت لجنة التصفية وهم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية المصرية (٣٤) -

وجاءت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - التي اقترحها جامبتا - مؤكدة اتجاه الدولتين للتأمر على النظام الدستوري في مصر ، وقد تضمنت تأكيد الدولتان للغديو بأنهما معتبران « بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها في الفرمانات كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لأن يكفل الأمان وينعش رخاء مصر العام » - وأعلنت المذكرة تصميم الحكومتين على مقاومة « كل ما يدعو الى حدوث ارتباكات ضوام كانت في الداخل أو في الخارج مما قد يهدد انتظام الأمور في مصر » ، وأخيرا فانهما تشقتان في أن « سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شعبه » -

كانت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ، أثرا من آثار ضغط جامبتا على الحكومة الانجليزية ، التي كانت تخطط لسياستها في مصر في ذلك الوقت في ضوء تحليل للسير كلفن - الرقيب المالي الانجليزي في مصر - يقول ان الثورة تتضمن جناحين أحدهما متطرف والآخر معتدل ، وأن الأمل في إيقاف تطرفها كبير - على ضوء هذا التحليل فان انجلترا كانت تفضل مركز المراقب انطلاقا من أن الثورة أقل خطرا على انجلترا من العمل المشترك مع فرنسا - لذلك تمت سياغة المذكرة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وتحفظت انجلترا بأن المذكرة لا تلزمها بشيء ، ثم حاولت بعد إرسالها أن تصدر

تفسيراً ، على شكل تصريح ، يقول بأنه أمم فهمها ولكن جامبتا لم يوافق . وكان من رأى « مالت » - القنصل العام لبريطانيا فى مصر - أنه « ليس من الصواب فى شيء أن نضجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خط التحفظ حيال المجلس النيابى ، ذلك أن مقاومة المجلس تلقى مصر فى احضان الباب العالى ، وتقوى نفوذ الحزب المسمى ، وتضعف ما نستفيد من النفوذ باخذنا بنأصية الاصلاح المعتدل » (٣٥) . أما كولفن - الرقيب المالى الانجليزى - فقد اختلف فى التقييم مع مالت وأشار بالتدخل « لخطورة انفراد مجلس النواب بقرار الميزانية » وطلب « بأن تعلن الدول بحزم أن لها مصالح مالية فى الادارة المصرية ، وأنها - أى الدول - تنسوى استبقاها وأن تترك المصريين بعد ذلك أحراراً فى المسائل الداخلية التى لا تتعارض مع ما نالته الدول » ، وكان تحليله العام للموقف « أن الادارة المصرية هى عبارة عن شركة ثلاثية - فاذا لم يكن فى نية الدول أن تعدل نصيبها فلا أقل من أن تعززه فى الحال توهمه ولا سيما أن المصريين الآن فى حالة انتقال وتطور » (٣٦) .

وسم أن مذكرة ٧ يناير كانت تشجيعاً للخديو لى يعطش بالثورة ويصفى مجلس النواب ، وفى أضعف الأحوال فقد كانت انذاراً لاتغنى دلالته فقد أدت الى نتائج متعكسة مع الهدف منها ، إذ اختفت تماماً التناقضات التى كانت قد بدأت تطل برأسها بين الطبقات المكونة لجبهة الثورة ، وتوحدت تلك الجبهة فأسقطت وزارة « شريف باشا » وشكل « محمود سامى البارودى » وزارة جديدة ، أصدرت الدستور وبه مواد الميزانية بعد تعديلها تعديلاً طفيفاً .

● وجاء التدخل الدولى الثالث فى مايو ١٨٨٢ ، ليكون سبباً فى اسقاط وزارة البارودى . فعلى أبريل اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة ، فقدموا الى المحاكمة العسكرية ، وقضت بإعدامهم عن البسلاط ومصادرة أموالهم وتجريدتهم من رتبهم العسكرية ، وعندما رفع حكم المحكمة الى الخديو للتصديق عليه ، نصحه « السير مالت » بعدم التصديق عليه ، وإحالة القضية الى دائرة أخرى لاعادة المحاكمة . أما القنصل الفرنسى فانه نصح الخديو بالتصديق على الحكم بعد تخفيفه طالما أن هذا جزء من سلطته ، واستمر « مالت » فى تحريضه فأحال الخديو الأمر برمته الى الباب العالى . وعلى الرغم من أن المسألة كانت بسيطة الى حد كبير ، فإن مالت فى رسالته الى وزير الخارجية الانجليزى - جرافيل - أكد أن « الوزارة الجديدة - البارودى - مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية الفرنسية » وأشار الى « أن نفوذنا فى الواقع أخذ فى الثلاثى من يوم لأخر وليس فى استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضربت رواقها على البلاد ، وفى اعتقادى أنه لا بد من حدوث مشكلة يمسر حلها

قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائها « (٣٧) . الا ان اللورد جرانفيل اعترض على مشورة ماليت للخدوي ، بأن يرفع الامر للسلطان على أساس أن ذلك سيؤدي الى تدخل تركيا في المسألة المصرية .

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزارة التي دعت مجلس النواب الى الاجتماع للنظر في الامر ، وجاءت الدعوة مخالفة للدستور الذي يعطى للخدوي وحده حق دعوة مجلس النواب الى الاجتماع . ومع تصاعد الوقت قررت الدولتان أن تتدخلا عسكريا ، فبدأتا بإرسال بوارجهما الى الاسكندرية وبور سعيد ، وأرسلت بعض الدول الاخرى بوارج أيضا ، منها اليونان وأمريكا ، وكانت الحجة التي اعتمدت عليها الدول أن هناك نذر اضطراب الأمن العام ، وأنها تخشى على رعاياها .

جاء هذا التدخل بعد صراع خفي في كواليس السياسة الدولية بين إنجلترا وفرنسا . فقد اعترضت فرنسا على اقام تركيا في الموضوع ، وبدأ من تصرفاتها أنها رغبة عن التدخل مما دعا إنجلترا الى اثبت نظرها برقة الى أنها - إنجلترا - ستكون مضطرة الى العمل منفردة اذا ما تقاضت فرنسا . وكررت اقتراحا قديما لها بإرسال قائد عثماني عسكري الى مصر تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصري على أن يصحبه قائدان آخران احدهما انجليزي والآخر فرنسي وأن يخضع القائد التركي لرايها ، وأن تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . واضطرت فرنسا - التي كانت ترفض التدخل التركي لامتياز متعلقة بمركزها في الشمال الافريقي المسلم - الى المعارضة في التدخل التركي واقترحت استبداله بإرسال بوارج أوربية انجليزية وفرنسية ، لتخويف الحكومة وحل الأزمة . فاذا لم تحل فان نزول الجنود الانجليز والفرنسيين الى البر لا يوافق رغبة فرنسا .

في هذا الجو من الصراع قدمت الدولتان مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ وقد نصت على مطالب الدولتين وهي ابعاد عربى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبة ومرتباته وإرسال كل من على فهمى باشا وعبد الصال حليمى باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما ، واستقالة الوزارة الحالية . وقد عرضت الدولتان هذه المطالب باعتبارها مقترحات من سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب . ونصحت الوزارة بقبولها « وعند الاقتضاء تشتطان تنفيذها » .

رفضت وزارة « البارودي » قبول مطالب الدولتين على أساس « ان المطالب المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلنا إنجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية محضة تختص بالأمور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى

دائما بأن حرية العمل فيها ، من خصائص الحكومة المصرية ، • وطلب « البارودي » تقديم الطلبات الى الباب العالي ، اذا كانت الدولتان تمتعتان حقاً أنها مسألة لامتنع الادارة الداخلية على أساس أن تركيا هي الدولة العظمى التى جعلت مصر تحت سيطرتها • ولما أعلن الخديو موافقته على الثلاثة استقالة البارودي بأكملها استقالة مسببة •

تولدت أزمة مايو ١٨٨٢ من ادراك السياسة الانجليزية أن تحليلها الذى يعتمد على امكانية اجهاض الثورة باحتضان جناحها المعتدل ، يجب أن يتم من خلال عمل فعلى تدعم به الجناح المعتدل دون انتظار لانتصار هذا الجناح فى معركته ضد الجناح المتطرف وهى المعركة التى كان المتطرفون فيها يكسبون يوما بعد يوم • أما فرنسا فقد رأت فى الموقف خطرا شديدا ، ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة فى مصر للخطر فحسب، ولكنه يفجر احتمالات الثورة ضدها فى مستعمراتها العربية فى الشمال الأفريقى • وكانت تجابه اذ ذاك بمقاومة فى تونس التى احتلتها سنة ١٨٨١ • مما جعلها تزداد خوفا من الثورة المصرية أن تؤدى الى بروز فكرة الجامعة الاسلامية ، مما يعرض مستعمراتها فى الشمال الأفريقى المسلم « الجزائر وتونس » للثورة • كما رأت فى قهر الثورة بواسطة انجلترا وحدها ، احتمالات اختلال الأمن الأوروبى ومن هنا كانت سياستها تقوم على شعار : لايد من اجهاض الثورة •• ولكن دون انفراد بريطانيا • والمخرج فى الامر أنها لم تكن تقبل مخاطرة الاشتراك فى عمل عسكري يؤدى الى تبديد قواتها بعيدا عن أرضها المعاطة بخطر التوسع الالماني منذ الحرب السبعينية •

السلطان •• من حماية الاستقلال •• الى اعلان العصيان

لعبت السياسة العثمانية دورا بارزا فى المسألة المصرية ، وخاصة فى الدور الذى كانت الثورة المرابية هى جوهر تلك المسألة • وكان من الطبيعى والمسألة المصرية هى جزء من المسألة الشرقية ، أن يكون للسياسة العثمانية دورها البارز فى تحديد المصير المصرى ، وأن تلعب دور واحد من قوى الصراع الرئيسية التى حددت تصرفاتها واستجاباتها شكل الحوادث ومسارها •

ومنذ أسدل الستار على الغزو العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧ م ، وحتى الحملة الفرنسية ، خضعت مصر للحكم العثمانى بكل طغيانه السيامى واستنزافه الاقتصادى لمواردها • وفيما عدا محاولة على بك الكبير للاستقلال بمصر ، تلك المحاولة التى سرعان ما فشلت ، فقد ظلت مصر تحت السيادة العثمانية اسما ، بينما عاد الى السلطة الحقيقية فيها ، بقايا دولتى المماليك الاولى والثانية • ولم تكن سيادة تركيا على مصر تتمثل فقط فى الجزية وأشكال الاستنزاف الاقتصادى الأخرى ، ولكن أيضا فى حرمان مصر

من الجيش الذى يعنى ارادتها المستقلة ، وامستعداد الجيش العثماني للتدخل فى أى وقت لقمع أية محاولة استقلالية قد يقوم بها أحد أمراء المالكين .

واستطاع محمد على بمحاولته - التى استندت أساسا على القوى الوطنية التى تبلورت - بياضيا فى مقاومة الغزو الفرنسى - أن يصل الى انتزاع حقوق استقلالية واسعة - ولكن تحرك الدول الأوربية لاجهاض محاولته فى مراحلها الأخيرة ، قيد مصر بمعاهدة ١٨٤٠ التى أعادت توثيق تبعيتها للباب العالى . وعلى الرغم من أن الامبراطورية العثمانية كانت تخضع لقانون تقسيم المستعمرات الذى فرضه تطور الاحتكارات العالمية مما أدى الى انتزاع أجزاء متسمة منها ، وخضوعها للسيطرة الأوربية ، فإن محاولتها للتخلص من هذه السيطرة وإيقافها كانت محاولة مستمرة - وهذا هو ما يفسر التقير فى موقف السياسة التركية من المسألة المصرية ، وطبيعة الدور الذى لعبته فى محاولات حماية مصر من الغزو الأوروبى ، ثم تحالفها فى النهاية مع قوى هذا الغزو .

على أن الخط العام الذى حكم الموقف العثماني من المسألة المصرية . كان الحفاظ على حقوق السلطان بمصر . وبمعنى آخر هدم وقوع مصر فى أيدي الدول الأوربية . ومن هنا اتجهت تركيا الى تأييد الثورة ، وحجبت تأييدها عن الخديو لوضوح ميله الى الأوربيين . ولكن حدود هذا التأييد كانت مشروطة بالحفاظ على المصالح التركية فى مصر ، وعلى بقائها تابعة للسلطان .

ومع هذا فإن تركيا لم تكن مطلقة التصرف فى تنفيذ تلك السياسة ، إذ كانت تمنى من اضطرابات داخلية خطيرة فضلا عن تفكك الامبراطورية . وتسلسل رؤوس الأموال الأوربية إليها - على شكل ديون هى الأخرى - وبزوغ حركة دستورية ، مناوئة للحكم المطلق فى داخلها .

ومن هنا تلاحظ أن السلطان العثماني لم يتم بمزل اسماعيل بمطلق حريته ، بل كان فى هذا - وخاصة من حيث التوقيت - خاضعا لضغط إنجلترا وفرنسا . وقد حاول السلطان فى قرار العزل أن يسترد السلطات الاستقلالية الواسعة التى كانت قد منحت لخديو مصرى بقرارات سابقة يدعو أن ممارسته لهذه السلطات هى التى أدت الى الصعوبات التى كانت سائدة اذ ذاك فى الموقف المصرى ، واستطاع السلطان أن يسترد بالفعل عددا من تلك السلطات - كما سبق أن أشرنا - ورغم هذا ظل الأمر الواقع يمرض ابتعاد مصر عن مرامى سلطة السلطان المباخرة بسبب الأوضاع التركيسنة المتدهورة . وفى مواجهة جنوح السلطان الى هدم عرض فرمان تولية و توفيق

باشا ، على الدولتين لاقرار شروطه ، لفتتا نظره بقسوة الى أن محاولته لتقوية قبضته على مصر ستؤدى الى خروجها من يده (٢٧مكرر) .

ويؤثر موقف السلطان من انقاص الحقوق الاستقلالية لمصر فى فرمان تولية توفيق باشا الى طبيعة موقفه من قضية استقلال مصر ، وطبيعة تناقضه مع الاستعمار الأوربى ، فهو جزء من القوى الاستعمارية الهادفة الى استعمار مصر . وعندما يتناقض ذلك مع قوى استعمارية جديدة أكثر ضراوة فهو يؤثر الاحتفاظ بحقوق - يمكن أن تكون قليلة - على فقد مكانته تماما ، كما يؤثر أيضا على التحالف مع القوى الثورية : وإذا كنا سنعالج فى فصل قادم من هذه الدراسة طبيعية نظرة القوى الثورية فى مصر الى السلطان فمن الضرورى أن نشير الى أهم العوامل التى أثرت فى تحديد مواقف السياسة التركية تجاه الثورة المراهية .

أول ما نلاحظه فى هذا الصدد أن موقف السلطان كان موقفا تجريبيا يتسم « ببرد الفعل » وذلك لضعفه ولعدم قدرته على أحداث تأثير جوهري فى السياسة العالمية . ويرجع هذا الى طبيعة الصراع الأوربى حول المسألة المصرية . فانتظرتا من ناحية تحتمى بالسيادة التركية الشكلية على مصر لمنع الاحتلال الدولى لها ، أو حتى الاحتلال الثنائى - الانجلو فرنسى - ذلك أن خطها فى البداية كانت الانفراد باحتلال مصر . وقد حدد اللورد جرانفيل - وزير خارجية انجلترا - فى خريف ١٨٨١ سياسة بلاده فى هذه المسألة فقال إن بريطانيا « ترى ضرورة المحافظة على الاستقلال الداخلى الذى تتمتع به مصر بتمتضى فرمانات السلطان » . وانها « ترغب فى المحافظة على العلاقات الراحنة بين مصر وتركيا وعدم فصلها » وزعم أن بريطانيا « تخرج على أعز تقاليد تاريخها الوطنى وتمتث بالمبادئ والقوانين التى أخرجتها الى الوجود اذا هى حاولت الحد من الحريات - يقصد الاستقلال الذاتى - التى تتمتع بها مصر » وتحفظ جرانفيل بأن الحالة الوحيدة التى قد تضطر بريطانيا الى المدول عن خطتها هى وقوع فوضى فى مصر (٣٨) . وهكذا كانت انجلترا - باعتراف كرومر - « تستعمل تركيا والأتراك بكل مايفهم من عيوب كاداة مسخرة لمباشرة حفظ النظام فى مصر » (٣٩) .

على أن هذا الاحتماء بالسيادة الشكلية التركية على مصر ، كان يدفع انجلترا دائما الى التناقض مع منافستها : فرنسا . ذلك أن انجلترا تطبقتا لتلك الخطة كانت تسعى دائما - وكلما تأزمت المسألة المصرية ، ووضحت الاخطار على المصالح الأوربية - الى دعوة تركيا للتدخل بأى شكل تقترحه . ومع أنها كانت تحدد أشكالاً للتدخل تضمن عدم تعزيز أقدام تركيا فى مصر . إلا أن فرنسا كانت تخور بشدة على هذا ، وتعمل على تمويق التدخل بأى شكل من الأشكال . وكانت السياسة الفرنسية تنطلق من منطلقات ثابتة

في هذا المضمار . فقد كانت تدرك أن إنجلترا تسعى بالفعل للعمل منفردة ، وإن دعوة تركيا للتدخل ، هي في حقيقتها عملية هروب من مشاركة فرنسا في التدخل ومحاولة تهدف إلى إقصائها عن السياسة المصرية تدريجيا . ومن ناحية أخرى فإن تأكيد سلطة السلطان في مصر كان يعني تأكيد سلطته على تونس التي كانت فرنسا قد احتلتها حديثا ، والجزائر التي كانت تمنى من ثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي . وهو ما قد يعطيه - على مستوى السياسة الدولية - حق طلب التدخل .

وتطبيقا لهذه المنطلقات في السياسة الدولية إذ ذاك ، فإن إنجلترا طالبت - على أثر نشوب الثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - الباب العالي بأن يدرس إمكانية إرسال قائد عسكري تركي إلى مصر لدراسة ما أسسمته بأسباب العصيان الذي حدث في الجيش ولكي يعيد النظام إليه . وعملت إنجلترا من طلبها بعد معارضة حادة من فرنسا . ولكن السلطان تبني الفكرة بعد أن غير شكلها قليلا ليتغلب على المعارضة الفرنسية . وبدلاً من إرسال قائد عسكري ، أرسل مندوبين للمحافظة على ماله من حقوق السيادة في مصر . وقد أثارت البعثة التي أرسلها احتجاجاً شديداً من كل القوى - بما فيها القوى الوطنية - وطلبت الدولتان ألا يتدخل المندوبان في شؤون مصر الداخلية بأي حال من الأحوال ، كما طلبتا رسمياً - وبناء على طلب من الحكومة المصرية - تقصير مدة إقامة المندوبين المشائين بمصر إلى أقل زمن مستطاع . وأرسلتا بالفعل بارجتين عسكريتين إلى ميناء الاسكندرية ، وربطتا رحيل البارجتين برحيل البعثة التركية .

وخلال زيارة البعثة لمصر - خريف ١٨٨١ - التقى « عرابي » بأحد أعضائها وتحدثا طويلا ، ثم أرسل السلطان بعد ذلك خطابين على لسانه إلى عرابي ، عبر فيهما عن وجهة نظره في المسألة المصرية . وفي هاتين الرسالتين أكد السلطان « أسفه أشد الأسف لما سبق أن اعتقده خطأ في الثوار العرابيين » وأكد « أن جلالة لا يهمة شخص الخديو وإنما على حاكم مصر أن تكون أفكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة الخليفة » . وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها ، ثم أشار إلى أن واجب « عرابي » الملح الآن هو « أن يتوفى كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد التدخل الأجنبي والا يحيد عن محجة الصواب والحق والا تسمعوا أقوال الخونة ، ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية اللازمة والتسامة لمنع الأجانب من أحداث الفتنة » . وطلب أيضا « أن يعمل المصريون لتوثيق حرا الاتحاد بين مصر والدولة العلية وإن يمنعوا السبل التي تؤدي إلى خروج بلادهم من الدولة إلى أيدي الأجانب الطامعين فيها كما حصل في تونس » . وعاجم السلطان في رسالته لعرابي الخديو توفيق « لأنه ضميم يجرى وراء أهوائه وتلاحظ أن برقيات متناقضة » وذكر

انه « لا يثق بإسماعيل أو بحليم أو بتوفيق » . والمهمة الأساسية لعرايى كما يراها السلطان « هي ألا يهمل فى اتخاذ جميع الاحتياطات التى يتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر فى يد الأجانب » . مؤكدا ثقته الكاملة « فى الشخص الذى يفكر فى مستقبل مصر ويقوى الملائق بينها وبين الخلافة ، والذى يحترم جلالته ويراعى القرامانات والذى لا يدفع الرشاوى للموظفين ولا ينصرف قيد شعرة عن واجبه ، ويعرف أساليب الدسائس الأوربية ويتحاط لها ويحافظ على البلاد من شرورها - مثل هذا الرجل يسر جلالته ويحب لديه قبولاً » . وفى ختام الرسالة طلب السلطان من عرايى « أن يرسل الى اعتبار جلالته خفية دون أن يعلم احد ضابطا من الواقفين على الحقائق فى مصر ومن يثق فيهم لكى يخبر جلالته عن حقائق الأمور بتفاصيلها » (٤٠) .

وواضح من هاتين الرسالتين أن الأسس العامة التى يعمل السلطان فى إطارها ، هى الوقوف ضد الغزو الأوربى ، والاحتفاظ بسلطاته التقليدية فى مصر . وتدل اشارته عن الشخص الذى يجوز ثقته ، على أن هذا الرجل هو عرايى نفسه . وسيحكم هذا الموقف سلوك الباب العالي فى كل التطورات الدولية التى تعرضت لها المسألة المصرية بعد ذلك .

أثارت مذكرة ١٠ يناير ١٨٨٢ - التى أيدت بها الدولتين الخديوي ضد الثائرين عليه - رأى العام المصرى والعالمى لأنها كانت تأكيداً على مطامع الدولتين فى مصر من ناحية . كما أشارت من ناحية أخرى الى أن الخديوي يكاد يكون راضياً من هذا التدخل وأن علاقته بالسبب العالى آخذة فى التصدع تدريجياً . وأفادت المذكرة شعوراً بالقلق من أن تلقى مصر مصر تونس المهلك . وبينما كانت انجلترا تفضل عدم ارسال المذكرة ، واستبدالها بتدخل تركى رغم « أنه ضرر كبير ولكنها مقننة بأنه لا يؤدى الى اخطار سياسة تضارح الاخطار التى تنجم من الحلول الأخرى » (٤١) . أصرت فرنسا على ارسال المذكرة .

وقد احتج الباب العالي بشدة لدى الدولتين أولاً ، ثم لدى بقية الدول الأوربية الأخرى وقد بنى احتجاجه على أساس ان تركيا تعتنى « بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصاً على الراحة العمومية وجلباً للسعادة والرفاهية ، ونفى أن هناك أوضاعاً داخلية تتطلب ارسال مثل تلك المذكرة ، وبذلك لم يشاطر الدول زعمها ان الثوار عاصون ومهددون لعرش الخديوي أو لمصالح الدول ، فأكّد أنه « يستحيل ايداء أقل الآلة على ما يؤيد ذلك ، أو الاستشهاد بأى حادث داخلى متعلق بمصر يكون داعياً لاصدار مثل تلك المذكرة » . ونبه الى حقوق الباب العالي فقال « ان مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للخديوي لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم

والمحافظة على سعادة حال البلاد ولادارة القطر على محور حسن وتأييد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواء « (٤٢) ».

وكان رد الدول الأوروبية على احتجاج السلطان ، ذا دلالة خاصة على نظرة هذه الدول لسلطة تركيا على مصر ، وتأثيرها للتدخل الأوربي في الشؤون المصرية . فقد ردت كل من روسيا - القيصرية - والنمسا والمانيا وإيطاليا على الاحتجاج بأن عبرت عن رغبتها في عدم المساس بالوضع الداخلي في مصر وبقائه قائما على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع والواردة في القرارات السلطانية ، كما وأنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع يتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر . ويظهر ان السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد . وأثار غضبه استعمال تعبير السيادة الاسمية بدلا من تعبير السيادة الفعلية (٤٣) . يضاف الى هذا ان أهدافه في الوصول الى مزيد من السلطان المباشر في مصر حال دونها ما جاء في رد الدول من الوضع الداخلي وصلته بمصالح الدول الأوروبية . وكان هذا الاحتجاج بداية التشاور الدولي المنسق بين الدول الأوروبية لوضع أسس التدخل في مصر .

وعندما تفجرت أزمة المؤامرة الجركسية ، وبدأت مطامع الدول تتبلور أكثر على النحو الذي عكسته المطالب التي تضمنتها مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، رأى ماليت القنصل الانجليزي المسام ان التدخل الأوربي ينبغي ان يكون مصحوبا بتدخل تركي أيضا . وقال ماليت (٤٤) « انه بناء على المامه التام بالشعور العام بالقاهرة ، يخشى اذا لم يعلن عن اشتراك تركيا في التدخل واذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخل منذ البدء ، فان الثواب والجيش سيأتلفون مرة أخرى مع التصميم على المقاومة . وهو اعتلاف يستحيل تحقيقه لسبب آخر غير السبب المذكور » . وتمكس وجهة نظر ماليت تلك تصورا صحيحا في جملة ، فان العناصر التي كانت تشترك في الثورة اعتمادا على تأييد الباب العالي لها ، كانت متنسعب حتما اذا ما شارك السلطان في التدخل ، كما أن معارضة هذه العناصر للعمل الدولي تزيد من تطرف الممارسين له والعريضين على افشاله .

لم يخضع السلطان التركي لرغبة الدول بالتدخل في مصر الى جوارها ، الا في ظل التهديد الانجليزي بانه . اذا لم يساهم مع انجلترا لانهاء الازمة على مدى اقتراحاتها ، فانها ستضاعف عدد السفن بالاسكندرية وتطيل مدة بقائها الى أجل غير مسمى « (٤٥) » . وبعد تردد قصير من تركيا . أرسلت مبعوثا عسكريا كانت الدول تظن أنه قادر على بعث الخوف في قلوب المصريين ، وهو « درويش باشا » . وقد عبرت « البال مال جازيت » عن هذا الظن ، فقالت انها لا تشك في أنه ليس هناك « شيء أكبر أثرا من قدرة درويش باشا على اثبات سلطته ، ولا أبصر من اشارته اقارة عرضية الى مذهب المماليك » .

أن درويشا رجل من حديد ويعق لعرايى أن يرتجف أمامه فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه على السجاد » (٤٦) . على أن بعثة السلطان لم تكن تعمل لحسابها وحدها ، ومن الحق أن نقول أن تناقضا بدأ يظهر فى تلك المرحلة بين رؤية السلطان للمسألة المصرية وبين رؤية وسلوك الثوار أنفسهم الذين - رغم اتجاههم لفترة للتحالف معه - لم يكونوا ذيو لا له . وكانت خطة البعثة مشوشة وحاولت اللعب على التناقضات بين قوى الثورة وبين اعدائها . فجامت وهى على استعداد لتنفيذ خطة تشمل إلقاء القبض على عرايى وزعماء الثورة ونفيهم للأستانة كما تشمل احتمال الانعام عليه بالنيشان المجيدى . وتشمل الدس على توفيق وقبول الرشاوى منه وإعلان تأييد سلطته واقتراح عزله وتولية الأمير حلیم مكانه . هذا الاضطراب فى سياسة البعثة له دلالاته ليس على تذبذب السياسة التركية واعتمادها على أسلوب عتيق من أساليب الحكم فحسب ، لكنه أيضا دليل على أن السلطان بتعبير كروس « كان يقاوم فى الواقع فكرة إرسال قوة تصطدم بالمصريين ويؤثر أن يكون حاسى هذا الشعب من وقوع عدوان عليه » (٤٧) . وقد أدت حوادث ١١ يونيو - حيث اصطدم المسلمون والمسيحيين فى الاسكندرية بتأمر أوربى - إلى تغيير كل فى الموقف . وبدلا من محاولة إقصاء عرايى ، طالب الرعايا الأوربيون أنفسهم بابقائه حفاظا على حياتهم ، وإذ ذاك أخطر درويش وكلام الدول الأوربية أنه « سيشاطر عرايى بإشأ مسؤولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة » .

فى المرحلة التالية من اتجاهات السياسة التركية تجاه المسألة المصرية ، برز موقفها من « مؤتمر الأستانة » الذى دعت إليه وعقدته الدول الأوربية قبل غزو مصر مباشرة . وكانت الدعوة الموجهة لمعد المؤتمر تتضمن نقطة أساسية وحيدة كجدول أعمال له ، هى « دعوة تركيا للتدخل فى مصر بقوة كافية تمكن الخديو من المحافظة على سلطانه » على أساس أن يكون تدخلها مشروطا بالحماية الأوربية . وبالتحديد فإن هذا التدخل ينبغى أن يتم « بعد أن يعطى السلطان ضمانا ايجابيا على اقتصار عمل القوة على حماية النظام العالى فى مصر بدون تدخله فى الحريات الأخرى المعترف بها فى الغرمانات أو الاتفاقات المعقودة مع الدول الأوربية والا تقيم القوة فى مصر أكثر من شهر واحد الا يطلب من الخديو وموافقة الدول المظنى أو الدول الغربية المثلة لدول أوربة (أى بريطانيا وفرنسا) وأخيرا أن تتحمل الحكومة المصرية التبعات المناسبة للعمل » .

وقد رفض سلطان تركيا الاشتراك فى المؤتمر ، وأصر على رفضه رغم المناشدات المتعددة التى وجهها إليه المؤتمر . رافضا أن يتدخل فى حماية الدول الأوربية فى ظل شروط لا تكفل له استرداد سلطته فى مصر . وحين تدهور الموقف ، فتزايدت الأعمال العسكرية ، وأصدر الأدميرال سيمور قائد

الاسطول البريطاني انذاره النهائي بضرب الاسكندرية ، اضطر السلطان للموافقة على الاشتراك فى أعمال المؤتمر ، وعرض - بعد ضرب الاسكندرية - اقتراحا بعزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم مكانه باعتباره أن هذا الأمير أفضل من يصلح لمركز الخديوية ، وأن تميته يحول دون اراقة الدماء ويرضى جميع الميسول فى الحال . وقد رفضت انجلترا الاقتراح فاضطر السلطان الى الموافقة على ارسال قواته الى مصر ووافق أيضا على القيود التى وضعت من قبل على ارسال هذه القوات ، بأن تكون تحت مراقبة الدول الأوروبية .

وتمثلت محاولة السلطان الأخيرة للمقاومة فى طلبه ألا تتدخل الدول الأوروبية عسكريا طالما أنه سيتدخل بجنوده فى مصر ، كما أنه كان لا يرى ضرورة لاصدار منشور بمصيان عرابى . ولكن تقدم القوات البريطانية واحتلالها الاسكندرية ، وموقف أوروبا المؤيد لها فت فى غضد السلطان . وحاول أن يسامد على اصدار منشور مصيان عرابى ، فأعلن أنه على استعداد لاصداره مقابل توقف الجيش البريطانى عن التقدم فى مصر وبقيائه عند الحد الذى بلغه بالاسكندرية وضواحيها على ألا يعتمد بحال ، والا يمكن فى الاسكندرية أكثر من ثلاثة شهور . فرفضت بريطانيا شروطه وطالبت باصدار منشور المصيان فوراً ، فعرض أن يصدر منشورا يطلب من عرابى فيه الكف عن المقاومة أولا ، فاذا لم يستجب صدر منشور المصيان . وكانت بريطانيا تدرك أهمية منشور المصيان ، اذ كان سيلعب دورا فى تصفية مقاومة الثورة العرابية فى الداخل للفوز البريطانى ، ومن هنا ضغطت بأقصى طاقتها فى سبيل استصداره . وأخيرا - ومع تصفية أعمال المؤتمر - وقع السلطان منشور المصيان . وقبليل توقيع الاتفاق المسكرى التهاى لتنظيم التدخل التركى وقعت هزيمة القتل الكبير . وأشير على السفير الانجليزى فى الأستانة أن يلح للسلطان الى أن تدخله فى مصر عسكريا أصبح غير ذى موضوع ، فقد تم قمع الثورة بواسطة جنود صاحبة الجلالة البريطانية ، وهكذا شارك السلطان العثمانى فى هزيمة عرابى ، ولم يحصل على أى مكسب مباشر أو غير مباشر .

مؤتمر الاستانة •• وتدويل المسألة المصرية :

كان إنتهاء موقف السلطان المتشدد من الظهور بمظهر المدافع عن مصر ، الى اعلان مصيان عرابى وتسييد أشد الضربات الى الجيش المصرى المقاتل . تمبيرا عن وجه واحد من أوجه الصراع المسالى حول المسألة المصرية . وفى مؤتمر « الاستانة » الذى عقد فى العاصمة التركية ، بينما تدابير الفوز الانجليزى المسكرى لمصر يجرى الترتيب لها ، تكثفت وتكشفت الوجوه المتعددة لهذا الصراع . ولم يكن المؤتمر هو الأول من نوعه ، ففى العقود

المتوسطة من القرن التاسع عشر ، كثرت المؤتمرات الدولية التي تتنادى اليها الراسماليات الأوروبية لتبحث ما بينها من خلاف ، أو لتعيد التوازن في القارة الأوروبية الى ما كان عليه ، فكانت كثرة المؤتمرات مؤشرا من مؤشرات ضراوة الصراع . وجاء مؤتمر الأستانة ليجبر عن معاملة أوروبية لمنع انجلترا من الخروج عن قوانين العهد السلمي ، وللحيلولة دون انفرادها بالسوق المصرية بعيدا عن شريكاتها في أوروبا .

نبئت فكرة المؤتمر من فرنسا وكانت قد غرقت سياستها بعد سقوط غيبتا . وأعلنت حكومتها انها لن تتدخل عسكريا في مصر . ومن هنا لجأت الى ادخال الدول الأوروبية طرفا في النزاع لكي تحول بين انجلترا وبين الانفراد بمعالجة المسألة من ناحية ، ولكي تحول دون التدخل التركي من ناحية أخرى . فاقترحت في ٣٠ مايو ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية . واشتركت مع انجلترا في الاعداد لهذا المؤتمر .

حضر المؤتمر أبرز الوجوه المتصارعة في الحلبة الأوروبية آنذاك : انجلترا وفرنسا وروسيا والمانيا وإيطاليا والنمسا . فدارت التناقضات داخله بعدة . وتعلبت مواقف الاطراف المشاركة به ، مع التطور السريع في الحوادث فبينما كانت فرنسا ، صاحبة فكرته ، تحاول في البداية أن توقف المطامع الانجليزية ، انتهت في مواجهة عجزها عن ذلك - بالاضافة الى عجزها أصلا عن أن تكون شريكة في الغزو الى تأييد هذا التدخل باعتبار أن هذا قد يفسح لها مكانا في مغانمه . وكانت المعارضة الساسية داخل فرنسا لسياسة حكومة « دي فريسنيه » تجاه المسألة المصرية ، تعبيرا عن حيرة فرنسا وتغيبها ، وكان المعارضون فريقين ينطلقان من منطلقين مختلفين . « فكلينسمو » الذي كان يمارض أصلا في التدخل في مصر وهنا الحكومة على موقفها بعدم التدخل ، قد ألقى الضربات على سياسة المانيا ونواياها . وقال أن هناك خططا مبيتة لبعثرة قوات فرنسا في أفريقيا - أما « جاميتا » وفريقه فقد اعترضوا بعنف على فكرة ارسال جنود تركية الى مصر . وطالبوا بتوثيق التحالف الفرنسي الانجليزي والعمل المشترك . وقد عبر أصحاب هذا الاتجاه في النهاية عن ارتياحهم لأن انتصار انجلترا على عرابي كان كسبا عظيما للحكم الفرنسي في الجزائر ، رغم أن فرنسا لم تكسب مكاسب مباشرة من غزو مصر . وعبر المسيو « جريفي » رئيس جمهورية فرنسا للسفير البريطاني في باريس ، عن موقف بلاده من تقدم الاستعدادات الحربية البريطانية ، فقال انه يتمنى فوز الجيش البريطاني لا لمصلحة الانجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضا . وقال « ان الجامعة الاسلامية ستكون عاملا خطيرا في المستقبل . وانه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يوما ما مقاومة أوروبا في مساحة القتال » (٥٨) .

على أن توصل فرنسا الى ايدام هذا الارتياح المزيف ، كان وليد احساسها بأنها تواجه أمراً واقماً ، ولا فائدة من الاعتراض عليه ، ومن الأبدى منافقته فقد تكون هناك فوائد من ذلك . ومن هنا جاءت مواقفها في المؤتمر وخارجه شديدة التقلب ، ففي البداية أعلنت في المؤتمر أنه لا بد من الاتفاق مباشرة مع « عرابي » . وصرح رئيس وزرائها بأن حكومته لا تستطيع اصدار تعليماتها الى الاميرال « كونراد » - قائد الاسطول الفرنسى فى المتوسط - للاشتراك مع الاسطول الانجليزى فى وقف استمدادات عرابى بالقوة الجبرية لأنها تعتبر هذا الاجراء عملاً عدائياً لمصر وهو ما لا تستطيع الحكومة الفرنسية الاقدام عليه بغير مخالفة الدستور الفرنسى الذى يحرم القيام بحرب بغير موافقة البرلمان . على أن هذا الموقف تغير بصد سقوط الاسكندرية - الذى لم تعتبره فرنسا أبداً عملاً عدائياً من انجلترا - اذ أثارت موضوع حماية قناة السويس باعتباره موضوعاً منفصلاً عن موضوع التدخل العسكرى وقالت بصراحة أنها « لا تجد ما تعترض به على انفراد بريطانيا بالعمل فى مصر ولكنها لا تشترك معها الا فيما يتعلق بحماية قناة السويس » وكانت فرنسا - كما يقول كرومر - تتوجس من عزلتها فى أوروبا ولهذا حاولت الحصول على تفويض من المؤتمر يخول الدولتين معاً مراقبة قناة السويس وهو ما لم تستطع الحصول عليه نتيجة لتخوف الدول من اتساع الحرب .

ولم يكن موقف فرنسا وحيداً من نوعه ، فالدول الأوربية التى احتشدت لكى تحول دون انفراد انجلترا بالعمل فى مصر ، فوجئت ابان اجتماعها بالاسطول البريطانى يقزو مصر بالقفل ، فبارك هذا المؤتمر . وأصبح « ميثاق النزاهة » الذى صدر فى الجلسات الأولى للمؤتمر حبراً على ورق . لكن انجلترا لم تستطع أن تتخلص بسهولة من هذا الميثاق الذى لعب دوراً هاماً فى تحديد مركز انجلترا فى مصر لسنوات تلت الاحتلال .

نص ميثاق النزاهة على أن « تتعهد الدول الموقعة عليه بأنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر ، لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها ولا الى أى اذن باى امتياز خاص ولا الى أية فائدة تجارية لرعاياها الا ما كان هاماً يمكن أن تناله رعايا دولة أخرى » وفى جلسة تالية أضيفت الى البروتوكول عبارة تفسيرية تنص على أنه « ينبغى أن يكون مفهوماً الا تقوم الدول باى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منمقداً » . وترجع أهمية هذا الميثاق الى أن انجلترا تمهدت بمقتضاه بالأا تضم مصر والا تحتلها الا كاحدى الدول التى يهمها تسوية المسألة المصرية بالنزاهة من جميع الدول ولمصلحتها جميعاً . وصحيح أن انجلترا نجحت فى وضع استثناء يبيح التدخل فى حالة الظروف القاهرة التى تحتج على كل دولة حماية رعاياها ، واعتبرت هذا الاستثناء قد ألغى كل أثر لميثاق النزاهة - بدليل أنها غزت مصر فعلاً بالرغم من وجود الميثاق - ولكن وضعها فى مصر ظل بصفة « المندوب » من

الدول الأوبية لفترة طويلة وهذا هو المنزى الحقيقى ليثاق النزاهة • فهو الذى حال بين انجلترا وبين الغاء الامتيازات الاجنبية • وظلت ادارتها مصر محل رقابة دولية ، حتى أن مؤتمر أوريا عقد فى عام ١٨٨٥ أصدر قرارا بأن انجلترا اذا لم تستطع تحسين الادارة المصرية ، فى خلال مدة حددها ، فان عليها أن تمتثل تلك الادارة •

كان الحرص على دولية المسألة المصرية ، وحق الدول الأوربية جميعا فى نصيب متساو من السلطة فيها ، هو الثمار الذى يملأ أروقة مؤتمر الاستانة ، ولذلك كانت دعوة تركيا للتدخل بجيوشها لقمع عرابى حلا ذهبيا يوفر على الجميع مشقة الصدام أو الاختلاف على تقسيم الأنصبه • وقد عبر وزير خارجية روسيا ، فى رسالة لندوبيه فى المؤتمر ، عن هذه الروح فقال « لا ينبغي أن تسوى المسألة المصرية الا عن طريق الاتفاق الأوربى فاذا لم يكف الضغط الأوربى ، فان تركيا تكون أليق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر ، فان رفضت كلت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتها مندوبون عن الدول العظمى » . ويكون الهدف من ذلك كله « ايجاد نظام دولى لادارة مصر يحول دون عبث الوكلاء الشخصى » (٤٩) •

ومن هنا لم يكن موقف روسيا من المؤتمر بعد ذلك غريبا • اذ بمجرد ضرب الاسكندرية أعلنت انسحابها منه ، لأن قراراته فى رأيها ستكون غير ذات قيمة أو تأثير ، وإنما مجرد موافقة على أمور واقعية • أما انجلترا فان موافقتها على اقتراح فرنسا بأن يتدخل السلطان بتفويض دولى باسم الدول الأوربية ، قد أقلقها اذ وجدت نفسها واحدة من ستة شركاء وبالتالي أصبح من الصعب عليها تسخير تركيا لغدنة المصالح البريطانية ، ولهذا سارعت بتدبير ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ • وأبلفت المؤتمر اذ ذاك - وقد أصبح فى مواجهة الأمر الواقع - « أنها مازالت عند رأيها الذى أبدته فى منشورها فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن كل تدخل فى مصر ينبغي أن يكون مظهرا لارادة أوربا وتضامنها » وأبلفت المؤتمر أيضا « أنه لم يعد مفر من استعمال القوة فى القضاء على حالة أصبح السكوت عليها مستحيلا ، وفى رأيها أن الأصلح - والأقرب الى مبادئ القانون الدولى والمرف ، أن يكون الجيش الذى يستخدم فى هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة ، فاذا لم يتيسر ذلك لرفض السلطان فلا بد من التفكير فى طرق أخرى » (٥٠) •

ومن هنا نلاحظ حرص انجلترا على ألا يفقد التحالف الأوربى صفته الشكلية على الأقل • فتخشيها الحقيقية من حدوث تدخل أوربى معها أو قيام أى تجمع أوربى يمنحها فعلا من التدخل تكشف عن طبيعة التوازنات الأوربية اذ ذاك • ولذلك اتجهت الى دعوة كل الدول الى التدخل معها • فرفضت فرنسا الا فى حدود مسألة قناة السويس • أما إيطاليا والمانيا والنمسا فكانوا يكونون حلفا فى داخل المؤتمر •

وكان هدف السياسة الألمانية الاساسى اذ ذاك ضرب التحالف الانجليزى الفرنسى والعمل على زيادة الصراع بين الطرفين ، مما يؤدى الى اضعافه ، ويمكن لها من زعامة أوروبا . ولهذا قاومت رغبة فرنسا فى التدخل ، وان كانت لم تمطق كثيرا على انفراد انجلترا بالعمل فرفضت اعطاء انجلترا تفويضا رسميا بالعمل خشية من انسحاب هذا التفويض على فرنسا وبذلك تؤيد تحالفهما بدلا من فضه . ومن ناحية أخرى فقد رأت أنه من الأفضل ألا تتحمل الدول تبعه ما قد تقوم انجلترا به من الأعمال وبذا تحفظ الدول الأوروبية لنفسها الحق فى كبح جماحها عند الضرورة . وبالإضافة الى كل هذا فقد ميرت من خشيتها من تفاقم الموقف وتحوله الى حروب بين الدول الأوروبية والعالم الاسلامى . وفى النهاية أكدت « بأن انجلترا تستطيع أن تحصل على تأييد ألمانيا الأديبى فى حالة قيامها تحت مسؤوليتها بأى عمل فى مصر ، ولكن عليها أن تعلم أن ألمانيا غير مستعدة لتجاوز هذا الحد الأديبى باعطائها تفويضا رسميا للعمل فى مصر . وقد شاركت النمسا ألمانيا فى موقفها . وكذلك إيطاليا التى اعتذرت من التدخل بحجة أن السلطان قد أعلن فى ذلك الوقت من عزمه على التدخل . والحقيقة أن جيشها كان فى حالة لاسمح له بالعمل ، كما أنها لاثق فى فرنسا » .

وفى خلال كل هذا كانت بريطانيا تطلق التأكيدات المتتالية بأنها تعمل بموافقة الدول وإن كانت قد ميزت نفسها بأنها تعتبر نفسها أساس التدخل ، ولا مانع لديها من أن يشترك معها من يريد . فأعلنت أنه بعد نيل الفرض العربى المراد مستستمين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقلة . ووافق المؤتمر قبل أن ينفض على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين - مندوب انجلترا - بأن « التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكوماتها » .

وهكذا انفض « مؤتمر الأمساتنة » ، بينما كانت الجوش الانجليزية تزحف داخل الأرض المصرية ، باعتبارها مندوبة من مجلس الراساليات الأوروبية ، جاءت لتحميل الاحتلال السلمى ، الى غزو مسلح ، ولتوقف المحاولة المصرية لتصفية هذا الاحتلال السلمى ، تلك المحاولة التى تعرف فى التاريخ باسم « الثورة المرايية » .

الفصل الثاني

الخريطة الاجتماعية للثورة

- المناخ العام □ جيش الفلاحين بين □ استبداد
 - الغليو وخيانة الارستقراطية العسكرية □ الفلاحون
 - في جبهة الثورة □ الارستقراطية الزراعية □ البرجوازية
 - الزراعية □ الملاك الصغار .. فقراء الفلاحين ..
 - واقفان الارض □ حركة فلاحية نشطة □ المثقفون
 - بين حلم الثورة واغراء السلطة □ الجنين البرجوازي
 - السراى : مؤسسة الاستبداد المصرى □ السراى :
 - كمؤسسة سياسية □ الاجانب المحليون □ الامتيازات
 - الاجنبية •
-

المنابع العام :

اضطرت الاحتكارات الأوربية لحسم المسألة المصرية بقوة السلاح، بعد أن كانت تحسب أنها حسبتها من طريق الاحتلال السلمى البطيء . بيد أن تطور المقاومة المصرية قد دفعها الى المدول من الخيال الذى صور لها أنها قادرة على الاستيلاء على مصر بسهولة .

وكانت قوة المقاومة المصرية متعددة ، ومتباينة الاتجاهات والاهداف ، وشملت عددا من الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات السياسية . كان لكل منها دور متعدد الأبعاد اشترك بعضها فى الثورة وتحالف معها تحالفات مؤقتة ، وظل بعضها فى مسكرها حتى النهاية . ولأننا سنعالج بالتفصيل - فى فصل قادم - موقف هذه الفئات من قضية الثورة وشعاراتها والعوامل التى أدت الى انسحاب بعضها من مسكرها ، فسوف نكتفى - فى هذا الفصل - بدراسة التأثيرات الاجتماعية العامة التى بلورت موقف كل طبقة أو فئة أو مؤسسة سياسية ، ودفعت بها الى موقف الاشتراك فى الثورة أو المدام لها ، مع الاشارة الى الملامح العامة لدورها فى حوادث تلك الثورة . أما التركيز على الصراعات الرئيسية بين قوى الجبهة وطبقتها وعوامل تفتت تلك القوى، فسوف تكون موضع بحثنا فى فصلين قادمين .

على أنه من الضرورى هنا أن نشير أولا الى العوامل العامة التى كان لها تأثير فى مواقف كل القوى الاجتماعية فى مصر ، وذلك قبل أن نتناول بتفصيل أكبر العوامل الخاصة التى أثرت فى كل قوة منها على حدة :

● وأول هذه العوامل هو تسلل رأس المال الأوربى لمصر على شكل ديور وائتمانات مصرفية ، ومشروعات استغلالية ذات طبيعة طفيلية أو

مؤسسات خدمات • وقد أدى هذا التسلسل الى نتائج متعددة وسينة الأثر ، منها ذلك الاستنزاف الذى تعرضت له الثروة القومية فى جملتها مما ترك آثاره على مختلف القوى الاجتماعية • أما وقد أضرت منه الفئات العليا من المجتمع ، فمما لا شك فيه أن الفئات الدنيا والمحدودة الدخل أو التى لا تملك سوى قوة عملها قد سحقت به سحقاً شديداً • وقد ظهرت آثار هذا الاستنزاف فى زيادة الضرائب زيادة غير عادية ، وفى المنافسات غير المشروعة وغير المتكافئة بين التجار الأجانب والوطنيين • وفى الامتيازات الأجنبية فضلاً عن أعمال المضاربات والمغامرات الاقتصادية التى مارسها عناصر غريبة عن المجتمع المصرى •

● أما العامل الثانى فهو خضوع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجناس غريبة مرتبطة بينيته الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قومية ، ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة همكت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل • وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولتى الممالك وخاصة الممالك الجراكسة ، وما انضم الى تلك البقايا من عناصر تركية وألبانية وكل أخلاط السلطنة العثمانية •

● ولم يكن من الممكن أن تثير هذه التأثيرات العنصرية دوافع المقاومة ، لولا أن التبلور القومى فى مصر قد ظهرت بشأته فى تلك المرحلة • ان تغيرات اجتماعية متعددة بدءاً بمحمد على ونهاية بإسماعيل قد أقامت د على أنقاض النظام المملوكى الذى كان يتنفس فى جو الاسلامية العالمية • والى جانب الأسرة الحاكمة الجديدة التى كانت تتعاقب على عرش البلاد ، أقامت تلك التغييرات جيشاً أهلياً وطبقة من موظفين وطنيين وطائفة ملاك زراعيين محليين • أى ظهرت مصالح أهلية تنفرد بأوضاعها الخاصة وتصدر فى حركاتها من نفسها وتقيم هيكل مجتمع جديد • (١) • ومن هنا تغير حتى معيار السلطة والمكانة الاجتماعية ، فقد كانت الحرب والوراثة — كما يقول جاك برك — هى أساس سلطة الملتزم ، غير أنه • بعد ثلاثة أجيال من النمام الالتزام ، أصبح ما يكون ثروة هو استغلال الملكية الكبيرة وتسويق حاصلاتها • (٢) • وقد تم هذا عبر مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية تعرض لها سعيد • الذى كان طاغية ظنوننا رجماً • ولكنه خضع لتأثيرات الليبرالية الاقتصادية الأوروبية وضغوطها (٣) • وهو ما خضع له أيضاً ، وبصورة أشد ، خلفه اسماعيل •

● ان المجتمع المصرى قد خضع لتأثيرين أساسيين :

أولهما : طبيعة السلطة من الناحية السياسية ، إذ لم تكن سلطة أوتقراطية فحسب ، ولكن أوتقراطيتها أيضاً كانت ذات طبيعة شخصية

محضة ، وهو ما ركز من مضارها التي تعرض لها الكثيرون . ليس فقط على مستوى افتقاد الأمن الذاتى لدى المواطنين ، ولكن فى ممارسة هذه السلطة دون أى رقابة حقيقية . وبذلك خضع المصير المصرى لمفاسد فردية كانت ذات آثار وبيلة كما تدل على ذلك كارثة الديون . ومما لاشك فيه أن هذه السلطة قد استنفرت عداوم الكثرين . ولكن لاشك أيضا فى أن طبيعة ممارستها قد أحدثت ردود فعل سلبية أفقدت الكثرين كذلك قدرتهم على المقاومة أو تنظيم المقاومة .

أما التأثير الثانى الذى خضع له المجتمع المصرى فهو الفكرة الليبرالية التى بدأت تفد إليها مع عودة طلاب البعثات من مراكز تعليمهم فى أوربا ، محلين ليس فقط بخبرات متعددة فى مجال التطبيقات الفنية للعلوم ، ولكن أيضا بالكثير من تأثيرات الرؤية العقلية والعلمية للعالم . وتأثيرات التطبيق الاجتماعى والسياسى لتلك الرؤية كما كان شائما فى النمط الاجتماعى الأوروبى إذ ذاك . وبالطبع فإن تأثيرات الفكرة الليبرالية كانت تتصارع مع الطبيعة الخاصة للسلطة السياسية ، ولكن صراعها قد خضع لتأثيرات هذه السلطة : نعى أنها كانت محكومة بالعداء الشديد من جانب وبالخوف الشديد من جانب آخر .

● وأهم هذه العوامل كلها أن الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصرى إذ ذاك كانت أكثر تعقيدا مما يظن أصدنا إدراكا لمشقة دراستها . وإذا كان عدم الالتفات إلى هذا التعقيد يجعلنا غير قادرين على فهم الارتباك فى نوعية التناقضات بين القوى الطبقيّة المتحالفة فى جبهة الثورة ، والحلف الطبقيّ المعادى لها ، فإن إدراك هذا التعقيد إدراكا جزئيا يؤدى إلى نفس النتيجة . ونظن أن تعقد هذه الخريطة يعود أساسا إلى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى : تلك هى نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوربية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة . وإذا فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات تحقيق ثورتها ضد ماسكرها العالمى وليس فى حمايته ، وبالتالى تفترت خريطة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كمدو رئيسى ، وتحول التناقض بين البرجوازية وحلفائها والاقطاع وحلفائه إلى تناقض ثانوى أحيانا . وكنتيجة لهذا كله تأخر التبلور الطبقيّ فى مصر طويلا ، ولم يصل إلى تكامله إلا نادرا ، وهو ما يفسر لنا افتقاد الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجى صحيح عنها ، سواء كان هذا فى مجالات الفلسفة أو الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وحتى الحركات السياسية . ومن هنا فإن التوفيقية — كتيار أيديولوجى — سمة أساسية فى كل هذه المجالات مما يجعل معالمة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصعب احتمال الخطأ فى إدراك بعض الظواهر النوعية غير قليل .

لقد خضع للمناخ العام الذى تشكل تلك العوامل عناصره ، العديد من القوى الاجتماعية ، ولكن تفاعل هذه العوامل داخل تلك القوى ، يحتاج الى وقفة أطول عند كل فئة على حدة .

جيش الفلاحين بين استبداد الخديو

وخيانة الارستقراطية العسكرية

كان الجيش المصرى هو المؤسسة المصرية التى لم يلتفت أحد الى خطورها رغم حرص الاحتكارات الاوربية على الاستيلاء على الحكومة وعلى السلطة التشريعية ، وحتى القضائية ، فوصل نفوذها الى مختلف أجهزة السلطة عن طريق عدد ضخم من الأجانب العاملين فى أجهزة الخدمات ومن بينها أجهزة الأمن ، ومن هنا فإن الاقتراح الذى مرّضه فرنسا على انجلترا - بمسند نشوب الثورة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بإرسال رقبين عسكريين أوروبيين لاعادة تنظيم الجيش المصرى ، ينبىء بأن الاحتكارات الاوربية لو تنبّهت منذ البداية الى خطر هذه المؤسسة لمعلت على الاستيلاء عليها كما استولت على غيرها .

والواقع أن الدور الذى لعبه الجيش المصرى فى الثورة المرابية دور يلفت النظر ، إذ أن الجيوش ينظر اليها عادة باعتبارها جزء من أجهزة القمع ، وأن مهمتها هى قمع الحركات الشعبية والوطنية لصالح الطبقة الحاكمة . على أن تفجر الثورة المرابية من داخل الجيش المصرى يبدو منطقيا اذا تابعا الظروف التى تكون فيها ، والتي حركت دوافع الثورة داخله .

كانت مصر بلا جيش منظم قبل أن يبدأ محمد على فى بناء الجيش . وصحيح أننا نعلم من الجبرتي أن تجنيد المصريين فى الجيوش العثمانية يسبق محمد على بزمان طويل ، إذ ذكر أنه فى عام ١٧٣٦ ورد طلب بسفر ثلاثة آلاف جندي الى بغداد ، واشترط الطلب أن يكونوا عثمانيين وألا يرسلوا عسكريا من فلاحى القليوبية والفيحة والبحيرة وشرق اطفيج والمنصورة (٤) . على أن محاولة محمد على كانت ذات طابع خاص ، إذ خلقت لأول مرة جيشا حديثا منظما ومسلحا شارك فى تحقيق انتصارات عسكرية ضخمة - وفى البداية - عام ١٨١٥ - اتجه محمد على الى الاعتماد على جنوده غير النظاميين ليكونوا عماد هذا الجيش . ولكن عدم تعود هؤلاء الجنود على النظم العسكرية أدى الى فشل المحاولة ، فأتجه الى الاستعانة بعناصر سودانية . ولكن صعوبة الحصول على الأعداد الوفيرة من السودانيين جعلته يتجه بصره الى الفلاحين ، وكان حتى ذلك الوقت يرفض تجنيدهم لاحتياجهم الى جهودهم فى الزراعه من ناحية ، ولخوفه من تسليحهم من ناحية أخرى . ولكن فى مواجهة صعوبة

بناء الجيش اضطر الى الاستمانة بهم ، فى الحدود التى تجعلهم دائما فى احدى مراتب السلك العسكرية ، فأخلق أمامهم السبل لتولى مناصب قيادية فى الجيش لئلا يكونوا مصدر خطر على السلطة فى امبراطوريته التى كانت سلطتها السياسية فى أيدي عثمانية الاتجاه .

وأدت التطورات التى أعقبت عصر محمد على وخلفائه الى أن أصبح الجيش المصرى بالفعل بؤرة تناقضات المجتمع . وحتمت بالتالى أن يتحرك حركته الثورية . فقد تخلص محمد على فى حروبه الأولى - السودان وجزيرة العرب واليونان - من القسم الأكبر من الجنود المرتزقة الذين ورثهم مصر من العصر المملوكى العثمانى . وبهذا أصبحت القسوة الكبيرة للجيش قوة مصرية ، مع بقاء القيادات جركسية وعثمانية . وكان العمل العربى العظيم الذى قامت به تلك القوة هو حربها ضد تركيا - الحرب السورية الأولى والثانية وجرب الأناضول - فقد خلقت كتلة مصرية منظمة اختلطت بالشعوب الأخرى وتكون لديها احساس بشخصيتها المنفصلة والمتميزة . بل وحاربت الدولة التى كانت اذ ذاك تمثل السلطة الدينية التى تذيب الشخصية القومية وتغشى استقلالها واستبدادها تحت ستار القومية الاسلامية . ولا شك أن الجيش فى تلك المرحلة كان يمثل خميرة ثورية تتكون فى حالة من الصمت المصاحب .

وفى عهد سعيد حدثت عدة تطورات كان أهمها اتجاهه الى فتح باب الترقى أمام المصريين فى الجيش . وبذلك كسر السد الذى كان يحول دون توحيد التيار القومى فى داخل الجيش ويحول بالتالى دون تطوره الى حركة . وقد اختار سعيد أن يجند أكثر العناصر نشاطا فى المجتمع المصرى وهم أبناء عمدة البلاد ومعايخها ، وكان المجتمع المصرى الزراعى تسوده سلطة أميرية قريبة من القبلية . والدمد والمشايع هم ممثلو هذه السلطة المعبود عنها ، لذلك كان تجنيد أبنائهم تنظيما مسلحا لأكثر العناصر نشاطا وتأثيرا فى المجتمع الريفى . فاذا أضفنا الى هذا فتحه لباب الترقى أمام هذه العناصر ، الى المناصب القيادية وشبه القيادية ، أدركنا أن سعيد قد مهد الطريق لثورة حقيقية فى المجتمع المصرى .

وقد استمرت رعاية « سعيد » بالجيش ، فعندما اضطر الى إحالة عدد كبير من الضباط الى الاستبداد فى أواخر حكمه ليوفر جزءا من الميزانية يسدده به بعض الديون ، عاد فى العام التالى لكتب الى ولى عهده - الخديو فيما بعد : اسماعيل - من أوزيا حيث كان يستشفى يقول « بما أن الضباط الوطنيين المترقين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نساءهم ، وتركوا دروسهم العسكرية ، ولو تركناهم على هذه الحالة التى لا تعود عليهم الا بالوبال لفقدوا العافية والنظر ، وصاروا هبرة لمن اعتبر . وبما أننا نحن

الذين ربيناهم واظهرناهم ، فلا يصح لنا تركهم فى هذه الحالة التى ذكرناها . لذلك اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسايم حتى ولا بالنظر اليهن والتفديد عليهم بمداومة التمارين ليلا ونهارا فى قصر النيل » (٥) .

لم يكف سديد سعيد ، بهذا بل أنه بدأ ينشر بعض الأفكار الإصلاحية والجزئية بين العناصر التى احتك بها من الضباط الفلاحين . يقول عرابى فى مذكراته بأنه - سعيد باشا - أهداه تاريخ نابليون باللغة العربية طبع بروث « وهو يادى الفيظ على ان تمكن الفرنساويون من التغلب على البلاد المصرية ، والتحرير على وجوب حفظ الوطن من طمع الأجانب » فلما طالعه « شعر - عرابى - بحاجة بلاده الى حكومة ثورية دستورية » (٦) كذلك فان احدى خطب سعيد باشا فى بعض المناسبات قد أثرت فيه بنفس الاتجاه اذ قال فيها « انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث تاريخ فوجدته مستعبدا لغيره من أمم الأرض . وحيث اتنى اعتبر نفسى مصريا فوجب على أن أرى أبناء هذا الشعب وأهذه تهديبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلده خدمة صالحة ويستغنى بنفسه عن الأجانب » (٧) .

وفى حكم اسماعيل عادت السيطرة التركية المملوكية ، فأحكمت قبضتها على الجيش وحالت دون ترقى الفلاحين الى المناصب القيادية . بل وسعت الى إيقاف ترقى من حصل على فرصة الصعود خلال عهد سعيد . وهكذا نجد ان عرابى قد ترقى من نحر الى بكباشى خلال ست سنوات من حكم سعيد ، بينما ظل ١٩ عاما فى رتبة القائمقام خلال حكم اسماعيل . وكانت القيادات التركية سواء فى الجيش أو الجهاز الحكومى تشكل قوة اجتماعية لها ملامحها الخاصة . اذ كانت أسرة احتقار طامخ للفلاح المصرى ، لا تنظر اليه الا ككائن فى أدنى مراتب الجنس البشرى . كما انها كانت تمثل ارستقراطية زراعية تحتمى بالسخره لكى تستلب قوة عمل الفلاح . وقد اتجه اسماعيل الى تدعيم هذه الارستقراطية فى بداية عهده ، فأمر لكل واحد من اللوآت بنحسمائة فدان ولكل من ائرام الاالات مائتى فدان ، ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة فى بلاد مديريتى الغربية والمنوفية . وقد حرم المصرى الوحيد من بين هذه القيادات - وهو عرابى ، وكان قائمقاما - من المنحة لأنه كان يرفض تسخير جنوده فى حفر الترع والقنوات ويطلب ان يقتربوا للأعمال العسكرية . وهو ما عرضه لسخط القيادات الجركسية التى رأت فى موقفه نوعا من الانحياز الى الكائنات النافهة المسماة بالفلاحين .

ولم يقتصر خنز السيطرة الجركسية على تعصبا ضد الفلاحين بسبب حقوقهم المشروعة فى الترقى ، بل أدى الى حرمان الكفاءات العسكرية الوطنية من الوصول الى مركز يمكنها من خدمة بلادها . وقد ظهر أثر ذلك خلال

الحملة الحبشية - ١٨٧٥ - فعند الاستعداد لها ظهرت حركة ترقيات اقتصرت على الجراكسة . وهكذا تصدرت لقيادة العملة عناصر بلا كفاءة عسكرية ، يساعدها مجموعة من ضباط أركان الحرب الأمريكيين . وقد ابدت في هذه الحرب ثلاث فرق كاملة نتيجة لعدم رغبة القيادات الجركسية في خوض الحرب ومخاطرتهم بأرواح الجنود الفلاحين في أعمال تتسم بالمغامرة . كذلك خانت هيئة أركان الحرب ورئيسها « ستون باشا » الأمريكى ، الجيش المصرى وصمحت لجواميس الأحمق بالعمل جهاراً في معسكراته .

وكان من نتيجة هذه الحرب أن خسرت مصر - غير الأرواح والمعدات - ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فبيمت حصة مصر في أسهم قناة السويس بأبخس الأثمان لانجلترا . وقد أحدثت هذه الحملة تأثيراً شديداً في نفوس الجنود . خاصة وإن التعليم كان قد انتشر في الجيش خلال عصر اسماعيل ، بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جندياً أمياً فقط (٨) .

وقد أزعج الجنود أن الخديو لم يحاكم الخونة من القيادات انجركسية والأمريكية بل استبقاهم في الجيش وكرمهم وهكذا كان الجنود المائدون من الحرب كما يقول بلنت « قد استخفوا بقوادهم الذين برهنوا على كفاءتهم بالهزيمة واشترك معهم أكثر الضباط من الرتب الصغيرة في عواطفهم » (٩) .

ومن هنا بدأت العناصر النشيطه في الجيش تتجمع ، وكان وحيها السيامى غير ناضج تماماً . ومع ذلك فقد اشتركت أنشط تلك العناصر في جمعية سياسية هي جمعية « مصر الفتاة » - ١٨٧٦ - كانت تضم عناصر مدنية - عبد الله النديم ويعقوب صنوع - وعسكرية - عرابى وعلى الروبى - كذلك كان من بين أعضائها عدد من الليبراليين الأوربيين الأجانب الذين يقيمون بمصر ويهتمون بنشر الاتجاهات الثورية في البلاد الشرقية . وكانت أهداف هذه الجمعية تتبلور في ضرب السيطرة التركية المملوكية وإشاعة جو من الحريات العامة . وكان عرابى قد دمخ خبرته السياسية العامة باختلاطه بالعناصر الليبرالية الأجنبية في الاسكندرية وباشتراكه في المحفل الماسونى الشرقى .

وكان عدد القوات المسلحة أخذ في التدهور السريع ، فقد وصل عدد الجنود والبحارة في عام ١٨٣٩ - في أواخر عهد محمد على - الى ٢٧٦٦١٦ ويوجب تسوية سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١ قل عدد الجيش الذى يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد عن ١٨٠٠٠ جندي ، وكان ذلك نتيجة التدخل الأوروبى ضد مصر . وبتورط سعيد في بعض الديون ، اضطر الى عدد الجيش الى قوة رمزية لا تزيد عن ٢٥٠٠ جندي وأغرق السوق باطنان الملابس والعتاد المسكرى معظمها من الدرجة الثانية (١٠) . وعلى الرغم من زيادة عدد الجيش مرة ثانية في عصر اسماعيل ، فإن كارثة الديون في أواخر

عنده أدت الى تناقصه مرة ثانية والتخلص من الضباط والجنود بالمرز والاحالة الى الاستدياع لتوفير مرتباتهم ودفعها الى حملة كوبيونات الديون .

وكانت الحركة الاولى للعناصر المصرية فى الجيش . تمرداً عفويا قام به ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المصريين فى فبراير ١٨٧٩ . ذلك ان وزارة نوبار - المعروفة بالوزارة الاوربية - اتبعت مشورة الاجانب فى احالة هؤلاء الضباط الى الاستدياع بنصف مرتباتهم بخططا للمصروفات . وكان الضباط ثم يتسلموا مرتباتهم خلال الثمانية عشر شهراً السابقة ، كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفى هذه المدة . ولم تضع الحكومة فى اعتبارها طبيعة الجيش كقوة منظمة وسليحة - وهو ما كان يفترق اليه الفلاحون . وكانت النتيجة ان تجمهر هؤلاء الضباط امام وزارة الحربية واعتقلوا نوبار والوزير الاوربى ، ولسن ، وضربوهما فسقطت الوزارة الاوربية . ومع أن عرابى وعلى الروبى كانا يبعدين من هذه الحركة ، فقد اعتقلا وحقق معهما بشأنها ثم ادرج منهما . بيد أن الحركة فى جوهرها كانت ذات دلالة على امكانية تحريك الجيش لحسم الموقف وانقاذ مصر من سيطرة الترك والجرس والاوربيين . خاصة ان الحكومة - كاش من آثار التمرد - تراجعت عن خطتها واعادت الضباط المحالين الى الاستدياع . وقد ساعد على بلورة الاتجاهات السياسية فى الجيش ، المناخ السياسى الذى اتاحته محاولة اسماعيل الاخيرة للتحالف مع القوى الوطنية وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب . وكانت عناصر من الارستقراطية الزراعية متحالفة مع عناصر من الجراكسة الاذكياء ، والبرجوازية الزراعية ، قد تجمعت فيما عرف بـ « الحزب الوطنى » بقيادة محمد شريف باشا (١٨٢٣ م - ١٨٨٧ م) وكان هذا الحزب يعمل ضد السيطرة الاوتوقراطية للخديو . ورغم أن الجناح الذى تمثله مصر الفتاة كان أكثر تقدما فانه قد تحالف مع الحزب الوطنى واندمج فيه . على أن الحزب الوطنى كان يبدو قاصراً عن ادراك مشاكل ضباط الجيش . لذلك اكتفى بالتحالف مع اسماعيل ثم تحلل بعد اسقاطه وخاصة ان توفيق قد رفض - فى بداية عهده - مشروع الدستور الذى قدمه شريف باشا ، مما دعاه الى الاستقالة .

وفى السنتين الاوليين من حكم توفيق عادت القوى الثائرة فى الجيش تتجمع بشكل منفصل عن تجمع الارستقراطية الزراعية . ذلك ان انهيار تجمع المسكر الآخر للقوى الوطنية كان ناتجا عن عدم وجود وحدة تنظيمية تجمعهم ، فضلا عن أن مطالبه الثورية كانت محدودة ومتناقضة ، وهو ما لم يكن يروق الحركة فى الجيش لتوحد اتجاه العناصر الثورية فيه حول شعار ضرب السيطرة الجرسية والتركية .

وفى بداية حكم توفيق تعرض الجيش لمدد من التصرفات نتيجة للمناخ الام الذى كانت مصر تعيش فى ظله اذ ذاك . فسرحد عدد كبير من الجنود الى

بلادهم وتقرر جعل الجيش العامل اثنتى عشر ألفا فقط . رغم أن قرمان
تولية توفيق كان يطمح العق فى الوصول بالجيش الى ثمانية عشر ألف جندى .
وتنفيذا لهذا القرار أحيل عدد كبير من الضباط الى الاستبداد ، ووقعوا
فى ضيق مالى شديد . إذ ذاك قدم جماعة من الضباط فى مايو ١٨٨٠ عريضة
الى الخديو يشكون فيها من رداءة طعام الجنود وضرورة العناية بصحتهم ،
ومن سوء حال المستودعين وعدم النظر فى اصلاح معاشهم ، كما شكوا أيضا
من سدم دفع مرتبات الضباط والجنود وتسخير الآخرين فى الأعمال العامة .
كذلك أشارت المذكرة الى ما فى نظام الترقية من المحسوبية فى عهد ناظر
الحربية عثمان رفقى . ويقول الشيخ محمد عبده أنهم طلبوا فى هذه المريضة
هزل عثمان رفقى (١١) .

لمب عثمان رفقى دورا هاما فى تصميم الموقف وتوجيهه بسوء
تصرفه الشديد على أنه لم يكن فى هذا معبرا عن وجهة نظر شخصية ، بقدر
ما كان يقدم نموذجا لعناصر الارستقراطية العسكرية التى كانت جزء من
الارستقراطية التركية المملوكية . وفى وصف الشيخ محمد عبده فان عثمان
رفقى « كان رجلا ساذجا محدود الادراك ، بعيدا عن التبحر فى المواقف ،
لم يكن يهيم بعد قبض راتبه الشهري سوى أن يرضى ميله ويرى ظمأه الى
حصص السلطة العسكرية فى بنى جلده من الجراكسة ، وتجريد من ساء
حظهم بالولادة فى مصر منها مع معاملتهم بالاحتقار ، وكان يطيح فى ذلك
تلك العصبية المفقوة التى كان عليها بعض الفقل من الجراكسة المقيمين فى
مصر ، كان مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تعقت أديارهم
أو كان أهل مصر سلبوهم شيئا مما كانوا يملكونه أو منعوهم حقا كانوا أهلا
لأن ينالوه » (١٢) .

ومع تجمع العناصر الوطنية فى الجيش ، ازدادت حدة النشاط المضاد
الذى قامت به الارستقراطية العسكرية . وبلورت نشاطها المضاد فى قانون
صدر فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ ، يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ،
أى قصر الدرجات والترقيات على المتخرجين من المدارس الحربية . نص القانون
على أن يبقى الجندى فى العسكرية العاملة أربع سنوات ، يعود بعدها الى بلده
ويبقى رديفا مدة خمس سنوات ، مع ترده على مركز مديريته شهرين من كل
سنة لحضور التمرينات العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يقيم فى بلده
بدون عمل ، ويسمى حينئذ جنديا احتياطيا رهن الطلب لمدة ست سنوات
أخرى . وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية
وينسخ اسمه من دفتر الجهادية . وكان الدافع الظاهر لهذا أنه لا يمكن أن
يكون الضباط من المساكين المقترح عليهم « لأن المدة المقررة للخدمة لا تكفى
فى أن يصل العسكري الساذج الخالى من المعارف العسكرية الى درجة تؤهله
لأن يكون ضابطا ، فلا بد أن يصر تعين الضباط فيمن ينال المعارف

العسكرية بالتصميم في المدارس الحربية لا غير » (١٣) . وهي حجة واهية لأن المدارس الحربية في ذلك الوقت كانت في مستوى عادي ، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلا عن أن دخول العناصر المصرية إليها لم يكن ميسورا . وكان الهدف الحقيقي من إصدار القانون هو حرمان المصريين حرامانا تاما من الوصول الى مراكز قيادية في الجيش .

وكان من الطبيعي أن تتصاعد المقاومة . ويذكر كرومر بأنه مر في ديسمبر ١٨٨٠ على مصر وهو في طريقه الى الهند فتبين من مجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذي يهدد البلاد إنما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث ١٨٧٩ بعثت الاضطراب في نظام الجيش وهزت نظامه بعنف ويشير الى أنه قد حذر رياض باشا من هذا الخطر « والحجت عليه لكى يعالج أية مظالم يكون الجيش محقا في شكواه منها » . وألا يتردد في معاملته بالقسوة الشديدة عند أية بادرة من بوادر العصيان . ولكنه أجاب بأن تحذيري لا موجب له لأنه لا يتوقع أية خطر من ناحية الجيش » (١٤) .

وتبلورت الحركة السياسية في الجيش لتأخذ طابعا ايجابيا ، ويذكر كرومر أنه قد وزعت منشورات على ضباط الجيش كتبت بلهجة تثير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوروبية . واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون الى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم (١٥) . والنقطة الحاسمة التي تحركت عندها القوى الوطنية في الجيش حركة منظمة ، هي قرارات النقل والترقية التي أصدرها عثمان رفقي في يناير سنة ١٨٨١ كان مرماها واضحا : تصفية العناصر المصرية القليلة التي تتولى مناصب قيادية في الجيش وذلك بفصلها أو نقلها الى أعمال ادارية وفي مراكز بعيدة عن التجمعات الاسامية للجيش . وكانت « لقمة كبيرة لا يقوى على هضمها عثمان رفقي » كما وصفها عرابي (١٦) . وهو ما حدث بالفعل اذ قدم الزعماء الثلاثة عرابي وعلى فهمي وعبد المال حلمي مريضة يطلبون فيها عزل عثمان رفقي وتصبح القيادة العليا للقوات المسلحة بتميين مصري وزيرا للحربية « وتعديل القوانين بحيث تكون كافلة للمد والساواة بين جميع الأجنام » (١٧) . وقال الضباط في عريضتهم - نقلا عن كرومر - « ان مناطق الترقية هو الكفاءة والمعرفة وكفتنا في هذه الناحية ترجح كثيرا كفة الذين ظفروا بها دوننا » (١٨) .

وجاءت محاولة الارستقراطية العسكرية لتصفية الحركة بمحاكمة الضباط الثلاثة مشوبة بالاستخفاف بها على أساس أنها « حركة فلاحين شغاليين بالمخاطف » كما وصفها عثمان رفقي . ولكن هذا الاستخفاف انقلب على أصحابه بهجوم أول فبراير ١٨٨١ على ثكنات قصر النيل ، وانقاذ الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا بها للتحقيق معهم .

وفى الفترة من الهجوم على قصر النيل - أول فبراير - الى محاصرة عايدى - ٩ سبتمبر ١٨٨١ - حدثت تغيرات شتى فى الجيش ، كان أهمها تصفية النفوذ التركى المملوكى تصفية شبه كاملة . اد لجات الارستقراطية العسكرية التركية الى التآمر لاستعادة نفوذها . وقد اكتشفت خلال تلك الفترة ثلاثة عشر مؤامرة تهدف كلها الى ضرب القوى الوطنية فى الجيش ، وذلك بإغراء بعض العناصر بالرشوة على انتمرد والقيام بمحاولات لاغتيال ميادات الثورة . وكان اكتشاف كل مؤامرة من تلك المؤامرات يعقبه تصفية لعدد من القيادات التركية فى الجيش ، وهو ما كان يدفع تلك القيادات الى مزيد من التآمر فمزيد من التصفية وهكذا . . ولم تكن السراى بعيدة عن الاشتراك فى تلك المؤامرات .

ومن ناحية أخرى فقد قدمت القوى الوطنية مطالب تفصيلية لاصلاح الجيش تضمنت الاعتراف بالتفدية وحق الأجازة بمرتب . كما تضمنت ضرب المعصبات التى كانت تتاجر فى ملابس الجيش وغذائه بتستمر ومشاركة القيادات غير الوطنية . وكان أهمها الغام قانون عثمان رفقى الخاص بإيقاف الترقى من تحت السلاح وتشكيل لجنة لاعداد القوانين العسكرية المنظمة للترقى . كذلك صدرت قرارات بزيادة مرتبات الجنود والضباط التى لم تزد منذ عهد محمد على . وقد استهدفت قوانين زيادة المرتبات ليس فقط مساعدة العاملين فى الخدمة العسكرية على مواجهة الارتفاع الهائل فى الأسعار ، ولكن أيضا تقليل الفروق الى حد كبير بين الفئات العليا والدنيا فى ملم الوظائف العسكرية ، فبينما كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة الضباط (ملأزم الى فريق) هى ١ : ٣٧ فى القانون القديم ، قلت فى القانون الجديد الى ١ : ١٣ . أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أنباش الى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١ : ٤ ، زادت الى ١ : ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول الى ما يوازى ٢٠٠ ٪ . هذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات المتبئات . أما رتبة النفر فقد زاد مرتبها الى ما يوازى ١٣٣ ٪ مما كانت عليه . وبشكل عام فان النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر - فريق) كانت فى القانون القديم ١ : ٣٧٥ قلت الى ١ : ٢٦٦ . وهو ما يمثل الى حد كبير تقدما لا يأس به فى ظروف العصر .

وقد ساعد على اصدار كل تلك القوانين والاصلاحات ، ان الضباط قد اختاروا بأنفسهم محمود سامى البارودى وزيرا للحربية . وانهم كانوا يتحركون حركة منظمة للضغط على الحكومة لى تستجيب لمطالبهم ، « فكانت العرائض تكتب فى بيت حراىى أو بيت أحد شركائه ثم ترسل الى الأليات ليختم عليها الضباط صفارا وكبارا وبعض صف الضباط ثم تقدم من قبل ضابط الأليات الى نظارة الجهادية أو الى رئاسة مجلس النظار » (١٩) .

وهكذا تفجر ما كان يثور في أحشاء المجتمع من قلق بالغ ، وتناقض شديد ، حتى أنه بمجرد أن شاع خبر تقديم عريضة أول فبراير ، تحفزت كل القوى الراقضة والمتمردة ، وذهب عند ذلك جميع الراغبين في تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الخديو واتحدت وجهتهم في الغاية وإن اختلفت في الدواعي والبراهين ، فطلاب مجلس النواب يأملون في التغيير أن ينالوا تأليفه والمتضررون من امتداد بعض المأمورين والغائبون من أن يؤخذوا بالثبته - يرجون بالتبديل كشفاً لكربتهم وأماناً على أنفسهم ، والواجدون من السلطة الأجنبية يرجون شفاء شيء من وجدهم « (٢٠) فكان تحرك الجيش هو الذي فجر امكانيات الحركة المنظمة في داخل المجتمع ، فتخلقت من ذلك حركة متفاعلة شملت كل المؤسسات والفئات الساعية الى التغيير »

وأدى هذا التطور في الأحداث الى وعى المصدرين لقيادة التيار الاصلاحى فى الجيش بضرورة العمل الثورى الجذرى ، وشعروا بأن عملهم مهدد بالاحباط . فقد كانت هذه الاصلاحات تتم فى عهد وزارة رياض الذى سماه الوطنيون « رياضستون » كناية عن أنه لا يختلف عن « جلادستون » رئيس الوزارة البريطانية ، وكان التسلل الأجنبى قد بلغ أقصاه فى عهد حكومته . ومن الطبيعى أن ينظر الأجانب المحليون الى ما يحدث فى الجيش بتشكك ، وأن يتعرضوا على الاصلاح فى الجيش بدعوى عدم توفر الامكانيات المادية اللازمة لذلك مع ضرورات تصديق الديون وفوائدها . ومن ناحية أخرى فان السراى - وكانت مؤسسة سياسية ذات نفوذ بالغ - بدأت تعمل لاحداث انقلاب يصفى الحركة العسكرية ، بعد أن فشلت فى تصفيتها بالاحتواء والتأمر والافتتال ، ونتيجة لذلك أقيل محمود سامى البارودى الوزير الذى اختاره الجيش لوزارة الحربية وعين بدلاً منه داوود يكن صهر الخديو ، فعادت السيطرة التركية الى الجيش وصدرت قرارات بتشجيت قواد الثورة ونقلهم من آلياتهم ، وأحكمت الرقابة البوليسية عليهم ومنعت تجمعات الضباط جماعاً .

وهكذا لم يكن هناك مفر من أن يحدث انقلاب فى السلطة السياسية ، يتجاوز موقف احداث انقلاب فى مؤسستها العسكرية فحسب . ولم يكن هذا الهدف بعيداً عن مطامح قيادة الثورة منذ البداية ، فمنذ حركة أول فبراير والحوار بين هذه القيادات وبين الممثلين السياسيين للاستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريين وعناصر المثقفين والتجار والبرجوازية الزراعية حوار طويل .

وكانت نتيجة هذا الحوار موقف واحد تمثل فى مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية التى أسقطت وزارة رياض وطالبت بالدستور وبزيادة عدد الجيش »

الفلاحون في جبهة الثورة :

كان دخول الفلاحين جبهة الثورة ، العامل الرئيسى الذى حول تمرد الجيش المصرى من حركة اصلاحية الى ثورة قومية شاملة ، وقد تحدثت اتجاهات هذه الثورة وتحدد مصيرها خلال التفاعلات بين القوى الاجتماعية التى شكلت جبهتها ، وهو ما كان للفلاحين فيه دور حاسم . ويدهى ان تمير « الفلاحين » لا يصف رقعة جغرافية معينة ، ولكنه يحدد خريطة من العلاقات التى ترتبط بالأرض كوسيلة رئيسية للإنتاج المصرى يومذاك ، ومن الطبيعى أن تشكل ملكية الأرض وشكل استغلالها كائنا محاور هذه الخريطة ، التى تتوزع عليها ثلاث قوى اجتماعية أساسية هى : الارستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين .

ومن الطبيعى أن الأسباب التى دفعت كلا من تلك القوى للوقوف فى معسكر الثورة كانت مختلفة بل ومتناقضة أحيانا . كما أن محاولة كل منهم الاستيلاء على قيادة الثورة لكى تكون فى خدمة مصالحه كانت محاولة مستمرة . ومن هنا فان تفتت التحالفات بين هذه القوى كان مرهبا كما أن تحول التحالفات الثانوية بينها الى تناقضات رئيسية مدائية أدى الى انتقال بعضها الى معسكر أعداء الثورة .

الارستقراطية الزراعية :

كانت الارستقراطية الزراعية هى أقدم تلك القوى وأكثرها استقرارا. إذ نشأت خلال حكم محمد على فقد منح عددا من رؤساء ومفائخ العربان ومن أصدقائه وحاشيته حوالى مائتى ألف فدان كملكية شخصية لهم ، عرفت بالإماديات - وقد سميت كذلك لأنها كانت بعيدة تقع على حواف الجبال والصحراء - ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها وقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم . فضلا عن أن ذلك يحقق تولى البدو وتوثيق صلتهم بالوادي ، ثم منح عددا آخر منهم مساحات أكبر من السابقة وعرفت بالشفاك - وهى كلمة مشتقة من الكلمة التركية *Türk* ومعناها قوة الثور والعنك هو مساحة الأرض التى يستطيع الثور أن يحرقها طوال العام - وكانت هذه المنح استثناء لنظام محمد على الاقتصادى الذى ألغى الملكية الفردية فى الزراعة . ولما كانت هذه الأرض ضئيلة الإنتاج ، فكان تملكها واعفاؤها من الضرائب وإقرار حقوق الملكية بما فيها حق التصرف والتوريث ضرورة لتشجيع حائزى هذه الأراضى على استثمارها . وعندما زادت إنتاجيتها فرضت عليها ضريبة تساوى عشر إنتاجها . وعرفت لذلك بالأراضى المشورية . ومع التوسع فى مشروعات

الرى والصرف وإنشاء الطرق - خاصة خلال حكم اسماعيل - ارتفعت انتاجيتها أكثر فكانت تغل عائدا كبيرا مع ضالة الضرائب المفروضة عليها . وقد قدرت لجنة التحقيق الدولية - فى أواخر حكم اسماعيل - مساحة هذه الأراضى بـ ١٢٢٣ر٠٠٠ فدان كانت تدفع ضرائب تزيد قليلا عن ثلاثين قرشا عن الفدان . وكان لهذه الأراضى طابع خاص ، سواء فى شكل الملكية أو ملاقات الانتاج السائدة فيها . فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الأراضى من حيث المساحة ، تدعمهم أصولهم ، اذ كان أغلبهم - ان لم يكن كلهم - من الأتراك والجراسكة وهى العناصر التى كانت تشكل حاشية محمد على وأصدقائه وأمرته ، فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة كوزراء أو محافظين أو مديرين .

ولكى تكون الصورة أقرب ، نجد أن شفلك سعد باشا بالخزانة كانت مساحته ٢٠ر٠٠٠ فدان . وشفلك اسماعيل بالروضة ١٨ر٠٠٠ فدان ، وشفلك توفيق فى « أرمنت » كانت مساحته ١٥ر٠٠٠ فدان . ان هذه الشفاك الثلاثة متسعة المساحة بشكل واضح ، وملاكها جميعا من الأسرة الحاكمة . ومع أن حق تأجير تلك الأراضى كان مكفولا لهم ، فقد كانوا يفضلون ادارتها لحسابهم ، وأبرز الأمثلة على ذلك هو الخديو اسماعيل نفسه الذى كان يملك مليون فدان - حوالى خمس الأراضى المنزوعة - ويقول لورد كرومر أنه كان يرفض تأجيرها ، وكان يديرها بنفسه معتمدا على السخرة ، ويصف الشيخ محمد عبده فى بذكراته طابع العلاقات الانتاجية فى هذه الاقطاعات فيقول أنه « كان لكل ذات من الذوات بلاد تتملق به - أى هى منطقة نفوذه - يستخدم سكانها فى أراضيه بأشخاصهم وماشيئهم فى جميع مواسم الزراعة ، على شرط أن يحمل العاملون أدواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم اذا كانت البلاد قريبة فاذا كانت بعيدة سمح لهم بغذاء الماشية دون غذاء الأدميين » (٢١) . وكانت السخرة فى هذه الأراضى تتم بإشراف وسلطة رؤساء الوحدات الادارية - المديرين والماورين والمفتشين - الذين كان أغلبهم من « الذوات الفخام » . وقد نجح هؤلاء الذوات فى اقسام فلاحهم من العمل فى السخرة للأعمال العامة ، فقد كان كبار الملاك يخلعون دائما فى تهريب مستأجرينهم وفلاحهم من السخرة بينما كان سفار المستغلين يجبرون على أن يتركوا أرضهم مددا طويلا « (٢٢) . كما أن « أراضى الدائرة السنية وإبدايات كبار الملاك الذوات لا ترمى فلاحها الى السخرة فى الاعمال العامة ولا تدفع ضريبة الفردة عنهم » (٢٣) .

وكثيرا من الشرائح الطبقية ، فإن دوافع الارستقراطية الزراعية لرفض الواقع السيامى المصرى والالتحاق بمعسكر الثورة ، دوافع تنطلق من مصالحها الخاصة . فقد أدى تدخل الأجانب فى شئون مصر واتباع مشورتهم فى اصلاح

اقتصادها ، أدى ذلك الى تكبيد الارستقراطية الزراعية أعباء اقتصادية لم تتعودها ، فعندما أصدر اسماعيل قانون المقابلة (١٨٧٦) الذى نص على إعفاء الملاك من نصف الضرائب المفروضة على أراضيهم بشكل دائم ، اذا دفعوا ضريبة مت سنوات دفعة واحدة ، سارع ملاك الاراضى العشورية بالاستفادة من هذا القانون لأنهم كانوا يحوزون فائضا نقديا يسمح لهم بدفع ستة أمثال الضريبة التى كانت ضئيلة جدا . وقد دفع ملاك ٤٨٠ ألف فدان من الاراضى العشورية ضريبة المقابلة كاملة . ولكنهم فوجئوا بلجنة التحقيق الدولية تقترح إلغاء الامتياز الذى حصلوا عليه مقابل هذه الأموال . ولم تكتف اللجنة بهذا بل انها اقترحت زيادة الضريبة على الاراضى العشورية بحيث تتساوى مع غيرها . وتوحيد فئات الضرائب على الاراضى الزراعية . وحتى يعاد مسح الاراضى ، اقترحت اللجنة زيادة الضريبة على الاراضى العشورية بنسبة ٥٠ ٪ كخطوة أولى يضاف الى هذا كله أن اللجنة ألغت سندات دين الرزنامة - وهو قرض داخلى كان اسماعيل قد اقترحه من كبار ملاك الاراضى - وكان معنى هذا ضياع حق «أئزى» سندات هذا القرض فى الأموال التى اقترضوها للخدو اسماعيل .

على أن الضربة الاولى ، والكبرى ، التى أصابت عناصر الارستقراطية الزراعية فى الصميم كانت إلغاء السخرة وهو ما حرر قوة العمل نظريا على الأمل ، وحولها الى ملزمة تنضخ لقانون السوق الرأسمالية ، العرض والطلب ، ويتحكم فيها جهاز الثمن . ولما كانت الارستقراطية الزراعية قد تعودت على تكوين فائضها النقدى الضخم من عدم دفع ثمن نقدي لقوة العمل فقد شعرت أن الأعباء التى تلقى على كاملها أصبحت غير محتملة .

البرجوازية الزراعية :

أما البرجوازية الزراعية المصرية فكانت قد تبلورت الى حد كبير فى ذلك الوقت . بمعنى أنه بدأت تظهر لها مصالح متميزة . وقد تشكلت أساسا من الملكيات الغنية والكبيرة للأراضى الزراعية ، وبالتحديد تلك الملكيات التى كانت بأيدى المصريين . وإلى محمد على يعود الفضل فى وضع بذور هذه الطبقة ، التى فتحت التطورات الاجتماعية اللاحقة الباب أمامها للنمو . وكانت بذرتها الاولى هى نسبة قدرها ٤ ٪ من مساحة زمام كل قرية تركها محمد على لمشايخ البلاد مقابل ماكان يفرض على هؤلاء المشايخ من التزامات قبل الدولة ، ولما كانت مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى آخر عصر محمد على ٣٨٥٦٢٢٦ فداناً ، فيكون ماخص مشايخ البلاد - الذين تكونت منهم العصبية والعائلات فى الريف فيما بعد - ١٥٤٥٢٠ فدان (٧٤) وهو قدر وان بدا ضئيلا إلا أنه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة .

ساهمت الاجراءات التى اتخذها محمد على فى اواخر حكمه فى اقرار حق الملكية الفردية للأرض ، وفتحت شكل الملكية الاحتكارى الذى كان قد فرضه ونقل بمقتضاه حق ملكية الأرض الى الدولة . ففى عام ١٨٤٥ أعطى الفلاح حق مشاركة الميرى فى المحصولات بمقدار النصف ، ثم أعطى الفلاح حق ملكية أدوات الانتاج الزراعى فأعاده له بذلك حقوقه القديمة . وفى سنة ١٨٤٦ صدرت اللائحة الأولى من لوائح الأتليان أو التملك فى تاريخ مصر الحديث وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأرض التى يزرعها الفلاحون . فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، وإذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح فى مكتته الزراعة فله أن يستردها على أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمى بين البائع والمشتري ويكون هذا السند حكوميا . وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاحون لأن المدارس العميرية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى ، ولم تكن معارف يملكون أدوات الانتاج وأصبح محصولهم لهم يتصرفون فيه كيف يشاؤون (٢٥) .

وفى عهد سعيد صدرت فى عام ١٨٥٤ لائحة أباحت للأناث زرع الأرض وورائته حق الانتفاع ممن تنتسبن اليه ، كما نظمت حق المدفع الأصل فى الأرض التى يزرعها حتى لو اضطر الى تركها أو رهن حق الانتفاع بها مقابل دين . وفى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد اللائحة التى عرفت فيما بعد باللائحة السعيدية ، وقد ألغت حق الفسلاح فى أن يورث أبناؤه أرضه ، ذكورا وإناثا ، وأن يقسمها بينهم وفق أحكام الميراث العرمى ، وكل فلاح وضع يده على أرضه مدة لا تقل عن خمس سنوات لا تنزع منه الأرض الا لمصلحة عامة ، وللأفلاح أن يؤجر أرضه لآخر مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، وله أن يرهنها ثم يستردها ، بعد أن يدفع الدين الذى عليه ، وله كذلك أن يوقفها ، على أن يكون الإيجار أو الرهن أو الوقف بمقد رسمى . وفرضت اللائحة السعيدية على الحكومة - فى حالة نزاعها الملكية أو جزم منها لمنفعة عامة - أن تعوض الفلاح بقطعة أرض أخرى ، وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر أو سواك و غرس أشجارا أصبحت الأرض ملكا له ولورثته من بعده ، بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة (٢٦) .

والاجراءات التى اتخذها سعيد ، جعلته صاحب الفضل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى الى الشكل العر نسبيا ، ومن نظام السوق المخلقة الى السوق المفتوحة للقطن . فتحت تأثير اقتناعه جزئيا ، وتأثير ضغط الأجانب من الأوروبيين عليه ، سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأرض والفلاحين - نظريا أو واقعا - وبالتالى سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشترروا ويبيعوا مالهم ، وأينما شاؤوا . وأخيرا ألغى مبداء التضامن فى تحمل الضرائب . وألغت الديون المتأخرة على الفلاحين والتى

أصبح من المستحيل دفعها - وكانت النتيجة هي زيادة العائد من الزراعة
المعنى بها وفتح أبواب الأمل القوية في الريح في المستقبل (٢٧) .

وفي حكم اسماعيل صدر قانون المقابلة (أغسطس ١٨٧١) وقد قضى
بأن كل من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية . بمعنى من هذه
الضريبة على الدوام ، ويعطى سكا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة . وقدمت
الحكومة تسهيلات لتشجيع الملاك على دفع المقابلة . فأباحت تقسيط المبلغ
على ١٢ قسطا ولكن الاضطرابات المالية أجبرت الحكومة على إيقاف العمل
بقانون المقابلة في ٧ مايو ١٩٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين بحقوقهم
المكتسبة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أعيد العمل بالقانون وجعل إجباريا ، وفي
يناير ١٨٨٠ صدر أمر آخر بالغام المقابلة (٢٨) على أن هذا الانقسام لقانون
المقابلة قد تضمن - في نص قانون التصفية - الاعتراف بحق الرقبة لمن
دفع المقابلة بتمامها أو دفع جزوا منها وأعطيت بالفعل عقود امتلاك لمن
دفع المقابلة ، وسجلت تلك العقود (٢٩) . وتبدو أهمية الدور الذي لعبه
هذا القانون في ارساء حق الملكية ، إذا عرفنا أن ٢٣ مليونا من الجنيهات
قد جمعت من الملاك (٣٠) . وان لجنة التحقيق الدولية قدرت عدد الذين
دفعوا هذا المبلغ بنصف مليون فلاح (٣١) أى أن هذا المدد قد حصل على
حق الملكية .

ومن مظاهر اقرار حق الملكية القرهية في الأرض ، أن مجلس شورى
النواب قد نظر في مارس ١٨٧٨ موضوع الأراضى التى يهرب أصحابها
منها بسبب ارهاقهم بالضرائب . فقرر المجلس إعطاء أرض « الهارب »
الى أهله وذوى قرباء حسب قواعد الارث ، على أن تكلف بأسمائهم مؤقتا لمدة
ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة
تعاد له أطيانه ، وإذا لم يرجع تعتبر ملكا باتا وتاما لمن زرعوها من أفياريه،
والهاربون الذين ليس لهم ورثة توجب أطيانهم لحسابهم بإشراف المديرية
لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عادوا تسلموها ، وإذا لم يعودوا يصادر الإيجار
لحساب الحكومة وتوزع الأرض على المدمين بلا مقابل .

وعبر تلك السلسلة من الاجراءات ، التى لم تستغرق سوى ثلاثة عقود
من القرن ، أرسيت حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية - وان لم تكن
تامة من الناحية الشكلية - وتحولت الأرض ، وهى وسيلة الانتاج الرئيسية
إذ ذاك ، الى سلعة تخضع لقوانين السوق .

أحدث دخول القطن تغيرات أساسية فى شكل الانتاج الزراعى فى
مصر ، فقد فرض نفسه على الانتاج ، وهو ما يتضح إذا ما تابعنا ذلك

التطور المذهل في الكميات المنتجة منه ، فقد كان انتاجه سنة ١٨٢١ - وهم
أولى سننى انتاجه ٩٤٤ قنطارا فقط ، بيعت بسمر ستة عشر ريالاً للقنطار ،
وظلت ترتفع تدريجياً حتى وصلت الى ٥٠١٤١٥ ر (حوالى نصف مليون
قنطار) فى السنة السابقة مباشرة على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية .

ولما نشبت تلك الحرب - فى عم ١٨٦١ - أدت الى تدهور الانتاج
الامريكى من القطن ، فتزايد الاقبال على شراء القطن المصرى ، فزاد بالتالى
انتاج مصر من القطن ، وزاد سعر القنطار الى ٧٥ ريالاً مرة واحدة - وبلغت
قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيهات فى عام ١٨٦١ حوالى
٣٠٠٠٠٠ ٣٨٤٣ جنيهه وضلت الى ١٤٠٠٠ ١٧٤٠٠٠ جنيهه فى عام ١٨٦٤ -
وهى السنة التى انتهت فيها الحرب الأهلية الأمريكية - وارتفعت الصادرات
فى نفس الفترة من ٥٩٦٢٠٠ الى ٢٠٠١٦٩ قنطاراً وهو ما انعكس
على زيادة إيرادات الحكومة التى ارتفعت من ٢٠٠ ٢١٥٤٠٠ مليون جنيهه فى
عام ١٨٦١ الى ٦٠٠ ٩٧٢٢٠٠ جنيهه فى نهاية الحرب الأهلية الأمريكية (٣٢) .
ومن الطيبى مع هذا التزايد فى مكانة القطن ، وما يدره من عائد أن يصبح
سيد الانتاج ، فتبلغ المساحة المنزرعة قطناً فى عام ١٨٧٩ حوالى ٧٢ بالمائة
من مجموع مساحة الأراضى المنزرعة فى مصر .

ومن التأثيرات البالغة الى أحدثها القطن فى شكل الانتاج الاقتصادى
فى مصر أنه أحدث تطورات كبيرة فى أنظمة الري والزراعة ، فهو محصول
ضيق يتطلب رها منتظماً خلال فترة الفيضان ومن ثم وجب التحكم فى كمية
المياه والتخلص من أسلوب رى الحياض واقامة جسور لحماية الأرض من
مياه الفيضان ومصارف و . . . الخ - الأمر الذى قفز بالتكنيك الزراعى
قفزات واسعة الى الأمام . (٣٣) . وكان أسلوب الري المتبع فى مصر قبل
التوسع فى زراعة القطن يقوم على استخدام قوى الانسان والحيوان وبأداليب
أقدم من الفرائنة ، وكان الأسلوبان الشائعتان فى الري هما الشادوف
والساقية . وفى الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية - وطالما
كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساساً ، تزرع القطن والمحبس للاستهلاك
المحلى وتصدر بعضه ، فان عجز أساليب الري سيظل غير محسوس بدرجة
كافية ، غير أن رواج القطن وفرص الربح التى وفرتها كان حافزاً على
التغيير . فلأن القطن يحتاج الى مياه كثيرة حدها الأدنى إغراق الحقل بالمياه ثلاث
مرات ، يفضل أن تصل الى سبع أو ثمانى مرات ، فان الحقل المروى جيداً
يمكن أن يضاعف المحصول خمس مرات . وقد قدر بعض المالىين الأجانب فى
أوائل عهد اسماعيل أن استخدام وابور المياه فى الري يمكن أن يضاعف
المساحة المنزرعة قطناً فى الصعيد (٣٤) .

وانطلاقاً من ذلك فكر بعض المولدين الأجانب في انشاء شركة تقوم بإحلال الآلة البخارية محل الانسان والحيوان في رفع المياه الى العتول . وتتولى هذه الشركة تأجير المضخات للملاك وتركيبها وتحافظ عليها ، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغاً يتناسب مع الماء المقدم . وقد عارض الخديو اسماعيل في هذا المشروع بعض الوقت ، لأنه يضع أقدام الأجانب في مرقى حشاس متصل بالفلاحين . ولكن ممانعته لم تحل بينه وبين التخطيط لامتداد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن ، فأصبح أكبر مستورد لهذه الآلات التي باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين . ثم أسست « الشركة الزراعية المصرية » في سنة ١٨٦٤ . برأسمال فرنسي وأوربي ، وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية ، وأنشأت وكالات في داخل البلاد لتوزيعها (٣٥) .

وقد أدى اعتماد كبار ملاك الأراضي على الزراعة الكثيفة الى اتجاههم لاستخدام وابور المياه بكثرة ، فعلى ترعة واحدة هي ترعة الباجورية وفي وفي مركز صبك وحده يذكر على مبارك في الخطط التوفيقية أنه كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصانا . وفي مركز بيل كان ههه الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصانا (٣٦) .

فاذا أضفنا الى هذه المظاهر كلها تسلل رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر وتمركز بعضها في نشاط مصرفي لأقراض المزارعين أو لاستصلاح الأراضي وهو ما يعنى دخول التمويل المصرفي في الانتاج الزراعي ثم تحرير قوة العمل ، ودخول العامل الأجنبي في الزراعة ، لادركنا ان شريعة من كبار الملاك الزراعيين كانت تنهج بالانتاج الزراعي نحو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي .

ومع أن الارستقراطية الزراعية ، كانت تستغل الأرض هي الأخرى ، بشكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي ، فهي تستخدم الآلات ، وتنتج انتاجاً صليماً يهدف للتسويق ، وتمول اتجاها تمويلياً مصرفياً ، إلا أن الدوافع التي دفعت بها الى مسكر الثورة تختلف عن الدوافع التي دفعت بالبرجوازيين لزراعية اليها ، والعوامل التي أدت الى انسحابها من هذا المسكر ، لم تكن واردة لدى الآخرين .

والفصل الرئيسي بين هاتين الشريعتين ، يكمن في غربة الارستقراطيين الزراعيين جنسياً عن الجماعة السياسية المصرية . فأصولهم في معظمها تركية أو جركسية ، وهم يحتقرون المصريين ، ولا يتكلمون لغتهم ، ولا يمارسون عاداتهم ، ويأنفون عن مصابرتهم أو الاختلاط بهم ، وفضلاً عن هذا فهم

لا ينظرون برضى أية حركة تسعى لمساواتهم بالفلاحين ، أو ترفع شمارا
يدعو لتخصيص الادارة ، أو ينادى بأن تكون « مصر للمصريين » .

وفى حين كان من مصلحة الملاك الأغنياء والمتوسطين ، الذين يشكلون
تلك البرجوازية الزراعية ، أن تتحرر قوة العمل وتلغى السخرة ، عارضت
ارستقراطية الأرض مطلب تحرير قوة العمل ، اذا كانوا يملكون السلطات
الادارية التى تبيح لهم تسخير العمال الزراعيين ، واحتكار نشاطهم فى
أراضيهم الواسعة التى كانت لا تبقى للملاك الآخرين ما يشبع حاجة
أراضيهم من قوة العمل .

وعلى عكس الارستقراطية الزراعية ، وقعت كل أعباء النظام الضريبى
المختل على كاهل أغنياء الملاك والمتوسطين منهم ، إذ كانت الزيادة فى الضرائب
كلها تفرض على الأراضى الخراجية وتمتص منها الأراضى العشورية ، حتى
بلغت الضريبة على الفدان الخراجى مائتى قرش فى بعض الأحيان . وكان
متوسطها العام ١١٦ قرشا للفدان مقابل ٣٠ قرشا فى متوسط الضريبة على
الفدان العشورى ، وكانت الأراضى الخراجية هى الأراضى التى تقع فيها
الملكيات الغنية والمتوسطة والصغيرة ، بينما كانت معظم ملكيات الارستقراطية
الزراعية ، تقع فى الأراضى العشورية .

أوقع ارتباط النظام الضريبى ، وكارثة الديون ، وسيطرة الأوربيين
على الادارة ، البرجوازية المصرية الزراعية ، فى مأزق اقتصادى ، دفعتها
للسخط ثم للتمرد فالثورة ، فقد أثر التذبذب فى اصدار وإيقاف والفاء
ضريبة المقابلة على شعورها بالامتنعار . وهو نفس الأثر الذى حدث لدى
الارستقراطية الزراعية على خلاف فى السبب المؤدى له . وتكثفت الإحصاءات
التي وفرها لجنة التحقيق الدولية عن عدد الأقدنة التى دفعت عنها ضريبة
المقابلة ، من دلالات هامة ، فيما يتعلق بالضرر الذى لحق كلا من البرجوازيين
الزراعيين والارستقراطيين الزراعيين نتيجة للتذبذب فى تطبيق قانون المقابلة
بسبب الضغط المستمر من الدائنين الأجانب .

وتشير تلك الإحصاءات الى أن عدد الأقدنة دفعت ضريبة المقابلة من
الأطيان الخراجية - حيث تتركز ملكيات البرجوازيين الزراعيين - لم تزد
على ٢٤٠ ألف فدان أى ما لا يزيد عن ١٢.٥٪ من مساحة تلك الأراضى ،
فى حين أن هذه الضريبة قد دفعت من ٨٠ ألف فدان من الأطيان العشورية
أى ما يزيد على ٣.٥٪ من مساحتها ، وهذا يؤشر الى تركيز الفئات
النقدية لدى الارستقراطية الزراعية والا لا تمكنت من استبدال الضرائب مرة
واحدة حسب نص القانون . كما يؤشر أيضا الى أن المساحة الخراجية التى
دفعت عنها ضريبة المقابلة هى المساحة التى تتركز فيها الملكيات الغنية

والتوسطه وان بقية هذه الاراضى كانت مفتتة بحيث انها لم تكون فائضا
يسمح للمالكها بشراء حق الملكية والتصرف والاعفاء الضريبى بالثمن الزهيد
الذى عرضه قانون المقابلة -

وثمة ملاحظة هامة أخرى خاصة باختلاف الاضرار التى حاققت
بالاستقرارية الزراعية من جراء الغام قانون المقابلة عن تلك التى حاققت
بالبرجرازية الزراعية لنفس التصرف ، فالغام القسانون قد حرم الفئة الاولى
من مبلغ معين دفعته ولكنه لم يحرمها من حق الملكية الذى كان مقررا لها
من قديم ، وهو ما كان سيفا مسلطا فوق رؤوس الفئة الثانية التى خسرت
الضرائب التى دفعتها ، وكان الخوف من خسران حق الملكية الذى كان قد
اقره لها قانون المقابلة يقض مضاجعها . ومن هنا فقد كان دافع حركتها اقوى
واتجاهها أكثر تحررا . وهو عامل لمب دورا هاما فى مستقبل حركة كل من
هاتين الفئتين فى جبهة الثورة ، على النحو الذى منفصله فى مبحث قادم من
هذه الدراسة (٣٧) -

الملاك الصغار •• فقراء الفلاحين •• واقنان الارض :

فى سفح الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية ، كانت تتركز ثلاث
فئات اجتماعية ، الملك الصغار وفقراء الفلاحين ، ثم اقنان الارض .
وكان الرابضون فى هذا السفح يشكلون الكتلة الرئيسية من مسكان الريف
المصرى ، وتشترك الاحتكارات الأجنبية وملاك الاراضى الكبار فى استلاب
قوة عملهم ، ولا يحصل أغلبهم - وخاصة فقراء الفلاحين واقنان الارض -
الا على ما هو ضرورى لكى يستمروا أحياء . ويصف « ماكغزى والاس »
فى كتابه « مصر والمسالمة المصرية » طبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف
المصرى ، وشكل الاستلاب الذى كان الفلاح المصرى يتعرض له ، فى صورة
التقطعا خلال رحلته الى قرية « كفر سليمان » فيقول « ان الفلاحين كانوا
قد كونوا ثروة صغيرة متواضعة خلال السنوات القليلة التى ارتفع فيها
سعر القطن عن معدله العادى ، ثم حدثت نكبة حلت بقرية كفر سليمان
باكملها ، ساعدت فيها الحكومة بمصاردة ثلاثة أرباع ارض القسرية ،
وتمثلت أسباب النكبة فى هبوط أسعار القطن وارتفاع الضرائب مما كانت
عليه من قبل وتراكم متأخراتها على الاهالى . وذات يوم وصل الى القرية
مسؤولون من القاهرة ليتفاوضوا مع العمدة والمشايخ فيما يجب عمله .
وقدم المسؤولون الحل - قالوا ان الخديو اسماعيل سيتحمل عبء الفلاح
نظير نسب من الارض ولم يفهم الفلاح هذه المعادلة التى وصفها المسؤولون
بانها نكبة من كرم اخلاق الخديو وفضله . ولكن المعادلة كانت تمنى بمعاملة
انتزاع ثلاثة أرباع القرية من الفلاحين وضمها الى دائرة الخديو ، »

ويستطرد والامس مجدداً ايماد الصورة فيقول « ان الفلاحين كانوا يضربون بالكرباج لاطهار ما لديهم من نقود مدخرة لسداد الضرائب المستحقة عليهم . وحين يرى مدير المديرية الذى يحضر مشهد جلد الفلاح ان الضرب العنيف لم يؤد بالفلاح الى الاعتراف بأن لديه نقوداً مدخرة فانه يلجأ الى حيلة أخرى . فيقول للفلاح : ما دمت لا تملك مالا فلتقرض . ويرد الفلاح يائساً : من يقرضنى . يجيب المدير : ذلك يمكن تدبيره . وبعد لحظات يظهر المرابى اليونانى لرهن أرض الفلاح ويعدده بنفسه شروطه لاقرض الفلاح . ولا يجد الفلاح مجالاً للتفكير أو الخيـار ويقبل ويضع ختمه على العقد وينسحب . ويجلس المدير مع المرابى يقتسمان الغنيمة . ومن آن لآخر يحضر المدير والمرابى الى القرية لتكرار نفس المأساة كلما احتاج الأمر الضغط على الفلاحين » .

« وتتوالى فصول النكبة . فقد هبط ثمن القطن الى أقل من النصف ، وبعد عدة أشهر طالبت الحكومة بمزيد من الضرائب والمرابى يصـر على تحصيل الدين والفائدة معا . وليس لدى الأسرة مالا فيضرب أفرادها بالكرباج . ويعرض المرابى شراء المحصول وبثلثي القيمة الحقيقية . ويسدد الفلاح بالثمن ضرائب الحكومة . ولكنه لا يستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى الضرائب لا يكف عن المرور بالقرية بين حين وآخر طالباً ضرائب جديدة . وتبدأ المصاعب دورة أخرى . ويأتى دور الكرباج وتعمز القدم عن السير ويبيع الفلاح حماره وماشيته ودجـاجه . وتهدأ الأمور قليلاً . ولكنه هدوء تتراكم تحت سطحه المتاعب المقبلة . فالحكومة تطلب مرة أخرى الضرائب ويمقب عليها دور الكرباج والأسرة هذه المرة لا تملك مليماً وشبح الجوع يهددها فتفادر بلدها وأرضها وتهرب بحثاً عن لقمة العيش فى مكان آخر . وتترك أرضها وبيتها للدائنين » (٣٨) .

لم يشترك فى عملية امتلاك الأرض الخديو والمرابون الأجانب فحسب . بل وشارك فيها أيضاً عناصر كثيرة من الارستقراطيين الزراعيين ، يذكر عرابى فى مقدمة مذكراته ، أنه عندما أنعم اسماعيل بمساحات كبيرة من الاراضى الزراعية على كبار الضباط الجراكسة ، من فائض المساحة بمديرية الغربية والمنوفية « كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف النعم عليهم بأمر من المديرية الى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ، فيطلب تحديد المقدار قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجانب الى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيطان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة ، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأقدنة الموجودة فى البلد فيخص الفردان الواحد ليراطن أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتمطى لأولئك المساكين بدلا من

أراضيهم التي كانوا يملكونها وقد تكون هذه الأراضي من أروء أنوار الأرض » (٣٩) .

وهكذا بدأت الملكيات المتوسطة والصغيرة تتحلل تدريجيا إلى ملكيات قومية نتيجة لارتفاع الضرائب وزيادة الأسرار - ولعب الماريون الأجانب دورا سياسيا في نزوح ملكية مساحات كبيرة من الأراضي ، حتى أن قيمة العقارات الموهنة للبنوك قد ارتفعت من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه في ست سنوات ، فضلا عن ديون الماريون في الأرياف ويقدرها «دروغشتين» بأربعة ملايين من الجنيهات .

ونتيجة لذلك كله كان صفار الملك وفقراء الفلاحين ، ينتقلون من ملك إلى عمال مسخرين أو إلى أجرام يعد تحلل السخرة - وتزايدت ظاهرة فرار الفلاحين من أراضيهم على الأخص في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل وفي أوائل عهد توفيق حيث أتاحت السلطة الأوربية بكل كلكلها على الفلاحين - فقد استمر تحصيل الضرائب منهم على شدته وقسوته ، وقال مكاتب التيمس - الذي لا يمكن وصفه بالمعطف على الفلاحين - أنه في سنة ١٨٧٧ انتزعت المحاصيل من الفلاحين في المديرية السالف تحديدها لتسديد الديون لكي يتم تسديد كوبون يوليو ١٨٧٧ ، « وإذا ما استعرض الإنسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لديهم لدمتهم الخافقة فاصبحوا لا يجدون من الزاد إلا ما هو دون الكفاف وقد أضنهم التعب في أخصاصهم العقيدة وهم يملكون صباح مساء لثم جيوب الدائنين ، نقول إذا ما استعرض الإنسان كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في مواعيد عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار » (٤٠) .

وقال نفس المراسل أن الربع الثالث من ضرائب عام ١٨٧٩ قد جرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التي كانت متبعة من قبل . فأكّد ذلك أن الحكومة المصرية المخلطة بوزيرين أوربيين - التي حصل هذا الكوبون في عهدا - لم تكن رقيقة القلب مع الفلاحين كما زعمت ، وكان ذلك داعيا لهذه مراسل التيمس الذي ألمه أن الحكومة لم تخفف شيئا من أعباء الأهالي الذين يملأون القاهرة اشاعات عن موت الفلاحين في منعطفات الطريق وخراب مساحات واسعة من الأرض وافقارها من جرم الأعباء المالية القاسية وبيع المزارعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت الماريون على دور الرهن وملئها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزوح الملكية » (٤١) .

ويصف شاهد معاصر لتلك الفترة طرق تحصيل الضرائب بأنها كانت طرقا تقشعر لها الأبدان « قوامها الإذلال والإهانة والإيلام » . فإذا ضبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحدا بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يتاله إلا بعض السياط ليشبع نهم المأمور بالضرب ، ومن قصرت يداها لقاء القواصة على الأرض وقطعوا أهابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت أودع السجن » . ويذكر نفس الشاهد أنه

رأى ينفضه القواصين وجباة الضرائب ، يعترضون سير جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بانزال النمش من فوق اكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت . وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة وكانت ستة قروش ، (٤٢) .

وكان لابد مع تزايد هذه المظالم أن يترك الفلاحون الأرض ويبعدون بالفرار . وهى ظاهرة قديمة يلجأ إليها الفلاحون عندما يتخذ صبرهم على احتمال الظلم الاجتماعى . وقد بلغت المساحة التى هجرها الفلاحون فى مديرتى الشرقية والدقهلية وحدها فى سنة ١٨٧٥ ما قدره ٤٦٨٦٦ فدانا ، (٤٣) . فإذا تذكرنا بأن الفارين كلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة التى لا تصمد للعواصف ولا تكون فائضا يسمح بتحمل الضرائب الباهظة أدركنا أن عدد الفارين كان كبيرا جدا . وكان الفارون يلجأون أحيانا الى أراضي الارستقراطيين الزراعيين اذ كانوا يستطيعون فى حمايتهم التهرب من السخرة فى الأعمال العامة ومن التجنيد . وبهذا يتحولون من ملاك الى أجراء أو أقبان .

وكان أقبان الأرض يخضعون للسخرة ، وكانت على نوعين : السخرة العامة ، ويقول الشيخ محمد عبده فى وصفها : أما العام فهو اكراه الحكومة للأهالى على العمل بغير أجر فى المصالح العامة كإقامة الجسور وحفر الترع وتشييد كل بناء يقام باسم الحكومة . وأما الخاص فهو أن يلزم الأهاليان من دونهم من الأهالى بالعمل فى منافعهم الخاصة بغير أجر كالمثل فى المباني والأراضى بجميع أنواعه . فكان جميع الوجهاء وجميع موظفى الحكومة - لعله يعنى كبارهم - يرمقون الأهالى بهذه السخرة ويقرنونها بالضرب والاهانة ، حتى أنه كان بعضهم يضرب الفلاحين لمجرد اللذة ، (٤٤) . ونصف ادوارد ديسى ما شاهدته بنفسه عن العمل فى السخرة العامة ، فيقول : « مررت بجماحة من المسخرين يعملون فى رصف طريق لايمد عن القاهرة بأكثر من نصف كيلو متر ، رأيت رجالا ونساء وأطفالا يعملون تحت أجبار السوط وعلى كل عشرة من الضخالين كان هناك خولى يمسك عصا يظل يضربهم بها باستمرار وبدون انقطاع بالرغم من أنهم منهكون فى عملهم ، وريس الإنجاز يعمل مسوطا يلطم به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرابجا ليمالب به رؤساء الإنفار . وكان المنظر نموذجا مصغرا للحياة الاجتماعية فى مصر كلها ، وأيضع ما فى هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون اليه على أنه مسألة طبيعية » (٤٥) .

شاركت أعداد لا حصر لها من المسخرين فى إنجاز المشروعات العمرانية الكبرى فى خلال عصر اسماعيل ، فترة الابراهيمية مثلا حفرها على امتداد ست سنوات ما يقرب من مائة ألف من الفلاحين (٤٦) . وهو ما يمكن أن نقيس عليه كافة المشروعات التى أنجزت فى ذلك العهد ، ففى سنة ١٨٧٤ كان عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص وفى سنة ١٨٨٢ كان عددهم

١٨٨١-٣٧٦٠ • وبلغ متوسط الذين دمروا الى السخرة في، سنتي ١٨٧٩ ، ١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨٠٠٠ شخص • هذا بخلاف عشرات الآلاف من المصريين الذين دعوا لحفر قناة السويس (٤٧) • وهذه الأعداد كلها لهؤلاء الذين يدعون للسخرة في المشروعات العامة • أما السخرة الشخصية فان اعدادها غير معروفة •

ويصف الشاهد المعاصر الذي اقتبسنا جزءا من شهادته من قبل ، طريقة عمل المسخرين فيقول « رأيت الوفا من الأهالي جمعوا من كل المديرية لحفر رياح الغطاطية كي يسقى مزارع الخديو ، كان البرنس حسين باشا - السلطان حسين كامل فيما بعد - مفتشا للوجه البحري • من القواص على جواده معلنا ان البرنس سيفاجئهم بالفتيش ، فخرج الملاطون الى قطع الاغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسوم الفعلة المارية ، فلا تسع الا الأنات والعراخ والنحيب ، ولا يظهر من هذه الأجسام المبطخة بالطين سوى مواضع السياط • وكلما مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتفرق في الوحل وتخرب على الوجوه قال للمدير : افرين • افرين (برافو • برافو) • فما انتهت الزيارة الا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وخريق في الوحل • ورأيت طفلا يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر في الطريق يتفرجح على موكب المفتش فتناوله أحد النياص من يده وألقاه في التربة فمات لوقته ، فقبسم المفتش لذلك السائس استحسانا لفعله ، وكان البرنس حسين هو وأبوه اسماعيل يطربهما : اثنين الضحايا وثأواهم ، ويسمدهما بنظر القتل والتعذيب » (٤٨) •

وقد اجتمع الى السخرة ، من مظالم ذلك العهد ، استعمال الكرياج سواء لحث العمال المسخرين على العمل أو لجباية الضرائب من الملاك • ومع الظروف المظلمة السيئة ، هجمت الكوليرا في سنة ١٨٦٥ ، « وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفي اليوم التالي ارتفع العدد قليلا ، ثم وصل الى عشرات ثم مئات • وفي مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات منها كانت هناك عديد من الجثث تدفن في هدوء في المدافن الخاصة والاقبية • وفي أحياء الفقراء تكونت الجثث في الحفر الضيقة » • ويقول « لاندز » أنه على الرغم من أن المرض « أصاب في غالب الأمر الفقراء الا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يمشون من أجله هم أول من هربوا » • وكذلك الأجانب الذين جاؤوا الى مصر ليثروا على حساب الشعب المصري ، لا ليواجهوا الويام معه ، سارعوا بالهروب ، ففادر منهم البسلاد في ظرف أسبوعين ٣٠ ألف أوربي » (٤٩) •

أدى انخفاض المستوى المعيشي للفقراء الى حدوث فجاعة الوجبه القبيح سنة ١٧٧٨ نتيجة انخفاض مأم النيل • وقد وصفها أحد الأجانب بأنها مجاعة مميته وان ضحاياها وصلوا الى عشرة آلاف شخص • وذكر أن السجلات الرسمية لا تذكر الجوع كسبب لآلاف أخرى من الوفيات • ولكن زيادة عدد

الوفيات في أيام القحط بالدوستاريا وغيرها كان راجعا الى قلة الغذاء ورداءة نوعه . وأكد في وصفه « أن الفقراء كانوا يلتقطون الزبالة وروث البهائم من الطرق ليسدوا بها الرمي ويخففوا من ألم الجوع » (٥٠) .

وساهم في تدهور حالة الملاك الصغار وفقراء الفلاحين ان مام الرى كان يتحكم فيه كبار الملاك ، ولا ينال منه صغارهم ، « الا فضلات مما يزيد عن حاجة الأغنياء ، ويذكر الاستاذ محمد عبده في مذكراته أن بوليتوا باشا كان يملك آلة بخارية (واپور للمياه) ، كان يبيع مامها للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يجدون فيها الماء بغير ثمن ، وان رجاله المسلمين كانوا يمتعون الفلاحين من فتح التربة التي يسقون منها ، لكي يظل يبيع لهم الماء » (٥١) .

حركة فلاحية نشطة :

اقتصت حركة الفلاحين بالنشاط منذ أواخر عصر اسماعيل ، خاصة في مجلسهم النيابي ذي السلطة الشكلية ، فقد نمت داخله أول أشكال المعارضة لسلطة الخديو الاستبدادية ، ومن الطبيعي أن الارمستقراطية الزراعية والفئات العليا من البرجوازية الزراعية كانت صاحبة النشاط النيابي ، وان الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وأقنان الأرض لم يكن لهم أى صوت في هذا المجلس . وقد تشكل بجواره « الحزب الوطني » أو « جمعية حلوان » وهي جمعية محدودة العدد كانت تعبر عن حرقوا بالاتراك الأذكىاء الذين رأوا في الدستور مطلباً حيوياً يبيع لهم أن يشاركوا الخديو سلطته . وكان هذا الحزب مطلبية سياسية للارمستقراطية الزراعية . وقد تحققت مطالبه بمحاولة اسماعيل الاستماتة به في أواخر حكمه عندما دعى شريف لتأليف الوزارة على أساس الثلاثة الوطنية التي قدمها الحزب اليه . وكلف شريف بوضع دستور فوضع بالفعل مشروع دستور ١٧٧٩ . ولكن اسقاط اسماعيل أوقف المحاولة . ومنذ تحرك الجيش في أول فبراير ١٨٨١ تنبعت كل العناصر الراهبة في التغيير الى الدور الذي يمكن أن يلعبه . وكان حرايى بنفسه يسمى الى كل القوى الوطنية ويحاول تحمس نبضها . وعندما جام الوقت المناسب كانت مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي حاصرت قصر هابدين وفرضت على الخديو مطالب الجبهة الثورية . ولم تكن العسكرية الفلاحية مقتصرة فحسب على العناصر العليا من الفلاحين المصريين . ولكنها اجتذبت أيضاً عناصر أخرى من الفلاحين . فقد ظلت للقرية المصرية « هذه البقية الصالحة من القدرة على المطالبة بالحق والشكوى من الظلم الى ما بعد عهد المماليك بزمان طويل ، ولم تكن في كثير من الأوقات كافية لرفع الظالم وكفى يد الظالم ، ولكنها كانت في أحلك الأوقات كافية لتحريك القوة الكامنة في قلب انسان مؤمن بالعدل والخير ، متحفزا للجهار بالايمان أو يجد له مستمعا في القلوب والأذان » (٥٢) . وبعض أصداء هذه البقية الصالحة من القدرة

على الاحتجاج ما شاهده مراسل التيمس في يناير ١٨٧٩ « مئات من العمد والمشايخ كل يمثل قرية من القرى ، جاؤوا للقاهرة لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب ، وحاصروا أبواب الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما مرانضهم قد غطت بلاط الصالح » (٥٣) . وربما من مشهد مثل هذا وآلاف غيره تحرك ذلك الانسان « المؤمن بالعدل والخير ، المتحفز للجهر بالايمان » ، فجهز بثورته ، وبالتأكيد فان ذلك الانسان كان أحمد هرايى .

المثقفون بين حلم الثورة واغراء السلطة :

مع أن المثقفين لا يشكلون طبقة بالمصطلح الاقتصادي والاجتماعى ، الا أنهم عادة يلعبون ادوارا هامة وخاصة فى المراحل التى تنشط فيها للحركة الاجتماعية ، من طريق ما يحدثونه من تراكم كسبى بطىء غالبيا ما يسبق الميلاد الفعل للطبقات الاجتماعية التى يعبرون عن أفكارها (٥٤) . ومن هنا يبدو من غير المهم أن تناقش الأصول الطبقيّة للمثقفين بقدر ما هو أساسى أن نوصف التيارات الاجتماعية التى يعبرون عنها ، والتى تخدم فئات طبقية محدودة سواء كان المثقفون ينتمون اليها أو الى حليف لها أو نقض . على أن اهمال الأصول الطبقيّة للمثقفين اعمالا تاما سيكون خطأ فعلياً . إذ كانت هذه الأصول قد لعبت دورا فى تحديد مواقفهم . كما أن أخذ المواقع الانتخابية لفريق منهم فى الاعتبار مسألة هامة خاصة للفئات التى تبين قوة العمل الذهبى .

وفى ضوء هذا يصبح أمائنا فئات ثلاث من المثقفين .

- أولها : موظفو الحكومة وهم بائعوا قوة العمل الذهبية .
- ثانيها : ممثلوا التيار الليبرالى الذى تكون منذ اوجه محمد على الى ارسال بمئات الى أوروبا .
- وأخيرا ممثلوا التيار الدينى المتحرر الذين كانوا يتمركزون فى الأزهر وعلمائه .

● وكان الجزء الأكبر من الفئتين الأخيرتين يعمل إذ ذاك بالفعل فى جهاز الحكومة ، بينما توزع الباقون فى أنشطة ذات طبيعة فكرية خاصة مثل التدريس والتأليف والصحافة .

ومن هنا فان الحلقة الجوهريّة لموقف المثقفين المصريين تكمن فى الظروف التى أحاطت بموظفى الحكومة . وينبغى أن نشير الى تحفظ أساسى . هو أننا نعالج فى هذا الفصل الظروف الاجتماعية التى دفعت بالمثقفين الى جبهة الثورة ، مع الإشارة الى بعض ممطياتهم الفكرية ، أما تفاصيل الفكرىات التى نشروها ، وتفاصيل حركتهم السياسية ، فسيكون موضع المناقشة والعرض فى الفصول القادمة من هذه الدراسة .

« لم يمض جيل واحد بعد الحملة الفرنسية حتى ظهر الرجل المثقف في البيئة المصرية » (٥٥) . وقد ظهر عبر سلسلة من الأعمال والاجراءات والتطورات ، التي يلورت الشخصية المصرية المتميزة والمستقلة غير غيرها ، والتي تمي أو تحاول أن تمي ذاتها . ومن أبرز تلك الأعمال سياسة البعثات التي اتبناها محمد علي . وفي البداية تحكم في تلك السياسة موقف محمد علي من المصريين ، فالبعثات الاولى كبايانت من الأتراك والأرناؤود والجراكسة ، ثم توسع في إرسال المصريين من أبناء الفلاحين بعد ما أثبتوا صلاحيتهم لذلك ، بل وتفوقوا على غيرهم . وبتزايد أعداد المصريين المائدين من البعثات والمتخرجين من المدارس المحلية التي توسع محمد علي في انشائها ، بدأ المصريون يأخذون مواقع في جهاز الدولة الذي كان تنظيمه يشتمل معزى من أهم مطامح الوائى . ولكن هذه المواقع ظلت دائما بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال ، فكما حرم الفلاحون من الوصول إلى قيادات الجيش ، فقد حرموا كذلك من قيادة الجهاز الإدارى المدنى ، وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز - كما يقول الشيخ محمد عبده - « أما من الأرناؤود أو الجراكسة أو الأرمن المورالية أو ما أشبه هذه الأوصاف » (٥٦) .

دفعت الحاجة للتجارب الفنية « محمد علي » إلى تشجيع الأجانب على العمل في جهازه الحكومى ، وتزايدت أعدادهم بتزايد جالياتهم في مصر ثم أصبح بقاؤهم حقا من حقوقهم بعد تسلل رأس المال الأوروبى وظففة السيطرة السياسية . ويرى الشيخ محمد عبده أن مجلس المعارف الأعلى الذى شكله رياض باشا لاصلاح التعليم ، كان يضم هذا كبيرا من الأجانب وكان رياض باشا يقصد من ذلك أن تكون قرارات المجلس معروفة عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ في مصر فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين أو غيرهم فيها ، خصوصا إذا اقتضت صرف النقود وتوسيع النفقات (٥٧) .

وفي سنة ١٨٨٢ وصل عدد الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية إلى ١٢٨٠ موظفا ، بينما كان عدد الموظفين من غير الأوربيين - بما فيهم الأتراك والجراكسة والفانيون - نحو ٩٢٠٠ موظف أى أن الأوربيين كانوا يشكلون ١٠٪ من مجموع الموظفين . وبلغ ما يتقاضاه هؤلاء الأوربيين من مرتبات سنوية ٣٧٣ر٤٩١ جنيهها انجليزيا ، بمتوسط يصل إلى اربعمائة جنيه (٥٨) . وهو ما يكشف عن مكانتهم في الجهاز الحكومي إذ كانوا قد تسلسوا إلى أكثر مناصبه القيادية وتنافسوها مع الأتراك والجراكسة بينما قبع المصريون في أسفل درجات السلم الوظيفي - وتزايد عدد الموظفين السوريين الذين برزت فيهم مهارات فنية ومهنية خاصة (٥٩) ، فاحتلوا لقيادات الوسطية في الجهاز الحكومى .

وكان على الموظفين المصريين الرابضين في أسفل درجات السلم الوظيفي أن يتحملوا كل نتائج السياسة الاوتوقراطية التي أوقعت الحكومة المصرية

تحت سيطرة مالية أوروبية . لذلك فنادوا ما كانوا يتسلمون مرتباتهم كاملة لمدة شهرين متتاليين . إذ كانوا يجدون الخزائن خاوية دائما . فضلا عن أن عزل الموظفين وقصلمهم كان مسألة تتضح لنزوات ولي الأمر . وهو ما جعل صفار الموظفين بل وكبارهم أيضا - من الأتراك والجرأكسة - يمارسون عملية استنزاف بقسمة للفلاحين . وقد وصف « المستر كييف » في تقريره تلك الحالة بأن الموظف المصرى أصبح مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيق الوظيفة عليه فيجبال الى المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاهالى » (٦٠) .

ولما كان أكثر صفار الموظفين لا يتمكنون - بحكم صلاحياتهم - من السرقة على هذا النطاق الواسع فقد اكتفوا بالسرقات الصغيرة ، وكانت حالتهم تتدهور دائما الى أسوأ . وقد وصف مراسل التيمس هؤلاء بعد قطع مرتباتهم فى صيف ١٨٧٨ فقال « ان هناك جيشا كبيرا من صفار الموظفين على حافة المجاعة » (٦١) . وهكذا طالبت حالة الخراب التى كانت تسبب اليها مصر الجميع وخاصة ذوى الدخول المحدودة ، بل ان فترات الزواج نفسها كانت تحمل مخاطر شديدة فقد أدى الاعتماد على القطن كمحصول رئيسى الى استيراد الأضدية من الخارج « وهكذا ارتفعت الاسعار بسرعة كبيرة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه فى سنة ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الفلال بنسبة ٤٠٠ ٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن وهو الغذاء الثابت للطبقة الوسطى الصغيرة ، وبعض شرائح أخرى من محدودى الدخل من أربعة بنس الى ثلث للربط - أى ثلاثة أضعاف - وبينما جعل التضخم الحياة صعبة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم ، كان أغنياء تجارة القطن الجدد سببا فى ارتفاع الاسعار بل تسببوا بافراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر وأكثر » (٦٢) .

ومع أن الأمر لم يسلم من بعض التحركات الساخطة لعناصر من الموظفين ، إلا حركة وائنة أو حتى محدودة لم تشملهم . وربما استطعنا أن نجد فى تصرف مثل تصرف « محمد أفندى فنى » نموذجا للصرخة الساخطة التى مارسها بعض الموظفين . فقد حرر - وكان رئيسا لقسم الترجمة بوزارة المالية - عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية - وكانت إدارة أوروبية إذ ذاك - فعوكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من الخدمة وحبس سنتين بالطوبخانة (٦٣) .

احتشدت جموع الموظفين حول الثورة عندما اتضح اتجاهها المبكر الى تمصير الجهاز الإدارى للدولة ، كجزء من حسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى . وكان هذا طبيعيا لأن أكثر العناصر المؤثرة بن الموظفين المصريين

كانت متأثرة بالتيارات الفكرية الليبرالية وخاصة في جانبها القومي وهو الجانب الذي يرتبط مباشرة بمصالحهم .

وكان حسم قضية السلطة في المجتمع أمينة من أمنيات الليبراليين المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهني عميت عقب مودتهم من بعثاتهم الأوروبية ، فالمجتمع الذي احتكوا به هناك والذي اقتنوا مصحة نظمه ولامتها كان مفروضا بشدة في مصر ، حيث سيطرة الفرد المتسلط والكيك الفكرى والاجتماعى . ومن هنا فمجموعة الأفكار الأساسية التي تعلموها - وشاهدوا مؤسسات تطبيقها - قد وضعتهم في تناقض حقيقى مع سلطة محمد على الأوتوقراطية . ولعل أفكارا مثل الحرية الفردية وحرية المعقيدة وضمانات الفرد ازام السلطة ، كانت من أكثر الأفكار الحاا جليهم ، خاصة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاس لأسباب تافهة بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل الحاسم فى هذا الصدد أن التطور الاجتماعى كان متغلغا من فكرهم . وأن القوى الاجتماعية النشطة التي كانت تستطيع أن تكتبى مثل هذا التيار - وهى قوة التجار - كانت قد صفت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم . وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التي فرضها محمد على ، كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفو الأزهر - انتقلوا الى معسكر الوالى . والتناقض بين أفكار من لم يتقل منهم الى ذلك المعسكر ، وما أذى به الليبراليون لا يسمح بحوار سريع يقود الى حركة موحدة .

وثمة عامل ذاتى هام ، أثر فى حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيرا سلبيا . ذلك أن أكثرهم كان ينتمى الى أسر فقيرة ، وأن كانت ذات أصول عريقة ، أفقرها تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التي كان يقوم بها . وقد تجاوزت رغبتهم فى إعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التي أرمى محمد على قواعدا فى المجتمع المصرى ، وهى التعليم . ومن هنا كانت كل محاولاتهم تحاولات صمود فردى أكثره كان شاقا - راجع حياة الطهاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى على سبيل المثال (٦٤) - ولكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا ، وأن لم يحقق مطالبهم الفكرية . إذ أصبوا فى النهاية جزء من جهاز محمد على . وقد وصف الشيخ محمد عبده وضميتهم تلك فقال أن محمد على « أرسل جماعة من طلاب العلم الى أوروبا ليتعلموا فيها فهل أطلق لهم الحرية ليثوا ما استفادوا ١٩ كلا ولكنه اتخذهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها إرادة فيما تصنع » (٦٥) . إن فقدان الإرادة وبقاء هذه العناصر بعيدة عن المراكز القيادية فى السلطة إن كان قد اسخطها فقد فعل أكثر من هذا حين أقدمها طابع الثورية العاد ، فمن خلال عملية تكيف مع قيم المجتمع وأنظمتها وصلت الى تيار فكرى توفيقى ، بحيث أن العناصر التي أثرت التأثير الكبير فى مجرى الثورة لم تكن أصلا منتحية لليبراليين المصريين مع أن بعضها قد يكون متأثرا بما أشاعوه من متاح فكر جديدة .

على أن هناك عاملين جديدين قد لعبا دورهما في إيقاظ الليبراليين المشرقيين من موقفهم السكوني فقد تدفقت على مصر أعدادا كبيرة من المثقفين العرب وخاصة الشوام الذين فروا من لبنان عقب المذابح الطائفية البشعة التي دبرها الباب العالي هناك عام ١٨٦٠ ، وعمل كثيرون منهم بالتدريس والصحافة ، وكان هؤلاء يتبنون أفكارا متقدمة منطلقين أساسا من موقف الاضطهاد الديني الذي تعرضوا له ، ومن هنا فقد ترددت أفكار مثل حرية العقيدة والقومية لتزاحم فكرة الدولة الدينية ، كذلك فإن اهتمامهم بالملم ونظرياته وتيارات السياسة العالمية كان يعود لتأثرهم في ذلك بالدور الذي لعبته البعثات التبشيرية الأوروبية والأمريكية في لبنان . وبهذا كان دورهم رائدا أتاح لهم أن يكونوا جسرا أو معبرا موصلا للثقافة الأوروبية إلى المصريين في وقت لم يكن قد توافر لهؤلاء الآخرين من المثقفين عدم يكتفي لأداء هذه المهمة الخطيرة الشأن ، (٦٦) . يضاف إلى هذا أن الأعداد الضخمة من الأوروبيين الذين تدفقوا على مصر قد لعبوا دورا في إيقاظ الليبراليين المصريين . ومع أن أكثرهم كان يلعب أدوارا مخبرية ويمارس نشاطات اقتصادية أقرب إلى السرقة ، فقد كان منهم عناصر ثورية عطلت على قضية مصر وأمنياتها .

ومع أن الاختلاف بين الليبراليين المصريين وتلاميذهم ، وبين تيار التعليم الديني الأزهرى قد تعمق في بعض المراحل ، خاصة بعد أن أصبح التعليم المصرى ثنائيا ، فإن نقط اللقاء كانت متوفرة . لقد اتخذ الليبراليون عدة خطوات للخلف بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام . إن الطمايح التوفيقى للبرالية المصرية - للظروف التي أوضاعها - جعل التيار العلماني والاتجاهات الزمنية في أبهى صورها . ومن هنا فإن العداء العاد بين الليبراليين المصريين ورجال الدين فكريا وسياسيا لم يظهر ، فلم يطالب الأولون - كما طالب نظراؤهم في فرنسا - بشنق آخر ملك بأعماق آخر قميس ، إذا لم يكن الأزهريون خلفاء للملك كما كان القسس .

ومن ناحية ثانية فإن الدور الذي لعبه جمال الدين الأفغانى في صياغة فكر دينى متحرر في دعوته إلى « الجامعة الإسلامية » كوحدة للشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار أو المرخصة لذلك ، هذه الدعوة أنقذت الفكرة الدينية من أن تستغل لتدعيم الاستبداد كما أنقذتها أيضا من الاحتماق في التعصب الدينى .

وبالفعل فإن الأزهر كان بؤرة أساسية من بؤر التفجر الشورى ، والواقع أن الظروف قد فرضت أن تكون الجامعات المريضة من طلاب الأزهر من أفقر بيئات المجتمع المصرى ، ومن أبناء الفلاحين الصغار والفقراء في كتلتهم الضخمة ، يدفعهم إلى التعلم ما يوفره الأزهر لطلبته من خبز حرق بالجراية ، وما ينتظرون من ثواب باعبارهم حملة كتاب الله ، ومن طبعوا أن يكتسبوا أوقاتهم من عمل من الأعمال المتعددة التى تؤهل الدراسة فى

الأزهر لها ، ومن الجانب الآخر فقد كان الأزهر هو المنبع الأساسي الذي يزود التعليم المدني بأغلب احتياجاته ، وكان عددا لا بأس به من موظفي الدولة - صفاراً وكباراً - قد جاؤوا به زمناً - وتأثروا ببيئته تأثراً كبيراً . واذن فقد سببت تأزمات المجتمع المصري نفسها في قلب الأزهر كما صبغها في قلب المؤسسات المصرية يومذاك . وكيف لا يغضب طلبته من التدخل الاجنبي وما تبعه من استنزاف لثروة البلاد ومن فوضى الضرائب ومناقصات الأجانب في الوظائف ، وهم أبناء القرية ، في أبسط حالاتها وأكثرها تعرضاً للبلطش والافقار .

الجنين البرجوازي :

في مسار الثورة المرابية ظواهر ملفقة للنظر باهتة على الحيرة ، ولكن شمول النظرة التي تعالج بها كفيل يتجاوز هذه الحيرة ، وهو ما لا تستطيعه المعالجات الجزئية التي تكتفى عادة بالقول بأنها ثورة عسكرية ، فلا تغفل بذلك من شأن الثورة فحسب ، ولكنها تمرر أيضاً من تفسير كل ظواهرها . والشمول النسبي الذي تعالج به موضوعنا لا يتحقق اذا لم نقتف قليلاً لنحاول استكشاف أبعاد الجنين البرجوازي في رحم المجتمع المصري . أما كيف عبر هذا الجنين عن نفسه فكرياً وسياسياً فهو مبحث قائم .

ولا يكفي لرصد ملامح هذا الجنين أن نخيل الى ما سبق أن عالجناه في هذه الدراسة حول شكل الإنتاج الزراعي وسمته البرجوازية التي تمثلت في الانتاج للتسويق - القطن - وتحويل الأرض لسلعة باقرار حق الملكية الزراعية والتمويل المصرفي للإنتاج الزراعي وتحرير قوة العمل جزئياً ، واستخدام الآلات في الزراعة .

والواقع أن القطن باعتباره السلعة الرئيسية في الانتاج الزراعي المصري منذ المقتصد المتوسطة ، قد أحدث بعض التغييرات في العلاقات الانتاجية ، ومع أن الاعتماد عليه كمحصول وحيد قد جعل مصر تميل في حالة من التبعية التجارية ، نتيجة لأن حجم وقيمة التجارة الخارجية لمصر كانتا تتوقفان على صادراتها من القطن الى الدول الأوروبية وفي مقدمتها انجلترا . مما جعل حركة الاقتصاد المصري محكومة أساساً بعوامل خارجية ، وهو ما ظهرت آثاره عند انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، وعودة الزراع الأمريكيين الى الانتاج ، فتدهورت أسعار القطن المصري وتأزم الاقتصاد ، وحدث الانهيار . إلا أن مصر ككل البلاد التي عرفت هذا النوع من التبعية التجارية انقسمت فيها حياة المجتمع الاقتصادية الى قطاعين ، القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وهو كذلك الذي تنمو داخله علاقات الانتاج الرأسمالية ، أما القطاع الذي يغلب الحاجات الداخلية فهو قطاع فقير من حيث المعدات محدود القدرة على النمو تسوده علاقات انتاج سابقة للرأسمالية (٦٧) .

ويضاف الى هذا الشكل من العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي ارتبطت بالقطن ، اختلاف شكل استغلال الأرض الزراعية مما كان عليه في أوروبا في خلال القرن الثامن عشر ، فقد كان الاقطاعي يقيم في أرضه ويحصل على دخله من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ويستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة ، ويحمل قبلهم بعض المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية . أما ملاك الأراضي الزراعية في مصر فكانوا ملاكا غائبين لا يقيمون في أرض ولا يتحملون قبل فلاحهم أى مسؤولية ويحصلون على دخلهم من التعامل مع الأرض باعتبارها سلعة وذلك بالتجارة فيها ، كما يحصلون على هذا الدخل أيضا من تأجير أراضيهم الزراعية . ولم يكن لهؤلاء الملاك علاقة مباشرة بالعمال الزراعيين إذ كان هؤلاء يتعاملون مع المستأجرين ومع الملاك المتوسطين . ومن هنا فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضي الزراعية هو أنهم ملاك رأسماليون للمزارع لهذا الحد أو ذاك ، (٦٨) . ومظاهر انهيار اقتصاد العصر الوسيط متعددة ، ان هذا الاقتصاد القائم على الانتاج الطبيعي ، تفسير ومضى في تغيره في عهد اسماعيل وذلك بأدخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التجارى النقدي ومستلزماته (٦٩) .

وساهمت الزيادة في طرق المواصلات في احداث انقلاب كبير في الاقتصاد المصرى ، ففي سنتى ١٨٦٣ و ١٨٧٥ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ مترعة للرعى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا . وبد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وأنشئ من الكبارى ما لا يقل عن ٤٣٠ وأمسست ميناء الاسكندرية وأنشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لسقاية الأرض والأهالى وبنيت أحواض السويس ، وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة في طرق المواصلات البرية والنهرية ، وفي تدعيم أعمال الرى وتنظيمه بما أنشئ من قناطر ومدود (٧٠) الى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة الاراضى الزراعية نفسها التى زادت من ٢٠٥٢٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ فى ختام عهد سعيد الى ٤٢٥٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهى آخر سنوات حكم اسماعيل . ونشأت السوق الداخلية والغيت ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على دخول السلع الزراعية الى أسواق المدينة والغيت السخرة قانونا وفى استعمال الكرباج وكل مظاهر القسر قانونا وتلك كلها علامات انهيار للاقتصاد الاقطاعى ، ولكن وقتا كان لابد أن يمر قبل أن تبدأ ملامح الانتاج الرأسمالى فى التبلور . فبمئات المسخرون السابقون على العمل الأجرى ويعتاد الذين يستخدمونهم هذه العسفة .

ويمطينا على مبارك وصفا لكيفية إدارة الخسديو اسماعيل لأملاكه . وهو وصف يكتفى للحكم على طبيعة شكل الاستغلال الزراعى كما كان يقوم به حده من كبار ملاك الأراضي ، قال يصف مصنع الضبعة يتركز قوص « وفى الضبعة بالدائرة الستية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع خصيا

وتسقى بالبوريات وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بسكك حديد زراعية محمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على المناير والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فدانا وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حيا ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطارا أفعاما ، وينقل منها العسل نمرة ٣ الى ورشة الروم بقاوريقة المطاعة ليستخرج منه السيرتو ، وقد عملت تجرية الفدان من هذا التفتيش فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا (أى أن إنتاج التفتيش كله ٢٢٠٠٠٠ قنطارا في السنة) ثم ان الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل الى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر (٧١) . ولم يكن اسماعيل وحده يستغل أرضه هذا الاستغلال الرأسمالي المتقدم بل أن بعضا من كبار ملاك الأراضي وخاصة من الأسرة المالكة ، كانوا يفضلون مستوى أدنى من الاستغلال الرأسمالي ، فيسلمون أراضيهم الى مؤسسات مصرفية تتولى ادارتها لحسابهم ومنهم الأمير الهامى باشا - ابن عباس الاول - الذى رأى أن يزيد دخل أراضيهم بتسليمها الى بيت أوبنهايم وشاير وشركائهما ليديروها لمدة اثني عشر عاما ، وكان على البنك أن يشتري الآلات والمعدات الزراعى ويسوق المحصول نظير عمولة ، والواقع أن العقد أعطى أوبنهايم سلطة الحسامك فى هذه الملكات (٧٢) .

وقد أثارت طريقة اسماعيل فى ادارة أطيانه ، وفى الادارة الحكومية عموما انطبعا بما أنه ليس من ذلك الطراز من الملوك الذى كانه عباس أو سعيد ، وكان من رأى البعض « أنه كان اداريا ممتازا أكثر مما ينبغي ، فلقد كانت ادارته لثروته الخاصة تعتبر لونا من البخل لمن اعتادوا اسراف سعيد ، فعنى هذا النوع من الادارة ثمة قىم غير ملكي ، قىم برجوازي ، يضايق المستغلين البرجوازيين الاجانب فى الاسكندرية » لذلك كان القنصل الفرنسى ، وأيضا الانجليزى يبحثان عن الطابع الملكى فيه ، حيث تسود فى الغالب قىم الكرم والنبل والمعاملة غير المحدود ، وليس قىم التجارة والمنفعة وجداول الضريبة (٧٣) .

ومع أن المؤرخ لسوم الحظ مطالب دائما - بتعمير لاندز - أن يقتصر فى تحليله على الانجازات وليس على المشروعات ، على ما تم فعلا ، وليس على ما كان يعلم به من يؤرخ لهم ، الا أن لبعض أحلام اسماعيل دلالة هامة على الطريقة التى كان يفكر بها هذا الرجل الداهية ، ولئن نجد وصفا أدق من قول يعقوب صنوع عنه « شوق يا عزيزى ، اذا رب العالمين ، عين سيدنا موسى ناظر مالية ، وسيدنا عيسى ناظر خارجية ، وسيدنا محمد ناظر جهادية ، كن متيقن ان الفرعون اسماعيل يعمل شغله يسجعه ويضحك عليهم » (٧٤) . ومن هنا فان أحلام اسماعيل ذات دلالة على تناوله للمسائل ، حتى وان قصرت

جهوده من تحقيقها • وفي هذه الاحلام سنرى دائما عقلية برجوازية شديدة الذكاء • كان يرى مثلا أن الاراضى التى تحيط . بالنيل فى الصعيد التى تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر ، أراضى مأهولة بالسكان وخصبة الى حد لا يصدق ، ولكن تقفها يمنع استغلالها كمزرعة قطنية هائلة ، و إذا أمكن — كما قال لنديرفيو أحد المالبين الفرنسيين — أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين عموميين يعملون تحت توجيه وإشراف فصال من الحكومة فى القاهرة فإنها ستصبح فى يوم من الأيام هندا أخرى ، ومن أجل ذلك أراد اسماعيل أن ينشئ خطا حديديا من اسنا فى الصعيد الى الخرطوم (٧٥) وهو مشروع يكشف عن تغفل فكرة الاستغلال الرأسمالى فى عقل اسماعيل •

وازدهرت لفترة خلال حكم اسماعيل بعض الصناعات التى كانت قد انتهت بنهاية حكم محمد على ، فأنشأ اسماعيل ١٧ مصنعا للسكر • واتجه الى التوسع فى زراعة قصب السكر وخاصة فى أملاكه فى الوجه القبلى ، وكان هدفه من ذلك تمويض النقص الذى نتج عن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وفقدان مصر لمورد هام من مواردها • كما دبت الحياة فى معمل الطوابيش بقوة ومعمل النسيج بها وكانا قد انشأ فى عهد محمد على ، وأنشأ مصنعين لمعمل الجوخ أحدهما ببولاق والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأوجاخ التى تلزم لجنود البر والبحر • وأنشئ معمل لضرب الطوب فى قليوب ومعمل لدبغ الجلود فى الاسكندرية ومعامل للزجاج ومعمل للورق فى بولاق •

وكانت تلك المصانع جميعها ملكية شخصية للمخديو لذلك ما لبثت أن تدهورت فى آخر عهد نتيجة للأفلاس ، الا أنها كانت بداية لانشاء صناعة متواضعة ، تدعم مراكز تكوين الجنين البرجوازي ، من بين تلك المراكز ازدهار الصناعة الحرفية ، فقد شهد عهد خلفاء محمد على رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومى ما أدى الى انتماش الحرفيين من جديد ، فزاد عددهم حتى وصل فى عام ١٨٧٧ الى ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ فى وقت كان عدد السكان فيه حوالى ستة ملايين نسمة ، وعلى الرغم من أن عددا من هؤلاء الحرفيين كان يعمل فى أنواع من النشاط الاقتصادى أقرب الى الخدمات منها الى الصناعة مثل « النوتية » وغيرهم الا أن كتلتهم الكبرى كانت تعمل فى حرف صناعية مثل النسيج والحداة وصناعة الأحذية والطوب والنعاس وصناعة الزجاج • الخ •

والعوامل التى دفعت بهذه الفئة الضخمة الى معسكر الثورة هى نفس العوامل التى دفعت بنهرها من الفئات ، فقد كانت الضريبة على الصناع والحرفيين تتراوح بين ٤٨ قرشا وسبعة جنيهات ، فضلا عن الضرائب على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة وعوائد الدلالة على ما يبيع من المصوغات ، وقد أدت فداحة الضرائب الى تدهور الصناعات الحرفية • وفى نفس الوقت أفقدها تسلي المصنوعات الأوروبية الى الأسواق المحلية موقها ،

فقد كانت المصنوعات الأوروبية تتميز عنها من حيث تنوعها وجودتها ورخص أسعارها . بل ان بعض العناصر الأجنبية التي كانت تشكل الجالية الأوروبية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية من الحرفيين باتشام ورش يدوية في مصر .

كذلك أدت سياسة خلفاء محمد علي الاقتصادية وخاصة اسماعيل الى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية . فمن ناحية كان اعتماد الانتاج الزراعي على القطن - وهو محصول ينتج للتصدير العالمي - يؤدي الى توسع القشائ العاملة في مجالات التجارة فيه داخليا وخارجيا . ومن ناحية أخرى كان الاهتمام المتزايد بالطرق والمواصلات وخاصة السكك الحديدية أحد عوامل تنشيط التجارة الداخلية واتساعها فضلا عن الفهم العطر على انتقال السلع الزراعية وترك حرية الانتاج الزراعي للمحاصيل دون حصر . وتؤثر الاختصاصات المتوفرة الى هذا الرواج الواسع في التجارة المصرية ، فخلال الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ - ١٨٥٤/١٨٥٥ بلغت صادرات مصر حوالي ٢٣٢٩٦٨٠ جنيه انجليزي ، وفي الخمس سنوات التالية كانت الصادرات ٢٠٠٤٩٣٩٠ جنيه انجليزي ، أما الواردات فقد ارتفعت من ٦٠٠٩٨٥١٩ جنيه انجليزي الى ٦٠٠٤٧٠٦٢ جنيه انجليزي (٧٦) . وتتضح صورة الاتساع في حجم التجارة الخارجية اذا علمنا أن الواردات المصرية قد زادت من ١٠٠٠٩٩١٩ جنيه في سنة ١٨٦٢ الى ١٠٠٠٤١٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٩ ، وزادت الصادرات في نفس الفترة من ١٠٠٠٤٤٥٤٠ الى ١٠٠٠٣٢٨١٠ (٧٧) . وساهم في هذا دخول الحبوب كمحصول جديد للتصدير اعتبارا من سنة ١٨٦٥ ، فنتيجة لانتهاج الحرب الأهلية الأمريكية وتدهور أسعار القطن عادت زراعة الحبوب الى الانتعاش وفاض المحصول عن حاجة البلاد وعاد تصدير الحبوب الى الخارج ورجح التوازن بين المحصولين الرئيسيين القطن والحبوب (٧٨) .

ومن هنا فان بعض المؤرخين الاقتصاديين يرون أن مصر ارتفعت منذ عام ١٨٥٠ الى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة ، وهي ان لم تكن دولة من الدرجة الاولى ، الا أنها كانت تتقدم بسرعة كبيرة « وهو ما ظهر أثره في نمو المدن نموًا كبيرا وخاصة الاسكندرية التي نمت من مدينة صغيرة راکدة سكانها حوالي ١٠ آلاف وقت الغزو الفرنسي الى مدينة كبيرة مزدهرة بالسكان تعدادها ١٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٥ . وأصبح ميناءها يشبه « غابة من الأشجار والمداخن » (٧٩) .

وقد لعبت الضرائب هنا نفس الدور الذي لعبته بالنسبة لمختلف القشائ فضلا عن أن المنافسة الأجنبية كانت تلعب دورا مزدهرا . وجهه الاول التجار الأجانب الى التهرب من رسوم الجمارك المفروضة على الصادرات والواردات بما يحرم الدولة من إيراداتها ويؤدي الى انخفاض الأسعار التي يمرض بها التجار الأجانب سلمهم عن أسعار نظيراتها من السلع

المصنعة محليا - ووجهه الثاني اعفاؤهم مما يدفعه التجار الوطنيون من ضرائب المدن ، ويقول روزنتين ، أن ما كان يفرض في المدن من الضرائب كموائد المنازل وبدل التمتع في الاعمال التجارية تركتها الدول للأهالي الوطنيين ليتمتعوا بها دون سواهم رغبا عن أعمال رعاياها المالية والتجارية الواسعة . وأصبح ما يدفعه التجار المصريون في العام من الضرائب المالية والتجارية - وهو ٣٠٠٠٠ جنيه - عقبة في سبيل منافستهم للأوربيين في الشئون التجارية (٨٠) .

والحقيقة أن حجم المنافسة للتجارة الوطنية كان ضخما جدا . ليس فقط لأن عدد التجار الأجانب قد زاد زيادة مهولة فارتفع من ٣٠٠٠ تاجر في سنة ١٨٣٦ الى ٦٨٠٠٠ تاجر في سنة ١٨٧٨ (٨١) ، ولكن أيضا لأن نشاطهم وصل الى أصغر القرى والمزب والكفور ، ولأنه كان نشاطا يتم في حماية الامتيازات الأجنبية والمعاهم القنصلية .

وفوق هذا العيب ، فإن الاختناقات الاقتصادية نتيجة لكارثة الديون كانت تلقي بظلالها فوق نشاط التجار ، فقد أدى الاحتياج الى زيادة إيرادات الخزنة الى رفع الرسوم في جمرات الاسكندرية ١٠٠ ٪ في سنة ١٨٧٧ ، وزادت أجور الشحن بالسكك الحديدية بنفس النسبة تقريبا . وقد أدى ذلك الى تقليل الواردات كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطا فاحشا (٨٢) .

وسوف نجد في وثائق العصر المالية أدلة متعددة على أن كبار ملاك الاراضي كانوا يستثمرون أموالهم في مقروضات مالية وتجارية ضخمة جدا . ففي مايو ١٨٦٣ نظم اسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلام مصر مع ديرقيو وأوبنهايم وصاحب بنك مصرى يدهى بكاكينى كمؤسسين ومديرين للخط الملاحي الجديد ومنحت الشركة امتيازات ضخمة من الدولة . وتحدد رأسمال الاتحاد في أول الأمر بـ ٤ مليون جنيه مصرى ثم ضوعف في يوليو وأخذ المصريون معظم الأسهم ، فاسماعيل أخذ النصف والتبلاط وحفنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦٠٠٠ أخرى بينما أخذ الأوربيون ٢٦٨٩ سهما من بين ٤٠٠٠ سهم خصصت لهم ، وفي هذا المضمار كانت الشركة تمثل ثورة في الاعمال التجارية المصرية ولقد أعطتها طليعتها القومية وضما خاصا في عين اسماعيل فقد كانت دائما طفله المدلل (٨٣) .

ولا تتوفر حتى الآن احصائيات دقيقة تعدد حجم هذا القطاع ، بيد أن الشركات الزراعية والتجارية التي تألفت في عصر اسماعيل كان حوالي ٩٦ ٪ من رأسمالها أوربيا والباقي أصهم مصرية موزعة بين الثغديرو والباشوات البراكمة والأثراك . ومعنى هذا أن نشأة الرأسمالية المميلة - الكمبرادور - ترجع الى أواخر القرن التاسع عشر « (٨٤) » . وعلمنا أن تنوع تناقضا قد يطل برأسه بين هذين القطاعين ، وربما كان

خافتا بعض الشيء فالرأسمالية المصرية كنت ضعيفة وناشئة وموقعها من
الرأسمالية الأوروبية لا يسمح لها بالتصدى والمقاومة ، ولكن المناخ الاجتماعى
العام كان كفيلا بأن يدفعها الى طموح كبير .

وربما كانت اندفاعات الجنين البرجوازى كما تمثلت فى حركته وفكره
السياسى ، أبعد مدى فعلا من امكانياته الذاتية وهى ظاهرة طبيعية يمنحها
تدفق الجماهير الشعبية الى معسكر الثورة وما تتميز به تحركاتها من تطرف
رغم عفويتها وعدم تنظيمها مما يدفع الكثير من العناصر الأخرى الى طموح
ثورى يتجاوز متطلباتها الآتية .

وقد عبر الجنين البرجوازى عن نفسه فى بعض أشكال الحركة
السياسية الواسعة التى كان يقوم بها « حسن موسى المقاد » كبير تجار
القاهرة وقد بدأ حركته فى أوائل حكم توفيق ، اذ كتب يحترض على إلغاء
قانون المقابلة ودها الى تنظيم حركة احتجاج على ذلك الإلغاء فنفته وزارة
رياض الى أقاصى السودان ، ولم يعد الا بعد سقوطها وتولى شريف الوزارة
على اثر مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المسلحة . وقد لعب المقاد دورا هاما فى
الثورة رغم عدم وضوح كل تفاصيله . ومن الثابت أنه وضع أمواله الضخمة
تحت تصرف الثوار كذلك وضع اتصالاته الشبكية بالمنابر الأوروبية
والتركية فى خدمة احتياجات الحركة الثورية . وأخذ موقفا شديدا للصلاية
عقب فشل الثورة وأثناء المحاكمات .

وثمة وثائق تؤكد أن أعمال حسن موسى المقاد المالية والتجارية ،
كانت أعمال متسعة ومتشعبة ، وقد قال هو نفسه فى محضر التحقيق معه ،
ردا على سؤال عن ثروته أنه « من المعلوم أن غنى هائلنا معلوم من قديم
الزمن ولا سيما أنى وضعت يدي منذ ستة عشر عاما على تركة المرحوم موسى
بك المقاد التى بلغ مقدارها ماينيف من مائة ألف جنيه ، خير الأملاك
والأطيان وإيراداتها » (٨٥) . وقد وجدت بعض مستندات فى منزله أثناء
التفتيش به ، تدل على أن أعماله المالية كانت مع بيوت مالية أوروبية كبيرة ،
ومنهما المسيو دهرفيو - وهو المالى الفرنسى الذى روى دافيد لاندز قصته فى
كتابه بنوك وباشوات - وذكر المقاد فى التحقيق أنه كان يكتاب ديرفيو
المذكور بخصوص أشغال تجارة مثل بيع وشراء أوراق الديون العمومية
وغير ذلك » (٨٦) . كما كانت له أعمال تجارية ومالية واسعة مع الجزائر ،
كما كانت له صلات كبيرة برجال البنوك ، فقد ذكر فى معرض الرد على
سؤال عن سبب تواجده بالاسكندرية فى يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ أنه كان
على موعد مع كارلو يونفانتى وبيانكى وهما « اثنان بנקاريه من وكلاء
الشركات المالية التجارية » كان بينه وبينهما أشغال ومعاملات تجارية ،
مثل بيع وشراء من أوراق الديون العمومية » .

ومن أبرز التجار الذين لعبوا دورا هاما في الثورة ، أمين افندي الشمسي - باشا فيما بعد - كبير تجار الزقازيق ، فقد كان عضوا بمجلس النواب ، وأتاح لمرابى عند نقله لرأس الوادى عقب تشكيل وزارة شريف فرصة الاتصال الواسع النطاق بالأعيان والموظفين والعناصر الوطنية الاخرى وهي الفترة التى دعم عرابى فيها زعامته وامتنع عن خلالها الجماهير الشعبية الى شعاراته السياسية . وهو ما جعل الوزارة تجد أن ايماد عسراي الى الزقازيق أخطر من ابقائه فى القاهرة فمكنته وكيلها لوزارة الحربية لى يكون تحت اشرافها .

وشمة عامل آخر جعل اندفاعات الجنين البرجوازي اهدم من قدرته المحدودة ، ذلك هو تسلسل الليبرالية الى المناخ المصرى خلال نصف القرن السابق على الثورة ، ذلك الفر الذى كان يصارع ، منتظرا الشرائع الاجتراءية التى تراه محققا لمصالحها ، وهى قوة التجار والصناعيين . وخلال هذا الانتظار كانت الليبرالية المصرية تصارع وحيدة أخطر المؤسسات الاستبدادية المصرية ، نعتى بها : السراى .

السراى . . مؤسسة الاستبداد المصرى

أخطر أدوار التاريخ المصرى الحديث لعبته السراى ، منذ أن كانت ، « نخلة » يسكنها الوالى الى أن أصبحت قصرا سكناه الخديويون والسلطان والملوك . وكان من الطبيعى أن تلعب « السراى » تلك الادوار الخطيرة ، فقد تميزت من البداية بطابع « المؤسسة السياسية » ذات المصالح والأطماع وضمت منتقمين ومخططين سياسيين وحلفاء وأتباع . ورغم أن السراى - منذ عهد محمد على - قد ورثت مضمون السلطة فى العصر المملوكى من حيث أسلوب الحكم القائم على السلطة الشخصية المتسلطة ، فانها نجحت فى تغيير شكلها بالتخلص من ثنائيتها التى كانت تقوم فى العهد التركى المملوكى على وجود الباشا العثمانى وشيخ البلد المملوكى . واكبر نجاح حقه محمد على - من وجهة نظر السراى كمؤسسة - هو تحالفه مع التجار والمبايع المصريين ضد المالك ثم تصفيته لهؤلاء الحلفاء وهو ما قضى على ازدواجية السلطة كواقع وكاحتمال ، وتقدم توحدها بتقلص النفوذ المبايع للسلطان فى مصر . ان السلطة الثنائية فى العصر التركى المملوكى (الوالى وأمرأه المالك) - أصبحت لفترة قصيرة لا الوالى وممثل العناصر النشطة فى الشعب المصرى (ثم عادت لتتوحد فى الوالى فقط بعد قمع تلك العناصر الشعبية ، وأخيرا أصبح الوالى حقيقة منفصلة عن السلطان الذى يمثلها .

وعلى امتداد نصف قرن أو يزيد - وفى ظل خمسة من أسرة محمد على - مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد المصرى ، فخلقت خلال

الممارسة العناصر التي تدعم هذا الدور وتحرس على بقائه . فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيراً عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع في هرم قاعدته المصلحة المباشرة ، وقمته الايديولوجية السياسية .

وقد أرمي محمد علي خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة ، وحدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر ، خاصة أن الحركة السياسية لم تتنامى بحيث تنتهى بحصار السراى وإيقافها عند الحدود المقتولة . ومع أن الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لم يشهد عصر محمد علي ، إلا أنه عاش تأثيراته ، وفي رسده للتأثيرات العلوية، قال « أن هذا الرجل - محمد علي - كان تاجراً زارعاً وجندياً باسلاً ومستبداً ماهراً ، ولكنه كان لمصر قاهراً ولحياتها الحقيقية معديماً ، وكل ما نراه الآن مما يسمى حياة فهو من أثر غيره » ، وهو في تقييمه لما صنمه محمد علي ، يؤكد أنه « لم يستطع أن يحيى ولكنسه استطاع أن يميت » ذلك أنه « كان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة ، فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستعمله معه من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً وإعانه على الخصم الزائل فيمحقه وهكذا حتى إذا سحقت الأحزاب القوية وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة فلم يدع رأساً منها يستتر فيه ضمير « أنا » إلا وقطعه . واتخذ من المحافظة على الأمن وسيلة لجميع السلاح من الأهلين . وتكرر ذلك منه مراراً حتى فسد بأس الأهالي ونزالت ملكة الشجاعة منهم وأجهز على ما بقى في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يبق في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلصه من بدنه أو نفاه مع بقية بدنه إلى السودان فهلك فيه » (٨٧) ويضيف الأستاذ الامام متهمكاً على ما نشره محمد علي من علوم فيقول أن « محمد علي » عنى بالطلب وتدريبه ليس من أجل العلم ولكن من أجل الكشف على المتهمين طبعاً للتأكد من قدرتهم على احتمال التعذيب » !!

واذن فإن « السراى » كانت مؤسسة سياسية ذات تقاليد راسخة ، ورثها محمد علي عن الولاة الأتراك الذين كانوا يسكنون القلعة ، فطورها وأضاف إليها ، كما طور وأضاف إلى الكثير من الأشياء . وكان على القوى الثورية أن تتأمل هذه المؤسسة دائماً كل خطوة تخطوها ، وأن تذكر تقاليداً التي تبدأ بالنفنى وتنتهى بالخنق أو الشنق ، أو بفنجان من القهوة يقتل في لحظة ، وهي تقاليد تخدم بقاها واستمرارها وتضمن نفوذها السياسى .

ولأن الثورات في جوهرها صراع طبقي حول السلطة السياسية ، فإن وقع هذا الصراع ومعاركه تدور بين القوى التي تطمع فيها والقوى التي

تحوزها - وفي الثورات البرجوازية التقليدية - أوروبا - كان الملك وأمرام
الاقطاع والقسيس يحوزون السلطة ، فكانوا بذلك هدف الثورة - ولكن
المسألة مختلفة في الثورة المرابية - وما عاصرها أو تلاها من ثورات شعوب
المستعمرات - فقد تفجرت في عصر انتقال البرجوازية الأوروبية الى ثورة
استعمارية ، أصبحت معه طرفا رئيسيا في الصراع حول السلطة - وبعدها
أقوى الأطراف - فتتبدت بالتالي خريطة التحالفات بين القوى الثورية ، ولم
تعد السراى كمؤسسة للاستبداد ، هي العدو الرئيسى دائما - وحدثت
الظروف في بعض الأحيان مخالفتها أو مهادنتها على ضوء موقفها واحتياجات
الحركة الشورية .

ومع دخول الاستعمار الأجنبى طرفا في الصراع حول السلطة السياسية
فى مصر وتحقيقه لوجود فعال ومؤثر على خريطةها ، تغير موقف السراى
من القوى الداخلية المشتبكة معها فى صراع السلطة ، فسعت الى التحالف
معه بهدف استعادة لمطبتها الاستبدادية ، وهذا ما يفسر لنا حالة « الوطنية
المفاجئة » التى أصيب بها ثلاثة من ملوك أسرة محمد على هم اسماعيل فى
أواخر حكمه وتوفيق وعباس حلمى فى أوائل حكمهما - وتبدأ هذه الحالة
المفاجئة عادة بأن تتحرك السراى تجاه القوى الوطنية ، لتحاول احتواءها
وابقاءها فى قفص حركتها المحدود - ثم تفض السراى هذا التحالف وتزقه
بعد أن تستندمه كقوة « ضاغطة » وتحقق به هدفها فى مشاركة الاستعمار
سلطته .

وقد كانت الثورة المرابية أول تحرك مصرى حقيقى يطرح مضمونا
جديدا للسلطة السياسية ويسمى لتقويض شكلها التقليدى ، رغم ضراوة
الصراع حول ابقاء شكلها ومضمونها على ما كانا عليه .

السراى كمؤسسة سياسية

تجمع حول السراى وسام فى تحويلها من شخص الى مؤسسة سياسية
قوى وشرائح اجتماعية تمثلت أساسا فى الارمقراطية التركية المملوكية ذات
الاتجاهات العنصرية، ثم اتسعت قاعدة تلك القوى لتشمل أعدادا من المثقفين
المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم .

ومع تطور وتبلور مصالح القوى التى تستغل بالسراى ، وخاصة
الارمقراطية التركية المملوكية، التى دعمت نفسها بالملكيات الشاسمة ، أصبح
لها مصالح اقتصادية متميزة ، ماجت التناقضات داخل السراى كمؤسسة -
فاتجه جناح من الارمقراطية التركية المملوكية الى الاعتراض على مضمون
السلطة الاستبدادية عندما تزايد تركيزها فى يد الخديو ، فى الوقت الذى

تزايدت فيه المواقع الاقتصادية التي يشغلها هذا الجناح فتزايد الحاحه على المطالبة بنصيب من السلطة . وأخذ نفس الموقف - ولكن بشكل أكثر تنازلا - عدد من المثقفين . وفي مواجهة هذه المطالب وقف الخديو وأتباعه وحاشيته والعناصر الأكثر رجعية وتمسبا من الأتراك والجراكسة « عثمان رفقي والارستقراطية العسكرية مثلا » كجناح يضغط في اتجاه الإبقاء على ضيوع السلطة الاستبدادي وشكلها الأحادي .

ولم يكن هذا التناقض سوى أحد أشكال التناقضات المتعددة في المجتمع المصري يومذاك وقد عبر عن نفسه عندما سمحت التناقضات الأخرى بذلك : التناقض بين الاستعمار والقوى الوطنية والتناقض بين هذه القوى وبين السراى كـمؤسسة . والتناقض بين السراى - بجناحيها - وبين الاستعمار . فضلا عن العديد من التناقضات داخل معسكر الثورة ، الجيش والارستقراطية الزراعية والبرجوازية الريفية والتجارية والحرفيين وفقراء الفلاحين والمثقفين .

وبتجمع هذه التناقضات على امتداد مرحلة تخسر الثورة ثم انفجارها ، تحددت مواقف السراى في خطوات متردة ومتناقضة أحيانا ، ففي أواخر حكم اسماعيل توحد الجناحان اللذان يستظلان بالسراى وحل التناقض بينهما لصالح الجناح الأقل رجعية ، وذلك للوقوف ضد التسلل الأوربى الذى كان يهدد سلطة المؤسسة الاستبدادية ككل . ثم معيا للتحالف مع القوى الوطنية لاستخدامها كقوة ضاغطة فى مواجهة الأجانب . فقد تحالفت السراى مع البرجوازية الزراعية وعناصر البرجوازية التجارية القليلة التى كانت تحاول توسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وكان موقف السراى فى أواخر عهد اسماعيل حبيرا عن هذا التحالف إذ قبلت السراى اللائحة الوطنية التى طالبت بتشكيل حكومة صرية ، وتسوية صرية للديون ودستور جديد « مشروع شريف ١٨٧٩ » .

لم يكن التسلل الأوربى يهدد المؤسسة الاستبدادية فى مطامعها لا بقاء ضمنون السلطة الاستبدادية فى يدها فحسب . ولكنسه كان يهدد أيضا ملامحها للاستقلال بحكم مصر ، وكانت السراى منذ عهد محمد على تنبج الى إبراز حقوقها الاستقلالية قبل السلطان العثمانى ، وهى حقوق تمثلت فى حصولها على حق التصرف فى الشؤون الداخلية ، ثم اتسعت لتشمل خططات أخرى فى خلال حكم اسماعيل ، ولما كانت السياسة الأوربية متلونة وذات ملامح خبيثة فإن السراى فى بعض الفترات لم تأمن أن تتأمر هذه السياسة على حقوقها الاستقلالية التى كفلها لها جهد محمد على وحروب اسماعيل . ويذكر الشيخ محمد عبيد فى مذكراته أن الخديو اسماعيل عندما عجز عن تهديد الديون عمد الى اشعار الدول الأوربية بذلك لأنه « كسان يريد أن يكون ذلك المعجز معروفا عند الدول ذات النفوذ وأن تتدخل فى تحديد وجوه الوفاء وطرق التسديد ظلما منه بأنه متى ثبت عجز المالية المصرية عن أداء

الدين ، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكتفى له ، أعلنت الدول قطع مرتب الأستانة - أى الجزية التى كانت تدفعها مصر للسلطان العثماني - ونادت به ملكا مستقلا على مصر (٨٨) - وعلى الرغم من أن هذه الرواية بالذات غير صحيحة إذ بالمعكس عارض اسماعيل فى تدخل الدول فى شؤنه المالية ، وأكد انه فى حاجة الى خبراء وليس الى ممثلين لدول - فضلا عن أن إعلان الافلاس كان مؤامرة انجليزية كما أوضحنا فى الفصل السابق - وعلى الرغم من هذا فإن رواية الشيخ محمد عبده ذات دلالة كبيرة على أن فكرة الاستقلال بحكم مصر كانت منتشرة عن اسماعيل وكانت تحكم العديد من تصرفاته .

وكان موقف اسماعيل من الجيش كقوة وطنية وديا فى أواخر عهده حتى أن عرابي اتهمه بأنه كان وراء مظاهرة الضباط التى أسقطت الوزارة اليربية . ورغم أن هذا يبدو غير صحيح إلا أن المظاهرة عسكرا لم تكن مضادة له . كما أنه لم يسمح بمعاينة مديريها ، بل واستغلها سياسيا الى أبعد مدى ، إذ أبلغ القنصل البريطاني فى اليوم التالى أنه لن يكون مسئولاً عن الأمن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه (٨٩) . وهو ما حدث بالفعل . يضاف الى هذا تقريبه لبعض الضباط وتزويجهم من الجوارى لبركسيات فى قصوره ، ثم محاولته فى الأيام الأخيرة أن يستخدم الحق الذى حصل عليه من السلطان بإطلاق يده فى زيادة عدد الجيش كما يشاء بدون حدود ، لكي يعيد بناء قوة محاربة كبيرة ، ويبدو أنه كان يدرك احتمال محاربة الدول الأوروبية .

وفى آخر عهده أيضا أخذ تحالف اسماعيل مع المثقفين شكل اطلال الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة والاجتماع مما خلق حالة من الهجوم العاد على التدخل الأوربي . على أن هذا التحالف قد تفكك بتدخل الدول ونجاحها فى خلق الخديوي .

وقفت القوى الوطنية فى مواجهة ذلك حائرة ، فلم يكن فى تاريخ اسماعيل ما يجعلها حريصة على بقائه ، رغم أن ذهابه يعتبر هزيمة وطنية لأنه تم بضغط استعماري ، ويبدو أنها لم تشأ أن تستند قوتها فى الدفاع عن جواهرها .

وينبغي أن نشير هنا الى عامل لعب دورا هاما فى الصراع السياسى وتجمعت خيوطه منذ أواخر عهد محمد على ، هذا العامل هو تصاعد الصراع بين أفراد أسرة « محمد على » على تولي مسند الخديوية ، وكانت القاعدة التى يتم توريث الملك على أرامها تنص على أن يتولى الحكم أكبر أفراد الأسرة الذكور منا ، وهى قاعدة ظلت سارية الى أن ظهر الاتجاه الى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه هو فقط . وأدى هذا الاتجاه الى أحداث صراعات وانقسامات فى داخل معسكر النراى ، ففى عهد عباس الاول تزايدت

كراهيته لأفراد أسرته من عماته وأبناء عمومته ، وكان يكره سعيد باشا وارث الملك من بعده حتى اضطره الى المنزلة بالامكتندرية • وأمام اسماعيل الظن بأفراد أسرته • ثم غير نظام وراثة العرش وجعله في ذريته فحرم منه شقيقه مصطفى فاضل ، واضطره الى الهجرة بعد تصفية أملاكه • وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم الذي هاجر هو الآخر الى الأستانة وحمد الى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على العرش • وكسان الأمير ديد الحليم - أو حليم - قطبا نشطا في الصراع على السلطة طوال الفترة الممتدة من أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق • إذ كان ينظر اليه دائما عند تأزم الأمور باعتباره البديل (٩٠) • وقد كان لكل منهما - مصطفى فاضل وحليم - أنصاره في مصر والداعون الى عودته والمتآمرون لذلك ، كما كان لاسماعيل بعد خلعهم أنصاره والداعون الى عودته •

وفي السنتين الأوليين من حكم توفيق تأثر موقف السراي بعدة عوامل ، فقد تدخلت الدول الأوروبية لمصلحته ضد الباب العالي الذي كان يحاول إلغاء الامتيازات التي نالها اسماعيل بفرمان ١٨٦٣ • وكان معنى هذا أن يحرم توفيق من العرش وأن يعود نظام وراثته الى ما كان عليه قبل حصول اسماعيل على حق بقاء العرش في أسرته فيتولى الأمير حليم مسند السديوية •

ومن ناحية أخرى ، فإن القوى الوطنية لم تتحرك لوضع العراقيين في طريق استقرار حكم توفيق ، فقد كانت غير مستعدة من الناحية التنظيمية كما أنها لم تتشأ أن تضغط عليه خاصة وأنها لم تكن تحمل من الكراهية ما حملته لسلفه إذ كان بينه وبينها وثنائج وعلاقات • ويقول بلنت أن محمد توفيق أيام كان وليا العهد « وقع تحت نفوذ جمال الدين الأفغاني ، وصار هذا صلة قوية بينه وبين المصلحين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل الى العرش فسوف لا يحيد شعرة عن جادة الحكم الدستوري » (٩١) ومن هنا فقد كان انتظار القوى الوطنية ضرورة فريشتها ظروف محددة •

أما هو - توفيق - فقد كان ابنا مخلصا للسراي كمؤسسة لذلك رأى أن توليه السلطة يعني ألا يتنازل عنها أو يشاركه أحد فيها • وقد أكد لبعض الأجانب تفسيراً لرفضه الموافقة على مشروع الدستور الذي قدمه شريف • أنه لاينوي الرجوع الى الحكم الشخصي ، ولكنه يرى أن تقرير المنظمات الحرة الآن لا يوافق حالة البلاد • وأن الدستور الذي عرض عليه لم يكن الا تزويقاً خالياً من المعنى • ويقول كرومر الذي نقل الحديث السابق - تعليقاً عليه - أن الخديو قد أصاب • إذ لم يكن أصحح لمصر إذ ذاك من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والنمذ وأن يكون تحت اشراف المراقبة - الأوروبية طبعاً - الى حد معقول » (٩٢) •

وما حدث نتيجة لتوازن القوى آنذاك - أن مركز الاستبداد انتقل من الخديو الى وزارة رياض ، ذلك أن الاحتكارات الأوروبية لم تكن تثق بالخديو وقد وصلت الى تحليل قدمه لها الرقيبان الأوربيان الانجليزى ايضاً - سيج بارنيج - كرومر فيما بعد - والفرنسى دى بليجير ، يقول « ان أسوأ مصر لا يصلح معها أن يكون فى البلاد أوربيون يحكمونها مباشرة ، وأن الأوفى أن تعطى لنا - الرقيبين - سلطة التفتيش والمراقبة والارشاد ، وأن نجعل التأثير الشخصى وميلة فى قضاء المراد » (٩٣) . وبهذا انتقلت السلطة الفعلية الى الرقيبين والشكلية الى وزارة رياضستون ، . ولما كان رياض فى ممارسته لسلطته يشعر بأنه مستند الى قوة فعلية - هى قوة ممثلى الاحتكارات الأوروبية - فقد بدأ يمارض اجرامات الخديو ، وخاصة تلك التى لم فيها محاولة توفيق تدعيم السراى كمؤسسة بخلغام وأتباع جدد عن طريق الاقاضة بالرتب والنياشين ، « فكان رياض يظهر فى أقواله ما يندش نفس الخديو ، وقد كان يأتى فى مقالته ما يشير الى التهديد بالأجانب ووكلائهم » (٩٤) .

وكانت حاشية توفيق هى نفسها حاشية اسماعيل ، التى تعودت على الحكم الشخصى والتحكم الفردى ، ان خليل آغا - كبير آغاوات الولاية باشا - كان يملك نفوذاً لا يملك مثله رئيس الوزراء . يصنفه النديم بأن « اشارته حكم ، وطاعته غنم ، يخضع له الكبراء ويسمى لخديته العظماء كأنه كافور الأخشيدي فى أيامه » (٩٥) ومن الطبيعى أن تفترق الحاشية عندما تفقدوا الظروف القدرة على ممارسة السلطة بهذا الاتساع غير المحدود ، وهو ما حدث نتيجة للتدخل الأجنبى اذ ذاك . عز عليهم أن يروا السخرة الشخصية قد أبطلت والسلطة الادارية قد قيدت وتحول مجراها عن رجال المية الى ناحية النظارات . . ولم يبق لهم التصرف المطلق فى الاعمال والمصالح كما كان لهم من قبل بل أحسوا بأن من الاحكام العمومية ما يجرى عليهم كما يجرى على افراد الاهالى (٩٦) وهكذا بدأت الدماء تفترق من رياض ، الذى كان يقود محاولة لتحويل السلطة الى مصلحة الأجانب ، فلم تمد لحظة شخصية محضة كما كانت فى عهد التحكم الخديوى .

ويتزايد الصراع بين الخديو ورياض ، بدأت السراى تتحول الى قوة مناوئة للحكم الأوروبى ولاستبداد رياض . وبدلاً من أن يقيم الخديو حفلات سمر يسمح خلالها لحاشيته بالسخرية من رياض وتقليد طريقتة فى الكلام والحديث . بدأ هو وحاشيته يستعيدون الخبرة التى سبق لاسماعيل أن حققها عندما هاجم الضباط نوبار والوزير الانجليزى ولسن ، ونتج عن ذلك اسقاط وزارة نوبار ، فخطا الخديو خطواته الأولى تجاه العناصر الثورية ، بمحاولة احتضان عبد الله النديم ، الذى كان يقود فى ذلك الوقت حركة واسعة لانشاء الجمعيات الخيرية التربوية نتج عنها عدد من المنظمات ذات التأثير فى المجتمع المصرى ، وانتظمت فى صفوفها عناصر ثورية ووطنية .

وكان هدف الخديو من هذه الخطوة أن تصبح تلك المنظمات لسان دعوة له ، وأن يستعين بها في مقاومة رياض ، وهو ما حدث بالفعل إذ بدأ النديم يمدح الخديو ويدعو له في خطبه ويستغل حظوته لديه في توسيع نطاق جمعياته . وأصبحت هذه الجمعيات مجال صراع بين الخديو ورياض وصلت الى حد تحريض النديم على تمثيل مسرحية كانت تهاجم السيطرة المطلقة وتدخل الأجانب ، بل أن الخديو أراد أن يؤكد تأييده للنديم حين قام رياض بتدبير مؤامرة لاقصائه عن الجمعيات ، فسارع بزيارة المدارس التي أنشأها للنديم ومعه عدد من الوزراء (٩٧) .

ثم كانت الخطوة الثانية ، فسمى توفيق لتقريب عدد من العناصر النائرة في الجيش اليه . وكان رسوله للاتصال بتلك العناصر ، علي فهمي . الذي كان متزوجا بأحدى جوارى السراي - وكان عرابي نفسه قد تزوج ابنة مرضعة الأمير الهامي باشا - وكان علي فهمي بالإضافة الى هذا قائدا لأحدى فرق الحرس الملكي وعلى علاقة حسنة بالعناصر الشائرة ، وصديقا لمرابي وعبد المال حلمي وغيرهم من القيادات الوطنية في الجيش وحسين التقي الخديو بالضباط الثائرين شجعهم على مهاجمة رياض ومع أن « علي فهمي » لم تكن له آراء سياسية ، فقد كانت صلته ودية بالعناصر السياسية في الجيش . فاستطاع أن يقتنعهم بأن الخديو هو أيضا في جانبهم وأنه أرسله خصيصا لاندازهم بأن رياض ورفقى يدبرون لهم تدبيرات مبيتة (٩٨) . وعندما لمح الخديو أن هناك منافرة بين عثمان رفقى ناظر الجهادية وبين أحمد عبد الغفار ، وكان قائما في الفرسان ، بدأ يقرب اليه القائمقام النافر فكان يستدعيه في طريق الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل (٩٩)

ومع أن أسلوب الخديو في جذب الضباط اليه كان يتضمن فهما سطحيا لطبيعة حركتهم إلا أن هذا الفهم لم يقيد هذه الحركة وهو ما ظهرت آثاره فيما تلا ذلك من تحركات الجيش . أكد الخديو لملي فهمي أنه أراد ترقية لرتبة اللوام والانعام عليه بالف جنيه ولكن رياض باشا عارض في ذلك ، وعبر لأحمد عبد الغفار عن تأييده لموقفه المناوئ لعثمان رفقى ، والأرجح أن توفيق كان يظن أن الضباط عناصر ساخطة يمكن دفعها الى تحقيق مآربه نظير بعض المنح ، ثم التفت عنها إذا فشلت في إسقاط رياض . ومن هنا أرسل اليهم علي فهمي ليقول لهم علي لسان الخديو : أنتم ثلاثة وأنا رابعكم .

بيد أن كلا من الطرفين كان يعمل لهدف مختلف ، فالضباط يسعون الى إسقاط السلطة الاستبدادية مهما كان مركزها ، بينما كان هدف الخديو نقلها اليه . وقد رأى الثوار أنه لا يأمن من التحالف مؤقتا مع الخديو لتفتيت الجبهة المعادية لهم . وأنهم يستطيعون تصنيعة الموقف معه بعد إسقاط

رياض الذي كان يمثل السلطة الأجنبية - ورغم هذا فإن توفيق كان مترددا -
إذ كان يخشى أن تؤدي مناوئته لرياض إلى عزله وإعادة أبيه أو تولية الأمر
حليم مكانه - ولذلك فإنه عندما قدم الضباط الثلاثة هريضتهم التي طلبوا
انتزاعها ، في حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة إلى مجلس عسكري
فيها عزل عثمان رفقي انضم الخديو إلى فريق المطالبين بمحاكمة الضباط
حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة إلى مجلس عسكري يحقق فيما
فيما ورد بها من اتهامات ضد عثمان رفقي ذاته -

والأرجح أن موقف الخديو تولد من خشية من الاتهام بمبالاة الضباط
المتمردين ، فأراد بالتشدد ضدهم تأكيد عدم مسئولية عن سلوكهم - وربما
استهدف إيقاع رياض في موقف حاد يزيد من رقعة الخلاف بين الوزارة
والضباط بما يحقق هدفه في إسقاط رياض -

على أن السراي لم ترتج للموقف الذي ترتب على انتصار الضباط في
واقعة أول فبراير ١٨٨١ - الهجوم على قصر النيل - وكشف عن سوء فهمها
لضبيعة حركة الجيش - فعلى الرغم من عزل عثمان رفقي فإن رياض قد
بقى ، وأصبح الجيش قوة بعد نجاحه في عزل عثمان رفقي - وأدرك الخديو
أن من الصعب السيطرة على تلك القوة - فسمى إلى تكوين محاور داخلها
يأمن لها - لقد أصبح - بتعبير الشيخ محمد عبد - « في هدين عظيمين
بعد أن كان في هم واحد : هم رياض باشا وهم الضباط » - وقد حاول أن
يستوثق من إخلاص على فهمي - قائد حرسه - « فأمره باستدعاء جميع
ضباط الألاي إلى سراي هابدين ليقسموا للجناب الخديوي يمين الطاعة
والفداء ويقسم لهم جبابه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى » -

وكانت خطة الخديو خطة تأمرية تتسم بدرجة عالية من الخبث وعدم
الإخلاص إلا نذاته ، إذ كان يسعى للتحالف مع على فهمي لمصله يساعده
على تصفية مرابي وعبد العمال ، ثم يستدير إلى على فهمي نفسه فيمنفيه
وبهذا يتخلص من القوة الجديدة لأنه لم يستطع ترويضها ، « ولكن
درابي فطن إلى الأمر فالتمس من الخديو أن يدخل فيما دخل فيه على
فهمي من يمين الأمان ، فدخل برضام الجناب الخديوي أو على غير رضام
في رابع يوم العادة وتقسما الأيمان » (١٠٠) -

وقد برز خوف الخديو من أي تحركات مقبلة للجيش ، ومن اشتغاله
بالسياسة ، في الخطبة التي ألقاها في ١٢ فبراير ١٨٨١ في الاجتماع الذي
دعا إليه كبار ضباط الجيش ليستميلهم إلى صفه وفيها قال أنه عفى عن كل
الذين اشتبكوا في تمرد أول فبراير - وركز على الضباط ودعاهم « أن
لا تشتغلوا من الآن فصاعداً بشيء خارج من حدود وظائفكم واجتهدوا في
إدام واجباتكم العسكرية » - ثم استعرض بعض الإصلاحات التي أبسريت
- وذلك مما يجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات

المسرة وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسمي في أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولي أمرهم ، واني لعل يقين من أنكم تعتقدون بأن اكمل الصفات أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائمة على هذا المحور القويم » .

ولم يكتف الخديو بهذه الدعوة التي كان يعلم أنها لن تجسد أذانا صاغية ، وإنما بدأ يتآمر بهدف خلق حركات موالية له داخل الجيش ، وتركزت مؤامره على استمالة صف الضباط والضباط الصغار الى جانبه لسكى يقوموا بتحريك سياسى يملنون خلاله أنهم لم يكونوا موافقين على تمرد أول فبراير ، والهدف من هذا الاعلان واضح ، اذ يمكن - استنادا اليه - توجيه تهمة التحريض على التمرد الى قوادهم كما أنه يؤدي الى ابراز قسوة موالية للخديو داخل المؤسسة العسكرية ، قد تقضى - بظن الخديو - على شعبية القيادات الشائرة .

وهكذا وضع نجاح تمرد أول فبراير ١٨٨١ الخديو فى مأزق حرج ، صحيح أنه قد نتج عن التمرد تفسخ فى وزارة خصمه اللدود رياض بطرس عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه ، الا أن القوى التي أحدثت هذا ظهرت كقوة مستقلة تعمل لحساب أهدافها وليس لتحقيق مطامعه . اذ ذاك حاول الخديو أن يتآمر عليها ، وأن يشق صفوفها وأن يقتل محورا مؤيدا له بين ظهرانيها ، ففي سيف ١٨٨١ - وكان فى الاسكندرية - سعى لكى يضم اليه القوى العسكرية المرابطة هناك وعاد الحديث مع على فهمى ليضمه اليه هو وقوات الحرس الخديو . وخدعه على فهمى وأكد له أنه معه ، فعاد الخديو من مصيفه لصدر أوامر بنقل آلاى عرابى وآلاى عيد المال حلمى على أن يحل محلهم آلاى الاسكندرية ومعارعت القوى الوطنية فأحببت المحاولة بمظاهرة ٩ سبتمبر المسلحة . وأجبرت الخديو على اسقاط رياض واسقاط الحكم الاستبدادى كله بالموافقة على الدستور .

الأجانب المحليون

يطلق تعبير « الأجانب المحليين » على العناصر الأجنبية التي توافدت على مصر وأقامت بها اقامة أشبه بالاستيطان ، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة فتحولوا الى فئة من فئات المجتمع المصرى لها حقوقها وامتيازاتها ولها أوضاعها القانونية ولها فى مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال . وسنلاحظ أنه منذ عهد محمد على وحتى الغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لا نستطيع أن نستوعب أى فترة من فترات هذا التاريخ الطويل اذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم .

وبينما لم تجد العملة الفرنسية في مصر من الأجانب سوى فئات قليلة ، فإن عهد محمد علي شهد تزايد أعدادهم نتيجة ل حاجته الى الخبرة الفنية الأجنبية في تديم مشروعاته الكبرى سواء في الجيش أو في الزراعة والرعى أو الصناعة والتعليم .. الخ - ثم ارتفع هذا العدد في حكم سعيد الذي كان يكن تقديرا كبيرا للخبرة الأجنبية ، ونفس المسألة بالنسبة لاسماعيل الذي تزايدت في فترة حكمه أعداد الأوربيين الوافدين مع رأس المال الأوربي لانشاء مشروعات يستثمرون فيها أموالهم أو خبرتهم أو يستثمرون فيها غفلة الحاكم وضعف الشعب - وهكذا تزايد عدد الأجانب في مصر حتى وصل في سنة ١٨٧٩ الى مائة ألف أجنبي من الانجليز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والنمساويين والروس .. الخ -

يذكر « لاندز » في كتابه « بنوك وباشوات » أنه في الفترة من ١٨٥٧ الى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠٠٠٠ أجنبي بمعدل ثلاثون ألف أجنبي كل عام وأنه دخل مصر في عام ١٨٦٢ حوالي ٣٢٠٠٠٠ أجنبي - وفي العام التالي دخلها ٣٤٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠٠٠٠٠ أجنبي وهي أعداد تصل جملتها الى ٢٠٢٠٠٠٠ أجنبي في أربع سنوات بمعدل ٥٠٠٠٠ في السنة - وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب في الفترة خلال ثماني سنوات (١٨٥٧ - ١٨٦٥) حوالي ٣٢٢ ألف أجنبي بمتوسط أربعين ألفا في السنة وهو عدد ضخم بلاشك (١٠١) - على أنه لما يبدو أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم في مصر ولكنه كان يقضى أوقاتا قصيرة - ولعل المتوسط العام الذي ذكره روزشتين وهو مائة ألف ، هو الرقم المقبول للعناصر الأجنبية الثابتة نسبيا في اقامتها بمصر (١٠٢) -

وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركزت بعضها في المدن الكبرى وخاصة في الاسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات والمدن الساحلية ، وأصبح لهم تنظيمها الأهلى الخاص بهم الذى يضم رؤوسهم - وانتشرت القنصليات الأجنبية في المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضمانها - ثم أصبح للأجانب مؤسساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية، فإذا عرفنا أن عدد سكان مصر في ذلك الوقت كان يصل الى ٥١٨٠٠٠٠هـ فمعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٢ ٪ من عدد السكان - وهي نسبة كبيرة وإن كانت لا ترقى الى النسب المالية التى يصل اليها عدد الأجانب في بلاد أخرى عرفت مشكلة المستوطنين - على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التى كان الأجانب يتركزون فيها ومن قدرتهم على التأثير السياسى وحجم مصالحهم الاقتصادية وهو الأساس -

وكان الأجانب يتركزون في المدن حيث ترتفع نسبتهم الى نسبة عدد السكان بشكل واضح - فبين سكان الاسكندرية الذين بلغ عددهم مائة ألف

نسمة كان هناك عشرة الاف اجنبى ، أى أن نسبتهم كانت ١٠ ٪ وهى نسبة كبيرة . وإذا قارنا الامكندرية مثلا بأى ميناء أوروبى للتجارة ، قد تبدى المقارنة نوعا من المشابهة الظاهرية ففى أى ميناء بحرى لابد من وجود حشالات بشرية . ولكن المسألة هى أننا اذا قارنا عدد هؤلاء بمدد السكان وحجم التجارة فى الموانئ جميعا لوجدنا أنه « لا يوجد فى أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة الى بلدان الشرق ، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية . لقد كان شاطئ التجارة الأوربية الممتد مليئا بالعناصر الطائفية فوق سطح المجتمع الغربى » . وعند هؤلاء كانت مصر القرن التاسع عشر « أرضا مستعمرة حتى وإن كسنت اسميا مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الامبراطورية العثمانية المستقلة . وعلى هذا الشبح البائس للامة المصرية كان الرجل الانجليزى أو الفرنسى أو الروسى أو النمساوى يخطو مزهوا مطمئنا الى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة (١٠٣) » .

فاذا حاولنا أن نصنف الأجانب حسب أنشطتهم فى المجتمع المصرى فنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة من حيث التأثير وليس من حيث العدد المتمركز فيها : الأنشطة المرتبطة بالجهاز الحكومى نفسه . وقد بدأت اغارة الموظفين الأجانب على الادارات المصرية منذ عام ١٨٧٦ ففىما بين سنتى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا فى الحكومة المصرية ١٦٠ فقط . وفىما بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٥ دين ٢٠١ موظفا وفى سنة ١٨٧٦ وحدها جيم بما لا يقل عن ١١٩ أجنيا حشروا فى ملك الخدمة الملكية حشرا . وفى سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفا وفى السنة التالية عين ١٣١ آخرين (١٠٤) .

وهكذا لم تمر سنوات قليلة حتى كان الموظفون الأجانب أخطب سوطا ضخما ، وصفه عبد الله النديم فى مقال له « بالطائف » قال فيه « تغيل نفسك عائدا الى وطنك بعد غيبة سبع سنوات وحين تصل الى الامكندرية فسوف تجد قائد الميناء بحارا انجليزيا ، فاذا وصلت الى حقايتك بالجمرك فستجد مديره انجليزيا كان موظفا سابقا بمصلحة البريد » . فاذا أردت أن تسافر الى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هذا المرفق يدار واسطة موظفين انجليز وهنود وفرنسيين فاذا شئت أن ترسل تلفرافا الى أهلك تنبئهم بوصولك فستجد المشرف على التلفراف موظفا انجليزيا أيضا ، واذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدمك فستجد مصلحة البريد مرسوسة لموظف سابق فى البريد الانجليزى » (١٠٥) .

وقد لعبت المنافسة الدولية دورها فى زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى الى خبرتهم أو عملهم - هذا بافتراض أنه

كانت لهم خبرات حقيقية - ويذكر بلنت أن التسوية التي تمت في برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وانجلترا والتي تضمنت «واقعة بريطانيا على احتلال فرنسا لونس مقابل حصول الاولى على قبرس» قد تضمنت أيضا فيما يختص بمصر أن يكون حظ الدولتين واحدا في النسويات المالية التي تتم في مصر . ونتيجة لهذا الاتفاق وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وانجلترا واحدا في كافة التعيينات في الوظائف المصرية (١٠٦) . وقد ذكر مراسل التمس في بداية السنة التالية لذلك أن المناقصات الدولية قد حشرت ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج تأديته الا لشخص واحد (١٠٧) . وقد ظهر أثر المناقصات الدولية فيما سبق أن ذكرناه من طاب ايطاليا والنمسا منصبى وزير العقانية ووزير المعارف لاثين من رعاياهما . وكان تعيين الوزيرين الاوربيين في وزارة نوبار هو قمة سيطرة الأجانب على الادارة المصرية ، وفيما بعد ساور هؤلاء الموظفون شعور بأن سيطرتهم على الادارة ينبغي ألا تقل عما وصلت اليه في عهد الوزيرين . ولهذا فانه بمجرد اسقاط الوزارة أعلن كبار الموظفين الاوربيين في القاهرة شبه اضراب عن العمل بدأ بأن رفض الرقيبان العودة الى عملهما « وقد جدا حدوهما الموظفون الأجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفى صندوق الدين وحتى هؤلاء الموظفون وجدوا الفرصة فيما بعد لاطهار تدمرهم » (١٠٨) .

وهكذا لم يكتف الموظفون الاوربيون في الادارة المصرية باحتلال المراتب الضخمة على حساب أصحاب الحق من الموظفين المصريين الذين زعمت القيادات الاوربية للحكومة أن الميزانية لا تسمح بدفع مرتباتهم بل انهم كانوا يارسون ضغوطا شديدة لفرض سلطتهم تصل الى حد الاضراب من العمل كما رأينا ، فاذا عرفنا أنهم كانوا خالين من أى مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها أدركنا الدور التخريبي الذي كانوا يلعبونه في الادارة المصرية .

عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين في أعمال مالية متعددة ، ومن هذه الاعمال الشركات والبنوك التي أشرنا الى نشاطها في الفصل السابق يضاف اليهم الذين يستغلون أموالهم في المتاجر الكبيرة والصغيرة وحانات الحواري والقري وكازينوهات القمار وفنادق وبيسوت الدعارة . وكان أخطر هذه الفئات بلا شك المراهون الذين يعملون في الربح إذ كانوا يشتركون مع بنوك الاقتراض في سلب الفلاحين أملاكهم العقارية ، وكانت مصر لا تترف قبل التسلل الاوربي الواسع سوى الرهن الحيازي ، وهو يعنى أن يقترض الفلاح ويسلم الأرض الى من يقترض منه فورا . وهو ما كان يجعل الاقتراض على الأرض خطوة صعبة لا يقدم عليها الفلاح الا نادرا لأنها كانت تدعى - فى ظل قاعدة الرهن الحيازي - أن يفقد الفلاح حيازته حتى يستطيع تأدية الدين فيستردها . وبانشاء المعاكم المختلطة أفسر

الرهن العقاري ، وبمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها فى حيازة المدين على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبرا إذا تأخر المدين عن الوفاء . وقد أغرى هذا النوع الجديد من الرهن الفلاحين بالتهافت عليه لأنه فى الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية لأن السهولة التى يقدم بها المدين على الرهن واملئانه بادية الأسر الى إهتمام الملكية تحت يده وقلة تبصره فى المواقب كل ذلك قد رغب الى الأهلىين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم . وقد أدى هذا الى انتزاع ملكية عشرات الآلاف من الأفدنة من الفلاحين وقام المديون العقارية . وقد ذكر اللورد دوفرين فى تقريره أن « الأموال المدونة فى قسائم الرهن زادت فيما بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من نصف مليون الى سبعة ملايين جنيه منها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين » (١٠٩) . وقد ساعد المرابين الأجانب فى الاستيلاء على أطياف الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التى تزايدت بشكل مرعب خلال عهد إسماعيل . بل ان المرابين لم يكونوا يستلبون الأرض فحسب ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحلى أيضا ويذكر بلىنت أنه فى عام ١٨٧٦ وأثناء جولته فى محافظة الجيزة لاحظ أن « مدن الأرياف قد غصت فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى آتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قرآن والكرهاج مشهور فى أيديهم ، فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصنينا الى قصصهن واشتركننا بمهن فى استنزال الملعات على الحكومة التى جعلتهن عرايا » (١١٠) .

ومن الثابت أن الجالية الأوروبية فى مصر كانت من أمسوا العناصر الأوروبية فى الأغلب . يصنفهم بلىنت بأنهم كانوا « مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط كالمرابين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين » (١١١) . وبينما يراهم اللورد ملر « طاعونا شديدا الضراوة أصاب مصر . كانوا مرابين ونصابين ويشتغلون بالرهونات وكانوا قادرين فى معظم الأحيان على الحصول على مساندة قذصلهم لهم فى اقتناص ثروات البلاد وأمالك المزارع المصرى المسكين » (١١٢) .

وكان الأجانب الذين دخلوا مصر ، متعددى الصفات والمهن بحيث يصعب تصنيفهم « أصحاب البنوك والمرابون والتجار والموصى ، السماسرة الانجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزنبيقيون ، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة ، وعاهرات فى ميدان القناصل فى الاسكندرية ، باحثون منقطعون لمعادى ابيدوس والكرنك ، وقتلة ورجال أمرار فى حواري القاهرة » .

أما من الناحية الأخلاقية ، فقد كان الأجانب هموما ، وباستثناءات قليلة ، مجموعة انتهازية شديدة المراس ، خرجت لتبيث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها . ولقد كان هؤلاء اذا قيسوا بالمستوى الأوروبى للتربية

والأخلاق ، - عديمي الاحساس ، ليس عندهم شعور بالمائلة أو لاصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتي الشيء ، وإنما يهتمون بشيء واحد : كم ؟ وفى أى مجتمع محترم لايجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه » (١١٣) .

وكان من الطبيعي مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكية آلاف الأبدنة الى الاجانب وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات صفار الملاك وفقراء الفلاسين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من الأموال وقد بلغت المساحة التى يملكها الأجانب فى سنة ١٨٨٧ حوالى ٢٢٥١٨١ فداناً (١١٤) . أى بنسبة ٥ ٪ من مساحة الاراضى الزراعية كلها ، فإذا قدرنا نسبة الاجانب بـ ٢ ٪ من السكان أدركنا أن الاجانب كانوا يشكلون مركز سياسى ذو ثقل شديد وطاق فى البنية الاجتماعية المصرية .

الامتيازات الأجنبية

كان من الطبيعي مع زيادة اهداء الاجانب فى مصر ، وتزايد جالياتهم ووضوح نفوذهم السياسى ، أن يفرضوا أنفسهم على خريطة السلطة فى مصر ، وأن يكون لهم مؤسسات تعنى مصالحهم وتدافع عنها بل وتدافع عن استلابهم للبلاد . وقد استغل الاجانب بالامتيازات الأجنبية وطوعوها لمصالحهم وسعوا نطائى تطبيقها بشكل لم يسبق له مثيل ، وكسنت مصر كاحدى بلاد السلطنة العثمانية تعطى الاجانب بعض الامتيازات التى كفلتها لهم تركيا منذ فترة طويلة . فقد أدى احتياج الامبراطورية العثمانية الى جهد الاجانب الى اعطائهم بعض الامتيازات القانونية ، كان أساسها أن الشريعة الاسلامية التى يعتمد عليها نظام الحكم فى الامبراطورية العثمانية تحرم الاعمال الربوية والمصرفية . واحتياج البلاد الى تلك الاعمال اعطيت امتيازات للأوربيين لكى يقوموا بنشاطهم المالى والمصرفى دون خوف ، وقد عرفت تلك الامتيازات باسم : الامتيازات الأجنبية . وبينما كانت الامتيازات التى سمح بها السلطان للأجانب فى البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر ، فإنها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود التى وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات . كانت المعاهدات التى وقها السلطان مع الدول تعطى الأجانب حقاً فى المقاضاة فى الشؤون التجارية والمدنية والشخصية أمام قناصلهم وبقوانين بلادهم وكذلك المنازعات المدنية التى يكون طرفاها أجنبيين ولا يكون نزاعهما ماساً بمصالح أهلى . وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب . وفيما عدا هذا فقد كان الاجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة الى موافقة الدول ويخضعون للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعى أو مدعى عليهم. ويختص القضاء العثمانى كذلك بنظر قضايا الاجانب مدنية كانت أو تجارية اذا كان فى الخصومة

صالح أهل . وتسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمعقوبات على الرعايا الأجانب سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الادارية ولوائح التنظيم والصحة .

أما في مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية ، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقتضيه رعاياهم من الجرائم التي تقع ضد الرعايا الوطنيين وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أى دعوى على الأجانب لدى قناصلهم وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضا ، ليس هذا فقط بل ان الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية . وقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل المخيف ، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الأجانب فيها وأصبحت نوعا من العرف والتقليد فى الامم .

« وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالى غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد انزال العلم القنصل كان كافيا لأن يجثو على ركبتيه ، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها ، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين لحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها ، ولكنهم كانوا يدافعون عن أى شخص سواء أكان أجنبيا أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال . فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشلهم الحماية ، الدائمين والمؤقتين ، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو اثبات جنسية » (١١٥) .

ووصل الأمر الى الحد الذى أصبح فيه المصريون انفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول فى حماية احدى الدول الأوروبية ! ففى ظل هذه الحماية يأمنون على حريتهم الشخصية ، ويصدرون صحفا ومجلات . بل ويتاجرون أيضا ، ومن فعلوا ذلك يعقوب صنوع وأديب اسحاق ، وكثيرون غيرهم ، وساعد على انتشار كل تلك الرذائل ، أن القناصل الأوروبيون انفسهم ، كان من بينهم - كما يشهد أوربى هو دافيد لانسدر - مرتشين بشكل مخز ، وبشعير فى جشعهم . وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرفعون بهذا السلوك مصالحهم ، ان لم يكن مصالح الآخرين » (١١٦) . بل ان وزارات الخارجية نفسها كانت فى بعض البلاد أشد فسادا من مندوبيها بالخارج .

وفى مواجهة تلك الفوضى ، اضطرت الحكومة المصرية الى مفاوضات مع الدول ، وتوصلت الى مفاوضات طويلة الى انشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٦ . وقد وقع اتفاق انشاء هذه المحاكم خمسة عشر دولة هى : الولايات المتحدة والنمسا والمجر وبلجيكا والدانيمرك وفرنسا وألمانيا وانجلترا واليونان وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد واسبانيا والنرويج ، وهى الدول التى كان لها جاليات تتمتع فى مصر بالامتيازات الأجنبية .

قام نظام المحاكم المختلطة - وقد وضع بالاتفاق بين الدول ومصر - على أن تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والاجانب ، وبين الاجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة وأن تفصل في المنازعات العقارية اذا كان أحد الطرفين من الاجانب ولو كان الطرفان من جنسية واحدة . أما الجنيح والجنايات التي تقع من الاجانب فلا تختص بالحكم فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بمهامهم فتختص بالحكم فيها (١١٧) .

ومن أخطر الأمور التي أسفر عنها انشاء هذه المحاكم - فضلا عن اختصاصاتها - أن أهلية القضاة كانوا من الاجانب ، وأنهم كانوا يرأسون الدوائر ، كما كان القاضي الاجنبي هو قاضي المحاكم الجزئية التي لم تكن تتألف الا من قاض واحد . وهكذا أصبح الطابع الاجنبي هو الطابع الغالب على هذه المحاكم ، والقوانين التي تطبيقها قوانين شارك الاجانب في وضعها ، والقائمون على تطبيق هذه القوانين اجانب ، أي أنها كانت من ناحية التركيب والاختصاصات محاكم أوربية ، بل لقد ورد في قانون انشائها نص على ألا يكون التشريع الذي يسرى على الاجانب نافذا فيهم الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات . وبهذا أعطيت الدول الاجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسرى على رعاياها وهو حق لم يكن لها من قبل .

واستغذبت الدول هذا الحق عندما أصدر اسماعيل قانون التصفية (١٨٧٩) الذي رتب تصفية معينة للديون ، فاحتجت الدول على إصداره وتمسكت بثلاثة ترتيبات المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لاحق للحكومة المصرية في ان تصدر أي قانون يتعلق بحقوق الاجانب بأي طريق من غير موافقة الدول ، وينسحب هذا الشرط على القوانين التي يصدرها الباب العالي أيضا . وفي التطبيق العملي فإن المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الافكار المتزايدة التي تعرض لها المجتمع المصري ، وشاعت أحكام البيوع الجبرية التي صدرت عن هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستبدون من الاجانب مبالغ ضخمة بالقياس الى فوائد الربوية الضخمة ، ثم تستصدر ضدهم أحكام من محاكم لا ينهمون اجراءاتها المقعدة ولا لفتها الاجنبية ، ولا تتاح لهم أقل الفرص لكي يدفعوا عن أنفسهم أو يدفعوا عنها طغيان الاجانب .

وكان الاجانب يدبرون الفرص تدريجيا لتنتهي دائما باستصدار حكم بالبيع الجبري ، إذ كان سعر القروض الربوية - كما يقول المسيو جابريل شارم - يصل الى أربعين أو خمسين في المائة ، وقد لاحظ أن المرابين كانوا يتبعون جياة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهم بأفحش الفوائد التي قد تبلغ ١٠ أو ١٢ / في الشهر الواحد أي ١٢٠ الى ١٤٤ ٪ في السنة . وأضرب ما كان الاجانب يتمتعون به من امتيازات

كما يذكر شارم - هو أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مثلًا من المسال على أن تكل اليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ، ويستخلصون من الأهالي أكثر مما ادّوه للحكومة وأكثر من الضريبة « (١١٨) . وكان من الطبيعي في أحوال كهذه أن يقرضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فوراً إلى المحاكم المختلطة لكي يصعدوا أحكاماً بالبيع الجبرية . وهو ما أدى إلى هبوط قيمة الأراضي الزراعية « فالقدان الذي كان يباع في أوائل سني حكم اسماعيل بثمانين جنيهًا صار يباع في آخره بثمانية جنيهات فقط » ومن هنا لا يبدو غريباً أن يستولي الأجانب على ٥ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية ، وأن يعاملوا الفلاحين في أراضيهم معاملة من أمولاً ما يمكن » .

وفي ظل هذه السيطرة الضخمة أصبح الأجانب في مصر مؤسسة سياسية خطيرة الشأن بل أصبحوا في مقدمة القوى التي يتم الصراع ضدها ، والتي تتحفظ كل القوى الوطنية للصدام معها عند أول بادرة . وبينما صورت الدعاية الأوروبية الصراع ضد هذه العناصر باعتباره صراعاً دينياً بالأساس فإن المسألة لدى العناصر الوطنية الواحية لم تكن كذلك على الإطلاق . وكان إخفاء الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع مما من الهموم الأساسية للدعاية الاستعمارية ، التي تكن تستطيع أن تكذب الرأي العام في بلادها لحماية شراكم المقامرين الأجانب دون الادعاء بأنهم يتعرضون لكرهية دينية .

على أن هذه الشرائح من الأجانب لم تغل وجود عناصر وطنية . كان من بينها بعض العناصر الثورية التي هربت من بلادها في ظروف الاضطهاد ، وجاءت لمصر لتقيم فيها . ومع أن تلك العناصر كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير داخل جالياتها نفسها ، بل لعلها كانت مكروهة في وسط هذه الجاليات التي كانت في طابعها العام من العائلات الأوروبية إلا أن تأثير تلك العناصر الطيبة في العناصر الوطنية المصرية كان هاماً ، وكانت بما تعمله من أفكار ثورية وإنسانية ، مضادة للتدخل الأجنبي ، ومعارضة له ومحافظة على الأماني الوطنية المصرية . وقد اتجهت هذه العناصر إلى التأثير في الوطنيين المصريين إما بشكل شخصي أو جماعي . فقد احتك حرايى بعدد منهم بشكل شخصي ، كما شكل آخرون منهم مع عدد من الوطنيين المصريين جمعية « مصر الفتاة » في سنة ١٨٧٦ ، وكانت تضم عناصر وطنية وأجنبية وتتبنى أهدافاً وطنية وسوف نموده إليها بتفصيل أوفى فيما بعد . كذلك شكل عدة آخر منهم المحافل الماسونية الشرقية في مصر وانضم إليها عدد كبير من القيادات الوطنية من أبرزهم : الأفغانى ومحمد عبده وعرايى وغيرهم » .

الفصل الثالث

الخريطة الفكرية للثورة

- مصادر التأثير الفكرى ومراكزه □ الاتجاهات العامة للفكر الثورى □ قضايا الفكر الثورى :
- (١) للثريات العامة والشخصية □ (ب) من المجاننا كارتا المهرية الى الدستور □ (ج) المسألة القومية □ (د) العقل فى موقف الدفاع □ (هـ) الرأىيكالية والرومانتيكية الثورية .

لم تكن الاتجاهات الفكرية التي ظهرت خلال الثورة العرابية مولوداً حريباً من المجتمع المصرى أو جديداً عليه ، فمن الصحيح أن نقول أن الثورة قد ولدها - من بين عوامل عديدة - ذلك المناخ الفكرى الذى استمر أكثر من سبانية عكسود من الفوز الفرنسى الى اللحظة التي ظهرت فيها بشائرها . وخلال هذه العقود الثمانية انتشرت الاسس العامة للفكر الليبرالى الأوربى والاتجاهات الراديكالية التي جنت الى ثوم اليسارية ، وانتشرت أيضاً الأفكار الاملاية التي نبتت من تفاعل الفكر الدينى التقليدى - الذى كان يكرس الشيوقراطية العثمانية مع الاتجاهات الليبرالية واللمانية وهو التفاعل الذى طرح فيما بعد فكر جمال الدين الافغانى ومدرسته ، تلك المدرسة التي أثرت فى تاريخ الفكر المصرى تأثيراً بالغا ، ظل امتدا حتى خفت فى مواجهة ما طرحته الحرب العالمية الثانية من واقع جديد .

على أن تلك الأفكار لم تكن مجرد استمرار تقليدى للمناخ الذى ماد قبلها ، ففي مجرى الثورة نفسه حدثت طفرات فى الفكر السياسى والاجتماعى نتيجة لمركبة الثورة الصاعبة والسريعة وما واجهته من تحديات وتكتلات ومحاولات احباط . وبذلك يمكن اعتبار الثورة العرابية - من أهم العوامل التي أدت الى تطور الفكر المصرى وتجاوزت به حركته الرتبية وتطوره البطيء ودفعته الى آفاق شديدة الرحابة .

وبالتأكيد فإن أية محاولة لفهم الظواهر الثورية عموماً - ومن بينها الظاهرة العرابية - دون اعطاء الالتفات الكافى لتأثير العوامل الفكرية ، لهى محاولة ناقصة ، لا تؤدى الى فهم أو تقدير حقيقى للظاهرة محل الدراسة . والسبب فى هذا أن الفكر بجانب أنه جزء من البناء العلوى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، فهو أيضاً مظهر الوعى الاجتماعى بضرورة الثورة أو عدم ضرورتها وهو حافظ شديد الأثر ، قد تكون له - فى بعض الظروف - قوة دافعة ذات حجم هائل . وبالتسبة للظاهرة العرابية بالذات فهى تعتبر أول حركة ثورية مصرية تملك نصيباً لا بأس به من الوعى بذاتها ومن التحديد لأهدافها ، ومن القدرة على التنظيم لتحقيق هذه الأهداف . ولم يكن من الممكن أن تملك هذه الصفات كلها لولا أنها تبلورت فى مناخ فكرى، صرف وتمثل التيارات الثورية وخضع للتأثيرات العقلانية ، ولم تكن الخبرة العالمية فى مجال التنظيم السياسى والعهد الجماهيرى بعيدة عن ادراكه .

مصادر لتأثير الفكرى ومراكزه :

تعرضت مصر منذ بدايات القرن السابع عشر ومع تفكك الحكم المملوكى لتأثيرات فكرية عاصفة أرست بذور الصراع الفكرى الحاد فى التربة المصرية وكان لا بد أن تتعرض مصر للغزو الفرنسى لتجد حياتها الرائدة وبقايا حضارتها المضطربة نفسها فى مواجهة الحضارة الأوربية التى كانت البرجوازية الأوربية ، قد أرست دعائمها الأساسية فتدخل بذلك عصر الصراع الحرس بين الفكر الرجعى المتخلف الذى تنهزه الدولة الثيوقراطية وأيديولوجيتها المتحطمة ، وبين الفكر المتقدم - بمقياس ذلك العصر - الذى جاءت به البرجوازية الصاعدة ، ليظهر عن مطاوع الجناح الصناعى فيها ، ويؤكد فيها يؤكد فكرة الدولة العلمانية .

وحتى الان فان نقطة التماس الأولى فى معرفة لنا تماما ، فنحن نقرأ فى تاريخ الجبرتي تراجم لمناصر متعددة عرف بعضها فكر المالم الحديث من خلال رحلات الى البلاد الأوربية ، فجاهروا بالمقلانية ومرفوا مهاوى الشك وصراعاته المدسرة ، ونفسوا عن أنفسهم فاستحقوا لمنه معاصريهم ، وجوزى ما تركوه من مؤلفات وكتب وأفكار بالحق ، فحرمنا بذلك من وثائق تاريخية نادرة القيمة ، وأسدل الستار على فصل من فصل تاريخ العقل المصرى . لولا أن ترك الجبرتي عجائب آثاره فاستطعنا من خلالها أن نرصد بذور الصراع بين العقل المصرى والعقل الأوروبى ، كما دارت رحاه خلال السنوات الثلاث التى كانت مصر خلالها جزء من الجمهورية الفرنسية الأولى .

خلال تلك السنوات الثلاث جاءت الحملة الفرنسية بتطبيقات الفكره الليبرالية وبعض مؤسساتها « وعرضتها » على العقل المصرى وتحاورت معه بشأنها ، ورغم حالة العصار التى كان يعانيها هذا العقل ، بين ما يؤمن به من ناحية ، وما شاب « العرض » من ظروف الاحتلال والقهر من ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدرا هاما وأساسيا من مصادر التأثير فى الفكر المصرى وحفرت بصمتها على تطوره اللاحق .

ثم اتى بعد هذا الاحتكاك القصير احتكاك آخر ، عندما رحل العقل المصرى نفسه الى أوروبا فعاش طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد على الى هناك ، مبهورين بعملية تشكيل الانسان الأوروبى فى دول لم تكن قد خانت بعد - ولعلها لم تكن تستطيع أن تفعل ذلك - أمجد شعارات البرجوازية الثورية كما تمثلت فى الليبرالية والديمقراطية السياسية واعتبار الكسب محك القيمة الاجتماعية . وقد تعددت آثار هذا الرحيل واختلفت ولعل أكثرها دلالة ، رحلة مبكرة وسابقة على رحلات المبعوثين ، وتختلف أهدافها عن أهداف رحلاتهم ، فهى رحلة سياسية وليست تعليمية ، قام بها الأمير المملوكى الشهير

محمد بك الألفى الى انجلترا حيث مكث ما يقرب من عام يتفاوض مع انجلترا لتدبير له غزوا مصر يسترد به حكمها من محمد على - وهو الغزو الذى جاءت حملة فريزر ١٨٠٧ لتحقيقه ولكنه فشل .

وعندما عاد لم يجلب الألفى بك معه فحسب مناعلي فلكية وآلات غربية من منتجات الحضارة الأوربية ، ولكنه جاء أيضا بفكرة جديدة اذ ذاك على المجتمع المصرى ، قالها للجبرتي بنفسه ، خلاصتها أنه رأى الكثير من تدبير الانجليز لمسلكتهم ، واقتنع وهو هناك بأن المالك الذى يملك بقرة تدر عليه لبنًا وورعها ، فسوف يزداد ادارها للبن والسمن ، فربح من حسن المعاملة ما يضره نتيجة سوءها . لذلك عاهد الألفى الله ، بأنه اذا فتح عليه بحكم مصر مرة ثانية فسوف يسير فى الناس بالعدل ويستقيم فى عهده ميزان الحق (١) .

والتناقض بين الفكرة الجديدة التى جاء بها الألفى من انجلترا ، وبين طبيعة الاستغلال المملوكى لمصر ، هو أحد مظاهر الاختلاف بين فكر «الصناعى» مستقل المصر الحديث ، الذى يخضع استقلاله لدرجة أرقى من التنظيم ، ولترابط جديدة ، فيضرب اذا ضمن أن الضرب يزداد الربح ، ويربى اذا تبين العكس ، وبين فكر الارستقراطية العسكرية الفاقدة لى ذكاء استقلالى والتى تدمر النجاسة التى تبيض لها الذهب ، على أن الظروف لم تسمح للألفى بتحقيق هذا الوعى الجديد ، بينما وجد مع تأثيرات أخرى الفرصة للتحقق نسبيا فى حكم محمد على .

خضع المجتمع المصرى فى عصر محمد على وخلفائه لخمسة من التأثيرات الأوربية ومع أن محمد على لم يزر أوروبا ، وكذلك «جاسم وسعيد ، إلا أن اسماعيل كان عضوا فى البعثة الثالثة التى عرفت ببعثة الأنجال وضمت عددا من أفراد الأسرة العلوية كان من بينهم غيره الأبرام أحمد رفعت وعبد الحليم وحسين من أنجال محمد على . وفى باريس غالا حفظا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية ، وتمزى الى اقامته الطويلة فى باريس ميوله الباريسية والأوربية العامة . على أن من لم يتح له هذا الاحتكاك من خلفاء محمد على قد أتبع له هذا عن طريق الأوربيين الذين كان مؤسس الأسرة العلوية يعهد اليهم بتربية معبد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية . محمد على بالاشراف على تربية معبد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية . ولا ينبغي أن ننقل من قيمة هوامل كتلك ، ذلك أن خضوع ولى الأمر لتأثيرات فكرية معينة ذو أهمية بالغة عندما تكون سلطته مطلقة وشخصية .

وفضلا عن هذا فإن محمد على - والمجتمع المصرى ككل - قد خضع لتأثير الراديكالية الأوربية كما تمثلت فى استخدامه لمسدد من آتباع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون ، الذين رحلوا الى مصر فى أواسط عهده ، فأعطاهم

سلطة واسعة في الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرانية والتنظيمية . ومع أن الشكل التنظيمي العام لدولة محمد علي يتضمن تأثيرا باتجاهات السان سيمونيين وخاصة في الجانب الشمولي لدولته إلا أنه بالطبع لم يوافق على جوهر فكرهم ، وهو ما دعاهم الى العودة الى بلادهم . ولسنا ندرى هل حاولوا تحقيق مجتمعهم الطوباوي في مصر ، أم أنهم خضعوا - وهو الأرجح - لشروط محمد علي وقيود أفعاله هو . على أنهم بالتأكيد قد تركوا أثرا ما في فكر المجتمع ، وتركوا تلاميذ ومريدين .

ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصري تأثيرا ونشاطا لعملية تعامل مع الفكر الأوربي ، عندما اتبع محمد علي سياسة البعثات ، فأرسل أعدادا كبيرة من المصريين الى مختلف البلاد الأوربية لدراسة مختلف العلوم الفنية والمقلية . وبين بداية حكم محمد علي ونهاية حكم اسماعيل بلغ عدد طلاب البعثات ٦١٨ طالبا ، كان أكثر من ثلثهم يتلقون تعليمهم في فرنسا ، وذهب سدهم الى إنجلترا ، أما الباقي فقد توزع على عدد من البلاد الأوربية الأخرى .

وفي العقد السابع من القرن وفد الى مصر عدد كبير من المهاجرين الشوام - وخاصة الوارنة - الذين تعرضوا لمذاهب طائفية قابت بينهم وبين الدروز سنة ١٨٦٠ - وأدت الى هجرتهم الى مصر بما يحملونه من أفكار تفرهوا أكثرها من الدراسات التي كانوا يتلقونها على يد البعثات الأوربية والأمريكية وما أنشأته من مؤسسات تعليمية في أنحاء الشام الكبير وخاصة لبنان .

ومع أن مصادر التأثير الفكري ، كانت في أغلبها مصادر مؤقتة ، ولكن أهميتها القصوى تكمن في أنها استطاعت أن تترك مراكز إشعاع مصرية ثابتة تعمل على نشر أفكارها وتوسيع نطاق التأثيرين باتجاهاتها وخاصة في صفوف النخبة المصرية ، وبهذا أصبحت بؤر التنوير بؤرا ثابتة تحدث تفاعلا مستمرا ويوميا في المجتمع المصري ، وتوسع آفاق تأثيرها بما تفرجه من آجيال جديدة تحمل فكر « التنوير » وتعمل على نشره . وعلى مشارف الثورة كانت مؤسسات التأثير الفكري الثابتة في المجتمع المصري تتمثل في :

● مؤسسات تعتمد على فكر شخصيات رائدة في مجال التنوير ، وما يرتبط بهذه الشخصيات من مراكز تنشأ بتوجيهاتها أو باشتراكها وما يحيط بها من تلاميذ ومريدين . وفي هذا الصدد فإن الدور الذي لعبه كل من رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، وجمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، هو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الابداد رفاعة الطهطاوي هو الذي أنشأ مدرسة الألسن وترجم وأشرف على ترجمة مئات الكتب التي نقلت الى المصريين خلاصة الفكر المتقدم في الحضارة الأوربية وقتذاك ، كما أنه أشرف على تطبيق النهضة

التعليمية في عصر محمد علي وعلى ترجمة « قانون نابليون » الذي أصبح أساسا فيما بعد للقانون المصري صوما . وقد استمر رفاهه شخصية مؤثرة في الواقع الفكري المصري ما يقرب من أربعة عقود كاملة ، ولم يحل اختفاؤه دون بقاء المؤسسة الطهطاوية مستمرة في التأثير عن طريق تلاميذه ومريديه .

أما المفكر الاسلامي المعروف جمال الدين الافغانى فقد رحل الى مصر في مارس ١٨٧١ وظل مقيما بها الى ان نفى منها في سنة ١٨٧٩ . ولم تكن نيته حين قدم ايها ، مطاردة ومتفيا أن يقيم طويلا « غير ان رياض باشا حمله على البقاء ، وعينت له حكومته ألف قرش في الشهر » (٢) . وكان اسماعيل يهدف من ابقائه في مصر أن يستكمل مظاهر السيادة باحتضان العناصر ذات الشغل الفكري في العالم الاسلامي ككل . وخلال السنوات الثماني التي قضاها في مصر ، لعب الافغانى دورا خطيرا ، وكان من أكثر العناصر المؤثرة التي بشرت بما أصبح بعد ذلك حافز الكثير من الحركات السياسية والثورية . وقد لعب الافغانى دوره على مرحلتين ، وتدرج فيه من قاعدة ضيقة من المريدين الى قاعدة واسعة من العناصر الوطنية والثورية . وفي المرحلة الاولى اقتصر دور الافغانى على التبشير بمنهج جديد لتناول المسائل الاسلامية ، يقوم على تأكيد الاتجاهات الثورية في الاسلام ، والدعوة الى الاجتهاد والتفكير المستقل وربط الدين بالدنيا ، وكان متأثرا خلالها بالحركة « اللوثرية » في المسيحية ، باعتبارها حركة احتجاج على « السلفية » والتبعية الفكرية للسلف - صالحا كان أو طالعا - وقد نشر أفكاره الإسلامية تلك على قاعدة ضيقة من المثقفين . ثم اتجه في مرحلته الثانية الى توسيع القاعدة التي ينشر عليها أفكاره ، فضمت عددا كبيرا من العناصر الثورية والوطنية ، وأصبح ما ينشره من أفكار ذا طابع سياسي بالدرجة الاولى ، يقوم على الدعوة الى الشورى والى التحرر من التبعية الأوروبية ، في ظل « جامعة اسلامية » توحد شعوب العالم الاسلامي جميعها .

● ومن أهم مراكز التأثير الفكري الثابتة ، ما أرسيت قواعده في مصر محمد علي من الأسس الجديدة للتعليم وما نتج عنها من تنظيمات في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية . وأهم هذه الأسس والتنظيمات ان التعليم المصري أصبح ثنائيا ، فيجانب التعليم الديني الذي كان يقوم به الأزهر ، والذي كان يقتصر على العلوم الدينية المختلفة ، أنشئ التعليم المدني الذي يعتمد على اكتساب خبرات حياتية ودينية والذي يلقن الطلاب أسس العلوم الطبيعية والحديثة . وفي عصر اسماعيل تزايد عدد الطلاب تزايدا كبيرا حتى ان ميزانية التعليم في عهده قد ارتفعت من مئة ألف جنيه الى أربعين ألف جنيه ثم الى ٧٥ ألف جنيه . وكان التعليم مجانيا في الأغلب الا انهم ويتدرج في مستويات تبدأ بالتعليم الابتدائي وتنتهي بالتعليم العالي أو الشبيه بالجامعي .

ففى حكمه أنشئت أربع مدارس عالية هى المهندسخانة والعقود ودار العلوم والطب ، ثم عدة من المدارس الفنية مثل الفنون والصنائع والتلغراف ومدرسة المساحة والمحاسبة ، وفرقة الرسم (كلية الفنون) ومدرسة الزراعة فضلا عن توسيع نطاق التعليم الابتدائى والثانوى . ومن أهم الظواهر الفكرية ذات الدلالة ، أن المؤسسات التعليمية قد دعمها - كمرآكز تنوير اضرافية - انشاء مدارس مصرية رسمية لتعليم البنات ، وانشاء مدارس أهلية لنفس الغرض ، وذلك بالاضافة الى انشاء مدارس أوربية تابعة للمجاليات ، وتقوم بتشديد برامج تعليمية مشابهة لبرامج المدارس الأوربية .

● ثم كان انتشار الصحافة ورسوخ أقدامها فى مصر ، بناءا المؤسسة فكرية ذات تأثير هام ، فبعد الوقائع المصرية التى صدرت فى عام ١٨٤٢ بدأت الصحف تتوالى فى حكم اسماعيل ، فصدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى « وادى النيل » عام ١٨٦٧ . ثم تبعها صحف أخرى متعددة الأشكال والاتجاهات . حتى بلغ عدد الصحف السياسية فى آخر عهد اسماعيل ١٢ جريدة عربية . كذلك عرفت مصر الصحف المتخصصة فصدرت مجلات طبية وصكرية وثقافية . ولعبت « روضة المدارس المصرية » أول دورية ثقافية مصرية (١٨٧٠ - ١٨٧٨) دورا هاما باعتبارها المنبر الذى اتخذوه طلاب البعثات بقيادة رفاعة الطهطاوى والذى أخذوا ينشرون من خلاله أفكارهم التنويرية . كذلك صدرت - مع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية - صحف غير عربية . وفتحت السوق المصرية للعديد من الصحف الأجنبية والعربية ، ويلاحظ من يستقرىء موضوعات هذه الصحف أن حوارا ذا جوانب متعددة كان يجرى بين الصحف المصرية والعربية والأجنبية ، فقد أصبحت « الجنان » التى أصدرها العلامة بطرس البستاني فى بيروت ، و « النحلة » التى أصدرها القس « لويس صابونجي » وغيرها من الصحف العربية مقروءة فى مصر ، ينقل عنها وتناقش موضوعاتها . ونفس المسألة بالنسبة للصحف الأوربية الشهيرة التى كانت العديد من أصولها تترجم على صفحات الصحف المصرية .

وقد تركز نشاط عدد كبير من المثقفين الشوام فى مجال الصحافة ، حيث أصدروا عددا من الصحف الهامة مثل (الأهرام) ١٨٧٥ و (المقتطف) ١٨٧٥ ، وفتحوا صفحاتها للمناقشات العلمية المثمرة ، ونشروا فصولا فى السياسة الدولية والفكر الاجتماعى والسياسى . وعتيت الصحافة عموما بتتبع الحركات القومية والامتقلاية ، وتتبع النضال من أجل الحريات الدستورية فمندا أنشئت جمعية (تركيا الفتاة) وامتطاعت أن تفرض عليها بالدستور على السلطان عبد العزيز أفردت الصحف صفحاتها للمحديث من المسائل الدستورية وما يتفرع عنها .

● واستقرت المطبعة ككائن ثابت في المجتمع المصري ، فقدمت المطبعة
الإمبرية ووسعت وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والكتب منها
مطبعة جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية ، ومطبعة جريدة وادي النيل
والمطبعة الوطنية بالإسكندرية والمطبعة الوهبية وأنشئ مصنع للورق -

● وكذلك أنشئت دار الكتب (لتضاهي كتيبخانة باريس) كما يقول
منشئها علي مبارك ، وقد جمع فيها كل ما تشتمل من الكتب التي كانت بجهات
الأوقاف زهانة على ما صار مشتهرا من الكتب العربية والفرنسية وغيرها ،
وابتاع الخديو مجموعة الكتب القيمة التي تركها أخوه مصطفى فاضل بعد
وفاته وأهداها إلى دار الكتب -

● وأنشئ مدرج للمحاضرات العامة عرف بـ (الانفتياتر) بسراي
درب الجواميز ، كانت تلقى فيه الدروس العامة في الآداب والفن والعلوم
الإنسانية والطبيعية والهندسة والميكانيكا والفقه -

● وأنشئت أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية ، فاعيد
تدعيم المجمع العلمي المصري الذي أنشأته الحملة الفرنسية واستمر يؤدي
مهمته في نشر المباحث العلمية ، ثم أنشئت أول جمعية علمية لنشر الثقافة
بواسطة التأليف والطباعة والنشر ، وهي جمعية المعارف (١٨٦٨) وكان
هدفها نشر المباحث العلمية بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها
ونشر التراث العربي القديم - وقد تألفت برأس مال موزع على أسمهم
طُرحت للاكتتاب العام ، واقتنت مطبعة لطبع كتبها - وقد اتسع نشاطها
وانضم إليها عدد من كبار رجال الدولة والمثقفين والعاملين في مجال التربية
والتعليم والصحافة والثقافة العامة وبلغ عدد أعضائها ٦٦٠ عضوا في عام
١٨٦٩ - وأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية في عام ١٨٧٥ بهدف
العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها وأصدرت مجلة
دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدي خدمات حقيقية للعلوم الجغرافية -
ثم أسست الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨) وقامت بفتح المدارس
الحرّة لتعليم البنين والبنات وعقد فيها محفل للقضاء الخطب والمحاضرات
أمامة ، وأسست فروعا لها في عدد من عواصم الأقاليم -

أتاح تبلور مصادر التأثير في مؤسسات ثابتة في البيئة المصرية
للمسركة التنوير المصرية أن تمارس نشاطها لفترة طويلة ، بلغت
-والى نصف القرن - ولكن القيود التي أحاطت بهذا النشاط قد قللت
من فاعليته بشكل عام - فمن ناحية كانت الملحة الشخصية طاغية ، ترفض
أي انعطاف جدي في مسار الفكر المصري ، يمكن أن يتحول إلى حركة سياسية

أو تنظيمية ومن هنا تأخر تبلور المنظمات العلمية والفكرية ، وظلت بعيدة عن الديمقراطية ، وحدث كثير من الانقطاع في نشاطها ، بل والتدبير لهذا النشاط ، وهو ما نلاحظه خلال حكم عباس الرجسي ، إذ ألغيت المؤسسات التعليمية والتربوية ونفى رفاهه الطلطاوي الى السودان ، وفي أوائل حكم توفيق إذ نفى جمال الدين الأفغاني فضلا عما كانت الصحافة تتمرض له من اضطهاد ومصادرة والغام في خلال حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق .

والجانب الآخر والهام للقيود التي حالت دون تحرك مراكز التنوير لأدام دورها القيادي ، هو تأخر التبلور الطبقي وضعت البرجوازية المصرية وعدم قدرتها على التعامل مع فكرها وقيادته والانتقاد له وفرضه على الخريطة الفكرية للمجتمع . بيد أن مصادر التأثير ومراكز التنوير قد لعبت مع هذا دورا هاما في التمهيد لحركة البرجوازية المصرية ، ولقبول مطالبها الثورية ، وينبغي أن نلاحظ هنا أن حركة التنوير الأوروبية قد سبقت استيلاء البرجوازية على السلطة بسنوات طويلة ، وإن ارهاضاتها بدت مبكرة مع يزوغ البروتستانتية ، وتدعمت مع دور الانسكلوبيديين الرائد ، وخاضت صراعا حادا مع الكنيسة ومع المؤسسات الفكرية الرجعية ، ثم تطورت ونمت مع ظهور التحركات السياسية للبرجوازية .

الاتجاهات العامة للفكر الثوري :

سب في مسار الثورة العربية تياران فكريان رئيسيان ، هما التيار الليبرالي والتيار الاسلامي المتحرر ، وبينما كان التيار الأول يعيش على استحياء وفي كنف السلطة ، ويحرص على الاعتماد عن السياسة مؤمنا بالاصلاح التدريجي ونشر التعليم كوسيلة وحيدة لا يملك غيرها ، كان التيار الثاني تيارا سياسيا بالدرجة الاولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ويدعو لوحدة الشعوب الاسلامية في النضال ضد الغزو الأوربي . وإذا كان هذان التياران هما أبرز التيارات الثورية ، فإن تيارا ثالثا يضاف اليهما ذلك هو التيار الراديكالي الذي يتجه الى نشر تصورات تتمدى فكرة التحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية ، الى اضافة بعد اجتماعي الى القضية الوطنية ككل ، ومع أن هذا التيار كان أكثر التيارات ثورية ، فقد كان اخفها صوتا . إذ نشأ في مرحلة من البعد الشاسع عن أرضيته الاجتماعية ، وبالطبع فإن (الفقراء) يوجدون دائما في كل زمان ، ولكن يزوغ فكر يعبر عنهم رهين بظهور الحاجة الى حلاقات انتاجية تختلف عن السائد ورهين كذلك بقوة تنظيمهم وقوة تحركهم السياسي .

ولا بد أن نلاحظ أن القوى المناوئة للفكر الثوري ، كانت سائدة ، تمثل فيمن يسميهم الدكتور لويس عوض (٣) بالستقيين ، وهم الذين

رفضوا الفكر الليبرالي العلماني ورفضوا أيضا حركة تشوير الفكر الاسلامي
بالإضافة الى أنصار الأوتوقراطية النديوية والمعارضين أساسا للأفكار
الديمقراطية .

ومن الغلط أن تصور أن حركة التنوير قد فرضت نفسها هي
الخريطة الفكرية للمجتمع المصري إذ الحقيقة أنها أصبحت عنصرا مؤثرا
وواضعا في حين أن الغلبة ظلت في الأساس للأفكار السلفية التي كانت
قادرة على شن الحملة على حركة التنوير والزامها موقف الدفاع . وإن كان
الفكر السلفي قد انقسم على نفسه أحيانا فاتجه جزء منه الى تشكيل
(اللوثرية الاسلامية) وهي عملية دفاع في الأساس ، الزنه ايها هجوم
الفكر العلماني عليه ، مما أجبره على التحرك كيلا يفقد كل أرضيه بينما
اتجه جزء آخر الى التمسك في مواقفه السلفية ورفض « اللوثرية الافغانية »
فإن ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف سياسية متقدمة وثورية . أما بقيه
المناصر السلفية فقد اتخذت موقفا رجعيا فكريا واجتماعيا وسياسيا .
وكانت أكثر المناصر تخلفا وتمسكا في المجتمع المصري وسنلاحظ من هذا
التصور العام ، أن الصراع بين مختلف الاتجاهات الفكرية قد خلق « ردود
أفعال » و « مواقف دفاعية » لدى كل الأطراف ، وهو ما سيكون له أثره
ليس في المواقف العملية للمثقفين فحسب ، ولكن في صموبة تصنيفهم ووضع
بطاقات جامدة وشاملة بهويتهم الفكرية .

وأبرز الأمثلة على أن الفكر السلفي كان يشكل المناخ السائد ، أن
تكرر - بنفس التفاصيل تقريبا - صورة ترجع الى تاريخ وصول الحملة
الفرنسية بعد صيعة عقود من رحيلها . يقول المؤرخ الجبرتي في هجائب آثاره أن
مراد بك عندما توجه لقتال الفرنسيين اجتمع العلماء في الأزهر طوال أيام
المعركة يقرأون البخاري وغيره من الدعوات ، وكذلك مشايخ فقراء (صوفية
الاحمدية والسعدية والرفاعية وغيرهم من طوائف الفقراء وأرباب الأشاير ،
كل يوم يذهبون الى الأزهر فيجلسون للأذكار ويجتمع أطفال الكتاتيب للدهام
وتلاوة اسمه تعالى (لطيف . . لطيف) وهي صورة متحفية بالنسبة لمصرنا -
وربما لم تكن كذلك لدى البعض .

وبعد سبعة عقود من بداية مرحلة التنوير ، نجد طبعة أخرى من
الصورة : ثوبت الحرب بين مصر ولحبشة وتوالت الهزيمة بعد الهزيمة ، فاعتمس
النديو اسماعيل يومئذ بتلك القوة ، قوة التلاوة في البخاري والتماس الدعوات
من العلماء ، فلم يخامره الشك في أثرها ولكنه قال للعلماء بعد اتصال الهزيمة .

— أما أنكم لا تقرأون البخاري وأما أنكم لستم بعلماء (٤) .

وهكذا لم يجد اسماعيل - الذي تعلم في باريس وخاض مغامرة التجديد
المصراني - احتمالا ثالثا وطبيعيا للغاية ، هو أن قوة الدماء ليست عاملا حاسما

من عوامل تحقيق النصر في الحرب • وإن ما يحدده هو حساب عقلى للقوى المادية • والغريب أن الفكر السلفى كان يحدد لنفسه - ومن نفسه - مبررات قسيلة • فالجبريتى يعلق على هزيمة مراد بك رغم دعوات الداعين ، فيقول أن الدماء « حصل بسببه النفع العظيم ، فهو وإن لم يدفع دخول الفرنسيين مصر لكونه أمرا مقضيا محتما لا يرد بالدماء ، ولكن وقع اللطف بسبب هذه الدعوات ، واجتماع القلوب بمجالس الذكر والاستغفار - وآثار اللطف التي حصلت مشاهدته لا تنكر وقد العمد » • وهو قول مشابه للرد الذى قاله المشايخ عندما عجب اسماعيل لعدم استجابة الله لدعائهم ، إذ ذكره واحد منهم بالحديث النبوى ولتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراكم فيدهو خياركم فلا يستجاب لكم » •

وتأتى الطبعة من نفس المشهد بعد سنوات قليلة من صدور الطبعة الثانية ، وإتمام الحرب المصرية الانجليزية (١٨٨٢) • يقول عرابى على مذكراته أن الشيخ على اللبثى جاء الى معسكر الجيش المصرى فى كفر الدوار وتزعم طائفة من مشايخ الطرق الصوفية ووضع لهم دعاء يقول « اللهم ان تهلك هذه المصايب الموحدة - يقصد المراهبون - فلن تمسك بعدها فى مصر » وهو قول غامض يفهمه البعض بأنه سيئة تهديد ويفهمه آخرون بأنه ايماء الى أن العابدين الواسعين للاله هم المناهزون عن حرية بلادهم • ولكنه على أى الأحوال يؤشر الى حالة من الضغينة التى تعتبر الدفاع عن الوطن هو مجمع الأحاسيس كلها ، وتعتبر الثورة حالة من أنقى حالات الايمان ، وإن هزيمتها تعنى هزيمة الله نفسه وهو ما يؤكد عظيمة الفكر الثورى العرابى الذى نجح فى ادماج مختلف الأحاسيس فى بؤرة الحس بالوطنية والقومية دون استثناء العقيدة الدينية نفسها •

وإذن فإن السلفية كانت ذات امتدادات حية حتى فى أثناء حركة الثورة نفسها • وبينما انشاق عدد من السلفيين فى حركة احتجاج ثورية وذات طابع « لوثية » - تمثلت فى حركة الجامعة الاسلامية التى قادها الأفغانى - فإن عددا آخر قد بقى فى مواقفه يشن الهجوم على الملبانية واللوثية الأفغانية ، رغم هذا الدماء المتقدم الفكرى فان الفكر السلفى ومن منطلقاته الخاصة لم يجر الى اتخاذ موقف معاد لحرية وطنه ، أى أنه لم يستدرج للخيانة الوطنية ، رغم موقفه الفكرى المتخلف ، بل ان عناصره منه أخذت مواقف ثورية واضحة ، وصلبة • ومن أبرز هذه العناصر فى تاريخ الثورة العربية الشيخ عليش وكان « شيعيا قريبا من شيوخ الأزهر وعلمائه ، اشتهر بالقوى والتشدد فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وله حكايات جمّة فى ثورته على السيد جمال الدين الأفغانى وتلاميذه وخاصة على الشيخ حسن الطويل أحد علماء الأزهر المتخصصين فى الفلسفة وتعليمها

فكان الشيخ يهرول الى مكائهم فى زوايا الأزهر ويشقتهم بمكائته ، ولا يدعهم يلوثون قاع الأزهر الطاهر بالكفر والزندقه • (٥) . وعلى الرغم من موقفه المعادى للأفغانى فان الشيخ عيش كان من أحب شيوخ الأزهر الى طلابه ، وكان يحوز ثقة قيادة الثورة ، وقد قامت حركة منظمة أو عزت بها قيادة الثورة هدفها أن تفوضه شيخا للأزهر بدلا من الشيخ العبابى الذى كانت قهاده الثورة لا تتفق فى اتجاهاته ، والذى كان يرفض الحكم الدستورى ورغم أن الشيخ عيش لم يمين شيخا للأزهر - لرفض الخديو - وعين الشيخ العبابى بدلا منه فان الصلاية ظلت الطابع العام لمواقفه حتى آخر لحظة وأثناء المحاكمة • ومات فى السجن بعد هزيمة الثورة وقيل أنه مات مسموما بتعريض من الخديو الذى كان يخشاه ويعتبره أخطر أعدائه (٦) •

لم تسمح طبيعة الصراع الفكرى فى المجتمع المصرى ، بالتوصل الى خريطة محددة المواقع تحديدا تاما ، فالذين يبحثون عن مفكر ليبرالى نقى ، ليقابلوه بمفكر « محافظ » نقى أو برادىكالى متكامل ، يبحثون عن وهم ، ذلك أن ازدواجية الرؤية قد شملت الكل • وقد كتب المستشرق الفرنسى « سلفستر دى سامى » خطابه الى تلميذه رفاعة الطهطاوى أثناء اقامه الأخير فى باريس ، بداه بقوله : « عزيز المسسيو الشيخ رفاعة » • وهى كلمة قد تبدو خطأ من المشرق ، ولكن فى هذا الخطأ غير المقصود تكمن حقيقة كل المراكز الفكرية التى لم تستطع أن تتخلص من فكرها السلفى والمحافظ فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما احتكت به من افكار وتنظيمات جديدة • ومن الطبيعى أنه فى الترجمة للمفكرين فان الاهتمام بتساؤم أفكارهم وانسجامها يصبح مسألة أساسية • أما فى رسم تخطيط عام للخريطة الفكرية للمجتمع ، فان الأساس هو التركيز على المفاهيم الفكرية وصنيمها ويصبح التناقض بين فكريات كل مفكر على حدة ، جزء من التناقض الفكرى العام فى المجتمع ، ويصح فى هذه الحالة أن نفس هذا التناقض ضمن محاولتنا لتفسير لأشكال التناقضات الفكرية فى المجتمع •

والواقع أننا لانعنى بتناقض أفكار المفكر الواحد ، تطوره الخاص ، فالمفكر ككل الكائنات قابل للتطور والتغير ، فى خط صاعد ، أو هابط ، ومن الطبيعى أنه عبر هذا التغير قد يتناقض مع نفسه ، سلبا أو ايجابا ، ولكننا نعنى أن نجتمع فى المرحلة الواحدة بين الايمان بأفكار عقلانية وميتافيزيقية فى اللحظة ذاتها ، بومى ، أو بدون وهى • ونشير كعامل مفسر لمثل هذه الظواهر ، الى « موقف الدفاع » الذى أخذته أفكار مختلفة أو متقدمة لتواجه هجوم الفكر الجديد أو القديم عليها ، وهو مظهر من مظاهر التناقض وعامل يفسره فى نفس الوقت •

وفى هذا الصدد ، أشرنا فى الفصل السابق ، الى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى ، وعيننا بها نمو البرجوازية المصرية متخلفة

لثنتين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى قوة محافظة • وهو ما ترتب عليه أن بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورها ضد معسكرها العالي وليس في حمايته • وبالتالي تأخر التطور الطبقي في مصر طويلا • وأصبح فائض الانتاج الزراعي هو وسيلة تخليق التراكم الرأسمالي - بعكس الحال في أوروبا عندما تكون هذا الفائض من التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الفكريات الزراعية • وافترضت التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الفكريات الزراعية • وافترضت الطبقات المصرية الى تعبير ايديولوجي نقى - لأنها في الأساس طبقات غير نقية ، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وحتى الحركات السياسية • ومن هنا فإن التليفية كتنشيط ايديولوجي سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصيح احتمال الخطأ في فهمها غير قليل •

وثمة صعوبة أخرى تحول دون التحديد الصحيح للأفكار التي صبت في مجرى الثورة هي النقص في بعض الوثائق الفكرية الأساسية للثورة ، وعلى الأخص مؤلفات عبد الله النديم - قبل الثورة وأثنائها - ولا شك أن فقداننا لهذه الوثائق خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها • كذلك فإن بعض المفكرين ذوي التأثير البالغ لم يتركوا مدونات كاملة لأفكارهم ، ومنهم جمال الدين الأفغاني ، الذي لا نجد له مؤلفات متكاملة ، تعبر عن أفكاره التي كان ينشرها أبان إقامته في مصر ، وكل ما بين أيدينا له أما أقوال نقلها عنه بعض تلاميذه - قد توضع لهاوى النقل سواء بالتحيز أو النسيان - أو كتابات كتبها هو ذاته بعد انتهاء الثورة يمكن الاعتماد عليها ، رغم أنها لا تعبر تماما عن فكرة قبل الثورة ، لاحتمال أن يكون قد غيرها أو عدل عن بعضها •

ومع كل هذه الصعوبات فسوف نحاول أن نرصد قضايا الفكر الثوري التي صبت في مسار الثورة المصرية ، بدءا بحركة التنوير ، وانتهاء بسنوات الثورة نفسها • ومن خلالها نتضح لنا صورة الخريطة الفكرية للثورة المصرية بأكمل ما يمكن •

قضايا الفكر الثوري :

(أ) الحريات العامة والشخصية

كان من الطبيعي - ومن الغريب - أن تأخذ مسألة الحريات العامة موقعا على خريطة الفكر في مصر • فإذا كان منطقيا أن يؤدي سقوط الحكم الاوتوقراطي لاعطاء مسألة الحرية مكان الصدارة في الشعارات التي يتوق الانسان المصري لتحقيقها إلا أن ضراوة التحكم المردى ، كانت كفيلا بأن

تحول بين فكرة الحرية والدخول الى آفاق المجتمع المصرى ، ولذلك فان نجاح هذه الفكرة فى التسلسل رغم كل هذه الظروف دليل على حيوية العقل المصرى وخصوبته ، وقدرته على تعدى ما وضع أمامه من عقبات وعراقيل .

يصف عبد الله النديم صورة الحكم الاوتوقراطى ، كما عاصر آثاره فيقول « كانت البلاد على سعة أطرافها كليمان - أى من كبر - أعاء للمدنيين مجلس - زمام هيى لأرباب الجرائم والفاطئين ، ولو أن سائحا جويا صعد فى درجات الهواء الى حد يرى ويسمع من تحته من أهالى الديار المصرية اذ ذاك لراى أمة تتقلب على جمره المذاب على غاية من الاضطراب والاضطراب ، تتحرك تتحرك الدود على غير نظام ، وتسمع ضجة عامة وصيحة صاخبة تزعج السامع وتستفز الهاسج وتفتت قلب من أودع ذرة من الاحساس الانسانى » (٧) . وهذه الصورة - رغم انشائها الواضحة - لا تصدق فقط على حكم اسماعيل، ولكنها تصدق أيضا على المرحلة الممتدة من حكم محمد على الى ثورة ١٩١٩ ، مع اختلاف يسير هنا أو تخفيف هناك ، باستثناء الشهور العشرين التى وقعت فيها حوادث الثورة العرابية . لقد بدأ التفتح القومى فى مصر فى عصر التسلط الفردى والمغامرات الشخصية ، والوجوم على الرؤوس التى تحمل « الانا » وقطعها ، والترصد للرؤوس التى تعترف نفسها فتتنفى من اجسادها ، وبالتالي فى ظل حكم بالانضاء من النحريك للمطالبة بالحرية . فالحرية فى النهاية هى « الانا » مضخمة موقرة . وذات حقوق محترمة ومقننة . والقضاء عليها قضاء على « الذاتية » . من هنا كان طبيعيا وغريبا فى نفس اللحظة أن تتحرك مقولة الحرية على خريطة الفكر المصرى .

فى وثائق العصر الفكرية نلاحظ تكرار الاشارة الى اندام الحريات العامة والشخصية وفى مواجهة هذا ، الحاج على ضرورة تحويل العلاقة بين الفرد والسلطة الى علاقة قانونية محكومة ومنضبطة ، بدلا من بقائهما علاقة شخصية تتسم بتبعية المواطن لولى الامر ، كعلاقة السيد بالرق . ومع أننا نلاحظ لدى الجبروتى اشارات الى محاولات اجتهد مابقة لورود الحيلة الفرنسية تؤكد بعض مناحى الحريات العامة ، فان المسألة لم تتبلور الا بعد فترة أطول نسبيا . فقد واجه أعضاء الديوان نابليون بقاعدة « شخصية المقوية » منطلقين من فكرهم الدينى . وكان القومسيون الفرنسي المشرق على الديوان قد هددهم بعد ثورة القاهرة الثانية بأن أى محاولة من أى فرد للاخلال بالنظام ستواجه بعقوبات صارمة تشمل الجميع . فاعترض بعض الأعضاء على ذلك انطلاقا من القاعدة الدينية الاسلامية « لا تزر وزارة وزر آخرى » وأن العقاب يجب أن يوقع بالمذنب أما العقوبات الجماعية فهى مخالفة للشريعة . وهذا تأكيد لقاعدة من أهم قواعد الحريات العامة

والقانونية • وستلاحظ في الجبرتي أيضا أن العقل المصري قد أبدى اعجابه الشديد بالطريقة القانونية التي حوكم بها سليمان الحلبي قاتل كليبر وفركائه وفي جوانب مثل، التحقيق المادل وحق الدفاع لكل متهم، انحاز العقل المصري تماما للتطبيقات الليبرالية الفرنسية واضحا هذه التطبيقات موضع المقارنة مع المناخ السائد اذ ذاك وطوال عصر السيطرة لمملوكية والذي كان يهدد كل الحقوق البشرية ، ويتمهم بالثبته ويماقب بالنزوة •

والى رفاعة الطهطاوى يعود الفضل الاكبر فى تعريف العقل المصري . بحق الحرية كحق طبيعى ، فهو لم يكتف بأن درس فى باريس « روسو » و « فولتر » و « منتسكير » فقط • بل نقل الى العقل المصري أيضا تطبيقات أفكارهم كما تمثلت فى الدستور الفرنسى • ففى كتابه « تخلص الابرين فى تلخيص باريز » ، عرض الطهطاوى بأفاضة لنظم الحكم فى فرنسا رآرخ لحوادث ثورة ١٨٣٠ ، وترجم الدستور الذى أعلن فى أعقابها • وعلق على مواده مؤكدا عطفه على هذه المبادئ وتبنيه لها ، وخاصة تلك المواد التى تتعلق بالحریات العامة والشخصية • فالمادة الأولى من هذا الدستور التى تنص — بترجمة الطهطاوى — على أن « سائر الفرنسيين مستوون قدام الشريعة — أى القانون — » يشرحها فيقول « معناه أن مائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع أو ضيع لا يختلفون فى اجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ فيه القانون كغيره • أما امتياز الطهطاوى لها فهو يتضح من تأكيده بأن لها تأثيرا عظيما « على اقامة العدل واسحاف المظلوم وارضاء خاطر الفقير بأنه كالمعظيم نظرا لاجراء الأحكام • ولقد كانت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسيين وهى من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم الى درجة عالية وتقديسهم فى الآداب الحضارية وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف وذلك لأنه معنى الحكم بالحرية ، هو اقامة التساوى فى الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على انسان بل القوانين هى المحكمة والمقبصرة •

وفى استعراضه لمجموعة الحقوق العامة المكفولة للفرنسيين بنص دستورهم ، وهى وجه من وجوه الحريات العامة • ركز الطهطاوى على حقيقتين • الأولى : المساواة فى الضرائب • فاستحسن النص على ألا تفرض ضريبة بلا قانون ، وألا يعفى من الضريبة أحد الا بقانون ، وقال « ان الضرائب لو كانت مرتبة فى بلاد الاسلام ، كما هى فى تلك البلاد لطابت النفس » ، أما الحق الثانى : فهو حق ولاية المناصب العامة • كل واحد متأهل لأخذ أى منصب كان وإى رتبة كانت • • وفى استحصان هذا الحق قال انه « لا ضرر من هذه المادة بتاتا بل من مزاياها أنها تجعل كل انسان على تعهد تعليمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه » • والطهطاوى بهذا يركز على

فكرة المجتمع القائم على هرم مفتوح أى على طبقات تسمح بالانسياب بينها ،
فى مقابل المجتمع الاقطاعى القائم على هرم طبقتى مغلق ، لا يسمح بأى
انتقال بين الطبقات •

ونالت المواد المتعلقة بالحریات المصانة والزدية ، نهاية خاصة من
الطهطاوى ، فقد أبرز ثلاث ضمانات وحقوق رئيسية • أولها حق كل فرد
فى ممارسة حریته الشخصية ، وهدم مصادر هذه الحرية الا وفتا للقانون •
ثانيا : حق كل فرد فى اعتناق ما يشاء من عقائد دينية ، وحماية الدولة لعقه
فى ممارسة شعائره هذه العقائد • أما الثالث فهو حق كل فرد فى التعبير عن
رأيه السياسى بمختلف وسائل التعبير والنشر • فترجم المادة الرابعة التى تنص
على أن « ذات كل واحد من الفرنسيات مستقل بها ويضمن لها حريتها فلا
يتعرض له انسان الا ببعض حقوق مذكورة فى الشريعة وبالصورة المعينة
التي يطلبها بها الحاكم » • والمادة الخامسة وترجمها بأن : « كل انسان فى
بلاد الفرنسيات يتبع دينه كما يحب ، ويجب ألا يشاركه فى حقوقه أحد ، بل
يمان على ذلك ويمنع من يتعرض له فى عباداته » • وعلق على هاتين
المادتين بأنهما « نافعتان لاهل البلاد والغرباء وان تنبجتهما كثرة اهل
البلاد وعسارها بالغرباء » • وحظى ضمان الدستور لحرية الرأى بأعجاب
شديد من الطهطاوى فترجم المادة الثامنة من دستور ١٨١٨ التى تقول :
« لا يمنع انسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر
ما فى القانون فاذا أضر أزيل (صودر) » • وعلق عليها بقوله « انها تقوى
كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه وشائ ما يخطر بباله مما لا يضر غيره ،
فيعلم الانسان سائر ما فى نفس صاحبه » ثم أثار الى الدور الذى تلعبه
الصحافة باعتباره مجال التعبير عن حرية الرأى فقال ان من فوائدها « أن
الانسان اذا فعل فلا عظيما أو رديئا وكان من الأمور المهمة كتبه اهل
الجورنال ليكون معلوما للخاص والعام ، لترغيب صاحب الممسل الطيب
وردد صاحب القمعة الخبيثة ، وكذلك اذا كان الانسان مظلوما من انسان
كتب مظلته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام ، فيتعرف قصة
المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع ولا تبديل • وتصل الى محل الحكم
ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة ، فيكون مثل هذا الامر عبرة لمن يهتبه » •

ولعل هذا التعاطف مع قضايا الحريات هو المسؤول عن الالتصاح
المستمر على اعتبار انعدام الحريات ظاهرة ضارة بالتطور الاجتماعى • وعلى
أبرز آثارها الضارة على تكوين المواطنين وأخلاقهم الشخصية • وقد اقلقت
هذه الظاهرة مفكرى التيار الاملاى المتحرر • فقد كان الافغانى مثلا يرى
أن ويل مصر قد زاد « بمحق الحرية الشخصية والاخذ بالشبهة وان ضعفت
واتباع بواطل التهم وان بعدت أو استحال » ويصور أثر ذلك فى أن الفزع
قد « أخذ مأخذه من القلوب وبلغ منها مبلغه فلا ترى مارا بطريق الا وهو

يتلفت وراءه لينظر هل تعلق بأثوابه شرطى ليقوده الى السجن أو يقتضى منه فداء ، • وانتهى الأمر « أن كل معروف بالاسم من المصريين أخذ ينتظر فى كل خطوة عثرة وفى كل نهضة مسطرة ، وله من كل شخص دهشة ومن كل طارق لبابه غشبية ، أى شقاء ينتظر الحى فى حياته أذيع من هذا ؟ » (٨) •

ويلاحظ الشيخ محمد عبده - رغم دفاعه عن وزارة رياض - انه اهتم « بتقرير الأمن كعادته فى كل وزاراته كان البلاد فى حرب دائمة • وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أسوأوا استعمالها فأخذوا بالظن ونالوا من كثيرين بالشبه فازعج رياض بذلك نفوس الباقين فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بنشر حق ولا عدل » (٩) • لذلك كان من المليمى أن يتكون اتجاه يطالب - مع الشيخ محمد عبده - « بتقرير الأمن على النفس وكفالة الحقوق بالدالة ، ومتى يكون الأمن اذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بادلها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها » (١٠) •

وقد ارتبطت قضية الحريات فى الفكر الثورى ارتباطا وثيقا بقضية القومية نفسها ، من خلال الادراك بأن الوطن هو مجموعة الحقوق والواجبات المكونة لمواطني يقيمون على أرض محددة • وكان حق «المواطنة» فى ظروف التمييز الجنى من الجراكسة ضد المصريين ، من أهم المطالب الأساسية • وقد أشار مرابى فى حديث مبكر له مع كولفن - فى أوائل نوفمبر ١٨٨١ - الى هذه المسألة ، فشبّه حكومات دولة المماليك بحكومات أسرة محمد على من حيث ظلمهم للعنصر المصرى ، وحرص على اظهار رأيه بأن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم ، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقا وقلد بهم فى النيل وأصابهم المسغبة وسرقت أموالهم بأمر أولئك السادة • وأضاف قائلاً ان أى عبد ممتوق منهم - أى مملوك شركسى - أكثر استماتة بالحرية من المصرى الذى ولد حراً • وأى تركى جاهل أعلى مركزا من أكبر المصريين شأنًا • وأفاض فى شرح اعتقاده بأن الناس خلقوا أحرارا من معدن واحد وان لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمن » (١١) •

وفى نفس الفترة تقريرا ، ربط الشيخ محمد عبده بين قضيتى الحرية والقومية ، فأشار فى مقال نشر فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ الى انه « لا وطن الا مع الحرية بل هما ميان •• فان الحرية هى حق القيام بالواجب المعلوم ، فان لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية ، وان وجدت فلا بد من الواجب والحق » (١٢) • وقد أبرز الشيخ محمد عبده خطورة اقتتاد المواطنين للحقوق ، وعدم تحديد ما عليهم من واجبات ، على شعورهم القومى والوطنى ، فأكد ان « السكن الذى لا حق فيه للسكان ولا هو آمن فيه على المسال والروح فضاية القول فى تعريفه انه ماوى المعاجز ومستقر من لا يجد الى غيره مسبيلا فان عظم فلا يسر وان صغر

فلا يسام « ويستشهد فى هذا بقول لا بروير » ما الفائدة من ان يكون وطنى عظيما كبيرا ان كنت فيه حزينا حقيرا أعيش فى الدل والشقاء خائفا أسرا « (٣١) » .

واستكمالا للدعوة الى الحريات العامة طرح الفكر المهد للثورة العربية . مقولة «حرية العقيدة» لتأكيد «الوحدة الوطنية» لتحل محل فكرة الدولة ذات الدين الواحد ، فاختفت كثير من مظاهر الكراهية والتعصب الدينى ، وبينما نلاحظ لدى الجبرتى وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر خضوعهم بشكل حاد للانحياز الدينى ، ورفضهم لاتتباع الديانات المخافة وتأييدهم لكل مظاهر اضطهادهم ، فاننا نجد أن قيادة الثورة العربية ومفكرها قد نشروا فكرا متحررا حول هذا الموضوع . يقول بلنت ان عرابى « كان مجردا من التعصب اذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية » . وكان أهذا مستمدا لعقد العناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية ، وان لم يؤثر استمداه هذا مثقال ذرة فى تقواه « (١٤) » . وقد ظل هذا طابعه حتى اللحظة الأخيرة « أما فيما يخصه بتدينه مع انه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين ، ثم انه كان محبا للانسانية فى آرائه الخاصة باخاء الأمم وأصحاب العقائد المختلفة » (١٥) » .

ونفس المسألة نلاحظها بالنسبة لعبد الله النديم الذى شملت حركته - رغم امتداده دائما على القرآن والفكر الدينى عموما فى استشارة الجماهير - دعوة مستمرة الى الأخوة الوطنية والهجوم على التعصب الدينى . ولندرك انه انشأ الجمعية الخيرية الامامية وفتح أبواب مدارسها للطلبة الفقراء من المسلمين والمسيحيين . وقال فى خطبة افتتاح أولى هذه المدارس « انها تعلم الأطفال الأخوة فى الوطن وتبمدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على حب الوطن والانسانية » (١٦) . بل انه حتى وهذما نشبت الحرب بين مصر والانجليز لم يكن يفسر الحرب على انها حرب بين المسلم والمسيحى بل بين المصرى والاجنبى ، المؤمن والكافر ، فقد أعلن بطريك الاقباط ان الانجليز خرجوا على تعاليم المسيحية التى تدعو الى السلام وعدم الاعتداء ومن ثم كان الانجليز ينظر اليهم عند النديم والمسيحيين المصريين ، على انهم كفرة خارجون على دينهم يجب حربهم » (١٧) » .

ومن أهم المسائل التى برز فيها موقف الثورة من قضية الحرية الفردية ، محاربتها للرق واعلانها عدم موافقتها على بقائه . وكانت عناصر من أصحاب المصلحة فى تشويه مواقف الثورة من هذه المسألة يدايون على نشر أباطيل حول هذا الموضوع . فقد كتب السيد « وليام موير » فى التيمس ، ينتقد « بلنت » الذى قال فى أحد مقالاته أن برناتج الحزب الوطنى فى مصر

يتضمن محو ما بقي من تجارة الرقيق • وأخذ « وير » يبرهن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من المبادئ التي كانت ولا تزال ذات صفة دينية (١٨) • وهو نفس الزعم الذي كان يقول به الموطفون الأوربيون في مصلحة إلغاء الرقيق • إذ خشوا أن يتناول الاقتصاد في المرتبات مراكزهم ، ومن ثم كانوا يزعمون أن إحياء الحكم الوطني معناه إحياء الاسترقاق • وقد عبر عرابي عن رأيه في ذلك بلبنت ، فقال « ان الزعم بان الاسلام ينشر الرق زعم باطل ويتضمن افتراء على الاسلام » ثم وضع انه « ليس في مصر من يود ان يكون له عبيد غير أمراء البيت الخديو والباشوات الاتراك الذين تعودوا على استعباد الفلاحين ، وان الإصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا في الجنس واللون والدين وليس مع هذا الإصلاح محل للاسترقاق » (١٩) •

وأشار محمد عبده في خطاب لبنت ردا على وليام بوير الى أن « الدين الاسلامي لا يعارض في إلغاء الرقيق الذي تعمل الوزارة الراهنة - وزارة البارودي - على الفائه ، بل العكس فان أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق الا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين فالعبد في الواقع أسير أخذ في حرب مشروعة ، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو معالفات تحميها • زد على ذلك أن الكافر الذي ينسب الى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ في الرق » (٢٠) •

وأعلن عبد الله التديم الحرب على الرق ، ودعا الرقيق المحردين من السودانيين المقيمين في مصر الى تكوين جمعية « الأحرار السودانيين » لترعى ابناءهم وتحفظ حقوقهم وتساعد المضطرب منهم ، وبين الفرق بين المواطن والمستوطن ، وعد السودانيين مواطنين من أبناء الوادي يعيشون في بلادهم • وقد نشر دعوته تلك في « الطائف » ودعا الذين يهملون في أنفسهم الرغبة في مساعدة الجمعية أن يرسلوا بتبرعاتهم اليه • وأعلن انه سيتخذ الاجراءات ليعيد المساكن في أنحاء الوطن وتقرير الامانات لمن تحرر من العبيد والعاملين من الخدم السودانيين حتى يجد لهم العمل الشريف • وقال انه « يأمل ان يزيل بهذا العمل الأثر البغيض للرق من هذه البلاد وان تضع أنفسنا في مصاف الدول المتقدمة » (٢١) •

وتعتبر مسألة تحرير المرأة من القضايا التي ظلت غامضة ، ولم يتحدد موقف الفكر الثوري منها بالكامل بل وسادت الاتجاهات المحافظة بشأنها ، ان العبدية كان يعبر عن فكر عصره في ذلك الموضوع ، فيعتبر ان من محاسن إحدى الأمور الكبيرة - هي أمرة الشرايبي - ان نساءها لا يخرجون ، وانه لم يحدث أن خرجت امرأة من بيتهم من قبل الا الى القبر • والمطلقة التي

تتزوج ، تنتقل - بتعبيره - من « تحت » فلان الى تحت فلان آخر .. وهكذا .. وهو تعبير ذو دلالة على المكانة الاجتماعية المنخفضة للمرأة في عصر ما قبل حملة نابليون وقد نالت الحملة الفرنسية هجوما شديدا في عجائب آثار الجبرتي لما شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال ، وفي مقابل هذا الهجوم أبدى الجبرتي استعسانا للعلاقات الشاذة وللتمثيلية الجنسية والغزل بالذكر ، وهو ما يبرز أزمة القيم الخلقية والاجتماعية في مصر اذ ذاك .

على ان الطهطاوي قد حرص على الدفاع عن حرية المرأة مؤكدا أنها ليست مرادفة للتهتك أو الانحلال معلنا ان نساء الفرنسيين لسن منحرفات رغم انهن متحررات . على أنه لم يتوصل - مع هذا - الى ادراك مغزى تحسّر المرأة من للناحية الاجتماعية . فوق أنه حق طبيعى وانساني ، ولم يدرك معنى ارسام قيم خلقية جديدة بتحرير المرأة . ونلاحظ أثر الفكر المحافظ تجاه ذات الموضوع لدى محمد عبده الذي يتحدث عن والده فيذكر أنه قد وقرفى نفسه احترامه ، ونظر اليه كساجل الناس ، أما عوامل هذا الاجلال والاحترام فيذكر منها « انفراداه بالطعام دون والدتي واخوتي ، فان ذلك كان آية العظمة عندنا ، فانه كان لا يؤاكل نساءه وأولاده في تلك الأوقات الا الفقراء راهل الطبقة الوسطى من أهل القرية » (٢٢) . على ان الأفغانى كان أكثر تحسرا في هذا الصدد فانه لم يفرق بين تحرر الرجل وتحرر المرأة ونقلها من عصر العدم الى عصر المرأة المصرية وعنده « ألا مانع من السفور اذا لم يتخذ مطية للفجور » (٢٣) .

ولن نعدم بعض الأفكار الجزئية حول الموضوع لدى مفكرين آخرين ، ووجهت في الغالب بهجوم شامل منع نموها ، يذكر يعقوب بن صنوح أنه ألف رواية سماها « هندور مصر » وأخرى بعنوان « الضرتان » ومثلها أمام الخديو اسماعيل على مسرح القصر الخديوى ، وبينما أعجب الخديو بالتمثيلية الأولى ، استفزته الثانية ، لأنها كانت تعلن عن مساوىء تعدد الزوجات وأنه سبب التصدع الذى يحدث فى الأمر بل سبب الجرائم التى تفشاه ، ولم تعجب الدعوة الى وحدانية المرأة الخديو اسماعيل ، ولمطها كانت تلقى النفور العام فى مجتمع ينظر الى المرأة باعتبارها « حشية » للرجل حق اقتاؤها كما يقتضى بنية ممتلكاته ، وكان الانطباع الذى كونه الخديو اسماعيل عن مؤلف التمثيلية أنه لا يملك فروسية جنسية تمكنه من ارضاء أكثر من امرأة واحدة ، ولهذا استدعاه وقال له غاضبا وتهكما :

— سيدى مولير مصر ، ان كانت كليتك لا تحتملان ارضاء أكثر من امرأة وحدة فلا تجعل الغير يفعل مثلك (٢٤) .
وقد نتج عن هذا أن اضطر يعقوب الى عدم تمثيل هذه التمثيلية بعد أن قدمها ثلاثا وخمسين مرة .

وقد يبدو غريباً أن نجد مفكراً أميل إلى الراديكالية مثل عبد الله النديم ، يتخذ موقفاً محافظاً تماماً من مسألة حرية المرأة ، وهو لا يتخذ هذا الموقف في بداية حياته أو قبل نضوجه بل يتخذه بعد سنوات طويلة من الثورة (حوالي ١٨٩٣) مما قد يؤثر أنه في مرحلة التمهيد للثورة وتفجيرها ، ربما كان يتبنى فكراً شديد الرجعية بالنسبة لمسألة المرأة . فقد كتب في مجلته « الأستاذ » عدة مقالات ناصر فيها سياسة الحجاب ودافع عنها ، وعارض تعليم الفتاة اللغات الأجنبية والرقص ، وطالب بأن يكتفى بتعليمها التدبير المنزلي وشؤون الأسرة والحياة الزوجية والصناعات المنزلية (٢٥) .

والأرجح أن هذه القضية ، لم تجد الوقت الكافي لطرح نفسها على خريطة الفكر الثوري مع أننا نعلم أن عدداً من النساء المصريات قد شاركن في الحرب ، وخاصة في الاسكندرية حيث كن يساندن جنود المدفعية الذين كانوا يردون مدافع الجيش البريطاني .

وقد تبلور احترام الثورة للحريات العامة والفردية في برنامج الحزب الوطني الذي نشره المستر بلنت في أوائل سنة ١٨٨٢ . وفي هذا البرنامج أعلن الثوار أن احترامهم للخديو واتباعهم له رهن « بقيام أحكامه وفقاً للعدل والقانون » وأكدوا تصميمهم على « عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الدل » إذ لا يد من « إطلاق عنان الحرية للمصريين » . وبرز البرنامج أن دور المصريين في الحصول على الحرية والحفاظ عليها لا يتم بالصمت أو الانصياع ، فالمصريون « يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخلوهم الحرية في بلاد ألف حكمائها الاستبداد وكرهوا الحرية ، فإن اسماعيل باشا لم يحسنه من الظلم والاستبداد الاسكندرية » ، وأشار البرنامج أيضاً إلى الحقوق الديمقراطية التي يطلبها والتي تتمثل في « حفظ الشرائع والقوانين - أي ميادها - وإطلاق الحريات السياسية التي يعتبرونها حياة الأمة ومنها حرية المطبوعات التي ينبغي أن تطلق بطريقة ملائمة » . أما قناعة الحزب بحرية العقيدة الدينية وبالمساواة في حقوق المواطنة فقد تمثلت في النص على أن « الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني - أي علماني فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات » ثم أكد بوضوح أن الحزب « يعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية » وأضاف « أن هذا مسلم به عند أخمس مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة الحميدة الحق تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين في مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى وإذا عاشرهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم » (٣٦) .

شهد الجيل الذي تفجرت الثورة على يديه ، - مع القديم -
 « المُنقذ من أهله ، والمصلوب والمذبوح والمحروق والموضوع على الخازوق ،
 والمشرّد والمغرب والمنفى والمسجون والمنهوب والمسلوب ، ثم شاهد جنّازة
 المسوم والمخنوق » (٢٧) - لذلك كان طبيعيا ان يسمى الى تقييد السلطة
 انسانية ، وإلى تحويل العلانة السياسية من علاقة بين « السيد » و « التابع »
 الى علاقة بين « الدولة » و « الوطن » - أو الى توقيع « عقد اجتماعي » بين
 الحاكم والشعب ولم يكن هذا ليتم دون بلورة « الفكرة الدستورية » حيث
 يتناقض الفكر الثوري في وثيقة محددة واضحة .

قضايا الفكر الثوري :

(ب) من الماكنات المصيرية الى الدستور :

جوهر المسألة الدستورية هو التعاقد بين الملك والشعب لتقييد سلطته ،
 بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لقيود موضوعية ، وتمارس عن طريق
 مؤسسات شرعية وتمثيلية ، وليس عن طريق أفراد أو ذبّول . وتتحدد السلطة
 السياسية في الاطار الدستوري عن طريق تحديد المخططين للمهام السياسية
 والمنفذين لهذه المهام . فمخططوا المهام السياسية لا يمتثلون ذلك عن طريق
 اتفاقات شخصية بين عدد محدود من الأفراد ، وإنما يتم هذا التخطيط عن
 طريق نظم تمثيلية ورقابية ، تعبر عن رأى الشعب ومصالحه وتمثل
 برقايته . ونفس المسألة بالنسبة لمنفّذى المهام السياسية الذين لا يمارسون
 أدوارهم في المجتمعات الدستورية عن طريق الجمع بين الأدوار السياسية .
 والنظم الشائع في المجتمعات السابقة على بروز الفكرة الدستورية ، وخاصة في
 المجتمعات الاقطاعية ، هو الجمع بين مختلف الأدوار ، فيصبح القائد العسكري
 مدبرا إداريا ومفوضا سياسيا وزمينا روحيا ، بينما في النظم الدستورية
 تؤدي هذه المهام عن طريق أجهزة ذات صفة اختيارية منفصلة عن نوات
 الأفراد القائمين بها .

وعلى امتداد الفترة التي بدأت بالفتح الاسلامي ثم المملوكي ، خضعت
 مصر للحكم « الثيوقراطي » حيث كان الخليفة يجتمع بين صفة « خليفة
 رسول الله » وصفة « سلطان المسلمين » أي يجمع بين السلطتين الدينية
 والزمنية . وكان التفكير في مقاومة سلطته الزمنية المطلقة يعنى العصدي
 لمنصبه الديني ، وهو ما لم يكن أحد يجسر عليه . ومع هذا فإن « الوالي »
 - وهو ممثل الخليفة في مصر - لم تكن له هذه الحصانة ، إذ أنه كان يمثل
 في الواقع سلطة « السلطان » الزمنية وليس سلطة « الخليفة » الروحية .
 ومن هنا قامت الانتفاضات ضده أكثر من مرة . وعندما تفتتت السلطة وانتهت
 الى أيدي أمراء المماليك وأصبح الوالي محصورا في قلعته ، زادت امكانية
 الحركة لالزام حائز السلطة الدينية حده .

يروى الجبرتي في تاريخه أنه في يونيو ١٧٩٥ جاء الفلاحون من بلبس فشكوا الى الشيخ الشرقاوي ظلما لحق بهم من اتباع محمد بك الألفي، فلما أبلغ الشيخ الشرقاوي الشكوى الى كل من مراد بك وإبراهيم بك باعتبارهما شيوخ البلد ، لم يتمكنوا من كف هذه المظالم ، اذ ذاك دعا علماء الأزهر الى الاضراب العام وأغلقت الأوقاف والعوانيب وأغلقت الأزهر ، وتوجهوا الى منزل إبراهيم بك وقد تبعمهم « خلق كثير من العامة » ، وسألهم رسول إبراهيم عن مطلبهم فقالوا له « نريد العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها » فاعتذر الرسول بأنه « لا يمكن الأجابة الى هذا كله ، فأننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والتنفقات » فقبل له « هذا ليس يتدر عند الله وعند الناس ، وما الباعث على الاكثار من التنفقات وشرام الممالك ، والأمير لا يكون أميرا الا بالاعطام لا بالأخذ » . وفي أثناء المناقضة بات المشايخ والعامة لى الجامع الأزهر ، واجتمع الوالى وأمرام الممالك مع كبار المشايخ « وانتهى الأمر على أنهم - أى الأمراء - تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه عليهم العلماء » . وكتب القاضي حجة بذلك وفرمن - أى وافق - عليها الباشا - الوالى - وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها الى مراد بك فختم عليها أيضا . وكانت خلاصتها « أن يدين الأمراء بقضاء المحاكم فى قضايا الحقوق وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحوال الشرعية وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جريئة من المحكومين » - وربما لأول مرة عاد المشايخ « وحول كل واحد منهم وأمامه ومن خلفه جملة عظيمة من العامة وهم يتنادون : حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » ، فالذين رسموا هم « سادتنا العلماء » وليس الوالى أو أمراء الممالك ، الذين ألزموا بقوة الضغط الشعبى أن يوقعوا « حجة شرعية » تقيد سلطاتهم . وهذه الحجة - كما يشير بحق الاستاذ للمعاد - هى ما جئنا كارتا مصرية (٢٨) .

ولم تكن هذه « الماينا كارتا » الاولى ، هى الأخيرة ، ذلك ان عملية ازام السلطة جدا لم تكن سهلة ، فحائز السلطة لا يتنازل عنها طائعا مختارا ، وإنما مجبرا ومضطرا ، وهو بمجرد أن يشعر بضعف الضغط عليه يعود الى سابق عهده . وكانت الماينا كارتا المصرية الثانية هى اللائحة الوطنية التى قدمتها شخصيات وطنية ممثلة للشرائح الاجتماعية المتحركة الى اسماعيل . وقد بدأت « بيوم كيوم ميراو » اذ رفض أعضاء مجلس النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية لأن المجلس طالب بحقه فى التصديق على القوانين قبل اصدارها ، وأشار النواب فى اعتراضهم على القرار أنهم يستندون الى « جمهر شعبية » وان فض المجلس بهذه الطريقة قد يؤدى الى « وقوع أمور من الأهالى لا يصح وقوعها » . والى أن « التدمير سيزيد من الفلاحين الذين يحمل

النواب عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب « (٢٩) • وتبلورت هذه الحركة فى النهاية فى « لائحة وطنية » قدمها النواب والأعيان الى الخديو فى أبريل ١٨٧٩ تضمنت مطالب الشعب فى بندين :

● الأول : مشروع تسوية مالية عارضوا به المشروع الذى كان قد قدمه وزير المالية الانجليزى ويقوم على أساس ان إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بمكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس •

● والثانى : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها للمجالس التتابعية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه • وقد جاء فى المريضة المتضمنة لهذه المطالب فقرات ذات دلالة على ادراك مقديسيها لما وراهم من قوة شعبية ، قالت « نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا وعزمنا على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذلنا كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى اجراء ذلك » • وأكدت عسلى أنه من الضروري « أن تمنح الحضرة الخديوية مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جاز فى بلاد أوروبا » وعلى رأسها أن يكون مجلس الوزراء « مسؤولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والخارجية » • ولظروف الصراع التى فرضت آنذاك أن يكون الخديو اسماعيل فى جبهة القوى الوطنية ، بعد أن استلبت منه الاحتكارات الأوربية سلطته المطلقة • كان الخديو من بين « الموقعين » على « المانجا كارتا » المصرية الثانية • وقد جاء فى البيان الرسمى الصادر عنها والذى نشرته الوقائع المصرية ، ان « عموم أهالى الوطن العزيز قد صمموا تصميمًا جازمًا على تبديل هذه الهيئة - يعرصد مجلس الوزراء - بغيرها ، وتسليم ادارة المصالح - مع تأميمها على أساس صالح - الى ذوى اللياقة والاهلية » ، وحدد هؤلاء المصوم بأنهم « جمعية حائرة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء والأعلام والدوات الفخام والأمورين الكرام ، ووجوه البلاد ، وأعيان المملكة ومعتبى الأهالى ، بل ان خطاب الخديو بتكليف شريف بتأليف الوزارة وهو الاعلان الرسمى بموافقة على اللائحة ، قد نص على أن الخديو يرى أن من الواجب عليه « أن يتبع رأى الآلة ويقوم بتأدية ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية » وطلب من شريف أن يشكل وزارة « من أعضاء أهليين مصريين يكونون مسؤولين لدى مجلس الأمة الذى مستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وحقوق الأمانى القومية » •

وتمثلت المانجا كارتا الثالثة فى مجموعة الطلبات التى قدمها عرابى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ • والحوار الذى دار بينه وبين الخديو توفيق • يكشف عن طبيعة الصراع الفكرى والسياسى فى تلك المرحلة • وفى هذا

الحوار حدد عرابى مطالبته فى أربعة ، هى : عزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قوانين الإصلاح العسكرية . وكان الخديو منطقيا فى رفضه لهذه الطلبات ، فالشعب من وجهة نظره « لا حق له فى هذه الطلبات » لأن الخديو « ورث ملك هذه البلاد عن آيائه وأجداده » . وهو كما وصف نفسه ، وحده سلطته ■ خديو البلاد وأصل زى ما انا عاوز » . وهو اذن قد عبر عن تصور للسلطة ، ذلك التصور القائم على مقولة « أنا الدولة » والتي تعطى فردا ما - هو الملك بالطبع - « أن يعمل زى ما هو عاوز » أما عرابى فجزم موقفه هو التحدى لهذه السلطة المطلقة والتصدى لها بالقوة المسلحة والزامها حدها ، لذلك قال « نحن لن نورث بعد اليوم » . ان خطورة هذا الحوار تكمن فى أنه كان التتويج النهائى للنضال الدستورى لأنه انتهى بالزام السلطة المطلقة حدها ، وبإصدار وثيقة دستورية لها احترامها ، هى دستور ١٨٨٢ .

فهل كانت حركة المطالبة التى تمثلت فى الماجنا كارتات الثلاثة ، بعيدة عن نبغ الحركة الاجتماعية وعن حركة التنوير ؟ بالطبع لا . . . ذلك أنه مع تطور الطبقات الاجتماعية ووميها بمصالحها تأكدت الحاجة الى مشاركة هذه الطبقات فى السلطة ، ووجدت هذه الحاجة تأكيدا وتأييدا من الفكر الثورى ، فتفاعلت معه ، وصبرت عن نفسها فى المواقف الثلاثة السابقة . وقد أفرنا فى الفصل السابق من هذه الدراسة الى تطور القوى الاجتماعية وبروز مصالحها ، وبقي أن نشير الى « الدستورية » كاتجاه فكرى .

وكما يهود لرقاعة الطهطاوى الفضل فى بذل البذور الاولى لفكرة الحرية ، فاليه أيضا يعود الفضل فى بذل بذور الفكرة الدستورية . فقد أهتم أثناء زيارته لفرنسا فى عام ١٨٣٠ بتتبع النضال من أجل إلغاء دستور ١٨١٨ الرسمى وإعلان دستور ١٨٣٠ بعد ثورة شعبية مسلحة . وقد قدم الطهطاوى تحليلًا للاتجاهات السياسية فى فرنسا اذ ذاك ، فأدرك أن هناك اتجاهين أو مدرستين أو حزبين .

الاول : « الملكيون » الذين يرون « أنه ينبغي تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشئ » .

والثانى : « الحريون » أو « الليبراليون » الذين يرون أنه (لا ينبغي النظر الى القوانين فقط ، والملك انما هو متفقد للأحكام على طبق ما جاء فى القوانين ، فكانه عبارة عن آلة » . وقد اختص الطهطاوى بالذكر من بين هذه الفئة الثانية ، فئة عظيمة ترى « أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة لملك أصلا - ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومعكومة وجب أن توكل عنها من تختاره للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » .

وبهذا التحليل أدرك الطوطاوى المدارس السياسية الرئيسية اذ ذاك فى فرنسا . أنصار نظرية « الحق الالهي فى الحكم » ، وأنصار « الملكية الدستورية » وأخيرا العناصر الانقلابية التى تؤمن بـ (« الجمهورية ») . ثم حلل اسباب ثورة ١٨٣٠ ، وتوصل الى ادراك مسببها الرئيسى ، وهو خروج الملك عن الدستور وممارسته لسلطته بشكل شخصى متحديا فى هذا رأى مجلس النواب ، فابقى الوزارة رغم أن البرلمان سحب ثقته منها وعطل عددا من مواد الدستور الهامة على رأسها مواد الحريات العامة ، وعطل قانون الانتخاب وغيره من القوانين دون موافقة البرلمان . وبهذا العرض للصراع الدستورى فى فرنسا ، حرف العقل المصرى لأول مرة الفكرة الدستورية وتمثلها وأعجب بها ، عبر شرح الطوطاوى وترجمته للنصوص الكاملة لدستورى ١٨١٨ و ١٨٣٠ فى فرنسا .

وخلال فترة التجميع التى سبقت الثورة العرابية ، لم تكن الآراء الدستورية منتشرة ومعروفة فقط فى مصر ، بل كانت معروفة أيضا فى الأمثانة ، اذ وضعت جمعية « تركيا الفتاة » الدستور بين أهدافها الرئيسية ونجحت بالفعل فى اجبار السلطان العثمانى على اقامة نظم نيابية فى سنة ١٨٧٦ ، ومن ناحية ثانية فان مدرسة التنوير الاسلامية كانت تساند هذه الفكرة ، فقد « حكم الشيخ جمال الدين الافغانى وتلاميذه بأن استجداد أمراء المسلمين الأخذ فى الزيادة مخالف لتعاليم الاسلام الذى هو فى الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة فى مجتمعاتها كما أن سلطة الحاكم فيها لا تعتمد الا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبهمة الناس » (٣٠) . ويعتبر الشيخ محمد عبده ان من بين ما وقف حياته عليه ، وما عمل من أجله « التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب ، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة » ، ويقرر أنه كان فيمن دعوا « الأمة المصرية الى معرفة حقها على حاكمها ، والى الاعتقاد بأن الحاكم وان وجبت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتقلبهم شهواتهم ، وأنه لايرده عن خطئه ولا يقف طفيلانه وشهرته الا نصيح الأمة له بالقول » (٣١) .

وعند الافغانى أن الحكم الدستورى أكثر فائدة للحاكم من الحكم الاستبدادى ، وهو يبرر ذلك بأن الخطر الأوربى يوجب على ملوك المسلمين أن يكونوا أكثر التصاقا بشعوبهم . فقال ناصحا الخديو توفيق « أسرعوا بأشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ، وأأمروا بإجراء انتخاب نواب الأمة لمن القوانين ، فان هذا يكون أثبت لمركبكم وأدوم لسلطانكم » (٣٢) . ذلك أن عرش الملك « اذا كان من الملايين من الرعية أصدقاؤه له خير من أن يكونوا أعداءه يترقبون القرمص ، ويكتون فى الصدر سموم العقد وتيران الانتقام » (٣٣) . وبالإضافة الى هذا ، فان الأمة - كما ذهب الافغانى - تستطيع أن تعيش بلا ملك ، ولكن الملك لا يستطيع أن يعيش بلا رعية .

وفضلا عن تركيز الأفغانى الواضح على أن حكم البلاد بأهلها مسينة
لا تتحقق الا فى الحكم الدستورى الكامل ، فقد ركز أيضا على فكرة هامة أخرى
حول طبيعة التعاقد الاجتماعى بين الملك والشعب ، ووسيلة التوصل الى تعاقد
حس لاشبهة فيه . - وعنده فإن الدستور لا يجب أن يكون منحصرة من ولى
الأم ، ذلك « أن القوى النيابية لآى أمة لا يمكن أن تحوز معناها الحقيقى
الا اذا كانت نابعة من نفس الأمة ، وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله الملك
أو أى أمير أو قوة أجنبية محركة لهما هو مجلس موهوم ، موقوف على ارادة
من أحدثه ، فأى مجلس نيابى يقوم على ارادة خارجة عن ارادة الأمة ، مثل
هذا المجلس لا قيمة له ، ولن يعيش طويلا ، ولا ترجى منه للأمة فائدة » (٣٤)
فالدستور - كما يستخلصه الأفغانى - هو تعاقد يتم بين ملك يجبر بالقوة ،
وليس بهدف المناورة ، والمسألة عند الأفغانى هى « اذا صح لأنه من الاشياء
ما ليس يوجب فاهم هذه الاشياء الحرية والاستقلال ، لأن الحرية الحقيقية
لا يهبها الملك المسيطر للأمة عن طيب خاطر والاستقلال كذلك ، بل هاتان
التمنيتان انما حصلت وتحصل عليها الأمم اخذا بقوة واقتدار » (٣٥) .

ولا ندرى مدى انسجام فكر الأفغانى مع فكر محمد عبده حول هذه المسألة
فمع أن محمد عبده قد أخذ على مجلس شورى النواب الذى أنشئ عام ١٨٦٦
أنه شأن المجالس الموهوبة من الحاكم ، جاء مقيدا فى النظام وفى العمل ، فى
النظام لأن ما ينظره قاصر على ما يرضه عليه الخديو ، وفى العمل لأن الخديو
كان يردل عند المداولة من يغير الأعضاء بأرادته السامية فيقررون ما يريد
بعد مداولة صورية » (٣٦) . الا أن محمد عبده رغم هذا النقد كان من

المعارضين أساسا للعنف الثورى ومن العقلام أنصار التروى وعدم التهور .
ومن أهم المصادر التى أكدت الفكرة الدخيرة فى مصر ، ما أنشئ
من مؤسسات دستورية ونظم تمثيلية ، بدأت بالدستور الذى أصدره اسماعيل
فى عام ١٨٦٦ ومجلس النواب الذى انتخب على أمامه وظل يمارس دوره
حتى عام ١٨٧٩ ، مع فترة انقطاع قرابة عامين ، وهو مجلس أنشأه اسماعيل
لكى يساعده على الاقتراض من كبار ملاك الأراضى واعطاء سلطة صورية
- كما ذكر الشيخ محمد عبده - بيد أن الأمر قد انتهى بأن أصبح هذا
المجلس متبرا من منابر نشر الفكرة الدستورية التى تمت فى داخله وتبلورت
فى اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩ .

وقد منح دستور ١٨٦٦ المصريين نظما تمثيلية فى أضيق الحدود
حتى أن مواده لم تزيد من ثمانى عشرة مادة ، ضمت أهم القيود التى أراد ولى
الامر أن يفرضها على المجلس ومع أن خطاب اصدار الدستور قد
تضمن أن القصد من انشاء مجلس النواب هو « التشاور والتعاون على توسيع
عمارة ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الارام فى الامور
النافعة » ، فإن مادته الاولى قد حددت ما يجب فى « المنافع
الداخلية » ثم خصصت أكثر فى أنها « الشهورات التى تراها الحكومة أنها

من خصائص المجلس ليصير المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك على الحضرة الخديوية » . ثم حدد الدستور (مادة ١٧) حق الخديو المطلق فى كل ما يتعلق بالمجلس . فله « جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة » . وقد خلا الدستور نهائيا من أى نص يتعلق بالحقوق أو الإيجابيات العامة كما خلا من أى تنظيم للسلطات العامة ولم يرس مبدأ المسؤولية الوزارية . وتضمن عديدا من النصوص يمكن أن يكون أوفق مكار لها هو قانون الانتخاب .

اجتمع هذا المجلس ثلاث فصول تشريعية كان كل فصل منها مكونا من ثلاث دورات ، واستغرقت الدورة الواحدة بين أريسية وسبعة شهور . ونلاحظ أنه فى فصليه التشريعيين الأول والثانى كان بالفعل يعمل فى إطار التبعية المطلقة للحكومة ، وكانت أعماله كلها تتعلق بتفانق جزئية محسنة فهو يناضل بطريقة النقابيين الاقتصاديين ، ولا يرفع شعارات سياسية أو يناضل نضالا مراميا . فقدم اقتراحات برهبات الى الحكومة حول السخرة وطالب بفتح القناطر وشق الترع والرياحات . ورغم هذا فان فصله الأول وضريبة المواشى وتسيط الاموال الأميرية وتحديد المعاملات المالية والنظم الائتمانية ، والقام نظام المهد فى جمع الضرائب وتحصيل الاموال الأميرية لم يخل من الاشارة الى بعض الامور المتعلقة بكرامة الانسان وعلى رأسها مطالبته بعدم ضرب العمد أو الافراد عمولا بواسطة أجهزة السلطة حفاظا على كرامتهم الانسانية .

على أنه فى الفصل التشريعى الثالث - وخاصة فى دورتيه الأخيرتين . أخذت الفكرة الدستورية تجد لها أنصارا حامين من بين أعضاء المجلس . نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والفكرية التى تراكت طوال السنوات العشر الأولى من حياة المجلس . وفى دورته غير العادية التى عقدت بطنطا فى أغسطس ١٨٧٦ ، بدأ المجلس فى ممارسة سلطته على الحكومة فطالبها بأن تمرض عليه بعض المسائل ، فهو لا ينتظر منها أن تمرض عليه ما تريد ، ولكنه يفترض لنفسه حقوقا لم ترد حتى فى الدستور الذى انتخب على أساسه ، فيقرر أحد الأعضاء ببساطة « ان المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية مع ان له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصة الدين واستهلاكه » (٣٧) .

ويساهم الخديو - الذى كان يعيش فى أزمة صراع مع الدول الأوربية - فى بلورة الاتجاه الجديد ، لينأوى به التدخل الأوروبى ، فيقر للمجلس - فى خطبة العرش - بحقه فى ادارة شؤون الحكومة وتصريفها . وفى الدور الثالث من ادوار الانتماء يتزايد ادراك المجلس لوظيفته الدستورية ولدوره باختياره . ومهمة نيابية تعبر عن الشعب المصرى . ومن هنا جاء رده على خطاب العرش لينص على هذه الصفة ، فيؤكد عليها « نحن

نواب الأمة المصرية ووكلاؤها » ويجدد الرد مهمة هؤلاء الركلام بأنهم « المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها » - ويقدم تسوره للحكم النيابي فيراء « أساس المدنية والنظام ، عليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقي ، وهو الباحث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل وروح الانصاف » ثم يورث الخديو بما قاله في خطبة العرش فيسجله عليه ، ويضيف بهذا للدستور تفسيراً لا تشير اليه مواده فيقدم المجلس شكره للخديو لانه « شكل مجلس وزراء جده مستولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب وتسيما له - ولذلك فعندما تعاقت ارادته السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والاشفال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معها في ذلك لحفظ الحقوق الرعية ومصلحة الحكومة » (٣٨) -

وبالاضافة الى ذلك دخل المجلس صراحا حول مسألتين هامتين في الفكر الدستوري ، الاولى : تتعلق بحق المجلس في الرقابة على السلطة التنفيذية . وتتعلق الثانية بحقه في اصدار القوانين - وفي المعركة الاولى تصدى المجلس للوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار اذ أصر المجلس على أن يقسدم وزير المالية والاشفال مشروعاتها اليه لكي ينظر فيها ، وعندما رفض وزير المالية الانجليزى ارسال مشروعات الوزارة الى المجلس ، ناقش المجلس بعض مسائل الضرائب وأصدر فيها قراراته ، وعبر عن استيائه من وزارة المالية لتأخيرها في عرض مسائلها عليه . ثم بادر بإصدار قرارات خاصة بالمسائل المالية دون حضور وزير المالية الانجليزى الذى أصر على موقفه .

وشارت المعركة الثانية حول حق المجلس في الرقابة على اصصدار القوانين وتأكيد مبدأ ألا يصدر قانون دون موافقة المجلس عليه . وكان قد صدر مرسوم في ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها من مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو . وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع هذا المرسوم على أساس أنه أهفل موافقة مجلس النواب على القوانين كشرط لانفاذها « مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل الاموال وفرض الضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الاهالى لا غير ، وكل ما يقصد به الاهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبـل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم آثابوا عن أنفسهم نوابا منهم متوطنين بالمداومة عنهم والحماية عن حقوقهم والنظر في شؤونهم بمرين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع مايتعلق بالاهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه » وأسس النائب - الذى أعلن هذا القول - عليه قوله بأن الرقابة على القوانين « من حقوق المجلس المقدسة التي لايمح انتهاكها » وأكد للمرة الثانية أن المجلس هو ووكلام الأمة وأمثاؤها المدانون بمراجعة حقوقها والنظر في شئونها ومصالحها

وبهذه الصفة فإن أعضاءه مصرون على ألا « نفذ النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المملومة ، خصوصا في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعا من الاجتاف يحقّق مجلس النواب » . وعندما حاول رئيس الوزراء نوبار أن يذكر المجلس بأن الدستور لا يمطيه هذا الحق أمر النواب على ضرورة حصولهم عليه مؤكدين أنه حق لا يمكن التنازل عنه « لأنه من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك » (٣٩) .

حول هذا الموضوع نفسه جرت مناقشة ثانية بعد سقوط وزارة نوبار - نتيجة لتمرّد الضباط في فبراير ١٨٧٩ - بين النواب وبين رياض باشا وزير الداخلية في حكومة محمد توفيق - وهي التي خلفت وزارة نوبار - وكانت الحكومة قد استصدرت قرارا يحلّ المجلس فاعتبره النواب على القرار ، وأكدوا مطالبهم بإبقاء المجلس « وألا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب » واعترضوا على التضييق على حرية الصحف وعلى إهانة ممثلي الشعب . فقال أحد النواب إن رياض باشا « أخطر أصحاب الجرائد (الصحف) ، وأكد عليهم بمسدم درج شيء في جرائدهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب وهذا فيه تضيق » وأشار نائب آخر إلى أن « رياض باشا صرح للمصحفين أن أهالي مصر همج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائد مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق » . وقد ختمت هذه الجلسة (٤٠) يوم كيوم ميناو كسا سبق أن أشرنا وإنتهت بتقديم اللائحة الوطنية وبم شروع دستور ١٨٧٩ .

ويعتبر مشروع دستور ١٨٧٩ ، مشروعا متقدما بالنسبة للظروف التي صدر عنها وقد تضمن أهم الأفكار الدستورية المصرية في ذلك الوقت . فالقواعد من المبادئ الهامة على رأسها مبدأ المسؤولية الوزارية ، فالنظار « مسؤولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإدارتهم » ، وتأكيدا لهذه المسؤولية أوجب المشروع « على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » (مادة ٣٦) ، ويمقتضى هذه المسؤولية فإن للمجلس الحق في سؤال الوزراء . « النظار ملزمون بالمجوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب » (مادة ٤٣) . كذلك أقر الدستور صورة من صور الفصل بين السلطات بتحريمه الجمع بين تولى الوظائف الحكومية وعضوية مجلس النواب إلا لفترات حدها واشترط ألا يزيد حدها عن خمس عموم النواب وهذا « (مادة ٢٠) . كما أقر « حق المجلس في الرقابة على الموظفين » (مادة ٤٩) ومن أهم المبادئ التي قررها الدستور تأكيداً لمبدأ المسؤولية الوزارية ،

انه عندما يحدث خلاف بين المجلس والوزارة فان على الوزارة أن تستقيل
 فاذا لم تستقل حل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة فى مدة لا تتجاوز
 أربعة أشهر من قرار الحل . فاذا أيد مجلس النواب الجديد رأى المجلس
 السابق وجب تنفيذه ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو
 بعضهم » (مادة ١١) .

المبدأ الهام الثانى الذى أقره الدستور هو مبدأ « حق المجلس فى
 إصدار التشريعات وفى الرقابة على إصدار القوانين » بحيث لا يكون القانون
 معتبرا أو دستورا للعمل ما لم يقر بمجلس النواب بندا وبندا ويعطى عنه
 القرار » (مادة ٢٧) ، وإذا حدث « ورفض مجلس النواب قانونا من
 القوانين أو بندا من البنود مما عرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه
 الى مجلس النواب ثانيا فى أثناء دور الانعقاد » (مادة ٢٨) . وأعطى مشروع
 الدستور مجلس الوزراء الحق فى إصدار قوانين لمواجهة الظروف الطارئة التى
 قد تحدث ما بين أدوار الانعقاد واشترط عرض هذه القوانين على المجلس عند
 انعقاده ، كما اشترط ألا تغالف « القوانين المعتبرة » وهو ما يعنى ألا تكون
 مخالفة للدستور أو للاتجاهات المعروفة من المجلس (مادة ٤١) . وللمجلس
 أيضا حق تعديل أو تنقيح أى قانون (مادة ٢٧) وتضمن هذا الحق ، جميع
 القوانين التى صدرت قبل العمل بالدستور فإوجب على مجلس الوزراء « أن
 يقدم لمجلس النواب جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها
 فى الحكومة لينظر فيها وينتقمها ويصدر قراره عليها » (مادة ٢٦) وينسحب
 هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذى أخذ المجلس أيضا حق تعديله
 وتفسيره (مادة ٤٨) . وشمل هذا الحق كذلك الميزانية التى وضعت تحت
 رقابة المجلس بالكامل بحيث لا تصدر أى قوانين بضرائب أو جبايات إلا بعد
 موافقة المجلس ولأوجب على الحكومة تقديم الميزانية سنويا الى المجلس
 (المادة ٤٥ و ٤٦) .

وأقر مشروع الدستور بالإضافة الى هذه المبادئ الهامة عددا من
 الضمانات الهامة لممارسة النواب حقوقهم . فأعطاهم الصفة السامية اذ
 اعتبر كل نائب « وكيلًا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط من الجهة التى
 انتخبته » (المادة ٨) . وأقر لهم « الحصانة التامة فى ابداء آرائهم
 وقراراتهم » اذ « لا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطا فى رأيه بتعليمات تصدر
 له أو وعد أو وعيد يوجه اليه » (مادة ٩) . وأقر علنية الجلسات (مادة ١٤)
 وبهذا إتاح للمجلس فرصة التفاعل مع الرأى الجماهيرى والشعبى كما منحهم
 الحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) وأعطاهم الحق فى تنظيم
 شؤونهم الداخلية ، بوضع لائحة عملهم .

ورغم أن هذا المشروع لم يصدق عليه ، إذ خلع الخديو اسماعيل ، ورفض خليفته توفير أن يصدر الدستور بتشجيع من الأجانب وعاد يمارس سلطته الفردية ، إلا أن مسودور مشروع الدستور بهذا التقدم يكشف عن مدى ما حققته الفكرة الدستورية من تقدم في المناخ الفكرى المصرى . لذلك كان من الطبيعى أن يتصدر الدستور المطالب الأولى للثورة عند نشوبها . بل ان عرابى يذكر ان الدستور كان من بين الطلبات التى قدمها فى عريضة أول فبراير (٤١) * وهى رواية نشأت عن السهو واختلاط الحوادث ، ولكن المؤكد أن فكرة المطالبة بدستور مصرى كانت فكرة شائعة ، تشريها عرابى واقتنع بها * ويحدد الشيخ محمد عبده مصدر اقتناع عرابى بهذه الفكرة فى أنه « كان يطالع فى الجرائد وفى بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المصلحين على أحوال ممالك أوروبا أن مجالس النواب فى تلك الممالك هى القائمة على حفظ أصول النظام وهى القاضية على كل حاكم بالتزام حدوده والعاجية للاستبداد فى الأرواح والأموال والحفاظة للحرية الشخصية فى الأعمال » (٤٢) *

على أن هذا الحافز ليس كافيا عند الشيخ محمد عبده لكى يتحرك عرابى من أجل الدستور ، ذلك أن الشيخ لم يكن حسن الظن تماما بعرابى ، ولذلك فهو يفسر حماسته للدستور بأنها وليدة خوف على شخصه بعد تمرده فى أول فبراير ، فقد « تمثلت له جنائته فى صورة أغوال فاغرة الأنفواء محذبة الأنياب ، ولزمه خيالها فى يقطته ونمائه ، فهو فى فزع دائم يخيل له العزل من وظيفته والموت فى كل يوم يراه » (٣٤) * ومن ثم رأى « أنه لو كانت فى البلاد تلك القوى النيابية وكانت حكومتها شورية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عاصمة لحياته وحفاظة لحقوقه فى وظائفه وأمانا يلجأ اليه اذا حوم طائف الانتقام عليه » (٤٤) ومع أن هذا تصور غير صحيح ، فإن افتراض صحته لا يدعو الى كل هذا الاشتزاز الذى عرضه به الشيخ محمد عبده . فالوصول من المصلحة الشخصية الى المصلحة السياسية العامة ، هو جوهر الومى الاجتماعى الناضج ، ولو كان عرابى قد انطلق بالفعل من هذا المنطلق الخاص فإن هذا يكشف عن نبيل حقيقى وثورية صادقة . إذ أن طلب الدستور لم يكن الوسيلة الوحيدة لتأمين نفسه ، إذ كان باستطاعته أن يساوم أو يعقد صفقة مع الخديو أو الأجانب ليؤمن فزعه ، ولكنه اختار ان يتصدى للمطالبة بالأمان لكل الشعب *

وواقع الأمر ان تنسب الشيخ محمد عبده يكشف عن التناقض الفكرى بين بعض القوى الثورية فى رؤيتها للمسألة الدستورية ككل ، وقد اتضح هذا التناقض فى عدة مظاهر :

● أول هذه المظاهر : الخلاف الذي وقع بين شريف وهرايى عقب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حول القاعدة التى يجمع على أساسها مجلس النواب . فقد كان شريف يرى أن يجمع مجلس النواب على أساس دستور ١٨٦٦ ، وكان من رأى هرايى أن الضمانات التى تضمنتها مشروع دستور ١٨٧٩ ومشروع قانون الانتخاب - المرفق به - ضمانات أوفر من تلك التى تضمنتها دستور ١٨٦٦ ، على أن الخلاف الاساسى لم يكن فى أى الدستورين يطبق ، إذ كان شريف يرفض دستور ١٨٦٦ أصلا ، ولكنه كان يريد بتطبيق هذا الدستور فى اختيار مجلس النواب أن يتحكم فى تشكيل المجلس الذى كان مسيطر به وضع الدستور الجديد . ذلك أن دستور ١٨٦٦ كان يحدد من لهم حق الانتخاب بفئات ضيقة جدا ، هى عمد البلاد ومشايخها فى المديرىات وجماعات الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ودمياط . وكان هرايى يرفض هذا التعدد ويطمح الى توسيع دائرة الناخبين بحيث تضم جماعات أكثر اتساعا ، مما يعطى مجلس النواب تركييبا طبقيا متوازنا ينعكس أثره فى وضع أو تعديل الدستور الجديد . وقد انتصر شريف فى رأيه لأنه هدد بالاستقالة فرضخ هرايى لشروطه وانتخب المجلس على قاعدة ١٨٦٦ . فجام تركييبه الطبقي غير متوازن ومع هذا فإن قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور ١٨٨٢ قد صدر محققا لبعض الأهداف الثورية ، إذ وسع دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو أن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع إعفاء بعض الفئات من هذا الشرط . وفى الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين بثلاثين (من كل مائة ناخب مندوب) وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون - فى الدرجة الثانية - النواب .

● والمظهر الثانى من مظاهر هذا الخلاف بين القوى الوطنية حول المسألة الدستورية هو بروز عناصر اصلاحية تستهدف الإصلاح التدريجى وعلى رأس هذه العناصر الشيخ محمد عبده الذى عرف فى بدايات الثورة ، على حد قوله هو نفسه ب « مناوئة الفتنة واستهجان ذلك الشعب المسمى وتوسنة رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبذلك الوسائل الحمقى » (٤٥) . على أن الأمر فى رأينا لم يكن مجرد اعتراض على الأسلوب ، إذ مى فى الجوهر اعتراض على أهلية الشعب لحكم نفسه . إذ كان الإمام محمد عبده من المشبكين بفكرة حق التبعية المحقرين - فى أصنافهم للجماهير . وفى حوار بينه وبين هرايى وآخرين لخصه الشيخ بنفسه فى مذكراته . قالوا له « أن الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير الحكومة الثورية » ، فاعترض على قولهم وحده المهمات الملحة فى نظره بأنها « الاهتمام بالتربية والتعليم بضع سنين مع حمل الحكومة على العدل بما تستطيع وترغبها فى استشارة الأهالى فى بعض المجالس خاصة بالمديرىات والمحافظات ، ويكون ذلك كله تمهيدا لما يراد من تعديد الحكومة » . وتنطلق هذه الخطة فى الإنعاش

من عدم ثقة الشيخ محمد عبده في الشعب فعنده أنه « ليس من المصلحة ان نفاجم البلاد بأسر قبل أن تستمد إليه فيكون من قبيل تسليم المال للناس في قبل من الرشد فيفسد المال ويفضي الى التهلكة » - ويضيف الى هذا رفضه للمنفذ في طلب الدستور وتخوفه المبالغ فيه من الديكتاتورية العسكرية ، فقد قال « لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة في ادارة شؤونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجنود ما يسمى اليه ونالت البلاد مجلس الشورى لكان بنام على أمناس غير شرعى ، فلا يليث أن ينهدم أو يهزل » .

وعندما صدر الدستور استكمل الشيخ محمد عبده عرض أفكاره تلك فطالب في إحدى خطبه بقصر حق الانتخاب على المتعلمين وحدهم على أساس ان الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وكرر هجومه على طلب الحقوق الوطنية بالثورة أو القوة .

ومن مظاهر التناقض الفكرى على المستوى الشخصى - وهى ظاهرة سبق وأشرنا إليها - ان محمد عبده كان يردد في فترة سابقة على نقوب الثورة أفكارا صحيحة ومناقضة لموقفه ذاك ، فقد أشار في مقال له نشر في سنة ١٨٨١ بعنوان « الشورى والقانون » الى « أن استعلاء الناس لأن ينجحوا المنهج الشورى غير متوقف على ان يكونوا متدربين في البحث والنصر على اصول الجدل المقرر لدى أهلنا ، بل يكفى كونهم نصبوا أنفسهم وطمعت أبصارهم للحق وضبط المصالح على النظام الموافق لمصالح البلاد ، وأحوال العباد » (٤٦) . وفكرة الشيخ محمد عبده تلك من الأفكار الأساسية التي عارض بها عبد الله القديم فكر محمد عبده اللاحق ، مضيفاً إيماناً أخرى للفكرة الدستورية أكثر راديكالية وثورية ، سنعرض لها عند الحديث عن الاتجاه الراديكالى في الفكر الشورى .

ويعتبر دستور ١٨٨٢ ومضابط أعمال دور الانعقاد الأول لمجلس النواب الذى أسس تطبيقاً له ، وهو دور الانعقاد الوحيد ، تعتبر هاتين الوثيقتين . آخر صورة للفكر الدستورى كما عاش أثناء فترة الثورة نفسها . والواقع ان دستور ١٨٨٢ كما صدر كان متقدماً عن دستور ١٨٧٩ في بعض المناحي ، ومتخلفاً عنه في مناح أخرى . ومن مظاهر التقدم فيه انه أقر مبدأ التكافل فى المسؤولية بين الوزراء ، فكل ناظر مسؤول عن اداء وظيفته (مادة ٢٢) والنظار متكافلون فى المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار (مادة ٢١) كذلك أخذ مجلس النواب حق القرار بالمعاهدات مع الدول الأجنبية أو الامتيازات التى تمنح لرعاياها (مادة ٣٨) .

وتتحدد نواحي التخلف فى هذا الدستور عن مشروع دستور ١٨٧٩ فى المواد الخاصة بالميزانية اذ فقد النواب فى الدستور الجديد حقهم فى نظرس الميزانية وهو ما سوف يثير أزمة كبرى منسحق إليها فيما يتقدم . كذلك لم يعد المجلس صاحب حق منفرد فى انتخاب رئيسه ، اذ أصبح اختيار الرئيس

يتم بواسطة الخديو من بين أسماء ثلاثة يرشحهم المجلس (مادة ١٤) كذلك أعطى لمجلس الوزراء حق المشاركة فى تفسير الدستور أو تعديله مع النواب (المادتين ٥٠ ، ٥١) وكان هذا الحق قاصرا على المجلس . وفيما عدا هذا فقد كان الدستورين متشابهين تماما وجاء التغيير ، تعديلا عن تائر الدستور بالحالة الدولية والاجتماعية التي كنت قد طرحت نفسها سلبا وإيجابا على الدستور كوثيقة فكرية وسياسية .

وسنلاحظ ان الفكرة الدستورية قد بدأت تطرح نفسها بشكل أكثر تبلورا فى أعمال مجلس النواب الذى انتخب على أساس دستور ١٨٨٢ . وبدا هذا واضحا فى اهتمام النواب ببعض الجزئيات الخاصة بتنظيم السلطات العامة وتحديد العلاقة بينها ، ثم فى بلورة هذه الجزئيات فى تصور شبه متكامل ، ففى البداية طالب بعض النواب بوضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم . ثم اهتم المجلس بتنظيم القضاء وإنشاء القضاء الأهلى ، وكان الدستور وقانون الانتخاب قد تضمننا فى هذا الصدد مبادئ هامتين :

- الاول : عدم جواز إلجىع بين عضوية المجلس والوظائف الحكومية من أى نوع متقدما بذلك عن مشروع دستور ١٨٧٩ .
- والثانى : عدم جواز النظر فى أى موضوع يكون من اختصاص القضاء (مادة ٤٠) .

وبتبلور المناقشات أكثر ، حدد بعض الأعضاء المسألة بشكل أدق ، فأشاروا الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد . وهى فى رأيهم : القوة الأميرية الخديوية والقوة النيابية والقوة المنفذة الاجرائية . ومن الواضح ان هذا الرأى يقترب من الصواب فى طلبه تحديد الفواصل بين السلطات ولن كان قد أخطأ فلم يذكر السلطة القضائية ، وفصل الملك عن السلطة التنفيذية ، وهما سلطة واحدة . أما قمة الفكر الدستورى الأخرى فى هذه المرحلة ، فهى الفكرة الانقلابية الداعية الى اعلان الجمهورية وسوف نعرض لها عند الحديث عن الافكار المتطرفة والراديكالية .

قضايا الفكر الثورى :

(جـ) المسألة القومية :

على أن الاطار العام الذى كان يضم الفكرة الدستورية وفكرة الحريات جميعا ، هو نهج لفكرة القومية وتقدمها لتحتوى مضمونا تحريريا ، على المستوى الوطنى والفردى . ويعتبر تصدر الفكرة القومية لخريطة الفكر

الثورى فى تلك المرحلة من أبرز ما نجت الثورة العربيه فى اضافته على هذه الخريطة . وهو مالا يستطيع أحد أن يفعله عند مراجعة الحصاد الفكرى الذى خلفته الثورة بعدها ، سواء فى ذلك الوثائق الفكرية البحتة أو المواقف السياسية العملية وخاصة تلك المواقف التى ارتبطت بقضية حماية الوطن القومى من الاستعمار بكل أشكاله . وعلى الرغم من أن المسألة القومية قد أخذت حجما هائلا من جهد الثوار فإن مناحيها قد خضعت على الكثيرين واختلف تقييمها ، أو أهمل العديد من دلالاتها الهامة .

وتتضح المسألة القومية كجزء من الفكر السياسى للشورة العربيه اذا ما تابعنا ثلاث نقاط :

أولها : يجيب عن سؤال حول مدى ادراك الثوار لوجود خصائص قومية مشتركة بين المصريين تفصلهم عن غيرهم من الأجناس ، والدعوة لتنمية تلك الخصائص والمحافظة عليها .

وثانيها : يرتبط بتصوير الفكر الثورى لعق المواطنة ، أى المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم للوطن ، وليس لدين معين .
● ويرتبط بهذه النقطة ، النقطة الثالثة حول تصور الفكر الثورى لطبيعة العلاقة بين مصر وتركيا .

ومع أننا لن نجد فلسفة قومية متميزة لدى مفكرى الثورة العربيه أو الذين مهدوا لها ، فإنه ليس من السهل أن نجد بعض المقولات الهامة حول الموضوع . ومن هذه المقولات اهتمام رفاعة الطهطاوى اهتماما بالغاً بمراجعة التاريخ المصرى القديم ، والخروج ببعض الانطباعات عن حضارة مصر الفرعونية ، وقد خرج من هذه المراجعة بأن هناك اجماعا من المؤرخين على « أن مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا فى الفنون والمنافع العمومية فكيف لا وان آثار التمدن وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرنا » كما أنه أدرك فضل الحضارة المصرية على الحضارات المصاهرة لها « ولم يكن فى الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الارضين تحتاج الى مصر » وهذا حين التمدن اذ لا يكون ذلك الا بتقدم الصنائع والفنون » (٤٧) .

وفى تحليل سبب ازدهار الحضارة المصرية يرجعها الطهطاوى الى عاملين ، أولهما : تهذيب الاخلاق بالآداب الدينية والفضائل الانسانية وثانيهما : المنافع العمومية التى تنمو بالثروة والفنى وتحسين الحال وتنمى البال على صوم الجمعية (أى المجتمع) وتبنيها عن الحالة الاولى الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة) (٤٨) . ويكرر الطهطاوى فى كتابه « مناهج الآداب المصرية فى مباحج الآداب المصرية » مظاهر اعجابها بالحضارة المصرية ويدعو الى التربية الوطنية فهو « يملنا ان الوطنية هى قمة الفضائل وان حب الوطن ركن من أركان الدين وان دليل الوطنية هو الرغبة فى تمدين

الوطن والعمل على تجديد شبابه بالمران • والطهطاوي الذي يصف نفسه بأنه « عاشق لجمال المران » يقول إن غايته وغاية كل وطني هو بحث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وإن دوره كمفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم » (٤٩) •

ومن المراكز الفكرية التي عملت على الاهتمام بالحضارة المصرية • مدرسة اللسان المصري القديم « التي أنشئت بهدف تعليم اللغة الهروغليفية وآدابها • وامتدادا لنشاط هذه المدرسة وتعميما لفائدة هذا النشاط فتحت مجلة « روضة المدارس المصرية » صفحاتها لطلبة هذه المدرسة ومدرسيها لنشر مباحثهم • فنشرت في ملاحقها دروساً في قواعد اللغة الهروغليفية ، كما نشرت العديد من المقالات للمستمر هنري بروكس ناظر المدرسة • ولقد من تلامذتها تضمنت ترجمة كثير من النصوص الفرغونية في الآداب والوصايا •

ومن المقولات الهامة في المسألة القومية ، المحاولات المتكررة لتعريف « الوطن » أي صميم الفكر السياسي النظري ومنها محاولة ميخايل ميشيخ محمد عبده عرض فيها مفهومه لمعنى الوطن • فرائى أن « الوطن في اللغة يحمل الإنسان بطلقا فهو والسكن بمعنى : • اختوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أي اتخذوها مسكناً ، وهو عند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه ويحتفظ بحق فيه ويعلم حقه عليك ، وتأمين فيه على نفسك وأهلك ومالك » • ويحمل الأستاذ الإمام العلاقة بين الإنسان ووطنه في أنه « في الوطن من موجبات الحب والعرض ثلاث تشبه أن تكون حدودا ، الأول أنه السكن الذي فيه الغذاء والقيام والأهل والولد ، والثاني أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية وهما جسيان ظاهران ، والثالث أنه نوضع النسبة التي يملو بها الإنسان ويمز أو يسفل » • ثم ربط بين المواطنة وكفالة الحقوق والواجبات السياسية فأعطى لفكرته القومية بعدا ليبراليا واضحا •

وفي آثار القديم إشارات متعددة إلى الفكرة القومية ، وكشف عن أنه كان يضع هذا الموضوع بين أهداف نشاطه العمل فهو يقول في حفل افتتاح أولى المدارس التي أمستها الجمعية الخيرية الإسلامية « هذا الاحتفال سيكون تاريخا لبعث الأرواح العربية ونشأة الفترة الشرقية ، وهكذا يكون الميل الذاتي للانس بالتفكير القومي والمصلحة الوطنية ، فالأعضاء شتى والنفس واحدة والعروق صعدة والدم واحد والأفكار وان تنوعت فمحورها لسان واحد » (٥١) •

وسنلاحظ أن التفرقة بين « العربية » و « المصرية » كانت نادرة في هذه المرحلة • إذ كان التقسيم يعتمد على اللغة كأساس للتمييز بين القوميات • وفي وثائق العصر الفكرية والعصر السابق له نجد تعبير « أولا العرب » كناية عن المصريين في مواجهة « أبناء الترك » و « الشوام » والأرمن • الخ •

واللنديم بالإضافة الى هذا محاولات متصدة للدفاع عن الشخصية القومية وذلك بالهجوم على الفرنجة وتقليد الأجانب ، وفي مقال له بعنوان « عربى تفرنج » صور شابا من أعماق الريف المصرى اسمه زعيط ذهب الى أوربا ليتعلم ثم عاد الى بلاده فننكر لما يفعله أبوه مبيط حين يقابله على الحطة ولأمه لأنه قبله ، ويطالبه بأن يلقى السلام عليه باليد فقط ويقول له « بون أرينيه » وينسى لفته حتى أسم البصل لا يذكره ويسميه « أونيون » وتحاول أمه « مبيطه » أن تفهم ما يعنيه فلا تستطيع ويختتم هذا المفزى من القصة وهو ان لا أمل فى مثل هؤلاء الا اذا حافظوا على لغة قومهم وصرفوا علومهم فى تقدم بلادهم » (٥١) . وركز فى مقال آخر على ضرورة الحفاظ على اللغة القومية على أساس « أن من سلم فى لفته سلم وطنه ونفسه » ويطالب المصريين طالبا ان يحافظوا على لغتهم باعتبارها مظهرا من مظاهر الشخصية القومية « اللغة هى أنت أنت لا تدرى من أنت وهى وطنك ان لم تعرف ما الوطن ، أما كونها وطنك فانه انما يمر ويمسى وطننا برجال يتعاونون على احيائه واظهاره فى الوجود محلا للسكنى ودارا للقائمة وقد علمت انك بمفردك لا تهتدى لشيء ولا تقوى على أى أمر كان .. ومن فقد المواطن فقد الوطن » (٥٢) . واللنديم يعتبر أن اللغة ليست مظهرا للمعتبة الدينية « ومن أضاع وطنيته ومعتقداته وأفكاره فقد أضاع نفسه فاضاعة اللغة تسليم للذات » (٥٣) .

وفضلا عما سبق فان فكرة الحفاظ على السوق القومية وعلى الثروة الوطنية من التبدد الى أيدي الأجانب ، وايضا الاحتفاظ بالوظائف الادارية للمصريين ، كانت كلها أفكار متداولة وشائعة . تخدم آمال الجنين البرجوازي وتمبر عن مطامح أبعد من طاقته . وتتكرر فى كتابات اللنديم والأفغانى والطلهطاوى وغيرهم من مفكرى المرحلة ، الدعوة الى احياء الصناعة المصرية والتجارة المصرية والهجوم على فكر الاستغلال الزراعى والدعوة الى حماية الثروة القومية من التبدد فى الفراغ وهو ما أشرنا الى بعضه فيما سبق ، ونشير الى بعضه الآخر فيما بعد .

ويتميز يعقوب صنوع ، بالدعوة الى مقولتين هامتين ، الأولى الوحدة القومية ، وذلك عن طريق « مكافحة الأباطيل التى تفرق بين المسلمين والمسيحيين ، باظهار سماحة القرآن وحكمة الانجيل ، وهكذا تتسنى لى الملازمة بين قلوب الفريقين » (٥٤) . و « محاربة التعصب الدينى بسلاح الاخاء » (٥٥) . والثانية ابراز الخصائص المتحضرة للشعب المصرى . ردا على المزاعم الأوربية التى كانت تريد حرمان مصر من حريتها بدعوى تخلفها ، وفى محاولة له ، مع « جيهان سودان » الكاتب الفرنسى . ومعر « جينة » هنرى الرابع « سأل عما اذا كان المصريون يستطيعون ان يكونوا شعبا حقا ، فرد عليه ناقدا سطحية المقل الأوروبى الذى يفشل فى التعمق فى طبيعة الشعب المصرى ، فيزعم أنه شعب كسول متمصب وجاهل ، « أما أنا

فأقول لك ان الشعب المصرى ليس كسولا بل هو على نقىض ذلك أنشط شعوب العالم طرا وأوفرها انتاجا ، ليس الشعب المصرى كسولا كما أنه ليس متمصبا ، بل هو على عكس ذلك أكثر شعوب العالم تسامحا على شرط ألا يستغنى أكثر من اللازم والتاريخ على ذلك شهيد ، وأخيرا أقول ان الشعب المصرى ليس على درجة الجهل الذى تتخيلونها فالمدارس المدنية والدينية التى أسستها الحكومة ومدارس القاهرة العربية وخاصة مدرسة أركان الحرب ليست بدائية كما يظن الباريسيون الظرفاء « (٥٦) » . ويبرز يعقوب مظاهر التقدم الحضارى والثقافى للشعب المصرى ، مؤكدا أن الشعب لا ينقصه « سوى زعيم جدير به » (٥٧) .

ان يعقوب - الذى تربى لأبوين يهوديين ، وتعلم الاسلام واعتنقه - وأصبح - بتعبير أبيض جينديزيه - متحدنا باسم الفكر الليبرالى - كارد يبحث فى حسه القومى روحا شديدة السماحة جعلته يفكر فى بلورة نظرية متكاملة من المساواة بين الأديان ، لكى يرفض الى النهاية المطلقات التى تؤدى دائما الى تفتيت الوحدة القومية . بل انه طمح الى التكريس بين مصر وأوربا. ولعله كان يرى أن الحضارة الأوربية تستحق أن تهدى اليها مصر بكل ثقلها الحضارى ، فى وقت لم تكن حضارة أوربا قد تفضت بالدلم تماما أو كشفت من عدوانيتها ، أو حلت محلها حضارة جديدة أكثر انسانية (٥٨) .

على أن الفكرة القومية لم تسلم من انعكاس الفكر السلفى والمحافظة عليها ، مما وضع العديد من الظلال على وضوح صورتها . ومن أبرز هذه الظلال ما القته مدرسة التنوير الاسلامية وعلى رأسها جمال الدين الأفغانى ، من تضييع على الفكرة القومية . ومع أن كثيرين من أسساق الأفغانى ومن المتحالفين معه قد حاولوا تفسير طبيعة موقفه من المسألة القومية، فانه يظل موقفا غير واضح الوضوح الكافى . وخاصة ان الأفغانى نفسه كان يؤمن بمجموعة من الفكريات المتناقضة كما أنه أحدث تعديلات وإضافات كثيرة على أفكاره فى فترات لاحقة . ويقر بعض أنصاره من الماصرين بأنه كان من دعاة فكرة « القومية الاسلامية » وعندما أن « جمال الدين الأفغانى » لم يكن هو مخترع الجنسية الاسلامية بل انها من صميم نظام الحكم الاسلامى ، فبلاد المسلمين هى دار الاسلام ، وكل من يسكنها يحمل جنسيتها مهما كانت ديانته « (٥٩) » . وهو تفسير يتضمن لاعتراف بأن هناك ما يسمى « بالجنسية الاسلامية » أى أن « المسلمين » هم جنس واحد والاسلام « جنسية فوق أنه دين » .

لم يمت كثيرون ممن كتبوا عن الأفغانى بأن يدرسوا فى آثاره الفكرية عما إذا كان يفرق بين « الوحدة الاسلامية » « والقومية الاسلامية » أم لا ! . والوجه البارز لدعوة الأفغانى هو أن حركة الوحدة الاسلامية هى « الأمل الأخير فى مقاومة الاستعمار الغربى الذى امتد من البلاد العربية حتى الهند » (٦٠) . ولكن ما شكل هذه الوحدة ؟ هل هى تضامن للنضال المشترك بين الشعوب الاسلامية ، أم « وحدة سياسية » تقوم على توفر

خصائص قومية مميزة في كل الشعوب الاسلامية ، واذا قرئ وتوفرت هذه الخصائص فما هي ؟ - ان بعض المتشبعين حتى الآن بفكرة الجامعة الاسلامية - والدين يرونها ضرورة ملحة حتى في مرحلتنا الراهنة - يذهبون الى أن الصراع الديني كان مظهرا من مظاهر الصراع بين الدول الاسلامية وبين الاستعمار في الفترة التي تفجرت فيها دعوة الجامعة الاسلامية ، وعندهم « أن الدول الاستعمارية كانت تملك مخططا هدفه الاول تحطيم القيم الاسلامية ومحاولة ازاحة الايمان بعبادئ الاسلام حتى تستطيع السيطرة على بلاد المسلمين » (٦١) وهذا التقدير يضاف على دعوة الجامعة الاسلامية طالبا مختلفا ، اذ يضع بين عناصر الصراع مع الاستعمار عنصرا دينيا . رغم أنه - كتفسير لا يتقيد الافغاني - لا يهمل العناصر الاخرى للصراع الا أنه على أي الاحوال يعالج القضية بشكل يتضمن مزالق خطيرة لا تغنى على أحد .

ومسجد لدى الافغاني معطيات فكرية كثيرة تؤكد أنه كان يخلط - وخاصة في المرحلة الاولى من دعوته - بين « الجامعة الاسلامية » كتضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار ، وبين الخصائص القومية ، فهو يرى « أن الأصول الدينية الحق المبراة من محدثات البدع تنشيء للأمم قوة الاتحاد واتحلاف الشمل وتقدم الشعب الياباني الوثني قد تم ببعض تعاليم الدين مثل العلم والشورى » (٦٢) . وفي مرحلة متقدمة عرض الافغاني للعناصر المكونة للقومية فحددها بخمسة خواص « تتميز بها القبائل والشعوب التي خلقها الله من نفس واحدة وتقسم المعمورة الى مايسمونه بممالك وأوطان ، أما الخواص فاربعة منها تستمد من طبيعة الاقليم والخامسة تطرا فتؤثر وهي الدين » أما الخصائص الاربعة الرئيسية فهي « اللسان والأخلاق والموائد والاقليم وتأثيره على المجموع » ويذكر الافغاني أنه بتوفر هذه الخصائص « تحصل للأقوام ميزة وتتواصل فيهم محبة البقاء على ماأولهم والدود منه واعتبار من خالفه أنه ليس منهم بل هو غيرهم بمعنى الفسرية المطلقة ، فمتى تم لقوم من سكان الأرض أو لأهل اقليم مصر تلك الجوامع أو الخواص الخمس المميزة ، وحصلت المساواة بين العموم منهم وتأثروا بمؤثراتها ، أصبحت دعوى الكفاءة بينهم ميسورة وأمر التمييز أو تعيين الافضلية غير ميسور » (٦٣) .

وقد يكون من الصحيح عند النظر لهذه القضية أن نقدر بأن تيار « الجامعة الاسلامية » لم يكن يدعو الى « التعصب الديني » ولكن الى « العصبية الدينية » وقد ظل له هذا الطابع النقي بفضل ما تمتعت به حركة التنوير الاسلامية من أفق فكري واسع فضلا عن احتضانها لأبرز المقولات الليبرالية الخاصة بحرية العقيدة والترفع عن الاضطهاد الديني . ولكن ذلك كله لم يمنع من أن يتضمن هذا التيار مزالق خطيرة وخاصة عندما ينحدر الى

عناصر لا يمكنها وعيها الذاتي من ادراك الفروق بين المقولات المختلفة ومن تمييز الصحيح .

ولا ينبغي هذا جميعية ان هذا التيار قد ساهم في حركة التحرر الوطني مساهمة فعالة . وكان واقع العصر قد فرض بالفعل ان تكون أكثرية الشعوب الاسلامية اما مستعمرات أو مهددة بأن تكون كذلك . ثم ان الاسلام كان مظهرا أساسيا من مظاهر الوحدة القومية آنذاك . قبل ان تتضح الحركات القومية وتتسع وهو ما حدث أكثره في القرن التاسع عشر . وقد حاولت قوى الاحتكارات الأوروبية أن تضلل الأقسام لمریضة من جماهيرها بتشويه الحركات القومية في بلاد المستعمرات باتهامها بالتعصب الديني ومساعدة المسيحية ، وهي تهمة غير صحيحة لأن هذه الحركات لم تكن تتجه إلى محاربة الدول المسيحية غير الاستعمارية ، ولكنها كانت تحارب أساساً قوى الاستعمار ، وكانت استماعة الحركات القومية بالشعور الديني مسألة طبيعية قبل نضوج الشعور القومي ، خاصة قد لعب الشعور الديني أدواراً عظيمة في الجزائر وتونس خلال المقاومة الباسلة التي خاضها شعبهما ضد الغزو الفرنسي .

وأروع ما نجت الثورة العرابية في بلورته من اتجاهات فكرية هو حرصها على تأكيد الطابع القومي للفكر الثوري المصري ، وضربها المراكز المختلفة التي كانت تحاول الخروج بفكرة الثورة عن مداها الحقيقية إلى اتجاهات متعصبة ومعادية لفكرة الوحدة الوطنية والقومية . ومن البداية كان عرابي يتميز عن تيار الجامعة الاسلامية رغم أنه من الذين تأثروا بالأفغانى ، كما أنه لم يكن منتحيا إلى التيسار الليبرالي - من حيث الموقف العملي والتكوين الخاص - ومظهر هذا التمييز كما حدده « بلنت » هو « الدفاع عن حقوق الفلاحين » وبينما كانت حركة الإصلاح الأزهرية « تشمل المسلمين ولا تميز بين الأجناس » ، فإن حركة عرابي كانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر ، وأقبال الناس عليها أقوى وأكثر .

ولم تكن قومية عرابي مانعة له من أن يكون متدينا شديد الدين ، مسلما شديد التقسام في اسلامه ، بل ان هذا التدین كان بالغ الأثر في اجتذابه للجماهير كما كان عامسا أخلاقيا منحه طيلة فترة الثورة من أن يخضع لمفريات الحياة التي تلوث الثوار الذين لا يمتصون بالقيم الأخلاقية دينية كانت أو اجتماعية ، لقد كان عرابي يتميز « بلنت » من « أحرار المسلمين » (٦٤) .

وسنلاحظ عند مراجعة أساليب العهد الجماهيري التي استخدمتها القيادات الثورية ، اعتمادها كثيرا على استثارة العماس الديني لدى الجماهير وهي ظاهرة تدل على مناحي التخلف الفكري وتتضمن مزالق خطيرة قد تحرف الجماهير عن قضاياها الرئيسية إلى منعطفات غير صحيحة ، ولذلك نلاحظ ابتعادها في البدايات الأولى وأيضا في لحظات اضطراب المواقف وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ .

ويشير الشيخ محمد عبده في مذكراته الى أن عرابي في الفترة بين تعود أول فبراير ١٨٨١ ونسب في ٩ سبتمبر من نفس السنة كان يعتمد اعتمادا كبيرا على العنصر الديني في دعوته ، فقد كان يقابل عناصر مختلفة من طبقات الشعب ، ويصور لهم السلطة الاجنبية الحاضرة اذ ذاك كأنها سر يحوم في جوها لاختيار غير الفرائس لينقض عليها ثم انتار من بينها الدين والموائد الموروثة عنه لينشب فيها مخالبه ، وانه لو دامت سياسة رياض باشا في منهجها لقضى على الدين ومنته « (٦٥) » ويبدو أن عرابي قد التجأ الى ذلك الأسلوب تحت تأثير عامل أساسي هو تدينه هو نفسه وتأثره بمدرسة الإصلاح الأزهرية ، بالإضافة الى أنه وضع هذا الشعار بين شعارات العد الأدنى التي جمع على أساسها الجبهة الوطنية ، ليضم اليها قوى الشعب ومن بينهم طلبة الأزهر ومشايخه . ويذكر الشيخ محمد عبده أن عرابي بعد هذا العرض للخطر على الأديان « وجد من حضرات المشايخ اصفاء لقوله ، وتأييدا لرأيه » (٦٦) .

على أنه ينبغي أن نقلل نوعا ما من خشيتنا من أن يؤدي هذا التركيز على استئثار المشاعر الدينية الى مهاوى التعصب ، وما يتضمنه من افقاد الوطن لصفة الجامع لكل أبنائه والذي لا يضطهد أي فئة بسبب الدين أو العنصر ، وما يجعلنا نقلل من هذه الغشية أن من الجوانب الواضحة في فكر الثورة خلوها كحركة وقيادة من أي مظهر من مظاهر التعصب الديني وهي حقيقة سبق أن اكدناها أكثر من مرة . اتهام العرابيين بالتعصب الديني هو أشهر الأكاذيب منهم ، وقد يكون من المتبول أن تطلق هذه الأكذوبة على حركة لا تلتفت كثيرا لهذه المسألة أو تأخذ منها موقفا حياديا . اما أن تطلق على حركة ذات صفة « قومية » وشديدة المعاداة للتعصب الديني فهذا ما يثير بالفصل .

أن مجلس النواب الذي انتخب بعد الثورة قد ضم أربعة من الأقباط من بين ٧٥ عضوا هم كل أعضاء المجلس انتخبوا انتخابا حرا . وضمت وزارة البارودي - وهي وزارة الثورة - وزيرا مسيحيا هو بطرس غالي . ويقول بلنت « كانت العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها ودية للغاية وكان الأقباط على العموم في جانب الوزارة . أما العلاقات بين البطريرك والوزارة فهي ودية جدا كذلك كان اليهود بزعماء الرباوى يطلبون الحكم الدستوري » (٦٧) .

والملاحظ أن محاولات ضرب الثورة باقتعال فتنة طائفية بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين قد فشلت تماما . وقد دعت « الجمعية العمومية » - وهي مجلس طبقات الأمة - الى الانشقاق في ٢٣ يوليو ١٨٨٢ عقب خيانة الخديو وانضمامه للأسطول البريطاني فكان من بين أعضائها ٢٥ يمثلون الرؤساء الروحانيين من المسلمين - شيخ الأزهر وممثل المذاهب والمفتي والقضاة والأشراف - و١١ يمثلون الرؤساء الروحانيين من الأديان الأخرى

منهم رؤساء الأرمن الكاثوليك والأقباط الكاثوليك وحاجام اليهود وبطريرك الأقباط غير عدد آخر من المسيحيين الذين مثلوا قناتهم المختلفة كمواطنين . وقد سبق أن أشرنا الى طبيعة الشعار الذي رفعه النديم أثناء الغزو والغتوى التي أصدرها البطريرك بشأن خروج الانجليز من تعاليم المسيحية الحقبة . وموقف الثورة القومي ذلك يقلل منه ولا يتعارض معه بقا ، اتجاهها سياسيا - بعد تفجر الموقف وبدء الغزو - الى الاعتماد على الشعوب الاسلامية لكي تمدد بالمعونة لحصر لغزو ، وتهديدها باثارة حرب دينية ضد الاختلال . وهي سياسة طبيعية في ضوء الوعي القومي المحدود لدى الجماهير ، ولأنه من الطبيعي أن تتجه الثورة الى شعوب المستعمرات والشعوب غير المستعمرة - وليس ذنب الثورة أن كل هذه الشعوب كانت اسلامية - لكي تشاركها في دفع الاحتلال .

على أن فكرة الجامعة الاسلامية نفسها عند مبدعها الافغانى عادت فتطورت بعد ذلك الى فكرة الجامعة الشرقية ، أى التي تضم شعوب الشرق ضد الغرب الأوربي ، وهو تغير أفضل قليلا وان كانت المسألة ليست مسألة صراع أديان أو اتجاهات أصلية جغرافية ، ولكنها أساسا صراع بين قوى التحرر الوطني والقوى الاستعمارية .

ومن الأفكار القومية التي ظهرت بواكيرها في تلك المرحلة ، فكرة القومية العربية فيذكر بلنت أنه قابل الشيخ محمد خليل من مشايخ الأزهر وأنه ذكر له أنه عضو في « جمعية المسلمين الأحرار » وقال أن مركزها الرئيسي هو مكة ، وأنها تهدف الى معارضة السلطان عبد الحميد وتتطلع الى خلافة عربية (٦٨) . ويذكر كرومر أنه بعد مظاهرة سبتمبر ، زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمي الى انشاء دولة عربية من مصر وسوريا ، فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فيما ترى كان يصبح مصر أجزاء هذه الامبراطورية وولاياتها بل مصر آل عثمان أنفسهم » (٦٩) . ويقول محمود سامي البارودي لصابونجي ان فكرة اعلان الجمهورية في مصر كانت تتضمن « انضمام سوريا اليها ثم الحجاز » (٧٠) . والملاحظ أنه في حين اتجهت العناصر الثائرة في الأزهر الى الدعوة لانشاء خلافة عربية - أو دولة ذات طابع ديني - فإن العناصر الثورية الأخرى كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية ، في إطار الانفصال النهائي عن الخلافة سواء كانت عثمانية أم غير عثمانية .

على أن أهم وأخطر ما طرحه الجنين البرجوازي بمختلف مراكزه الطبقة والفكرية في هذه المرحلة كان شعار « مصر للمصريين » . ان هذا الشعار لا يبلور فلسفة قومية متميزة ، ولكنه شعار سياسي من أهم شعارات الثورة وأكثرها استقطابا للجماهير الشعبية . وقد كان رفعه أحد الأسباب التي أدت الى اتساع هذه الحركة والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها . بالإضافة الى أن مختلف شعارات الثورة وحركاتها السياسية بعد ذلك قد نبعت

من خلال محاولة وضع هذا الشعار في التطبيق العملي . ويبدو الاهتمام الذاتي به إذا ما لاحظنا أن الزعماء الثلاثة - للحركة العسكرية - عرابي وعبد العال حلمي وعلى فهمي - كانوا ينهون أسماهم بلقب « المصري » كنوع من التمييز بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى .

والواقع أن جوهر هذا الشعار يطرح بالإضافة إلى كل مظاهر الفكر القومي التي أفرنا إليها فيما سبق ، قضية العلاقة بين مصر وتركيا باعتبار أن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصا من الاستقلال وتذويبا للشخصية القومية في كيان استعماري ، فكيف نظر الثوار إلى هذه العلاقة ؟

الملاحظ أن منذ نهايات عصر اسماعيل تزايد العداء لتركيا بين صفوف العناصر المثقفة وكذلك بين صفوف الجماهير ، وقد وصف القاضي الهولندي « فان بيلن » هذا الشعور بقوله « يخطيء من يظن أن المصريين لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوربي على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية » ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التي لا نهاية لها « (٧١) » . ويؤكد المستر ماك كون هذا الشعور راصدا أن « الولاء السياسي نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب احساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدي لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك في ذلك أحد ممن عرفوا حقائق الأمور في مصر ، ولو أن الغديو اسماعيل أراد أن يملن الاستقلال التام للمقي التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة « (٧٢) » . وسنلاحظ بالإضافة إلى هذا تكرار كلمة المصري في وثائق العصر الفكرية وعلى السنة الغديويين وأعضاء مجلس النواب ، وخاصة ضميم الذي يذكر عرابي أنه خطب مرة فاستعرض ما تعرضت له مصر من غزاة وفاتحين ثم قال « وحيث أنني اعتبر نفسي مصرياً فوجب علي أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذه تهديبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صهيبة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب » . وقد ولدت نفسى على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل « (٧٣) » . ثم اسماعيل الذي سعى للحصول على امتيازات استقلالية جديدة لمصر من الباب العالي ودعم هذه الامتيازات ، وقد وضع اسماعيل ذكاه كله في خدمة مطالبه للاستقلال بمصر ، فعندما نشبت الحرب التركية الروسية أراد أن يتهرب من الالتزامات التي تفرضها عليه الفرماتان بوجوب مساعدة السلطان بالمال والرجال والعتاد فجمع مجلس النواب وعرض عليه الميز المالى ليتهرب من مساعدة تركيا ، ثم رأى في اشتباك تركيا في الحرب مع روسيا فرصة لتوسيع سلطانه وتأكيد استقلاله عن السلطان ، فأباح للصيف في عهده الهجوم على الحكم العثماني ونشر مفاسد الحكم في القسطنطينية وفي بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية . وبهذا نشأت عدة صحف « القليل النادر منها وقف إلى جانب السلطان

والكثير القادر فيها كان حرياً عواناً على مفاسد الأتراك (٧٤) . ثم تطورت القوى الوطنية في عهده ، وأدرك النواب من خلال ممارستهم لمهامهم مصلحة الوطن الخاصة ، حتى أنهم في اجابة على خطاب العرش الأخير في حكمه أشاروا الى الخطاب « الذي يمث فينا روح العصر الجديد وأحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدته به التواريخ وإنبات به الآثار » بل إن الخديو توفيق نفسه لم يسلم وهو « ولي العهد » من الوقوع تحت تأثيرات قومية ، رغم عدم تحدها ، فقد شكك الكولونيل بيرشر وكان معلماً فرنسياً له ، من أن الملمين العرب ملأوا رأس الصبي بأسسوا الاتهامات ضد الأوربيين - ونتيجة لهذا « بدأ الصبي توفيق يجرى هنا وهناك ويتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكماً لمصر . ويعلم لكل من يود أن يسمح أن المساهمات التكنيكية من الحضارة الغربية في مصر ليست الا أضغوة . وان كل شيء في العالم الغربي آتى من العرب في الممل الأولى . وأنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية » وهو ما أثار فزع بيرشر الشديد (٧٥) .

وعقب نشوب الثورة أرسلت تركيا بعثتها الأولى برئاسة على نظامي فاستطاعت أن تلمح أن مصر هي مركز القوة الجديدة في مصر . ومن هنا كان خطاب السلطان السرى الى مرابي - وقد أثرنا اليه في الفصل الأول من هذه الدراسة - والذي يحتضن فيه الحركة الثورية ويسمى للتحالف معها ضد الخديو توفيق والأجانب . ولم يكن الثوار من الغياب إسيامي بحيث يهملون هذه المعونة أو يرفضون الاستفادة من التناقض بين الباب العالي ودول الاستعمار والخديو كما لم يكونوا من البلاهة بحيث يحسنون الظن على إطلاقه بالسلطان عبد الحميد : الصورة المركزة للاتوقراطية التركية الاستبدادية ، لذلك فإن برنامج الحزب الوطني أشار الى أن الثوار يرون أن المحافظة على الروابط بين مصر والباب العالي ركناً يستند عليه الحزب في عمله ويمتدح الحزب بالسلطان عبد الحميد كمحبوع وخليفة وامام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلة الودية ما دامت الدولة العلية في الوجود . ثم يمتدح باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج بمقتضى الغرمانات وما يلزبه من المساعدات العسكرية اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وأمتهاداته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية .

ومن الواضح أن التأكيد بالحفاظ على التسمية العثمانية كان تكتيكاً سياسياً قبل كل شيء فهو لم ينسحب الى التنازل عن الاستقلال الذاتي الذي نالته مصر . كما أنه أيضاً لم ينسحب على التضائل من أجل تمصير السلطة السياسية والقصاص العناصر التركية والملوكية عنها . رغم أن هذه العناصر

تابعة للسلطنة العثمانية . وقد عبر عرابي عن فهمه للعقلية التركسية في قوله لصابونجي « لقد علمنا الدهر واسماعيل كيف نفهم مكر الأتراك وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل مكرهم عندما يضطروننا الى ذلك » (٧٦) .

وعندما حاول السلطان بعد ذلك يشهور وفي يونيو ١٨٨٢ أن يميد استكشاف القوى المصرية بعد قيام الأزمة الكبيرة بين وزارة البارودي والخديو حول المؤامرة التركسية أرسل لهذا الغرض بعثة دوريش التي فوجئت بإصرار الشعب على مقاومة التدخل الأوربي ، ورفضه لأي محاولة لتدخل عسكري تركي . ويصف صابونجي تأثير حضور بعثة دوريش في خطة الثوار فيقول أنها قد أدت الى كراهة الأتراك والسلطان نفسه وأنه قد سمع أن البارودي ومحمد عبده والنديم يلتمنون السلاطين والأمم التركية من عهد جنكيزخان وهولاكو الى عبد الحميد ، فصرح النديم بأنه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت ، وتآلف حزب كبير يستعد لإعلان الاستقلال عن تركيا اذا تدخل الأتراك في مصر تدخلا حرييا . وقد عبرت جميع القوى الوطنية وعلى رأسهم علماء الأزهر أنفسهم عن رفضهم للتدخل التركي .

ان شعار « مصر للمصريين » هو أول صيحة قومية ناضجة في تاريخ مصر الحديث ، ويتبلور موقف عرابي منه في تصريح مبكر قاله لبلنت عقب مظاهرة سبتمبر فأكد أنه لا يضر حيا للأتراك الذين أساءوا حكم مصر قرونا وأنه لا يقبل أى تدخل من جانب الأستانة في شؤون مصر الداخلية . ولكنه فرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذي قال عرابي ان طاعته واجبة عليه باعتباره أسر المؤمنين ما دام يحكم بالعدل والانصاف . وضرب مثلا بتونس التي فصلتها فرنسا أولا من الامبراطورية العثمانية ثم ضمتها اليها . وقال عرابي « كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نميش كأمة في منزل ، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب هواه ولا يحق لرب المنزل أن يستبيح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الاسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى » ثم قال « لقد كسبت مصر استقلالها بالقرمانات وستبدل كسل جهدها في المحافظة على ذلك الاستقلال . ولكننا نخطئ اذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يبعد أن نفقد حريتنا في مثل هذه المجازفة » (٧٧) .

ويبدو أن قيادة الثورة كانت تعمل حسابا للمنزلة الدينية للسلطان في نفوس الجماهير باعتباره خليفة للمسلمين . وهو الشعور الذي يصفه ماك كون فيقول « ان الشعور الديني نحو الخلافة لم يفقد شيئا من قوته بحيث اذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الاسلام أو دولة الخلافة فانهم يتعاونون مع الترك ، وملتهم في ذلك كمثل الارلنديين في شعورهم نحو

البايا « (٧٨) - ان هذا الشعور الجارف - بجانب موقف السلطان المؤيد للثورة - هو الذى جعل الثوار يحددون العلاقة مع تركيا بالشكل الذى عرضناه - ولكنها كانت بالتأكيد علاقة مؤقتة ، وكان الثوار يدركون أنها مؤقتة - وقد أشار صابونجي فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ الى أن عقيدة الثوار الحقيقية أنهم لا يعتمدون بعيد الحميد ولا يهتمهم أمره فى شيء « فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائما لإعلان الجمهورية المستقلة » (٧٩) - ولكن ما حال دون ذلك كما صرح البارودى لصابونجي « اننا وجدنا العلماء - المشايخ - لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين من زمنهم » (٨٠) - واذن فإن فكرة الاستقلال القومى التام عن أى وجود أجنبى أوروبى أو تركى لم تكن بعيدة من مطامع ومشروعات قيادة الثورة - وهو ما يؤكد الدور الرائد للانتفاضة القومية كحركة من أقدم الحركات القومية فى الوطن العربى -

ومن الصعب أن نتصور أن هذه الحركة كانت مجرد تعبير عن انفكاس مجردة ، أو أنها كانت تمكن فحسب نموا فى احتياج بعض طبقات المجتمع الى الاستقلال الكامل أو الجزئى بسوقها الخاصة ، ذلك كله كان بعض دوافع هذه الحركة ، ولكن عوامل نفسية كانت تتحرك أيضا ، فعداء المصرى للأجنبى - سواء كان تركيا أم أوروبيا - كان رد فعل لاصنام الأجانب العديدة وقد عمق هذا العداء الوضع الاقتصادى لكل من المصرى والأجنبى ، فقد كان معظم الأوربيين أصحاب أعمال أو رؤساء إداريين ، وكذلك كان الامر بالنسبة للأتراك والجراكسة ، وكانوا يمارسون دورهم ذاك ، بكسل ما فى الأوربي من خسر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى ، التى يظن - بفروره اللاتينى - أنها أبطأ وأقل دقة وأكثر غباء ، وبكل ما فى شعوب آسيا الصغرى من اندفاع وتهور وصلابة رأى ، ومظاهر القسوة التى ورثها التركى من الوهم القائل بأن الخضوع المستبشر صفة للمصرى لا يمكن أن تتغير ، وحتى هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم - مع التجاوز فى استخدام المصطلح - البروليتاريا الأوروبية العاملة فى مصر ، كانوا لا يجدون لهم عزاء إلا المبالغة فى الشعور بالتفوق المزعوم على السكان المحليين ، وهو ما ينطبق أيضا ، على سماليك الأتراك والجراكسة ولا بد أن يكون رد فعل هذا الاضطهاد حالة عداء للأجنبى ، وإذا أخذ هذا العداء أحيانا صورة « كراهية للكفار » فليس ذلك سوى مجز من التوصل الى مصطلح صحيح للتعبير عن شعور قومى ، وهو عجز فى الوعى لدى فئة من الجماهير ، لا تقاس به الحركة القومية ، ولا تؤاخذ عليه الا لدى باحث متحيز ، مثل كرومر ، أو يشوب انصافه بعض الغيوم مثل لاندنر (٨١) -

وفى مجرى الحركة القومية ضعبرز على السطح تفصيلات بسيطة لكن دلالتها لاتقل من دلالة أكبر الحوادث والحركات - وما يسميه « لاندنر » - مرحلة الكفائية - هو جزء من الحركة الاجتماعية فى مضمونها القومى .

ففى هذه المرحلة « كأن البوليس المصرى الذى كان يضايقه فقدان سلطته على الأوربيين ، ينتقم بتطبيق التمليمات الخاصة بتنظيم وقوف العربات على عربات الأجانب ويترك مائتى العربات المصريين يفعلون ما يشاؤون ، وموظفوا الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الاجانب (٨٢) . وربما افتقد النسان المصرى - فى أفضل مستويات السلم الاجتماعى - القدرة لسكى يقول انه « قومى » وانه يشعر « بشخصته المصرية » ويمادى القوى المتسلطة عليها ، وقد يستسهل كلمة « كفار » أو « نصارى » . ولكن هذا لايعنى فى الحقيقة أى شىء .

قضايا الفكر الثورى :

(د) العقل فى موقف الدفاع :

إذا كانت الفكرة القومية ، التى ركزت على الحقوق السياسية والديمقراطية كشرط لتحول المصريين من « رعايا » الى « مواطنين » ، هى أبرز مقولات الفكر البرجوازى الثورى فى فكر الظاهرة المراهية فان « العقلانية » هى أخطر مقولات هذا الفكر ، وهى التى تعطيه سمته البرجوازية الواضحة .

كانت « العقلانية » أخطر المعطيات التى توصل اليها الفكر البرجوازى فى أوروبا من خلال صراعه مع الفكر الاقطاعى الذى جلبت اللاهوتية عليه وظلت تفرض سيطرتها وتناجز عن بقائها فى مناخ لم تكن العلوم الطبيعية والحديثة قد مكنت ثباته ، أو قلبت له مسلماته الفكرية السائدة ، فلما استطاع العقل الأوربى عبر عصر النهضة أن يستوهب العلوم الحديثة من كيمياء وطبعية وهندسة وميكانيكا ، ثم انتقل الى استخدامها تكنولوجيا لتطبيق قواعد تلك العلوم على الصناعة ، فأشبع احتياجات الانسان بوسائل جديدة ومتقدمة ، ووضع كتلا عريضة من الجماهير أمام تحدى «العقلية الصناعية» حيث يمكن أن تعرف مقدما النتائج المحسوبة لكل فعل ، آنذاك اهتزت العقلية اللاهوتية القائمة على الفكر الزراعى حيث تلمب « الارادة العليا أو الخالدة » دورا آماسيا وتنتج من هذا الاهتزاز ظهور معطيات فكرية متعددة وجديدة . فحلّت فكرة « العمل من أجل الحياة الدنيا » محل « العمل من أجل الدار الآخرة فقط » سادت قيم اجتماعية جديدة ، شكلت أخلاقا جديدة . وبرزت محركات جديدة لقياس القيمة الاجتماعية للفرد فلم يعد للأصول والأنساب نفس التقديس ، وأصبح « المعصامى » شخصية مقبولة بل ومثالا يحتذى . وأساس ذلك كله فكرة فتح اليا ب أمام الانسان لكى يعمل فى سبيل منفعة الفردية ، التى كان هناك تصور انة فاك بأنه لابد أن تؤدى الى منفعة النوع الانسانى كسكل .

على أن العقلانية المصرية قد ولدت مأزومة شأنها في هذا شأن كل معطيات الفكرة الليبرالية في مصر ، وقد شاركت عوامل ثلاثة في تأزيم موقفها .

● أول هذه العوامل أن ظهورها لم يواكب تقدما في مباحث العلوم الطبيعية والتجريبية ، كذلك لم يواكب ظهور صناعة مصرية . لقد احتكت هذه العلوم بالعقل المصرى عن طريق مراكز التأثير ومصادره فاستطاعت بعثه العلماء والفنانين المصاحبة للحملة الفرنسية أن تعرض على العقل المصرى بعض منجزات العلوم الطبيعية ، ثم شاهد المبعوثون الى أوروبا منجزات أخرى ، بيد أن هذا كله لم يجد فرصة التمكين الكامل له نتيجة لبقاء اثره في حين معدود نسبيا .

● أما العامل الثانى ، فهو أن العقلانية كانت تصارع مناخا فكريا تراكم خلفه ، فالعقل الدينى التقليدى كان قد تكلس - بفصل عوامل التخلف المترجمة - على معطيات ثابتة . وأوصد باب الاجتهاد بشكل نهائى . وسنلاحظ أن دعاوى التكفير لأوهى الأسباب متكررة فى أى مصدر تاريخى عن الحكم التركى المملوكى ، هذا بالإضافة الى طبيعة الفكر الدينى الاسلامى نفسه الذى يجمع بين العقيدة والفرقة ، بين المبادئ والتنظيم الاجتماعى . وهو ما حوله خلال العقود التى تراكم فيها التخلف الى طريق مسدود أمام أى اضافة أو تغيير فى التنظيم الاجتماعى .

● أما العامل الثالث فهو تخلف البرجوازية المصرية ونموها متأخرة عدة قرون عن نظيراتها الأوربيات ، وهو ما أشرنا إليه من قبل ، ولقد كان من نتيجة هذا التخلف ، اعتماد البرجوازية المصرية فى نموها على الفئاض الزراعى ، فتزوجت صفة التاجر ومالك الأرض ، والصناعتى ومالك الأرض وأيضا المثقف الليبرالى المتشرب بمراث الفكر الاقطاعى ، وهو ما انتهى الى الازدواجية ثم التوفيقية ، وأدى فى النهاية الى أن « الزراعة » كتيار فكرى ألقى بظلال كثيفة على تطور الفكر المصرى لفترة طويلة .

وبرغم هذا فسنجد العديد من المعطيات العقلانية فى الفكر الذى مهد للشوكة العربية . ولكن سمه رئيسية سنلاحظها فى هذا الفكر ، تلك أنه كان يلتزم موقف الدفاع دائما . انه لم يكن فكرا هجوميا أو صداميا وإنما كان يتسلل ببطء وعلى استحياء ، ويحاول أن يجد لنفسه من الفكر السائد حماية ووقاء وهو ما قبله بعض المفكرين المحافظين ورفضه أغلبهم . على أنه رغم هدم طبيعته الهجومية قد أجبر بعض أجزاء من الفكر السلفى على اتخاذ موقف الدفاع أيضا ولم يكن هذا نتيجة لقوة ذاتية فى العقلانية ولكنه ضعف شديد من السلفية التى جوبهت بتخلفها الشديد وعجزها عن الرد على التحدى ، فاتخذت موقفا دفاعيا . وهذا التبادل فى اتخاذ المواقف الدفاعية ظاهرة تؤثر الى أن الصراع وقتها كان يعمل عمله فى العقل المصرى وأن نتائجه فى الطريق .

لقد عرف الفكر المصرى العلوم الطبيعية فى ظل حكم مصر الاسلامية ،

بل وكان بعض الخلفاء الفاطميين يدرسونها (٨٣) • ولكن ما أصاب العقل الاسلامي من جمود جعل حتى بعض الذين يقتنعون بضرورتها من علماء الأهرم يقتنون بأنها « قروض كفاية » أي يتخصص لها من طلبها ولا تفرض على الذين يحضرون الدروس العامة • فوصل تخلفها الى الاختلاط بينها وبين العلوم المزيقة فاختلط الفلك بالتنجيم وانتقل من العلماء الى المحتالين ، واغفلت الكيمياء بتحضير الذهب وسحر المادان وأصبح المنطق خليطاً من السفسطة اللفظية •• الخ (٨٤) •

ومع تزايد تخلف العقل السلفي ، كان من الطبيعي أن يشعر بالاندهاش لدى اطلاعه على ثمار العلوم الحديثة وتجاربها ، وهو ما تلاحظه بكثرة لدى الجبرتي، الذي دهش لكثير من الآلات والمعدات التي أحضرها الحملة الفرنسية معها ، حتى تلك الآلات والمعدات التي لا تتضمن فتونا معقدة • ثم اضطر عند زيارته لمقر البعثة العلمية واطلاعه على تجربة كيمائية الى الاقرار ببساطة بأن « لهم فيه - يقصد العلم - أمور وأحوال وتركيب غريبة ينتج منها نتائج لاتسهما عقول أمثالنا » (٨٥) •

وكان الشيخ حسن المطار ، وهو من معاصري الجبرتي ، أكثر قدرة على التأثر الواهي بما شاهده من منجزات العلم الحديث ، فقد أكد على فكرتين أساسيتين :

● الأولى : ضرورة الاهتمام بالعلم الطبيعي ودراسته وأشار في هذا الصدد الى أنه اطلع على كتب « من بلاد الافرنج ترجمت باللغة التركية والعربية وفيها أعمال كثيرة وأفعال دقيقة ، أطلعنا على بعضها وقد تحول تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة الى الفعل » •• وضرب مثلاً بالصناعات العربية المتقدمة ثم نصح الآخرين بالاطلاع على ذلك « ومن سمع به همته الى الاطلاع على غرائب المؤلفات ومجائب المصنعات انكشفت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم وتنزهت فكرته - ان كانت سليمة - في رياض الفهم ، فالنفس الانسانية بالاطلاع على حقائق المعارف تتكامل والفاضل الكامل بأنواع العلوم يتفوق ويفضل » •

● أما الفكرة الثانية - التي بشر بها المطار - فهي دعوته الى فتح الباب للمصراع الفكري والفلسفي حتى في أمور العقائد الدينية نفسها على أساس أن الاثمة الاحلام « كانوا مع رسوخ اقدامهم في المعلوم الشرعية والاحكام الدينية لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم واحاطة تامة بكيائاتها وجزيئاتها وحتى في كتب المخالفين في العقائد والفروع » وذكر أمثلة من ذلك عند الاثمة المتقدمين وانتقد علماء عصره لأنهم بالنسبة الى العلماء المتقدمين كتسبة عامة زمانهم اليهم « ان قصارى أمرنا العقل عنهم بدون أن نخترع شيئاً من أنفسنا وليتنا وصلنا الى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم تكررها طول العمر ولا تطمح لأنفسنا الى النظر في غيرها حتى كان العلم انحصر في هذه الكتب » (٨٦) •

ثم جاء رفاعة الطهطاوى فكرر دعوة أستاذه حسن المطار ، ودعا دعوة صريحة الى اصلاح العلوم المصرية فى الأزهر - وانتقد محمد على لانه « لم يجلب طلابه الى تكميل عقولهم بالعلوم التى كبر تفهها ليس ينكر » وأشار الى أن الأزهريين عليهم أن يضيفوا الى معارفهم « معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التى لها مدخل فى تقدم الوطنية من كل ما يحمد على تعليمه علماء الأمة الحميدة » ، « فلو تثبت من الآن فصاعدا نجباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم المصرية لفاقوا بدرجة الكمال » (٨٧) .

وبالإضافة الى هذا فإن الطهطاوى قد عبر فى كتابه الاول « تلخيص الأبريز » عن إعجابه بالمنهج العقلى وما أرساه من قواعد لتنظيم المجتمع وخاصة التنظيم السيامى فقال « لنقل بأن أحكامهم ساءى الفرنسيين - القانونية ليست مستنبطة من الكتب السماوية ، وإنما هى مأخوذة من قوانين أخرى غالبها مبنية » (٨٨) . وأقر بأنها « مخالفة بالكلية للشرائع وليست قارة للشرع » ولكنها رغم هذا كله تجوز إعجابه فهو يدعو الى التأمل فى هذه الأحكام « لتعرف كيف حكمت مقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تميم الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وإرتاحت قلوبهم فلا تسبح فيهم من يشكو ظلما أبدا » (٨٩) - أن تحيز الطهطاوى للمقلاتية تحيز واضح . وما عمل على نشره من مباحث العلم الطبيعى بالترجمة وبإنشاء المدارس أكثر من أن يحصى .

ومن المصادر التى عملت على اقتناع العقل المصرى بالنظرة العلمية والصناعية ، عدد من الدوريات الثقافية التى بدأت صدورها فى هذا الوقت ومنها « روضة المدارس المصرية » ، - وهى التى أصدرها رفاعة الطهطاوى نفسه ورأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعة - « م » « الجنان » وهى يروتية أصدرها العلامة برس البستاني فى عام ١٨٧٠ ، و « النحلة » وهى يروتية أصدرها القس العلامة لويس صبايونجى ، و « المقتطف » التى أصدرها فى عام ١٨٧٥ بيروت ، يعقوب صروف وفارس نمر ونقلت بعد ذلك الى مصر . قدمت تلك الدوريات الحد الأدنى من المعرفة العلمية العامة للقارئ العربى . فلم تكن دوريات متخصصة فى فرع واحد من فروع العلوم الإنسانية أو الطبيعية تكتب للمتخصصين فى هذا الفسبرج أو ذاك ، ولكنها كانت دوريات يعارف عامة تستهدف القارئ العادى وتقدم له معارف شتى كانت كلها تقريبا جديدة إذ ذاك على العقل المصرى ، ومنها مباحث فى الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ وفلسفته والسياسة والجغرافية فضلا من مباحث أخرى فى الفلك والطب والفسبولوجيا والطبيعة والكيمياء .. الخ . وعينت بتقديم أخبار من أحدث المكتشفات والاختراعات المدنية ، ورصيد التطبيقات المختلفة للعلم فى الصناعة . وترجمت فصولا متعددة فى كل تلك المجالات . ومن ههنا ساهمت الدوريات جميعا فى ترسيخ

المفاهيم العلمية في ذهن المثقفين ككل ووضعت عقولهم المهيبة بالخرافة في مواجهة حادة مع المفاهيم الجديدة . وسنلاحظ أن كثيرا من مباحث هذه المجلات كان يبدأ بالرد على العلم المزيف الذي وقر في أذهان الناس والهجوم أيضا على الخرافات التقليدية التي كانت منتشرة إذ ذاك (٩٠) .

وفي مواجهة هذا التحدي ، وتحديات عصرية أخرى ، بدأ جمال الدين الأفغاني حركة الاحتجاج الإسلامية التي استهدفت تجديد الدين وفتح باب الاجتهاد الإسلامي لمواجهة تحديات العصر العقلية والعلمية . وهو موقف دفاعي اضطر العقل السلفي اليه وإن لم ينتبه اليه سوى أذكي العناصر السلفية التي خشيت أن تفقد كل مواقعها إذا ظلت ملتزمة موقف الجسود والتخلف . وقد انتهت تلك الحركة العقلانية الإسلامية إلى التحصن في موقف متوسط بين السلفيين الجامدين من ناحية والعقلانيين التقدميين من ناحية أخرى . ويلخص الشيخ محمد عبده جوهرها في سيرته الذاتية فيقول « ارتفع صوته بالدعوة إلى أمرين عظيمين أولهما : تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعه واعتباره من ضمن موازين العقل البشري والتي وضعها الله لترد من سطوته وتقلل من غلظه ويخبطه لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني . والدين على هذا الوجه يعد صديقا للعلم ياهتا على البحث في أسرار الكون داعيا إلى احترام العقائق الثابتة مطالبا بالتمويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل . كل هذا أمده أمرا واحدا . وقد خالفت في الدعوة اليه رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة . طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيته » (٩١) .

وهذا التلخيص الدقيق هو موجز لدعوة الأفغاني ، الذي انطلق في البداية من إعجاب بالبروتستانتية باعتبارها حركة تجديد في المسيحية ، وموقف دفاعي التزمت به العناصر الشائرة والأكثر ذكاء من الكاثوليكين في مواجهة هجوم العقلية العلمية والصناعية على الفكر اللاهوتي ، وكان الأفغاني واعيا بالدور الذي يقوم به ، فأشار أكثر من مرة إلى أنه يستهدف القيام بإصلاح ديني شامل مشابه لما قام به لوثر . وقد حلل الأفغاني الحضارة الأوروبية باعتبارها نتيجة للصراع بين البروتستانتية والكاثوليكية . فعنده أن « سبب انقلاب عالم أوروبا من الهمجية إلى المدنية هو الحركة الدينية التي قام بها « لوثر » وتمت على يديه ، فإن هذا الرجل الكبير لما رأى شعوب أوروبا قد ذلت وفقدت شهائتها من طول ما خضعت لرؤساء الدين ولتقاليد لا تمت بصلة إلى عقل ، قام بتلك الحركة الدينية ودعا إليها أم أوروبا بصبر وعناد والجاح زائدين فأصلح بذلك أخلاقهم وقوم أحوالجاتهم وطور عقولهم ونبههم إلى أنهم ولدوا أحرارا فلماذا استعبدتهم المستعبدون » (٩٢) . وذكر

بعد ذلك أن انبعاث الحضارة الأوربية « نتج عن نشوء البروتستانتية في أوروبا والمباراة والمسايرة بينها وبين حدودها الكاثوليكية » . وهو تفسير غير دقيق ولكنه ينسجم مع رؤية الأفغانى العامة التى ترى أن الصراع الدينى - وليس الطبقي أو القومى - هو محرك التاريخ . ودلالته الهامة تكمن فى تركيز الأفغانى على أهمية حركة التجديد الدينى وتأكيده على أن الرجوع إلى أصول الدين النقية وتفسيرها تفسيراً عقلانياً يخدم مصلحة المسلمين . بالإضافة إلى أن جوهر فكرة الانبعاث الدينى هذه ، الهجوم على فكرة الزهد فى العالم وعدم الفاعلية فيه ، يدعو أن هذا تحقيق لإرادة الله ، فى حين أنه قضاء على النشاط الرأسمالى الذى لا يمكن أن ينطلق إلا مع اليقين بفكرة المنفعة والعمل فى الحياة .

لقد كانت البرجوازية الأوربية تتحصن بالبروتستانتية لكونها « تناسب بشكل أفضل مصالح وأفكار البرجوازية » . ذلك أن الكاثوليكية قد قدمت خدمات عظيمة للاقطاع « بخداع جماهير المؤمنين وتمتدح على التباهى بالتقوى سطحياً » ، وتطبيقاً لتعاليم جان كلفن أبى البروتستانتية فإن « مصير البشر قد سبق أن تقرر قبل أن يخلق الله العالم بزمان طويل ومن ثم فالمرء يستطيع أن يثبت أنه من الذين اختارهم الله فقط بواسطة النجاح الذى يحققه فى مشروعاته المهنية » وبشر كلفن « بأن الهدف الأساسى للتجارة وأرباب العمل ينبغي أن يكون زيادة ثروتهم التى استؤمنوا عليها من قبل الله وبناء على ذلك فاستغلال العمال الأجرام كان يعتبر - فى رأى كلفن والتعاليم البروتستانتية التى جاءت بعد ذلك - قضية عادلة » (٩٣) .

وقد أشار الأفغانى إلى هذا الهدف الأساسى من أهداف دعوته فقال « إن حركتنا الدينية هى كناية عن الاهتمام بخلق ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض المقائد الدينية والنصوص القرآنية على غير وجهها مثل حملهم نصوص القضاء والقدر على معنى يوجب عليهم أن لا يتحركوا إلى طلب مجد أو التحصن من ذل ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد أخسر الزين أو قرب انتهائه فهما يشبط الهمم عن السعى وراء الإصلاح والنجاح فى نظير ذلك مما لا عهد للسلف الصالح به ، فلا بد إذن من بحث القرآن وبحث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه معادتهم دنيا وأخرى » (٩٤) .

من هذا المنطلق كان عدم اقتناع الأفغانى بالتصوف وهو مظهر من مظاهر عدم الفاعلية مع المجتمع وعدم المساهمة فيه ، فكان إذا ذكر التصوف قال « أنا لا أفهم معنى لقولهم الفناء فى الله ، وإنما الفناء يكون فى خلق الله ، ومعنى الفناء فيهم تعليمهم وتبنيهم إلى وسائل معادتهم وما فيه خيرهم » (٩٥) . وقد أحدث موقفه هذا تأثيراً فى الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كان اندراجهم فى الفرق الصوفية يكاد يكون سنة (٩٦) ،

ومن أبرز من أثر فيهم هذا الاتجاه محمد عبده الذي انصرف - بعد معرفته للأفغانى - عن ممارسة الزهد وعن اعتزال الناس الى تذوق الحياة ودراسة المعلوم المختلفة التي لم يدرسها فى الأزهر .

وكان من الطبيعى أن تؤدي إزالة العديد من الخرافات والتزييدات عن جوهر الدعوة الدينية الى إبراز طابعها العقلى ، فبدأ الأفغانى يشير بأن « الوحى هو مصلحة المسلمين » . وبالتالي أعطى الأولوية للمصلحة على النص « لأن الله لا يفعل الا ما فيه مصلحة العباد كما يقول المتزلة فى أصلهم الثانى وكما أبرزه المالكيون فى قولهم بالمصالح المرسلة » فما « رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » فالدين هو المصلحة « والدين فى أصوله ما ينفع فى الأمور الدنيوية » وعنده أن « من قال ان الدين يأمر بالمعسر دون اليسر بالضرار دون النافع لمجرد التقليد والمألوف فهو كذاب » (٩٧) .

قام منهج الأفغانى فى تفسير النصوص الدينية ، على الاعتماد الكلى على العقل المفسر على أساس أنه أدرى بالمصلحة المعاصرة من المفسرين القدماء ، يقول عبد القادر المغربي أحد تلامذته ، أن الأفغانى علمهم أن يفهموا النص الدينى فهما صحيحا يراعون فيه قوانين اللغة وقواعد بلاغتها ويستوثقون من مطابقة النص للكتاب والسنة ثم الجراء على التصريح بما فهمته فهما حرا مستندا الى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها ثم الجراء فى الدعوة الى الصحيح المقول من تلك النصوص والتعاليم واطراح الباطل الدخيل عليها والجهر بذلك من دون حجب فى قول أو تقييد من ذوى حول » (٩٨) .

وقد ذكر أحد المتحدثين فى مجلسه قولا للقاضى عياض ، تمسك به ، فقال الأفغانى « سبحانه الله ، ان القاضى عياضاً قال ما قال على قدر ما وسعه عقله ، وتناوله فهمه ، وناسب زمانه ، أفلا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأصوب من قول القاضى عياض وغيره من الأئمة ؟ وإذا كان القاضى عياض وأمثاله سمحوا لأنفسهم أن يخالفوا من تقدمهم فاستنبطوا وقالوا ما يتفق وزمانهم ، فلم لانستنبط ونقول ما يوافق زماننا ؟ وما دمنى أن باب الاجتهاد مسدود ، وبأى نص سد ؟ وأى أمام قال لا يصبح لمن بعدى أن يجتهد ليتفقه فى الدين ، ويهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على المعلوم المصرية وحاجات الزمان وأحكامه ؟ ان الفحول من الأئمة اجتهدوا وأحسنوا ولكن لا يصبح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أمرار القرآن واجتهادهم فيما حسواه القرآن ليس الا قطسرة من بحر » (٩٩) .

أثر هذا الاعلام لشأن العقل في محمد عبده ، الذى بدأ حياته مناصرا
رأى الستين والاشاعرة - وهم يمثلون حزب المحافظين فى الاسلام - فتحول
بعد لقاءه بجمال الدين ، الى مناصرة المعتزلة والمعتقلين وجميع المفكرين
الأحرار والمتسامحين فى الفكر الاسلامى (١٠٠) .

وقد كان هذا كله تمهيدا من موقف دفاعى تحسن فيه الدين ، أمام
تقدم العلوم الطبيعية وسناجح البحث فيها ، ثم البناء الفلسفى الذى أقيم على
نتائج هذه البحوث ، ويبدو هذا الموقف الدفاعى كماوضح ما يكون فى محاولة
الأفغانى استعمارة العلم لتفسير النصوص الدينية به وهى قمة التكريم
للمعلم . ففسر الآية القرآنية « وانى مرسله اليهم يهديه » بأنها معنى
اللاسلكى . وأشار الى أن القرآن قال بكروية الأرض فى الآية « والأرض
بعد ذلك بحاما » وبأن الأرض جزء من الشمس فى الآية « كانتا رتقا
فتفلقناهما » وهى محاولة تكشف عن احساس بالنقص والهيبة أمام
العلم (١٠١) .

ومع ذلك فإن العلم لم يتخلص من هيئته أمام الدين ، اذ ظل يشعر
بهذه الهيبة ، ويلتزم موقف الدفاع هو الآخر . ربما لعدائه عهده ، أو لظبة
الفكر الدينى وسيطرته على العقول . وسنلاحظ هذا الموقف الدفاعى فى
الكثير من الملاحظات العقلانية ولدى العديد من المفكرين . وهناك سمة عامة
لأغلب وثائق العصر الفكرية ، تلك هى نشر العديد من الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء فى نصوص تتصلح موضوعات علمية
بعبث . وكدليل على هذا الموقف الدفاعى الذى التزمه العلم نشير الى نقاش هام
دار حول موضوع من الموضوعات المباحة للاشتباك بين العلم والدين حولها ،
وهى مسألة « دوران الأرض » - فقد نشرت « المقتطف » مقالا عن دوران
الأرض بقلم محررها الدكتور « يعقوب صروف » أشار فيه الى أن العلوم
الحديثة أثبتت صحة الفرض القائل بدوران الأرض حول الشمس خلافا
لرأى القدماء الذين كانوا يقولون بثباتها وعده سبحة براهين على ذلك .
وفى مقال بعنوان « العلوم الطبيعية » أشار يعقوب صروف الى خطأ الذين
يقرون بمنافع العلوم الطبيعية ولكن يحسبونها مضرّة بالدين كما إبان ضلال
الذين يعتقدون صحة هذه العلوم ونفعها وينكرون الوحى لأجلها . وذكر ان
الغلط والضلال يتضح بعد ما ظهر من التوفيق والاتفاق العظيم بين الوحى
والعلوم الطبيعية . وأثنى على الذين يوفقون بين صحة تلك العلوم وبين
صدق الوحى . ورغم هذا الموقف التهادنى أرسل أحد رجال الدين المسيحى الى
المجلة ردالة تؤكد فيها بالأدلة التوراتية ثبوت الأرض وعدم دورانها مقرأ أن
دوران الأرض يناقض ما فى الكتب السماوية . وقد أثار هذا حوارا حادا بين
القائلين بموافقة القول بدوران الأرض لما هو وارد بالكتب السماوية ،
والقائلين بمخالفته لها . وهو تحكيم لمسائل غير علمية فى مسائل علمية .

ومن أهم البحوث التي نشرت في هذا الموضوع بحث للمفكر المصري عبد الله فكرى - وكيل وزارة المعارف آنذاك ووزيرها في عهد وزارة البزردى - بعنوان « المقارنة بين الوارد في نصوص انشراح والوارد في الهيئة » . دافع فيه عن العلوم الطبيعية على أساس أنها لا تندقصر الدين واتقيس من أقوال الامام الغزالي ما يفيد أنه من بين أقوال الفلاسفة والعلماء مالا يصطلم بأصل من أصول الدين وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والمرسلين منازعة العلماء فيه ، لأن من ينازع في مثل هذه المسائل من رجال الدين لا يفيد ما يعتقد بل يضره » فان هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية وحسابية لا تبقى معها ريبه لمن يلج عليها ويحقق أدلتها فاذا ما قيل له : هذا على خلاف الشرع ، لم يسترب في العلم وانما استرب في الشرع » ورغم هذه المقدمة الهجومية فقد استمر عبد الله فكرى يؤكد فكرته معتمدا على ان العلم لا يختلف مع الدين ، مؤكدا ان الاختلاف اذا كان صريحا فالحق بالطبع في جانب الدين . وتمتلك كتب الطهطاوى وجيله بمواقف دفاعية تؤكد ان العلم كان عاجزا عن الهجوم الساحق على الفكر المحافظ ولأنه كان عليه أن يتحسس مواقفه يهدو شديدا *

على ان الاتجاه العقلى قد نجح فى ارسام أسس لا بأس بها • فأردى فكرة المنفعة كأساس لسمى الانسان فى الحياة الدنيا ولم يمد بعمى الانسان للشرية شيء غير لائق • وأصبح الاهتمام بالعلم وتقدم الحياة عملا جليلا وليس مجرد فراغ لدى بعض هواة الازعاج • وهو ما تأكد بالهجوم الحاد على قيم المجتمع الاقطاعى وعلى الأسس التى يقيس عليها القيمة الفردية للانسان • ففى أزجال متعددة سخر عبد الله النديم من كراهية فكر الاقطاعيين لأعمال العقل « أوما تفوت دى الكار يا هباب وتمشى ماسك لك فى كتاب » وكرهتهم للعمل اليدوى واحتقارهم للابتكار « وان كنت صانع متفنن ، قالوا اخينا دا اجتن » ورفضهم للفن والأدب واهتمامهم بالملاذ الحسية المباشرة « وان كنت شاعر أو مثق • • قالوا يا شيخ فضك وامشى • • دا احنا كلامنا فى المثق ولا طيبخ البندجان » أما « ان كنت نسوى أو صرفى ، والعلم فى ذهنك محوى ، قالوا آتانا بيوز ملوى ، يقول لنا عمرو وزيدان » تلك كلها قيم اقطاعية يندد بها النديم باعتبارها جهالة « شوف الجهالة يا سيدنا الى جلبشاهما بأيدينا حتى صبحنا يوم عيدنا نسمع بلادنا تنشدنا : شرم برم حالى غلبان » •

واتجهت قيمة الفرد للمتحدد على أساس عمله الفردى وقيمه الذاتية وليس على أصوله وأرومته فأرينا عددا من الرجال الذين نشأوا من أصول متواضعة يصعدون السلم الاجتماعى حتى أتمته بلمنم واجتهادهم ، وظهر العصامى كنمط اجتماعى ليحل محل « الشريف » تدريجيا • ان رجالا عظام

مثل الطوطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ومحمود الغلكى ومحمود فهمى
وطلبة عصمت - الخ - قد نالوا لقب إلباشا وتبوأوا أكبر المناصب يعلمهم
وعلمهم وليس لأنهم ذوو أصول عريقة ، وهو ما أحدث حزة فى نظرة المجتمع
الى قيمة الفرد ، فاصبح يقيسها بمقاييس « نفع الفرد الاجتماعى » وليس
بمقاييس الوراثية والشرف والتلبد . ونلاحظ أن هذا قد أثر فى النظرية
التقليدية لقيمة الفرد عند بعض الذين يؤمنون بنقيضها وان بقيت هناك
بعض الظلال القديمة عندهم - ان الشيخ محمد عبده ينتقد بمبالغة العرب فى
الاعتزاز بشرف الاحساب على أساس أنهم كادوا « لا يمدون من خلال الخير
شيئا يساوى شرف النسب ، وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأدبه الى رتبة شريف
بنسبه وان كان خاملا بنفسه غير ذى شيء فى عمله » . والوجه المتخذ فى
ذلك عند الأستاذ الأمام أنه « يخس للحق واستهانة بالكرم الذاتى والشرف
العصائى واتكال فى نيل المقامات المالية بين الناس على ما فعل السابقون
لا على ما يكسبه المرم بجهده واجتهاده » . على أنه رغم هذا الانتقاد يعترف
بقائدة الفخر بالأرومة والانساب ويفسره تفسيراً جديداً « نعم كان فى الافتخار
بالآباء والأجداد مع ما أتوا به من جليل الأعمال وما كانوا عليه من كريم
الخصال تحريض لآخلافهم على الاقتداء بهم وحفظ ما ورثوه من علو ورفعة » .
ولكن الكسل الملازم للطبيعة الانسانية كان يغلب جانب الاتكال على جانب
الأسوة فجاء الدين الاسلامى ينكر الافراط فى الغلو فى اعتبار
الانساب » (١٠٢) .

وكان من الطبيعى مع انتشار المقلاتية أن يحد النظر فى تقدم الوطن
على أساس المنفعة وأن يستخدم الداعون الى نهضة الوطن من مطابع البرجوازية
الصاعدة والراعية فى المنفعة شعارات يطالبون بها - فيخطب الشاب مصطفى
أفندى ماهر (باشا وزير المعارف فيما بعد) فى احتفال عقد فى فبراير
١٨٨٢ فيدعو الى أن تقوم النهضة على أساس العلوم والفنون ويحث الأغنياء
على انشاء بنك أهلى (١٠٣) . ويلج عبد الله النديم على تشجيع الصناعات
الوطنية ومقاطعة المصنوعات الأجنبية ويطالب بتشجيع التجارة الوطنية ويضرب
المثل بالهند « التى تزحت بريطانيا ثرواتها الطبيعية لتصنعها وتميدها اليها
سلماً مصنعة فصيرت أهالى الهند كالألة فى يدها لتفقد الصنعة بينهم
واحياجاتهم لما يستقرون به » . فربحت أنجلترا الكسب مضاعفاً من المحصول
عند شرائه يثنى بخس مرة ، ومن المصنوع عند بيعة مرة أخرى بأعلى
الأسعار » . أما الأفغانى فقد كانت دهوته الى التصنيع أكثر تكاملاً . اذ عنى
به تحويل العلم الى قوة لتحويل المجتمع البدائى الى مجتمع مدنى ، وتحويل
العلم الى صناعة أى الى علم تطبيقي . وأهم الصناعات - فى رأيه - صناعة
الحديد والأسلحة أى الصناعات الثقيلة . وقد أدرك الأفغانى أهمية التصنيع
خاصة فى المجتمعات الاسلامية التى يغلب عليها الطابع الرعوى أو الزراعى .

أو التجارى • وتقوم الصناعة عنده على الاختصاص وتقسيم العمل • ويضع الافغانى الأولويات فى التصنيع من الأكثر نفعا لأكبر عدد من الناس للأقل نفعا للعدد القليل • فالصناعات الثقيلة لها الأولوية على صناعة المربيات وصناعة الأحذية فى بلد يمانى من الحفام له الأولوية على صناعة التجميل (١٠٤) •

ان هذه المعطيات العقلانية هى أخطر ما يذر فى المناخ الفكرى المصرى اذ ذاك ذلك لأنها كانت تمهد الأرض للبروجوازية لكى تخطو بأقدامها نحو بناء مصر الصناعية ، مصر العلوم الحديثة • كما أن تسييدها كان يعنى تحرير الفكر من قيود التخلف والرجعية ، وانطلاقه لبناء مستقبل الانسان •

قضايا الفكر الثورى :

(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية :

مع التزام الفكر الليبرالى لوقف الدفاع عموما ، قد يبدو غريبا أن تظهر بشائر فكر اشتراكى • وجه الغرابة هنا أن الليبرالية وهى فكر البرجوازية فى مرحلة صعودها ونموها ، لم تستطع أن تمكن لنفسها لأسباب عددناها ، فكيف يستطيع فكر أكثر ثورية منها يعبر عن طبقات لاشك فى أن عناصرها الأكثر وهيا - وهى الطبقة العاملة الصناعية - لم تكن قد ولدت بعد ، أن يجد فرصة للبروز ؟ ولكن الظاهرة آسنا لانستطيع أن نتذكر لها ، ومن المفيد أن نحاول تفسيرها بدلا من تجاهلها الذى لن يفيد •

والغفلا الرئيسى فى تناول الموضوع يكمن فى استخدام مصطلح « الاشتراكية » لوصف مجموعة الافكار الداعية الى الاصلاح والعدل الاجتماعى فى تلك المرحلة • وقد يكون استخدامنا للمصطلح صحيحا ولكن دلالة العملية العامة تنصرف لدى الكثيرين ممن يثلقونه الى « الاشتراكية العلمية » باعتبارها التيار الفكرى البارز فى عصرنا ، فى حين أن مصطلح الاشتراكية بشكل هام ينصرف الى أشكال متعددة من أفكار العدل الاجتماعى ، ميز بعض منها بالاشتراكية الغيالية ، وترك الباقي منها بتصنيف عموما • وإذا كانت الاشتراكية العلمية هى فكر الطبقة العاملة الصناعية بالاساس فان المصطلح دون تحديد صفته يشير الى مطامح الفقراء والموزين والماطفين عليهم عموما • ومن هنا فمن الطبيعى أن تظهر هذه الفكريات فى مرحلة الثورة المرابية •

ومع أن بعض الذين أرغسوا لفسكر المرحلة استخدموا المصطلح بالصفة السابقة - على تفاوت فى فهم المدلول الصحيح له (١٠٥) فاننا نفضل أن نستخدم المصطلح الذى يفوت الفرصة على الفهم المغلوط من

ناحية ويكون أكثر دلالة على طبيعة هذا التيار الفكرى ، فهذا التيار تيار « راديكالى » بالأساس أى أنه انعطاف الى اليسار الليبرالى أو الى اليمين الاشتراكى (١٠٦) .

وأما من مصادر هذا التيار ، فإنها فى الأساس مصادر خارجية ، ويرجع الى السان سيمونيين الفضل فى أحداث تأثيرات فى هذا الاتجاه ، فمن المعروف أن السان سيمونيين قد أشرفوا على تعليم عدد من طلاب المثالث المصريين وأشروا فيهم تأثيرا اتخذ عند البعض صورة العلاقة بين الأستاذ والتلميذ . وكتب أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع وصاحب الفلسفة الوضعية - وكان سكرتيرا لسان سيمون ومن أبرز المتأثرين به - الى صديقه الفيلسوف البريطانى جون ستىوارت ميل بتاريخ ٣ فبراير ١٨٤٣ يقدم اليه الطالب محمد مظهر وصفه بأنه « تلميذ قديم من تلاميذى » واعتبره « أنجب الشبان المصريين وأذكاهم عاطفة » وأنه « ظل مع شابين آخرين تحت توجيهى لأعلمهم الحساب من أول مراحل البسيطة الى الافتراضات الراقية لهذه المرحلة الوضعية » وهو بهذا يقر أن مظهر وزميله لم يكونوا مجرد دارسين للمعلوم الهندسية فقط ولكن درسوا الأصول الأولى للوضعية كما وضعها كونت ، الذى لم يكتف بتقديم مظهر الى جون ستىوارت ، بل طلب منه أن يشرفهم ، بجواركم الفلسفى الرفيع ، وائى أؤكد لكم أنه جدير تماما بهذا الجوار على طريقتة وجهة نظره الخاصة » وأقر كونت أيضا أن مظهر « رجل ممتاز حقا فقد جعلنى أقنع بالرضا العذب لأنه أثبت لى أن جهودى الدائبة لرفع روح هؤلاء الشبان كانت بالفعل جهودا مثمرة » .

وفيما بعد عاد مظهر وزميليه الى مصر واشتغلوا بالأعمال العامة . ولكننا لانجد وثائق تكشف كيف أثروا فى الواقع الفكرى المصرى . ولكن السان سيمونيين رغم هذا لم يكتفوا بالتأثير فيمن التقوا بهم من المصريين فى فرنسا . بل اتجهوا الى الهجرة أيضا اليها على يد زعيمهم « يرويسبير اثفانتان » الذى دعا الى الذهاب الى مصر فى « حملة فكرية » تصحيحا للعملة البونايرتية العسكرية ، وتسييدا للمسلم والأدباء والفنانين والمفكرين بدلا من العسكريين وتلك احدى مقولات السان سيمونيين . وقد استطاع اثفانتان أن يجمع فى أول رحلة ٥٥ مهندسا وطبيبا وفنانا وعاملا وصحفيًا وامرأة ، اتجه بهم الى مصر التى كانت مكانهم المفضل باعتبارها ملتقى القارات والموقع الذى ظنوا أنهم قادرون منسه على تحقيق ما نادى به ساننيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة مادية هى سيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة مادية هى القنوات البحرية والمواصلات الحديثة . وفى مصر كان السان سيمونيين وراء العديد من الانشاءات الهندسية ، فأنشأوا الشاطئ الخيرية ومدرسة الرسم

فى الجيزة والمزرعة النموذجية فى هبدا • وسكنوا فى شارع الموسكى حيث كانوا فى اوقات فراغهم يديرون حوارا حول القضايا الفكرية والسياسية والفنية •

وليس بعيدا أن يكون نظام محمد على متأثرا بفكرهم فى بعض نواحيه •• فقد ظهر السان سيمونيين بعد وفاة زميعهم وكانهم دعاة نظام تكنوقراطى شامل • اذ ازدروا تماما جهاز الديمقراطية البرلمانية وعملية الانتخاب ، ففى رأيهم لأن الزعيم الكفء حقيقة هو الرجل الذى يفهم عملية الانتاج ولديه القدرة على ادارتها ومن هنا فلا يجب أن ينتظر حتى ينتخبه جمهوره من الجهلاء ، انه يختار نفسه بواسطة ظهور حقيقة قدرته المتفوقة • فضلا عن أنه كانوا يشعرون برؤية عميقة فى حكم الفوغام باعتباره أنه ينطوى على سيطرة الجهل على المعرفة •

فهل اثروا على محمد على الذى بنى سلطته على فئات تكنوقراطية ؟ • أم أنهم قد وجدوا فى نظام محمد على صورة يمكن تطويرها لتطابق أفكارهم وخاصة أن محمد على لم يكن • شانه فى ذلك شأن سان سيمون • يؤمن بالانكار التى تعمد حقوق الفرد أو حريات وانما كان يقدس النظام باعتباره الشرط الضرورى للتنظيم الاجتماعى العلمى •

لكن ما يهم من أفكارهم فى مبحثنا هذا ، هو فكرة دم رفاحية الطبقة الأكثر عددا والاكثر فقرا وتوزيع الناتج بحيث ينال كل حسب قدرته كما تعبر عنها خدماته الايجابية لقضية الرفاهية الاجتماعية ، والمطالبة بمجتمع مخطط جماعيا • هذه الأفكار التى تنتمى لمقولة المعدل الاجتماعى هل انتشرت فى التربة المصرية ؟ وما مدى انتشارها ؟ هذا ما لا نجد وثائق تثبتة ، على أنه من المؤكد أن العقل المصرى عرف هذه الأفكار وتعاور معها • ولدينا دليل على ذلك فى حوار مظهر افندى مع اوجست كونت • فهى أفكار لم تكن • اذن • غريبة على الأذن المصرية (١٠٧) •

ولا شك أن أصداء هذه الأفكار قد وصلت الى الطهطاوى وهو فى باريس ، حيث كان واعظا واماما للبعثة الاولى التى كان مظهر افندى من أعضائها • ولعله قد اطلع على أصول أخرى للفكر الاشتراكى وهو ما جعله يتميز الدكتور لويس عوض يتجه الى الراديكالية فى فكره الاجتماعى والاقتصادى بالذات • ويتمثل هذا الاتجاه فى اقرار الطهطاوى بأن مصدر القيمة الاسامى هو العمل وليس رأس المال فعنده أن العمل ليس عنصرا أساسيا للقيمة • لو زرعا أرضا خصبة وميزنا ما يمكن أن ينسب من إيرادات للعمل وما ينسب للمصنوعة يتة لا نأخذنا كل على حدة وجدنا محصول

العمل أقوى من محصول النضوبة » - وعند تطبيق أفكاره تلك على الواقع المبررى لحلل الطهطاوى توزيع فائض قيمة العمل ورأى أن « المجتبى لغوائد هذه الإصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الآلية والمتحرك لمحصولاتها الأيرادية إنما هو طائفة الملاك فهم من دون أهل الخدمة الزراعية يتمتعون بأعظم مزية » - أما يائسو قوة العمل من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا يتألون حقهم ، فالملاك « لا يدفعون نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذى لا يكافئ العمل كما أن ما يصل إلى العمال نظير عملهم فى المزارع أو إلى أصحاب الآلات فى نظير اصطنائهم لها هو شيء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد للملاك » - ثم حلل الطهطاوى خذى تحول قوة العمل إلى سلعة تخضع لقانون العرض والطلب فرأى أن من يريد من الأهالى أن يتمتع من الخدمة « والتى هى العمل يصير مضطرا لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيرا جدا لا يساوى العمل لاسيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالف فأنهم يتنافسون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض » - وينطبق هذا التحليل أيضا على العاملين فى مجالات الصناعة الضئيلة اذ ذاك « كما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع لأن الصنائع كلها تسمى وتنهض فى الاشغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الزراعة كالحداة والتجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة » (١-٨) .

والطهطاوى بهذا قد دعا - بتلخيص الدكتور لويس هوض - إلى رفض الأساس الاقتصادى الكلاسيكى الذى يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة فى النظام الاقطاعى وفى النظام الرأسمالى الليبرالى وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال هو مصدر القيمة فى الانتاج ، وطالب باعتبار العمل أساسا للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناء على ذلك فهو « باختصار ينقض الأركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال » (١-٩) . ثم يذهب فى النهاية إلى التحذير من ثورة فلاحية .

وبالطبع فإن زمن هذه الثورة كان بعيدا جدا ولكن الراديكاليين المبررين كانوا يطمحون فيه - ولم تكن أفكارهم كلها وليدة دراسة وفهم منظمين ، أو تأمل فكري ، بل أنها عند بعضهم حالة من التمرد الرومانتيكى منهم فى توليدها ما عاشوه من ظروف ذاتية غريبة - وفى مقدمة هؤلاء عبد الله النديم الذى عاش حياة مريضة اختلط خلالها بسوائل المجتمع وطبقاته الدنيا ، فاختلط بالفلاحين واشتغل معهم بالزراعة فرأى يؤسهم ورأى العناصر التى يطحنها القلق النفسى المدمر فى مجتمع استقلاله يمسق انسانية الانسان - فى ترجمته لنفسه يقول « هندى من الأوباش كل سكير حشاش ،

حزب يلعب الضمته وفريق يقرأ كليلة ودمنة ، وقوم يلعبون النرد وشخص يقترح كالقره اهلهم سكارى وكلهم حيارى لا يعرفون الهدى ولا يدركون الردى اعبدهم اذا رأى الغمر هام فلا يرد الا بالحمام وأصلحهم نواصى العسل واقتنهم اشجيبى الأمل ، لا يركمون ولا يتصدقون ويحلفون ولا يصدقون ولا يرون حيا فى فحش فهم أغلظ طبعاً من وحش . اذا حدثوك كذوباً وان اثمنتهم خانوا ومروا وان هديتهم ضلوا ومروا « (١١٠) . وفى هذا الجو الذى عاشه النديم فقيراً « سرير نومي ، الحديدي الخشن ومسترتى الوحيدة القديمة » (١١١) . تمت التأثيرات التى جعلته فى النهاية يعقوبيا متطرفاً ، عندما تكون - فيما بعد - وهيه السياسى والاجتماعى .

ان مخالطة الفقراء - شرفاء وغير شرفاء - هى التى أعطت النديم ملامح فكره الراديكالى « فلم يجد طريقاً لتبنيه الأغنياء الا بالدعوة لتكون عصبية من الفقراء » (١١٢) . وواقع بالفعل عنهم واتجه اليهم خطيباً . لذلك نجده فى جولته بمدن القطر وقراء - بين أول فبراير سنة ١٨٨١ و ٩ سبتمبر من نفس العام - يحدث الفلاحين « عن حياة البدخ التى يحيها الأغنياء والحكام يرفلون فى ثياب المز ويتمتعون بأسباب المدنية وينعمون بالمراقص والغانيات والمغنيات وينفقون الأموال من اليمين والشمال وما هى فى الحقيقة الا أموال الفلاحين البؤساء . فهم أساس النعمة وأسبابها مجبورونها . بحرهم ودمائهم من من فلاحه الأرض وتربية الماشية ليأخذها الأغنياء ويمشرونها على ملازمهم ومتهم » .

بل انه يتجه مباشرة الى الأغنياء مخاطباً اياهم « تعالى فانظر الى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبع ثروتك ، أخيك - استغفر الله - جانيك الفلاح . انظر الى ثوبه الماهل ولبدته التى لا تبصر نافوخه وبريقه الذى لا تكسره قوتك ومقه الذى تماق النظر اليه ، راقبه وهو يسقى الزرع والطين فى فخلديه والشمس تشوى وجهه وجسمه ، يقطع يومه فى عذاب وعمل . وهو صاحب الفضل عليك ، وأنت لا تنظره الا بعين المقت ولا تعامله الا بيد الاهانة ولسان السب » (١١٣) .

ومن أهم المعطيات الراديكالية التى قدسها النديم تنبئه الى خطورة مجلس النواب كمؤسسة وحرصه على أن يكون ممثلاً لمصلحة الطبقات الشعبية ومطالبته بأن يشكل المجلس من حلف طبقي حقيقى . وهو بهذا أول من تنبه الى خطر التسليم الكامل بمعطيات الديمقراطية الليبرالية التى هى فى جوهرها ديكتاتورية مقننة . ففى تحليله لهذه المسألة ، انطلق من رؤية طبقية واضحة وصریحة ، فمنده « أن الوطن فيه الذكى وقية الغنى ، والفنى والفقر ، والامير والحقير فان كان حق الانتخاب قاصراً على الأغنياء دون الأذكياء كان مجلس النواب مجلس للأغنياء وحدهم » . وهو يقسم

هؤلاء الاغنياء الى قسمين ، مصريين وأتراك ، فأما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عنده « مولعون بالاستبداد والاستعباد ، يميلون الى استخدام الفقراء بلا تعليل وضرب الضعفاء من غير أن يمارضوا أو أن يحاكموا وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب . على أن آياه ان كان من حكام البلاد فانه أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه فان أغلب الحكام متسلطون على المحكومين تسلط الهوام على النار يضربون ويحبسون وينهبون ومن كانت هذه أفعال أبيه كان بعيدا عن الحق أجنبيا عن الانصاف لا يميل الى المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه في الوجود . فوجود مثله في مجلس النواب علة لزيادة هلاك الشعب فيشرعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبسوا الثروة لأنفسهم » أما عناصر الارستقراطية التركية المملوكية « فلا تحكم عليهم الا بعد معرفة أسباب ثروتهم فان كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس على الهيئة الاجتماعية وان كانت بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أقصد ضرا لحبهم الظلم الذي سبهم في هذه الثروة بعد ان كانوا لا يملكون قوت يومهم ومن هذا القسم من لم ير الريف ولا يعرفه فكيف يكون نائبا عنه » أما الخبراء وأهل الدراية فهم مطلوبون « ولكن حبهم لذاتهم يعطل كثيرا من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر فان وجدوا في مجلس النواب ، ولم يكن معهم أحد من النبهاء الأذكياء من أهل البلاد كان نواب هذا المجلس عبارة عن لعبة يديرونها كيف شاؤوا » .

وبلور القديم في هذا العرض أنضج الأفكار الديمقراطية فهو يرى :

● أن المجالس النيابية التمثيلية هي مؤسسات طبقية ، وأن سيطرة الملاك على مجلس النواب المزيج تشكيلة في مصر وأنفرادهم بخصويته متجملهم يستصددون تشريعات تخدم مصالحهم وتضر بمصالح بقية الطبقات .

● أنه يمارض في سيطرة طبقة الاغنياء على المجلس ويطالب « بتشكيله من جميع الطبقات نبهاء ومتقنين وأتراك وأغنياء وعلماء وممال وأعيان » .

● ان المجلس لابد أن يكون « مطلق الحرية في أفكاره لا يمارضه أحد في المصلحة ولا يلزم بهيء لم يقر عليه » .

● وهو يؤكد أن للفلاحين مصلحة متميزة لن يعبر عنها الاثرياء ، وان أصواتهم يجب أن تسع من خلال « النبهاء والأذكياء من أهل البلاد » ، أو بمصطلح حديث من خلال طليعة شمبية واحة .

● أنه يفرق بين نوعين من الاغنياء ، الذين جمعوا ثروتهم بالنهب والسلب والظلم ، والذين جمعوها بالعمل والجد والكفاح .

● أنه يرى أن الديمقراطية ممارسة وأن الشعب لابد أن يدرب عليها
و « الشيء في أوله لا يجيء على صورته الحسنة في سائر الجهات بل لابد من
النقض والابرام والنخل والتصويب والتغيير والتبديل حتى تتقدم الأفكار
وتحسن الأعمال » ذلك أن أهل البلاد وان جهلوا « أحسن في أخلاقهم
ومبادئهم وحكم بلادهم من كثير من المتمدنين » (١١٤) .

إن عبد الله الشديم يرمى هنا أوائل الأفكار حول شكل جديد
للمدنية ، هو الديمقراطية الاشتراكية ، ويبدو ذكاؤه السياسي في
اقراره بضرورة بقاء الطبقات غير الشعبية في المجلس طالما أنها تنمي ثروتها
بطرق مشروعة جنباً الى جنب مع الطبقات الشعبية . ومن هنا جاء دفاعه عن
اقرار حق الانتخاب للجميع وليس للمتعللين فقط .

بل إن فكرة التركيز على الطابع الطبقي للديمقراطية تسلل أيضاً الى
الشيخ محمد عبده الذي لا يمكن وصف مجمل نظراته العامة بالراдикаلية بل إنه
كان أخفت الأصوات ثورية وأكثرها اقتراباً من الإصلاح التدريجي ، فقال
« المهود في ميد الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتغيير
سلطتها والزامها الشورى والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقة
الوسطى والدنيا إذا نشأ فيها التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأى
عام ، وإنه لم يهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والاهنياء وربها
المكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس ، وإزالة امتيازاتهم واستثنائهم
بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك » (١١٥) . ومحمد
عبده يطرح الديمقراطية باعتبارها مطمحاً من مطامح الطبقة الوسطى وحلفائها ،
فيضفي على الفكرة الديمقراطية طابعها الطبقي الحقيقي ، فلا تفسر الدعوة
إليها على أسس أخلاقية أو صوفية .

وفوق هذا كله فإن الفكر الانقلابي لم يكن غريباً على الثوار . فتجاوز
فكرهم المطالبة بالملكية المقيدة الى التمهيد لإعلان الجمهورية . يقول عرابي
في تاريخه الذي كتبه لبلنت إنه لو قدر للقوى الثورية أن تغلب اسماعيل
بنفسها — وليس من طريق التدخل الأوربي — « لكننا تغلبنا من عائلة محمد
على بأجمعها وكنا عندئذ أعلننا جمهورية » (١١٦) . وفي رسالة معاصرة
لحوادث الثورة كتبها لويس صابونجي لبلنت ذكر أنه سمع البارودي يتكلم
عن فوائد الجمهورية لبلاد مثل مصر ثم قال « كنا نرعى منذ بداية حركتنا
الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا وعندئذ كانت تنضم اليها سوريا
ويليها الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا
متأخرين من زمنهم . ومع ذلك سنجتهد في جعل مصر جمهورية قبل أن
نموت » (١١٧) . وفي رسالة أخرى قال صابونجي إن الثوار ينتظرون

الوقت الملائم لإعلان الجمهورية المستقلة » وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية ولكنهم تبصروا في العواقب فرأوا أن يسبوا صبرا وثيدا في هذا الموضوع • وعبد الله التديم يوجه جهوده نحو هذه الغاية ببذر بذورها في أذهان الجيل الجديد « (١١٨) •

وأخطر العقائق التي تكشفنا لنا حول التيار الراديكالي في صفوف الفكر الثوري ، انه كان هناك فيما يبدو عناصر من الاشتراكيين الأوربيين ساهمت في العمل الثوري ، ولكن حجم هذه العناصر ودورها بالضبط ما يزال يحتاج الى مجرد مجهود آخر ، نأمل أن نتوصل اليه أو يتوصل اليه غيرنا من الباحثين •

٣ - ٢

قالت « الجوائب » - وهي صحيفة عربية كان يصدرها بالمربية في الأستاذة المفكر المورى أحمد فارس الشدياق - في عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بعد هزيمة الثورة ، تبهم عرابي بأنه « نجس صفوف عساكره بالاشتراكيين الفرنسيين الذين أحرقوا مدينة باريس في سنة ١٨٧١ وطردها منها • فان هؤلاء الأتقياء بعد أن ضاقت بهم الأرض لم يروا وسيلة لإجراء ما يريدون الا البلطجة السياسية »

وذكرت « الجوائب » في عدد ٣ أكتوبر ١٨٨٢ نقلا عن صحف الاسكندرية أنه قبض على جون نيليه من أهل سويسرا وغيره من الأوربيين الاشتراكيين الذين فروا من فرنسا واحتفلوا باضلال عرابي في الحركات العسكرية والأفكار السياسية « (١١٩) •

وناقشت جريدة « الوطن » - وهي جريدة مصرية. يصدرها ميشائيل عبد السيد - في عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ نبأ القبض على بعض الأوربيين • وقلتهم • وقالت ان المدافعين عن هؤلاء يقصدون أن يجعلوا مصر مركزا للنهليست ، وأن مصر ترى ما فعلته حكومة فرنسا بالكومون بعد أن قهرتهم • أكدت أن اللذين نفيا مما اثنان من المفسدين الأجانب لما رأت الحكومة أنها متلبسين بمبادئ الاشتراكيين وعند أمثالهما ان الحرية هي التمتع ببعض أوامام فاسدة أو السعي لنفايات سياسية شخصية •

ومع أن الدعوة الى أعمال هذه الأقوال على أساس أنها امتنعفت تنويه سمعة الثوار بما كان متواترا اذ ذاك من أكاذيب عن الحركة الاشتراكية وخاصة عن ثورة كومون باريس تستند الى أن مسار الثورة نفسه لم ينبىء بوجود حيار اشتراكي عمالي في داخلها ، رغم وجود عناصر بمقويبة ومتطرفة - ولكن دلالتها عندنا هي وجود مناخ فكر ثوري يدرك بشكل جنيني

بعض ملامح الفكر الثوري العالمي ساهم في بلورة فكر سياسي واجتماعي يتضمن أكثر عناصر الفكر القومي ثورية بمقياس ذلك العصر .

من النقاط الخلافية الأساسية بيننا وبين غربنا ممن بحثوا الموضوع وعلى المستوى الفكري ، فإن هذه النقطة حول طبيعة التيار الراديكالي ، فيبينا يذهب بعض الباحثين ومنهم الأستاذ روجيه جارودي والدكتور رفعت السعيد الى أن هذا التيار هو تيار اشتراكي ، يحتفظ الآخرون ، ويرون أن هذا توسع في تطبيق « مصطلح الاشتراكية العلمية » يخرج به عن جوهره الحقيقي . ويرى الأستاذ جارودي أن الطهطاوي هو « المهد الحقيقي لاشتراكية فائقة على أساس خلقى ديني » وأنه « انتقل من الوطنية الى الاشتراكية » كما يرى أن الطهطاوي « وجد المبادئ الأساسية للماركسية عندما درس المشكلة الاقتصادية للقيمة » ويحرب الأمثلة على ذلك من كتاب مناهج الآليات معتمدا على نفس المقتضيات التي اعتمدنا عليها من الكتاب ، ويرى أن « نظريات الطهطاوي في مناهج الآليات لعب دورا كبيرا في ادخال الفكر الاشتراكي في الحركة القومية استنادا الى تعاليم القرآن ، كما أنه « عندما تم التلاحم بين الجماهير الشعبية والمثقفين الثوريين من عام ١٨٧٩ الى ١٨٩٢ قام النديم وهو أحد تلاميذ الطهطاوي بدور حاسم في تحقيق هذا التلاحم » (١٢٠) .

ويرى الأستاذ « محمود اسماعيل عبد الرازق » أن منهج جارودي للتوفيق بين اسلام واشتراكية الماركسية « ينطوي على تمسك برفض العلم ، وترفضه الماركسية ولا يقبله الاسلام » وأن هذا ينطبق على تقييمه للطهطاوي الذي يراه الأستاذ محمود ليس « اشتراكيا في قليل أو كثير » وأنه مجرد عارض لما وقف عليه في أوروبا - وخاصة فرنسا - من تيارات فكرية تقدمية أعجب بها جميعا على اختلافها وتناقضاتها ، فهو ليبرالي أحيانا حين يمرض للفكر الليبرالي ، راديكالي أحيانا أخرى يمرض للفكر الراديكالي ، يبدى إعجابه بالاشتراكية ويشيد بها حين يطالع الفكر الاشتراكي « وهو يرى أن الطهطاوي وقد دعم سلطة الدولة في مصر استنادا الى فكر مونتسكيو ، كما أنه لم يكن اشتراكيا لا في فكره أو سلوكه فهو من أصحاب الاقطاميات ، وإذا كان لابد من تقييمه فهو أميل الى أن يكون ليبراليا وليس اشتراكيا كما يذهب جارودي » (١٢١) .

ومع أن مناقشة هذه القضية يحتاج الى توسع يخرج بنا عن حدود الخريطة الاجتماعية للثورة العرابية ، الا أننا نلاحظ أن الأستاذ جارودي قد اعتمد على استنتاج خاطيء وهو تلمذة النديم على الطهطاوي ، ليربط بين اتجاهها الفكري ، وقد أشرنا في هذا الفصل الى مناهج الاختلاف في

هذه المسألة ، وعندنا أن القول بأن الطهطاوى قد دعم دولة محمد على استنادا إلى أفكار مونتسكيو ، غير صحيح ، فدولة محمد على وسلطتها ، تختلف عما نادى به مونتسكيو ، والأصح أن من يقتنع بفكر مونتسكيو لا يلجأ إلى تأييد سلطة محمد على .

ونحن نوافق الأستاذ أبو سيف يوسف على أن الطهطاوى وغيره من معاصريه الذين عاصروه أو تلوهم « كانوا اشتراكيين طوباويين » وأنهم يمثلون « طلائع الجناح الراديكالي داخل صفوف الحركة الوطنية في مجموعها ، وهو الجناح الذى سينمو ويجذب إليه باستمرار طلائع البرجوازية الصغيرة ومثقفيها — بشكل عام — والذي سيحمل إلى الحركة الاجتماعية منهسوماته الخاصة عن الاشتراكية غير البروليتارية » (١٢٢) .

الفصل الرابع

الثورة ومشكلة السلطة

- حزب الثورة □ أساليب الدعوة والعشد (ا) صحافة
 - الثورة (ب) تسييس الجماهير (ج) المنظمات الجماهيرية
 - تمويل ومقرطة جهاز الدولة الرجعى • (١) نظرتان
 - مختلفتان ومتعارضتان بمهمة الجيش • (ب) تسييس
 - السلطة التنفيذية (ج) مجلس النواب فى خلع مصالح
 - البرجوازية الزراعية • (د) السلطة القضائية ترى
 - قوامها (ج) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية
 - البرجوازية
-

ولأن الثورات فى جورما ، صراع طبقي حول السلطة السياسية ، فإن مسألة السلطة هى أهم ما يتبنى الانتفاذ اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقعها . وبينما ينحو كثيرون الى الاهتمام بعدد من الانجازات التفصيلية لآى ثورة ، ليقسوا بها طبيعتها ومدى ثورتها فإن آخرين يرون - وهم أصح - أن العديد من تلك التفصيلات ليست فى أهمية مسألة السلطة ، وأن الحكم على ظاهرة تاريخية من هذا النوع ، إنما يكون على أساس طبيعة السلطة ، وتكتسب أهميتها من هنا وليس من طبيعتها ، التى قد تكون اصلاحية وليست ثورية .

ومسألة السلطة تمكس عدة قضايا تفصيلية فى مركز البؤرة منها : قضية « الطابع الطبقي لجهاز الدولة » - ومن البديهي أن الدولة هى فى النهاية تعبير عن مصلحة الصراع الطبقي ككل - فهى تخدم مصالح الطبقة السائدة اقتصاديا واجتماعيا . وعلى خريطة السلطة فى أى مجتمع تتوزع الطبقات بحسب قوتها الفعلية وقدرتها على التنظيم والحشد ، وكذلك قدرتها على انتزاع مواقع ضئيلة أو كبيرة نسبيا من الطبقة السائدة . وإذا كانت « الدولة » تدل - فى الفكر السياسى البرجوازي - على السلطات الثلاث المعروفة التى قال بها « مونتسكيو » - التشريعية والتنفيذية والقضائية - فإن المصالح الطبقة تعبر عن نفسها خلال هذه السلطات وما يتفرع عنها من مؤسسات كالأحزاب والوزارات والهيئات البرلمانية فضلا عن أجهزة القمع التى تؤدى وظيفة الحفاظ على الدولة فى إطار سيطرة الطبقة السائدة ، وهى الجيش والبوليس والمنظمات شبه العسكرية الأخرى ، وتقوم جميعها بقمع الطبقات الممادية ، بوسائل القمع المتعددة .

و « الثورة » - كمصطلح علمي - شئ آخر ، غير ما تواتر كمصطلح أدبي ، أنها عمل متخط ومنظم يملك درجة لا بد أن تكون عالية من الوعى بأهدافه وبحركته وبأهداف أعدائه وحركتهم . وكلما زادت درجة هذا الوعى حققت الثورة أهدافها وقللت خسائرها . وقمة هذا الوعى ادراك ضرورة تعطيل جهاز الدولة القديم واستبداله بجهاز ثوري جديد ، وتلك نقطة البؤرة فى مسألة السلطة - فاستبدال جهاز الدولة القديم الذى يخدم

مصلحة طبقية صائدة ، بجهاز جديد يخدم مصالح الطبقات الثورية - فى مرحلة معينة - هو أول وأهم ما ينبغي أن توجه اليه الثورة قواها .

وأساس استبدال جهاز الدولة الرجعى ، هو احلال قيادات ثورية محل القيادات القديمة له - ولابد لكى لا تتحول المسألة الى فوضى عارمة أن تملك الثورة العناصر القيادية ذات الخبرة الفنية والادارية ، بحيث تتمكن الثورة من احلالها محل قيادات الجهاز القديم ، فتضمن استمرار مؤسسات الدولة فى القيام بواجبها - وهذا هو أحد الأدوار التى يجب أن يقوم بها « حزب الثورة » فعلى عاتق الحزب تقع مهمات كبرى منها الاعداد للثورة والحشد الجماهيرى لها وبلورة فكرها السياسى ، كما يقع على عاتقه أيضا مهمة الاعداد السياسى للكادرات الفنية والادارية التى يدفع بها الى السلطة لتغيير طابع الجهاز القديم للدولة . والحقيقة أن عدم قيام الحزب بهذه المهمة أو افتقار العمل الثورى أساسا لهذا الحزب ، يضعف الثورة فى مآزق صعب ، وربما قاتل ، ذلك انها فى حالة عدم توفر الكوادر الفنية الثورية - أو توفرها بدرجة قليلة - ستضطر الى استمرار الاعتماد على جهاز الدولة القديم ، وهو بهذا قادر على تصفيتها والتأمر عليها ، أو حبسها فى أطوار حركته ويصبح العمل الثورى ، مجرد تنفير شكلى فى الواجهات السياسية ، وليس تنفيرا حقيقيا فى السلطة السياسية ، وبالتالي فى العلاقات الاجتماعية .

وفى مجال الحشد الجماهيرى - سواء أقام به الحزب ، أو تم بطريقة غير منظمة - تبرز مهمات ملحة لكى يسلم العمل الثورى من المزالق ، فمن ناحية فإن الثورة لابد أن تملك فكرا سياسيا واضحا وعمليا على مستوى الشعارات السياسية الآتية - وهو ما يختلف الى حد ما عن المنطلقات النظرية للفكر الثورى ، وان كان مرتبطا بها ارتباطا وثيقا وعضويا . فالهدف من هذه المنطلقات النظرية تحديد أهداف بعيدة بينما تهتم الشعارات السياسية والبرامج بأكثر الأهداف السياسية قربا من امكانية التحقق . وكلما كانت المنطلقات النظرية صحيحة ومتوائمة مع الظروف التاريخى ، أمكن للقيادة الثورية أن تصدر شعارات سياسية دقيقة ومعبرة وجاذبة للجماهير ، تساهم فى حشد قواها ، وتكتيل طاقاتها الثورية . وإذا كنا قد عالجت فى الفصل السابق الكثير من المنطلقات الفكرية العامة التى ظهرت فى مرحلة نفسج الثورة واستيلاء قواتها على السلطة - فإن الشعارات السياسية الآتية هى جزء من دراستنا لتطور جبهة الثورة من الوحدة الى التفتت ، وهو موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة . أما الاشكال المنظمة للحشد الجماهيرى

وعلاقة حزب الثورة بالمنظمات الجماهيرية فهي موضوع هذا الفصل الذى يعالج الجانب التنظيمي للعمل الثوري ، كجزء من معالجته لمسألة السلطة .

وسوف نتناول موضوع هذا الفصل من خلال دراسة عدة قضايا متشابهة ، على رأسها قضية «حزب الثورة» : كيف تشكل ؟ وكيف حدد أهدافه السياسية ؟ وكيف كانت بنيته التنظيمية ؟ كذلك فان دراسة المنظمات الجماهيرية وصلتها بحزب الثورة ، جزء مكمل لدراسة قدرة حزب الثورة على الحشد والتنظيم ، ويتناول موضوع هذا الفصل دور الصحافة الثورية والصراع بينها وبين الصحافة الأوربية والعملية ، ودور الخطابة كأسلوب للتوعية والحشد . ثم تعرض للحديث عن المؤسسات السياسية للثورة وهو حديث يكشف عن الدور الذى بذلته الثورة لتثوير جهاز الدولة الرجعى بمختلف مؤسساته ، ومنها الجيش ومجلس النواب ، والجهاز الحكومى ومجلس طبقات الأمة ووزارة العرب .

حزب الثورة :

مع أننا سنجد مصطلح « الحزب الوطنى » كثيرا فى أى دراسة تناولت الثورة العربية فليس من الصواب أن ينصرف تفكيرنا الى ما يدل عليه « الحزب » كمصطلح سياسى فى الوقت الراهن ، ذلك أن هذا المصطلح ينصرف الآن الى تجمع منظم ذى قيادات متسلسلة ، يملك شكلا من أشكال السيطرة على أعضائه ، الذين يحددون — بأشكال ديمقراطية متسوغة — الخط السياسى والايديولوجى للحزب ، الذى يعبر — بداهة — عن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية .

و « الحزب » بهذا المفهوم ، لا ينطبق تماما على أول الاحزاب المصرية « الحزب الوطنى » . ذلك أنه لم يكن « حزبا يواجه أحزابا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج ، ولكنه كان فى حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى جملتها » (١) . فالحزب الوطنى أقرب من ناحية التركيب الى الجبهة الوطنية الواسعة والفضفاضة ، فهو يضم عدة طبقات وتكوينات اجتماعية . وقد سعى بالحزب الوطنى « ليقابل جماعة الشراكسة والترك والاليانين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة » (٢) . فالحزب الوطنى بهذا المفهوم هو حزب « المصريين الفلاحين » — بالمفهوم القومى وليس بالمفهوم الطبقي — «أو هو « حزب الأمة المصرية » .

وهكذا فان التركيب الطبقي الذى اتسم به الحزب، يجعله أشبه بالجيبة لكنه ليس جبهة — اذا طبقنا المصطلح بدقة — فالطبقات الداخلة فى هذه الجبهة ،

لم تكن قد ميزت مصالح سياسية خاصة بكل منها ولم تكن قد كونت أحزابها أو منظماتها الخاصة ، وحددت رؤيتها السياسية . ثم تجملت مع غيرها في جبهة وطنية على أساس برنامج سياسي يتضمن الحد الأدنى من المطالب السياسية التي يتفق عليها الجميع ويشاركون من أجلها ، وبمرغم هذا هان انطبقات التي تجملت للنضال الثوري ، كانت تتجمع كلها حول شعارات سياسية أساسية ، مثلت بالفعل برنامجا شبيها ببرنامج الحد الأدنى سوف نتعرض له بتفصيل فيما بعد .

على أن السمة الرئيسية « للحزب » كمصطلح حديث - وهي طابعه التنظيمي وتسلسل القيادات فيه ، لم تكن متوفرة في الحزب الوطني . إذ كان الحزب احزاب الى النادى السياسى - بذلك منلاحظ ان نميى « الحزب العسكري » كان يطلق بكثرة على جماعة العسكريين ، باعتبارهم جماعة منظمة ذات قيادة ، تخطط لبركتهم السياسية ، ويسود المصطلح فى بعض المراجع عن الثورة العربية بما يوحي أن « الحزب العسكري » شىء مختلف تماما عن الحزب الوطني الذى يظهر - فى هذه المراجع - كما لو كان قاصرا فحسب على عناصر مدنية . والأرجح أن هذه المراجع - وهى استعمارية أو معادية للثورة غالبا - كانت تقصد القام شبيهة السيطرة العسكرية على الحركة الثورية ، بحيث تظهر فى صورة الديكتاتورية العسكرية .

ان التوصل الى صيغة « الحزب الوطني » كوسيلة للحشد السياسى المنظم ، لتحقيق أهداف الثورة ، قد تم عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التي كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة . لقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة ، منها « الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية » يقوم بها افراد لا يربط بينهم شىء ، ولا يدهون لعمل محدد ، فكانت الدعوة فى تلك المرحلة مجرد تنقيص عن انتمالات مكتوبة ، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى ، ومارست الطلائع السياسية أيضا اسلوب الانضمام الى « منظمات واجهة » تختفى خلفها وتحاول عن طريقها نشر افكارها السياسية كما فعل جمال الدين الافغانى بانضمامه الى المحفل الماسونى ، وفكرت بعض عناصرها فى العمل الارهابى ، وذلك بالتدبير لافتيال الخديو اسماعيل ، ثم انتهت فى النهاية الى تجمعات منظمة ، يتكوين « جنمية حلوان » وجميعه « مصر الفتاة » وأخيرا « الحزب الوطني » .

سعى جمال الدين الافغانى - بعد مرحلة طويلة من الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية - الى الانضمام الى المحفل الماسونى . وكان ينظر الى الماسونية باعتبارها حركة نشأت فى الأصل لاضعاف السلطة البابوية فى أوروبا ، ثم انتهت الى تعاليم انسانية عامة ، أعطتها طبيعة الجماعة السياسية أو الحزب السياسى الذى لاقائية للدين فيه ، رغم أن دعائهما

يشترطون على من أراد الانتساب اليها أن يكون معتقدا بوجود الله وبقاء النفس من حيث يؤدي ذلك الى سلامة البشر من الالعاد ، وافاضة المدنية على مجتمعه (٣) . ثم أنها فضلا عن رفعها لشعارات الحرية والاخاء والمساواة كشعارات سياسية ، كانت تحقق للأفغانى « ضم الصفوف الوطنية حيث يعيش المسلمون مع غير المسلمين ، للاشتراك بين اتباع الديانات جميعا فى قضية الحرية » (٤) .

واقترعنا بهذه الفكرة انضم الأفغانى الى فرع المحفل الماسونى الاسكتلندى بمصر (٥) . وظل يترقى حتى أصبح من الرؤساء (٦) . ولكنه لم يستمر اذ لاحظ اتجاهها داخل المحفل يرمى الى ايعاد الماسونية عن السيامة خوف بطش الحكومة ، وعارض الأفغانى هذا الاتجاه ، وخطب فى الاعضاء قائلا « كنت أنتظر أن أسمع وأن أرى فى مصر كل عجيبة . ولكن ما كنت لأتخيل أن الجبن يمكن أن يدخل بين اسطواناتى المحافل الماسونية . اذا لم تتدخل الماسونية فى ساسة الكون ، وفيها كل بناء حر واذا كانت آلات البناء التى بيدها لا تستعمل لها الفاسد ولتضييد معالم حرية صحيفة واخاء ومساواة ولدى صروح الظلم والجور فلا حملت يد الاحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنانيهم زاوية قائمة » (٧) .

انسحب الأفغانى - اثر هذا - من المحفل الماسونى الغربى ، وأسس محفلا شرقيا ، بلغ عدد أعضائه ثلاثمائة (٨) ، منهم أبرز وجوه الحركة الوطنية فى تلك المرحلة ، فكان من أعضائه عرابى (٩) . وعبد الله القديم (١٠) ومحمد عبده (١١) والخديو توفيق نفسه (١٢) والبرنس سليم بن محمد على والأمير عبد القادر الجزائرى (١٣) فضلا عن عدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش وعلية القوم ، كان منهم الصحفيون ابراهيم اللقانى وأديب اسحاق وسليم نقاش ورئيس مجلس النواب عبد السلام المسويلحى (١٤) .

وقد نظمت شعب هذا المحفل بطريقة غريبة ، شبيهة بالتنظيم العزبى « فريق يدرس الوزارات ومصالحها ، وفريق يتقن الصحف ويمدها بالمقالات وثالث للدعاية بين الناس ببصروهم بمبادئ الشيخ ويخرجونهم من ظلمات الجودية الى نور الحرية . فكلف النديم . مثلا أن يتغل من الاسكندرية مقرا لدمايته ونشاطه ليبصر الناس بمبادئ حزب الإصلاح ويساعد فى تحرير صحف المحفل وهى « مصر والتجارة » فصدح النديم بالاسم وعاش الى الاسكندرية فى أوائل سنة ١٨٧٩ (١٥) . وكان الفريق الاول الذى كلف بدراسة الوزارات ومصالحها يقسم نفسه الى شعب تعمل نفس اصنام الوزارات وتختص بدراسة نفس اختصاصاتها ، ثم تتوجه الى المسؤولين فى الحكومة من

نظار ومديرين باقتراحات وتوصيات قسمة الشؤون العسكرية مثلا كلفت بمطالبة ناظر الجهادية بانصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تستوجبه القوانين ، وكانت هناك حسبا للمالية والحقانية والافعال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغيرهم من الأجانب (١٦) لذلك فقد كانت تلفت نظر الوزراء دائما لكي يراعوا « احقاق الحق واعمال العدل والانصاف على مستخدميهم من الوطنيين » (١٧) .

وكان للمحفل الماسونى نفوذ كبير ، اذ كان يعمل يعلم الحكومة ، لا يخشى ضمها ولا يبالي بما يقوله القائلون (١٨) فوصل نفوذه الى حصد التدخل للافراج عن متهمين في قضايا هامة ، فقد تدخل لدى توبار باشا طالبا الافراج عن لطيف افندى سليم ناظر المدرسة الحربية والذي اتهم بتدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية في سنة ١٨٧٩ ، ورغم اقرار لطيف افندى بالتهمة فقد استجاب توبار باشا لضغط الماسونيين واقرج عنه (١٩) ويذكر الشيخ محمد عبده ان الخديو اسماعيل كان يشجع الحركة الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع في ازماته (٢٠) .

وفي تلك الفترة أطلقت جماعة الافغانى على نفسها اسم « الحزب الوطنى » وكان من أغراضه السعى لتنازل الخديو اسماعيل عن العرش ، وكان الأمير محمد توفيق - ولي العهد والخديو فيما بعد - على صلة بهذا الحزب . ويذكر الاستاذ الامام أن وقدا من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الافغانى ذهبوا الى وكيل دولة فرنسا واثاثوا له أن في مصر حزبا وطنيا يطلب تنازل الخديو ، وان الاصلاح لا يتم الا على يد ولي العهد توفيق باشا ويقول ان هذه المقابلة قد انتشرت انبأها في القاهرة وغيرها وتناقلتها الجرائد ، وان تلك هي أول مرة عرف فيها اسم « الحزب الوطنى الحر » (٢١) .

وكانت قمة نشاط مجموعة الافغانى ، تجمعها في آخر عهد اسماعيل لتقديم « اللائحة الوطنية » التى وضعت فى بيت السيد البكرى ، تقيب الأشراف ، حيث اجتمعت العناصر المدنية الوطنية فيما عرف - بتعبير صحف تلك الأيام - بـ « الجمعية الوطنية » (٢٢)، والتى عقدها من سمتهم تلك الصحف « بالحزب الوطنى » (٢٣) . وقد ضمت هذه الجمعية كلا من شريف باشا واسماعيل راقب وشاهين باشا وحسن باشا واسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ المدوى وعددا آخر من النواب والاعيان .

وعقب خلع اسماعيل ونفى جمال الدين ، ظهرت جمعية أخرى تضم عددا من الوجهاء الذين تجمعوا لمقاومة رياض باشا ، فى تجمع عرف باسم

« جمعية حلوان » حيث كانوا يجتمعون فيها • ويذكر الشيخ محمد عبده أن من بين أعضائها م • ش باشا (يقصد محمد شريف) و ح • ش (يقصد حسن شريفي باشا) و ع • ل (عمر لطفى باشا) (٢٤) واسماعيل راغب باشا (٢٥) ويحدد الأستاذ الامام سبب مقاومة هؤلاء لرياض باشا فى أنهم من « الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وعرض رياض بسوء ماضيهم حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم » • وقد نشرت هذه الجمعية فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ بياناً سياسياً انتقدت فيه سياسة رياض باشا (٢٦) وطُبعت ووزعت من هذا البيان على شكل منشور حوالى ٢٠٠٠٠ نسخة من كراسة « فرنسية موسومة العبارة باسم الحزب الوطنى المصرى ذكر ناشرها أنها مترجمة عن أصل باللغة العربية ، وقد افقتحت باثبات وجود الحزب الوطنى المصرى و اظهار حقوقه و بيان واجباته ثم انتقل صاحبها الى الانتقاد على الحكومة من وجهة أنها لم تقم برأى الأمة » (٢٧) • وهذه الجمعية تضم فى الغالب تحالفاً من الأتراك الأذكياك وعناصر من الارستقراطية الزراعية ، وهى الجمعية التى عرفت فيما بعد - ولفترة وجيزة قبل ظهور قيادة عرابى - بالحزب الوطنى •

وكان فى الاسكندرية فى هذا الوقت جمعية تسمى «جمعية مصر الفتاة» وهى جمعية سرية أنشأها لقيف من الشباب المتحمس على غرار « تركيا الفتاة » اتى أنشأها مدحت باشا بتركيا لتناوب ديكاتورية السلطان عبد العزيز وتطالب بال دستور • واستهدف الشباب المصرى من جميعتهم القضاء على ديكاتورية اسماعيل واستبداده والعمل على خلع أو قتله والمطالبة بالحكم الشورى والدعوة الى الإصلاح العام • وكانت الجمعية تصدر منشورات أفزعت الخديو اسماعيل (٢٨) • ويذكر الامام محمد عبده أن الجمعية السكندرية « قد رفعت لائحة الى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار وأنشأت بعد ذلك جريدة مصر الفتاة • فكانت تنشر فصولاً حادة الانتقاد وشديدة الموعظة » (٢٩) • وقد ساهم النديم فى نشاط هذه الجمعية لفترة اذ انضم اليها عن طريق نائب رئيسها محمد أمين ومحمود واصف كاتم أسرارها ، ولكنه لم يستمر بها طويلاً ، اذ أخذ عليها فيما يبدو طابع « الحلقية » • اذ أن سريتها كانت تجعلها تدور فى اطار عدد محدود من الأفراد ، مبتعدة عن العمل الجماهيرى الواسع ومنفصلة فى الممارات والمؤامرات ، فى حين أن النديم كان يؤمن بأن « الطريق السليم للإصلاح هو تنبيه الرأى العام وتبصير الشعب بما يدور حوله فتتسع الدائرة ويصبح العمل جماعياً ومن ثم لا يستطيع ظلم أن يقف فى الطريق ، ولا استبداد أن يمنع التيار » وحاول النديم أن يناقش أعضاء الجمعية فى تحويلها الى العمل العلنى الا أنه فشل فى ذلك فترك الجمعية (٣٠) • ويبدو أن الجمعية كانت تضم عدداً من الأجانب ، بل ان الشيخ محمد عبده يذهب الى أنها « لم يكن

فيها مصري حقيقي ، بل كان أكثر أعضائها من الشباب اليهود المتدينين الى
الأجانب » - وهو ما جعله يهول من شأنها على أساس أن هؤلاء الأجانب ليس
من مصلحتهم المطالبة بالحريّة للمصريين وهم الذين يبتزون أموالهم مجتمعين
بالاستبداد فماذا أصاب الأجانب في عهد الاستبداد مما يحبون حتى يطلبوا
الخلاص منه ؟ نعم قد يصح هذا إذا كانوا ملائكة قدسين يؤثرون مسعادة
المصريين على سعادتهم ، ويضهدون في المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام
يصيب غيرهم . وأن يكون هذا الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل » (٣١) .

ويربط عدد من المؤرخين بين هذه الجمعية ، وبين جمال الدين
الأفغاني (٣٢) ، ومنهم « جورجى زيدان » الذى يقول أنه سمع أن من أعضاء
تلك الجمعية - غير الأفغاني - أديب اسحاق وعبد الله النديم ونقولا توما
من أرباب الاقلام فى ذلك العهد « وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه
الجمعية فى أواخر أيام اسماعيل » . ويذكر أن بعض الثقات الصغار
- أكدوا له - « أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا إيهام أولى الأمر
بوجود جمعية سرية يخفى أسماها ، وليست الجمعية فى حقيقة الأمر إلا
محررى تلك الجريدة فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة اسماعيل ، ولذلك
كانوا يصدرون تلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليروموا الكنديين انهما
لسان حال جمعية كبرى من الأفرنج والوطنيين تسمى فى خلق اسماعيل أو
قتله وكان اسماعيل يخشاهما ويبحث عن أعضائهما فلم يهتد إليهم » (٣٣) .
ومن المؤسف أن أعداد هذه الصحيفة متفجرة بالكمال ، ولا تعلم شيئاً عنها
سوى أنها أندرت فى نوفمبر ١٨٧٩ لأنها طمئت فى الحكومة لمناخية توسيع
اختصاصات الرقبين الماليين (٣٤) ، ثم طمئت نهائياً فى نفس الشهر لشهرها
مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهجة للنواطر والافتكار (٣٥) . ويذكر شبلي
شميل من بين أعضاء هذه الجمعية الأجانب المسيو فوسيو « وكان من أنصار
مجلة مصر الفتاة والمائلين المتحمسين بها ، وهو يوناني الأصل كان يحمل بينك
الانجلو اجبسيان وكان ينشر مقالاته فى المجلة بالفرنساوية فترجم الى
العربية » (٣٦) .

ولا شك أن هذه التجارب كانت جزءاً من محاولة الوصول الى صيغة
الممل الوطنى وأنه كان يفتنى بها تدريجياً ، وقد وصل الأمر الى التفكير فى
الارهاب والاختيالات السياسى فترصد محمد عبده يوماً للتشهير اسماعيل عند
قصر النيل للقضاء عليه ولكنه أخطأ ، وكان من المحتمل أن تتكرر المحاولة
وتنجح لولا أن اتفق الأفغانى ومجموعته مع توفيق - أيام كان ولياً للمهد -
على تعديل سياسة أبيه بعد توليه الحكم (٣٧) .

وبينما كانت هذه المحاولات للتعزيز تجرى ، كانت هناك محاولات
أخرى فى الجيش . ويذكر جرابى فى تاريخه الذى كتبه بقلمه لبيلت أنه بدأ
يهتم بالسياسة ويفكر فى انقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه فى الحملة

الحشيشية • أى حوالى عام ١٨٧٥ (٣٨) إذ فتحت الظروف التي أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم فى مصر • ويذكر أنه رأى الشيخ جمال الدين الأفغانى ولكنه لم يكلمه • كما أفادته علاقته القديمة بالأزهر - وقد درس فيه عامين - فى معرفة عدد من الطلبة • وكان أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده ، والشيخ حسن الطويل « (٣٩) •

وتذكر بعض المصادر أن عرابى قد ألف برئاسته جمعية سرية فى الجيش سنة ١٨٧٦ ، وأن تأليف هذه الجمعية كان بعض ثمار الحرب الحشيشية (٤٠) • بينما تذكر مصادر أخرى أن هذه الجمعية قد تشكلت برئاسة على الروبى وأنها كانت تضم عددا من الضباط منهم محمد عبيد وعلى فهمى وعبد المال حلمى وألفى يوسف (٤١) ، وأن عرابى اتصل بها خلال نشاطه الوطنى ، ومن الثابت أن عرابى كان يمارس نشاطا سياسيا واسما داخل الجيش ، يذكر محمود فهمى أن أحمد عرابى « دخل أحد الأليات المراقبة بناحية رشيد فاخذ من ذلك الوقت فى تأليف قلوب الضباط أولاد العسب وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترقيات فى حين أن الضباط الأتراك مغمورون بها (٤٢) • ومن الواضح أن على الروبى كان له دور فى النشاط التنظيمى الثورى فى الجيش ، وهو ما تدل عليه مكانته فى صفوف الثوار ومواقفه التالية بعد ذلك • وقد تعرف عليه عرابى أيام اشتراكهما معا فى الحرب الحشيشية (٤٣) • ويبدو أن فكرة السلطات الحاكمة فى مصر إذ ذاك عن نشاطهما الثورى كانت غير كاملة ، فقد سارعت هذه السلطات الى اتهامهما وثالث معهما - وهو محمد بك النادى - بالاشتراك فى تدبير تمر طلاب المدرسة الحربية فى عام ١٨٧٩ عند نوبار وولسن ، ويؤكد عرابى أنه والروبى والنادى كانوا إذ ذاك يرشيد ولم يصلوا الى القاهرة الا مساء يوم الحادثة ، ولكنه لم ينكر تماطفه مع القائمين بالحركة فى اليوم السابق لها مباشرة أرسل هو ومحمد النادى برقية الى وزارة الحربية « لكى تنتظر فى أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به » (٤٤) • بل أنه عندما وقف أمام المجلسسكرى - الذى اتهمه لحاكمته هو والنادى والروبى بتهمة تدبير التمرد - دافع أمام المجلس عما فعله الضباط وطلاب الكلية الحربية - رغم إنكاره الاشتراك فى تدبيره - فقال أنه لو فرض واشترك واحد من ضباط الآليه فى ذلك التمرد فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوى ولا درهم فى أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم ولا خبز ولا تميين يصرف لهم (٤٥) •

وقد انتهت المحاكمة بتبرئة الضباط الثلاثة واكتفى المجلسسكرى بتوبيخهم ونقل كل منهم عن آلايه • فميين الثلاثة بمعية الخديو بوظيفة ياروان ، ثم بعد أسبوع نقل على الروبى الى وظيفة مدنية هى رئاسة مجلس مديرية الدقهلية ، وتميين محمد النادى قائدا للآلاى الثانى البيادة المستجد وأرسل الى

الاسكندرية بالايه وعين حرايى قائدا للآلئ الرابع المستجد أيضا برتبة قائمقام، وتوجه فى مهمة مدنية الى الاسكندرية أيضا ولكن قبل تفرقهم اجتمعوا معا واقترح عليهم حرايى أن يكونوا « عصابة لخلع الخديو اسماعيل ولكن لم يكن قد ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون على رأيى ولكننا لم نقدر على تنفيذه » (٤٦) •

ولعل هذه المحاولة هى أحد أشكال التجمعات المنظمة التى كانت موجودة بكثرة فى الجيش آنذاك ، ومنها التجمع الذى قاد تسمرد ١٨٧٩ ، والذى يذكر حرايى أنه تم بقيادة لطيف افندى سليم ناظر المدرسة الحربية وبتدبير سابق من الخديو اسماعيل • وعند اللورد كرومر فإن على فهمى هو المدير الحقيقى للحركة التى انتهت بتقديم عريضة ١٥ يناير ١٨٨١ وما تلاها من سلسلة الأحداث التى فجرت الهجوم على قصر النيل فى أول فبراير من نفس العام معطيا لعل فهمى دورا متميزا فى انشاء التجمع الذى فجر الثورة • وطبقا لروايته فقد « قامت فى وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على فهمى وبين الخديو توفيق لم تلبث أن انقطعت » ، وهو ما جعل على فهمى يشتر بالخطر ، ولأن من تقاليد الفرق - بتمبير كرومر - أن الرضى بالقضاء فى مواضع الخطر معرة غير مقبولة • ومن هنا صمم على فهمى على تقوية مركزه باظهار أن المنصر المصرى فى الجيش لن يكون كما مهمل بعد ذلك وأنه شخصيا لن يقبل أن يعاقب بالقصل من الجيش أو النفى من البلاد (٤٧) •

والدور الذى لعبه على فهمى فى التنظيم الوطنى داخل الجيش دور يلفت النظر بالفعل فمن الثابت أن الرجل كان على صلة ودية جدا بالسراى الملكية • فضلا عن أنه كان ضابطا فى الآلئ الأول ثم قائدا لهذا الآلئ - وهو آلئ الحرس الخديوى - فقد كان متزوجا من إحدى جوارى السراى • ومن الثابت أن صلته الودية بالسراى ظلت مستمرة الى ما بعد ثورة ٩ منبتمبر ١٨٨١ بقليل ، وليس خافيا أن هدف اللورد كرومر من ابراز حقيقة أن على فهمى كان وراء مذكرة ١٥ يناير ١٨٨١ هو اللقاء شبهات بأن الحركة كلها كانت من تدبير السراى • ومع أن السراى قد منعت للتحالف مع القوى الوطنية فى هذه المرحلة - على النحو الذى وضحناه فى الفصل الثانى - فإن القول بأن الحركة كلها تدبيرا خديويا هو جزء من التفسير الذى يقدمه المؤرخون الذين ينتصرون أعمالهم بذكر ما جره القضاء ، أى باختصار محاولة تشويه كرومرية مضحجة وهادفة لتفويه الثورة • والواقع أن على فهمى لم يكن مثالا للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش ، بل كانت له أهدافه الخاصة فقد انضم إليها - بتفسير حرايى - « لأنه كان يغشى أن يمزق ويوضع مكانه شركسى أو تركى » (٤٨) • أى أنه انطلق من نفس الأرضية التى انطلق

منها قادة الثورة المسكرين ، حين سيسوا مطالبهم ومطالب الفئسة التي ينتمون اليها .

وقد تكون هذا التشكيل فى ١٤ يناير ١٨٨١ ، اذ اجتمع عدد من الضباط فى منزل عرابى ، منهم الأمير آلاى عبد المال حلمى ، والبكباشى خضر افندى من الآلاى السودانى بطره ، وعلى بك فهمى ، ومحمد افندى حبيد من الآلاى الاول - وهو آلاى الحرس الخديوى بمابدين - والبكباشى ألفى يوسف من الآلاى الرابع ببيادة - وهو الآلاى الذى كان يقوده عرابى ومقره العباسية - والقائمقام أحمد بك عبد الفغار من الآلاى السوارى وكثيرين غيرهم . وفى هذه الجلسة جرى حوار حول القرارات التى كانت تمدها وزارة الحربية وتضمنت نقل وتنزيل رتب وفصل عدد من القيادات المصرية فى الجيش ، وأشار المجتمعون الى أن هذه القرارات مظهر من مظاهر التعصب المنظم ضدهم من قبل الضباط الجراكسة الذين يجتمعون فى منزل الفريق خسرو باشا و « يتذكرون فى تاريخ دولة الماسليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلتون خاير بك (٤٩) لتسليمه وأذاعه للسلطان سليم . ويقولون أنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم وأنهم لا يغفلون من قسلة » .

وطرح عرابى فى الاجتماع مسألة تتعلق بالنشاط العملى ناقلا الاجتماع من رد الفعل الى الفعل ، فطالب المجتمعين بأن يحددوا مطالبهم . واقترح على الفور تشكيل جماعة منظمة من الرؤساء المصريين فى الجيش على أن يفوضوا بالنظر فى المصالح و يتخذوا من بينهم رئيسا لهم يثقون به كل الثقة ويسمعون قوله ، ويطيعون أمره ، ويحفظونه بماخذتهم اذا أرادت الحكومة به شرا » ووافق المجتمعون على القرار ، واختير عرابى - بعد ممانعة منه - رئيسا لهذا الشكل المنظم الذى لم يطلق على نفسه اسما ، وأقسم المجتمعون على أن يحموه - عرابى - اذا تعرض لأى خطر وهو يمارس حق الدفاع عن مصالحهم « (٥٠) » .

ثم ناقش المجتمعون الخطوة التى يبدأون بها ، فاقترح عبد المال حلمى أن يصطحبوا قوة ويذهبوا الى منزل عثمان رفقى ، فيقبضون عليه أو يقتلونه ، ولكن عرابى رفض ذلك ، واقترح أن يقدموا عريضة أولا لرئيس الوزراء ، فاذا لم تقبل قدموا عريضة أخرى للخديوى (٥١) . وكتب عرابى العريضة ووقعها هو وعلى فهمى وعبد المال حلمى .

واستمرارا للعمل المنظم الذى يضع فى اعتباره كل الظروف ، فقد رتب المجتمعون بعد ذلك « ما يلزم لحفظ الخديو والمائلة الخديوية والوزراء اذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة مع ترتيب مايلزم لحفظ البنوك

وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع وكذلك ما يلزم لحفظ قادة الحركة من بطش الحكومة اذا أرادت الايقاع بهم « (٥٢) » وانفض الاجتماع على ذلك • وكتب عرابي في اليوم التالي - بعد تقديم العريضة لرياض باشا - الى القنصل الفرنسي البارون دي رنج باعتباره أكبر القناصل نفوذا يوضح له وقف الضباط ، ورجاه أن يبلغ سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أى خطر عليهم أو على رعاياهم « (٥٣) » •

لم تكن عريضة يناير عملا عفويا ، ولكنها كانت خطوة مرسومة ومنظمة بدرجة تكفل لها النجاح ، في إطار أهدافها التي كانت محدودة بطبيعتها في هذه المرحلة ، وقاصرة على المطالب الفئوية المتعلقة بالجيش ، لكنها لم تكن منعزلة عن مجمل المطالب الشعبية التي كان في القلب منها إيقاف التمييز الجنسي ، والمساواة بين المصريين وغيرهم • وأخطر ما فيها أنها كانت تمردا قامت به مؤسسة « القهر » التي تمارس مهمة حماية النظام الذي كان قائما ، وهي الجيش ، ومع أن قيادات التمرد ، كانت تعتمد فيما يبدو على انصياع رؤوسهم لهم بحكم القواعد المعمول بها في الجيش ، إلا أن هذا لا ينفي أن نوعا من الاختيار التلقائي كان يدفع هؤلاء الجنود الى الاشتراك مع قيادتهم في هذه المفامرة انطلاقا من خضوعهم لنفس المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بينها أيضا التمييز الجنسي الذي اختص به الجراكسة أنفسهم •

وبنجاح المحاولة الثورية الأولى في أول فبراير ١٨٨١ أثبت الجيش أن قدرته على العمل المنظم ذات أثر فعال ، فقد نفذت الغطة المرسومة بدقة واخلاص ، الأمر الذي لفت نظر الأحزاب والتجمعات المدنية المتمردة اليه ، وأدرك عرابي أهمية «تشجيع» التمرد ، فتحرك بنفسه يدعو تلك الأحزاب والقوى الى العمل الوطني الموحد وظهرت تسمية « الحزب الوطني » لكي تنسحب على كل القوى الوطنية وفي مقدمتها الجيش فانضمت اليه العناصر المدنية الأخرى ، سواء تلك التي كانت في جمعية حلوان ، أو التي كانت منضمة الى جمعية مصر الفتاة •

وبدأ الحزب بتشكيله الجديد نشاطا جماهيريا واسما وخاصة حين دعم صفوه بضم عبد الله النديم الذي أصبح داعية من أخطر دعاته ومؤسسا لمدرسة مصرية في الدعاية السياسية ، وضع فيها خبرته الكبيرة في العمل الجماهيري من أجل حشد أوسع القوى داخل الحزب فأشار على عرابي أن يصدر منشورا بأهدافه السياسية ، وصدر المنشور بالفعل مقصفا الهجوم على وزارة رياض موضعا تصرفاتها المنافية للاستقلال الوطني ، وانتهى يطلب بالتوقيع على توكيل بأنابة أحمد عرابي عن الأمة في كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية ، وقد عرفت هذه التوكيلات بـ « المحضر الوطني » واتخذها عرابي دليلا على شرعية ما كان يقوم به استنادا على أنابة الأمة له « (٥٤) » • وتمتصر

حركة التوقيع عليها شبيهة بحركة توقيع التوكيلات التي قامت في الشهور الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ثم نشر الحزب في أول يناير ١٨٨٢ برنامجا المشهور الذي صاغه السير « الفرد سكاون بلنت » وأرسله للمستتر جلامستون - رئيس الوزراء البريطاني - في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ثم نشره في جريدة « التيمس » اللندنية ، وذكر انه تلقاه عن مجموعة من الزعماء المصريين منهم الشيخ محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعرايى باشا ، وسوف نعود الى تحليله في الفصل القادم .

ومع ان الحزب الوطنى كان كيانا غير منظم بدرجة كافية اذ خلا مما نعرفه اليوم فى الاحزاب السياسية من تسلسل قيادى وهيئات تمثيلية وأشكالا جغرافية وتوعية للتنظيم والحركة ، الا أنه قد حصل على شخصية اعتبارية ، وأصبح عرايى منذ حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ رئيسه ويشرح عرايى فى اجابته على سؤال وجهه اليه رئيس لجنة التحقيق بعد فشل الثورة ، تصوره للحزب وتركيبه فيقول « من المعلوم بذاعة أن مصر مأهولة بأجناس مختلفة ، وعناصر متنوعة ، وكل عنصر منهم يعتبر نفسه حزيا ، كما أن أهل البلاد هم حزب قائم بذاته يعتبر عند الأحزاب الأخرى منحلا عنهم ، ويطلقون عليه لفظ فلاحين اذلالا لهم وتحقيرا ، أولئك هم الحزب الوطنى وهم أهل البلاد حقيقة ، وحيث أنهم آتايونى عنهم فى طلب ما يكفل لهم الحرية وحفظ الحقوق ، وكنت أنا القائم بطلب ذلك ولم تكن لى صفة فى الحكومة فى ذلك الوقت فوضعت امضائى بذلك لما لى من حق الرئاسة على الحزب الوطنى وليكون لذلك أدهى لاجتناب ما يخل بأمر الراحة العمومية » . وعرايى يبرر فى السطور الأخيرة من قوله ذلك توقيعه على مذكرة مرفوعة للقناصل يضمن لهم الامن العام - فى أوائل يونيو ١٨٨٢ ، وبعد استقالة البارودي زاهما لنفسه صفة رئاسة الحزب الوطنى فى وقت لم تكن له مناصب رسمية . وأضاف قائلا انه لا يعتبر ذلك عصيانا ، « لان كل أمة من الأمم المتمدينة الراقية فيها أحزاب مختلفة قائمون بحفظ حرية بلادهم ، والمدافعة عن حقوقهم » (٥٥) .

ر بهذا المفهوم يصح أن نعتبر أن الحزب الوطنى كان تجمعا يضم أمة ، وأنه كان يعتقد الى كثير من أساليب التنظيم والحشد التى تتوفر للأحزاب السياسية عادة ، ومن الطيبى مع هذا أن تتسلل الى صفوفه عناصر انتهازية أو عناصر خائنة ، تمكنت من الحصول على مراكز حساسة ، جعلتها قادرة فى اللحظة المناسبة على ضرب الحركة الوطنية وتصفية النضال ضد الاستعمار . وبعض هذا التهرؤ التنظيمى يعود الى ضعف الخبرة السياسية للحركة الوطنية ككل ، مما أدى الى عدم التفات قيادة الثورة فى الوقت المناسب الى أهمية تنظيم الجماهير الشعبية - وخاصة جماهير الفلاحين - ويعود فى معظمه الى ضعف البرجوازية المصرية وتبعيةها وتضائل طموحها الثورى ، مما حال دون طرح

برنامج - يامى ثورى ، يكفل حماسا وفاعلية واحتشاد أعرض الجماهير الفلاحية حول الثورة احتشادا منظما * وهو ما منعد الى بتفصيل أوفى *

أساليب الدعوة والحشد :

على أن حزب الثورة وان لم تتوفر له خيرة سياسية من الاتساع بحيث تمكنه من تنظيم الجماهير وحشدوا ولم تتوفر لديه رغبة جدية فى حشد تلك الجماهير غير برنامج سياسى فلاحى ، فانه قد حول ذلك يقدر ما مكنته خبرته وطبيعته ، وتنظيم الجماهير عملية تمتد على ما نسميه أساليب الدعوة والحشد ، ونعنى بها عملية « تسييس الجماهير » أى رفع وميها من مجرد السخط والغضب على أحوالها الاقتصادية المتدهورة ، وعلى ما قد تعانيه من اضطهاد سياسى أو اجتماعى الى مستوى آخر : مستوى تستطيع الجماهير فيه أن ترى أن سبب أزماتها تلك مرتبط بتحقيق أهداف سياسية عامة ، فلا تتوجه بجهودها الى دروب فرعية تفضل فيها وتتوزع أو تتبدد ، وانما تعى موقفها وتتوجه بنضالها الى وجهته الصحيحة * ومن وسط حركة الجماهير المعفوية ونضالاتها اليومية البسيطة ، تنطلق الطليمة الثورية ، تتعلم من الجماهير المفسرية وتقدوها ، تستفيد من الخبرة الثورية للشعب والخبرة الثورية للشعبوب الأخرى ، وترسم خططا لتوعية الجماهير وحشد طاقتها للدخول بها فى المعركة ضد أعدائها الطبقيين *

ولن نعدم فى حدود هذا التصور لأساليب الدعوة والحشد ، أن نجد ملامح عمل لا بأس به قامت به قيادة الثورة وطلاتها ، كما سنجد نواقص خطيرة وأساسية ، وفى هذا الصدد فاننا نرصد عدة ملاحظات :

● أول هذه الملاحظات أن الأسلوب الرئيسى الذى اتبعته القوى الثورية فى الدعوة والحشد هو الاستعانة بالصحافة ، وهو ما يدل دلالة خاصة على اعتمادها فى الأساس على جماهير المدينة من تجار وحرفيين وعلماء وطلاب وبالذات العناصر القارئة والمتقفة منهم * وهى ظاهرة غير منقطعة من ظواهر التاريخ المصرى إذ تكررت بعد ذلك فى تحريك مصطفى كامل وفى ثورة ١٩١٩ مع بروز أساليب أخرى الى جانبها (٥٦) * ورغم أن التعليم كان منتشرًا نسبيًا ، فان انتشاره لم يكن يسمح لأعرض الجماهير بقراءة الصحف والتفاعل معها * وصحيح أن أساليب أخرى قد اتبعت فى الدعوة مثل الصحف الشعبية المكتوبة بالعامية والخطابة .. الا أننا نشير الى الأسلوب الرئيسى الذى جعل التأثير الأكبر لأساليب الحشد فى اطار محدود من الجماهير *

● ان المنظمات الجماهيرية لم تكن قد وجدت بالشكل الكافى بعد ،

وفيما عدا بعض التنظيمات الثقافية والتربوية ومنظمات الخدمات ، لم تكن هناك منظمات جماهيرية على الإطلاق سواء كانت نقابية أو سياسية ، ولم تنبه قيادة الثورة الى ضرورة الدعوة الى انشاء وتكوين هذه المنظمات .

● الاعتماد في الدعوة والحشد على منطلقات فكرية لم تغل أحيانا من التشويش والنقص وعدم انسجامها في كل واحد ، يمنع اهتزاز بنائها المنطقي . أو يجعلها ضارة بوحدة الجبهة الوطنية .

● عدم التنبيه لاهمية حماية النساب الثورية من الناحية القانونية ، وضمان ، انسجام الاجراءات الثورية مع منطق الثورة نفسها ومعالجها وأبرز الأمثلة عليه ، قانون المطبوعات الذي صدر في نوفمبر ١٨٨١ على عهد وزارة شريف . فيعد أن أذرت الوزارة الصحف لمعاملتها على الأجانب والدول الأجنبية ولقتت نظرها « الى أن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقام للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية » . أصدرت قانون المطبوعات الذي مازال يضرب به المثل الى اليوم في تقييده لحرية لرأى ، فقد فرض تأميना نقديا كبيرا على اصدار الصحف وحتم الحصول على موافقة من الجهات الادارية قبل فتح المطابع ، وأعطى تلك الجهات حق خلق المطابع وتعطيل الصحف أو ائدارها « محافظة على النظام المموسى أو الدين أو الآداب » وتطبيقا لهذا القانون ، عطلت بعض الصحف المعبرة عن الثورة مباشرة مثل جريدة « الطائف » التي كان يصدرها عبد الله النديم . و « السراج » : لتى أصدرها الشيخ المدني . الخ .

● على أن أخطر الملاحظات على أساليب الدعوة والحشد ، انها لم تكن تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة في الثورة ، أى الى تنظيمها في حمل ثورى منظم ، فظل طابعها قاصرا على كونها عملية توعية تتلقى الجماهير فيها وجهة نظر ثورية ، فتتحمس للثورة ولواقفها ، ولكن أحدا لم يقدمها الى المشاركة في تحمل أعباء النضال ضد أعداء الشعب .

(١) صحافة الثورة :

يرجع الفضل الى جمال الدين الأفغانى وجماعته في توجيه نظر العناصر الثورية الى العمل بالصحافة ، وتغاضوا منبرا لنشر الفكر الثورى وصولا للتأثير على السياسة العامة في مصر . ويذكر الشيخ محمد عبده أن الأفغانى « أخذ يحمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التعرير وانشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن اصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق » (٥٧) .

وقد صدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى « وادى النيل » في سنة ١٨٨٦ بتفجيع وتوجيه من الخديوى اسماعيل نفسه ، ثم بدأت الصحف

التالية تصدر بمبادرات شعبية أو تميرا عن اتجاهات سياسية فردية أو عامة .
فصدرت « نزهة الأفكار » (١٨٦٩ م) وكان يصدرها إبراهيم الميوليحي
ومحمد عثمان جلال ثم « الوطن » لميخائيل عبد السيد (١٨٧٢ م) و « مصر »
لأديب اسحق وسليم النقاش ثم « التجارة » وهما أيضا (صدرتا في ١٨٧٨ م)
وتتابعت الصحف ، فصدرت « روضة الأخيار » ثم « الكوكب المشرقي »
ف « الأهرام » و « الاسكندرية » و « مرآة الشرق » فضلا عن صحف يعقوب
بن صنوح المتعددة .

وكان الأفغانى ومجموعته - فى أشكال تجمعاتهم المختلفة ابتداء من
الشكل غير المنظم الى التنظيم الماسونى فجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة
والحزب الوطنى الحر - وراء العديد من هذه الصحف ، اما بالتمويل المباشر ، او
بالتحريض فيها وصيفها بفكرهم وآرائهم . وكانت صحيفة « مصر » التى
أصدرها أديب اسحاق لتكون لسان جمال الدين وحزبه الاصلاحى ومتبنفسا
لأقلام أنصاره وحواريه يمدونها بأرائهم ومقالاتهم ويمولونها بأموالهم (٥٨) .
وقد انتقلت فى العام التالى لمصدرها الى الاسكندرية لتصدر مع زميلة لها
هى « التجارة » فكانت أول المنابر التابعة مباشرة لتجمع الأفغانى اتصل أديب
اسحاق بالأفغانى فرآه « فقير الحال لا يملك شيئا من المال فساعدته بنفسه
ورأه وفتح جريدة مصر لسان حاله واجتمع اليه أدباء مصر وكتبة مصر (٥٩)
ثم ما لبث الحقل الماسونى ان كلف التديم بالاشتراك فى تحرير هاتين الصحيفتين
وارسله الى الاسكندرية لهذا الغرض . ولزم أديب اسحاق والأفغانى فى
القسامة ، حيث كان يكتاتب منها جريدتيه اللتين تولى إصدارهما فى
الاسكندرية شريكة سليم النقاش ومعه التديم .

كانت مجموعة الأفغانى أيضا وراء إصدار صحف يعقوب صنوح
المتعددة (٦٠) . فهو يذكر فى ترجمته لنفسه أنه اجتمع طويلا بالسيد جمال
الدين الأفغانى والاستاذ محمد عبده لاختيار الاسم المناسب لصحيفتيه (٦١)
وكان الأفغانى يكتب بنفسه بعض المقالات فى جريدتى « مصر » و « التجارة »
تحت اسم مستعار هو « المظهر بن وضاح » - ويذكر يعقوب أنه كتب لمجلته
مقالات يدون توقيع (٦٢) وأحيانا كان يكتب مقالات سياسية واجتماعية
بتوقيعه الحقيقى وكان من كتاب هاتين الصحيفتين - مصر والتجارة - محمد
عبده وإبراهيم اللقانى (٦٣) .

وفى بداية ظهور الصحافة العربية المصرية السياسية ، عالجت الصحف
كافة موضوعات السياسة العامة والدولية ، وعقدت المقارنات بين الواقع
المصرى المؤلم وبين مظاهر التقدم فى دول أخرى فى العلم ، وركزت على
حوم الأحوال المالية ، وعلى الاطماع الدولية التى تحيط بمصر وبالذول الاسلامية
الأخرى ، وواجب المصريين فى التصدى لهذه الاطماع . ثم تطرفت أكثر فى
نهاية عصر اسماعيل - فى ظل الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى اضطرته

اليها الظروف - فحملت حملات عنيفة على التدخل الأجنبي ، على النمو الذي
أشرنا إليه في الفصل السابق .

ويسقوط اسماعيل ثم نفى الأفغانى عادت السلطة الديكتاتورية تمارس
دورها فانتهت الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى سادت فى أواخر عهده ،
وشددت الرقابة على الصحف ، ونفى أديب اسحاق الى أوروبا وألغيت صحفه
فى نوفمبر ١٨٧٩ . وقد واجه أنصار الأفغانى وتلاميذه الحملة مواجهة ذكية
فأرسلوا أديب اسحاق الى أوروبا وأمدوه بالأموال اللازمة التى مكنته من
اصدار صحيفته « القاهرة » وسربت أمدادها الى مصر لتوزع سرا ، ولم يكن
« للقاهرة » موضوع - كما يقول الشيخ محمد عبده - « سوى رمى رهاض
باشا بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد الى الأجانب حتى أنها كانت
تسميه « رياخستون » وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ
المريض بحكاية ملته ووسائل شفائه » (٦٤) . ومن ناحية أخرى أوعز أنصار
جمال الدين فى الخفاء الى سليم النقاش - شريك أديب - أن يستصدر فى
مصر صحيفتين جديدتين بدل المفلتتين وقدموا له الممنونات التى مكنته من
اصدار « المعروسة » و « العهد الجديد » .

التزمت الصحيفتان الجديدتان جانب الحذر ، فلم تحدثا بشكل مباشر
فى المسائل السياسية ، واكتفتا بالرمز دون الواقع ، وبالمسائل الاجتماعية
والخلفية العامة دون السياسة المباشرة . وكانت تلك خطوة حكيمة حتى
لا يوصف بهما الطغيان انتظارا لفرصة تسنح تمكنهما من قول مائيريدان .

وهكذا حمل الصحفيان المرتحلان - أديب اسحاق ومقوب بن صنوع -
الذى نفى قبل هزل اسماعيل - عيب الهجوم على الحكم الاستبدادى .
أصدر مقوب بن صنوع عددا من الصحف فى باريس ، لم تكن منقطعة الصلة
بما يجرى فى مصر ، إذ كانت - شأنها فى ذلك شأن جريدة القاهرة التى كان
يصدرها أديب اسحاق - تصدر فى الأساس لكى توزع فى مصر ، فكانت
تحرر - فى الأغلب الأعم - باللغة العربية - وأحيانا بالعامية المصرية .
وتعلق على أحداث مصرية . ويذكر مقوب فى ترجمته لنفسه ان الأعداد
الأولى من صحيفته التى أصدرها فى المنفى قد دخلت جميع مدن وادى النيل
وقراء الرئيسية دون أن يلاحظ ذلك أحد من المسؤولين ويقول مقوب أيضا
ان المواطنين احتفوا بها احتفاء عظيما (٦٥) . ويبدو أن جبهة منظمة كانت
تساعد مقوب فى توزيع صحفه ، فهو يورد فى مذكراته نص خطاب يقول انه
تلقاه من أحد زعماء الحزب الوطنى - ذكر أنه صديق له - يمدح فيه جريدته
ويؤكد مقوب انه « منذ نفى فى سنة ١٨٧٨ كانت صحيفتى توزع سرا فى
مصر وتباع بالآلاف ، وما أكثر الحيل التى توصلت بها لتهريب صحيفتى رغم

أنف البريد المصري الانجليزى « ثم يروى الطرق التى كان يهرب بها صحفه ، ومنها يتضح أنه كان يهرب نسخا تصل الى الآلاف ، ومن ناحية أخرى فإن كثيرا من المصريين كان يلتاقهم فى باريس ، وكانوا يزودونه بأرام وأخسار سياسية » .

تركز الهجوم فى صحف يعقوب على الخديو اسماعيل قبل قلمه ثم على رياض باشا والخديو توفيق . وتخصصت صحفه فى « الحملة على اسماعيل وأدوات حكمه والحض على الثورة فى وضوح لا ليس فيه » (٦٦) . وأهتم أيضا بالجيش فأخذ يبين لضباطه ورؤسائه مدى الظلم الواقع عليهم (٦٧) ، ويمدح الضباط الذين تجهروا فى تمرد ١٨٧٩ (٦٨) . ونال اسماعيل من قلمه قوارص الكلم ، ومن بين ما قاله عنه « إنه لا يعرف محروفا ، ولا ينكر منكرا ، ولا يوجد فى وقت الصلاة الا جنبا ، وفى رمضان الا مغطرا » . نعم يصوم ولكن عن الخيرات ، فاجر يقتات بالكبائر ، فرعون بالنسبة اليه حاكم جاهل ، وأبو جهل اذا قيس به امام فاضل ، ظلم حتى أهل القبور ، وجار حتى على السمك فى البحور (٦٩) .

وفضح يعقوب النظام البوليسى الذى فرضه اسماعيل على السلاط والاضطار والبؤس الذى يعيش فيه الشعب (٧٠) وندد بسرقة اسماعيل لأموال الأوقاف الخيرية (٧١) وهاجم مواقف رياض كلها تقريبا خاصة تعميته للصحف الحرة ونفيه للأحرار . ومدح « حسن موسى العقاد » لشجاعته فى موقفه من حكومة رياض . وظل يتابع تحركات الثوار ضد رياض وتوفيق . ولكن الملاحظة العامة على صحف صنوع أنها انعازت بشكل تام للأمير « حليم » الذى كانت ترشحه لمنصب الخديوية وتمتد أن فى توليه لهذا المنصب حل للمشكلة الوطنية كلها . وكذلك كان هدام يعقوب لاسماعيل ذاتيا فى القلب الأم ، وبهذا لم يستطع أن يكتشف طبيعة مواقفه الأخيرة ضد الاستعمار ، وهى من رؤية التسلسل الأوربى لمصر ، وحمل اسماعيل كسل المسؤولية عن تدهور أحوال مصر .

وتعتبر صحف النديم ، أكثر تعبيرا عن الثورة ، وخاصة جناحها الراديكالى ، الذى مثلته مجموعة العسكريين وعلى رأسهم صرابى . وقد أصدر أول صحفه « التنكيث والتبكيث » فى يونيو ١٨٨١ - بعد أربعة أشهر من الهجوم على قصر النيل وقبل ثلاثة من ٩ سبتمبر - قصد منها كما يقول أن تكون « لسانه ليكون له فى كل بلد محافل خطابية » (٧٢) هاجمت التبكيث والتبكيث الاستعمار باستخدام رموز سهلة ، ودافعت عن الشخصية القومية وسخرت من القيم الاقطاعية . وقد وصل المطبوع منها الى حوالى ثلاثة آلاف نسخة . ولم يصدر العدد الثانى الا للمجلة وكلام فى القاهرة وزفتى ورشيد

والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار (٧٣) - وهو ما يعنى أنها كانت توزع فى مناطق متعددة فى البلاد ، وباتساع نسبي لا بأس به .
وبعد ثورة ٩ سبتمبر اتضح ارتباط النديم ارتباطا وثيقا وعضويا بقيادة الثورة فصدرت المجلة حزبية ملتزمة ، تنادى بالاتحاد وتناقش حقوق الحاكم وحقوق الشعب وتهاجم الاستبداد والتحكم الاجنبى فى اقتصاديات البلاد ، ثم تواكب الأحداث السياسية وتدعو لضبط النفس حتى لا يتخذ اعداء الثورة من أى تصرف أھوج ذريعة للتدخل ، وتناقش قضية الديمقراطية مناقشة واعية ، تفرد على المثفككين فى قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه .

وفي أكتوبر ١٨٨١ أصبحت صحيفة النديم جريدة رسمية للثورة ، وكتب هرابى خطابا لادارة المطبوعات بهذا وغرت الصحيفة اسمها الى « الطائف » . وبعد افتتاح مجلس النواب قرر المجلس اتخاذ « الطائف » منبرا رسميا له ، فكتب محمد سلطان باشا رئيسه الى ناظر الداخلية خطايا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ . وأخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن الطائف أصبحت جريدة رسمية للمجلس التيايى (٧٤) . كما طلبت من الادارات الحكومية الأخرى الاشتراك فى الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد وحتى يكون موظفوها متصلين بالأحداث الجارية (٧٥) . واكتتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدي رسالتها .

وفي افتتاحيتها حدد النديم دور « الطائف » فقال انها سوف « تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة ، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث اللب عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسيح حكومتنا الحرة العادلة ، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الأفرنجية والمصرية » ثم حدد مكانة جريدته من المؤسسات الموجودة باعتبارها واحدة من المؤسسات الثورية « وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الاعدام عنها » (٧٦) . وأخذت « الطائف » قولاً وفعلًا طابع الجريدة الرسمية ، « جريدة الحزب الحاكم ، فأخذت الصحف الوطنية والاجنبية تنقل عنها الأخبار وتعيد طبع كثير من تصريحات النديم ومقالاته (٧٧) » .

ومن المؤسف أن أكثر أعداد « الطائف » قد فقدت - وخاصة أعدادها الأولى - ولم يبق منها سوى عشرين عددا ، ومع هذا فإن الأعداد التى بقيت منها ، وما نقلته بعض الصحف الباقية عن ما فقد من أعدادها كل تلك شواهد تدل على أن الجريدة كانت تواكب الحركة الوطنية وتعبّر عنها . فقد حملت فى البداية على كل مظاهر الوجود الأجنبى فى مصر ، فسدت بالموظفين الأوربيين الذين تسللوا الى الادارة المصرية وسيطروا على أهمها وأكثرها

حيوية ، كما حملت على الامانات التي تدفعها الحكومة بسخام لبعض المؤسسات الترفهية كدار الأوبرا التي كانت تمان بتسعة آلاف جنيه بينما الشعب يعاني من الفقر المدقع ، كما هاجمت الامتيازات الأجنبية التي أياحت للأجانب ممارسة أنشطة ضارة اجتماعيا ومدمرة خلقيا كالمواخير والمانات والمراقص والمغاني (٧٧) - فضلا عن انتصارها لحرية الشعب التونسي واستقلال أراضيه ضد الاحتلال الفرنسي - ومن الأرجح أن الطائف كانت مجالا لحملة دعائية لمرشحي الثورة في انتخابات مجلس النواب ، وكسائن وسيلة احلام ترمف الجمهور الحياة الدستورية ، قياسا على ما عرف عن النديم من آراء دستورية - فضلا عن ذلك كله فقد تبنت دهوات الاصلاح الاجتماعي ودعت الى انشاء جمعيات لرعاية الفقراء وتحرير الأرقام -

وعندما تعرضت الثورة للمؤامرات الرجعية بدأت « الطائف » تتطرف في أسلوبها فعقب أزمة المؤامرة الشركسية خرجت تهاجم الغديو توفيق هجوما عنيفا ، وخاصة بعد قبوله لمطالب الدولتين - لاثثة مايو ١٨٨٢ - فسمته « الغائن المخدوع » ووسمت الحملة ضد الأسرة الحاكمة كلها ، وليس ضد توفيق وحده ، فنشرت فضائح الغديو اسماعيل على أوسع نطاق ، وهاجمت ضعف توفيق ولؤمه وارتمائه في أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمته بخيانة الوطن والدين - وكان من نتيجة هذا الهجوم ، أن اضطرت الوزارة - بعد انتهاء الأزمة بتسوية مؤقتة - لاصدار قرار بتعطيل « الطائف » لمدة شهر اعتبارا من ١٧ مايو ١٨٨٢ -

وعندما عادت للصدور في ٢١ يونيو ، - وحتى هزيمة التل الكبير - أصبحت جريدة الجناح الأكثر تطرفا وثورية ، فحول موضوع المؤامرة الجركسية ولاثة مايو حدث الانقسام في جبهة الثورة ، واختارت « الطائف » أن تقف في المواقع الثورية الحقيقية فهاجمت التدخل الأوربي في المسألة المصرية ، ورفضت مؤتمر الأمتاتة ، على أساس أن مصر ترفض أى تدخل عسكري أوربي أو عثمانى في شؤونها - ودعت الى الوحدة الوطنية في الداخل فهاجمت محاولات التفريق بين المصريين والشوام وغيرهم من العرب من ناحية ، ومحاولات تفتيت الصف الوطني من ناحية أخرى - وأبرزت الخط القومي للثورة في مواجهة اتهام الصحف الأوربية وعلى رأسها « التيمس » والساسة الأوربيون للثورة بالتعصب الديني وهو الانطباع الخاطيء الذي حاولت أوروبا الصافه بمصر عقب مذبحه ١١ يونيو ١٨٨٢ - كما تنبه النديم الى العناصر التي قد تحاول أن تجرف النضال الوطني من أهدافه فتنتهز فرصة تأزم الموقف مع الغديو توفيق ، لتطالب بإعادة اسماعيل الى العرش - فنشر نص حديث كان اسماعيل قد ألقى به الى مراسل « الفيجارو » هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين البهلة ، وعلق النديم على الحديث - مؤكدا

على أن المسألة ليست خديويًا يحل محل آخر ولكنها مسألة « تقدم البلاد في ضبط النظام الأمر الذي يقضى على الجاهلين بحتسون الإنسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الإنسان » (٧٩) .

وبنشوب الحرب فعلا في ١١ يوليو ١٨٨٢ ، تحولت « الطائف » إلى جريدة للمقاومة . تدعو للحرب وتستفز الشعب إلى القتال ، وأصبحت تصدر في صفحة واحدة . ولازم النديم « عرابي » أن مقر قيادته يكنج عثمان في الجهة الشمالية . ثم انتقل معه في أواخر أغسطس ١٨٨٢ إلى الجهة الشرقية في لقصاصين ثم التل الكبير ، يكتب أخبار الحرب في صحيفته ويهاجم الخديو والاحتلال وينشر دعايات مفرقة في المبالغة ضد الغزاة ويهاجم الصحف المناوئة للحركة الوطنية . ويثير الشعوب العربية والاسلامية ضد العدوان الأوربي على مصر ، ويبرز الدور المغرب الذي لعبته العناصر المنسحبة من معسكر الثورة والتي انضمت للخديو ، وينشر فظائع - بعضها وهمي وبعضها حقيقي - ارتكبتها جنود الاحتلال في الاسكندرية . ويركز تركيزا بالغا على دفع الجنود للحرب و«مستشارة قدرتهم القتالية مستمينا على هذا بالشعور الديني » .

استعان النديم أيضا في حملته لرفع الروح المعنوية للمقاتلين بوصف المعارك الحربية وصفا يزيد من رغبة الجند في القتال ويزيد ثقة الشعب في امكانية النصر . ورغم وقوعه في مبالغات كثيرة . ففي وصفه للحرب الاسكندرية مثلا ، زعم أن مدرعتين وصفتين من الأسطول الانجليزي قد أغرقتا ، وأن المدرعة الكبيرة قد أصيبت بقذيفة من قلمة قايتباي أثلفت بطايرتها ، وأر الأسطول الانجليزي هو الذي رفع العلم الأبيض إشارة إلى الكف عن إطلاق المدافع ، وهو تصوير غير صحيح بل انه زعم أن الخسائر في الجانب المصري بسيطة إذ « تخربت بعض حدان الحصون ولكنها أصلحت ليلًا » في حين أن الحصون جميعها كانت قد دمرت تماما وسقطت الاسكندرية بالفعل في أيدي الغزاة (٨٠) .

على أن « الطائف » رغم هذا واصلت حملتها على العناصر الخائفة ، كاشفة موقفها من قضية تحرير الوطن أولا بأول ، مدعمة وداعية إلى تطوع الشعب في المعركة ، مبرزة الجهود التي يبذلها المواطنون في هذا الصدد وخاصة التطوع للحرب والتبرع بالمال والمؤونة للجيش . بل انه لا يدرك أهمية المعركة ، قد اقترح على عرابي أن ينشر في « الطائف » منشور العنصريين الذي أصدره السلطان ضد عرابي وأن يقوم بالرد عليه وتفنيد ومهاجمة السلطان .

والواقع أن الطائف كانت صحيفة نادرة المثال ، وقد وصفها رئيس

لجنة التحقيق ، بعد هزيمة الثورة ، فقال ان « جرنال الطائف الذى جميع عباراته منذ ظهوره مشتملة على تهيج الأفكار ومحتوية على أكاذيب » كما أنها « مشحونة أيضا بالطمع فى الذات الخديوية ودولة الانجليز الفخمة » وأقر هرايى فى التحقيق أنها جريدة رسمية ، فقال ان « جرنال الطائف جار ضيقه ونشره فى الحكومة من مدة زمنية » (٨١) .

على أن التمديل الذى أبدل صحيفة « التنكيت والتبكيث » بـ « الطائف » تعديل ذو دلالة ، لقد كانت « التنكيت » صحيفة شعبية تستهدف الوصول الى أمراض مساحمة ممكنة من الجماهير ، ولكن قيادة الثورة ، رأت أن تغير طابعها الشعبى وأن تحولها الى صحيفة أكثر وقارا واحتشاما ، لتتوجه بالتالى الى فئة معينة أكثر تنويرا وثقافة ، وأهل طبقة ومركزا وأقل شعبية وأضيق نطاقه وهو ما وضع فى كتاب هرايى لادارة المطبوعات حيث أعلن « أن فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة « التنكيت والتبكيث » الأدبيية التهذيبية وإن يكون موضوعها سياسيا تهديبيا للذود عن حقوق الأمة والمداخلة عن حقوق حكوماتها التوفيقية » .

وربما كانت الصحف الشعبية من الضرورات التى ما كان يجب استبدالها بغيرها ، وقد ظل بعضها يصدر بعد تحول « التنكيت » الى « الطائف » ، وهى صحف يعقوب صنوع ، فمل صفحات صحفه قدم فصولا تمثيلية تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية بأصلوب رمزى سهل الفهم أولا ثم بوضوح سافر بعد حيدورها من باريس . وكانت الرموز بسيطة ، فشيخ الحارة هو الخديو وشيخ الثمن هو السلطان وأبو القلب هو الفلاح المصرى وكريم حليم هو الأمير حليم ، وأبو ربيعة هو رياض باشا ٠٠٠ الخ وكانت هذه النصوص تتضمن ألفاظا ضاربة فى عاميتها ، ولم تتعفف حتى عن اللفظ البذيء أو المستهجن ، ووراء الفاظها المستهجنة بدت رغبة يعقوب صنوع فى تعظيم منهجية المستعبدين والقمع والتهديد بفظائع السلطة الفردية ونشر ذلك على أوسع نطاق ممكن ، محلى بصور كاريكاتورية تقدم اليه القارئ وتوضح لمن لا يعرف القراءة ، ويقرأ له غيره ، ما يفض عليه من المعاني .

وفى افتتاحية « التنكيت والتبكيث » حدد النديم هدف هذا الشكل من الصحافة فقال أنها تتضمن « حكما وآدابا ومواعظ ومضحكات بمباراة سهلة » ، وأشار الى طبيعتها الرمزية ، إذ « يخبرك ظاهرها المستهجن ان باطنها له معان مألوفة ، لا تنكر عليها ما تحدثك به قبل ان تطبقه على احوالنا » وأوضح المقصود من أسلوبها العامى فهى « أحاديث تمودناها ولفه ألفنا المسامرة بها ، لا تلجأ لقاموس الفيروزايدى ولا تلزم مراجعة التاريخ ولا نظر الجغرافيا ولا تضطر لترجمان يعبر عن موضوعها ولا شيخ يفسر معانيها ، وانما هى فى

مجلسك كصاحب يملكك بما تعلم وفي بيتك كخادم يطلب منك ما تقدر عليه
ونديم يسامرك بما تحب وتهوى « (٨٢) » -

واجهت صحافة الثورة أيضا ، هجوم صحافة الأعداء وتصدت لمحاولاتها
الدائية لتقويض الثورة ، وعزل تأييد الشعوب الأوربية عنها وخاصة الشعب
الانجليزى - وكانت السياسة الانجليزية فى مصر تركز على دهائم كثيرة ، منها
عمل اعلامى يضمن لها تنفيذ مخططاتها لاحتلال مصر - وكانت ركيزتا هذا العمل
الاعلامى هما وكالتى « رويتر » و « هافاس » للانباء - اذ كان لكل منهما مكتب
فى القاهرة ، وقد وقع هذا المكتبان تحت السيطرة المباشرة للمراقبة الثنائية ،
وبالذات وكالة « رويتر » التى كانت بصفة خاصة « لسان الوكالة الانجليزية
وخادمتها وكانت التلغرافات التى ترسلها الى لندن لا ترسل الا بعد مراقبة
ماليت القنصل البريطانى العام » -

ويذكر بلنت أن سيطرة الوكالات البريطانية فى المستعمرات على مكاتب
وكالات الانباء كانت ظاهرة متكررة ويعتبر هذا « اسلوبا فعالا من اساليب
تضليل الرأى البريطانى العام » - وكانت هذه السيطرة تتم بعمليات رشوة
مقنعة ، وذلك « باعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية
الواسعة » أما فى مصر بالذات فان مكاتبى « رويتر » و « هافاس »
كانا يتقاضيان ألف جنيه فى العام من الميزانية المصرية الفقيرة بتوجيه من
المراقبة الثنائية - ومن هنا كان تصدير الانباء الى خارج مصر ونشرها داخلها
يخضع بالكامل للسيطرة الانجليزية « (٨٣) » -

وفضلا من هذا ، فان اكبر صحيفتين بريطانيتين اهتمتا بنشر الانباء
عن الثورة المصرية ، وهما « البال مال جازيت » و « التيمس » كانتا ترضعان
لنفوذ السيد « أوكلند كلفن » المراقب المالى البريطانى ، اذ كان مراسلا للأولى
فى مصر ، يرسل لها ما يختار من انباء حقيقية أو مزيفة أو محرفة ، وتعليقات
تصدر عن تصوره الاستعماري للمسألة المصرية - أما الثانية فكان مراسلها فى
مصر يخضع لتأثير كولفن الشخصى - وفيما هذا هاتين الصحيفتين فان بقية
الصحف الانجليزية والصحف الأوربية عموما ، لم يكن لها مراسلون فى مصر ،
وتعتمد على برقيات « رويتر » و « هافاس » -

وهكذا أحيطت الثورة بشبكة معادية من الصحف ، كانت قادرة على
تصويرها فى صورة مشوهة لا تسمح للشعوب الأوربية أن تكون فكرة صحيحة
عنها ، تمكنها من أداء دورها فى الاحتجاج على الفوز أو وقفه - وقد حاول
المستر « بلنت » باعتباره صديقا للثورة ان يقدم خدمات فى هذا المجال
فاجتمع « بيجون مورلى » - بعد توليه رئاسة تحرير البال مال جازيت اضافة
الى رئاسته لتحرير الفورتيينلى ريفيو Fortnightly Review - وكانت البال

مال جازيت » من الصحف القليلة التي يقرؤها جلاستون بل الصحيفة الوحيدة التي يعتقد أن في آرائها شيئا من السداد ويوليها شيئا من ثقته « (٨٤) • ولكن مورلي وقع تحت تأثير كولفن ولذلك تبنت « البال مال » و « الفورتينتلي ريفيو » الرأي البريطاني الرسمي ، وكانت من أقوى القائلين بوجوب استخدام أسلحة وسائل العنف لقمع الحسرية • وفي ربيع وصيف ١٨٨٢ أصبحت « البال مال » ممرضا للأكاذيب الفاضحة عن الحركة الوطنية وساهم في ذلك أن « مورلي » كان ينتظر غلو أحد مقاعد مجلس العموم ليرشح نفسه له ، وكان يعتمد كثيرا على تأييد « تشمبرلن » وغيره من غلاة الاستعماريين ، وربما كان هذا أحد أسباب موقفه المتشنج من مصر •

لم تضم جبهة الصحف المادية الصحف الاستعمارية فحسب ، بل ضمت أيضا الصحف الأجنبية في مصر التي تعبر عن مصالح الجاليات الأجنبية المقيمة فيها ، ومن الطبيعي أن تعادى الحركة الوطنية ، وحين حدث أن الانقسام الداخلي وتجمع ممسك اعدام الثورة حول الخديو في الاسكندرية ، كشفت بعض الصحف المصرية التي كانت محسوبة على الثورة النقاب عن وجهها الحقيقي مثل الأهرام التي انقلبت تؤيد الخديو وطفته ، و « الاعتدال » التي أصدرها الشيخ « حمزة فتح الله » في ظروف الحرب ، وأخذت تندد بالمصريين وتمدح قوى الاحتلال والعناصر الخائنة المتعاونة معها • وقد ذهب الشيخ حمزة في أحد المقالات التي نشرتها له الاعتدال الى القول بأن الدفاع عن الدين والوطن يتطلب اعداد ما يستطاع من القوة ومن رباط الخيل ، ومن بين هذه القوة « المدافع وغيرها من أنواع العدد العربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا جميع ما يتصور العقل ان فيه نكاية للخصم » وجعل من ذلك قاعدة انطلق منها ليسخر من الاستعداد المصري للحرب قسالا انه « بلغ من تضلع البغاة الجهال من الفنون العربية ، وخبرتهم بطرق النكاية للعدو ، أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد ، المصنوعة منذ أشهر وأسابيع ، بالآلات متيقة مضي عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ » ورأى أنه « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية وانها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم ، لوجب شرعا مخالفة أمرهما بها ، لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والمباد » • وأضاف « ان الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية ، وعن الجنون الذي آتى به الآن عرابي تخلصا من سوء العاقبة وان كانت أفضاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » • وعرابي المحارب عند الشيخ حمزة « جاهل خاطر يبداء المسلمين وأعراضهم وبلادهم » يتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » (٨٥) •

ومنذ نشأتها كانت « الأهرام » ذات نيول فرنسية مما يحمل على الظن أن تأييدها للثورة ، ربما انعكاسا للموقف الفرنسي ، الذي كان يهيم في كل

مراحل الأزمة أن توجد المناير التي تهاجم النفوذ الانجليزى ، وقد روى عرابى لمحامي « بيرونى » أن « بشارة تقلا » صاحب ومحرر « الأهرام » كان ممن يدينون بميدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم يدينه وعرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عدناه فى الحق من الوطنيين • ولكنه انقلب معاديا عند قيام الحرب وبمد سقوط القاهرة ، خرجت الأهرام فى ٢٩/٩/١٨٨٢ حاملة على العاصى عرابى ورفاقه اليقاه « ناشرة فى صدرها صورة الجنرال « ولسلى » قائد الحملة على مصر • ودخل صاحب الأهرام على عرابى فى سجنه فتوقع عليه أشد التوقع ثم قال : أى عرابى ماذا صنعت وماذا حل بك ؟ - ورآه عرابى « غائنا ولا شرف له » (٨٦) •

أما « المحروسة » التى كان يصدرها « سليم النقاش » فقد صدرت فى الاصل لكى تحل محل صحيفتى « مصر » و « التجارة » اللتين كان يصدرهما أديب اسحاق مع سليم النقاش - تعبيرا عن الأفغانى ومدرسته وتلاميذته - ومنذ استقالة شريف بدأت تغير مواقفها تدريجيا حتى وصلت الى الغيابة الواضحة والصريحة ، وهو ما بدا واضحا فى كتاب « مصر للمصريين » الذى أصدره سليم النقاش بعد فشل الثورة ، وجمع فيه عددا كبيرا من وثائقها ، يقول عرابى أنه و « ان كان هذا الكتاب أقرب للتواريخ لمرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، فان فيه كثيرا من الأكاذيب والأباطيل ، وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » وأنه « كتاب مشوه فيه الفث والتمين والصدق والكذب » (٨٧) •

حرصت قيادة الثورة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات خلال الحرب وفى شرح أحمد رفعت مكرتى عام مجلس الوزراء ، ومدير المطبوعات ، لمبررات هذه الخطوة قال أنه « بعد صدور تلغراف سعادة راطب باشا - رئيس الوزراء اذ ذاك - بأن الحرب انتشبت بين الدولة الانجليزية والمصريين وان القطر صار تحت حكم القانون المسكوى وبمد ورود افادة من الجهادية مقيدة فى دفاتر الداخلية بأن لا يدرج شىء بالجرائد الا بعد الاطلاع عليه » ويمبر أحمد رفعت عن فهمه للمسائل التى تخضع للرقابة والحذف بأنها « المسائل التى تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى الغير سياسى فقط » ولذلك فقد ونيح « حسن افندى الشمسى » محرر « المفيد » لأنه نشر مقالة أدرج فيها عبارات تمصبية وطننا شخصيا ، وفصل من جريدة المفيد • وأمرت الرقابة باحلاق جريدة « الفسطاط » لأنها نشرت مقالة « تتضمن تعصبا دينيا » (٨٨) • ولم يكن محظورا على الصحف ان تطنن فى الخديو والغونة وما شابههم • فقد « نشر فى جريدة « الطائف » عبارات قدح وذم فى حق الحاضرة الخديوية » • كما نشر ما يشبه ذلك أيضا فى « المفيد » ، وما نشر فى الطائف ، ملحق بمنوان « فعل الخديوى ، وآخر بمنوان « سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » • وقد دافع أحمد رفعت فى محضر التحقيق معه عن هجوم

« الطائف » و « المفيد » على الخديوي ، واعتبره أمرا طبيعيا لأنه كان « نتيجة هرجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأيد هذا الهيجان بالمجلس العمومي المنعقد في الداخلية وتقرر فيه توقيف أوامر سموها ، وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالي حتى الأطفال في الطرق ولست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وخضعت الصحف الأوربية الصادرة في مصر للرقابة أيضا ، فاودت إدارة المطبوعات « المسيسيو فوكلين » الى الاسكندرية « لأجل قفل جريدة « الإيجسيان » لتكلمها في حق العصاة » . وكان فوكلين يأخذ مبالغ من المصاريف السرية مقابل تحرير مقالات دفاعا عن مصر (٨٩) . وهو ما فعله أيضا « أحمد رفعت » نفسه ، الذي كتب أثناء الحرب مقالا في جريدة « الثان الفرنسية » Le Temps بناء على أوامر المجلس العرفي ، أكد فيه أن المدافعين عن حقوق الأمة ليسوا فئة قليلة حاصية ، ولكنهم المصريون جميعا ، أي الخمسة ملايين الذين يسكنون مصر ، وأنهم جميعا تحت السلاح دفاعا عن حرية وطنهم ، وأن المؤرضين في الحرب هم زمرة خائنة قليلة العدد (٩٠) .

وهكذا كانت صعابة الثورة نموذجا للصحافة الغاشمة لتوجيه منظم في الأغلب الأمم ، كما كانت من أقوى المؤسسات التي نصح نوار البرجوازية في تجهيدها لنشر أفكارهم تسييد اتجاههم السياسي . وهو شيء طبيعي بالنسبة لثورة يحتل جماهير المدينة جزءا هاما من قواها الرئيسية .

(ب) تسييس الجماهير :

لكن الاعتماد على الصحافة ، لم يحل بين الثوار وبين البحث عن أسلوب آخر للدعاية السياسية ، يكمل الدور الذي كانت تلعبه الصحافة ، ويوصل بالدعوة الى أمراض الجماهير الشعبية : الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين . ذلك أن الصحافة أسلوب محدود التأثير يقتصر تأثيره غالبا على جماهير سكان المدن ، وفي شريحة أقل اتساما هي العناصر القارئة والمتقفة . وهي كأسلوب للدعوة لا تكون فعالة الا في ظل حكم الحرية للأقلام لكي تؤدي دورها . وحتى مع توفر هذا الشرط فإن للوسائل الأخرى ضرورتها وأهميتها ، فالدعوة السياسية والتثقيف السياسي يهدفان الى « تسييس الجماهير » أي رفع درجة وعيها بالوسائل من مجرد « السخط » و « الغضب » على ماتانيه من ضغوط اجتماعية وسياسية الى بلورة مطالب سياسية أساسية .

في السنوات الأخيرة من إقامته بمصر ، بدأ السيد جمال الدين الأفغاني

يوسع اتصالاته الجماهيرية ، وخصوصاً بجماهير المدن ، فاستعنت القسامة التي كان ينشر فيها دعوته من حلقة من حلقات المثقفين تناقش قضايا فكرية ونظرية ، الى قاعدة أعرش تضم بعض الحرفيين وصغار التجار والجنود وتناقش قضايا سياسية آنية .

ويبرز الطابع الجماهيري لشخصية الامام محمد عبده فيما يرويه عنه تلميذه الاستاذ عبد القادر المغربي الذي يقول أنه كان أنشام اقامته في الاستانة يتجول وسط الحى الذي كان يقيم به الفجر فيختلط بهم ويناقشهم ويجعلهم يشعرون بشيء من راحة الحياة . وتبرز قدرته على الانعاج فيما يرويه المغربي من أنه دخل هو ورفاقه على فتاة أوربية لها مشرب بيرة فى حى الأزبكية بالقاهرة ، فحدثها حديثاً طويلاً أسف فيه لأنها تبتذل جمالها وشبابها فى حانة يؤمها أحياناً أشرار الناس وأوباشهم ، وظل يحاور الفتاة حتى انددرت دموعها على وجنتيها ثم مازال بها حتى استمادت مرحها وانبساطها(٩١) .

ولعل هذه القدرة ، هى بعض مآثر به النديم خلال فترة تلمذته للأفغانى . واليه - وإلى قدراته الفذة فى التعامل مع الجماهير واكتساب نقتها - يعود الفضل فى تمكن القوى الثورية - من أن تلفت نظر أعرش الجماهير وخصوصاً جماهير الفلاحين الى المهمات السياسية التى كانت تضطلع بها . وكان النديم وفى فترة مبكرة قد تنبه للخطابة كوسيلة تربوية وثقافية تمكنه من أن ينقل أفكاره الى جماهير لا يقرأ معظمها ولا يكتب ، ويحتاج الى من يوضح له المسائل . لذلك حدد « النديم » ميكرها هدفه بأنه « إقامة المحافل الخطابية لتبحث فى المسئون الوطنية وما آلت اليه البلاد » (٩٢) و « تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخاسدة والاحتجاج الى الحرية بوصيلة انضمام الجمعيات الخطابية بالقطر كله » (٩٣) .

ولم يكن النديم قاصراً عن ادراك دوره كداعية سيامى ، ولذلك فرق بين نوعين من الخطب : خطابات « المحافل » وخطابات « الجسافل » . فاما الأولى فهى « للبحث على فعل الخير وتوسيع دائرة المعارف والآداب والصنائع » ، واما الثانية فهى ضرورية لأن « الجند اذا قويتم وشدتهم واشدتم حميتهم ، لزمهم الواظف المعارف بفنون السياسة ، التخير بأحوال البلاد ليسير معهم فى طريق يحفظ النظام ويسكن الغضب ويخمد ثورة النفوس » . وبهذا التحديد يضع النديم أساسه على قاعدة من أهم قواعد العمل السياسى المنظم ، فالاعتماد على عفوية الجماهير مخاطرة خسارة لأن السياسة عمل محسوب بدقة - وهو ما جعله يطمح الى تشوير خطب المساجد ، وكتب بالفعل مقالاً استعرض فيه خطب المساجد فى عصره ، وراها خطباً مكررة وممزولة عن الحياة ، واقترح أن يعد خطب المساجد أحراف الناس بشؤون الحياة ، وإقدرهم على التأثير ، وأن

تشرح الخطب والمواقف السياسية فى وضوح ، وتبين الأخطار المحيطة بالامة
فى جلاء (٩٤) .

وانطلاقاً من هذا الفهم الصحيح لدوره كداعية ، مارس النديم هذا
الدور فى فترات مختلفة أولها قبل الثورة ، فبدأ منذ يونيو ١٨٧٩ فى القيام
خطبه فى قنار مدرسة الجمعية الخيرية الاسلامية وفى نفس العام أعلن عن
اقامة محفل ثابت للخطابة فى ساحة المدرسة ليلة الجمعة من كل أسبوع ،
وأصبحت ساحة المدرسة تنص بالوافدين عليها وكان عددهم يزيد عن ٥٠٠
مستمع فى كل اجتماع (٩٥) .

اهتم النديم خلال تلك الفترة بأعداد جيل من الخطباء وتدريبهم على
الخطابة ليكونوا دعاة فى المستقبل ، فكان جماعات من التلاميذ يدرّبهم
« فيتحدثون حول موضوعات تهذيبية واجتماعية » وشملت خطبه الدعوة إلى
« فضل الجمعيات والمحافل الخطابية والمجالس الأدبية والصحف السياسية
والعلمية وكيف تخلق الشعور الوطنى وتنبيه الرأى العام » كما « وازن بين
الشرق والغرب وأسباب تأخر الأول وتقدم الثانى فى حديث ظاهره الإصلاح
الاجتماعى والثقافى غير أنه محشو بما يتنبه الألباب إلى ما وصلت اليه البلاد
من سوء الحال » . ولم يكن النديم هو خطيب المحفل الوحيد ، وإنما انضم اليه
أيضاً فى الخطابة « ادب اسحاق » و « أحمد سمير » و « ابراهيم اللقانى »
و « أجند العوام » وغيرهم . كما خطب فى هذه المحافل التلاميذ « مصطفى
ماهر » و « أحمد فتحي زغلول » و « واصف سمكة » و « مرصع نبيه » .

اقتصرت خطب الفترة الأولى على دعوات اجتماعية واصلاحية عامة
وأخذت خطب الفترة الثانية الطابع السياسى المباشر ، بل انها تنقسم بسمة
خاصة ، تلك هى انفلاتها من أى التزام تنظيمى ، وعدم تعددها بأطوار
الحزب الوطنى أو الحزب العسكرى - الذى لم يكن النديم فيما يبدو قد
اتصل به بعد - ومن الناحية الأخرى فإن النديم ترك فكرة المحفل الخطابى
الثابت ، ليتجول بنفسه فى القرى والكفور والمدن الصغيرة ينشر دعايته
السياسية وسط الفلاحين . وتقع هذه الفترة بين حادث قصر النيل فى
فبراير ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ . وقد سافر النديم خلالها إلى مدن
وقرى كثيرة منها دسباط والرحمانية ودسوق وزفتى والمنصورة وميت غمر .
والملاحظة العامة على الأفكار التى نشرها خلال تلك الجولة ، انها متطرفة
نوعاً ما ، دارت حول أوضاع الاستغلال التى يعانى منها الفلاحون ، واتسمت
بالدعوة إلى العنف ضد الاغنياء . وخلال جولته تلك تنبه الحزب العسكرى إلى
الدور الذى يمكن أن يلعبه النديم فى حشد الجماهير حول مطالبه فتم الاتصال
به وضمه إلى الحركة الثورية المنظمة .

التزم النديم ابتداء من تلك الفترة بشعارات سياسية منظمة تعبر عن فكر عناصر ثورية منظمة ، فبدأ جولة أخرى على مشارف حركة ٩ سبتمبر لجمع التوقيعات على « المحضر الوطنى » • من أنحاء البلاد ، يجتشد جموع الفلاحين ، و جموع دهناتهم قديهنهم ، بهم اتسع نطاق هذه العصاية وتمددت محافل الخطابة « (٩٦) • وبعد تفجر ثورة ٩ سبتمبر قام النديم بأدوار هامة كخطيب للثورة ومنظم لدهايتها • وعقب تشكيل وزارة شريف تقرر نقل الآلات العسكرية الثلاثة التى شاركت فى مظاهرة ٩ سبتمبر فصحب النديم المسكر فى رحلتهم الى مواقعهم الجديدة ليقدمهم خطيبا الى الجماهير مبرزاً وحدة الشعب والجيش ، مؤكدا على الأهداف الديمقراطية لحركة الجيش وهى « حماية البلاد وحفظ المباد وكف يد الاستبداد عنهما » متحفظاً بأن « الحرية ليست تتبع الشهوات البهيمية والأغراض الذاتية ، وانما هى معرفة الحقوق والواجبات والسير تحت لوام الإنسانية بالتؤدة والسكينة » • ومؤكداً كذلك على ربط الأهداف التحررية بالهدف الديمقراطى مشيراً الى أن حكومات الاستبداد فهمت أن « مساعدة الأجنبى اكراهه وتكثير العطية ، وتسليمه أزمة الكثير من أشفالنا ، وإذلال الوطنى ، وضياع حقه وتركه فى زوايا الهمسالة » •

وصحب التأكيد على أهداف الثورة التأكيد أيضاً على شعارين سياسيين هامين ، الأول شعار « الوحدة القومية » ، اذ أن وحدة قيادة الثورة صورة من صور الوحدة بين مختلف القوى الوطنية اذ « لا تتمر الدنيا اذا لم يتشارك الخلق العناد ، فالأرض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد » (٩٧) • وفى تركيزه على فكرة الوحدة القومية فإن النديم فى تلك الفترة أيضاً قد صعبها بمقولتين متلازمين لهذه الفكرة • الأولى « السير تحت لوام الإنسانية بالتؤدة والسكينة » والثانية التأكيد على الطابع السلمى للثورة التى حققت أهدافها مع حفظ الأرواح والأعراض « (٩٨) • وبهذا تعددت دعوته الثورية فى إطار محدود ، وتنازل عن يقينيته وطرفه ، وأكد فى جميع خطبه على الوحدة القومية والبعد عن العنف كشارعين أساسيين لهذه المرحلة •

ولازم النديم هرايب أثناء اقامته مع آلايه بالشرقية يخطب الوفسود التى تاتى اليه ويناقش الأعيان والوجهاء الذين يجتمعون كل مساء بمنزله بالشرقية ، أو بالقاهرة عقب عودته اليها ، مؤكدا أنه سيستمر فى أداء دوره « لن أغفل عن هذا السعى ولن أبخل بالكلمات أسطرها والخطابات أسرها فى البلاد حتى تبعث فى الآلاف منها روح الإدراك السياسى » (٩٩) •

فى المرحلة التالية من مراحل الدهاية السياسية ، نشر « النديم » أفكاره حول المسألة الدستورية وشاركه فى الخطابة أثناءها الامستاذ الامام

محمد عبده وإبراهيم اللقاني وأديب اسحاق ومصطفى ماهر وعشرات غيرهم .
وذلك في مجموعة من الاحتفالات الكبيرة أقيمت في الإسكندرية وفي القاهرة
حضرتها مختلف المؤسسات والتجمعات السياسية ، بمناسبة صدور الدستور
وانتخاب مجلس النواب . وبطبيعة هذه الاحتفالات فإن الدعوة الدستورية
والديمقراطية كانت المركّز الأساسي لأقوال الخطباء الذين كانوا يتحدثون
عن « الفرق بين الاستبداد والقرى » وعن « الحرية كمقي لكل فرد »
و « حق التشريع والانتخاب لكل مواطن » ، كما حولت عدة مسائل هامة
تتعلق بتصور الخطباء لمستقبل البلاد في ظل الحكم الدستوري مثل « العلوم
والفنون » والمطالعة « بانقسام بنك أهلى يحمى الأهالى من استغلال المراهين »
« إصلاح طرق التدريس والمنهاج وتعميم التعليم » . ولقد كان من
نتيجة هذا النشاط الدعائى الواسع أن أصبح الحديث فى السياسة العامة
يعتبر بالجميع ، حتى أن مراسل التيمس نقل عن صديق له قوله أنه
أحصى فى صباح يوم واحد ٢٧ مجموعة من المواطنين المصريين تجمعت فى
السوق ، يتحدثون فى الميزانية أو الوزارة أو التدخل الأجنبى « (١٠٠) .

وبلغت الموجة الدعائية قممها عند تفجير الأزمة وحدوث الانقسام
النهائى فى جبهة الثورة نتيجة لقبول الخديو المذكورة المشتركة التى قدمت
فى ٢٥ مايو وتضمنت طلب الدول إبعاد زعماء الثورة عن البلاد وأيدت
تحرك الاساطيل الى مياه الاسكندرية . فقد بادر النديم بالسفر فوراً الى
العاصمة الثانية حيث عقد اجتماع ضم أكثر من عشرة آلاف مواطن « خطب
فيهم مبيناً خطورة المذكرة على استقلال مصر، مهاجماً الخديو فى وطنيته وكفايت
للحكم » (١٠١) وخطب النديم مرة أخرى فى الاسكندرية ليعد الأذهان لاستقبال
درويش باشا مندوب السلطان العثمانى . وكان الضمار الذى تسمى القوى
الثورية لتحقيقه فى تلك المرحلة هو « المحافظة على السلام فى الداخل حتى
لا يتخذ ذريعة للتدخل بحجة حماية الأجانب » وهو ما وضمه النديم موضع
التطبيق فى خطبة الأنفوئى المشهورة التى ألقى فى مؤتمر دعت اليه جمعية
المقاصد الخيرية ، حيث « اجتمعت مئات غير محصورة » لفت النديم نظرهم
الى « لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهى
تلك الحمائم » و « حرصهم على لزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو » وبين
لهم أن « هرايى أخذ عهداً الأمن على نفسه والخديو يسعى فى عكسه » (١٠٢) .

ومنذ تفجر هذه الأزمة أثبت النديم الذى وصف دائماً بأنه رجل شديداً
التطرف لمتعصب الأعصاب ، أنه يستطيع أن يملك أعصابه عند الضرورة ،
لكى يذبح قدرته كلها فى خدمة القضية التى يناضل من أجلها وتؤكد من مجمل
نشاط الثوار أن القتل المنظم للثورة لم يكن حقلاً ارتجالياً فى مجمله ولم يكن
ممدوم الخبرة تماماً . لهذا طرحت قيادة الثورة شعار « المحافظة على السلام

الداخل » والتزم النديم به وعمل على نشره . ويصف الشيخ محمد عبده خطب النديم في تلك الفترة « بأنها كانت من المسكنات لأنها تدعو الناس الى عدم الاحتياك في مشاجرة حتى ولو اسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين منها إياهم أن تلك هي الطريقة التي يرمى اليها الخصوم لاهتمام الانجليز حجة يتمكنون بواسطتها من اطلاق النار على الاسكندرية » (١٠٣) .

ويبدو وضوح الفكر السياسي لقيادة الثورة في شعارات استقبال المندوب العثماني درويش باشا . فقد كانت الثورة ترفض أى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد فى صد الخطر الأوروبى الاستعماري لذلك كلفت النديم بتنظيم استقبال درويش باشا لينقل اليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات . الأول : رفض المطالب المقدمة من الدولتين .

والثاني : رفض وجود الأسطول الأوروبى فى المياه المصرية ، أما الثالث : فهو اعلان تأييد الشعب للسلطان ، وقد برزت قدرة النديم على تنظيم الجماهير فى هذا الاستقبال حيث قام بتنظيم الشعارات تنفيذا موسيقيا وكلف مجموعات من الرجال والنساء بتريدها امام المندوب العثماني . ويقول بلفت أن النساء كن يتشدن : اللايعة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) فيرد عليهن الرجال : مرفوضة . ثم يشتركون معهن فى تريده شعار « ردوا الاسطول » .

وعندما نشبت الحرب انتشر الخطاب فى جميع انحاء البلاد يهزحون أيمانها ويحشدون الرأى العام حول استمرارها ، ويذكر هرايى من هؤلاء الخطباء المشايخ أحمد عبد الفتى وصيد المرصفى ومحمد أبو الفضل ومحمد فتح الله و على المليجى و محمود ابراهيم و حميده الدمنهورى و أحمد سيف البارى فضلا عن النديم .

ونلاحظ من الموجز العام للخطب والقصائد التى حفظها لنا التاريخ مما التقى فى تلك الفترة ما يلى (١٠٤) .

● أنها كانت تلقى فى أماكن متعددة ، وخاصة فى المساجد والمعافل العامة المختلفة . وفى أغلب مدن القطر وقراء تقريبا . وخاصة القرى المحيطة بجبهات القتال الشمالية والاسكندرية والشرقية (قناة السويس) ، كما أنها كانت تلقى أيضا فى معسكرات الجيش لرفع الروح المعنوية للجنود .

● ان الخط العام لها هو كشف الخطر الاستعماري وخاصة الانجليزى الذى يأتى من قوم « طاشت عقولهم ، فلم يحسنوا الضروريات ، فساموا بسوق أموالنا وديارتنا نفيسها وساقوا إلينا من زيف المعلومات غسيسها » واتهم « لما

صحت أيدانهم وصمرت أوطانهم لم يقنعوا بذلك بل طلبوا التصرف فيما تصرف المالك ، فم جاؤوا محاربين ، يريدون سلب الأموال وهتك الحرم ، يسطادون بشباكهم الأوطان من غير قتال أو دفاع » .

● وصحب الهجوم على الاستعمار ، هجوم على العناصر الخائنة التي انضمت اليه وعلى رأسها الخديو . فهؤلاء كانوا « فى تشويش الأمة أول سبب » وهم الذين « طفوا وبنوا فحق عليهم المثل السائر : وعلى الباغي تدور الدوائر » وقد « حكموا بالبنود ، والقوانين فعضم البلاء واهتد ، وزاد الكرب واحدد ، والمدو قد امتعان - كما قال النديم مخاطبا الشعب - « على أغراضه بخديريكم الذى باع الأمة ارضاء للانجليز وجعل بلاد الاسلام مقابل حماية الانجليز له » .

● أن ممة دينية واضحة كانت تغلف الدموه الثورية ، فاعتمد الدعاة على العس الدينى ، فأحدهم يمتنى أن يكون أحمد عرابى هو المشار اليه فى الحديث النبوى الشريف الذى يقول « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يهتد لهذه الأمة أمر دينها » وان عليه تقع مهمة « قتل البدع التى أسود القطر بظلماتها ويغشى بلاء الظلم بأرجائها وحاشى ان يجعل الله ديار أهل بيت نبيه فى ذمة كافرين » ، وثمة تكرار والاحاح فى دعوة المواطنين لأن يكونوا « لدين الله من المنتصرين ، فيفوزوا برضى المولى اللطيف الخبير » وأن يماريوا « أهدام الله » .

● ان هذه الدعاية كلها كانت تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة فى الحرب « قوموا لمحاربة أهدام الله وأعدائكم الطفلة البيضاء وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة فالجهاد فرض الآن علينا كلنا واجب ، لدخول الأعداء فى بلادنا محاربين فمن أتى بواجب الجهاد أحرز فضله ومن تطوع خيرا فهو خير له . فالسنيد من ساذج الى اغتنام الآخر من الله العلى الكبير » (١٠٥) . وتبلور هذا الخط بوضوح عند النديم الذى خاطب الجماهير « لستم القائمين بالواجبات ولا حياة لأراضيتكم وبلادكم ان تقاعدتم عن حرب الانجليز الخائنين » وأكد أنه « ليس من قعد عن نصر الله كمن جاهد فى سبيل الله » . ودعا المواطنين الى الحرب « فائتوا آجال الثام معدودة ، فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فاحرجوا لحرب عدوكم ولا تحشوا الموت لكل أجل كتاب » (١٠٦) .

لم تكن الخطب الوسيلة الوحيدة للدعاية السياسية ، إذ صحبتها وسائل أخرى ، تتجاوز خبرة « التلقين » التى لا تقدم الخطابة فى معظم الأحوال خبرة مواها ، الى تحقيق التحريك ، كخبرة سياسية متقدمة ، ومن هذه الوسائل المطالبات الجماهيرية ، وكان أولها حركة جمع التوقيعات على المحضر الوطنى وقد

أشار بها النديم ، وبدأت في الشهور السابقة على ثورة ٩ سبتمبر حيث وجه عرابي منشورا الى الجماهير أحيطت علما بواسطته بانتقادات المناصر الثورية على وزارة رياض باشا . والحق بهذا المنشور طلب كان على المواطنين ان يوقعوا عليه بتوكيل عرابي عن الأمة في كل ما يتعلق بأحوال البلاد . وقد قام النديم بتوزيع هذا المنشور في جميع أنحاء البلاد داعيا الناس الى نصرته الثورة جامعا التوقعات على المرائض ، التي اتخذها عرابي بعد ذلك دليلا على اناية الأمة له .

وقد تكررت هذه المرائض بعد أزمة المذكورة الثانية في مايو ١٨٨٢ حيث وقع ٩٠ ألفا من الأعيان والفلاحين عرائض قدسوها الى درويش باشا مطالبون فيها برفض مذكرة أوربا وإبقاء عرابي وعزل الخديو .

وكانت هناك غير هذا وسائل أخرى للدعوة الثورية بعضها قديم من أيام قوب بن صنوع - وبعضها حديث على عهد النديم ، تلك هي استخدام المسرح كوسيلة للدعوة الثورية ، فقد ألف النديم تمثيلية باسم « الوطن » وأخرى باسم « التوفيق » وقام بتمثيلهما مع طلبة مدرسته ، وحوادثهما « تشف عن أسف شديد على تهجر مصر وما يحدث فيها من خلل وسوء تدبير وفيهما دعوة الى مقاومة الاستسلام للرقابة الأجنبية المسيطرة على أجهزة الحكم » (١٠٧) .

كذلك اتبعت الثورة أسلوب المراكب الجماعية والمظاهرات فعندما عرضت الوزارة على شريف باشا بعد ثورة ٩ سبتمبر وتحفظ في قبولها اتجه أكثر من ألفى عمده في ذلك اليوم والحواء على شريف باشا بقبول الرئاسة « (١٠٨) » . وفي أثناء أزمة مذكرة مايو ١٨٨٢ « خرج علماء الأزهر وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين و مندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديو وطلبوا برفض المذكرة وعودة عرابي » (١٠٩) . كذلك فإن حركة التوقيع على محاضر عزل الخديو وتنصيب حلیم باشا مكانه كانت من أوسع حركات المطالبات في تاريخ الثورة العرابية .

(ج) المنظمات الجماهيرية :

ومع كل الجهود السابقة في العهد والتنظيم ، نلاحظ نقصا خطيرا في النشاط الذي يأخذ صفة المنظمات الجماهيرية . ولولا النديم لما انتهت القوى الثورية أصلا لهذا الجانب الهام . لم تكن الجمعيات والائتات الاجتماعية في مصر قد تبلورت بعد بحث تصف نفسها في منظمات جماهيرية اقتصادية أو اجتماعية بل ان مختلف التجمعات لم تأخذ أشكالا تنظيمية ، وان ظهر داخلها بعد نشوب الثورة عناصر ثورية قيادية . وبسبب ضعف الطبقات الشعبية فقد

اقتصرت المنظمات الجماهيرية فى تلك المرحلة على منظمات تعليمية وثقافية ذات طابع خيرى واصلاحى فى الأساس .

ومن أوائل تلك المنظمات تجمعات المثقفين المصريين فيما عرف بالجمعيات الأدبية والعلمية . وقد أنشأ أول هذه التجمعات « يعقوب صنوع » باسم « محفل التقدم » ثم أنشأ أخرى باسم « محفل محبى العلم » وانتخب لهما رئيسا ، ويعتبر البعض ان هاتين الجمعيتين هما نواة الحزب الوطنى القديم .

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن الجمعيتين نلاحظ أنهما كانتا - فيما يبدو - وثيقتى الصلة بالحركة الماسونية ، وهو ما يظهر من اسميهما ومن طبيعة الموضوعات التى كانت تلقى فيها إذ « كان الخطباء جميعا فى محاضراتهم يدعون للحكبة والاخاء بين الشعوب دون تمييز عنصري أو دينى » . كما ان الاجتماعات كانت تضم « مسلمين ونصارى ويهود » وساهم فيها « شيوخ الأزهر وأعلام الدينين الآخرين » . كما ان الجمعيتين كانتا تجمعا لمختلف فئات المثقفين إذ « اقبل عليهما طلبة الأزهر وكبار ضباط الجيش المصرى » واهتم هذا التجمع بمسألة أساسية « بنشر مبادئ الحرية الأوروبية عامة والفرنسية خاصة » إذ كان « تاريخ فرنسا وآدابها من الموضوعات الرئيسية للمحاضرات » مما ضايق الانجليز فسدوا للجمعيتين لدى الخديوى وأتهموهما بأنهما مركزان للثورة ، فسبح التلاميذ والعلماء من حضور اجتماعات الجمعيتين وهكذا أهلقنا أبوابهما فى سنة ١٨٧٤ » (١١٠) .

وعندما دخل النديم مجال انشاء المنظمات الجماهيرية أضفى عليها من طابعه الراديكالى الكثير ، وقد أنشأ أول هذه المنظمات فى أبريل سنة ١٨٧٩ باسم الجمعية الخيرية الاسلامية وحدد أهدافها بالتعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء وبمصرفات قليلة للقادرين وتقدير المهنات المالية للفقراء من أهل الاسكندرية ، وكان الجانب الثقافى فى نشاط هذه الجمعيات يتمثل فقد ندوات أسبوعية ليقابحوا فى العلوم الدينية والمعارف ولهجودوا بما يبعث الفكرة الوطنية فى قلوبهم ويحببهم فى جنسيتهم المصرية . وكان نشاط الجمعية يحقق هدفين أولهما : نشر التعليم القومى الوطنى ، والثانى : تنبيه الرأى العام وايقاظ الافكار الخاملة والاتجاه الى المصرية بواسطة انشاء الجمعيات والمحافل الخطابية .

وإذا النديم - أيضا الاقباط - الى انشاء « الجمعية الخيرية القبطية » فاستجابوا لدعوته ، ثم أنشأ فى القاهرة جمعية ثالثة هى « جمعية المقاصد الخيرية » . وتألفت جمعيات بدمتهور وميت غمر والمنصورة وشبراخيت وغيرها من البلاد ثم أنشأ النديم بعد ذلك « جمعية التوفيق الخيرية » ثم

« جمعية الأحرار السودانيون » التي أشرنا الى طبيعة دورها في فصل سابق .

تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى :

وصف عبد الله النديم فى مقال له ، الانطباع الذى تركه فى نفسه حائزو السلطة الادارية ، فقال ان الخديوى اسماعيل كان « لا يرفع الا الأراذل ولا يقرب الا الأماطل » وأنه أرسل الى الانعام « كل صخرى الفؤاد وحفى الاخلاق ، وفى الأصل ، ردىء المنبت سوء التربية ، خبيث الطبع ، لا يرمى حرمة للانسانية ولا حقاً للدين ولا ذمة للأخلاق » (١١١) وبهذا لغص النديم طبيعة جهاز الدولة الرجعى الذى كان على الثورة أن تواجهه ، لتنتزع السلطة من برائثه .

١١١ - « الخديوى »

وتختلف مشكلة الدولة فى الثورات البرجوازية التقليدية ، الى حد ما من مشكلة الدولة فى مصر ، وفى البلاد التى تشابه معها فى ظروف النمو . فقد أنشأت البرجوازيات الأوربية التقليدية ، جهاز دولتها المركزية على انقاض التفتت الاقطاعى ، وحاولت فى البداية الا تتدخل فى حياة الناس الا فى أضيق الحدود . وحرص منظرو البرجوازية على التأكيد بأن الدولة يجب أن تقصر وظيفتها على مهمتين « الأمن الداخلى والدفاع القومى ، أما المؤسسات الأخرى « التعليم والاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحة والزراعة .. الخ » فيجب أن تظل فى يد تنظيمات أو تجمعات أهلية أو اختيارية . وبرغم أن مطامح منظرى البرجوازية لم تتحقق ، فقد كانت هناك دائماً محاولة لتحقيقها .

لقد عرفت مصر لمهوء طويلة درجة من المركزية — حتى فى ظل النظام الاقطاعى — لم تعرفها الدولة البرجوازية ، وهو ما يعسود فى جوهره الى ما سماه « ماركس » بالاقطاع الشرقى ، حيث فرض أسلوب الرى الصناعى درجة من تدخل الدولة ، تزايدت حتى عرفت مصر سلطة عريضة فى مركزيتها ، انتوت مع ظهور الاقطاع المسكرى وتفضيحه فى العصر التركى المملوكى بالذات الى سلطة طاحية ، والى جهاز دولة يملك موروثات تقليدية .

وبينما يعود الى محمد على الفضل فى إعادة تنظيم جهاز الدولة فى صورة حديثة ، فعليه أيضاً تقع مسؤولية احكام القبضة الحديدية لهذا الجهاز على كل ما يجرى فى مصر . فقبل حكمه كانت الفوضى الضاربة أطنابها فى انعام مصر قد خففت قليلا من السلطة المركزية ولكنه — بطبيعة حكمه الشخصى — لم يعد للسلطة المركزية مكانتها فعسب ولكنه دعمها بحكم

بوليسى ياطش ، ويتدخل ذاتى وشخصى فى كل المسائل ، وأى مراجعة سرية لوثائق الحكم فى هذه الفترة تدل على أن أبسط وأتفه تفاصيل الحياة العامة فى مصر كانت تمرض عليه « (١١٢) » .

لقد أحيا محمد على وعمق الطابع الاليجاركى للسلطة فى مصر ، فحصرت فى أيد محدودة ، يمارس الواحد منها أدوارا سياسية وإدارية وعسكرية متعددة ، واندمجت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى وحدة ، وضمت كلها فى أيد قليلة ، بل كان هذا المدد القليل غريبا فى جنتيته من الوطن ، إذ كانت السلطة فى كل مؤسسات الدولة تقريبا فى يد المناصر الجركمية والتركية .

وفى عصر محمد على وخلفائه ، تطورت الأمور على النحو التالى :

● فمع استمرار السلطة الشخصية كرافة للمرحلة ، حدثت صدمة فتعتت هنا وهناك - وإلى درجة ما ، فإن مصر بدأت تعرف تدريجيا شكلا من أشكال الفصل بين السلطات - وبينما كان القضاء يتمتع بنوع من الاستقلال ، فإن السلطين التنفيذية والتشريعية كانتا أقل انفصالا - وجمع بينهما الأولى - أو الغدوى - فى يده وبينما كان التشريع السائد ينبثق أصلا من الشريعة الإسلامية ، فإن الدولة لم تكن «ثيوقراطية» مطلقة ، وذلك بطبيعة التطورات الاجتماعية والفكرية ذاتها .

● ومارس جهاز الدولة فى مصر سلطة القهر الطبقي على مستويين . الأول : قهر المستغلين لملصة الدين يستغلونهم ، والثانى : أهم من ذلك وأكبر ، هو مستوى الاضطهاد القومى أو المرقى . ذلك أن جهاز الدولة كان محكرا لمناصر غريبة عن المصريين ، تفخر بطبيعتها الحربية ، وتشعر بالاستغلام على الأهالى وخاصة أنها تفردت بمهمة القتال طوال خمسة قرون ، بينما اكتفى المصريون - بتمجير الدكتور حسين فوزى - بصنع الحضارة . وهو ما جعلها تستثير التناقض الحاد مع الشعب المصرى . وأصبح التناقض القومى جزءا من مجموعة التناقضات الاجتماعية التى يحفل بها المجتمع المصرى ، ولم يكن هذا التناقض منفصلا عن أرضيته الاجتماعية ، وبرغم أن الاضطهاد القومى أو الدينى - من الأكثرية للأقلية أو العكس - يمكن أن يشكل وجها من أوجه التناقض مع أى مجتمع ، فإن درجة هذا التناقض تظل فى إطار ما يسمى « بالاختلاف » أو « التناقض غير الحاد » حتى تغذيها تناقضات اجتماعية أساسية . إذ ذاك تصبح إحدى العوامل المهمة لتحريك التناقض الاجتماعى . ومع تزايد التدخل الأجنبى الأوروبى فى الشؤون المصرية دخل الأجانب إلى هذه الخريطة الممتدة ، إذ انضموا إلى الفئات الحائرة للسلطة والمدممة لجهاز القهر الطبقي .

● أدى انهيار وتفكك نظام « محمد علي » الى تغييرات تدريجية في شكل السلطة ، تمثلت في اعطاء المصريين الفرصة للمشاركة فيها . وهو ما يعود الفضل فيه الى سعيد ، الذي وجه منشورا الى أحكام الأقاليم ، قال فيه « لقد منح لحاضرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عهد أبناء العرب بنواحي المديريات مع أبناء الترك على سبيل التجربة » وابرز ما اطلوا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها ، وهناك يكون الاقدام على تقديمهم أو بتعيين تأخرهم عن براهمين واضحة ، فابتدأنا بتنصيب اثنين من عهد نواحي مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة . وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العهد حكام اخطاط . والآن تملقت ارادتنا أن يكون حصول ذلك بسائر الأقاليم فأصدرنا أوامرنا الى المديرين عموما ، وهذا اليكم لتنتخبوا من عهد أبناء العرب المصريين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتهم على الثلث منهم ، بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاث من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب وقبل أن ترتبهم أعرضوا علينا ببيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم » (١١٣) .

ولعل هذه التجربة هي أول محاولة حديثة لاشراك عناصر مصرية في جهاز السلطة وفي شريحة من أهم شرائحه وهي جهاز السلطة في الريف، وان كنا نلاحظ أن محاولة سعيد يشوبها التحفظ الشديد ، ولكن العناصر المصرية أثبتت صلاحيتها للقيام بهذا الدور .

والى صعيد أيضا ، يعود الفضل في افساح المجال أمام العناصر المصرية في الجيش فهو الذي اتجه الى تجنيد أبناء عهد ومشايخ البلاد ، ففتح الطريق أمام أكثر العناصر المصرية نشاطا وفاعلية اجتماعية ، لكي تنتظم في كيان ذي طبيعة خاصة هو الجيش ، واليه أيضا يعود الفضل في فتح باب الترقية الى المناصب القيادية العليا في الجيش أمام العناصر المصرية .

وبذلك ألقي بذور الصراع الذي سينشب في المستقبل القريب بين هذه القيادات وبين العناصر التركية المملوكية التي كانت تحوز السلطة .

على أن هذا لم يكن كل ما حدث ، فالحقيقة أن تغيرات أعمق ، لحقت بطبيعة السلطة في المجتمع المصري ، كان أهمها أن شكلا جنونيا من أشكال الفصل بين السلطات كان يتبلور آنذاك فالسلطة القضائية بدأت تطل برأسها في حكم اسماعيل ، بإنشاء مجالس الأحكام ، والسلطة التشريعية أطلت هي الأخرى خلال عهد بتشكيل مجلس شورى النواب في سنة ١٨٦٦ .

ومن السذاجة أن نتصور أن مثل تلك الاجراءات لم تزد من كونها نوع من « الوجاهة السياسية » . فالسلطة ليست « لعبة » وأى تنفذ فيها ، وخاصة إذا كان ذو تأثير جذرى ، يعبر عن تطورات اجتماعية عميقة قد تحتاج الى مجهود للتوصل اليها ، لا يبرر التقاعس عنه أو عدم القدرة عليه ، اهمال خلوة الظاهرة أو التقليل من شأنها . ان اسماعيل الذى كان واعيا بما يفعله ، قد عبر عن هذا الوعى فى قوله لمراسل « التيمس » ان تجاهل الشعور الوطنى المصرى ومقاومته ، سيجعل وجود الأجانب فى مصر مسألة تحتاج لاستمرارها الى القوة والعنف والازهاق (١١٤) . وهو دليل على إدراك الوالى الأوتقراطى ، بأن حركة قومية بدأت بشائرها .

● ومع أن قضية السلطة ليست « مشكلة البيروقراطية » كما قد يتصور البعض ، فإن هذه المشكلة هى أحد وجوها بلا شك . ان مقولة « السلطة » مقولة سياسية ، تحتاج لتحقيقها « لثورة طبقية » ، جوهرها تحطيم جهاز الدولة الرسمى وإحلال جهاز ثورى محله ، بينما تعتبر « مشكلة البيروقراطية » مقولة فنية فى علوم الإدارة ، تحتاج الى عمل اصلاحى لضمان أحكام حركتها لتؤدي الدور المستهدف منها والبيروقراطية بهذا المفهوم هى أحد وجوه مسألة السلطة . ويميز هذا الوجه إذا ما تأملنا حقيقة تقول « ان عجلة التطور من المجتمع التقليدى الزراعى الى المجتمع الحضرى المدنى بطيئة لدرجة كبيرة ، ومن ثم كانت الإدارة فى مصر إدارة تقليدية اتخذت فيها « القرصنة البيروقراطية » شيخ السيد لشعب مغلوب على أمره ، شبح رجل البوليس الظالم » .

وفى عهد اسماعيل ، كما فى العهد الحاضر ، تميز أعضاء هذا الجهاز البيروقراطى بصفات سيكولوجية خاصة ، فالرئيس الإدارى ذو روح ديكتاتورية ، والموظفون عمومًا يتسمون « بالميوعة والقدرة على التلون والتكيف وفقًا لهوى الحاكم ، إما كان سواء فرعونيا فى مصر القديمة أو مملوكا أو تركيا . وأصبحت الدوافع النفسية المحركة لاتجاهات الموظفين السلوكية تتركز فى المحافظة على الوظيفة كمورد رزق ووسيلة الى الترقى الى الدرجات المسموح بها لهم أو انتهاز الفرص وتركيز الجاه فى أيديهم مما يساعد على جمع المال والثراء على حساب الوظيفة » وتميزت البيروقراطية المصرية الى هذا « بسيكولوجية القبيلة » وخاصة فى الريف حيث الاعتماد الأساسى « على الركود وعدم الرغبة فى التغيير . وعلى القرابات والعصبية والبيئية وعلى العادات والتقاليد التى هى فى الواقع أقوى فى حكمها للسلوك من القانون » وهو ما جعل ممثلى السلطة فى القرية يستغلون « ضعف ثقة المواطنين بأنفسهم وجهلهم وعزلتهم وعدم قدرتهم على الاتصال بالحكومة المركزية ، « لممارسة الظلم الاجتماعى والسياسى » ومن هنا كانت البيروقراطية المصرية ، أشبه ما تكون « بالقرصنة

التي تتسم بالجهل والظلم والأتوقراطية » (١١٥) . ولهذا أطلقت البيروقراطية برأسها كواحدة من التحديات التي تواجه قوى الثورة ، وتحتاج إلى مجهود جاد لمواجهتها .

على أن هذا كله لم ينف الحقيقة القائلة بأن هياكل جنينية لسلطات منفصلة قد ظهرت على خريطة السلطة في مصر ، ومن هنا فإن تعميق هذه الهياكل كان دور الفئات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت هذه الهياكل تدريجيا مع نموها ، وبمعنى آخر ، فإن الثورة المراهية باعتبارها إحدى محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، طرحت قضية السلطة باعتبارها جزءا من مطالب هذه البرجوازية للتنوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعي ليكون في خدمة أهدافها ومصالحها . كانت تلك المهمة أكثر المهمات الثورية إلحاحا وخطورة على قيادة الثورة وحزبها - وثمة مؤشرات على محاولات للوهي بالمشكلة ودراك الدور ، فقد عبر عرابي عن فهمه لتلك المهمة في بداية حركته ، إذ قال في خطبة له قبل حركة ٩ سبتمبر « إن بعض الموظفين قد تعلموا وتخرجوا في مدرسة الاستبداد ، ولذلك يجب أن يوظف موظفون مصريون من أولاد العرب عوضا عنهم ، وهذا القول مناف لما هو حاصل فإنه لا يوجد في الوزارة - يقصد وزارة رياض - سوى وزيرين مصريين » وفي كثير من خطبه التالية حمل بشدة على توظيف الأوربيين في الحكومة (١١٦) .

وهكذا تصاعد وهي قيادة الثورة بمسألة السلطة ، من مجرد انصاف فئة من فئات المجتمع فحسب ، ليطرحها في آبعادها السياسية الكاملة ، باعتبارها قضية جهاز الدولة ، والمستوظفين « الذين تربوا في مدرسة الاستبداد » مشتبكة بكل تفاصيل الإدارة ، ومشاكل البيروقراطية وتسلسل العناصر الأوربية إلى المراكز الحساسة في عصب السلطة .

وبنشوب الثورة ، بدأت - في حدود وهيها - تتدخل لتثوير جهاز السلطة الاستبدادي والرجعي ، وكان هذا يعني حدة إجراءات أساسية :

● أولها : تطوير الجيش من العناصر التركية والجركية وخاصة القيادات العليا فيه ، وهي خطوة طبيعية - باعتبار أن الجيش كان طليعة النضال الوطني والقومي ، وباعتبار أنه أخطر المؤسسات الرجعية لأنه قوة القهر الطبقي المسلحة .

● تعميق الهياكل التي ظهرت كأساس للفصل بين السلطات ، بتعميق تنويع السلطة ، وتحويل من سلطة شخصية يقوم بها أفراد بصفتهم تلك ، إلى سلطة موضوعية تقوم بها مؤسسات ثابتة : الخديو يملك ولا يحكم .

والوزارة مسؤولة عن السلطة التنفيذية ، والمجلس التشريعي يمارس دور الرقابة والتشريع ، والقضاء يطبق القوانين .

● تمصير السلطة التنفيذية ، بإحلال المصريين محل الأوربيين في وظائفهم والبدء في ذلك بتقليل مرتبات الأوربيين ، والزامهم حدهم كسلطة خاضعة للمصلحة المصرية ، وليست فوقها ، وبمعنى آخر ، تحويل الموظفين الأوربيين الى « موظفين » بكل ما تعنيه الكلمة ، والقضاء على الادوار الاخرى التي كانوا يلعبونها في جهاز السلطة .

● انشاء مؤسسات ثورية تواجه متطلبات الحرب ، عندما فرضت الظروف ذلك على قيادة الثورة .

على أن الصراعات والانشقاقات التي تعرضت لها جبهة الثورة ، انقت ظلها . على تلك الاجرامات فتمت بعضها من أن تتحقق وأجلت بعضها الآخر أو حققته بشكل غير متكامل ، كما أن بعض القصور في فهم هذه المسائل كان يحول دون التطبيق السليم والصحيح للأهداف السابقة ، فكيف حالجت الثورة هذه القضية !

(١) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

إذا كان الجيش هو جهاز القمع الطبقي الرئيسي ، وهو الذي يحتاج الى أخضع المجهودات من قوى الثورة لصلطيته وبناء جيش ثوري جديد ، فإن تفجر الثورة في داخله يوفر على القوى الثورية مجهودا ضخما كانت ستبدله لارسام سلطتها الثورية وما يكبد أهدائها مجهودا ضخما في محاولة إجهادها .

وقد أدت حركة أول فبراير الى تحويل الجيش الى مؤسسة شبه سيامية تتبعية تدخله في السياسة العامة ورقمه مطالب انعزت بمنزل عثمان رفقي-ووزير العربية الجركسي وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة ، ثم قدمت ثورة ٩ شبتمبر مطالب سياسية مباشرة ، أصبح معها الجيش ، مؤسسة سياسية فعلية . ان ذلك بدأت تبلور نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

● النظرة الاولى تقليدية ترى الجيش ، حامى الطبقة السائدة وتحويل أن تقتصر وظيفته في هذه الحدود ، وهو ما عبر عنه الخديو توفيق في خطاب الغاء في احتفال أقيم في ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار في الجيش ، وفي هذا الخطاب أعلن الخديو أنسفه لما حدث في أول فبراير ، وعقوه عنه ، ثم أكب للضباط . أنه « يلزمكم

أن لا تشتغلوا من الآن فصاعدا بشيء خارج من حدود وظائفكم » ذلك أن
« الماسكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسمي في أداء
واجباتهم العسكرية والامتنال لولي أمرهم » . وأن أكمل الصفات العسكرية
هي « الاستقامة والامتنال في كل الأمور والأحوال » (١١٧) . وكرر رياض
باشا - رئيس الوزراء إذ ذاك - هذه الأفكار ، فقد خاطب الضباط قائلا :
« أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فإذا بدأكم
الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوبا كما
أخدمتم مائكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولي الأمر الذي هو السبب الأعظم
في جميع هذه الخيرات التي شملتنا - فعليكم أن تكونوا دائما على قدم
الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة » (١١٨) .

ولم تكف حتى أكثر القوى الرجعية ذكاء ، من تكرار هذه النغمة محاولة
إبقاء الجيش في إطار حركتها المحدودة ، وهو ما يتمثل في خطة شريف -
سمثل الارمستقراطية الزراعية - الذي رفض تشكيل الوزارة عبر ثورة
٩ سبتمبر ، قبل الحصول على تأكيدات من الجيش بمدد التدخل في السياسة .
وقد عبر لمرابي عن مخاوفه من الدور السياسي للجيش في قوله : « أن كل
حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن القومي
فيها وهذا وذاك لا يأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية » لذلك أوصى الضباط
« بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنها من أخص شئون العسكرية وأساس
قواها واحرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فقوموا بإدام واجباتها
الشريفة » (١١٦) . وقد ظل مترددا في قبول الوزارة حتى حصل على ضمان
من الأعيان وقع عليه ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها أظهروا فيها « صداقتهم
التامة وخلص نية الجيش » وضمنوا له « صدق وصحة التهميدات التي من
مقتضاها الانقياد لأوامره » وهو ما أكدته أيضا « سلطان باشا » في خطبته
امام شريف إذ صرح أن الأعيان « متكلفون بالجيش المصرية الذين هم في
الحقيقة أبنائهم وأخوانهم » (١٢٠) .

ويتحدد جوهر هذه النظرة في السؤال الذي وجهه اسماعيل أيوب باشا
رئيس قومسيون التحقيق الى أحمد مرابي بعد فشل الثورة ، فقد قال له ،
« بدلا من قيامكم بإدام وظيفتكم التي هي حفظ الذات العليا ، هدمتموها
بالأسلحة التي أمطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنية وحفظ الحكومة
المصرية » (١٢١) .

ومن الطبيعي - مع تشدد أصحاب النظرة الأخرى - أن تحاول العناصر
الرجعية أحداث انقلاب في الجيش يبقى له طابعه كجهاز للقهر ، وتخرجه
من الصل السياسي . ولهذا فقد اتجهت هذه العناصر للتحالف مع عناصر أخرى

داخل الجيش لعزل القيادة الثورية وتخريب الصلة بين هذه القيادة وبين قواعدها فى الجيش . وارتكزت المحاولة على أحداث تحالف بين القيادات الجركسية والتركية وبين عناصر من صف الضباط والجنود ، وكانت أول هذه المحاولات فى مارس ١٨٨١ حيث شرع تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش تركى فى كتابة هريضة للخديوى ، يؤكدون فيها « أنهم كانوا يجهلون الغرض الذى يرمى اليه رؤسائهم الضباط من حركة أول فبراير . وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم وانه اذا نقل أى واحد منهم الى أى جهة فلا يمارضون أمرا من الأوامر التى تصدر بذلك » .

وتكررت المحاولة بعد ذلك بقليل عندما حاول أحد الضباط المستودعين اغرام بعض صف الضباط وعساكر الآى طرة بقيادتهم ، ثم حاول عدد من صفار الضباط غير المصريين القيام بحركة مشابهة . ويلاحظ أن وراء هذه المحاولات عدد من القيادات الجركسية وعدد من المتصلين بالسراى ، وكرد فعل لمحاولة القوى الثورية إيقاف هذا العمل التخريبى ، تدخلت السراى وعزلت محمود سامى البارودى الذى اختاره الضباط لوزارة الحرية بعد حركة أول فبراير ، وهينت داود يكن صهر الخديوى بدلا منه ، ونشرت جوا من الارهاب البوليسى ، وهينت محافظا للقاهرة كلف باتخاذ اجراءات أمن مشددة تستهدف إيقاف التحرك السامى داخل الجيش . فمنعت بتاتا اجتماعات الضباط فى المنازل أو فى أحياء المدينة وأندرتهم بأن وجود اثنين أو أكثر مجتمعين فى المدينة سيؤدى الى اعتقالهم وهو ما أدى الى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

● وفى مواجهة هذه النظرة الرجعية لدور الجيش ، قدم الثوار رؤيتهم لمهمة الجيش ، ففى رد هرايى على خطاب رياض الذى طالب الضباط فيه بطاعة ولى الأمر حرص على التاكيد بأنه وزملاؤه « يريدون الإصلاح واقامة العدل على قاعدة الحرية والاخاء والمساواة ، وذلك لا يتم الا بانضمام مجلس النواب وإيجاده فعلا . وفى رده على خطبة شريف فإنه مع تمهده باحترام النظام ، واعترافه بوظيفة الجيش وواجباته التى من أعظمها « حفظ البلاد ومن فيها » تحفظ بأن الجيش مع استمداه لتنفيذ القوانين والأوامر فإنه يأمل أن تكون هذه وتلك « فى غير وقاضية باصلاح شؤون البلاد » كما لم يتنازل عما أسماه « حقوقا معلومة للجيش يمنحها له القانون » (١٢٢) . ويرجو أن يتألفها على يد الوزارة .

بلور هرايى فكرته بعد ذلك فى حديث له مع بلنت ، أدلى به فى فبراير ١٨٨٢ ، إذ قال : ان الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون من تجديد مظالم اسماعيل فى أى وقت اذا لاحت لهم فرصة . مع أن المراقبة الأوربية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون ،

الا أنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة » وأضاف هرايى « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يندعوا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ونرى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود ، ونحن مصممين على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته » (١٢٣) .

عبرت المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى عن الرؤية نفسها لمهمة الجيش فأشارت الى مجلس النواب التركى الذى اكراه على الصمت وقالت ان الوطنيين المصريين « فوضوا أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الأخذ فى النمو . وليس فى عزيمتهم ابقاء الحال على ما هى عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة العاصرة . وان أمراء الجهادية يأبسون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها » .

وفى مواجهة محاولات التآمر ، اتجهت قيادة الثورة الى تمصير قيادات الجيش العليا وتطهيره من القيادات غير المخلصة أو المشكوك فى ولائها . فبدأت بتطهير الآليات الثلاثة التى قادت حركة فبراير من العناصر المردة أو التى رفضت الاشتراك فى الثورة ، ثم تمكنت من تحريك المطالبات بعزل بعض قواد الآليات الذين لم تثق الثورة فى موقفهم . فعزل قائد الآلى القلم بناء على طلب تقدم به ضباط الآلى ، وعين بدلا منه أحد القواد الذين تثق بهم قيادة الثورة كما عزل قائد الآلى الطوبجية بحركة مشابهة .

وتمت المحاولات - وكانت محدودة فى البداية - بعمل ميامى ديمقراطى بين صفوف الجيش ، إذ كانت العناصر الثورية فيه تجمع الضباط حولها وتتقدم بعرائض وطلبات جماعية الى الوزارة تطلب استبدال قواد الآليات بفريقهم وهو أسلوب غاية فى الذكام كما يدل على تقدم - حتى بالنسبة لعصرنا - فى تطبيق مبدأ مقرطة السلطة . ويتنفس هذه الوسائل رفضت التعليمات الخاصة بمنع اجتماعات الضباط . وردها أمراء الآليات الى وزارة الحربية لأنها - بتصريح هرايى - « مهينة للشرفسكرى » .

ولم تغفل قيادة الثورة الإصلاحات التقليدية فطورت التشريعات والقوانين التى تحكم العمل بالجيش ، وصدر قانون جديد للمرتبات سبق أن أشرنا الى ما يتضمنه ، كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم الاجازات العسكرية البرية والبحرية وتسوية أوضاع الضباط المحالين الى الاستيداع . وتنظيم التعليم فى المدارس الحربية .

ويتولى عرابي لمنصب وزير الحربية في وزارة البارودي ، نشرت السلطة الثورية ظلها تماما على الجيش . وقد بدأ عرابي عمله في تشوير انجيش باجراء عملية تطهير واسعة فأحال ٣٠٠ من الضباط العاملين والمستودعين الى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وأغلبهم من الترك والجرس (١٢٤) . ثم تبعها بحركة ترقيات شاملة تضمنت تصعيد عدد من العناصر الثورية الى قمة السلطة في الجيش . فرقي ٦ الى رتبة لواء كان بينهم أبرز زعماء الثورة (يعقوب سامي وعلى فهمي وعبد العالي حلمي وطلبة عصمت وعلى الروبي) و ٦ آخرين الى رتبة أميرالاي ، و ٢٠ الى رتبة قائمقام و ١٨٠ الى رتبة الصاغ ، و ١٥٠ الى رتبة يوزباشي ، و ٣٠٠ الى رتبتي ملازم أول وثان ، وبهذا شملت الترقيات حوالي مئاة ضابط وهي نسبة كبيرة ، وكان النصب الأعظم من هذه الترقيات للقيادات الوسطى والصغرى في الجيش . وقد انتهت عمليات التطهير والتصعيد السيطرة التركية الجركسية على الجيش اذ لم يبق به من الضباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطا فقط (١٢٥) .

ومع أننا لم نمش على قوائم بأسماء ومواقع العسكريين الذين كانوا منظمين فيما عرف بالحزب العسكري ، فاننا اذا اعتمدنا على تقييم القوى التي اجهضت الثورة ، فسنجد أن مجموع الضباط الذين اتهموا بالانضمام الى الثورة بعد فشلها والذين فصلوا من الجيش وجرءوا من رتبهم ونياشينهم وحرءوا حتى من المعاش ، قد بلغوا حوالي ٢٥٠ ضابطا منهم ٤ أميرالات و ٦ قائمقامات و ٢ صاغات ، و ١٠٣ يوزباشيا و ١١١ ملازما أول و ٣٠ ملازم ثان . واذا ما اعتبرنا هذه العناصر هي العمود الفقري للتنظيم العسكري في الجيش - وهو مجرد افتراض - فسنلاحظ أن الكوادر الثورية لم تكن قليلة كما أن معظم أعضاء التنظيم كانوا من الضباط الصغار - فيما عدا ١٠ من كبار الضباط .

(ب) تسييس السلطة التنفيذية :

من أبرز مظاهر تفتت السلطة في شكلها التقليدي ، ظهور مؤسسة سياسية هامة في أواخر عهد اسماعيل ، هي « مجلس النظار » . ذلك أن ظهور هذه المؤسسة قد ميسر السلطة التنفيذية ، فلم تعد مجرد ادارات ومعالج متفرقة تابعة مباشرة لولى الأمر ولكنها أصبحت مؤسسة تنفذ سياسة عامة يضمها مجلس متكافل في تحمل مسؤوليتها ، ومسؤول أمام ولي الأمر ، أولا ثم أمام المجلس التشريعي ثانيا .

وحتى عام ١٨٧٨ ، كان النظار مجرد موظفين لدى الخديو ، ينفذون الأوامر التي يصدرها ، باعتبارهم رؤساء لوزارات أو نظارات متخصصة وفنية هي نظارات الداخلية والمالية والمعارف والعقانية (العدل) والحربية والبحرية ،

والإغفال والخارجية والأوقاف والزراعة والتجارة • وكان الشكل الذى يجمع هذه النظارات يسمى بالمجلس الخصوصى العالى ، الذى أضيف الى عضويته عدد من الباشاوات كان الخديو يصطفيهم ليعاونوا النظار ويشتركوا معهم فى وضع القوانين واللوائح العامة وتسيير دفة الحكم فى البلاد • وينعقد هذا المجلس برئاسة الخديو • والملاحظة العامة عليه أنه « لم يكن مسؤولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه مجرد سكرتيرين أو موظفين فى ممية الخديو ، ليس لهم سلطة ولا تربطهم رابطة اللهم الا اختيار ولى الأمر لكل منهم » (١٢٦) • فهو ليس مجلس وزراء متضامن فى المسئولية ، مستقل بالهيمنة على الادارة الحكومية ، ولكنه مجموعة من الافراد المعاونة للخديو •

وعلى حد تعبير « لاندز » فإنه « فى حكومات الاستبداد الشرقية ، لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم » • ليس لأنهم خالون تماما من أى مبدأ ، وإنما لأن ذلك يتضمن مخاطرة لا حد لها بأنفسهم • فالمعل الاستبدادى عقل تأمرى فى الأساس فضلا عن بوليسيته وذاتيته الشديدة • وهذا ما قد يدفعه الى استحداث مؤسسات تتضارب وتتصارع مؤمنا بأن أحداث الانشقاقات والصراعات حول المسائل الصغيرة لكى ينشغل الجميع بالصراع على الاختصاصات عن منافسة ولى الأمر فيما يحوزه من سلطة • ولهذا فإن اسماعيل يمد ان « مجلس النظار » ، استحدث منصبتين أقرب ما يكونا الى منصب نائبى رئيس الوزراء ، هما منصبتى مفتش الوجه القبلى ومفتش الوجه البحرى • وقد استولى على السلطة الادارية والمالية بأمر الخديو ، ويقول النديم واصفا الدور الذى كان يلعبه عمر لطفى وحسن راسم اللذين توليا هذين المنصبين أن اسماعيل « أرسل عكوف وعمر لطفى وسلطان - يقصد محمد سلطان باغا - لأكراه الأهالى على تسليم الأطميان فاقبضوا له تفاتيش الصعيد ثم استعمل حسن راسم على الأقاليم البحرية ليمت الخراب ويمم الرزية ، فاستخلصوا له تفاتيش الوجه البحرى ، وكان العربون السلب وبقية الثمن الضرب » (١٢٧) • ويرى الأمتاذ الراقى أن اسماعيل استهدف من « نظام مفتشى العموم أن تتمازض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيباً على الأخرى فيطمئن على سلوك كليهما وهى قاعدة معروفة ومألوفة فى حكومات الامتبداد » (١٢٨) •

وعلى أى الأحوال فإن انشاء « مجلس النظار » قد بذر البذور الأولى لهيكل سلطة منفصلة ، هى السلطة التنفيذية ، التى قامت منذ ذلك الوقت على أسس سياسية ومع أن هذا المجلس قد أنشئ نتيجة لاقتراح لجنة «التحقيق العليا الأوربية » - التى رأت بعد دراسة مشكلة الديون أن انفرد ولى الأمر بالسلطة هو سبب الاضطراب فى شؤون مصر المالية ، واقترحت انشاء المجلس ليكون سلطة مسؤولة عن الحكم - فإن هذا لاينفى أهمية التفريات التى أحدثتها نشأة هذه المؤسسة الهامة •

وفى الخطاب الذى وجهه اسماعيل الى نوبار مكلفا اياه بتشكيل الوزارة بحيث تكون على هيئة « مجلس نظار » ، حدد صورة هذه المؤسسة على النحو التالى :

● ان الهدف من انشاء مجلس النظار هو « اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرمية فى ادارات ممالك أوروبا » وهو ما يعنى انشاء « سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح » وذلك حوضا عن « الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية » ولم يكن هذا يعنى تنازل الخديو تماما عن سلطته فهدفه أن يقوم « بالأمر من الآن فصامدا باستعانة مجلس النظار والاشعراك معه » وان كان قد ترك رئاسة المجلس تماما لرئيسه - وحدد القاعدة العامة التى يعمل على أساسها المجلس المذكور فى أن الوضع يستلزم « أن يكون النظار بعضهم لبعض كقبلا ، فان ذلك أمر لازم لا بد منه » وهو ما يعنى الأخذ بمبدأ التكافل فى المسئولية الوزارية .

● ومن حيث الاختصاصات أعطى خطاب الخديو المجلس سلطة ، « التفاوض فى جميع الأمور المتعلقة بالقطر ، على أن يصدر قراراته بالأغلبية ويصدق الخديو على هذه القرارات ليعتلى كل ناظر فى حدود وزارته تنفيذها » . واختص الخطاب الوزير بتعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات بموافقة رئيس الوزراء وبتصديق الخديو . أما توقيف الفئسات السابقة فيختص به الوزير ورئيس الوزراء ، فى حين أن فصلهم لا بد منه من تصديق الخديو .

وبالنسبة لكبار موظفى الدولة يعينهم الوزير بتصديق الخديو ، وليست المسألة كذلك بالنسبة للموظائف الصغيرة التى أصبحت من اختصاص الوزير مباشرة . وفى هذا الاطار فان للوزير السلطة الكاملة فى حدود وزارته .

وبهذا التحديد الجديد لسلطات المجلس ، ظهرت مؤسسة سياسية هامة فى تركيبة السلطة فى مصر ، ولأنها كانت تميز عن بداية انقلاب فى السلطة. لم تسلم من محاولات ايقاف النمو ، فقد أدخل اسماعيل نفسه تعديلا على اختصاصات المجلس فى مارس ١٨٧٩ . حين أكد لابنه توفيق - فى خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة - أنه وإن كان لم يخطر بباله توفيق - فى خطاب وكلاسي ، بل شاية قصدى أن أكون معكم باتحاد تام » فانه يرى أنه « قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تنم من أحد النظار أن تعرض على مع إسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصائصه ، حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يقرأ لى من التدابير اللازم اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتي

بذلك ، لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة » (١٢٩) .
وهكذا استعاد على الأمر بعض سلطته التى تنازل عنها للمجلس ، ثم جاء توفيق فألقى المجلس مؤقثا فى بداية عهده ، وعين نظارا متفصلين تحت رئاسته هو ، وحدد تصوره لدور المجلس فى البيان الرسمى الذى نص على أن « كل ناظر يكون مسئولاً عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع المفضلات بمجلس عال ينمقد تحت رئاسة الجنب العالى الخديوى » . وحدد المسألة أكثر فى خطابات أرسلها الى النظار الذين عينهم فاكد « أن ،جلس النظار صار لقوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل ميستر (ناظر) يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التى كان جارياً تقديمهم ورؤيتها بذلك المجلس ، يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا » (١٣٠) .

عاد توفيق بعد شهر ، فعدل عن هذا القرار وكلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة ، وأكد له فى خطاب التكليف أنه « لما أخذ أخيراً زمام ريادة مجلس النظار لم يخطر بفقري إعادة الحكومة العنصرية وانما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار . ولم يخطر ببالي أن يكون ذلك أمراً قطعياً ، ولا أمراً مخالفاً للأصول التى اتخذتها منذ أخذت زمام الحكومة أمنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم » . ومع تأكيدى على احتسرام الأسس التى وضعتها مرسوم ١٨٧٨ بإنشاء مجلس النظار ، حفظ الخديوى الجديد لنفسه « حق حضور جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء » . وفيما عدا هذا فقد طبق مرسوم أغسطس كما هو ، فترك لرئيس مجلس النظار اختيار الوزراء « وأكد أن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات وكلام النظارات وكتاب أمارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم الا بعد المناولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، أما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم » (١٣١) .

وكان هذا هو آخر التمديلات التى انفرد على الأمر بإدخالها على وظائف واختصاصات مجلس الوزراء كمؤسسة سياسية قبل أن تنشب الثورة ، ويصدر الدستور ، فيحدد مهام واختصاصات مجلس الوزراء بوضوح ، على النحو الذى شرحناه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة . ثم فرض الواقع السياسى نفسه فأصبح مجلس النظار سلطة سياسية حقيقية لا شكلية ، يغطط للسياسة العامة ، ويقدم رئيسه فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة برنامجاً سياسياً ، ولا يستقيل - إذا ما استقال - الا لأسباب سياسية .

على أن انضمام مجلس النظار - باعتباره القبة السياسية للأجهزة
الإدارية لم يحسم قضية السلطة في المجتمع المصري إذ كان مجرد تغير هام
في شكل الحكم - أما حسم قضية السلطة فقد تطلب عملاً ثورياً انقلابياً وذلك
في ضوء الحقائق التالية :

● ان المصريين ظلوا مع هذا بعيدين عن تولي مراكز حساسة ومؤثرة
في السلطة ، فالنصيب الأكثر أهمية الذي أخذوه من هذه المراكز هو توليهم
لمنصب العمدة في الريف ، ومع أهمية هذا المركز في جهاز السلطة فإنه يظل
أدنى مرتبة من حيث التأثير في رسم السياسة العامة .

وكانت البلاد مقسمة إلى ٢٢ وحدة إدارية منها ثلاثة عشر مديرية
وتسع محافظات . وبينما كانت المحافظات في الأساس مدناً وموانئ ، كانت
المديريات تضم المدن الصغيرة والعزب والكنوز ، وقسمت كل مديرية إلى مراكز،
والمراكز إلى أقسام ، والأقسام إلى النواحي والقري . وبينما تولي
السلطة في القرى العمدة ، يساعده عدد من المشايخ ، وقوة لحفظ الأمن من
الخفرام ، فإن السلطة في المركز يتولاها المأمور تساعده قوة أكثر تنظيماً ،
هي الضبطية أو قوات البوليس ، وعلى قمة الجهاز الإداري الإقليمي يوجد
المحافظ أو المدير .

ومنذ عهد اسماعيل حل العمدة محل شيخ البلد ، في رئاسة القرية ،
وهو المنصب الذي أصبح منذ ذلك الوقت تالياً للعمدة . والأهم من ذلك أن
معظم العمدة أصبحوا في ذلك العهد من المصريين . وهكذا ظهر « المصري »
ليؤدي مهمات العمدة فيكون « حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة » ،
ويعمار سلطات إدارية واسعة في قريته ، يستمد منها من وظيفته ومركزه
الاجتماعي في القرية التي كان يعتبر زعيماً أبوياً لها ، كما كان مسؤولاً
عن السهر على جباية الضرائب وإرسال أفراد القرية العسكرية وتجهيز عمال
الشغرة وغير ذلك « (١٣٢) » .

وأهم من ذلك كله أن العمدة كان يتم اختياره بالانتخاب ، ورغم شكلية
العملية فإن لها دلالة هامة على مشاركة الفلاحين في اختيار الذين يحوزون
السلطة ، وكانت عملية الانتخاب تتم « بأن يجتمع الفلاحون ويقسمون
أنفسهم إلى مجموعات تبعاً للمرشحين ثم يدلون بأصواتهم علانية ، وعند
حصصها يعتبر أكثر المرشحين حصولا على الأصوات مميّناً ، إلا إذا اعترض
ناظر القسم وعند ذلك يماه الانتخاب » (١٣٣) ليس هذا فقط بل إن عزل
العمدة بناءً على شكاوى الفلاحين كان ممكناً ولكن بعد موافقة مدير الإقليم
وزراعة الداخلية (١٣٤) .

وزاد من مشاركة المصريين فى السلطة انتقالهم بعد ذلك الى مستويات أعلى قليلا ، فقد لاحظ اسماعيل أن الصلات بين الأجهزة الادارية هي متينة ، مما يعرض السلطة الادارية لخطر فقدان الاتصال ، ولذا حاول ان يخلق هذا الاتصال قانونيا وبدأ بتكوين مجالس من العمد فى المراكز والمديريات لتشارك هذه المجالس دراسة شؤون الاقاليم المحلية . ورغم ما يشوب هذه المحاولة من عيوب تتمثل فى اقتقاد العمد المصريين أصلا للخبرات التى تمكنهم من المشاركة الديمقراطية القائمة على فهم صحيح للمسائل محل النقاش فى مثل هذه المجالس ، فقد كانت على الأقل تدريبا على المشاركة فى الحكم ، دعمت وصول المصريين الى المستويات الوسطى للسلطة . ورغم هذا كله فان القيادات العليا والسياسية التى تحوز السلطة الحقيقية ظلت فى اليد غربية جنسيا عن المصريين . اما من الأتراك أو الجراكسة . وأخيرا من الأوربيين .

● ويعتبر ظهور الأوربيين فى جهاز السلطة أحد الاخطار التى واجهت القوى الثورية ، واستفرت غضبا . وذلك فى ضوء ثلاث حقائق :
 ● أولا : كثرة عدد الموظفين الأوربيين بشكل مزعج ، فقد ذكرت « الجيسيان جازيت » فى مايو ١٨٨٢ « أن الأوربيين الموظفين يدورون حكومتنا » يبلغ عددهم ٩٧٠ منهم ٢٤٧ تليانيا (إيطاليا) و ٢٠٩ فرنسيين ، ١٥٢ انجليز و ٨١ مالطيا و ٦٦ نمساويا و ٨١ يونانيا « ويضاف الى هؤلاء ٣٥٥ يعملون فى مؤسسات ذات طبيعة خاصة كالدائرة الستية والقضاء وصندوق الدين ، منهم ١١٧ فرنسا و ١٠١ تليانى و ٣٥ نمسوى و ٣٢ انجليزى و ١٣ مالطيا و ٢٤ يونانيا » (١٣) .

● والحقيقة الثانية : انتشارهم فى جميع أجهزة الدولة ، فقد ذكرت « لتيمس » نقلا عن تقرير أرسله القنصل البريطانى العام فى مصر « ماليت » الى وزير الخارجية البريطانية « جرانفيل » أن الأوربيين كانوا يعملون فى المصالح الآتية : الديوان الخديوى ، المعية البنية ، رئاسة مجلس النظارة ، وزارة الخارجية ، وزارة المالية ، المراقبة العمومية ، ادارة الاحصائيات ، ديوان الرسومات ، الفنارات ، دارالسكة ، نظارة الحربية ، نظارة البحرية ، نظارة المعارف ، نظارة الاوقاف ، نظارة الداخلية ، محافظة الاسكندرية ، محافظة بورسعيد ، محافظة السويس ، محافظة المريش ، ادارة المجلس البلدى ، ادارة القام الرقيق ، مجلس الصحة البحرية والكورتنية (الحجر المصحى) ، مجلس الصحة ، نظارة العقاقير ، نظارة الأعمال النافعة ، ادارة السكك الحديدية ، ادارة التلغراف ، ثنسر الاسكندرية ، ادارة الرسومات (الكمارك) ادارة البوسطات ، ادارة البواخر الخديوية ، ادارة الملاحة ، ادارة أملاك الحكومة ، الدائرة الستية ، صندوق الديون العمومية ، ماوردى ادارة ديوان الافوكاتية محكمة الاستئناف ، محكمة البداية بمصر ، محكمة البداية بالاسكندرية ، محكمة البداية بالمصورة (١٣٦) .

● أما الحقيقة الثالثة : فهي حصول الأجانب على مرتبات ضخمة جدا . وهو ما يستنزف أموال الشعب من ناحية ، ويؤثر بتوليهم مناصب حامية في قمة الأجهزة الادارية من ناحية أخرى ، فقد ذكرت « الأجيبيان جازيت » في احصائها السابق أنه وان كان المتوسط العام للمرتب السنوى للأوربيين هو ٢٦٢ جنيه ، وهو متوسط ليس قليلا في ضوء متوسط المرتبات العام في الحكومة المصرية اذ ذلك ، فان الموظفين الأوربيين اختصوا أنفسهم بمسئول المناصب العليا في الدولة ، وبالتالي بأعلى المرتبات . فقد كان منهم ٧ ماهيتهم اكبر من ١٢٠٠ جنيه سنويا ، ومن هؤلاء من يصل مرتبه السنوى الى ٢١٠٠ جنيه واكثر المذاهب ٣٠٠٠ جنيه في العام ، بينما يزيد المتوسط العام للموظفين الأوربيين العاملين في المؤسسات ذات الطابع الخاص فيحصل الى ٣٥٠ جنيه في العام ، منهم ١٦ يتقاضون أكثر من ١٢٠٠ جنيه في العام (١٣٧)

ومن ناحية أخرى ارتبط مستوى المرتبات بدرجة نفوذ الدولة التي ينتمى إليها الموظف الأجنبي ، فالدول ذات النفوذ القوى في مصر ، تحصل لموظفيها على مرتبات ضخمة ، وهو ما نلاحظه اذا ما راجعنا التصريح الذي لقيه جرانفيل وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم نقلا عن تقرير ماليت فقد ذكر أن « ماهيات الأوربيين سنويا ٣٧٣ر٤٩١ جنيهها انجليزيا ، ويبلغ عددهم الكلى ١٢٨٠ نفرا ، منهم ٣٢٨ فرنساويا و ماهياتهم ١١٥ر٥٦٢ جنيهها و ٢٦٩ انكليزيا و ماهياتهم ٩٦ر٢٤٠ جنيهها و ٣٥٨ ايطاليان و ماهياتهم ٧٠٦٥٠ جنيه (١٣٨) . وتؤثر هذه الارقام الى أن المتوسط العام لمرتب الموظفين الانجليز والفرنسيين متقارب الى حد ما (٣٦١ جنيهها و ٣٥٥ على التوالي) في حين أن مرتبات الايطاليين تدور في حدود متوسط ماثنى جنيه سنويا تقريبا .

ان هذا الاخلوط الضخم كان يشكل خطرا حقيقيا على أى محاولة لتثوير وقرطة السلطة ، فحتى الموظفين الأوربيين الصغار ، كانوا يمارسون عملهم بشعور حقيقى بالسيادة تابع من احساسهم بالتفوق على المصريين . فضلا عن أن الادارة المصرية كانت تحتاج الى خبرات بعضهم ، وكان هذا جميعه يدور في مناخ سيامى يعطى الأجانب سيطرة فعلية على الادارة المصرية .

● والان : هل تمكنت القوى الثورية - كما من تسييس السلطة التنفيذية؟ حدث قيادة الثورة العربية رؤيتها لتسييس السلطة التنفيذية في مجموعة اجراءات وتحديدات نظرية وعملية .:

● فقد أشار هرايى في مذكراته ، الى أنه من بين الأفكار التى نشرها بين مصر أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨٢ « تفرط الحكومة في حقوق الأمة ، ويبيها كثيرا من الاراضى للأجانب ، مع تعيين كثير منهم في ادارات الحكومة ومنازلها بالمرتبات الفاحشة » (١٣٩) . وأدان برنامج الحزب الوطنى الذى صدر في نهاية العام نفسه - كثرة الموظفين الأجانب الذين لا يقدرون

على القيام بوظائفهم ولا يراهم حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أملوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي » - وأشار البرنامج الى أن أعضاء الحزب لا يخفى عليهم فيما يتعلق بالادارة « شيء من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لاذاعته » وان هذا « الاسراف الخارج عن الحد » يتضمن « وجود الظلم وغلل الادارة » .

● وارسل شريف - عقب توليه الوزارة مباشرة - منشورا بالقواعد الأساسية التي يجب أن يدير عليها المديرون والموظفون ، وقد تضمن هذا المنشور حثهم على الامتقانة والقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، ونبههم الى مبدأ من أهم المبادئ في تشكيل جهاز الدولة الجديد ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (١٤٠) .

وعنيت وزارة شريف بوضع قوانين للموظفين ، وقد أشار شريف في المذكرة التي رفعها الى الخديو طالبا استصدار هذه القوانين الى ضرورة وضعها لتنظيم الشروط التي « يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أي رتبة كانوا لمصالح الملكية وترقيتهم ورفعتهم ليكونوا آمنين مما عسى أن يحصل في أي وقت من الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقديسهم وتمويق ترقيتهم » . ويقول هراي في مذكراته تعليقا على هذه القوانين أنه هو الذي التمس من شريف اصدارها ليكون هناك قانون شامل « يمين للرؤساء حدودهم ، ويبين للمعال حقوقهم ، ويكف يد الظالم عن جميع الدخائل في خدمة الحكومة كبارا وصغارا » مما يؤدي الى القضاء على « اختلال الاشغال وفساد الأعمال وانصراف النفوس الى الشهوات واتباع الاغراض » كما أنه سيكون « بمنزلة اصديق يفتأ يحون الرقياء يقصد الرقابة الأجنبية » ويدوية تنكره أهل العسف على عدم الخروج من الدائرة التي غطت ، ويمنع عتية الأمر ومحسوب الخطير من الدخول في خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والمفة المرهوبة « (١٤١) » .

● جاءت هذه الاجراءات تطبيقا لايمان الثورة بضرورة الفصل بين السلطات بشكل يعطى كلا منها استقلاله . والى هذا أشار شريف في برنامج وزارته ، فذكر أنه « يبذل جهده » في تحديد القوى الممومة أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجهيها ، والقوة التنفيذية ، وتمييز خصائص واختصاصات كل قوة منها وحدودها « (١٤٢) » . وهو ما يعنى تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية بحيث لا تتداخل في اختصاصات السلطتين الأخرتين ، كما يعنى تحديد العلاقة بين السلطات . وقد طلب رئيس الوزراء محمد شريف من المحافظين في الخطاب الذي أخطروهم فيه بتولية منصب رئيس الوزراء عدم التدخل في أعمال القضاء .

وجاءت المادة ٢٠ من الدستور -الذى صدر فى عهد وزارة البارودى- لتحدد علاقة السلطة التنفيذية بمجلس النواب - وقد نصت هذه المادة على « ان يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين خلال دور الانعقاد وان يقدموا بواسطة رئيسهم الى الناظر المختص كل ما يمن لهم من النقد على ما قد يبدو من أى موظف عمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهیال فى تأدية الواجبات » وهو ما يعنى وضع أعمال الموظفين العموميين تحت رقابة المجلس ، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، والحد من نفوذ وفساد العناصر الأجنبية فى الادارة المصرية - خاصة وان حكومة البارودى قد عدلت مشروع هذه المادة الذى قدمه شريف ، وبعد ان كانت ملاحظة النواب واجبة أثناء انعقاد المجلس أصبح نصها عاما (١٤٣) .

أى ان المجلس أخذ سلطة الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين .

انزعج الأجانب لهذا الاتجاه الذى نتج عنه التوفير فى بعض المصروفات غير الضرورية - فقد كان البرنامج الوطنى يقضى - كما يقول بلنت - « بالانقصاد فى المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبتين » (١٤٤) .

حرص مجلس النواب على الاهتمام بممارسة دوره الرقابى على أداء مؤسسات الدولة لأدوارها ، فقدم الأعضاء اقتراحات بتكليف الحكومة بوضع قانون لتنظيم أعمال العمال والمد المشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم ، (١٤٥) . ووضع نظام لمشايخ البلاد (١٤٦) . كما قدم بعض أعضاء ما يشبه الاستجواب حول أعمال مصلحة المساحة ، وكانت تتميز بسيطرة الأجانب عليها ، فسأل مقدم التقرير ووزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة ، وبيان ما هو متسبب اليها من اختلال فى نفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى (١٤٧) . ووجد وزير المالية بتقديم الاجابة عن استفسارات النواب (١٤٨) . وقرر المجلس تعيين لجننتين « لتغفيف بعض الشكاوى التى رفعت على مصلحة المساحة وعلى ادارة الجمارك ، واظهار فى وجوه الخلل فى أعمال الموظفين الأوربيين ، ورفض مسيو كاليار مدير الجمارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض فى أعماله » (١٤٩) .

وعلىنا أن نتوقع ان مثل هذه المحاولات لتثوير ومقرطة السلطة التنفيذية لم تكن لتؤتى أكلها سريعاً ، فقد كان من الصعب السيطرة على جهاز عريق فى استبداديته وفرديته كجهاز السلطة فى مصر ، خاصة ان الثورة لعدم امتلاكها لتنظيم حزبى قوى ، ولو تاريخ لم تتمكن من تربية كوادر فنية تمكن من تولي مناصب السلطة القيادية ، واضطرت الى الاعتماد الى حد ما على بعض الكوادر القديمة، خاصة أن الكثير من هذه الكوادر قد أعلنت موافقتها على خطة الثورة فكرياً .

ولكى تبدو المسألة فى وضعها الحقيقى وتتحدد المصاعب المحيطة بها ، فمن الضرورى أن نتصور عمق الميراث الذى حمله جهاز الدولة • يذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته أن الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة رياض ، بإبطال انضرب بالكرياج فى تحصيل الاموال الاميرية قد عجب لها كثير من الناس وقالوا • « كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب ، وأنكرها كثير من المديرين ، وظننوا أنها إنما قد هدمت ركنا عظيما من سلطان الحكومة » •

ويضيف الأستاذ الأمام ان الأوامر المشددة التى صدرت بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية • لقي تنفيذها مصاعب ومقاومات شديدة ، لتسكن الميل الى الظلم من أنفس أكثر الحكام • • ليس هذا فقط بل ان الشيخ يذكر ان « الذين جفطت أبدانهم من الضرب والجلد وأزواجهم وأجسامهم من الحبس فى سبيل اقتضاء الحقوق — سواء كانت للحكومة أم للأفراد — كانوا يمدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به وأنه لا يفيد الا الكرياج » • وهو ما يعتبره الشيخ « من غرائب آثار تعدد الظلم ورؤيته ملاذا للسلطة فى مصر » (١٥٠) •

على أن تغيرا فى أسلوب ممارسة السلطة قد حدث ، إذ أجرت قيادة الثورة تغييرات فى مناصب بعض المديرين ، كما أن المناخ الديمقراطى قد انعكس عليهم فالزعماء حددتهم على الأقل خوفا من العقاب ، كما انعكس نفس المناخ على الجماهير نفسها ، فاصبحت تعرف بعض حقوقها قبل السلطة فلا تمكن حائزها من استخدامها مستخدما سيئا ومخالفا للقانون • وهو ما لاحظته المسيو « روفسل » أحد موظفى الدومين اذ كتب تقريراً الى المراقبين قال فيه « ان وجود مجلس النواب يعطى الفلاحين آمالا فى أن يصلوا بالطفرة الى ما يقال لهم أنه حريتهم » وشكى روفسل فى تقريره « أن المدير لا يحبس فى الحال من يطلب منه حبسهم لتوفيقهم عن العمل » وان « كل شخص يحبس بغير أمر قضائى يرسل بالتفراف الى نائبه وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب فى الحبس » (١٥١) •

(ج) مجلس النواب فى خدمة مطامح البرجوازية الزراعية :

لم تكن هذه الدرجة من تسييس السلطة التنفيذية كافية لتحقيق هدف ممرطة السلطة ، الذى تتطلب ظهور مؤسسة ثانية أكثر أهمية وقاومية فى حدود المفهوم البرجوازى ، تلك هى المجالس التمثيلية أو ما يعرف : بمجلس النواب ، فما هو مدى النجاح الذى حققته الثورة فى ارساء قواعد هذه المؤسسة بما يسمح لها أن تؤدى دورها بشكل يضمن خضوع السلطة للرقابة ، وصنوبر التشريعات مبررة عن مصلحة الطبقات الثورية البرجوازية بمختلف

شراحتها وحلفائها ؟ وهل استطاعت الطبقات الثورية أن تجد لنفسها تعبيراً حقيقياً في هذه المؤسسة الهامة ؟ ذلك هو السؤال الذي تحدد الإجابة عليه كل شيء .

ظهر « مجلس شورى القواتين » لأول مرة ، كمؤسسة سياسية كمظهر من مظاهر ارتخاء يد السلطة وتمييزاً من أزمته وعندما أنشأ النديو اسماعيل هذه المؤسسة زعم أنه يفعل ذلك لأنه « من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها وزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات » (١٥٢) . إلا أن فهمه لدور هذه المؤسسة لم يكن متطابقاً مع هذا القول ، كذلك كان أيضاً فهم الذين انتخبوا لأداء دور النواب .

ونحن - مع روزغستين - فى قلة ثقته بأولئك الملوك الذين يمنحون شعوبهم الدستور ، فالتجربة التاريخية لا تذكر أن ملكاً تقدم الى شعبه بالدستور إلا تحت الموامل القهرية ، وإلا إذا كان فى نيته استرداده وتعطيله عند سئوح الفرصة الملائمة (١٥٣) ومن هنا فإن الأمر يتطلب أن نبث عن أهداف اسماعيل من تأسيس مجلس شورى النواب فى حدود التصور العام لما كان اسماعيل يعبّر عنه من مصالح واتجاهات . وعندنا أن اسماعيل بإنشائه هذه المؤسسة كان متناقضاً مع اتجاهاته السياسية العامة . ذلك أن طموحه لتكوين دولة عصرية تتمتع بالرخاء والتقدم وتعتمد أساساً على تجارة نفطية بما يستتبعه ذلك من تغيير شكل الانتاج الزراعى لتصبح إنتاجاً للمحاصيل التصديرية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية ، هذا الطاموح قد دفعه الى أن يتجاوز تدريجياً فكرة الحكم الاوليجاركى القائم على نخبة من العاشية والعناصر العسكرية ليصل الى افراك المنتجين الحقيقيين معه فى السلطة . وكانت محاولاته فى هذا الصدد متعددة بدأت بالاستعانة بهذه الطبقة مالياً لتدعيم جيشه ، الذى كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الاستقلالية التى حصل عليها ثم عاود الاستعانة بها لمواجهة أزمة الديون وفوائدها ، ثم دعى ارام الأرض بمسد ذلك لمشاركة هذه العناصر فى مؤسسات تمثيلية فى مجالس المديرية ، وأخيراً فى مجلس شورى النواب الذى عقد فى سنة ١٨٦٦ .

وسوف نلاحظ فيما يتعلق ببحثنا - وهو مسألة السلطة - أنه فى الفترة بين ١٨٦٦ - ١٨٨٢ قد برزت عدة اتجاهات وتطورات هامة ، على تركيب واتجاهات ومهام المجالس النيابية ، كمؤسسات سياسية تمثيلية .

● أول هذه الملاحظات ان المجالس الثلاثة التى انتخبت فى هذه الفترة (١٨٦٦ - ١٨٧٠ - ١٨٧٧) قامت من حيث التركيب العضوى ، على

«وحدة السلطة» في القرية المصرية ، وهي « العمدة » و « المشايخ » . فقد قُصرت
لائحة مجلس شورى النواب «حق الانتخاب على طائفة محددة ، هي المشايخ ،
واستندت اللائحة في ذلك على أن « كل بلد عليه مشايخ معينون يرهبه
الأهالي فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب
المعضو المطلوب انتخابه في القسم ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب
كل واحد منهم اسم من ينتخبه في القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة
في الصندوق المعد لقسمه بالمديرية » (١٥٤) .

ولم تشترط اللائحة في المرشحين سوى اشتراطات عامة ، أهمها أن يكون
المرشح مصرياً ، وألا يكون من « الفقراء المحتاجين أو الذين أعيانوا على حالهم
قبل الانتخاب بسنة » . ويتعديدها الناخبين في المشايخ ، حددت اللائحة
بالتالي طليعة المرشحين ثم النواب وحصرتهم في فئات اجتماعية محددة ، هي
العمد وكبار الملاك . أما في المدن - حيث لا يوجد مشايخ - فإن الانتخاب
« يصير باتفاق أو أكثرية آراء وأعيان تلك المدائن » .

وذلك ما ندركه لدى أي جديد لتصنيف أعضاء مجالس النواب ، فإذا
صنفنا أعضاء مجلس النواب في سنة ١٨٦٦ ، نجد أنه يتكون من ٥٧ عمدة و ١١
من كبار الملاك ، و ٧ من التجار بينما تكون مجلس ١٨٧٠ من ٦٣ عمدة و ٥
من كبار الملاك و ٧ من التجار . وتكون مجلس ١٨٧٨ من ٦٠ عمدة و شيخ
واحد ، و ٧ من كبار الملاك و ٧ من التجار . وهكذا كانت الأغلبية العظمى
من أعضاء المجلس للعمد وكبار الملاك ، بينما ظل عدد التجار ثابتاً إلى حد ما ،
فقد كان ممثلو القاهرة وهم ٣ والاسكندرية ٢ ودمياط واحد ، وأحد تجار
أسوان هم العدد الثابت للتجار ، وهو سبعة تجار .

على أن ذلك لم يكن اسمياً للسلطتين الإدارية والتشريعية (والرقابية)
في وحدة واحدة ، كما قد يتبادر إلى الذهن ، فإذا كان العمد وهم وحدة السلطة
الإدارية في القرية ، فإن انتخابهم أعضاء في مجلس النواب يترتب عليه
انفصلهم عن العمودية . ومما لا يخفى دلالة أن النص على عدم الجمع بين
عضوية المجلس التشريعي والأجهزة التنفيذية كان عاماً . إذ نصت اللائحة على
أن « المستخدمين في الخدمات الميرية والمستخدمين في الجهات الخارجية من
الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه وغيرهم وكذا الداخلين في سلك الميسيرية
سواء كانوا تحت السلاح أو امدادين - أي احتياطي - لا يجوز انتخابهم
ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب
الاجباب أو انقضت مدتهم في الامدادين فيجوز الانتخاب منهم » .

ولم تكن طرق الانتقال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ميسورة ،
ففي سنة ١٨٦٧ عين خمسة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلام للمديرين

فى بعض المديریات • وفى الهيئة النيابية الثانية انتقل عشرة من الأعضاء الى مناصب ادارية مختلفة • وفى سنة ١٨٧٣ ، عين بعض الأعضاء مأمورى ضبط ، وعين عضو رئيسا لمجلس الدسوى ، وآخر يقومسون بالمقابلة ووكيلين للاقسام • ويكشف تدعيم الجهاز الادارى بأعضاء السلطة التشريعية ، التصور البرجوازى للفصل بين السلطات ، وهو تصور يدور فى اطار مصلحة البرجوازية الناشئة ، التى لا تتمعق هذا الفصل بين السلطات الا فى اطار الحرس على تميرها عن مصدراتها الاقتصادية • ومن بين ما حال دون التعميق فى تعيين حدود السلطات أن الخديو سمى السلطة الادارية قد احتفظ بسلطة توجيه مجلس شورى النواب فى الحدود التى يريد • فالاختصاصات التى حددتها للمجلس ولم تتمتع « الدائرة فى المنافع الداخلية والشعور التى تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس » وظل للسلطة التنفيذية سائر الى الأبد • حق « جمع المجلس أو تأخير أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة » •

فى مرحلة نشأتها ، كان مجلس النواب مجرد « استكمال للنظام الادارى القائم فى ناحيتين : الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل فى محاولات ربط رجال ادارته فى الاقاليم بزعماء الخلايا الريفيه فى صورة هيئات استشارية • والثانية التوسع فى معنى الانتخاب المحلى فى القرية عند انتخاب رئيسها بأن أصبح انتخابا عاما فى كل مديرية لاختيار نوابها ، والاعلام من هذه الادارة بمجلس أعلى يمثلها ويلتف حول الخديو فى مؤازرته فى ما سعى اليه من قبل من النهوض بالادارة الاقليمية زراعيها وماليها » (١٥٥) •

● الملاحظة الثانية : ان رقعة السلطة وان كانت قد اتسعت من الخديو وحاشيته فشملت ممثلين للمائلات الزراعية والتجارية الكبيرة ، فانها لم تعد حقا للجميع اذا أثبتوا كفاءتهم لها ، بل ان عددا من ممثلي مالا يزيد عن خمسين عائلة كانوا يحتكرون التمثيل البرلماني •

● فى محافظة الغربية فتجد عائلات دنيا (على أبو سالم دنيا فى مجلس النواب سنة ١٨٦٦ - وأبو النجا دنيا فى مجلس ١٨٧٠) ، والشريف (أحمد فى مجلس ١٨٨٦ - وعيسى فى مجلس ١٨٧٠) ، والشمسلى (ابراهيم ١٨٧٦ - ومحمد ١٨٨٢) ، وأبو المز (ابراهيم ١٨٦٦ ومصطفى ١٨٨٢) •

● أما فى محافظة المنوفية فتجد عائلات أبو حسين (أحمد فى مجلس ١٨٦٦ ، وحسين فى مجلس ١٨٨٢) ، وشهير (محمد ١٨٦٦ وعلى ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، وعبد الغفار (أحمد فى مجلس ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، والفقى (السيد فى مجلس ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، والابنابى محمد •

١٨٦٦ ومصطفى غنيم في ١٨٧٦ ، ١٨٨٠) وعامر (حماد ١٨٦٦ ، وسليمان ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) والسرمي (أحمد ١٨٦٦ ، وأحمد ١٨٧٦) والجندي (موسى ١٨٦٦ ، محمد ١٨٨٢) ، وعمران (علي ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) .

● وفي محافظة البحيرة منجد عائلات : ديوس (أحمد ١٨٦٦ ، ومحمد ١٨٨٢) والصيرفي (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) ، والوكيل (محمد ١٨٦٦ ، إبراهيم ١٨٨٢ ، ١٨٨٦) ، والديب (مبروك ١٨٦٢ ، إبراهيم ١٨٧٦) ، العناوي (أبو زيد ١٨٧٦ ، أحمد ١٨٨٢) .

● وفي محافظتي الشرقية والقليوبية منجد عائلات : أباطة (أحمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، وبندادي ١٨٦٦ ، سليمان ١٨٨٢) وعياد (ميد الله ١٨٦٦ ، شرف الدين ١٨٧٠) ، الشواربي (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، نصر ١٨٦٦ ، سالم ١٨٧٠) ، ومنصور (قاسم ١٨٧٠ عبد العزيز ١٨٧٦ ، سليمان ١٨٨٢) زغلول (محمود ١٨٧٠ ، عبد الفتاح ١٨٨٢) وأبو شنب (الامام الشافعي ١٨٦٦ ، يوسف ١٨٧٠) .

● وفي الدقهلية منجد عائلات : سويلم (حسنين ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) وأبو سعده (أحمد ١٨٧٠ ، وعباس ١٨٨٢) .

● وفي الجيزة منجد عائلات : الزمر (عامر ١٨٦٦ ، وحسانين ١٨٧٠ وفضل ١٨٧٠ ، وهباس ١٨٨٢) ، والسعودي (مراد ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) .

● وفي محافظتي بنى سويف والفيوم منجد عائلات : الجاحد (حزين ١٨٦٦ ، وطلبة ١٨٨٢) ، وكساف (محمد ١٨٦٦ ، علي ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، والدعشان (محمد ١٨٧٠ ، وأحمد ١٨٧٦) .

● وفي المنيا وبنى مزار منجد عائلات : الشريمي (إبراهيم ١٨٦٦ ، بديني ١٨٧٠ ، ١٨٧٦ ، حسن ١٨٨٢) ، شعراوي (حسن ١٨٦٦ ، وعلي ١٨٨٢) وفي أسيوط منجد عائلات : سليمان (سليمان ١٨٦٦ ، ومحمود ١٨٨٢) وغزالي (عثمان ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) وعمر (يوسف محمد ١٨٦٦ ، وهنري يوسف ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ورهوان (محفوظ ١٨٧٠ ، ١٨٧٢) والنجدي (حسنين ١٨٧٠ ، ومحمد ١٨٧٠) .

● وفي جرجا منجد عائلات : حمادي (محمد وهمام ١٨٦٦ ، ورشوان ١٨٨٢) وهمام (عبد الرحمن ١٨٧٠ ، وعثمان ١٨٧٦) وبطرس (عبد الشهيد ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) .

● وفي محافظتي قنا وأسوان منجد عائلات : عبد الصادق (أحمد ١٨٦٦) ، وحلانة (طايح ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) .
● أما دمياط فقد احتكرت تمثيلها عائلة خفاجي (علي ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، عبد السلام ١٨٨٢) .
ولا شك ان هذا « الاتساع الغنيق » في ممارسة السلطة كان بادرة خير ، بيد أنه لم يكن كل المطلوب لكي يؤدي مجلس النواب مهمته الصحية كمؤسسة نيابية وتشريعية .

● كما ان استمرار الحياة النيابية لمدة تصل الى ١٦ عاما ما بين (١٨٦٦ - ١٨٨٢) قد خلق مناخا من الفهم لوظيفة النواب ، وكون كوادر متمرسه على العمل الدستوري وتلاحظ بمراجعة الأسماء أن هناك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابي في أكثر من مجلس فاستفادوا بذلك خبرة بأساليب العمل البرلماني ومناورته . ومن النواب الذي تكررت أسماءهم في المجلس النيابية المتعاقبة : محمود المطار (وكان عضوا في مجالس ١٨٦٦ ، ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، ويوسف العقبي (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعبد السلام المويلحي (١٨٧٦ - ١٨٨٢) عبد الرازق الشوريحي (١٨٦٦ - ١٧٧٠) مصطفى جميمي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) أحمد الشريف (١٨٦٦ - ١٨٨٢) علي شميم (١٨٧٠ - ١٧٨٢) ابراهيم حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) علي حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد عبد الففار (١٨٧٠ - ١٨٧٦) مصطفى غنيم (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد السرمي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) سليمان عامر (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعلي شميم (١٨٦٦ - ١٨٧٠ - ١٨٨٢) ابراهيم الوكيل (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ، أحمد أباطه (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ، محمد القواربي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) يوسف رزق (١٨٧٠ - ١٨٧٦) العدل أحمد (١٨٦٦ - ١٨٨٢) هلال منير (١٨٦٦ - ١٨٨٢) أحمد أبو سعيد (١٧٧٠ - ١٨٨٢) حسنين مزيلم (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عباس الزمر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) مبراد السعودي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) علي كساب (١٨٧٦ - ١٨٨٢) بديني الشريفي (١٨٧٠ - ١٨٧٦) حنا يوسف (١٨٧٠ - ١٨٧٦) عثمان غزالي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) محفوظ رشوان (١٨٧٠ - ١٨٨٢) مهني يوسف عمر (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عبد الشهيد بطرس (١٨٦٦ - ١٨٧٠) طايح سلامة (١٨٧٦ - ١٨٨٢) علي ابراهيم (١٨٦٦ - ١٨٨٢) وعلي خفاجي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) . ويؤشر هذا البيان الى أن عشرين عضوا من أعضاء مجلس نواب الثورة سنة ١٨٨٢ ، كانوا أعضاء في مجالس سابقة ، وهو عدد يزيد على ربع عدد أعضاء المجلس (٧٥ عضوا) ويقل عن ثلثه .

● ورابع هذه الملاحظات حول مناحي اهتمامات المجالس النيابية .

لقد عكست تلك الاهتمامات طبيعة المناقشات الاجتماعية التي كانت تطرأ تدريجياً على امتداد هذه المرحلة . وإذا كان من الطبيعي أن تكون المسألة الزراعية هي جوهر الاهتمام ، فإن الطبيعة الخاصة لشكل الانتاج الزراعى ، هي التي فرضت نفسها .

فمن ناحية كان هناك اهتمام خاص بمسألة تحرير قوة العمل العاملة فى الزراعة ، وهى المسألة التى كانت تشكل تناقضاً بين البرجوازية الزراعية النامية وبين عناصر الارستقراطية الزراعية . ذلك أن تسخير كبار الموظفين وأصحاب الأحماديات للعمال الزراعيين للعمل فى السخرة الخاصة أو العامة كان يحرم الملاك المتوسطين من استخدام هذه القوة فى مزارعهم ، وهو ما سبق وإشرنا إليه . لذلك ارتفع صوت أعضاء أول مجلس نياهى (١٨٦٦) مطالبين بإلغاء السخرة وشكل المجلس - باتفاق مع الحكومة - لجنة لبحث الموضوع ، ولكن الحكومة أقرت للجنة فى تفصيلات فنية على أساس أن السخرة مسألة مرتبطة بالرأى . ثم اتفقت معها على تنظيم الاستدعاء للسخرة فى المنافع العامة بحيث تكون فرضاً على من يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد الأطنان الداخلة فى زمامها من هذه السخرة وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلىن .

ويعتبر التوصل الى هذا الاتفاق نجاحاً لا بأس به لعناصر البرجوازية الزراعية ، برغم أن جهوداً عملية لم تبذل من الجهاز التنفيذى لوضع هذه المقررات - وهى بطبيعة سلطة المجلس مجرد اقتراحات برهبات - موضع التنفيذ الكامل ، ويهود جانب من السبب فى هذا الى أن السلطة التتفيذية كانت تحت السيطرة الفعلية للارستقراطية الزراعية والعناصر الاقطاعية العسكرية . على أن قرار المجلس فى سنة ١٨٦٦ ، حقق نجاحاً فى قصر السخرة على العمل فى المنافع العامة ، وأخضع العمال الزراعيين الذين كانوا يسخرون للعمل فى أراضي الارستقراطية الزراعية للسخرة العامة ، وكانوا - بنقود أصحاب الأراضي - يعفون منها .

وتكرر بحث الموضوع فى سنة ١٨٧٩ حيث اقترح أحد الأعضاء أن تقوم الحكومة بإدخال الآلات الميكانيكية فى تطهير الترع كالكراكات وخلافه لكى تعمل محل أفراد السخرة فى تطهيرها حتى يخف الضغط على استخدام العمال الزراعيين للعمل فى أراضي كبار الملاك (١٨٧٩) . وتصاعدت مواقف المجلس من مسألة السخرة بعد ذلك التاريخ عشر سنوات فلم يعد يكتفى بالاقترح أو الطلب ، وإنما وصل الى إيقاف اجراءات كان يرى فيها ضرراً بالغا بقضية تحرير قوة العمل الزراعى .

حاولت الحكومة فى تلك السنة أن تضع نظاماً جديداً للسخرة ، استهدفت منه التوصل الى أكبر قدر ممكن من نقود الملاك الزراعيين لمواجهة كارثة الديون . ويمتضى هذا النظام أقرت قاعدة أن يدفع الملاك بدلا نقديا عن السخرة العامة فى صورة مبلغ معد عن كل عامل زراعى يستدعى للسخرة ، يدفعه صاحب الأرض التى يعمل بها ، نظير اعقائه من السخرة ، ولكى تزيد الحكومة حصيلة هذا البديل سمعت السخرة على المصريين . وقررتها عليهم جميعا باستثناء المعزة والشيوخ . ولم يقصد القرار الجديد منوى العناصر الاستقراطية الزراعية التى كانت تستطيع بمقتضاه أن تحتفظ بفلاحيها وعمالها لخدمة أراضيها ، بينما وضع أعباء متضخمة على كاهل العنصر الزراعى الأكثر تحررا ، والتى كانت ترى أن تحرير قوة العمل يخضعها القانون السوق الرأسمالية التقليدية ، أى العرض والطلب ، وهو ما يقلل من تكلفة الانتاج الزراعى ، ويزيد من ربح المنتج الزراعى . ومن هنا وقف مجلس النواب موقف المعارضة الحاسمة لهذه القرارات وأجبر الحكومة على التخل عنها والفاؤها .

لم تحسم هذه المسألة نهائيا الا فى مجلس نواب الثورة (١٨٨٢) ، إذ أثبت فى المجلس بنفس أبعادها السابقة ، فقدم أحد الأعضاء اقتراحا بتنظيم السخرة فى الأعمال العامة والخاصة ، وأشار الى أن كبار رجال الدولة الأثرياء كانوا يسخرون العمال والفلاحين فى أعبادياتهم وينزعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الاملاك الصغيرة بأضرار بالغة . وودعت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح . وكلفت وزارة الأشغال بوضع قانون بذلك وودعت يعرضه على مجلس النواب بمجرد الانتهاء منه (١٩٠٧) .

وتؤثر بعض اقتراحات النواب فى جلسات سابقة الى الطريقة التى كانوا يرونها أسلم من السخرة فى انجاز الأعمال العامة . فقد اقترح العضو رشوان محفوظ مثلا إيقاف تسخير العمال الزراعيين فى مديريتى أسيوط وجرجا لتطهير ترعتى الديروطية والسواحلية ، وطالب بأن توضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين اما بالكركات أو باعطائها بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال .

وبالإضافة الى هذا الاهتمام بتحرير قوة العمل ، فإن قضية التنمية الزراعية كانت وجها من الأوجه المتعددة لمطامح البرجوازية الزراعية لتنمية اقتصادها . لذلك فقد كانت محل عناية المجالس النيابية المتعاقبة ، التى شغلتها مجموعة من الاهتمامات المتشابكة المتعلقة بهذا الموضوع ، منها اقرار حق الملكية الزراعية ، وكفالة الإصلاحات الفنية لرفع مستوى الانتاج الزراعى مثل توفير الخبرة الفنية وإصلاح نظام الري وأخيرا حماية فائض الانتاج من

التعبء فى أيدى العناصر الاستغلالية المسيطرة ، بتنظيم الضرائب • فى هذه الاتجاهات الثلاثة بذلت المجالس النيابية جهدا مضنيا لدعم التنمية الزراعية ورفع مستوى الانتاج الزراعى •

فيما يتعلق بدمج حق الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاقها ، اقترح النائب هلال بك منير فى سنة ١٨٦٦ النظر فى الأقطان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور وإضافتها الى أصحاب الأقطان المتداخلة فيها أو المملوكة بها ، وقرر المجلس إضافة أقطان الجزائر بثمن يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، أما أقطان الحياض فتعطى أيضا بالثمن بنفس القاعدة . وتقرر توزيع الأقطان البور وأقطان الأراضى المالحة والبرارى على الراغبين فى استصلاحها بلا ثمن وأعفائها من الضرائب لمدة تتفاوت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة • وفى سنة ١٨٧٧ أصدر المجلس قراره بشأن أقطان المنسحبين أو الفارين - وقد أقرنا اليه فى الفصل الثالث - ويقضى بنقل ملكيتها الى أهل الفار وذوى قرياه أو تؤجر ، اذا لم يكن له أهل ، ثم توزع فى حالة عدم عودة الفار بعد ثلاث سنوات •

وفى سنة ١٨٦٩ قرر مجلس النواب قرارا هاما للحفاظ على الملكية الزراعية من التفتت ، ولضمان مستوى الانتاج الزراعى وخدمة هدف الزراعة الكثيفة ، فقد قرر المجلس منع قرز الحصص فى الأقطان الموروثة ، وكان القرز - أى تقسيم التركة - حقا مغلولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من لائحة الأقطان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة فى سنة ١٨٥٨ • فقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافى الربح على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح بيوت ذوى المائلات » وبناء على هذا القرار ألغى نص القرز الوارد فى اللائحة السعيدية •

ومن أهم القرارات التى أصدرها المجلس فى دور انعقاده عام ١٨٦٩ قراره بتخفيف الإهالى فى تحرير حجج بملكياتهم حتى تستقر الملكية وتنضبط التصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك بأثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، على أن تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة • وتؤشر هذه الاهتمامات المتعددة بمسألة ملكية الأرض الى أن الطموح وراء تحويل الأرض الى سلعة والانتقال بها من مجرد ملكية « بفرض الاستغلال » الى ملكية « بفرض الاستغلال والتصرف » كان طموحا جارفا ، بل هو طموح يعبر عن ظهور « السوق » كواقع اقتصادى يتم التبادل خلاله ، وتتحول فيه وسائل الانتاج الى سلع قابلة للتداول •

فيما يتعلق بالخبرات الفنية الزراعية ، اهتمت المجالس النيابية المتعاقبة اهتماما خاصا بالرئ وقنواته ، أثار نواب المحافظات مشاكل الرئ

وطالبوا بتنظيمه والاهتمام به ، باستحداث قنوات جديدة ، وتطهير القنوات القائمة وتنظيم عملية توزيع المياه التي كثيرا ما تعرضت للخلل حدوث خلل واضح فيه - ففي مجلس ١٨٦٦ قدم نواب الدقهلية اقتراحا بفتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنلاوين منها ، كما طالبوا بإعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه ، وابتكالا للتوصل إلى حلول لمشكلة الري في هذه المنطقة من الدلتا ، اقترح نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، ومد القناة إلى نهاية الشطوط .

وفي سنة ١٨٧٨ قرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجد الأراضي كفايتها من الماء في حالة ما إذا نقص ماء النيل كتنقصه في العام الماضي ، ووضع الترتيبات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافي خطر الفراق في حالة نقص الماء بالنيل .

وفي مجلس النواب الذي انتخب بعد الثورة تزايد الاهتمام بمسائل خدمات الري فأشار الأعضاء إلى مشكلة الري في محافظة البحيرة ، وطالبوا بإجراء إصلاحات ضرورية في مجرى الرياح البحري ، وإصلاح القناطر الخيرية ، كما طالبوا بحفر الرياح التوفيقية لري القليوبية والدقهلية والشرقية ، ومساقطها ببقية المديرية وتوسيع فم رياح المنوفية حتى يساوي بينها وبين المديرية الأخرى ، وإصلاح ترعة الإبراهيمية بمرور الماء من جنابيات السكك الحديدية لكي تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية البحيرة وتوصيل رياح المنوفية بمرج العطف والتضاروية والساحل .

ومع هذا الاهتمام بمسائل الري ، نلاحظ أن أغلب مشاكل الري كانت في الوجه البحري ، وهذا طبيعي لأن أغلب أراضي الارستقراطية الزراعية والأسرة المالكة كانت في الصعيد ، الذي تميز لذلك بمنشآت ري سليمة ، وانتشر فيه استخدام وابور المياه ، فلم تثر مشاكل ري الصعيد في المجالس النيابية المتعددة سوى مرة أو مرتين . وقد ظهر التناقض بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة في مياه الري ، أكثر من مرة ، ذلك أن الملك الصغار - وبعض متوسطي الملك - كانوا لا يستخدمون وابور المياه ، وكانوا يلاحظون تحكما في مياه الري لصالح الفئات العليا من الملك فأثار العضو طلبه حزين في سنة ١٨٨٢ الشكوى من تركيب وابور الري في الجهات الواقعة بالقرب من فم بحر يوسف ، لأن الاكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية القيوم البالغ قدرها نحو ٣٠٠ ألف فدان . وأثار العضو سليمان منصور مسألة أجنبي هو الخواجا بولاد لأنه ركب في سنة ١٨٨١

وابورا ثابتا يضم ترعة الصيصة الأخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية وترتب على هذا اختكاره للمياه ، مما أضر بملاك نحو ٣٠ ألف فدان ، وجرمها من مام السرى .

وفما يتعلق بتنظيم الزراعة ، قرر المجلس فى سنة ١٨٧٨ انشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى « مجلس تنظيم الزراعة » ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وانضمام حقول للتجارب الزراعية يعهد الى علماء النبات اجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها . وانشاء مجلس النواب اليها مجالس فنية أكثر تخصصا تسمى « مجالس تفتيش الزراعة » مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شئون الأراضى والزراعات واجراء ما يؤدى الى توسيع نطاق الزراعة وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وهو اهتمام يعكس درجة أرقى من تنظيم الانتاج الزراعى سواء من طريق المنتجين المسافرين (وتعتبر مجالس تنظيم الزراعة أشبه باتحاداتهم) أو من طريق الخبرة الفنية المتخصصة ، وهو تنظيم يعكس طموح المنتجين الزراعيين الى تجديد انتاجهم الذى كان قد تعدى فى هذه المرحلة الانتاج للاستهلاك ، ليصبح انتاجا للتسويق بالامام .

ولما كان مجلس النواب كمؤسسة سيادية ، يعبر تدريجيا عن مصالح هؤلاء المنتجين ، فقد كان من الطبيعى مع ازدياد خبرته وذاتيته ، أن يسعى لحماية فائض هذا الانتاج من التبدد ، وهو ما يعنى تدخل المنتجين لتنظيم الضرائب والرقابة على فرضها ومتابعة طرق صرفها . ونلاحظ أنه بينما كان المجلس فى أدوار انعقاده الاولى - فى ظل السيطرة الخديوية عليه - يوافق على كل الضرائب التى تطلب الحكومة فرضها ، فقد انتهى به الأمر الى الوقوف ضد كل رغبات الحكومة ومحاسبتها حسابا عسيرا على ما تجيبه من ضرائب . ففى دور انعقاده الأول وافق ، مثلا على فرض ضريبة على المواشى بواقع عشرين قرشا منويا على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال وثلاثون قرشا على الجمال وعشرة قروش على الحمير . وكانت العجة التى قدمتها الحكومة فى طلب اقرار هذه الضريبة أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى أدوات ومهمات يجب شراؤها بالثمن . كما وافق المجلس بعد ذلك على أنواع متعددة من الضرائب ، وتدرجيا بدأ المجلس يتدخل فى المسألة الضريبية بشكل مسافر وجاد ، فاثار قضية الشكل الذى تجمع به الضرائب وطالب بالغاء نظام العهد فى جمع الضرائب وبمقتضى هذا النظام تمهد الحكومة الى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بجباية ضرائب قرى أو نواح بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها ، فكان المتمدنون يتكفلون بسداد

الضريبة من مالهم الخاص اذا لم يجبوها من الاهلين ، وقد أدى هذا النظام الى ارهاق الفلاحين لأن المتهدين كانوا يقتصبون ما يزيد عن الضرائب من محصولات الاهالى وأخذ بعضهم لمهدتهم أراض لا تزرع لمجرد لرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة ، فطلب المجلس فك جميع العهد، ومما آثاره المجلس فيما يتعلق - أيضا - بشكل جمع الضرائب مطالبته بضبط عملية تحصيل الاموال الأميرية فى المديریات لمنع العيث فى قيد المتحصلات ، وتقسيط الاموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلا لسدادها وهو ما عاد المجلس الى تأكيده فى سنة ١٨٨٢ •

وتجاوز اهتمام المجلس التبايى شكل جمع الضرائب ، لتناقض الضرائب المقروضة وطريقة فرضها ، وفى هذا الصدد أثارَت ضريبة المقابلة أعرض المناقشات وأخطرها ، فالحكومة التى التجأت الى العمل بقانون المقابلة ثم إلغاؤه ثم أعادت العمل به ، فتزايدت معارضة المجلس للفوضى التى يطبق بها هذا القانون • نفى سنة ١٨٧٦ وافق النواب على العودة للعمل بقانون المقابلة ، وطالبوا الحكومة بتوضيح الطريقة التى كانت تنوى اتباعها فى رد المبالغ التى حصلتھا من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وهو ما سبب إخراجا للحكومة ، خاصة وأن المجلس قد لفت نظر لها الى أن محاولتها لالغاء القانون فى المستقبل يجب أن تتضمن رد المبالغ التى حصلتھا بمقتضاه • وفى هذا الصدد فإن المجلس طالب بالغاء هذه من الضرائب مثل ضريبة المراضى ، وطالب بقرض ضرائب على الاراضى المستصلحة •

تناولنا فى الملاحظات الأربع السابقة طبيعة التركيب الطبقي لمجلس النواب والانتساع النسبى فى رقعة ممارسى السلطة من خلاله ، ومدى خبرة أعضائه بمهمته ، ومناحى اهتمامهم ، وفى ضوء هذا ، فإن سؤالا ضروريا يقفز الآن ، هو : ما مدى تمثيل هذا المجلس عن الواقع الاجتماعى ، الذى صدرت عنه الثورة ؟ •

الملاحظة العامة التى تفرض نفسها علينا عند محاولة البحث عن اجابة لهذا السؤال أن المجلس لم يكن يعبر تمثيلا حقيقيا وكاملا عن جوهر الواقع الاجتماعى الذى صدرت عنه الثورة • فمن ناحية التركيب فقد لاحظ المؤرخون البرجوازيون أنفسهم أن المجلس لم يكن معبرا عن هذا الواقع •

ويرى الأستاذ الراقى أن المجلس كان من ناحية التركيب ممثلا لطبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الأعيان وأن « طبقة التجار والصناع لم تكن ممثلة فى المجلس اللهم الا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من

الأعيان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوى العصبية في المدن والأقاليم » (١٥٨) وبصرف النظر عن فرض مصطلح « الطبقة » لدى الاستاذ الرافعي ، فإن فكرته صحيحة بوجه عام ذلك ان المجلس كان بالفعل ممثلا لعناصر من البرجوازية الزراعية في الأغلب الأعم ، مع عدد محدود من التجار الذين تتزاوج صفاتهم ، فيجمعون بين أنشطة البرجوازية الزراعية والتجارية في وقت واحد . وبهذا التركيب فإنه اقتعد الى التمييز عن الأجنحة الأكثر وعيا والأكثر ثورية من البرجوازية ، وهي الفرائع التجارية والمتقنون البرجوازيون ، وفئات الحرفيين المتعددة . ومن هذا فإن طاقته الثورية كانت محدودة ، وسرعان ما حدث الانشقاق في داخله .

والمسئولية التي تتحملها قيادة الثورة في هذا الموقف ، مسئولية هينة ويسيرة ذلك أنها حاولت فوجهت بمقاومة ، يذكر « روزشتين » أنه عندما صدر الأمر العالي الخديوي بدعوة مجلس النواب الى الانمقاد ، اعتد الخلاف بين شريف باشا وهرابي . فقد أراد الأول أن يكون انمقاد المجلس على القاعدة الضيقة التي حددها قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٦٦ ، بينما أمر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذي وضعه شريف باشا نفسه في الأشهر الأخيرة من حكم اسماعيل ، ولم يعتمد بسبب خلمه . وهو أكثر ديمقراطية من القانون الأول ، ويروي روزشتين أن الحق كان في جانب هرابي . فقد كان عدلا أن يستأنف النظام الجديد الذي قرره ثورة ٩ سبتمبر السسير بالأنظمة السياسية ، من النقطة التي وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف . وقد تاضل هرابي عن رأيه أشد تضال وأيده فيه عدد كبير من الأعيان . ومع ذلك فإن شريف أبي القحول عن رأيه - عملا بوصية السير أوكلند كولفن - وهدد فعلا بالاستقالة فلم يمثل هرابي دور الديكتاتور . ولم يلتجأ الى حكم القوة ، بل رضى في النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ » (١٥٩) .

والقاعدة التي انتخب على أساسها النواب في سنة ١٨٦٦ - واستمرت حتى الثورة - قاعدة ضيقة ، لا تسمح بأن يتولى النيابة سوى عناصر محدودة ، لأن الناخبين هم مشايخ البلاد ، بينما يكشف النقاش الذي دار بين صفوف الثوار - وخاصة آراء القديم التي سبق وأفرنا اليها - ان قيادة الثورة كانت تتبنى فكرة الانتخاب العام المباشر ، أى على درجة واحدة ، وبينما اتجهت بعض العناصر المعتدلة ، كالشيخ محمد عبده ، الى تأكيد فكرة أن الانتخاب والترشيح ينبغي أن يكونا حقا قاصرا على نخبه ممتازة حدهما بالعناصر المتعلمة ، فإن قيادة هرابي رأت أن الانتخاب والترشيح هما حقان مترتيبان على واجب ، هو دفع الضرائب ، وطالما أن المواطن يؤدى التكاليف والواجبات

العامة ، ومنها خضوعه للتجنيد وأداؤه للضرائب ، فمن حقوقه أن يشارك في تسيير أمور هذه الدولة ، بانتخاب من يمثلونه ، في الرقابة على الحكومة ، ومن التشريعات التي تنوى تطبيقها على المواطنين .

ويمكس قانون الانتخاب الذي صدر في مارس ١٨٨٢ - مكملا للدستور الصادر في نفس السنة - تسوية وسطية للصراع بين مختلف التيارات الفكرية حول هذا الموضوع الهام . فهو لم يجعل الانتخاب مباشرا وعلى درجة واحدة ، ولم يقصره على المشايخ كما كان الحال في قانون ١٨٨٦ . ولكنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فينتخب الناضبون مندوبين متويين (عن كل مائة ناخب مندوب) - وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب . وقيد حق الانتخاب بنصاب مالي ، فالمواطن الذي له حق الانتخاب هو الذي يدفع خمسة جنيهات على الأقل في السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة ، وأعطى من هذا النصاب من يسميهم الأستاذ الرافعي - الفئات الممتازة - وهم النظام والرؤساء الروحانيون وحمله الشهادات العالية ، والمدرسون في المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون والمتقاعدون ، والمحامون والأطباء والمهندسون والضيافة . وجعل من الناخب إحدى وعشرين سنة ومن المندوب المتوى والنائب خمسا وعشرين سنة ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين (العسكريين) ، على أن لا يقبل أحدهم في النيابة إلا بعد استغفائه من وظيفته ، وجعل هذه النواب مائة وخمسة وعشرين نائبا منهم اثنا عشر نائبا عن محافظات السودان ومديرياته . وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية .

غير أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق ، إذ لحقته الأحداث التي انتهت بفشل الثورة ودفن كل متجزاتها الهامة ، ومن هنا فإن المجلس الذي أمغرت عنه انتخابات ١٨٨٢ لم يكن معبرا تماما عن الجبهة التي قادت الثورة ، رغم تمثيله عن جناح هام منها ، أما الأجنحة الأخرى فكانت خائفة الصوت بدرجة واضحة ، لقد أهتم المجلس مثلا بمشاكل التجار والحرفيين ، ولكن في أدنى الحدود . فناقش نظام سندات التعامل بين الناس ، وطالب النواب باستصدار قانون لتنظيم الرهون والمعاملات . وبرزت في بعض المناقشات تناقضات بين فئات التجار ، وخاصة بين العناصر الاحتكارية والتجار المدافعين عن حرية التجارة . فقد اقترح أمين الشمسي معالجة أسعار الفلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ومنع تصديرها إلى الخارج . واستند التجار الذين أثاروا هذه المسألة إلى أن الفلال هي هذام شعبي وتصديرها إلى الخارج قبل الموسم الجديد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة ، ووافق المجلس على الاقتراح . كذلك أهتم المجلس بالواصلات وطالب أكثر من عضو بأشغال السكك الحديدية . واحتضن المجلس مشروع مكة حديد السودان

وهو مشروع كان يخدم المطامح التجارية التي كانت وراء فكرة الامبراطورية الافريقية التي كان يدعو اليها اسماعيل .

وفي هذه الحدود فإن تحميل قيادة الثورة فوق ما تطبيقه من مسئولية تتجاوز ما كان يطرحه الواقع الفعلي من امكانيات ، هو طموح يقيس الظاهرة الثورية بمقاييس أبعد زمناً من ظروف تفجرها - ويرى الدكتور « عبدالعزیز رفاعي » ان رؤية هرايى للنظام النيابى لم تكن رؤية مبدئية ولكنها كانت رؤية « وسيلة » هدفه منها « تعزيز الاتجاه القومى وتمكين الشعب كله من الوقوف بجانبه فى تطلعه الى هذا الاتجاه فى تحالف ضد الأتراك والشركس » ، وهو يسوق تدليلاً على ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبيده فى مذكراته حول رؤية هرايى للفكرة الدستورية عموماً ، كما يرى أن موقف هرايى بعد فشل الثورة يؤكد أيضاً أنه كان يرى الفكرة الدستورية ، فكرة تكتيكية وليست استراتيجية ، ذلك أن هرايى كان يتخذ هذه الفكرة لمواجهة خصومه ، « فلما انتهى به الأمر الى التسليم للانجليز فى النهاية لم يعد لقيامها فى ذهنه من دوافع ، فاهلن لبرود لى أنه لا يرى ضرورة لمنح الأمة حقوقها الدستورية الا بعد خمس سنوات » وعلى ذلك « فإن سعيه للدستور كان مجرد خطة ولم يكن اقتناعاً مبدئياً » (١٦٠) .

وقد سبق وعالجنا فى أكثر من موضع فى هذه الدراسة طبيعة رؤية هرايى وقيادة الثورة ومفكرتها للفكرة الدستورية . وناقشنا ما قاله الأستاذ الامام فضلًا عما يقوب ما كتبه فضيلته عن الثورة من مأخذ ومطاحن أوضحناها أيضاً ، ولوقف هرايى من قضايا النضال المصرى بعد فشل الثورة ظروف خاصة سنعالجها بتفصيل أوفى فيما بعد .

على أن التصور الذى يطرح به الدكتور رفاعي المسألة يحتاج الى مناقشة . ذلك أن الفارقة بين ما هو « استراتيجى » و « تكتيكى » فى شعارات الثورة يجب أن يبنى على أساس الفهم الطبقي للظاهرة الثورية ، فالهدف النهائى لاي طبقة عند معاولتها تحقيق ثورتها هو الاستيلاء على السلطة السياسية أو المشاركة فيها ، وهذا هو الهدف الاستراتيجى فى المدى الطويل . وكل الشعارات الثورية اذا اتخذت فى مرحلة ما طابعاً استراتيجياً فهى فى النهاية وسائل لتحقيق هذا الهدف . واذا كانت القيادة الحرايية ، قد عبرت - بمجموع حركتها وفكرها - عن محاولة لبعض شرائح البرجوازية للمشاركة فى السلطة ، فإن رفع الشعارات الدستورية والتحررية ، كان وسيلة لتحقيق هذه المشاركة . ولا شك أن الدكتور رفاعي لا يغب عنه أن مصطلحات مثل « المبدأ » و « الحرية » و « الدستور » ، ليست مطلقات مطلوبة لذاتها ، ومستهدفة لما تتضمن من خير ، وانما هى دائماً تحقيق لأهداف اجتماعية وطبقية .

(د) السلطة القضائية ترسي قواعدها :

لم تكن الحاجة إلى « القضاء » مجرد رغبة لدى بعض ذوي القلوب الرحيمة في نشر العدل وانصاف المظلومين ، فمثل هذا النمط من البشر كان قد انقرض منذ قرون مسحية ، بل إن شكا يقارب اليقين يساورنا في أنهم قد وجدوا أصلا . أن تعرض المصريين للظلم والافتقار والتعسف في معاملتهم وتعتديهم وصلبهم حريتهم أمور - تبدو لفرد تكرارها - عادية في التاريخ المصري ، وفي أنفل السلم الاجتماعي فإن المصري الذي يمشي على قوة عمله كان الضحية المستمرة لأبشع أنواع التعذيب التاريخية ، فإذا ما تصاعدت في تلك الفترة التي تضررت فيها الثورة العربية دهوة بانضمام القضاء والحكم بالتدلل بين الناس ، فإن فهم هذه الدعوة يجب أن يظل بعيدا عن مظنة « العطف على المظلومين » إذ أن مجردا ما لم يوجد لهذا العطف المفاجيء .
وإذن لما هو الميزر التاريخي لمثل هذه الدعوة ؟

كان منطقيا مع ازدياد الاتجاه إلى فصل السلطات وبلورتها أن تتميز السلطة القضائية تدريجيا ، وأن تتبلور خطوة بعد خطوة استقلاليتها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية . وفي بلد هريق في الثيوقراطية - كمصر في ظل الحكم الاسلامي والتركى المملوكي - فإن تعديد السلطات وفصلها والانتقال من تطبيق الشريعة الدينية إلى تطبيق شرائع زمنية ، لم يكن هدفا سهلا . ومع ذلك فإن التطور الاجتماعي وبرز مصالح الطبقات المصرية قد انتهيا بتحقيق نجاحات متعددة في هذا المجال .

شكوفى بلد تتزايد فيه الرغبة في النمو الاقتصادي ، والتوسع التجاري ، والانتاج الزراعى الكثيف وتوجه فيه الملكية إلى الاستقرار ، ويسمى إلى تشجيع رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار ، لابد وأن تتزايد الحاجة لسلطة قضائية مضبوطة الاحكام ، يمكن في ظلها أن يجسد الاستثمار في مختلف أنشطه الاقتصاد الوطنى حماية قانونية ، وضمانا من السلب والنهب والافتقار . وقد عبر نوبار باشا عن هذه الفكرة في مذكرته التى رفعها إلى الخديو في سنة ١٨٦٧ بطلب تشكل المحاكم المختلطة فقال ان « الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتيها الا من أوروبا وتود أن تنفع المنصر الأوربى وأن تتنفع به وأن تمهد اليه بأعمالها المظلمة وأن تجعله أساس زراعتها وتجارها وتود أن تدعو اليها أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات جدوى » . وذكر أن هذا لا يتم - مع ضمان عدم نزوح الأوربيين لثروة البلاد - الا بـ « انضمام نظام عدلى حسن يجعل لأوروبا كل الضمانات التى يحق لها أن تطالب بها » (١٦١) .

وفى مذكرة أخرى كتبها نوبار - بياريس فى مارس ١٨٨١ - حول انشاء قضاء وطنى مصرى ، ركز نوبار على ما سماه « قانون الأميال والأموال » الذى يحكم المسائل فى مصر - وخاصة العلاقة بين الحكومة والموظفين والوطنيين . ورأى أن الاقتراح إلى « الهيئة المدنية » يؤثر تأثيرا ضارا على اقتصاد البلاد « لأن البلاد لم تستطع ، ولا تستطيع ، أن تنجح النجاح المادى الذى يمكن أن تتأله من مواردها ، إذ أن البين الواضح أن ابن الوطن المصرى لا يستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به فى المشاريع ، وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يقدوله ، لأنه يرى تخيسته آمن له وأضمن . ثم أن الأوروبى أيضا لا يرى مصالحه ورأس ماله فى أمان وضمان لأن الوطنى الذى يعامله لم يكن فى مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين » (١٦٢) . هذا بالإضافة إلى أن « الأوربيين كانوا يظلمون الوطنى ويستنزفون خبره دون أن يستطيع استعادة حقوقه لأن أبواب المدل كانت موصدة فى وجهه عند معاملته » (١٦٣) .

لم يكن « نوبار » الوحيد من ساسة ومفكرى تلك المرحلة ، الذى نظر إلى المؤسسة القضائية باعتبارها ضرورة لحفظ حق الملكية وتنمية الثروة وتنظيم التعامل فى السوق ، بل كانت نظرة لدى الجميع ، ففى خطاب ألقاه النذير توفيق فى افتتاح المحاكم الأهلية - وبرغم أنها من إنجازات الثورة - فيها لم تفتتح إلا سنة ١٨٨٢ - قال أنه « من المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة المدل والحق والسر على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الأحكام حسب نصوصها » (١٦٤) وأعلن وزير الحقانية فى نفس الحفل أن الهدف من انشاء هذه المحاكم هو « تأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين » . وهو ما عبر عنه أيضا رئيس محكمة الاستئناف فى اجتماع أول جمعية عمومية لها ، فعنده أن الهدف من إيجاد القوانين وتطبيقها هو « حفظ الأموال وحقق الدماء وصيانة الأعراض » وأن الظلم ليس مجرد « أخذ المال من صاحبه بغير حق ولكنه يعم أيضا من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحقين » (١٦٥) .

قاد التطور الاجتماعى خطوات انشاء وتدعيم السلطة القضائية ، فكما تعقدت المعاملات وفرض اقتصاد السوق نفسه تزايدت الحاجة إلى المؤسسات القضائية وتطور العمل بها . ففى عصر محمد على كانت السلطة القضائية فى يد « المحكمة الشرعية » باعتبارها وحدة القضاء المصرى ، ثم فرضت ظروف التطور الاجتماعى أن تضاف إليها محاكم للمسائل المدنية والتجارية عرفت بمجالس الأقاليم أنشئ منها خمسة على امتداد القطر ، وأضيف إليها بعد ذلك ما عرف بمجالس التجار فى الاسكندرية والقنصلية ، وهى التى تطورت إلى « قوميون مصرى » اختص بنظر القضايا التى ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين ، وأما الهيئة الاستئنافية العليا فكانت فى يد « مجلس

الأحكام « ويتكون من تسعة من كبار رجالات البلاد مع عالمين من علماء الأزهر أحدهما حنفى المذهب والآخر شافعى المذهب » وكان يختص بإعادة النظر فى أحكام بعض القضايا ، ويشارك المجلس الخصوصى - مجلس الوزراء - وضع القوانين .

وفى عهد سعيد نالت مصر حقوقا استقلالية فيما يتعلق بالقضاء اذ نال من السلطان العثمانى حقا لم يكن لأسلافه من ولاية مصر ، هو حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جاريا على أن قاضى القضاة المولى من قبل السلطان العثمانى هو الذى يعينهم .

تزايدت الحاجة الى المحاكم فى عهد اسماعيل ، فعمم مجالس الأحكام وأنشأ منها تسعة شملت معظم أنحاء القطر ، وزيد عدد مجالس الأقاليم ، وصار لكل مديرية مجلس ابتدائى ، وزيد عدد المجالس الاستئنافية التى كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية الواقعة فى دائرتها . وفى سنة ١٨٧١ أنشئت بنام على اقتراح مجلس شورى النواب مجالس - أى محاكم - فى القرى والأغواط لنظر القضايا الصغيرة ، سميت مجالس الدعاوى المركزية . وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة بمجلس التجار فى كحل من الاسكندرية والقاهرة تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ولها محكمة استئنافية عليا واستمر هذا النظام قائما حتى تشكيل المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ .

بدأ الانقلاب الحقيقى فى القضاء فى فترة تخمر الثورة المرابية ، فقد عكف رفاعة الطهطاوى وتلاميذه من الليبراليين المصريين على ترجمة قانون نابليون المعروف بالكود - فترجموا القانون المدنى ، وقانون المرافعات ، وقانون المقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات - وصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى مارس ١٨٨٢ أى بعد الثورة . ويعتبر مرآبى أن صدور هذه اللائحة كان ضروريا « لما له من العلاقة باستقامة سائر الأمور ، ولأنه هو الموجب لثقة الأمة بالحكومة » (١٦٦) .

أرست اللائحة أهم القواعد الديمقراطية فيما يتعلق بالقضاء كمؤسسة وكان من الطبيعى أن تجرى اللائحة تعبيرا ليبراليا ناضجا والذين مهدوا لها فكريا هم عناصر من الليبراليين المصريين ، الذين استندوا على « كود » نابليون ، وهو تلخيص أمين لمبادئ وفكريات الثورة الفرنسية .

● فقد أقرت اللائحة مبدأ استقلال القضاء كسلطة منفصلة عن بقية السلطات بتقريرها عدم جواز عزل القضاة ، وعدم جواز نقلهم من محكمة الى أخرى الا برضاهم وبعد أخذ رأى محكمة النقض والابرام .

- وأقرت ضرورة علم المواطنين بالقوانين قبل تطبيقها عليهم ،
فأوجبت ألا يعمل بالقانون إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .
 - وأقرت مبدأ ألا عقوبة على فعل سابق على صدور القانون بتأثيره .
أي عدم سريان القوانين على الماضي .
 - كما أقرت ضرورة استناد الأحكام الى القوانين التي سيجرى نشرها
- أو القوانين واللوائح الجارى العمل بها - وألا تكون الاحكام مخالفة لنصوص القوانين المذكورة .

● وحددت اللائحة درجات التقاضى لتضمن للمتقاضين ، وللمحكوم لهم أو عليهم فرصة اللجوء الى مستوى قضائى أعلى لمراجعة الأحكام لمزيد من الدقة فى إصدارها ، وهكذا تقرر وجود ثلاث درجات قضائية : محاكم ابتدائية أو جزئية ومحاكم استئنافية . ومحكمة للنقض والايهام . وأكملت الهيئة القضائية بإنشاء النيابة العمومية .

وهكذا أرسيت من الناحية النظرية قواعد استغلال السلطة القضائية وان لم يتم هذا إلا بعد إجهاض الثورة .

ان استكمال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتمييق انفاصل بينها كان من أهم الانجازات التي حققتها محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة ، ولكن السؤال الملح الذى يواجها هو : ما هو النصيب الذى أخذته البرجوازية المصرية من السلطان ، بعد هذا الجهد الجهمى ؟

(هـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية :

المراجعة المتأنية لمسار الثورة المراهية تؤكد أن محاولات ارساء قواعد السلطة الجديدة ، لم تنته الى نتائج يمكن اعتبارها حاسمة . صحيح أن هذه المحاولات لم تفسر كأنها لم تكن . ولكنها لم تكن كافية لحسم قضية السلطة . لقد وضعت القوى السياسية الجديدة أقدامها على خريطة السلطة . وشاركت بنصيب قليل فيها ، وكان من المحتمل لو استمرت تمارس دورها لفترة أطول أن تمكن لنفسها . ولكن هذه المحاولة جوبهت بتحديات كثيرة :

- أول هذه التحديات المركز المتميز الذى كان للأجانب فى أجهزة السلطة المختلفة . إذ طرح هذا المركز مشكلة ذات شقين : أولهما أن الأجانب

كانوا يمارسون دورهم في السلطة بحكم مصالحهم الاقتصادية وتضخم جالياتهم وارتباطاتهم بالسوق العالمية الذي كان الاقتصاد المصري يدور في مجلتها ، فضلا عن الحماية السياسية التي كانت الدول تضفيها على رعاياها العاملين في أجهزة السلطة المصرية . وأما الشق الثاني فهو احتياج البلاد الى جزء من الخبرة الأجنبية في المؤسسات الجديدة التي أنشأتها - وكانت قرون التخلف الطويلة قد حرمت مصر من تكوين كوادرنية متخصصة بأعداد كافية ومن هنا فقد اضطرت حتى الوزارات التي تلت الثورة - وصلت باسمها - الى امتيقام هؤلاء الأجانب ، ففي عهد وزارة شريف مشلا تقرر تشكيل لجنة لوضع تشريع للموظفين المدنيين ، فاضطرت الوزارة الى الاستغانة بخمسة من الأجانب في هذه اللجنة ، كانوا يشكلون ما يقرب من نصف أعضائها - بل ان المجلس الأعلى للمعارف - الذي سبق انشاؤه في عهد وزارة رياض من ١١ مصرها و ١٣ أجنبيا - ظل على تشكيله مع إضافة خمسة من الأمماء الوطنيين ليشكل الناصر المصري أغلبية فيه .

ولم يكن هذا المركز الخاص للأجانب قاصرا على السلطة التنفيذية بل ان محاولات متعددة كانت ترمي الى نشر هذا النفوذ وتأكيد في المؤسسات الأخرى . وبالدات في السلطة التشريعية والقضائية - وكان من أعلى الأصوات المنادية بهذا نوبار باشا ، أشار للموضوع في مذكرته الشهيرة التي كتبها في مارس ١٨٨١ وأرسلها من باريس - وهي تعبر عن رؤية أجنبية ، ولا تشك في الذي أوحى بها لنوبار ، هو بعض الدوائر السياسية الفرنسية التي كان على اتصال بها ، وتاريخ المذكرة يشير الى أنها كتبت بعد تمرد أول فبراير ، ومع ازدياد المطالبة بمجلس النواب - والاقتراحات الواردة بها تبدو كما لو كانت موجهة لاجهاض هذه المطالبة .

رأى نوبار أن هناك ضرورة لتشكيل لجنة لوضع القوانين ، يعرض عليها كل تدبير اداري أو مالي فتجسبه ثم تقبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل أن يعرض على الخديو ، وبهذا لا تصدر القوانين الا بعد الاتفاق والفحص المبدق بين هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب » - فمن يجب أن تتكون هذه اللجنة ؟ من مثلي الشغب ؟ ذلك شيء لا يمكن أن يمر بخاطر نوبار - ولكن الذي يتسجم مع تفكيره أن يقترح تكوين هذا المجلس التشريعي من « النظار القدام والموظفين السابقين يمينون من بين الحاصلين على الأخلاق الشريفة لدى الأمة ومن كبار فائزين بالامتياز والاحترام ، يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الادارة سائرة على محور العدالة والنظام » - ويرى نوبار أن اقتصار هذه اللجنة على أعضاء مصريين فقط لا يضمن عدم تحيزها ضد الأجانب في التشريعات التي تصدر عنها ، ولذلك فقد اقترح « ادخال أعضاء مندوق الدين في سلكها لان الحكومة عينتهم

بمشاركة أرباب الديون » وعلى هذا فإن اللجنة المعنية - وليست المنتخبة - كغاية بضممان مصالح المصريين والأجانب وبايقاف السلطة الخديوية عند عهدها . ويصدر التقريرات معبرة عن أصحاب المصالح المصريين والأجانب وهما شيء واحد في نظر نوبار .

وفي نفس المذكرة حالج نوبار موضوع السلطة القضائية ، فيداه بالتسليم بمبدأ استقلالية القضاء ، واعترض على تدخل الدول في تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، وعلى التزام الحكومة المصرية باستشارة وزراء العدل في الدول الأوروبية قبل اختيار القضاة ، ولجوء الدول الى الضغط لتعيين قضاة لها في هذه المحاكم ، بحيث تحولت مناصبها الى مجال للمنافسة الدولية . وبعد الاعتراض على سير القضاء المختلط ناقش نوبار وسيلة انشاء قضاء أهلي . فرأى أن مصر تفتقد الى عناصر صالحة لولاية القضاء ، من ناحية الخبرة القانونية ، ومن ناحية توفر الشخصية المستقلة التي ترفض الخضوع للسلطة التنفيذية أو لاعتبارات المال والجاه والمركز الاجتماعي . وانتهى نوبار الى أن هناك ضرورة لاستعانة القضاء الأهلي أو الوطني بقضاة من الأجانب ، ولكنه تحفظ في أن اختيار هؤلاء القضاة يجب ألا يكون يتدخل من الدول الأجنبية ، وأن الحكومة يجب أن تكون مطلقة التصرف في اختيارهم « من أوروبا أو من المستعمرات حسب حاجتها وحسب كفائتهم من حيث اللغة والصفات فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وأن يكون هؤلاء القضاة من رعايا الدول المختلفة ضمانا لعدم تركيز نفوذ دولة واحدة في مناصب القضاء وبمجرد تعيينهم في خدمة البلاد يصبحون في عيونها قضاة مصريين القضاء الوطنيين أنفسهم » وانتهى الى أن هذا النظام اذا أثبت كفايته فإنه من الممكن إذ ذاك اقناع الدول بأن تتنازل عن تزامنها على مناصب القضاء المختلط لتحقيق قوة سياسية به ، وأن تترك للحكومة المصرية حرية اختيار القضاة ، وتعيينهم من ذوي الخبرة الأجنبية كما أنه يمكن أن يؤدي في النهاية الى تعديل أو إلغاء الرقابة الثنائية في الحكومة المصرية (١٦٧) .

ومشروع نوبار بالصورة التي عرضناه بها ، يكشف عن طبيعة التحدي الاستعماري الذي واجه هدف تثوير وتمصير ومقرطة السلطة في مصر . ذلك أن هذا المشروع يعبر عن رؤية عناصر استعمارية أو عملية للاستعمار ، وهي رؤية تنظر الى الأجانب باعتبارهم أصحاب مصلحة في مصر ، كأنهم جزء من شعب غير محدد أو معروف الجنسية ينبغي أن يكون لهم ممثلين في المجلس التشريعي ، وفي القضاء ، وهو مشروع شبيه بمشروع « برونيات » الذي طرح للمناقشة في مارس ١٩١٧ (١٦٨) وكان يستهدف مشاركة الأجانب في السلطة مشاركة فعلية .

● وثانى هذه التحديات هو وضعية العناصر التركية والجركية فى خريطة السلطة فقد أدى حيازة هذه العناصر للسلطة لفترات طويلة الى عدم القدرة على الاستفتاء مما يؤدون من أدوار ، فقد حازوا خبرات يؤثر افعالها - مع عدم توفر البدائل الوطنية - فى سير العمل الوطنى . ومن ناحية أخرى فإن التفرقة العنصرية التى كان يخضع لها المجتمع المصرى ، قد وضعت معايير غير اجتماعية وغير سياسية للتفرقة بين من هو « ثورى » ومن هو « غير ثورى » . إذ اضطرت الثورة مثلا الى رفع عناصر الى صفوف السلطة لمجرد أنها « من الفلاحين المصريين » بصرف النظر عن مواقف هذه العناصر السياسية . وهو ما أدى فى بعض الأحيان الى تسلل عناصر خائنة الى السلطة ، أضرت بالعمل الوطنى وكيدته خسائر جمة . وبدلا من أن تضع الثورة سلطتها فى أيدي العناصر المؤمنة باتجاهها وحركتها الديمقراطية التحررية ، اعتمدت أحيانا المصرية كصفة تؤهل لتولى المناصب الحساسة . لقد كان محمود سامى البارودى مثلا ، غير مصرى الأصل ، بينما كان الأميراللى على خنفس مصرى ، ومع هذا أعطى الأول حركة الثورة امكانيات واسعة ، وخان الثانى الجيش وكان أحد أسباب هزيمته العسكرية ، مع أن مصرته هى التى كفلت له أن يتولى مراكز سياسية حساسة - إذ كان أحد أعضاء المجلس العرفى وهو مجلس وزراء العرب - ومراكز عسكرية أكثر حساسية - إذ تولى قيادة الفرقة العسكرية التى كانت تمسك فى مقدمة الجيش فى جبهة التل الكبير فى أخطر مراحل الحرب .

ولا معنى هذا أنه كان على الثورة أن تفعل من هدف تمصير جهاز الدولة بأحلال العناصر المصرية محل العناصر الأجنبية أو المتمصرة فيه ، ولكن اعتبار التفرقة العنصرية الأساس الوحيد وخاصة فى المراكز العنصرية الحساسة فى جهاز الدولة ، ومن البيهوى أن محدود تحول هذه العملية الى عملية اضطهاد للأقليات القومية ، بنفها تماما عن جهاز الدولة كان واردا . لكن المتيقن أن القاعدة الصحيحة لمعالجة الموضوع قد هابت عن وهى الثوار .

ومن ناحية أخرى فإن نجاح حركة ما فى تحقيق انتصارات تدريجية يترتب عليه أن تتجمع حولها عناصر غير مخلصه أو منافقة ، وعناصر لا تتفجر طاقتها الثورية الا فى ظروف المد الثورى الديمقراطى . وفى الوقت المناسب ومع اتساع هذا المد الى ظروف جزر فإن هذه العناصر أما أن تخون الثورة أو تأخذ موقفا سلبيا ، وهو ما حدث بالنسبة للثورة العراقية ، فقد أدى نجاح الثورة فى حركة أول فبراير ، الى تفجر ظروف المد ، فتجمعت العناصر التى أشرنا إليها حول قيادة الثورة ، ولم تتنبه قيادتها الى الاكنايات الحقيقية لثوار اللحظة هؤلاء ، فمكنت لبعضهم من مراكز حساسة فى السلطة ، مرعان ما استخدموها استخداما ضارا عندما بدأت بشائر الجزر أو تطلبت الحركة

الثورية مغامرات غير مأمونة النتائج تماما . وفى ظروف الوعى بالطاقة الثورية المحدودة لهؤلاء ، فان الواجب يحتم عدم اهمال ما يمكن أن يقدموه من جهة لخدمة قضية الثورة ، فى الحدود التى لاتتضر بحركة الثورة ، وهى معادلة لم تنجح قيادة الثورة فى وضعها موضع التطبيق .

ويمود الغملا فى تحديد دور هؤلاء الى ضعف حزب الثورة وعدم فاعليته وتهووم بنيته التنظيمية . اذ كان الحزب الوطنى كان حزبيا ميكروسكوبيا يبدو دائما اكبر من حجمه الحقيقى ، وبرغم أنه لم يخل من خبرة محدودة ، فقد أدى هذا الضعف فى بنيته الى عجزه عن مواجهة المهمات الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية ، ذلك العجز الذى نشأ فى الأساس عن ضعف الاجنحة التى حاولت تحقيق هدف مشاركة البرجوازية المصرية فى السلطة .

● وأما التحدى الثالث ، فكان يتمثل فى بقاء السراى فى مركزها المؤثر على خريطة السلطة برغم ما أصابها من ضربات حسرت نفوذها نسبيا عن السلطة ، وما حدث فيها كمؤسسة سياسية من انقسامات وتكتلات فقد ظلت تناور لاستعادة سلطتها المطلقة . ومع أن نمو القوى الوطنية وانشاء المؤسسات المنظمة لحدود السلطات ، كان كفيلا بالزامها حدها ، الا أن تراثها التاريخى كمؤسسة كان يتطلب تصفية فعلية للعناصر المكونة لها ، وهو ما تنبته اليه قيادة الثورة فى وقت متأخر نسبيا ، ولكنها لم تحسمه بشكل نهائى .

● وأخيرا فان الوقت كان عامل تحد كبير فكثرة المهمات الثورية وتضاربها وتناقض بعضها وضراوة القوى المعادية للثورة ، والزمن المحدود الذى كان عليها أن تنجز خلاله هذه المهمات كلها . أدى الى صعوبة واستحالة القيام ببعض الاجراءات الضرورية لحسم قضية السلطة .

على أن القوى الثورية - برغم هذه التحديات جميعها - توصلت الى صيغة جينية سليمة لحسم قضية السلطة ، وهو ما فرضه تحرك الحوادث السريع ، والانقسام الواضح الذى حدث فى جبهة الثورة عقب احتلال الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، وكانت هذه الصيغة مؤقتة فضلا عن جينيتها ولكنها - فى رأينا - أنضج الانجازات الثورية فى مجال ارساء المؤسسات الوطنية الديمقراطية فى الواقع المصرى .

فى الوقت الذى كانت كل أهداف الثورة ، ووجودها نفسه ، تتعرض لخطر التصفية فى مواجهة الغزو الاستعمارى الانجليزى ، أعلن الخديو محمد توفيق - الحاكم الفهمى المعلن من قبل السلطان العثمانى صاحب الولاية على مصر - انضمامه الى الانجليز وأرسل الى هرابى يطلب منه صرف الجنود

الذين كان يستدعيهم من الاحتياط لتدعيم خط الدفاع في كسر الدوار . فلما رفض عرابي الكف عن المقاومة أصدر الخديو قرارا يعزله وأعلن راجب باشا - رئيس مجلس الوزراء اذ ذاك - في خطاب منه للأميرال سيمور ، ان « عرابي باشا يشغل الآن بأعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالف لأوامر الجنب المالي الخديو ، وانه وحده المسئول عما يحدث » . وبهذه انضم مجلس الوزراء الى قوى الاحتلال . وكان مجلس النواب قد انقسم منذ أزمة المؤامرة الجركسية والاذنار المشترك في ٢٥ مايو وانضمت أهليته الى السراى .

وفي مواجهة انشقاق المؤسسات الممارسة للسلطة وانضمام أهليتها الى قوى الأعداء ، قررت قيادة الثورة بناء مؤسساتها المثلى لتركيبها الطبقي والميرة من نزوعها الديمقراطية التحررى في مؤسستين من أهم المؤسسات السياسية في تاريخ البرجوازية المصرية ، وفي تاريخ النضال الديمقراطي المصرى على وجه العموم « المجلس العرفى » و « الجمعية العمومية » . وقد مارست هاتان المؤسسات السلطة فى مصر خلال فترة قصيرة جدا بين ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، و ١٤ سبتمبر من نفس السنة - حوالى شهرين - فما هى طبيعتهما ، ومهامهما ؟ ، وما هى وظيفتهما فى مسألة السلطة ؟ .

● كان المجلس العرفى هو « مجلس وزراء الحرب » ، فهو كمؤسسة ، حائز السلطة التنفيذية وممارسها ، وواضح كل امكانياتها فى خدمة الحرب ضد الغزو الاستعماري . وقد شكل ليحل محل وزارة راجب باشا التي انضمت أهليتها الى الخديو والاحتلال . وقد أنشئ المجلس العرفى برأى « يعقوب سامى » - وكيل وزارة الحربية وأحد كبار قادة الثورة - وذلك عقب تلغراف أرسله اليه عرابي من الجبهة فى كسر الدوار . يخطره فيه بخيانة الخديو وانحيازه الى جيش الأعداء .

وحين أنشئ « المجلس العرفى » كلف بالممل كلجنة تحضيرية للأعداد لمجلس طبقات الأمة أو « الجمعية العمومية » اذ دعا يعقوب وكلام الوزارات للمناقشة فيما يجب عمله لتنفيذ طلب عرابي بدعوة مجلس ممثل الأمة للنظر مسألة خيانة الخديو وطلبه من عرابي الكف عن المقاومة . وقد قام المجلس بترتيب الدعوة الى الجمعية العمومية . ثم استمر بعد ذلك فى أداء مهامه كمجلس للوزراء . ونشر قرار تشكيله فى الوقائع المصرية . وقد شكل على النحو التالى : يعقوب سامى : وكيل وزارة الحربية . حسين الدرملى : وكيل الداخلية . بطرس غالى : وكيل الحفائية . على بك فهمى رفاعة الطهطاوى : وكيل المعارف . حسين فهمى : وكيل الأوقاف . هريان تادرس : ماشتاتب المالية . على الروبى : وكيل وزارة السودان . جعفر صادق : رئيس مجلس الأحكام سابقا . محمد رؤوف : حكامدار السودان السابق . اسماعيل أبوجبل :

رئيس مجلس الأحكام سابقا ١٠ اسماعيل باشا محمد : مفتش عموم الأشغال - أحمد نشأت : ناظر الدائرة السنية - الفريق راشد حسنى - اللواء على فهمى - اللواء محمد رضا - اللواء خالد باشا - اللواء حسن مظهر - ابراهيم سامى : مأمور عتق الرقيق - أحمد حسين قومندان : وإبورات النيل - ابراهيم فوزى : مأمور ضبطية مصر (محافظ القاهرة) - أحمد رفعت : مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء ، الاميرلاى على بك يوسف خنفس - الاميرلاى أحمد فرج - الاميرلاى حسن رافت - حافظ رمضان : بافكاتب الدائرة السنية - الاميرلاى حسين بهجت أحمد شكرى : وكيل الدائرة السنية - الاميرلاى عبد الرحمن حسن (١٦٩) -

ومن الواضح أن نصف غدد أعضاء المجلس كانوا من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين ، يليهم المسكريون وهم عشرة - ثم نظار الدوائر والتفتيش الزراعية ، واثنين من القضاة السابقين - وهو تشكيل يرتبط بطبيعة مهمته كمجلس للحرب ، فأغلب الموظفين تتعلق أعمالهم بالمسائل العسكرية كالداخلية والرى والمالية والسودان والمطبوعات . كما أن توفر عدد من المسكريين فيه كان ضروريا - وإن كانت الحرب نفسها قد فرضت أن ينتقل هؤلاء الى جبهات القتال ، وبهذا لم يكن المجلس خاضعا لتهديدهم كما زعم البعض فيما بعد ، وقد ذكر اسماعيل محمد أحد أعضائه فى شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن من المنتظمين فى حضور جلساته من المسكريين ثلاثة فقط هم : أحمد فرج وعلى فهمى وحسن جاد - وأن على يوسف كان يحضر قبل سفره (١٧٠) ومن المروف أن على فهمى قد ترك القاهرة وانضم الى الجبهة بعد ذلك بفترة قصيرة -

تحدد مهمات هذا المجلس فى ادارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتضحيات الحربية للدفاع عن البلاد (١٧١) ويقول رئيس المجلس يعقوب سامى أمام لجنة التحقيق فيما بعد أنه « لولا هذا المجلس لما بقيت مصر كما هى - فانه ترتب على وجوده حفظ البلد - وقد اجتهدت غاية الاجتهاد حتى لم يحصل أدنى قتل أو سرقة - وأحضرت الأوربيين لقصر النيل وسفرتهم للاسماعيلية مع المحافظين اللذين » (١٧٢) -

ومن الناحية السياسية كان المجلس هو الحكومة الشرعية فى رأى جماهير الشعب التى رأت أن السلطة الموجودة فى الاسكندرية لا تمثل أحدا : وقد كتب عرابى الى محافظ السويس من كفر الدوار طالبا منه أن يخبر - جناب قنصل الانجليز أن مصر ليس فيها حكومتان كما يزعم وإنما حكومة البلاد هى واحدة والجيش تحت أمرها » (١٧٣) - ليس وكانت طبيعته - كممثل

لسلطة القوى الوطنية المادية للاستعمار - واحدة للذين يمارسون السلطة داخله . وقد دافع أحمد بك رفعت عضو المجلس وسكرتيره العام عن وجوده كمؤسسة في مواجهة لجنة التحقيق فقال « أنه كان بالفعل الحكومة الرسمية المؤيدة برشام جميع الأمة المصرية التي كانت تبدل الأرواح والأموال بدون مراعاة الاختلاف في الجنس والدين وللحماية عن الوطن » . وهذا اليقين هو الذي دفع المجلس الى تأييد تلغراف حرايى لمحافظ السويس فأرسل المجلس هو الآخر تلغرافا ينبه على المحافظ « بأخبار الاميرالاي الانجليزى بأن الحكومة موجودة بمصر وأن ما فى الاسكندرية لا يعبر عن الأمة » (١٧٤) .

مارس المجلس مهمته فى حدود فهمه لدوره كسلطة حكم ثورية ، كمجلس وزارى للحرب . فالتفت الى ثلاث مهمات رئيسية :

● الأولى هى الترتيب لدعوة الجمعية العمومية للانقضاء وتحضير مايمرض عليها من أمور ومتابعة تنفيذ قراراتها . وإصدار الأوامر والقرارات التفصيلية لوضع قرارات الجمعية العمومية موضع التطبيق العملى . وفى هذا الصدد فإن المجلس قد اعتبر أنه يستمد سلطاته من الجمعية العمومية ومستولا أمامها .

● أما المهمة الثانية فهى : تقديم تسهيلات أساسية للمجهود الحربى ، وفى هذا الصدد أصدر المجلس عدة قرارات بمنع المراسلات التلغرافية الشغرية الصادرة أو الواردة الى مصر ، والأخبار المبهمة العبارة ، باستثناء ما يصدر أو يرد الى وزارة الحربى ، كما أصدر قرارا بمنع دخول الأجانب الى مكاتب التلغراف . وأخضع الصحف للرقابة وعين أحمد رفعت - ن.ع.وه. ومدير المطبوعات - رقيباً عاماً . ومنع سفر الأجانب الى الخارج .

● على أن أخطر المهمات التي نفذها المجلس اتخاذها اجراءات حاسمة لتثوير جهاز الدولة الرسمى ، بإجراء ما عجزت عنه القيسادة الثورية فى الظروف الطبيعية من تطهير جهاز الحكم من العناصر المشكوك فى ولائها للثورة ، أو تردها فى مواجهة حالة الحرب ، فأصدر قرارات بعزل خمسة من المحافظين وعين آخرين محلهم . ونقل بعض المحافظين الى محافظات أخرى لتوفير قيادات إدارية ذات كفاءة خاصة للمحافظات القريبة من جبهة القتال . وقد شرح حرايى للمجلس العرفى - وكان يحضر بعض جلساته ويُرسل اليه برقيات وخطابات - ضرورة عزل أحد المحافظين لأنه يتقاعس فى جمع الجنود الذين طلب منه جمعهم . وتصرف بطريقة توحى بأنه لا يقدر مسئولية متطلبات الحرب . وفى شرحه حدد القاعدة التى يجب أن يمارس على أمناسها جهسا الدولة دورة ، فقال أنه لا يجوز أن يأخذ أحد موظفى الحكومة مايمته منها ويكون مساعدا للعدو الانجليزى » (١٧٥) . وهو ما طلب حرايى من محافظ

السويس أن يؤكده للأميرال الانجليزى ، اذ نبهه أن يخطر الامرال بأن
المحافظ خادم لمعوم الأمة وليس لشخص الخديو « (١٧٦) » .

احتفظ المجلس باستقلاله فى أداء وظيفته فى حدود أنه جزء من
السلطة الثورية ، وحافظ على الطابع الديمقراطى فى مناقشاته . فقد ذكر
عرايى فى محضر التحقيق معه أن المجلس كان يراجع فى كثير من الآراء التى
كان يبدئها فى مسائل الدفاع ، والتى كان يعتقد أنها نافعة كل النفع للحفاظ
والدافعة . وأضاف : ان هذا يعنى أنه لم يكن يعير المجلس أو يجبره على
شئ (١٧٧) . وكان عرايى — باعتباره وزيراً للحربية وقائداً للجيش
والثورة — يخطر المجلس فحسب بما يصل الى علمه عن طريق مخبراته من
إنباء عن الخونة أو موكلى المجهود العربى ، وفى ضوء هذه المعلومات كان
المجلس يصدر قراراته . وقد نظر عرايى الى المجلس نظره الى سلطة فعلية
لها عليه حق الأمر والطاعة . ففى التحقيق معه قال أنه كان « رجلاً مأموراً
بأمر من طرف ذلك المجلس الذى يبيده حكومة البلاد هو أن أقوم بحفظ البلاد
والدافعة عنها » (١٧٨) . والواقع أن المجلس تجربة ديمقراطية ممتازة . اذ
كان عرايى — كقائد للجيش والثورة فى ظروف غزو عسكري استعماري —
يستطيع أن يضع كل السلطة فى يد العسكريين أو فى يده شخصياً فهذه
ظروف لا يمكن فيها أن تسير الأمور فى شكلها المادى . ومع ذلك فان حرصه
على أن تكون السلطة فى رقعة أوسع ، ممثلة القوى الثورية يدل على أسالة
الفكرة الديمقراطية عنده .

● وتمتبر « الجمعية العمومية » مؤسسة تمثيلية من أهم المؤسسات
السياسية فى المسبقة فى الواقع المصرى . وصاحب الفكرة فى الدعوة اليها
هو « عرايى » الذى كتب الى « يعقوب سامى » فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يخطره
بخرائنة الخديو ويطلب منه أن « يعقد مجلساً من الدوات والعلماء ومجلس
النواب والأعيان ويطلع هذه الأحوال أمامهم للمذاكرة فيها والبث فى السير
على خطة يقررونها ثم يحررون قراراً بما يرونه فى صالح البلاد » وطلب منه
أن يسأل هؤلاء الدوات والعلماء والنواب والأعيان « عما اذا كان يجوز شرها
رقوع ما حصل من الخديو من التحيز لأعداء بلاده أم لا ؟ » وبعد أمضائه
فيدونا للعمل بموجبه « (١٧٩) » . ومع أن الأفكار اتجهت فى البداية الى قصر
عضوية الجمعية العمومية على الضباط من رتبة الميراللى فما فوق ، الا أن
المنطلق الديمقراطى ، انتهى بأن اتسعت الدعوة لتشمل ممثلين لكل طبقات
الأمة ، وهكذا عقدت الجمعية العمومية دور انقصادها الأول فى ١٧ يوليو
بمضور حول ٤٠٠ عضواً ، وعقدت اجتماعها الثانى والآخر فى ٢٣ يوليو
بمضور ٣٦٠ عضواً .

وكانت الجمعية في منظور أعضائها ، والداعين إليها ، أعلى سلطة في البلاد ، باعتبارها ممثلة لعموم السكان ، وإلى هذا المعنى نبه عرابي محافظ السويس في البرقية السابق الإشارة إليها - وقد نبه عرابي في برقيته السابق الإشارة إليها لمحافظة السويس إلى أن الخديو لم « تصبح له سلطة بمقتضى قرار من عموم رؤساء البلاد وأعيانها وعامتها على اختلاف مذاهبها » (١٨٠) . كما ذكر في برقية منه لملي مبارك أنه قائد للجيش « ليس له أدنى صفة أو حق في اتخاذ أى إجراء يحد صدور قرار الجمعية العمومية ، وهو يعتبر نفسه مطيعاً ومتقاداً في أى حال لما تأمر به الأمة » (١٨١) . وحرصت الجمعية على اكتساب شرعية لقراراتها بإبلاغها للباب العالي الذى كانت تحرص على تأييده لخط المقاومة ضد الفزو - ونلاحظ أن حدود هذه الملاقة قد اقتضت على إحاطة الباب العالي علماً بقرارات الجمعية، مع خطورتها الشديدة إذ وصلت إلى إعلان عزل الخديو وعدم العمل بقراراته - وقد نص على هذا الإبلاغ في قرار الجمعية بجلسة ٢٣ يوليو إذا لزم هذا القرار « عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات » (١٨٢) . وهو ما يكشف عن تصور الجمعية العمومية للمجلس العرفي باعتباره مؤسسة منفذة لقراراتها . ومن حيث المهمات التى تكفلت بها الجمعية فهى أيضاً مهمات العزب - ففى برقية عرابي لملي مبارك ذكر أن الجمعية لم تمقد إلا « للنظر فى الأحوال العاصرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد » (١٨٣) .

على أن مايلفت النظر هنا هو أن هذه الجمعية قد عقدت فى ظروف ، شابهة للظروف التى عقد فيها « مجلس طبقات الأمة » فى الثورة الفرنسية، ولهام بعضها متشابه ، وبتركيب قريب من تركيبها ، وهو ما يكشف عن تأثير المرابيين بأفكار الثورة الفرنسية وتجاربها ومؤسستها . لقد كانت الجمعية العمومية مختلفة من حيث التركيب عن أى مؤسسة تمثيلية سابقة وإذا ما راجعنا الأسماء والوظائف والوضميات الطبقة للموقعين على قراراتها فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ . وهو القرار الخاص باستمرار الدفاع عن البلاد وعزل الخديو ، نجد أنه قد وقع عليه ٢٦ عضواً الأغلبية العظمى منهم تنتمى لفئات صاحبة مصلحة حقيقية فى انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبالذات : التجار والزراع الموسطين والمثقفين الثوريين .

تكونت الجمعية من ١٧ من كبار الموظفين و ١١ من مديرى المديريات و ٢٨ من الموظفين الذين يقولون مراكز قيادية وسطية ، وبهذا يبلغ حسده العاملين فى الجهاز الإدارى من أعضائها ٥٦ عضواً . كما وقع أيضاً ٢٢ من رجال الدين الاسلامى وتقباء الأشراف وعلماء الأزهر و ٨ من رجال الدين المسيحى هم بطاركة الطوائف المسيحية المختلفة . وجملة هؤلاء ٣٠ . هذا

فضلا من ١٨ من العسكريين السابقين والعاملين في الخدمة و ١٤ من القضاء، و ٥٢ عمدة ، و ٥٤ تاجرا يمثلون كبار التجار في القاهرة وبولاق والاسكندرية وفي الأقاليم - فضلا عن ٦ من نظار الدوائر و ٥ من رجال الحاشية الملكية و ٣ من أمراء البيت المالک - وتوزع النسبة المئوية للموقعين على القرار تنازليا كالآتي : ٢ و ٤٥ ٪ للمثقفين (ويشمل هذا العدد الموظفين وكبار الموظفين ورجال الدين الاسلامي والمسيحي والعسكريين والقضاة) ثم ٢٠-٢٠ ٪ من التجار و ٢٠ ٪ من العمدة وأخيرا ٣٠ ٪ من الأسرة الملكية وحاشيتها والعاملين في خدمتها وهم يمثلون العنصر الذكي في السراي -

والملاحظة الواضحة هي أن التجار قد أصبحوا قوى مؤثرة في هذه المؤسسة التمثيلية - وهو ما لم يتوفر لهم في مجلس النواب حيث لم يزد عددهم عن ٨ ٪ من أعضائه (٧ فقط من ٨٧) - ارتفعت في الجمعية العمومية الى ٢٠-٢٠ ٪ - كذلك فإن المثقفين الذين لم يمثلوا في أي مجلس نيابي يسا في ذلك مجلس نواب الثورة نفسه ، قد وجدوا الفرصة لكي يمثلوا ، بحجم كبير ، يكشف عن حجم تأثيرهم السياسي - حتى أنهم كانوا أكثر القوى تأثيرا في استصدار القرارات - أكثر مما يكشف عن قوتهم الحقيقية في الخريطة الاجتماعية -

ومما يلفت النظر أن الذين حضروا الجمعية ووقعوا على قراراتها ، أي التزاموا بما تعبر عنه من سياسة ، من أعضاء مجلس النواب ، لم يزيدوا عن ستة أعضاء فقط هم : أحمد الصباحي ومحمد ديموس وبسيوني أبو الفضل واحمد علي محمود ومصطفى ملام ومحمد جلال ، وأغلبهم من العمدة - وهو ما يؤكد أن مجلس النواب في تركيبه كان بعيدا عن التوافق مع مطالب البرجوازية المصرية - وأنه من ناحية التركيب كان يضم عناصر وسطية ومتردة - كان الطبقي والمجلس هو المؤسسة التشريعية الرسمية في البلاد ، والمنظمة في ظل انتصار الثورة ، أن يقوم بالمهام التي أنشأت الجمعية العمومية لأدائها ، ولكن الانقسام الذي حدث به ، بعد أزمة المؤامرة الشركسية ، وأدى لانتقال عدد من أعضائه الى صف الخديو ، وتأييدهم للاحتلال ، ولجوء عدد آخر لاتخاذ موقف محايد في الصراع ، كشف عن عجزه عن أداء المهام الثورية في مرحلة الأزمة ، وأكد أنه من حيث التركيب ، يمثل أكثر الفئات الاجتماعية التي اشتهرت ببرتايج أقرب ما يكون الى العدد الأدنى - لذلك فرضت الضرورة عقد الجمعية العمومية كمؤسسة بديلة لمجلس النواب كما كان المجلس العرفي مؤسسة بديلة لمجلس الوزراء -

والموقف الوسطي الذي أخذه المجلس هو الذي جعلنا لانتمى في قائمة الجمعية العمومية الا على أسماء ستة من أعضائه ، وهو المسئول عن أنقسام

لأنجد كثيرين من أعضاء المجلس في قوائم أحكام الادانة ، التي صدرت من المحاكم العسكرية التي حاکمت الثوار الا أحد عشر فقط من أعضائه هم :

- أحمد أباطة (تحديد اقامته بالشرقية ، مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) •
- أحمد محموه (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) •
- ابراهيم الوكيل (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) •
- أمين الخمسى (تحديد اقامته بالشرقية مع دفع تأمين سنوى ٥٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) •
- مراد السمودى (تحديد اقامته بالجيزة مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) •
- محمد جلال (تحديد اقامته بالمنيا مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) •
- مهنى ممر (تحديد اقامته بأسسوط مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) •
- محمد عبد الله (تحديد اقامته بالخرقية
- على كساب (تحديد اقامته ببني سويف
- على مكاوى (تجزيده من الرتبة
- محمد الشافى (تجزيده من الرتب

ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الذين وقعوا على قرار الجمعية ، فيكون عدد أعضاء المجلس الذين اتخذوا مواقف ثورية لايزيد عن ١٥ عضوا •

وخروج مجلس النواب من جبهة الثورة ، عند منقلب أزمة المؤامرة الشركسية ، هو الذى دفع العربيين للبحث عن صيغة تقدم يمثلين حقيقيين للناصر صاحبة المصلحة فى استمرار الثورة الوطنية التحررية ، وأن تعتمد فى هذا على عناصر البرجوازية التجارية والناصر الواهية من البرجوازية الزراعية والمثقفين الثوريين المتأثرين بالفكر الليبرالى والفكر الدينى المتحدر •

وبهم هذه المحاولة الناضجة فى بناء السلطة الديمقراطية البرجوازية ، فقد أجهضت الثورة ١١

فلماذا أجهضت ؟

ان هذا يتطلب أن ندرس بتفصيل أوفى ، كيف تكونت جبهة الثورة ، وكيف تفتتت •• وهو موضوع الفصل القادم •

الفصل الخامس

الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت

□ الجبهة الوطنية المتحدة • • القضايا الرئيسية والتحديات □ المرحلة الأولى: تكوين الجبهة الوطنية (فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩) □ المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة • • أقصى اتساع (من عزل اسماعيل الى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١) □ المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر الى استقالة شريف • فبراير ١٨٨٢) □ المرحلة الرابعة : الانقسام : والارستقراطية الزراعية والسراى تغونان الثورة (من تولى البارودى للوزارة فى ٢ فبراير الى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢) □ المرحلة الخامسة : الانقسام النهائى • امتان : من ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو الى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ □ برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا □ التحالف المصرى العثمانى □ العرب : قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية □ قيادة الثورة : ملاحظات حول الزعامة البرجوازية □

الجبهة الوطنية المتحدة

القضايا الرئيسية .. والتحديات

يبدو اجهاز الثورة المراهية ، أحيانا كقدر حتمى لم يكن منه مفر . لا نعتمد حتميته على قوة خفية شامت أن تحرّم البرجوازية المصرية من أن تحقق محاولتها لبناء سلطتها الديمقراطية والسيطرة على سوقها القومية بل صنعته الظروف العالمية التى نشأت فيها الثورة ، وطبيعة الخريطة الطبقية لها ، والمهام التى وقع على عاتقها عبء القيام بها ، والقيادة التى ولدت فى هذه الظروف كلها .

وسما يفرض اهتماما خاصا بأسباب اجهاز الثورة ، أن المتابعين لحركة التاريخ المصرى الحديث ، يلاحظون أن جماهير الشعب المصرى قد واجهت انزوى الفرنسى - ١٨٩٧ - بمقاومة مستمرة أجهزت قوات فرنسا التى كانت أقوى دولة أوروبية فى ذلك الوقت ، وجملت استمرارها فى البقاء بكاه يكون مستحيلا . كما أن حملة فريزر فى سنة ١٨٠٧ ، لم تهزم بفاعلية جيش محمد على - الذى كان حتى ذلك الوقت من بقايا المرتقة - بل هزمتها المقاومة الشعبية المسلحة فى رشيد والحمام ، وبعد ثمانية عقود من ذلك دخل الجيش البريطانى القاهرة فى سنة ١٨٨٢ وقد أعلنت مدينة مفتوحة ، دون أن يواجه بأى مقاومة . وتؤكد وجود الاحتلال فى السنوات الأولى منه دون أن تنتظم الجماهير فى أى حركة للمقاومة . ويتساءل البعض : هل يرجع هذا الى جزر فى نضالية الشعب ؟ ومع أن هذا ممكن الحدوث ، إلا أنه لا يفسر كل شيء . ومن هنا فإن دراسة ظروف الحركة الثورية المراهية (١٨٧٩ - ٢٨٨٢) ، ضرورة ليس فقط لانصاف قادتها ، وإنما لفهم وانصاف النضال الشعبى نفسه .

ووقائع الثورة لم تبدأ - كما هو شائع - بالهجوم على تكتات قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ ، فذلك التحديد يحصر وقائنها فى حدود الحركة العسكرية ، أما فى إطار النظرة الطبقية لها فإن بدايتها تعود الى المستويات

الآخرة من حكم اسماعيل . حين تحركت القوى الوطنية وبلورت مطالبها في شعارات سياسية انطلقت كتعبير عن المقاومة في مناقشات مجلس النواب الذي أنشئ عام ١٨٦٦ ، ثم انتقلت الى الجيش فقام حسد كبير من ضباطه وجنوده بالهجوم على الوزير الأوروبي ولسن ورئيس الوزراء على نوبار ، مما أسقط الوزارة الأوزبكية ثم كان يوم « ميرايو » الشهير عندما رفض النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية قبل اجابة مطالبهم ، وتلاه انشقاق « الجمعية الوطنية » التي قدمت مطالب مارس ١٨٧٩ ، وبتحقيقهما تحول شريف الوزارة ، وأعد مسودة دستور ١٨٧٩ . وقد انتهت هذه المرحلة بأسقاط اسماعيل وتولى الخديو توفيق لسلطة الحكم .

وتحركات الحوادث بعد أقل من عام من تولي الخديو توفيق الحكم - خلفا لوالده اسماعيل - اذ قام حسد من ضباط الجيش في مايو ١٨٨٠ بتقديم عدة مطالب خاصة بهم ، كانت ذات طابع سياسي . ثم تآزم الموقف بين الجيش وقبائده البركسية فكانت مطالب الضباط في يناير ١٨٨١ يمزل عثمان رفقي ، واعتقالهم في ثكنات قصر النيل فقام كملاؤهم بالهجوم على الثكنات والأفراج عنهم بالقوة المسلحة وحقق تمرد أول فبراير هدفه بتعيين البارودي وزيرا للحربية . وعلى امتداد الشهور السبعة التالية بدأ البارودي اصلاح الجيش وتكتلت كل القوى الراحبة في التغيير حول عرابي تتفاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استعطاب رجعي حول السراي في مؤامرات متتالية لافتيال زعماء الحرب العسكري ، وانتهت هذه المؤامرات بمرزق البارودي وصندوق قرارات بتشتيت الزعماء بعيدا عن القاهرة مما أدى الى ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التي طالبت بأسقاط رياض وبالدستور وزيادة عدد الجيش . وعلى أثرها شكل شريف وزارة ظلت تحكم خمسة شهور فأجرت انتخابات مجلس النواب ، ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور فاستقالت في فبراير سنة ١٨٨٢ . وخلفتها وزارة الثورة برئاسة البارودي ودخلها عرابي وزيرا للحربية ، وأصدرت وزارة البارودي للدستور بالاتفاق مع مجلس النواب . وظلت تحكم أربعة شهور استقالت في نهايتها على أثر قبول الخديو لمطالب الدول الاستعمارية في ٢٥ مايو ١٨٨٢ والتي تضمنت ابعاد زعماء الثورة عن البلاد واستقالة الوزراء . وتبناهم الموقف الأممي ، خاصة بعد المذبحة الطائفية التي جرت بالإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨١ واضطر الخديو الى اعادة عرابي وزيرا للحربية حفظا للامن ، ثم شكل وزارة برئاسة راجب باشا مع بقاء عرابي في منصبه . وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الثور يشررب الإسكندرية . واتهم الخديو وجزم من مجلس الوزراء وعدد من النواب الى القوات الغازية بينما تحصن عرابي في كفر الدوار وشكل مجلس وزراء للحرب وجمعية وطنية جديدة ، وظلت القوى الثورية تمارس

• ملحة الحكم فى جميع أنحاء البلاد حتى هزيمة الثل الكبير واحتلال القاهرة
فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ •

خلف هذا المرض السريع للحوادث مايجت التناقضات بين قوى الثورة والقوى الرجعية والمعملة كما مايجت التناقضات فى داخل معسكر الثورة نفسه ، وفى داخل معسكر الاهداء • ودراسة هذه التناقضات وأشكال التحالفات السياسية بينها وبرامج الوحدة ، يعطينا مفتاحا لفهم استراتيجية قوى الثورة وتكتيكاتها واستراتيجية القوى المعادية وتكتيكاتها ، التى حددت شكل الحوادث وقادتها الى نهاياتها الحتمية •

ولن نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة المطلة حول أسباب وكيفية أجهزة الثورة المراهية ، دون أن ندرس بعناية ودقة كيفية تكون الجبهة الوطنية التى قادتها ، وكيفية تفتتها ، وهو ما يعنى دراسة الاستراتيجية والتكتيك الثوريين ، واستراتيجية وتكتيك القوى المعادية • وفى التفاصيل أن ندرس الهدف الاساسى الذى حددته قوى الثورة والاهداف المباشرة التى تحقق هذا الهدف ، والقوى الاجتماعية الاساسية والاحتياطية التى اهتمت عليها ، وأشكال النضال التى اتخذتها لتحقيق اقرب الاهداف ، ومدى ارتباط الاهداف القريبة بالاهداف البعيدة ، والاشكال التنظيمية التى كانت وعام تحقيق العملية الثورية نفسها •

لقد درسنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة التناقضات الاجتماعية التى حركت عوامل الثورة ، ودرسنا فى الفصل الثالث التناقضات الفكرية التى عبرت عن الصراع الاجتماعى وتفاعلت معه ، لننتقل فى الفصل السابق فندرس الاشكال التى انتظمت خلالها قوى الثورة ، فان مهمتنا فى هذا الفصل تبدأ من حيث انتهت الفصول السابقة • فالصراع السياسى المعبر عن كل هذه التناقضات هو مجال اهتمام هذا الفصل •

وثمة مجموعة من القضايا الرئيسية ينبغى أن نلغتها اليها قبل أن ندرس موضوعنا :

● أول هذه القضايا ، هى ما يمكن أن ينصرف اليه فهمنا لمصطلح « الجبهة الوطنية المتحدة » اذ لا نود أن نقع فى وهم نعتبر معه تشكيل هذه الجبهة جهدا واعيا ومنظما بالدرجة الكافية • واذا كان الفكر الماركسى • وخاصة الاضافات والتسميقات اللينينية له صاحبى فضل فى تحديد مهمات من هذا النوع ، فان الظروف التاريخية السابقة على التطورات التى عاصرتها اللينينية ، لم تكن خالية من وجود هذه المهمات ، والفرق هنا هو فرق الوعى بالظاهرة ، والاستخدام الاذكى والاكثر فهما وتنظيما لاسلوب النضال •

وتبدو الجبهة ضرورة ملحة في الظروف التاريخية التي تفرض
تحديات على مجموعة من القوى الاجتماعية ليس بينها تناقضات رئيسية عداوية.
ولكن بينها مجموعة من التناقضات الثانوية ، يمكن - في سبيل تحقيق هدف
مشترك - أن تؤجل تنجيزها حتى تتمكن بوحدها من قهر العدو المشترك
والرئيسي لها جميعا ، وإلى أن تتطور هذه التناقضات الثانوية إلى تناقضات
رئيسية عداوية . ومن البديهي أن الطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية
تلتزم إلى التحالف مع الآخرين في جبهة متحدة ، حين تظهر أنها غير قادرة على
حسم التناقض الرئيسي لصالحها الخاص وبقوتها الذاتية : لشراسة عدوها
أو لخشيته من انقلاب القوى الأخرى ضدها ، أو لضعف قدرتها التنظيمية .
ومن الطبيعي أن كل طبقة اجتماعية يهمها أن تحسم القضية لصالحها وأن
تستولي على السلطة بمفردها لتحقيق تصوراتها لصالحها الطبقي ، وهو مالا
تسمح الظروف عادة به .

ومن هنا ندرك أن الجبهة الوطنية المتحدة التي قادتها عناصر من
البرجوازية المصرية في محاولة للمشاركة في السلطة أو الاستئثار بها ، خلال
ما عرف بالثورة العربية ، كانت شكلا سياسيا ، فرض نفسه كضرورة
حتمية ، وليس جميعا عن وهي عناصر مميته من الطلائع السياسيين لهذه
البرجوازية الضعيفة اقتصاديا الناقصة بالتالي في وعيها السياسي وخبرتها
التنظيمية وقدرتها الثورية . وكان لهذا الغضوض للضرورة آثاره المظيمة في
حركة الثورة ، فإذا كانت الضرورة تفرض نفسها عادة فإن الوعي بها ضمان
لحسن استخدامها ، لذلك فإن الجبهة فرضت نفسها على البرجوازية ، كما أن
عدم الوعي بها قاد بعض القوى المشاركة بالجبهة إلى المخامرة أو التعطش مما
فددها بالتفكك والانحيار .

فرضت الجبهة الوطنية المتحدة نفسها عبر عدة ظروف ، فمع أن معالم
الاقتصاد الرأسمالي ظهرت آنذاك في مصر ، فإنها لم تكن معالم كاملة .
فقط أحيط الجنتين البرجوازي الذي كان قد ولد بالفعل بأزمات واختناقات
وتحديات . وكخطوط عامة - تلخيصا لما فصلناه في المصائر الطبقي
والفكرية - فإن اقتصاد السوق أطل ومنه نشأت اجتماعية تلطم في هذه
السوق ، فوجدتها فريسة للمغامرات الفردية في الداخل ، والنهب الامبريالي
الوافد من الخارج . ومن هنا تحدد التناقض الرئيسي بين القوى الراحبة في
السوق والقوى العائرة لها وكان من الطبيعي أن تحدد حدة التناقض
بدرجة نمو البرجوازية المصرية ومدى احتياجاتها إلى السوق . فكلما زادت
حاجة البرجوازية إلى سوقها كلما زادت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار .

ثورية - والاكثر تحررا - فان البرنامج يمتنع برنامجا للحد الأدنى من مطالبها ، فاذا قل من هذا الحد لم يمد ثمة مجرد لاشتراكها في الجبهة ، وبحقيق خطوات من هذا البرنامج أو أجزاء منه تحدد كل قوة من قوى الجبهة موقفها من حلفائها ومن الاستمرار في الجبهة على ضوء ما حققته نقاط البرنامج من مصالحها -

وفي ضوء هذا نلاحظ أن الجبهة التي قادت الثورة العربية تكونت عفويا ، وهو ما أتاح للقوى الأكثر تنظيما من الناحية السياسية فرصة قيادتها . فتصدرت عناصر من الاستقرارية الزراعية لهذا الغرض ، وهو ما جعلها تفرض شروطها بمجرد تحقيق أول انتصار ذي قيمة للثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ . وكانت الاستقرارية الزراعية هي أقل شرائح البرجوازية المصرية الزراعية ثورية ، وأكثرها ميلا للمحافظة . وقد دخلت الجبهة تحت شعار « المشاركة في السلطة » وكانت على استعداد للمصير على فئات ما تقدمه القوى السائدة ، وبمجرد حصولها عليه ، حاولت الاستقرارية الزراعية تطويع شركائها في الجبهة ، وحسبهم في قفص حركتها المحدودة ، فلما تمرد الشركاء على قادتهم ، استتقلت وزارة شريف معلقة انسحاب الاستقرارية الزراعية من صفوف الجبهة ، لكنها - بعد فترة ترقب قصيرة - عادت للمشاركة في الجبهة ، حيث واجهت مع بقية أطرافها أول محاولة للتدخل الأجنبي كانت تعصف بأى فائدة جنتها من المشاركة في السلطة ، حين أراد الأجانب حرمان مجلس النواب من النظر في شؤون الميزانية بأى صورة وعادت الاستقرارية الزراعية ، بعد هذه المشاركة المحدودة ، لتتف موقف المترقب ، حتى تلتزم الأمور بعد أزمة المؤامرة الفرنسية ، فأعلنت انضمامها للثوري ولحلفائه الاستعماريين ، منسجمة بشكل نهائي الى معسكر الخيانة .

ولم يكن هناك ما يحول دون اشتراك « السراى » - كمؤسسة سياسية - في الجبهة . ذلك ان قوى الثورات البرجوازية في عصر الاستعمار ، تختلف نوعا ما عن مثيلاتها في عصر ما قبل الاستعمار . فبينما كان الصراع في الثورات البرجوازية الأوربية بين البرجوازية وحلفائها من الجماهير الشعبية وبين الاقطاع وحلفائه وعلى رأسهم الملك ، فان الصراع الرئيسى في عصر الاستعمار أصبح مع القوى الاستعمارية . وهكذا أفسح تناقض السراى مع هذه القوى ، لها مكانا في الجبهة . وفي المرحلة الأولى لتكون الجبهة الوطنية كانت السراى جزءا رئيسيا فيها ، بل وشاركت في قيادتها عبر محاولة الخديو اسماعيل الأخيرة واليائسة لاقفاف التسلسل الاستعماري الى بلاده ، واسترداد سلطته المطلقة فقد كان الخديو في تلك المرحلة هو المعرض الثوري الرئيسى على عقد الجمعية الوطنية والمؤيد القوى لمطالبها والمتفند الفورى لها ومع أن خليفته توفيق كان مترددا ، ولكنه شارك بجزء من الجهد فى إسقاط وزارة رياض وكان يطمح بالفعل فى أن يجد لسلطته موقعا فى بلد وقعت بأجمعها

في يد الأحتعمار ، وكان انقلات السلطة تماما من يده وظهور المؤسسات
لديمقراطية ذو تأثير في تحديد موقفه من الجبهة ، إذ مرعان ما انسحب منها
وبدا يتردى في التأمير أولا ثم انتهى الى الخيانة نهائيا .

وهنا يبرز سؤال هام : هل كان برنامج الحد الأدنى من وجهة نظر القوى
الأكثر ثورية متطرفا بحيث أدى الى تفتيت الجبهة ؟ • وبمعنى آخر هل تطرف
هذه القوى هو الذي جعلها تدخل في مقاربات فردية « وشغب عسكري » -
كما يزعم البعض - أدى الى تفتيت الجبهة ، ومساسرة بعض قواتها بالخروج
منها • ألم تكن المصلحة القومية تفرض بعض التنازلات الجزئية للحفاظ
على وحدة القوى الوطنية على أساس ان الخطر الاستعماري خطر داهم ورئيسي •
ذلك تساؤل نجيب عليه بالنفي تاركين التفاضيل للمباحث القادة • هذا النفي
أيضا ويشمل التساؤل حول امكانية تحييد الارمقراطية العسكرية والسراى •

● ويقودنا هذا الى ثالثة القضايا الرئيسية للجبهة ، وهى قضية ترتيب
القوى الثورية • ومفتاح النظر فى هذه القضية • رأى للاستاذ فوزى جرجس
يذهب فيه الى ان تنازل عرابى من رئاسة الوزارة عقب مظاهرة ٩ سبتمبر
هو أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة أدى الى وضع تلك القيادة فى يد
مترددة تميل بحكم مصالحها الطبقية الى السراى أكثر مما تميل الى الشعب •

وعندنا فانه لا خلاف فى ميول شريف ، ولكن هل كان من الممكن لعرابى
ان يضع ترتيبا لقيادة الجبهة ولقواها خير ما كان بالفعل ؟ • ان اقم مشاكل
الجبهة هى مشكلة القيادة التى تعدد مسار العملية الثورية ككل • ولكن مبررات
تولى عناصر معينة للقيادة ليس مجرد رغبته أو حقها أو امتيازها وعيا أو
اخلاصا ، فمبرر تولى القيادة هو الحجم السياسى •

ومع أن الجيش قوة مسلحة أقدر على الفرض والحسم ، وأكثر تنظيما •
فقد كان أضعف سياسيا من الارمقراطية الزراعية ، وأقل منها من ناحية
الدراية السياسية • وفى بلد تحيط به التحديات والاطماع من كل جانب فان
مشروعية التمرد العسكرى تحاط بالميون المتوجسة والمترصدة ، ولذلك معنى
الجيش للحصول على تأييد شعبى لحركته السياسية حتى يأخذ مشروعية تقيه
من ضربة عسكرية عثمانية أو أوروبية •

وكانت التحركات التى وقعت بين أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨١
واضحة فى معنى عرابى للحصول على توكيلات من الأهالى والى مقد اتفاقات
مع زعماء ملاك الأراضى • فإذا لاحظنا أن قوة الجيش العسكرية كانت ضئيلة
وان تنظيمه وقوته هى مسألة نسبية تختص بالأوضاع الداخلية فقط ، أدركنا

الأسباب التي فرضت أن يقدم حرايى الارستقراطية الزراعية لقيادة الجبهة . وفي حدود بحث مسألة القدرة العسكرية للجيش فانه يجب ان تضع فى الاعتبار ان القوى المضادة لم تنقصها القوة العسكرية فالمناصر الجركسية مسلحة ، وكانت هناك قبائل المريان واغلبها كان مسلحا كما ان شرافم الاجانب قد حصلوا أيضا على السلاح وكان ذلك فى امكانهم دائما .

لم يكن تولى شريف القيادة تنازلا ، ولكنه كان أمرا واقعا فرضته امكانيات البرجوازية المصرية ، وطاقتها الثورية ومؤسساتها السياسية ومدى ما أستطاعت أن تحشده وتنظمه خلفها فى تلك المرحلة ، ومع ذلك فانه قد استقال بعد أزمة الميزانية وأصبحت قيادة الجبهة مشاركة بين عناصر من الارستقراطية الزراعية ، وعناصر ذات وژن أثقل فى القيادة ، وموقف أكثر تحجرا هى عناصر البرجوازية الزراعية والتجارية التي كان يمثلها الحزب المسمى . ثم انفردت العناصر الأخيرة بالقيادة عقب بدء الفزو المسمى وانحياز عناصر الارستقراطية الزراعية بالكامل الى التخدير والاستعمار وخيانتهم للثورة ، وما لا شك فيه ان تولى العناصر الأكثر تحجرا لقيادة الجبهة من البداية كان سيكفل مسارا أفضل للعملية الثورية ، فمن ناحية كان يضيغ القوى المتردة أو التي دخلت الجبهة بأقل المطالب ، فى عداد الاحتياطي ويرتب على هذا العديد من الاجراءات ، مثل مشاركتها فى السلطة ، وتأثيرها فى مراكزها الحساسة كالجيش ... الخ . ومن ناحية أخرى كان سيتطوّل يدها فى تدعيم نفسها بالقوى الرئيسية لأى ثورة أى جماهير الشعب ، وفى تلك المرحلة من التاريخ المسمى فان جماهير العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وفقراء المدن كانت هى جيش الثورة الحقيقي . وهو ما لم تلفت قيادة الثورة اليه ولم تعه الا متأخرا جدا .

● وهذه القضية الرابعة من قضايا الجبهة الوطنية هى جوه المسألة ، وحولها ومنها تتفرغ كل قضايا الثورة المراهية . ان المعز عن تجنيد الجماهير وتنظيمها والخوف من ذلك هو الذى اجهض الثورة فى الحقيقة وهو الذى أنهى محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة . ومن البديهي أن اشتراك الجماهير فى الثورة لم يكن سيحولها الى ثورة اشتراكية ، اذ كانت الجماهير أقل وعيا وتنظيما مما يمكنها من ذلك ، فضلا عن أن نمو القوى الانتاجية لم يكن يسمح به . ولكن الثورات البرجوازية الأوروبية لم تنجح الا من خلال تجنيدها للجماهير الشعبية ودفعها وقودا لمركبة استيلاء البرجوازية على السلطة . وفى هذا الصدد فان برنامجا ما كان لابد من وضعه يحقق بعض مطالب الجماهير ، كما ان جهدا منظما كان لابد من بذله فى هذا الطريق ، لتحشيد أوسع الجماهير وتنظيمها وتسليحها . ومن البديهي أيضا أن الجماهير لا تشترك فى هذه المحاولة كنوع من الانقياد لمن يطلب منها ذلك ، ولكنها

صاحبة مصلحة أكيدة وأصيلة في قهر الاستعمار وفي تحقيق مناخ ديمقراطي . ولكنها كانت في حاجة الى جهد لتنظيم اشتراكها في هذه العملية . وهو ما لم تميزه قيادة الثورة أو تلتفت الا متأخرا جدا ، بحيث لم يؤد الى نتائج محسوسة . وهو ما سوف نعود اليه بتفصيل أوفى فيما بعد .

حول هذه القضايا الرئيسية الأربع ستدور محاولتنا دراسة الجبهة الثورية ، عبر أربع مراحل تميزت كل منها بالقوى التي شاركت فيها ، وبالبرنامج التي اجتمعت تلك القوى حوله ، وتتابع منذ كانت الثورة مشروعا الى أن أصبحت ذكرى .

المرحلة الأولى : تكوين الجبهة الوطنية فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩ :

تكونت الجبهة التي قادت الثورة المرابية خلال تضاللات جزئية متعددة ، اقدسها عمرا يمود للسنوات الأخيرة من حكم اسماعيل حيث بدأت المقاومة تطل برأسها في مجلس النواب . ثم انتقلت الى الجيش . ففي ١٦ فبراير ١٨٧٩ تجمع حول وزارة المالية أكثر من ٤٠٠ من الضباط يطالبون برفع المتأخر من رواتبهم وكان يصل الى ثمانية عشر شهرا . وتكرر هذا التجمع مع زيادة في العدد ، حتى وصل في اليوم الثالث الى ٦٠٠ ضابط بقيادة الكباشي لطيف سليم ، وبتبهم عدد من طلبة المدرسة العربية ونحو ألفي جندي (١) فلما اقترحوا من وزارة الخارجية لمحو نوبار - رئيس الوزراء - خارجا منها راكبا عربته ، فاحاطوا به من كل مكان وهجموا عليه وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب . وعندما أقبل ولسن وزير المالية محاولا تخليص رئيس الوزراء هجموا عليه هو الآخر ، وشدوه من شاربته ، ثم قبضوا عليهما وسجنوهما في مبنى وزارة الخارجية ، واحتلوا المبنى بأكمله . ولولا أن الخديو اسماعيل وآلاى الحرس الخديو قد سارعوا الى مكان المظاهرة ، حيث قدم الخديو تمهيدا للضباط بحل مشكلتهم ، لتصاعد الموقف . وقد نتج عن هذا التمرد ان استقالت وزارة نوبار . وتشكلت وزارة برئاسة الأمير محمد توفيق ولي العهد . ولكن الخديو لم يتمكن من التغلص من نوبار تماما ، إذ اضطر تحت ضغط الدول الى ابقائه وزيرا للخارجية (٢) .

لم تضم الحركة ضباطا وعسكريين فحسب ولكنها ضمت أيضا عددا من أعضاء مجلس شورى النواب . فبعد أن خطب لطيف سليم قائدها خطبة حماسية في الطلبة والضباط والجنود ، اتصل بعدد من أعضاء المجلس طالبا منهم أن مشاركة الضباط والجنود في احتجاجهم على أحالتهم على الاستبعاد وتأييد مطالبهم . ومع أكثرية النواب الذين عارض عليهم الاشتراك في المظاهرة لم يوافقوا على ذلك ، فان أربعة منهم قد اكتفوا بالعير في مكتب المظاهرة راكبين حميرهم (٣) .

لم تحقق الحركة أهدافها بل اتخذتها القوى الاستعمارية دليلا على سوء الأحوال المالية ، بما يستدعى قيام الوزيرين الأوربيين واعمالهما سلطة الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . لكن القوى الوطنية لم تتوقف عن المقاومة ، وانتقل مركزها الى مجلس النواب ، الذى نشبت داخله أزمة حادة بين الأعضاء وبين وزير المالية الانجليزى اذ رفض استدعاء المجلس له ليجيب على اسئلته بشأن الحالة المالية ، مما دفع ٤٩ من الأعضاء الى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس الوزراء لقرارات المجلس وعلى موقف وزير المالية الانجليزى منه (٤) .

وعندما حاولت الوزارة فض الدورة البرلمانية قاوم الأعضاء ذلك واصلوا رفضهم لقرار فض الدورة البرلمانية وعبر محمد اخندى راضى عن ذلك بقوله « لا تنوجه لطرف الاعتبار الخديوية الا اذا اعطى المجلس النواب حقوقه واجيب طلباته وما نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك » (٥) . ورفع الأعضاء عريضة الى الخديو احتجوا فيها على الوزارة ، وعلى المشروع المالى الذى وضعه ولسن وزير المالية ويقضى بعدم دفع كوبون أبريل ١٨٧٩ ، مما يعنى اعلان افلاس البلاد وتضاقم أزمة الديون . ولكن الوزارة أصرت على موقفها وأصدرت قرارا بفض الدورة البرلمانية .

اذ ذلك تحولت القوى الوطنية للعمل خارج الاطارات الشرعية التقليدية، فعقد أعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات الوطنية اجتماعات فى شكل مؤتمر موسع فى بيت السيد على الكرى نقيب الاشراف ثم فى بيت اسماعيل راضب وزير المالية السابق ورئيس مجلس النواب الأسبق . ونجم عن هذه الاجتماعات - التى اطلقت صحف تلك الايام عليها « الجمعية الوطنية » - ان قدم المجتمعون مطالبهم الى الخديو فى الثانى من ابريل عام ١٨٧٩ . كانت قيادة هذه الحركة فى يد عدد من عناصر الارستقراطية الزراعية متحالفة مع مجلس النواب الذى كان أغلبه الأهم ثميرا من قطاعات البرجوازية الزراعية ، وقد دخل فى هذا التحالف عدد من المثقفين المدنيين والعسكريين .

وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس أن هذه العريضة وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريق الأقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وستون من الباشوات ، ومثلهم من البكوات ، وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش (٦) . ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش . بينما يذكر الأستاذ الرافعى ان عدد الموقعين جميعا ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الاميان والتجار و ٧٢ من الموظفين العامين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط (٧) . ويقل العدد

في مصادر أخرى الى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٣٧ من الضباط (٨) . وأيا كانت الاختلافات اليسيرة بين هذه الأرقام ، فلا شك أن الكتلة الرئيسية التي كانت وراء هذه الحركة ، هي كتلة ممثلة للمجتمين البرجوازي المصري ، سواء في القطاع الزراعي أو التجاري أو عناصر المثقفين . على أننا سنلاحظ بعض الدلالات في هذا التكوين الأولى للجبهة الوطنية . ان عناصر الارستقراطية الزراعية — وقد مثلهم عدد من الباهوات على رأسهم شريف باشا — كان لهم دور هام في هذا التكوين ، فهم الذين تولوا قيادة الحركة وحدوها أهدافها . كما يلاحظ الدور البارز الذي لعبه المثقفون في تكوين الجبهة والتعبير عنها . ويؤشر اشتراك العسكريين في هذه المرحلة المبكرة من تكوينها الى أن حركة الجيش كانت سياسية في بدايتها الأولى ، ولم تبدأ طائفية محضة كما يصورها بعض الباحثين . كذلك نلاحظ أن مجلس النواب بدأ آلة طليعة في يد الخديو قد انتقل الى التطرف السياسي نسبيا . ونحن مع التيمس في قولها « أنه مهما كانت الطريقة التي تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب في أنها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معا » (٩) . لقد كان المجلس « يمثل خير تمثيل طبقة ملاك الاراضى الخراجية » (١٠) . ووضعية هذه الاراضى سبق أن ناقشناها في الفصل الثالث . وهو ما يشير الى أنه أقرب ما يكون الى تجمع للملاك الذين يستعملون الأسلوب الرأسمالي في استغلال الأرض ، مع وضعية متحررة تتبع من تحمسهم لقضية تحرير قوة العمل ، يضاف الى هذا أن موقف السراي من الجبهة هو موقف الحليف القوي ، المشارك في قيادتها ، فهي لم توافق فحسب على اللائحة الوطنية ، ولكن الخديو أمر بترجمتها وكتب منها عدة نسخ باللفة الفرنسية وأرسلت الى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راجب باشا بالنيابة عن الدوات والاعيان ، وأحمد رشيد من أعضاء مجلس الشورى والسيد على البكري عن العلماء والتجار ، وراغب باشا عن الضباط . وقد دعا الخديو — في اليوم التالي لتقديم اللائحة — القناصل للاجتماع لايلافهم قراره بالاستجابة لللائحة الوطنية ، وحضر الاجتماع ممثلون لقسوى الجبهة . وكان اشتراك السراي في الجبهة طليعيا ومتواثما مع تزايد التناقضات بينها وبين الاستعمار الذي مسلها كمؤسسة استبدادية كل السلطات التي كانت في يدها — وقد ذكرت التيمس في مايو ١٨٧٩ « أن الخديو وإن أصبح ملك البلاد ، فإنه لا يمكنه الآن ان يهمل شأن الحزب الوطني الذي يقال أن نفوذه عليه يكاد يقرب في معظم الاحوال من الأمر والنهي ، فالجيش والباهوات والعلماء أصبحوا رجالا واحدا » (١١) .

وعلى هذا فقد تشكلت الجبهة الوطنية في هذه المرحلة من :

- الارستقراطية الزراعية وتضم أيضا من عرفوا بالاتراك الدستوريين وكان يمثل هؤلاء جميعا شريف باها •
- السراي •
- البرجوازية الزراعية المصرية وكانت متمركزة في مجلس النواب •
- المثقفون (العلماء ورجال الدين والمثقفون الليبراليون وموظفو الحكومة وضباط الجيش) •

وقد تجمعت هذه القوى حول المطالب الأربعة الآتية :

- الاعتراض على المفروع الذى قدمه ولسن وزير المالية لتسوية الديون على أساس أنه لا يحفظ حقوق الأمة بل يظهرها فى حالة افلاس فى حين أن ايراداتها كافية لمواجهة التزاماتها • والمطالبة بوضع تسوية وطنية لمسألة الديون •
- تمصير السلطة السياسية بالقصاص الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة •
- تشكيل مجلس نواب له « الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الامور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا • على أن يعدل دستور ١٨٦٦ » •
- تشكيل مجلس للوزراء يختار الخديو رئيسه ، ويترك للرئيس حرية اختيار معاونيه على ان يكون المجلس مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراماته •
- ومسئولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراماته المختصة بالداخلية والمالية •

ونلاحظ أن هذا البرنامج ، هو برنامج حد أدنى ، فمع أنه يندرج تحت الأهداف الديمقراطية التحررية ، إلا أنه يتضمن عددا من التحفظات تدل على تأثير العناصر الأقل ثورية فى تحديد خطواته ، وعلى شعور العناصر الثورية بعدم وجود قوة ذاتية لها • وهو ما يتضح فى اعلان الجبهة التزامها بالديون وفوائدها دون إبراز لعمليات الاستلاب التى تمت فى عقدها ، ودون النص على ان تسديد هذه الديون لا ينبغي ان تؤدى الى افقار الشعب أو إيقاف التطور الاقتصادى للبلاد • ليس هذا فقط بل ان الموقعين على المحضر قد اقروا ابقاء منصب الرقيقين فى وزارة المالية مع سمس ذلك باستقلال البلاد وكذلك

فان الفهارات المطروحة طالبت باعطاء مجلس النواب الحرية في المسائل « المالية والداخلية » فقط ، ونفس المسألة بالنسبة لمجلس الوزراء . وهو ما يتضمن اخفالا تاما لمسائل السياسة الخارجية التي كانت مستثناة شائكة خاصة بملاقة مصر بالياب العالي من ناحية وبالدول الأوربية من الناحية الأخرى . وهي تحفظات تبرز الطابع الوسطى المتروك لموقف الجبهة من الاستعمار .

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بمجلس النواب أن البرنامج قد أثار مسألة توسيع اختصاصات المجلس ، ولكنه أقر بأن « انتخاب أعضائه يكون بموجب لائحته الموجودة » قاصدا بذلك لائحة ١٨٦٦ التي تقصر حق الانتخاب على مشايخ البلاد . وبينما طلبت الجبهة تعديل الدستور على الأسس التي حددتها ، على أن يقوم بذلك مجلس النظار ويمرض مشروع التعديل على المجلس النيابي بعد انتخابه ، فانها أقرت استمرار قاعدة الانتخاب الضيقة . ولم يكن هذا يعني سوى ان عناصر الاستقرارية الزراعية والفرائح الكبيرة من ملاك الأراضي كانت تريد أن تحتفظ بقانون الانتخاب الذي يبيح لها الاستئثار بمقاعد مجلس النواب في نفس الوقت الذي تريد فيه تعديل الدستور ليمطيها سلطات أوسع للمشاركة في السلطة وبهذا تتمكن من دعم تلك المشاركة عن طريق ممثلها في المجلس الذين سيناقشون الدستور .

على أن هذه المسألة فيما يبدو كانت موضوع صراع بين الاستقرارية الزراعية وبين بقية قوى الجبهة وخاصة التجار والمثقفين الذين كان قانون الانتخاب بصورته تلك يحرمهم من فرصة عضوية المجلس . ولعل هذا هو السبب في ان شريف بدأ يرتب بالفعل لوضع قانون جديد للانتخاب .

كان هذا البرنامج أول برامج الجبهة الوطنية ، وقد حققت بمقتضاه نصرا جزئيا فقد دعي شريف باعتباره قائد الجبهة ليتولى رئاسة الوزراء ، واختار معه وزيرين آخرين من أعضاء الجمعية الوطنية هما اسماعيل راهب وشامين باشا . وغير الخطابان المتبادلان بين الخديو وشريف عن هذا البرنامج . فقد أكد الخديو أنه يرى ان « من الواجب عليه ان يتبع رأى الأمة » . ونقد سياسة الوزارة النوبارية وبالذات مشروع ولسن لتصفية الديون . وأقر بمشروعية اللائحة الوطنية التي قدمت اليه . وأعلن موافقته على ما تضمنته من مطالب . ودعا شريف لتشكيل مجلس للوزراء « من أعضاء أهليين مصريين » يكونون « مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذي منتظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذي يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمن القومي » . وأقر بأن المهمة الأولى للمجلس هي وضع الدستور وتنفيذ ترتيب المالية الذي رتبته عبد القطر وأميناته (يقصد مشروع التسوية المالية الذي وضعت الجمعية الوطنية) .

وخلال الشهور الثلاثة التالية لذلك التامت الجبهة وتوثقت العلاقات بين أطرافها بعدة إجراءات كان أولها حرص السراى على تقريب زعماء الحركة الوطنية إليها وموافقة الوزارة على استمرار الدورة البرلمانية حتى ينتهى المجلس من نظر مشروع الدستور . وبالفعل أعدت الوزارة المشروع وقدمته فى جلسة ١٧ مايو ١٨٧٩ . وشكل المجلس لجنة لنظره كان رئيسها وأحد أعضائها البارزين اثنان من أكبر التجار هما عبد السلام المولىخى وعبد الرزاق الشوربجي . وقبل أن يصدق النواب على الدستور خلع الغديوى فى ٢٦ يونيو وأصدرت الحكومة قرارا فى ٦ يوليو بفض الدورة البرلمانية . وقد ظلت الجبهة تمارس شكليا سلطة الحكم حتى اغسطس ١٨٧٩ عندما اضطر شريف للاستقالة بعد رفض الغديوى الجديد محمد توفيق التصديق على مسودة الدستور .

لم تستطع الجبهة الوطنية فى تلك المرحلة أن تواجه التعدي الأوربي إذ خلمت الدول أسماجيل معلنة بذلك عدم موافقتها على السياسة التى انتهجها فى أواخر حكمه دون أن تعترض القوى الوطنية . ليس هذا فقط ، بل إن الغديوى توفيق قد قضى على بقية ما حققته الجبهة من إنجازات دون أن تعترض .

فما هى أسباب فشل الجبهة فى تحقيق أهدافها فى تلك المرحلة ؟

● أول هذه الأسباب هو سرعة تحريك الاحتكارات الأوربية سياسيا للمضام على محاولة رأت أن جوهرها الوطنى الديمقراطى يتناقض مع المصلحة المباشرة لمثل الاحتكارات الدولية . ففي ٧ أبريل احتج الوزراء الأوروبيان على الثلاثة الوطنية ، ورفض الرقيبان الفرنسي والانجليزى ممارسة عملهما . واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوربية فى ١٠ أبريل استقالة جماعية من عضوية اللجنة . وحاول الموظفون الأوربيون والأجانب أحداث أزمة باضراهم من العمل واستقالاتهم الجماعية لأحداث اختناقات فى الجهاز الإدارى وأصرت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على ضرورة عودة الوزراء الأوربيين . ولكن الوزارة الوطنية رفضت . فاستمرت الأزمة فترة حتى تكتلت الدول الأوربية (ألمانيا ، والنمسا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وإيطاليا) وتمكنت من خلع أسماجيل .

● وأما السبب الثانى فهو أن القوى الوطنية لم تكن تثق بإسماجيل بل كانت تعتبره مسئولا عما حدث ، لذلك لم تتطل عليها توبته المزعومة . ولعلها تصورت أنه يناور فيستعين بها لمواجهة الدول الأوربية ثم يلتفت إليها بعد ذلك ويصفيها ، وهو تقدير سليم مائة فى المائة . بيد أن هذا لم يكن يعنى الوقوف موقف المتفوج من تدخل الدول الأوربية لمزله ، فضلا عن أن فى ذلك تمكين للاحتلال وضربة موجبة للسيادة الوطنية ، فهو من

ناحية أخرى يتضمن - كما كان هذا واضحا اذ ذاك للقوى الوطنية - المصنف الكامل بكل انجازات الجبهة .

بيد أن موقف المتفرج بدا الاختيار الوحيد الذي تملكه البرجوازية المصرية آنذاك ، وعدم قدرة قيادتها السياسية على مواجهة التدخل الاستعماري بالقوة . وبرغم مظاهر التأييد الشعبي الذي أبدته الجماهير فإن قوة منظمة لم تكن متوفرة للوقوف أمام هجوم استعماري ، خاصة أن المستقبل كان مجهول الاحتمالات . والغدير الجديد كان على صلة بقيادات الجبهة الوطنية ، وقد أبدى أكثر من مرة تماطفه معها .

المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع

(من عزل اسماعيل .. الى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١)

بدأت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الجبهة الوطنية ، بتولية الغدير توفيق العرش (يونيو ١٨٧٩) وانتهت بمظاهرة سبتمبر العسكرية المسلحة

في ١٨٨١ وتتسم هذه المرحلة بسمات يمكن رصدتها على النحو التالي :

- بروز دور مثقفي البرجوازية وبالدات الجناح العسكري منهم ، برورا شديدا اذ أصبحوا أداة تحقيق أهم انتصارات الجبهة بفرضهم أهدافها بالقوة المسلحة على الغدير وعلى الاستعمار . وبرز هذا الدور يجعلنا نضمهم في مكانهم الصحيح باعتبارهم قيادة الجبهة ، أو على الأقل شركاء أقوياء في تلك القيادة .

بدأ موقف التراي يتسم بشيء من التذبذبات الى الدرجة التي لم تمن القوى الوطنية خلالها بالتعامل معها على أساس التحالف وإن كانت لم تنفصلها الى صفوف الاعداء بل نظرت اليها باعتبارها عنصرا محايدا في الاغلب يجب الحذر منه .

- وفي هذه المرحلة بلغت الجبهة أقصى اتساع لها ، اذ تدعمت بفاعلية الجيش وقطاعات أخرى من صغار الملاك والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين .

- واتسمت الجبهة - أيضا - بقدرة تنظيمية أكثر ، وبدرجة من الحسم في تحقيق أهدافها كما أنها عدلت في أهدافها تعديلا طفيفا .

فكيف تشكلت الجبهة في هذه المرحلة ؟

ومن ؟ ولأى هدف ؟

وكان عزل اسماعيل وتولى توفيق للحكم ، بداية لحركة التفاف رجعية من القوى المناوئة للحركة الوطنية . حققت هدفين :

● أولهما إجهاد المحاولة الديمقراطية التي قامت بها الجبهة الوطنية للمشاركة في الحكم بإصدار مشروع الدستور (١٨٧٩) والقوانين المتعلقة به . فعندما عزل اسماعيل استقال شريف استغثة تقليدية ليصبح لوني. الأمر الجديد اختيار معاوية . وأعاد الخديو الجديد تكليف شريف بتشكيل الوزارة ووضح من خطاب التكليف أن الخديو الجديد كان مترددا في الانسحاق مع الأهداف الديمقراطية ، لكنه لم يصل الى حد التفكير في الانقلاب عليها . إذ اقتصر فيه على تنبيه الوزارة الى (ازالة الارتباك المالي بتقرير الاقتصاد في نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة في الخدمات العمومية واصلاح شؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية) . على أنه عاد في أمر مسام أصدره بعد تأليف الوزارة بيومين الى شريف ، يعتبر بمثابة برنامج جديد . والأرجح أن هذا الأمر صدر بضغط من القوى الوطنية ، وفيه أكد الخديو تأييده لفكرة « أن تكون الحكومة شورية ونظارها مسئولين » ونبه بضرورة « تأييد شوري النواب وتوسيع قوانينها » (١٢) .

ومنذ البداية أيد الخديو القوى الوطنية انسيافا مع التيار الصام الذي كان سائدا قبل عزل أبيه ولوضوح قوتها الفعلية ، مع شيء من التردد كان الطابع الغالب على شخصيته . فقد عارض رغبة الدول في إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل انقضاء الجمعية الوطنية وعقد البرلمان ووضع مشروع الدستور . ولم يكن ميالا لإعادة المراقبين أو اعطائهما سلطة واسعة . وكان هذا طبيعيا نظرا لأن توفيق كان شديد الاحتكاك بأنصار الحكم النيابي أيام ان كان وليا للمهد (١٣) .

ولكن أزمة فرمان توليته حسمت موقفه . إذ تدخلت الدول لدى الباب العالي وقصمت محاولته لتوسيع حقوقه بل وصمت لسلبه ماكان لأبيه من حقوق . وهو ما جعل الخديو ميالا الى رأى القناصل . ويقول الاستاذ الامام محمدعبد: « ان وكيل دولة فرنسا مسيو « تريكو » عندما أحس ببقاؤهم الخديو وميله الى مشاهدة الاحساس العام أخذ يسعى في اقامة الموانع دون ذلك . ودعا وكيل دولة انجلترا مستر « ريشمن ولسن » للاتفاق معه في اقتناع الخديو بضرر هذه الأوضاع الجديدة في الوقت الحاضر . وقت الارتباك في المسائل المالية . وان دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها مما يعوق حل المشاكل

الموقوفة لتشتت الآراء واغنام الوقت في المداولات .. لو تم ذلك • ويقام هذه العقد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدي الى الضرر بمسند الخديوية كما حصل من أيام « (١٤) » وعقب هذه النصيحة التي تتعلق باستقرار مسند الخديوية على تبدل آيات الحوار والنقاش حول الأزمات المالية ، والسعي لايحاء حل فوري للمشكلة لضمان استقرار الحكم اختلف الخديو مع شريف وقرر المصنف بالمكاسب الديمقراطية التي حصلت عليها الجبهة الوطنية ، فرفض اصدار الدستور وحل مجلس النواب الذي كان قائمة كما عصف أيضا بقاعدة الاستقلال النسبي الذي كان للسلطة التنفيذية بمقتضى مرسوم انشاء مجلس الوزراء ، فرفض المجلس ، وفرض عقده كهيئة متضامنة في المسؤولية ، وصاحبة حق في رسم السياسة العامة •

غير الخديو عن سياسته الجديدة تلك بقوله للسيد فرانس لامل « ان التنظيمات التي تطلق الحريات لاتناسب مصر في ذلك الوقت وان مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف أشبه الأشياء بديكور المسرح » ، ورأى أنه « مسئول شخصيا عن حكم البلاد ولذلك سمم على أن يضطلع بواجبه كاملا بدلا من أن يستغنى ورام دستور كاذب » (١٥) •

وتطبيقا للسياسة الجديدة بازسك وزارة رياض باشا الحكم • فبطشت بكل مظاهر الحريات الديمقراطية فعملت الصحف - وأندرتها أكثر من مرة ، وأخذت بالشبهة حتى أن الأستاذ الامام - وهو من أنصار رياض والمبررين لمله - لم يستطع أن ينكر أنه « اعتم بتقرير الأمن كعادته في كل وزاراته كان البلاد في حرب دائمة وأعطى المديرين في ذلك سلطة أسماء واستعمالها » (١٦) ، لدرجة أن المعتقلين بغير أحكام قد بلغ عددهم ٩١٢ كان أغلبهم منغيا في السودان • وقد تبين من تحقيق موضوعاتهم فيما بعد « ان كثيرين من المنفيين كان يقرر نفيتهم لمجرد محضر موقع عليه من بعض الافراد باتهام أي شخص بأنه خطر • أو لمجرد خطاب من أي سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة يعانيها العامة والخاصة ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الامر • على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة القيام ، بل كثيرا ما تنقلب هدرًا لسبب ما سبب سوى أخوان الطفلة وتقلباتهم » (١٧) • ونفي عدد من السياسيين والتجار واتهمت الوزارة رأيها الخاص في السياسة العامة خاضعة في ذلك لمشورة الأجانب وللتدخل الأجنبي •

● شملت حركة الائتلاف الرجعية ، المطلب الثاني للقوى الوطنية بايقاف التسلسل الاوربي الى البلاد • وكانت الجبهة الوطنية قد بلورت مطالبها حول هذا الموضوع في مشروع تسوية مصرية - للديون ردا على مشروع وزير

المالية المصرى الانجليزى الجنسية • وطالبت كذلك بتعمير منصباً وزير المالية ووزير الاشغال لينتهى وجود الاجانب فى مناصب الوزارة اكتفاء بمنصب الرقيين ، مع توفر الضمانات لسيطرة القوى الوطنية على السلطة وهى الضمانات التى كفلها الدستور ومنها حق المجلس فى نظر الميزانية وتقرير الضرائب والرقابة على الموظفين - بما فيهم الأوربيين - ومسألتهم • وكانت اول الخطوات فى حركة الالتفاف على تلك المطالب صدور قانون التصفية وقد تضمن تحديد نفقات الحكومة بأربعة ملايين جنيهه فى السنة على أن يخصص الباقي لمجهدي الدين العام • وتضمن القانون قواعد تفصيلية لتسديد كل نوع من أنواع الديون • وقد وصلت النسبة التى حددها القانون لاستهلاك فوائد الديون أكثر من نصف الإيرادات العامة للبلاد • ويذكر روزيتين أن القانون قد حدد فائدة قدرها ٥ ٪ بدلا من ٧ ٪ التى صدر بها القانون الذى قدمته القوى الوطنية وهى زيادة رخيصة • ولكن بينما كانت القوى الوطنية تتقدم لتحمل مسئوليتها عن الديون مقدمة تسوية معقولة لكل الأطراف فإن مناورة تخفيض نسبة الفائدة هى خضوع للضرورة إذ وجد الدائنون أنهم لا يستطيعون الحصول على حقهم كاملا دون تخريب البلاد تماما ومن الناحية الأخرى فقد تمعد واضعوه - كما يقول روزيتين - أن يقدروا الدخل تقديرا منخفضا ونص قانونهم على أن أى زيادة عن هذا التقدير تكون لحملة الديون • وذلك لاستخدام الزيادة فى مصلحة الدائنين على حساب الادارة • وبحساب روزيتين - الذى درس هذا الموضوع أوفى دراسة حتى الآن - فإن ميزانية سنة ١٨٨٠ التى وضعت طبقا للقانون التصفية لم تترك للادارة والخدمات سوى ٣٤ ٪ من مجموع الإيرادات (١٨) •

وفى مواجهة هذا التخريب الصريح فإن القانون - وقد وضعته لجنة دولية - لم يهتم بالديون التى اقترضها اسماعيل من العناصر المحلية - الارستقراطية الزراعية وكبار ملاك الاراضى والتجّار - وتقدر بمبلغ ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة •

ليس هذا فقط بل ان القانون أيضاً قد تضمن نصاً يقضى بأنواع قانون المقابلة • وقد صدر لأول مرة سنة ١٨٧١ ولم يكن منذ صدوره قد تعرض الا للايقاف فقط • بمعنى أن توقف الحكومة ضمنتها على الملاك لدفع ستة أمثال الضريبة السنوية على أطيانهم مقابل تملكهم للأرض واعفائهم اعضاء دائما من نصف الضريبة حسب نص القانون • فقام قانون التصفية ليلص العمل بقانون المقابلة نهائيا ومعنى هذا أن تعود الضرائب الى ما كانت عليه ويزول نصف الاعفاء مع الوعد باستئزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قيد دهبته ويحصى التحقيق عن مقدارها على يد لجان حكومية •

والملاحظ هنا أن الإلتفاف على الحركة الوطنية بشعارها المزدوج كان شاملا . فان اجراءات مثل هذه تدعم السيطرة المالية والسياسية للأجانب كان لا يمكن أن تتم دون حالة جزر ديمقراطية وكبت سياسي في ظل حكم فردى متسلط .

لم تكن كل هذه الاجراءات مستهدفة لذاتها ولكنها نبعث من هدف تأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد . وهو ما يتضح في أن قانون التصفية صدر عن لجنة دولية ممثلة لبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا . وقد ميزت بريطانيا لمركزها الخاص باعتبارها أقوى المحاور الاستعمارية . فتمثلت بعضيون كان أحدهما رئيس اللجنة . وكذلك مثلت فرنسا بعضيون . وتمثلت بقية الدول بعضو واحد من كل دولة . والغريب أن مصر لم تمثل سوى بعضو واحد كان ضعيف الفاعلية كما أنه لم يكن ممثلا للقوى الوطنية . وأخطر الاجراءات التي أحكم الاستعمار بها سيطرته على البلاد . هو

المناوره الشكلية التي قامت بها كل من فرنسا وإنجلترا . فتنازلتا عن منصب الوزيرين ولكن مقابل عودة المراقبين مع تأكيد وضميتها السيطرة . وكان النظام الذي أباح أن يكون هناك وزيران أوروبيان قد ألغى الرقابة الثنائية على أن تعود اذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين دون موافقة حكومته . وعندما عزل الوزيران على اثر حركة الجمعية الوطنية رفضت الدول اعادة الرقابة كمنعولة للضغط ، لادراكها أن عودة الوزيرين هي السبيل الوحيد لاعادة سيطرتها . وبعد عزل اسماعيل فان قوى الجبهة الوطنية كانت مصرعة على تنفيذ رؤيتها لهذه المسألة وهو ما تمثل في الخطاب الذي أرسله شريف عقب تولية الغديو بباخرة الى ممثلي الدولتين أبدى فيه أمله « بأنه اذا تم تعيين الرقيبيين فان عملهما يجب أن يقتصر على البحث والتحقيق بدون أن تكون لهما أى سلطة تنفيذية » . وحدثت حركة الإلتفاف من الدول في اتجاهين أولهما أن يقوم الرقيبيان بدورهما من ورام ستار . وباستخدام ما سماه كروس - وكان أحد الرقيبيين - بالنفوذ والهيبة الشخصية . وبالنعل فانه - بعد استقالة شريف - صدر القرار بتعيين الرقيبيين ليحرهما من إدارة الاعمال ولكنه يخطيها حقوقا أخطر هي تقديم الاقتراحات وحضور جلسات مجلس الوزراء مع النص على ألا يكونا قابلين للعزل الا بموافقة حكومتهما » (١٩) .

ويشرح الاستاذ الامام في مذكراته الاختصاصات المتسعة التي حصل عليها المراقبان بموجب القرار الجديد فيقول ان هذا القرار قد صدر بناء على « ثلاثة قديمها قنصلا إنجلترا وفرنسا » وان هذه الثلاثة « قبلت كما هي تقريبا » . وبمقتضاها فقد كان على الوزراء والامورين من أى رتبة كانوا « ان يقدموا الى المراقبين كل ما يطلبانه من الافادات » وان على ناظر المالية

ان يقدم اليهما كل أسبوع كشفا مفصلا عن سجل نظارته ونفقتها وعلى كل إدارة ان تقدم كشفا مفصلا « كذلك في كل شهر » كذلك « تقرر لهما مقام في مجلس النظار برأى هورى » و « ألا يمزلا الا برأى حكومتيهما ، ولهما ان يمسزلا وان ينصبا جميع الموظفين فى إدارة التفتيش ، وان يعينا لهم الرواتب وهما اللذان يضعان ميزانية التفتيش على حسب ما يريدان » .
ويلاحظ الاستاذ الامام ان النص على عدم تدخل المراقبين فى إدارة المصالح الادارية والمالية ، جاء مؤقتا بعبارة فى « الوقت الحاضر » أى ان هذا التنازل الشكلى كان يمكن المصطنعه فى أى لحظة .

وبهذه الاجراءات كلها التفت القوى المعادية على أهداف الجبهة الوطنية فاجهشتها ونشرت جوا من الكبت والاضط عصف بتنظيمها الضيف الذى لم يكن يتمدى آنذاك مجلس النواب وبعض المحاولات الجينية والمككة فى اوساط المثقفين مثل المحافل الماسونية وتجمعات الافغانى والمحاولات التنظيمية الجينية فى الجيش .

كيف عالجت القوى الوطنية هذا الموقف ؟ وكيف أعيد تشكيل الجبهة الوطنية ؟ وما هو السبب فى حالة الصمت القريبة من الشلل التى شملتها لفترة بلغت عدة شهور ؟ .

أعطات القوى الوطنية فى البداية تقدير موقف السراى . ولم تتنبه تماما لاحتمالات التغير فى موقفها . وكان طيبميا والسراى من حلفاء الجبهة الا يقع الصدام معها قبل تكشف موقفها تماما . وربما كانت هناك حقائق تجعل فقدان الأمل فيها يحتاج لوقت للتأكد . منها أن الخديو توفيق لم يكن بوصف الشيخ محمد عبده « شرما ولا مسرفا ، بل كان فى أول عهده عفيفا رحيمًا ، فكان لطلاب الإصلاح فيه آمال كبيرة حال دون - تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته فيما بعد » (٢٠) - فضلا عن أن كان على علاقة وثيقة بالافغانى ومجموعته وعضوا بالمحفل الماسونى . ومن ناحية أخرى فان استقالة شريف لم تكن مسببة وجاء الانقلاب صاعقا .
والسبب بتفسير الشيخ محمد عبده « الا تشمر به الانفس الطامعة للأصلاح الجديد » (٢١) .

وقد بدأ الانقلاب فى مراحله الأولى مجرد محاولة من السراى لاستمادة سلطتها المطلقة ، دون ان ينسحب هذا على موقفها من الاستمرار . فقد اعترض الخديو على اشتراك الوزيرين الأوربيين فى الوزارة على أساس أن « ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لايرضى البتة بأن يكون فى الوزارة أعضاء أوربيون لأن ذلك يشوش أفكار المصريين ويؤدى الى الخلط فى الأعمال » وأكد أنه اذا أمرت الدول على الشرع لهما فى الوزارة فسوف يعتبرهما « مجرد صديقين » ، ولكنه

سوف يثيراً من ذلك وأنه يريد رجالاً « يشتغلون باصلاح المالية ولا يخلطون الادارة بالسياسة ويكونون في وظائف سامية ، غير انهم لا يكونون وزراء » (٢٢) كان هدف السرائى من دخول الجبهة منذ البداية « ألا تتلاق مؤسسات اجنبية تسلبها سلتطها تماما » وكان خروج توفيق من الجبهة منطقياً لأن تسوية ومطية قد عقدت بين الأجانب والخديو « وهو ما عبر عنه كرومر بقوله « ان العلاقات بين الخديو والوزراء وضمت على قواعد روحيت فيها مصلحة البلاد الفعلية » اذ تم التفاهم على أن يكون للخديو وضع وسط لا يقضيه بعيداً عن ممارسة أى سلطة ولا يجزل له من الحقوق ما يجعله حاكماً مطلقاً » (٢٣) ولدى مقابل هذه التسوية تنازلت السرائى عن مشاركة القوى الوطنية أهدافها لأنها تساوت وحصلت على جزء من المطالب التي دخلت على أساسها الجبهة .

ولما بدأ الخطر يتضح تدريجياً ، عادت الجبهة الوطنية للعمل « وكانت أولى تحركاتها تشكيل « جمعية حلوان » التي أشرنا إليها فيما قبل . وكان عناصر الارستقراطية الزراعية منشأ حركة هذه الجمعية فى البداية ويرجع الأستاذ محمد عبده تشكيل هذه الجمعية الى استياء أعضائها من أبطال السفرة وزيادة الضرائب على الأتليان المشسورية - راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة - .

وتحركات هذه الجمعية فيما بعد فاصدرت بيان وبرنامج ٤ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد وقعه عدد من العناصر الوطنية وبعض مديرى الأقاليم وضباط الجيش . يذكر نيتيه أن عربى كان واحداً منهم (٢٤) . وقد ندد الموقعون على هذا البيان بحكم رياض وحملوا على مساوئه معلنين عدم شرعية حكومته (٢٥) . واعتمد الحزب فى نشاطه على بعض أعضائه من المديرين الذين كانوا يحصلون سرا على نسخ من جريدة « القاهرة » - لسان حاله وكانت تصدر بباريس - وكان هؤلاء يؤذعونها سرا فى انحاء البلاد اعتماداً على نفوذهم الادارى ومنهم سليمان أباطه وحسن الشريعى (٢٦) .

ونلاحظ أن قوى الجبهة قد شجعت أساليب نضالها فى هذه المرحلة . فتركزت على الصحافة الصادرة خارج البلاد فى مواجهة اضطهاد الصحف المحلية وكبت الحريات العامة . كما برز تدريجياً أسلوب المطالبات الجماعية على النحو الذى وضع فى محاولتين للجيش . أولهما فى مايو ١٨٨٠ حيث قدم عدد من ضباطه كان منهم عربى مريضة الى وزير الحربية يشكون فيها من عدم دفع المرتبات وتجنيد الجنود ويشيرون الى ما فى نظام الترقية من الفتن والفساد . وهو ما تحول الى مطلب سياسى فى يناير ١٨٨١ حيث طلب هؤلاء

الضباط أقضاه وزير الحرية وتمعير القيادة العليا للجيش ، وهى انطالبت
التي انتهت بالقبض على الضباط الثلاثة - عرابى وعبد المال وعلى فهمى - ثم
بالهجوم على قصر النيل وتخليصهم عنوة .

ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش هو مركز التكوين الجديد للجبهة فلم ي
بذلك الدور الذى لعبه مجلس النواب عند التشكيل الاول لهذه الجبهة . وحول
هذه البؤرة الجديدة من يؤر العمل الوطنى تجمعت القوى الراغبة فى التغيير .
فطمحت اليها الابصار وفى نفس الوقت تحركت القيادة الثورية فى الجيش
لتمطى لحركتها أبعادا أهم . بدعوتها القوى الوطنية للعمل المشترك ، ولدراسته
الأهداف وتحديد وسائل التقدم بها . وكان ذلك طبيعيا ، اذ كان لجنوده
وضباطه كما قالت التيمس بحق « من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق
غاياتهم » (٢٧) . ومن ناحية أخرى فقد كان الجيش « الهيئة الوطنية المنظمة
الوحيدة التى تملكها مصر اذ ذاك لأن بقية المؤسسات كانت قد وقعت فى يد
الاحتلال » (٢٨) .

ومنذ اليوم التالى للهجوم على قصر النيل اعتبر الجيش نفسه بؤرة لعمل
ثورى . فقد بادر الضباط بإصدار منشور شرحوا فيه للجمهور مطالبهم
وأصرروا على اقالة عثمان رفقى . وهو ما شكل ضغطا اضافيا على الحكومة انتهى
بتحقيق أهداف الحركة واقلته . ويذكر « بلنت » تأثير هذه الحركة على القوى
الوطنية فيقول أنه « لم تمض عدة أسابيع على ما حدث فى أول فبراير حتى
أصبح عرابى قوة يمتد بها فى البلاد كلها . وهطلت عليه من أنحاء البلاد
جميعا عرائض المظلومين الذين يشكون اليه ما أصابهم ويطلبون معونته » وان
« كثيرا من الأعيان والمشايخ قد أقبلوا على الاتصال به » (٢٩) .

وبدأ عرابى من خلال هذه الاتصالات يدعو لتكوين الجبهة وتوسيع
نطاقها . وكانت القوى الوطنية الأخرى ترى أن الجيش قوة مسلحة ومنظمة
يمكن أن تفرض مطالب الأمة . وبدأ عرابى بمناقشة الجناح غير العسكري من
المثقفين وعلى رأسهم العلماء فأخذ يخاطبهم - كما يقول الأستاذ الامام -
« ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجنبى ورد ما سلبته أيدي الاجانب الى
أربابه » كما انه خالط عددا من الأعيان ومشايخ العربان . هذا بالإضافة الى
مجهود آخر كان يبذله بالنسبة لضباط الجيش حيث كان يحثهم على تقديم
المطالبات الجماعية بتشكيل مجلس النواب (٣٠) .

وفى ذلك الوقت برز دور « محمد سلطان باشا » كوجه من أبرز الوجوه
الداعية والمشاركة فى تكوين الجبهة ، اذ كان - كما يقول - « يستغل يد

رياض فيها استائر بالسلطة وفي استنكار تلك البدع التي جاءت في وزارته « (٣١) . وقد وضع سلطان ثقله الاجتماعي كله في خدمة هدف تكوين الجبهة . وكان واحدا من أكبر ملاك الأراضي ، ورغم مصيرته فقد كان أقرب الى الاستقرائية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التي وصلت الى ١٣٠٠٠ فدان . ولهذا فان الشيخ محمد عبده يفسر مشاركته في تكوين الجبهة ضد رياض باشا بأنها كانت ناجمة عن حالة من السخط على « الغام السخرة والسلطة الشخصية » (٣٢) . وبينما كان شريف ممثلا للاستقرائية الزراعية ذات الأصول التركية فان سلطان كان أقرب الى المصرية وهو ما اعطاه ميزة جديدة مكنته من أن يساهم مساهمة فعالة في الدعوة الى تكتيل الجهود مع الجيش فأخذ « يستنزل بعض أعيان الواجه القبلي والبحري في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب الى رياض باشا ويلج عليه في الطلب أن يستصدر أمرا باستدعاء مجلس النواب » وحالف عرابي على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحري والقبلي وعلماءه على تمضيد طلبه متى استقال رياض باشا « (٣٣) . كما أنه كان واسطة الصلة بين عرابي وبين شريف « (٣٤) . ولم تكن بينهما صلة ، إذ كان عرابي يعرف شريفا معرفة طفيفة منذ علمهما المشترك في الجيش « (٣٥) . وقد انتهت هذه المحاولات بأن رأى عرابي « أن يضع نفسه موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة » لتصبح الثورة « ثورة الأمة لا ثورة الجند » واستمر عرابي يدبر ويبحث ويقول محمد عبده أنه أخذ « يترقب الفرصة لجمع رجاله لالزام رياض باشا بتقديم استعفائه وكان يصل ليله بنهاره في التفكير والتدبير والمشاورة مع أخوانه » (٣٦) .

وقد ازداد نتيجة لحركة أول فبراير وما تلاها ، أمل عناصر الاستقرائية الزراعية ذات الأصول التركية في حركة الجيش . وكانت هذه العناصر معادية أصلا للمصريين ولل فلاحين منهم على وجه الخصوص — مهما كانت وجهاتهم الاجتماعية أو ثروتهم — ومع ذلك فقد سمعوا للتحالف معه ، رغم كراهيتهم للفلاحين من ناحية وخشيئتهم من معاداة العسكريين للقيادات الجركسية والتركية في الجيش . على أن شعورهم بقوة التيار الوطني ، وبما يرفعه من أهداف يمكن ان تنفيذهم وتدمم مشاركتهم في السلطة ، وبأن الاستقرائية العسكرية في الجيش في معاداتها للحركة الوطنية داخل هذه المؤسسة العسكرية ، تمارس عملا غيبيا قد يزيد هذه الحركة اشتعالا وتطرفا . في حين أنها حركة مفيدة يمكن ببعض الإدارة والذكاء استقلالها كقوة متوائمة للتطلعات التسلطية في السرائر وللتسلط الإداري للاستعمار ، ثم الالتفاف حولها في الوقت المناسب . وتحليل بلنت « فإن الباشوات الجراكسة والأتراك — ما كانوا يحفلون بهيئة رجل مثل عرابي — وهي هيئة الفلاح الذي سادوه قرونا واستعبدوه وأرضعوه على العمل في حقولهم بغير أجر . ولكنهم ، وهذا مربط الفرس ، ظنوا أنهم يذكائهم المتحرس قادرين على استخدامه في أيديهم الماكرة » (٣٧) . وهو ما جعل

شريف خلال الصيف يتصل بعرايى عن طريق المراسلة ليكون عرايى - كما يقول بلنت - « واسطة الحصول على دستور يمهّد لشريف باشا الوصول الى رئاسة الوزراء مرة أخرى » (٣٨) - وكان شريف فى هذا ممثلاً لمن يسميهم بلنت « بالأتراك الدستوريين » الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة - والذين أخذوا منذ حركة أول فبراير « يعاملون عرايى كحليف بالرغم من أنهم كانوا فى الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين » (٣٩) .

ساهم فى تدعيم جبهة الثورة ونشر الأفكار الثورية ، فى تلك المرحلة حركة جمع التوقيعات على التوكيل الذى عرف فيما بعد بالمضر الوطنى ، وهى الحركة التى كان لعبد الله النديم النصيب الأكبر فيها - فقد جمعت حول الثورة عددا كبيرا من الملاك الصغار والمتوسطين وتجار المدن والعرفيين وأعرض قطاع من المثقفين .

وبرغم هذا التدعيم للجبهة فقد كانت هناك مواقف متروكة فى داخلها . فلم يكن موقف الارستقراطيين الزراعيين الانتهازى هو الموقف الوحيد ، ولكن بعض عناصر المثقفين كانت تأخذ موقفا متريدا . ويمثل هؤلاء الأستاذ الامام محمد عبده الذى كان - كما يقول هو عن نفسه - « معروفا بمناوأة الفتنة واستهجان ذلك الشعب المسكرو وتسوئه رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبذلك الوسائل الحمقى » - فالأستاذ الامام بهذا التحديد لم يكن معارضا للفكرة الدستورية فيما يزعم ولكنه يعارض التمرد والثورة ويطالب - فى نقاش بينه وبين عرايى قبل ٩ سبتمبر استمر ثلاث ساعات -

بأن يبدأ العمل تدريجيا بنشر التربية والتعليم وتوسيع اختصاصات مجالس المديرىات لأن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وهى أفتبه بنائى لم يبلغ سن الرشد ، تسليمه ميراثه الفساد للمال وانتهاء بالهلكة . ويضيف أنه حتى بافتراض استمداد الأمة لذلك ، فان طلب مجلس النواب بالقوة العسكرية غير مشروع « فلو تم للجنود ما يسمى اليه لكان بنام على أساس غير شرعى فلا يثبت أن يتهدم ويؤزل » - كما أنه « أعلن خوفه من أن يجر هذا الشعب الى البلاد احتلالا أجنبيا » (٤٠) . ومن الواضح أن الأستاذ الامام كان ينطلق من مشروعية شكلية ، اذ أنه الاحتجاج بأن الثورة عمل غير مشروع ، يعنى الانصياع الكامل للقوى السائدة ومشروعيتها التى تحمى مصالحها . وهو رأى محل مته الشيخ عبده بعد ذلك عدولا جزئيا .

وبين المواقف الحيرة بالنسبة للجبهة فى هذه المرحلة ، موقف النراى . ذلك ان انسحابها من جبهة ١٨٧٩ مقابل المكسب الشكلى الذى حققه لها الاستعمار - وهو المشاركة الجزئية فى السلطة ، مرعان ما اتضح أنه غير مضمون - واستأثر رياض والرفعيان بكل السلطة . ولم يستنكف رياض من

تهديد الخديو بالأجانب • واذا ذاك بدأ الخديو يشجع الضباط أديبا • ويشجع النديم في محافله الخطابية ، ويحاول دفع الضباط لاحراج حكومة رياض • ولكنه كان مترددا ، عاد بعد واقعة الهجوم على قصر النيل ليتخوف مما حدث ، ويتردد بين البقاء في الجبهة وبين الانسحاب منها • ويمكن اعتبار موقفه الشخصى المتذبذب موقفا غير ذى قيمة • فكان — رغم محاولات التأمير المتعددة — عدوا ثانوا لا يغطى خطره ولا يؤمن جانبه •

وفي ضوء هذا كله ، تحللت القوى الوطنية في هذه المرحلة على النحو التالى :

- المثقفون الثوريون في الجيش والموظفون والعلماء •
- الارستقراطية الزراعية والأثراك الدستوريين •
- البرجوازية الزراعية •
- تجار المدن •
- فقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن •

وتحللت القوى المناوئة في :

- الاستعمار العالى مثلا في قنصائل الدول وممثليها في الادارة المصرية •
 - عملاء الاستعمار في الداخل وعلى رأسهم رياض باشا •
 - الجناح الأكثر رجعية والاقل ذكاء من السراى •
- وقد تبلور البرنامج عبر عدة محاولات لصياغة مطالب الجبهة •

ففى المرحلة الاولى حدد بيان ٤ نوفمبر ١٨٧٩ مطالب الحزب الوطني

المصرى فى أربعة مطالب هى :

- « أن تماد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالخديوية •
- أن يلغى النص القاضى بتخصيص مسكة الحديد للقرض الممتاز فى قانون التصفية ، فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تمين عليهم قبول الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام •
- أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتتظمة ديننا واحدا مضمونها بمال الأمة والبلاد بفائدة بمقدارها ٤ ٪ •

● أن تقام ادارة مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية « (٤١) » .

ويلاحظ فى هذا البرنامج اهتمام خاص بمسألة الديون ، كما أنه يبرز التناقض بين قوى الجبهة وبين السراى فى مطالبتهم بمصادرة الأموال الخديوية وضماها للدولة . كما أن الحل الذى قدمه لمسألة المراقبة حل يتناسب مع هدف تمصير السلطة واقضاء السيطرة الأجنبية عنها ، ولكننا نلاحظ خلو البرنامج من الأهداف الديمقراطية ، ومن تدعيم الجيش الوطنى .

وقد تطورت هذه الأهداف فيما بعد باتساع نطاق الجبهة . وتبولورت فى الطلبات التى قدمها عراقى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وهى :

- اسقاط وزارة رياض باشا المتعبدية .
- تأليف مجلس نواب على النسق الأوروبى .
- ابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الفرمات الشاهانية .
- التصديق على قوانين الاصلاح العسكرية .

وبينما كانت الأهداف التى أعلنها برنامج ٤ نوفمبر أهدافا اصلاحية لا تتعدى حدود الاصلاح فى التركيب القائم . فإن أهداف ٩ سبتمبر جاءت أهدافا مياسية ، ذات طابع ثورى وانقلابى . كما أن التركيز على مطلب تدعيم الجيش واصلاحه . كان يخدم هدف انشاء قوة وطنية تحمى الحقوق الدستورية وتصورن الاستقلال وهى حجر الزاوية فى فكر قيادة الثورة .

وكان واضحا تماما لعراقى أنه يقدم هذه الطلبات باسم جبهة وطنية ، وليس باسم مؤسسة عسكرية . وقد قال للخديو « جئنا لنقدم اليك يا مولاي طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات حادة » (٤٢) . وفى حوار مع المستر كوكس الذى كان حاضرا لمظاهرة ٩ سبتمبر استنكف القنصل البريطانى أن يتقدم عراقى بمطلب تشكيل مجلس النواب على أساس أنه ليس من حقوق الجيش . فرد عراقى عليه قائلا : « ان طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعدد اليها الا لأنهم اقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكين الذين هم اخوانهم وأولادهم فهم القوة التى يتقذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة . وأنظر الى هؤلاء المحتشدين خلف المساكين فهم الأهالى الذين أنايوننا عنهم فى طلب حقوقهم » (٤٣) .

ونجحت الجبهة وحقت مطالبها .

المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر ٠٠ الى استقالة شريف - فبراير ١٨٨٢)

كان نجاح الجبهة الوطنية في فرض اهدافها بقوة الجيش المسلحة ، بداية لتمكينها من ممارسة سلطتها لوضع الاهداف التي اعلنتها محل التطبيق . وكان من الطبيعي ان تبرز الاختلافات بين القوى المشتركة في الجبهة . فصيافة اهداف عامة لقوى متحالفة لا يخلو من الاختلاف . فاذا وصل الأمر الى صياغة اهداف تفصيلية ومرحلية فمن المتوقع ان تزيد رقعة الخلاف وان تتسع تمهيدا عن التناقضات الثانوية بين القوى المشتركة في الجبهة . وبمجرد اسقاط رياض وقبول الخديو لمطالب الضباط ، استدعى شريف لتأليف الوزارة فاشتراط لتأليفها شرطا أساسيا هو أن يخرج الجيش من العتبة السياسية . وتطبيقا لهذا رفض مطلب الجيش باختيار البارودي وديرا للحرية ومصطفى فهمي وزيرا للخارجية . وعلل الرفض بأنهما كانا وزيرين مع في عهد وزارته التي ألغى في أول عهد الخديو توفيق . واتفق معهما ومع كل الوزراء عندما استقالة وزارتهم لرفض الخديو إصدار الدستور على الا يقبلوا الدخول في وزارة رياض باشا وهو ما لم يتفقد . ورد جوابي بأن لكل وقت حكما وعين عن ثقته في حب برقيته للحرية والعدل والمساواة . وركز بالذات على مطلب دخول البارودي الوزارة لأن « الجيش لا يطمئن لفهمي » . وعرض شريف أن يتولى هو بنفسه وزارة الحرية بنائب لرئاسة الوزراء ، فرفض جوابي مصرا على ضرورة « مراعاة ميول الجيش » (٤٤) . وأخيرا وافق شريف على دخولهما الوزارة مقابل تنفيذ شروطه الأخرى ، وهي أن يقدم له الأعيان ضمانا بعدم تدخل الجيش في السياسة وأن يقدم له ضباطه مهديا بذلك . وتطبيقا للضمان وللمهد يتم نقل الآليات الثلاثة الرئيسية التي اشتركت في ثورة ٩ سبتمبر بعيدا عن العاصمة وفي أماكن متفرقة ، وأن يقدم طلب تشكيل مجلس النواب من أعيان الأمة وليس من الجيش . ومن الواضح أن شروط شريف لتشكيل الوزارة كانت جزءا من محاولة لاحتواء الجبهة الوطنية وإبعاد المثقفين السريين عن قيادتها ، وإعادة قيادة هذه الحركة الى أيدي الارستقراطية الزراعية كما حدث في جبهة ١٨٧٩ . وبالتحقيق الجزئي لهذه المحاولة ، بدا طابع الاعتدال الشديد في نصوص الضمانات والمطالب التي أعاد الأعيان تقديمها . فقد ضمن « علماء وشايخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحري والقبلي » تعهدات الجيش بعدم التدخل في السياسة . واتخذ طلب مجلس النواب المقدم من الأعيان صفة الرجاء والتوصل للخديو ، وزعم « أن مقاصد خديوينا المظم جميعها خيرية وتياها سليمة » وأن الموقعين على هذا « تجاسروا بمرض هذا راجين من المرحام الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس

النواب لامتنا المصرية » وبذلك تكون « الحضرة الفخيمة الخديوية قد حولتنا نعمة لا تعادلها نعمة » وأكدوا انهم « على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولي النعم » . فاذا قارنا هذا الطلب بعوارى عرابى فى ٩ سبتمبر مع الخديو ومع كوكس ، ادركنا الفرق بين الاسلوبيين . فقد رفض عرابى زعم الخديو بأنه « خديو البلد وأعمل زى ما انا عاوز » وأكد له ان المصريين ليسوا تراثا ولا عقارا وانهم لن يورثوا بعد اليوم . كما أنه اعتبر أنه ليس من حق أحد ان يمارض الأمة فى شئونها الداخلية وأنه سوف يقاوم كل من يتصدى لمراضته فى شئون داخلية أشد المقومة « وحتى نفنى عن آخرنا » . وأضاف أن لديه كلمة أخرى لن يقولها الا عند اليأس والقنوط (٤٥) . المقارنة بين المهجتين والاسلوبيين تؤكد ان الجبهة الوطنية حين خضعت لقيادة الاستقرابية الزراعية وقعت فى يد متريدة بطبيعة مصالحها ، ومساومة الى حد كبير . تلك مسألة ، ذات أهمية خاصة لأنها تحسم رأينا فى موقف شريف باشا ، والواقع أن هناك ضرورة خاصة لبحث موقفه بتان . ذلك أن مؤرخى المدرسة القومية - البرجوازيين - يبدون شديدى الميل لشریف . ويعتبر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أكثرهم حماسا له . وفى الترجمة المستفيضة التى كتبها فى كتابه « عصر اسماعيل » - وقد صدر عام ١٩٣٢ - تبدو بدور تحليله للثورة العرابية وقد صدرت دراسته عنها بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات ، ويرى الأستاذ الرافعى أن شريف (١٨٢٦ - ١٨٨٧) قد اقرن اسمه بثلاثة أدوار فى الحركة القومية الأولى هو دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر اسماعيل والثانى دور الثورة العرابية ، والثالث ما يسميه « المقاومة الأهلية التى احترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية بعد الاحتلال وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضا على سلخ السودان عن مصر وتدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية » . ويرى أن شريف كان يمثل الناحية المعتدلة فى الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له مستمعة لنصائحه لسارت فى طريق الحكمة والساد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبتا معن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ففاسدت بالبلاد ومستقبلها وهرضت استقلالها للخطر . وعند الأستاذ الرافعى أن من بين الخطط الحكيمة التى رسمها شريف بعد توليه الوزارة فى سبتمبر ١٨٨٢ « أنه أعاد النظام الى الجيش لأن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج بالجيش عن مهمته الأصلية وهى حفظ النظام وتجعله أداة ميساسة للسيطرة والحكم » . ثم يعرض لأزمة الميزانية - وسنعرض لها بعد قليل - فىرى « أن موقف شريف كان موقفا حكيما وإن الثوار قد انتقادوا الى طموح محمود مامى البارودى للرئاسة » . ونلاحظ أنه بينما كان الرافعى مهاجما لعرابى ، فإن مرافقا ماهرا عن عرابى هو الأستاذ محمود

الغفيف ، لم يهاجم موقف شريف ، ومن به مرورا مريحا لا يخلو من تجاهل مقصود .

قائِن يقف شريف حقيقة من هذا كله ؟

كان شريف بوصف بلنت « تركيا متفرنجا طيب العنصر والاخلاق ، ولكنه لم يخل من شيء من الفطرسه واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من مميزات طبيقته في القاهرة » . وكان ذا صلة ودية بماليت - القنصل البريطاني في القاهرة » . يقول بلنت « ان تفرنسه هذا لم يكن يروقني كلما وازنت بينه وبين الرجال المصلحين ذوي الأفكار الساسية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن شريف يعتبرهم الا بمثل الاحتقار الذي قد يستشمره رجل فرنسي نحوهم » . وكان شريف واثقا من كفائه لحكمهم وقلة كفائتهم وقد عبر عن هذا بقوله لبلنت « ان المصريين أطفال ويجب ان يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فاذا لم يرضهم كان عليهم ان يعملوا بدونه . انى انا الذي أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى ، ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة الى الارشاد » (٤٦) .

تلك هى المفاهيم التى انطلق منها شريف فى كل خطواته السياسية ، وهى مفاهيم عملها مؤرخو البرجوازية حامدين ، بينما حرص الامتياز الرافعى أن ينوء على حرايى بكلكله كله . كما أهمل هؤلاء أيضا خطة شريف لاحتواء الثورة ، رغم أنها موثقة بوثائق رسمية . ان كانت الشروط التى اشترطها لتولى الوزارة مجرد خطوة أولى فى مخطط كامل . فقد كان شريف يلتقى مع رأى كولفن ، فى بعض أجزائه هنا اتفق رأيه فى بعض أجزائه مع رأى كولفن - الرقيب المالى البريطانى - الذى كان من رأيه « أنه من الضرورى لاستقرار الأحوال تحقيق ثلاثة أهداف - الاول : تشتيت الجيش بنقل وحداته الى الجهات التى تعددت لها ، والثانى : حمل أعضاء مجلس النواب من الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم . والثالث : حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء » (٤٧) . لم يكن هناك خلاف حول الهدف الأول بين شريف وبين الرقيب المالى البريطانى . ولذلك فقد شجع شريف للتثبيت بموقفه والاصرار على شروطه . بالنسبة لمجلس النواب كان الهدف ايقساف التطرف النسبى الذى قد يدفع اليه أعضاء من ممثلى البرجوازية الزراعية . وكانوا أكثر تحررا وأكثر عداء للاستعمار . لذلك احتج كولفن على تفكير وزارة الخارجية البريطانية فى التدخل المسكرى وطالب باعطائه الفرصة للعمل الذكى لاجهاض الثورة فقال « انى أظن بأنه ليس من حقي الوقوف فى موقف المعارضة للحركة الشعبية لأن واجبى محاولة ارشادها وتعدد سببها تحديدا

صحيحاً • وذكر أن هذه المحاولة مبنية على أساس « أن الحالة المالية وسلطة المراقبين لن تمس » • وطالب بأن ينصح شريف باشا بحزم أمره فيما يتخذ من اجراءات ضد الجيش عندما تنهيا المسائل للمناقشة كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب في كثير من الاعتدال باعتبار انهم وحدهم الذين نطمح في مساوئتهم للانتقال من الهدنة الحالية الى سلام واستقرار » (٤٨) •

والواقع ان شريف لم يكن محتاجا لان ينصح بشيء فقد كان موقفه واضحا منذ البداية ، أنه لم يرفض فحسب الرئاسة عن طريق ترشيح الثوار ، ولا طريقة التعدي التي واجهوا بها الخديو ، ولكنه عيب للسير مالت في ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بعد اسبوع من توليه الوزارة ، واثنى عشر يوما من الثورة ، عن رأيه في الموقف فقال (انه يحتزم « ان يجمع حول اعضاء مجلس النواب فيما بعد ليصبحوا بالتدريج اصحاب السلطة التنفيذية المشروعة لتصرف الشؤون الداخلية ويجردوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التي ادعاهم لنفسه في الحركة الأخيرة بغير حق • وان هؤلاء الاعضاء يكونون في هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضد سلطة الجيش » (٤٩) •

وفي محاولة القوى الاستعمارية لانقاذ الموقف قدمت تباذلا شكلها بموافقتها على الخطوط العامة للمطالب • وكانت قد أوصت في يوم ٩ سبتمبر بفتح الحركة بمنف ، فقد اقترح المستر كوكسن على الخديو توفيق باطلاق الرصاص على عرابي ، ولكن الخديو تردد ولم ينفذ التوصية ، وبمجرد أن أصبحت الثورة أمرا واقعا ، أصبح الهدف الأساسي للاستعمار هو إيقاف تطورها واجهاضها تدريجيا • وكان عدم الاعتراض على انشاء مجلس النواب يتضمن نية احتواء المجلس باعتباره جناحا معتدلا لمواجهة تطرف الجناح العسكري ، وقد التقى هذا مع مطامح الارستقراطية الزراعية التي لم تكن تهدف الا للمشاركة في السلطة • وهو ما كان ورام اصرار شريف على اقصاء العناصر المتطرفة عن جبهة الثورة ، ليس لأنه كمنشئ سياسي لطبقة كان يرى أن تحقيق مكاسب الطبقات التي تمثلها هذه العناصر يضر بمصلحة طبقته فعسب ، ولكن أيضا لأنه كان يرى أن تطرف هذه العناصر مع الاستعمار قد يشجعه على التصرف بكل شيء :

وتعود حالة الهدوء التي أعقبت حركة سبتمبر ، الى التسوية التي توصل اليها كولفن وشريف • وقد اعتبر كولفن أن تلك التسوية « هدنة مؤقتة » تعطى ممثلي الاحتكارات الدولية — كما قال في رسالة منه — فرصة « قصيرة للتنفس واستكشاف القوات التي تحيط بنا ، كما تمكننا من

البحث في أمر قيادتها وإرشادها أو قهرها وتحسينها بحيث لا يكون هناك اختلاف في الرأي على هذه النقطة » (٥٠) .

بمستلحق تكرر نغمة الشدة واللين في تعليقات العناصر المشكلة سياسيا للاستعمار في مصر . فكروم كان يرى أن « رياضة زعماء الثورة لم تكن مسألة صعبة ، على شريطة أخذهم بالشدة ومعاملتهم باللين إذا تندر استعمال الشدة معهم » . (٥١) - والحقيقة أن التكتيك الاستعماري القائم على احتضان الجناح المعتدل وإجابه مطالبه لمواجهة الجناح المتطرف وقمعه ، وتدعيم « الجيوش » ضد « الليتافية » كان خبرة استعمارية ، وهو ما نلمحه بعد ذلك في الخطبة التي سخطها « نلنر » في تقريره الشهير لتصفية المحاولة التالية من محاولات التبرير المصرية لتحقيق ثورتها ، ونعني بها ثورة ١٩١٩ . فكيف طبق هذا التكتيك في الثورة العربية ؟

بمجرد نجاح الثورة ، بدأت محاولات الاحتواء ، وبعد أن أملى شريف شروط لتبكيك الوزارة ، نشب الخلاف حول تنفيذ البرنامج الوطني في نقطتين :

الأولى : مسألة القوامد التي ينتخب على أساسها مجلس النواب . وقد شرجهما في فصل سابق ، وأصر شريف على رأيه رغم أن حرايى - كما يقول كرومر - كان مصورا على إصدار قانون جديد (٥٢) . ثم اضطر في النهاية - وأمام تهديد شريف بالاستقالة (٥٣) - إلى أن يقبل شروطه .

الثانية : زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ وكانت من أهم مطالب الثوار . ولكن الإقليم المالى البريطانى رفض الزيادة بحجة أنها تتكلف ٦٠٠٠٠٠ جنيه بينما الخزنة لا تتحمل سوى ٥٢٢٠٠٠ . وهو مبلغ كاف لإبلاغ الجيش إلى ١٥ ألفا فقط . وقد تراجع حرايى على أمل أن يسدد ذلك الميزن والاقتصاد في جهات أخرى (٥٤) .

وجاء هذا الخلاف استمرارا للخلاف الأول حول شروط تولية شريف الوزارة . فقد اشترط العسكريون - مقابل موافقتهم على مطالب شريف ، أن يمين البارودى وزيرا للحربية وأن تنفذ القوانين العسكرية . ويقول كرومر « أن شريف باشا اضطر مع الأسف الشديد إلى قول هذين المطلبين » - وهو تعبير غريب يكشف عن أن الاستعماريين كانوا يريدون إقصاء أى عنصر عسكري عن الوزارة يكون له صلة بالعناصر الثائرة . وخاصة أن البارودى كان قد تولى وزارة الحربية عقب حركة أول فبراير ، وكان ينقل إلى الضباط الثائرين كل ما يدبر ضدهم وهو ما انتهى بمزله عن الوزارة قبيل حركة ٩ سبتمبر

مباشرة ، وهذا ما يفسر لنا احتياج شريف بتمللات غير حقيقية لاقصائه من الوزارة - ويذكر كرومر أن شريف مع موافقته على الطلبين السابقين قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة في القانون العسكري - وهي الخاصة بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي (٥٥) - وكانت تلك مسألة محورية لأن تدعيم الجيش كان مطلباً أساسياً يتعلق بحماية الاستقلال ، وحماية الديمقراطية .

أشار عرابي في خطبة الوداع التي ألقاها عند سفره إلى رافض الوادي ، تنفيذاً لقرار ابعاد الالايات الثلاثة ، إلى خيوط المؤامرة كما أحسن بها . ويخلص الأستاذ محمد عبيد في مذكراته هذا الخطاب فيقول إن عرابي « شكاً في خطابه الطويل من المقبات التي تصادفها مطالب الشعب ، من وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد ، وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب ، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم الأجانب يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق في مصر ، وأن من الافتراء أن يقال إن البلاد تريد سلب الأموال والاستثمار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين ، وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون جادل يؤمنه من الاعتماد على الأشخاص والأموال » (٥٦) . وفي هذا الخطاب ركز عرابي أيضاً على البارودي فوصفه بأنه « وزير حربيتنا » - وياتي نقاله إلى الشريعة ظل عرابي « ثلاثة أشهر يتنقل في البلاد ويبحث فيها الكاره » (٥٧) . ويلتقى « محمد البلاد ومشايخها ومشايخ العربان ، حاضراً على وجوب مؤازرته في نشر وعائه الوطنية » . وجاءه « كثير من المظلومين يشكون إليه من ظلم الظالمين » (٥٨) . وكان لهذه للجولة أثر في تدعيم صلة عرابي بعناصر البرجوازية الزراعية . وكان يرتبها له أمين القيسى كبير تجار الزقازيق ، كما أنه لم يكن يكف عن الانتقال بين الشرقية والقاهرة والاتصال بأعضاء مجلس النواب . وقد ذكر كولفن في أحد تقاريره أن عرابي جاء إلى القاهرة بحجة زيارة زوجته المريضة في حين أنه جاء ليشهد افتتاح مجلس النواب . (٥٩) . ولنفسية شريف من أن تؤدي إقامة عرابي بعيداً من رقابة الحكومة إلى قيامه بأنشاء مركز جديد للتمرد فقد اقترح تعيينه وكيلاً لوزارة الحربية ليضمن بقاءه في القاهرة . تحت إشراف الحكومة ويحصر اهتمامه في المسائل العسكرية بهذا من السياسة وفي ضلالت المتصب وندود ممارسة « لطة » الممكن وليس المطلوب .

وتجمعت الغيوط لتصنع في يناير ١٨٨٢ ملامح أزمة حادة انتهت باستقالة شريف . تلك هي أزمة الميزانية والتدخل الأوروبي الأول . ففي ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ م افتتح مجلس النواب . وفي ٢ يناير قدم شريف مشروع

الدستور للمجلس . ولاحظ النواب ان المشروع لا يعطيهم حقوقا ذات قيمة فيما يتعلق بالميزانية ، فقد أخرج من اختصاص مجلس النواب تماما البحث في الاتاوة المفروضة للباب العالي أو في الدين العام أو جميع ديون الخزنة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى ، وجعل الدستور تلك المسائل جميعا من اختصاصات المراقبين والوزارة . أما الأبواب الأخرى من الميزانية فقد رخص للبرلمان ابداء رأيه فيها بدون أخذ الاقتراح ، أما فيما يختص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد حول البرلمان حق إعطاء صوت قاطع فيها . فلا تصبح القوانين أو الضرائب الجديدة نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم يكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه ، بل كانت هذه من اختصاصات النظام وخدمه .

وتعود صياغة هذه المواد بهذه الصورة الى تأثير التدخل الاستعماري . وقد اكمل كولفن تحليله لمسائل الثورة في مذكرة أرسلها في ٢٦ ديسمبر وحدد فيها لاستراتيجية الثورة في ضوء ما استجد من أحداث بعد ٩ ديسمبر ، وخاصة الحوار حول مواد الميزانية وكان قد سمع أجزاء منه أثناء مسودة الدستور . وعلى ضوء احتكاكه بالقوى الوطنية ومتابعته للصحف المحلية . وتعتبر رسالة ٢٦ ديسمبر من أخطر وثائق السياسة الانجليزية فيما يتعلق بالثورة العراقية .

● فيها حدد « كولفن » فهمه لأهداف وتكتيكات الثورة فقال أنها في الأصل « حركة مصرية لا تنبه فيها ضد استبداد الحكم التركي » . ولهذا « فهي تتجنب الاسماء الى الأوربيين لاجتها اليهم في الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين . ومع ذلك فهي لا تستطيع أن تبدل ودها للأوربيين أو تمنح شيئا غير التخلص منهم في يوم من الأيام » . واعتبر ان موقفها من القوى الاستعمارية هو موقف تكتيكي . يبدأ « بتجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات » . وينتهي « بالتخلص من التغافل الاستعماري في الفروع الادارية التي ليست عليها التزامات مباشرة » .

● وحده فهمه للبهات التكتيكية فيما يتعلق بالخطوة الأولى فرأى انه « اذا غلظ مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد » . فان مركز رقابة الدولتين يضعف كثيرا فالرقابة الدولية تستمد قوتها الآن من وجود موضع رستقن لها في مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه . كما تستمد من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل فليز في الوزارة . في حين لا يستطيع الرقيبين ولا الأجانب عما ايجاد مثل هذه العلاقات . الا بطرق غير مباشرة مع النواب » . وأعلن كولفن عدم اعلمثانه الى قرارات « تصدرها هذه الهيئة المجردة من المسئولية والمعرفة » .

ومع أن المجلس لن يتصرف عند التصويت على الميزانية إلا في حدود ما تسمح به الشروط الواردة في قانون التصفية ، فإن كولفن كان يرى أن « تلك الشروط كانت من المرونة بحيث تسمح لسوم استعمال الأموال إلى الدرجة التي تعرض التوازن المالي للخطر » . وبالنسبة للخطوة الثانية فقد رأى كولفن أنها أسهل بكثير ، وأن رغبة الحركة الوطنية « في التخلص من التدخل الأجنبي في الفروع الإدارية » يمكن تحقيقها بمجرد حملات ناجحة على إدارة أو أكثر ، مما يهدم سلطة المراقبين الأوربيين ويقضى على النفوذ المادى الذى حصلت عليه البلاد (٦٠) .

انطلاقاً من هذا الفهم لاستراتيجية وتكتيك القوى الثورية ، حدد كولفن تصوره للخطوة الاستعمارية المواجهة لها .

● فأشار إلى ما كان قد ذكره من قبل عن الجناح المعتدل ، والجناح المنطرف وكان قد ذكر في رسالة ١٩ سبتمبر ، أن الأيمان الذين يملأون القاهرة الآن - بدأوا يطلبون مزيداً من الحريات المدنية - مع انكار حق القضاة في طلبها باسمهم - أو حتى مجرد التدخل في هذه المسألة . فانهم لا يختلفون عن أولئك الضباط في رغبة الحصول على كل امتياز هام لهم » (٦١) . وفى حدود هذا التشجيع رأى كولفن ضرورة تعريف الحركة الوطنية من الابتداء بـ « حدودها التي لا ينبغي تخطيها والا فان رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدي العجز عن بلوغها إلى هزيمة نكراء » . ويجب كذلك ، فى كل ما تم عمله إلى الآن أو الذى ينبغي عمله مستقبلاً ، ألا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مياصرة على مالية البلاد وأنهما مصمماتان على الاحتفاظ بملك الهيمنة » (٦٢) .

● وفى التنفيذ فإنه يجب « عدم قبول أى اقتراح من إجراءات تغفل عمل المراقبة ، كما يجب أن تكون الضمانات الموجودة في قانون التصفية والدكريمات السابقة بعيدة عن أى نقاش أو اعتراض » . كما أن أى محاولة ولعل السلطة المالية من المراقبة إلى المجلس النيابى يجب أن تقابل بالاعتراض بل والرفض إذا لزم الأمر لأن الموافقة عليها معناها منح الوكالة التى تنهض شاهداً على كفاية سياسة الدولتين فى الشؤون المالية التى أخذتا على عاتقهما مسؤوليتها » (٦٣) . وقد عبر ماليت عن رأيه فى مشروع الدستور ، فقال أنه يشمل « ضمانات واسعة تكفل مراقبة وإجابات مسترشحة الدول الأجنبية وباستثناء هذه القيود يظل دستور المجلس مشتملاً على حريات واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك » (٦٤) .

● وبالنسبة لتثريف فإن الشك بدأ يراود الاستعماريين على قدرته على الاستمرار . وفى تلخيص كرومر للموقف فى النهاية ١٩١٦ رأى أن

« شريف باشا كانت له بعض المقدرة السياسية . وكان يحاول استرداد السلطة الشرعية للحكومة ، ولكن كان يعوزه القدر اللازم من النشاط وقوة الشكيلة للسيطرة على العناصر المتطرفة في ترمدها » . (٦٥) . وهو ما أكد عليه كولفن أيضا ، الذي ذهب الى أن « شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف وانه « انساق معها وسيجرفه تيارها لا محالة لأنه ليس كفؤا لادارتها أو استلام زمامها » . ورغم أنه « أبدى استعداده لتعديل مشروعاته البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظر المراقبين ، فيما يختص بمسائل الميزانية ، ولكن ذلك يتوقف على قبول المجلس أو عدم قبوله لتهديدات شريف باشا » (٦٦) .

● وغلب على السراى حالة من اليأس الشامل . فقد عبر الخديو في حديثه الماليه « عن فقدان أمله في المستقبل » وظل يردد « أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لعرشه » وكظم غظه ، وبدأ يعد خطط الانتقام معبرا عن رأيه في « استحالة استقرار الأمور الا بالسيطرة على الجيش وكسر شرعته » (٦٧) . غير أن مزاجه وبالتالي رأيه تغير بعد ازاحة العزب العسكري عن السيطرة ، وانتقال السلطة الى يد الأعيان مؤقنا ، وقد عبر لكولفن بعد افتتاح المجلس عن تفاؤله وتحدث بارتياح عن سلوك الأعضاء المتبدل وافصح عن اعتقاده في تقدم البلاد . وكان ذلك - كما يلاحظ كولفن - تقديرا ملحوظا « لقد كان الخديو الى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة في أعضائه » حتى آيقن كولفن من ان هذا الشعور « ليس مثار عدم ثقته في مقدرة أولئك الأعضاء فقط ، بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أيضا » (٦٨) .

أخطأت القوى الاستعمارية في ادراك درجة اعتدال مجلس النواب ، فالمجلس - برغم ترمده السياسي - كان يميز عن مصالح طبقية حقيقية وليست متخيلة ، وكانت هذه المصالح حافزه الأول للاعتراض على حرمانه من أى نظر في المسألة المالية وهى جوهر الصراع في المجتمع المصرى . ومما لا شك فيه أن المجلس كان يضم أكثرية معتدلة سواء من عناصر الاستقرارية الزراعية أو عناصر البرجوازية الزراعية الضعيفة سياسيا والمتردة بحكم تضخيمها للقوى الاستعمارية وفكرتها عن هرقلية هذه القوى . وبينما مالت حكومة شريف الى حرمان المجلس من كل حق في نظر الميزانية على أساس انها مستشارك مع المراقبين في نظر الميزانية ، فإن المجلس لم يوافق على ذلك واعترض النواب أثناء مناقشة مشروع الدستور على مواد الميزانية به واعتبروا « أن المراقبة الأجنبية المالية ، ليس لها شأن الا الاضرار على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت كائنة الذين تبلغ نصف الإيراد - بحسب قانون التصفية - فقد وجب أن تكون الأمة حرة في التصرف في النصف الثاني » (٦٩) .

وبينما الحوار دائر بين الوزارة والمجلس حول مواد الميزانية ، قدم ممثلا للدولتين مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ الى الخديو . وقد جاء في هذه المذكرة ان

ازدولتين عازمتان على تأييد الخديو « للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تترتب على انتظام الشؤون العامة في مصر » - وربطت بين هذا العزم « والحوادث الأخيرة بمصر وخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب » ، وأكدت المذكورة على لسان الدولتين بأنهما تعتبران « تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لاحكام فرمانات هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستقبال النظام وسعادة مصر ورفاهيتها » - وأنهما متبتلان « جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر » وان اعلان هذا العزم كفيل « باتقاء الاخطار التي يمكن ان تستهدف لها حكومة الخديو » لأن « هذه الاخطار سلتقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها » وستنتهي بأن « سمو الخديو سيجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة اليها لإدارة شؤون الشعب المصري » .

صيغت المذكورة - كما صرح مرابي ليلنت - في « لغة تعد وتهديد » ، تعد لحريات الشعب المصري ، وتهديد باعلان اتحاد فرنسا وانجلترا وليس هذا معنى الا أن انجلترا ستفرض مصر ، كما غزت فرنسا تونس » . وأصر مرابي أن عرض الخديو ليس في حاجة الى حماية « لأن السلطان هو الذي يحافظ عليه وليس هناك داع لضمان أجنبي » . وأكد أنه لن يمكن الأجانب من ذلك (٧٠) .

وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢ قدم الرقيبان مذكرة أخرى يعترضان فيها رسميا على اتجاه المجلس النيابي الى الاشراف على الميزانية على أساس أنه « يعترض بالضمانات المقررة للدائنين ولأن من نتائجه المحتومة اعلان مجلس النواب محل مجلس الوزراء في اداة شؤون البلاد » . واعتمد الرقيبان على سلطة الخديو في تنبيههما الى خطورة تدخل المجلس في المسألة المالية فقالا ان « الرقيبين لا يمكن سوى التنبيه في تقاريرهما الى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة » وهو حق « له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم لكنه يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسؤول » . وقالت المذكورة ان هذه حالة تزداد خطورتها « لما هو معروف من مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوربي في الحكومة » . والمذكورة واضحة في اصرارها - مع مذكرة ٧ يناير - على العصف بكل مكاسب الجبهة الوطنية - هنا تغير الموقف الداخلي تماما - ومما لا شك فيه ان التدخل الاستعماري كان متجلا ، وبني على فهم خاطيء لطبيعة الممثلين ، فدفعهم الى التطرف - وقد نتج هذا عن تصرف « شابستا » رئيس الوزارة الفرنسية الاحق ، وقد شرحنا في الفصل الثاني مبررات إصدار هذه المذكرة

تنفيذا لاقتراح فرنسي فكيف كان تأثيرها على الجبهة الوطنية ، وبالذات على
محاولة الاحتواء الذي كان يقوم بها شريف ١٩ .

بأمر الضباط إلى الاجتماع في وزارة العربية ، وحضر البارودي اجتماعهم
واتفقوا على ضرورة رفض المذكرة واستقر رأي الجميع — بما فيهم الخديو —
على ابلاغ المذكرة إلى الباب العالي مع الاعراب عن عدم قبولها . وهو ما أبلغه
شريف لممثلي الدولتين .

وهكذا غيرت المذكرة موقف العناصر الأكثر اعتدالا . ففي أثناء المناقشات
— وقبل يذكره ٧ يناير — كان موضوع الميزانية قابلا لتسوية وسطية .
ويذكر بلنت الذي تابع المناقشات — لوجوده بالقاهرة بيان الأزمة — بأنه كان
يعتقد أن العواقب قد لا يستمررون في معارضتهم لمواد الميزانية في مشروع
ديتور شريف ، « لا سيما أن سلطان باشا الذي انتخب لرئاسة المجلس كان
متفقا مع شريف في أن الفطنة تقضى بالإذمان » (٧١) . وبدت أغلبية النواب
متفقة مع الأزهريين في الرأي على أن المسألة تدعو إلى التريث والاعتدال .
وقال الشيخ محمد عبيد « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريقنا فلا يشق
علينا أن نتنظر الآن بضعة أشهر » (٧٢) .

وجاءت مذكرة ٧ يناير لتصف الجبهة كلها في موقف موحد ضد الاستعمار
وعند التوصل إلى الجنبى الذي يحرض الخديو على المصير بالمكاسب الديمقراطية .
حتى أن بلنت يرى أن هذه هي المرة الأولى التي وجب فيها المصريون أنفسهم
« محدين » فأنضم الشيخ محمد عبيد والأزهريون للمعتدلين إلى الحزب المتطرف
بكل قولهم « نرحق كل الناس ومن بينهم الجراكسة من التهديد الأجنبى » .
وأكد الجميع أن هذه سياسة روستانية — نسبة إلى روستان الذي أعد مشروع
الهجوم على تونس » (٧٣) . وتدل برقيات مالت إلى حكومته في هذه الفترة
على ازدياد وحدة الجبهة الوطنية . لدرجة أن سلطان باشا الذي كان رجلا
ضيقا يسهل إرهابه — برأى بلنت — قد أعلن بصريح العبارة أن مشروع
ديتور شريف باشا « كالميلة تحدث صوتا عاليا ولكنها فارغة » (٧٤) . وقد
وصف حالت إثر المذكرة في الجبهة فقال « أن الاتحاد بين الحزب الوطنى
والأعيان والجنود ومجلس النواب قد أصبح وثيقا وقد أصبحت هذه القوى
وحدة واحدة ، معارضة لإنجلترا وفرنسا . وهي أشد شعورا بملمضى بأن
الرابطة التي بين مصر والامبراطورية التركية ضمان لا يسعها إلا أن تتمسك
به أشد التمسك لتأخير نفسها » (٧٥) .

لم يكتف الوطنيون بمعارضة مشروع دستور شريف ، بل وضعوا مشروعا مضادا ، ضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصف الإيراد الذى ليس للديون به شأن تحت تصرفهم . ورفضوا مناقشة بلنت الذى حاول ان يحملهم على الاعتدال خوفا من التدخل المسلح ولكن النواب « أصروا على ان لا يتدروا سطرنا من المادة الخاصة بالميزانية » (٧٦) .

وبدا الاستعماريون الأذكياء - وخاصة ممثلا الدولتين فى مصر - أكثر تقديرا للأمور لقريهم من مسرح الحوادث - فنبهوا الى أن المذكرة قد عرقلت نمو الحزب الوطنى نمو هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة (٧٧) . وتعذلت خطط الاستعماريين لمواجهة الأزمة . وبينما كان مالييت يقترب فى ١١ يناير (عقب تقديم المذكرة مباشرة) ان يعطى مجلس النواب حق النظر فى الميزانية وينص على ذلك فى القانون الأساسى - أى الدستور - بشرط ألا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات عدل بعد تشوب الأزمة عن رأيه ومال الى قبول اقتراح قدمه له سلطان باشا رئيس مجلس النواب بصفة غير رسمية فى ٣١ يناير ١٨٨١ يقضى باعطاء مجلس النواب حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراح على الميزانية وفحصها (٧٨) . وبرغم هذا التراجع فان مالييت اخطأ فى تقدير موقف القوى الوطنية من شريف ، ومدى المكانة التى له ، اذ تصور ان « لشريف باشا نفوذا كبيرا فى البلاد لا يحتمل معها ان يفكر الضباط فى خلعهم بالوسائل العنيفة فضلا عن ذلك ، فلا اخالهم الا عارفين الآن ان اتخاذ ذلك الاجراء سيؤدى حتما الى التدخل » (٧٩) . وبتجميع الأزمة وبروز رغبة النواب فى اقالة شريف ، دافع كالفن ومالييت عنه . وقال أولهما فى ٣١ يناير ١٨٨٢ لبلنت « ان الموقف خطير فاذا عقد الوطنيون النية على اسقاط شريف ونجحوا فى هذا فانه سيقطع علاقته بهم » . وذكر أنه غير فكره بالنسبة اليهم اذ كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسيبذل كل جهده فى هدمهم اذا تقلدوا أزمة السلطة . وأكد أيضا « أنه ليس فى الطاقة ان ترفع أنظمترا القدم التى وضعتها فى مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين » (٨٠) . أما مالييت فرأى ان التدخل لا ينبغي ارجاؤه (٨١) . وقال جرانفيل لبلنت « انه لا أمل فى المسألة المصرية طالما المصريون على موقفهم من موضوع الميزانية وأنه لا بد أن تنتهى بحملهم على الامعان بالقوة » (٨٢) .

وكانت تلك كلها تهديدات ، اذ أن الوضع الدولى لم يكن يسمح بتدخل عسكري مباشر فى مصر فى ذلك الوقت ، كما أن جاميتا - الذى كان وراء مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - كان قد سقط . وتولى دى فريسيثيه رئاسة وزراء

فرنسا مكانه ، فقام بسياسة جديدة فى المسألة المصرية ليس من مقولاتها المفاسدة بالغدغل العسكرى (راجع الفصل الاول) .

أصرّت القوى الوطنية على موقفها . ورفضت مشروع شريف بأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية الى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين . خشية ان يؤدى هذا الى تضييع الموقف فضلا عن أن النواب لم يقبلوا أن تتدخل الدول فى مسألة هى من صميم السيادة القومية . وقد عبروا عن هذا فى مناقشتهم مع شريف ، اذ قالوا له أن التصديق على الدستور وفيه مواد الميزانية من خصائصكم ولا داعى الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما ، (الوطن - مند ١١ فبراير ١٨٨٢) . ومع اصرار كل طرف على رأيه . . قال النواب لشريف عندما طلب منهم أن يتركوا اللائحة لينظر فيها : لا لزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا .

وهكذا انتهت محاولة الارستقراطية لاحتواء الجبهة ، اذ كان تصرف النواب طلب صريح لشريف بترك منصبه كرئيس للوزراء ، وهو ما استجاب له على الفور ، وقدمت الوزارة استقالتها ، لتترك مكانها لوزارة محمود سامى البارودى ! .

كانت المرحلة الثالثة من مراحل النشاط الجبهوى ، أكثر مراحل نشاط الجبهة اعتدلا ، وأقلها ثورية ، بحكم قيادة الارستقراطية الزراعية وممثلى الأتراك الأذكياء لها ، لكنها أيضا ، كانت مرحلة صراع فكرى بين أطراف الجبهة حول البرنامج الذى تطبقه ، خاصة وأنها المرحلة التى حكمت خلالها الجبهة ، عبر وزارة شريف ، ومجلس النواب الذى انتخب عقب الثورة . وفى مقابلتين بين عرابى وكولفن فى أول نوفمبر ١٨٨١ ، وبينه وبين بلنت فى ١٢ ديسمبر من السنة نفسها ، قدم عرابى أفكاره على النحو العالى :

● انه يرى أن الناس قد خلقوا جميعا من معدن واحد وأن لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمن . ولهذا فهو لا يشتر حبا للأتراك الذين أساءوا حكم مصر طويلا . فصادروا حرية المصريين ، وسجنوهم ، ونفوههم ، وقتلوهم خنقا ، وقذفوا بهم فى النيل ، وسرقت أموالهم بأمر هؤلاء الأتراك . وأن حركة الجيش لم تقم الا لفرض نشر العدالة وصيانة القانون .

● أن المراقبة الأوربية وإن كانت تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون فهو لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة

وهذا هو الذى يجب عليه أن ينظر فيه وأن يعنى به • وقد أنكر عرابى أمام كولفن بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوربيين سواء أكانوا مواطنين أو مواطنين • واعترف بأن البلاد تحتاج الى بعض الأجانب • إن الوطنيين لا يرغبون فى إهدام أى اعتراض على توظيف الأجانب فى الإدارة ، بل بالعكس فليات الأجانب الى البلاد إذا كانت فى حاجة الى مزيد منهم •

● إن للجيش وضعا خاصا فى السلطة ينبغي أن يظل له • وإن الجيش نفسه هو الذى مثل الأمة • وهو حاميا ومرشدا حتى تستغنى عن إرشاده (٨٤) •

● ومع تقدير عرابى للخبرة الأجنبية التى تملأ مصر فإنه أكد أنه لا يجوز لهاتين الدولتين أن تحولا دون نماء قومية مصر بتأييد حكم الخديو المطلق والبالغات والجراسة ضد المصريين • وإن مصر تثق فى أن وزارة الأحرار البريطانية سوف تمطط على جهاد المصريين من أجل الحرية (٨٥) •

ذلك هو كل برنامج عرابى فى تلك الفترة ، وهو شديد الاعتدال لأنه مجرد محصلة الصراع بين قوى الجبهة • وبرغم هذا الاعتدال فقد ظلت الأهداف الديمقراطية جوهر برنامج الحركة الوطنية • وخففت نغمة الصراع ضد الاستعمار بل إن هناك آمالا كانت تراود الجبهة فى الحصول على تأييد ودعم من ممثلى الدول الاستعمارية • وهو ما يمثل فى تصور عرابى أن تقف المراقبة الثنائية موقف الحكم بين شعب مصر وحكامها من الأتراك • وعدم اعتراضه على توظيف الأوربيين فى الحكومة ، وأمله فى وزارة الأحرار •

ومن مجموع الأفكار التى قدمها عرابى لبلنت ، حصيلة المناقشات التى أجراها مع البارودى والشيخ محمد عبده صاغ بلنت برنامج أول ينسأير ١٨٨٢ ، والذى يعرف عادة ببرنامج الحزب الوطنى ، وقد أشرنا فى فصول سابقة الى بعض نقاطه ، وننشر نصه الكامل حتى يمكن مناقشته باعتباره برنامج الحد الأدنى الذى التفت حوله القوى الوطنية آنذاك •

تقول نقاط البرنامج الست :

● يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالي • واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وأمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من

المساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه . ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا فى متابعة ضمان استقلال مصر .

● ينضخ الحزب للجناح الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر ١٨٨١ . وقد قرن رجال الحزب هذا الخضوع ، بالمزم الأكيد من عدم عودة الاستبداد والأحكام الظلمة التى أورثت مصر الدل . وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإطلاق سنان الحرية للمصريين ويطالبون من سموه التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ويمدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا . كما أنهم يحذرونه من الاصنام الى الدين يحسنون اليه الاستبداد والاحكام بحقوق الأمة أو نكت الوعود التى وعد بانجازها .

● رجال الحزب يمتدحون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ، ويمتدحون باستمرار المراقبة الأوربية كضرورة اقتضتها الحالة المالية ، وضمانة لتقدم البلاد ، ويمتدحون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة ، وإن كانت تلك الأموال لم تقتض لمصلحة مصر ، بل انفتحت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونها ويشنون عليهما .

ثم أنهم يرون ان النظام الحالى (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يكن الا وقتيا . وألا فأنهم يأملون ان يستخلصوا ما ليتهم من أيدي أرباب الديون شيئا فشيئا ، حتى يأتى يوم تكون فيه مصر بيد المصريين .

وهم لا يخفى عليهم شيء من الغلل الحاصل فى المراقبة ، ومستعدون لاداءته ، فأنهم يملكون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ، ولا يراعون حق الشرف والاستقامة . وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبى وبهذا يحكمون بوجود الظلم وغلل الإدارة مادام هذا الأشراف الخارج عن الحد . وهم يتمتعون من احوال الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد ، مع تمتعهم بشيها واقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة ، بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطالبون من فرنسا وانجلترا التبصر فى هذا

الأمر فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحهما وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر بعد أن نزعتا إدارة ماليتهما من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها .

● رجال الحزب الوطنى يعتمدون عن الأخلاط الذين من شأنهم أحداث القلاقل فى البلاد ، أما لمصلحة شعبية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية فى بلاد ألف حكماء الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين . وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فمقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة . وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الأستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة يجعلها آلة توجه نحوه السهام ، فيتكدر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد الوقوف على الحقائق . ولهذا فوض الوطنيون أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد . وهم يدافعون عن حريتهم الأخذة فى النمو . وليس فى حزمهم ابقاء الحال على ما هى عليه . بل متى تمصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية حازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون القفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

● الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى (أى علمانى) ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وأغلبيته مسلمون لأن تسعة اشرار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم لفتها منضم اليه . لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان ، وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ، ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الأوربيين المقيمين فى مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى . وإذا عاشروهم على انهم مثلهم يتضعمون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

● آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديبا ، ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتحسين نطق المعارف ، واطلاق الحرية السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة . وللمصريين اعتقاد فى دول أوروبا التى تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ، ان تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تنل أمة من الأمم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزيمتهم ، أملون فى تقديمهم ، واثقون بجانب الله تعالى اذا تخلى عنهم من يساعدهم .

تعتبر هذه النقاط البرنامجية من محصلة الصراع بين قوى الجبهة ، ولكنها تتسم باعتدال ملحوظ ، ويلاحظ الدكتور رفعت السعيد أن البرنامج « يناور بين كل القوى المتسلطة محاولا ان يثبت ولاه لها جميعا ، للسلطان، الخديو ، والدول الأجنبية ، ومحاولا فى الوقت نفسه أن يصوغ له مطالب معقولة الى جانب هذه القوى الثلاث » . ويرى أن هذا البرنامج هو « محاولة لتقييد عرابى وتنظيمه وجماعته ببرنامج معتدل » ينبع فى رأيه من « المعتدلين فى الحزب الوطنى والمتوجسين من شعبية عرابى ومن اندفاعه » (٨٦) .

والبرنامج بالفعل معتدل ، ولكن النقطة المهمة هى من أين جاء اعتداله ؟ هل جاء من ضغط القوى المعتدلة ؟ أم أن العناصر المتطرفة والمعتدلة كانت تتقارب حول نقطة برنامجية لتحقيق أهداف مشتركة . ولتجديد هذا نقف أمام ملاحظة هامة تتعلق بالطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية ومدى ثورتها . ان البرجوازية المصرية بطبيعتها تكونها من فائض زراعى وميلادها متأخرة بعد قرنين أو أكثر من ميلاد البرجوازية الأوروبية ، وبعد تحول الأخيرة من قوى ثورية الى قوة محافظة واستعمارية ، قد وجدت نفسها أمام تحديات أقوى منها ، وكان قدرها أن تحمل المشكلة الوطنية فى إطار المسكر الاستعمارى . ومن هنا فإن تطرفها فى العداوة للاستعمار كان يتناسب طرديا مع نموها ، وبإذات مع نمو الجناح الصناعى منها ، وهو أكثر أجنحة البرجوازية المصرية ثورية وعداء للاستعمار ، وظلت طوال تاريخها قوة متذبذبة ومتردة ، وميالة للحلول الوسط . وفى ضوء هذا فإن اعتدال برنامج الحزب الوطنى لا يبدو غريبا تماما ، فذلك هى قدرة البرجوازية القائدة للفضال الوطنى ، بل ان البرنامج فى رأينا يتجوز لقدرة بعض اجنتحتها وهو ما نستشير اليه . ومن ناحية أخرى ، فإن البرنامج قد سيغ عقب مقابلة عرابى لبلنت ، ويقول بلنت أنه قد عرض على الشيخ محمد عبده « وضع برنامج بما أخبرنى به عرابى وأن أتولى إرساله الى غلامستون - رئيس وزارة الأحرار البريطانية - إذ لم يخالجنى شك فى عطفه على الأمانى المصرية » فوافق محمد عبده على ذلك ووضع بالاشتراك مع بلنت وصابونجى وآخرين منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة . وأخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور الى محمود سامى الذى كان وزيرا للحربية -

يقصد البارودي - وضمن موافقته عليه وكذلك اطلع عرابي على المنشور ووافق عليه (٨٧) * وقد نشر البرنامج في « التيمس » في أول يناير ١٨٨٢ * وأحدث نشره ضجة في مصر ، وكان قد نشر بتوقيع عرابي ، فكذب ذلك ، ونشر بلنت توضيحا بأن البرنامج المذكور من صياغته وليس من صياغة عرابي وأنه حصيلة مناقشة بينهما * وأحدث نشره شبه أزمة في مصر تحدثت فيها صحف تلك الأيام * مما يدل على أن بعض القوى الوطنية لم تكن موافقة على ما جاء به من أفكار اعتبرتها متطرفة *

وليس في البرنامج نقاط أكثر اعتدالا مما قاله عرابي لبلنت في مقابلة ١٢ ديسمبر ١٨٨١ أو مما قاله لكونفن في أول نوفمبر ، بل أن البرنامج أكثر تحديدا وتطرفا من أفكار هاتين المقاتلتين * والواقع أن هناك فارقا بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف القريبة ، ومجرد الاحلام * كما أننا يجب أن نلاحظ أن « التوفيقية » كانت إحدى سمات فكر البرجوازية المصرية ، وهذا البرنامج يصوغ الأفكار الممكنة في تلك المرحلة من حياة الثورة * ومن المؤكد أن أحلامهم بأعلان الجمهورية أو طرد الأجانب ، كانت أحلاما تحتاج الى واقع صلب ، كما أن مغامرتهم بالانفصال عن الباب المالي كان يمكن أن تكبدتهم كل شيء * يضاف الى هذا أن اعلان برنامج مؤقت يضع في اعتباره الظروف الدولية هو جزء من تكتيك الثورة *

وفي ضوء هذا نرى أن برنامج ١٨ ديسمبر يؤكد كل أهداف الجبهة الوطنية ، في هذه المرحلة في تركيزه الشديد على الأهداف الديمقراطية * وفي الشروط التي وضعها على تدخل الأجانب وفي اعتباره أن المراقبة مسألة مؤقتة وأصراره على تمصير جهاز الدولة وتخفيض مرتبات الأجانب * وفي الوضعية الخاصة التي احتفظ بها للجيش وأصر عليها وهو ما يؤكد أن البرنامج لم يكن فكرة اجنحة معتدلة فحسب ولكنه فكر الجبهة الوطنية بمختلف أجنحتها ، ينطلق من ضعفها ، وعدم قدرتها على تجاوزه ، ومن أنها كانت تسعى للوصول الى تسوية تتيج لها موقعا على خريطة السلطة *

صحيح أن عرابي اختلف مع بعض نقاط البرنامج فيما كان يلقيه من خطاب * ولكنه اختلف يسير ، وقد لاحظ كرومر تعليقا على حديث أول نوفمبر بين كونفن وعرابي « أن عرابي دأب في المجالس المسماة على الجهر بكرهه للأجانب ، ولكنه كان يستعمل في المجالس الخاصة لجهة أخرى معتدلة » (٨٨) *

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب النضال الذي اختاره البرنامج هو أسلوب المفاوضة ، فقد نص على أن الوطنيين « لا يريدون ابدال هذا الإصلاح بقوة

أو جفوة ، بل يقتصرون من إقامة الحجة ويطلبون ، من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر » وهو تعبير مبكر عن أسلوب المفاوضة الذي ظل أسلوب النضال الوحيد لدى البرجوازية المصرية الضعيفة ، التي لم تر أمامها بديلا آخر سواه ، لمجرها ، وعزوفها من تنظيم الجماهير وحشدتها .

المرحلة الرابعة : الانقسام . . . الارستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة من تولى البارودى للوزارة فى ٢ يناير الى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو .

لم تنتهى استقالة شريف بتصفية كاملة لوجود الارستقراطية الزراعية فى الجبهة . التى ظلت لفترة فى موقف المراقب ، ولم تنتقل الى معسكر الاحدام وتخون الثورة الا بعد ذلك بعدة شهور . وتقس المسألة بالنسبة للسراى التى اضطرت تحت ضغط العناصر الوطنية الى رفض مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ رغم ما تضمنته من تأييد ، وتحريض لها على استعادة سلطتها المطلقة .

شكل محمود سامى البارودى وزارته بعد استقالة شريف ، وأصبح عرابى وزيرا للحربية ، فأصبح مجلس الوزراء أكثر تمثيلا للقوى الثورية ، إذ من بين أعضائه السبعة ثلاثة من زعماء العسكريين ، هم البارودى - وتولى الداخلية بجانب رئاسته للوزارة . وأحمد عرابى للحربية والبحرية . ومحمود فهمى للاتصال ، فضلا عن أحد أعضاء مجلس النواب هو حسن الشريمى (للأوقاف) ، وأحد المثقفين المصريين هو عبد الله فكرى (للمعارف) .

وبدأت الوزارة عملها فى فبراير ١٨٨٢ واستمرت حتى استقالت فى آخر مايو من العام نفسه فى أعقاب أزمة مذكرة ٢٥ مايو ، وتعتبر الحوادث التالية لاستقالتها وحتى ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ، جزءا من هذه المرحلة الرابعة من مراحل الجبهة الوطنية ، وهى المرحلة التى انتهت بشيئة السراى نهائيا ، وخيانة الارستقراطية الزراعية وانضمامها الى معسكر احدام الثورة .

وبانسحاب شريف والعناصر الأكثر ترددا واعتدالا ، وولوفها موقف المراقب . برز وتحققت نقاط برنامجية أكثر تحديدا دور المثقفين العسكريين كقيادة مباشرة لقوى الجبهة . ويمكن تحديد الافكار الرئيسية للقوى الثورية فى هذه المرحلة فى ضوء مجموعة المناقشات بين بلنت وعرابى ، وبرنامج وزارة البارودى ، وتصريحاتها فى مجلس النواب . وهى هذا فان برنامج هذه المرحلة يتطور فيما يلى :

● فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، واصلت الجبهة العمل من أجل أهداف ديمقراطية فى الأساس . فأكّد مرابى فى خطاب لبلنت بتاريخ أول إبريل ١٨٨٢ « أن هايقنا الوحيدة هى تخلص البلاد من العبودية والظلم والجهل وأن نرفع السكان الى مركز لا يمكن فيه للاستبداد أن يكون كما كان فى الأزمنة الماضية : ينظر الغرباء والدمار فى مصر » (٨٩) . وفى خطاب آخر أرسله بعد أسبوع ذكر « أننا قد نوينا نية صادقة على أن يكون لامتنا مركز بين الأمم المتحضرة ينشر المعارف فى البلاد والمحافظة على الاتحاد والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين . ولا يمكن لشيء فى العالم أن يردنا عن قصدنا قيد شعرة » (٩٠) . وتحقيقاً لهذا الهدف ، صاغ مرابى مطالب تفصيلية فى مقابلته مع بلنت قبل ذلك التاريخ بعدة أسابيع (٢٧ فبراير ١٨٨٢) ، هى :

- إلغاء احتكار بيع الماء فى مدة الفيضان .
- إلغاء العقوبة التى كان يقضى بها الباشوات الترك على الفلاحين .
- حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين انقلبوا فيهم الاطفال بسبب فقدان العدل فى المحاكم المختلطة .
- إنشاء بنك زراعى تشرف عليه الحكومة .
- اصلاح القضاء .
- اصلاح التعليم ، وتعليم المرأة والرجل .
- تحقيق المساواة بين المواطنين بإلغاء الرق .
- وفيما يرتبط بعلاقات مصر الدولية على البارودى فى برنامج وزارته « بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون » (٩١) وأكّد مرابى لبلنت فى خطاب أول إبريل « احترامه لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن نسمح لأحد بمساسها ما دامت أوروبا تحتفظ وترعى علاقاتها الودية معنا » (٩٢) . وركز فى خطاب ٦ إبريل على طمأنة الدول الى أن المراقبة الثنائية « لن تجد منه ما يطمئنها من تأدية واجباتها حسب الحقوق التى غولتها اياها المعاهدات الدولية » وأنه « لم تكن قط مقاصدنا أو مقاصد أى إنسان فى هذه البلاد أن تمس المراقبة أو تقلل حقوقها » (٩٣) .

على أن هذا التركيز على الاحتفاظ بالحقوق التى للدول كان مشروطاً فى رأى مرابى بالمحافظة على حقوق الشعب القومية والديمقراطية فذكر مرابى فى خطاب أول إبريل « أن مصالح إنجلترا فى مصر لا تكون مضمونة ومأمونة إلا اذا كان المصريون أحراراً فيكسبون بذلك ودهم ، ومن الواجب

على الانجليز الاحرار أن يساعدوا اولئك الذين يجاهدون في سبيل الحصول على استقلالهم ، وعلى الإصلاح وعلى ايجاد حكومة عادلة » (٩٤) • وركز في خطاب ٦ ابريل على طبيعة الصداقة التي يمرضها الأجانب فقال « نحن ميالون أشد الميل للتفاهم على المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول المرتبطة بنا وليس للدول ذوات المصالح في بلادنا من سبيل للانتفاع بمقودهم ومعاهداتهم الا اذا كانت الصداقة التي بيننا وبينهم وثيقة ، فاذا قطعت الدول هذه الصداقة فالضرر لن يعود علينا وحدنا بل يعود على الدول أيضا وبخاصة إنجلترا • وليس هناك سياسى كبير الادراك الا ويقيم قيمة المنافع التي نفوذ على إنجلترا من صداقتها لنا وموثقتها أيانا في كفاحنا » (٩٥) •

ولم يكن هذا معنى - في مفهوم الثوار - أن تترك المراقبة مطلقة التصرف تماما ، فالخلاف حول موضوع ميزانية الجيش كان ماثلا في الأذهان ، ولذلك فقد كلفا الثوار صديقهم « بلنت » أن يكتب لفلادستون - رئيس الوزراء البريطاني - بأنهم « يشتغلون في اعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذى وضعت فرنسا وإنجلترا وصدقت عليه المراقبة » وأنهم يرغبون « في فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة ، ولكنهم اذا رأوا من المراقبة والدول عدم لمن المحقق أنهم سينظرون فيها بروح العداء أيضا ، فالمسائل المختلف عليها هي حقائق راسخة في الأكثر ، فاذا روعى الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة أن تكسب منزلة أدبية لا شك فيها ، فيجب أن تفحص هذه المسائل بروح النزاهة وأن يعتبر ببيانات المصريين والأوربيين » (٩٦) • وقد ذكر بلنت لفلادستون « أن غرابى بك قد كلفنى أن أؤكد لغفامتكم أنه اذا خوطب بلهجة الصداقة فانه قد يستعمل كل نفوذ حزبه - وهو نفوذ خطير - لكي يخفف من مرارة الشعور الذى نشأ بين المصريين والانجليز وسائر المواطنين الأجانب ، وأنه مستعد لأن يسير الى نصف الطريق اذا فتحت المفاوضات الباب الى تموية تنلمية » • واقترح بلنت على جلادستون ارسال مندوبين لبحث الحالة الراهنة في مصر (٩٧) •

● وقد تميز غرابى في هذه المرحلة ، بالاصرار على تنبيه أوروبا أن الشعب المصرى سيواجه أى محاولة لفرض القوة عليه ، وأكد بلنت « أن الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوطد الحكم الدستورى وتقرقر أوروبا به » ، وأنه « اذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص من اتباع الطريقة البروسية ، أى التجنيد العام لمدة قصيرة لتتمكن من إنشاء جيش احتياطى كبير » • وان هذا هو السبب الذى جملة يطالب بزيادة الجيش الى ١٨ ألفا ، وأنه « يأمل الا يتجاوز مربوط وزارة الحرب ولكنه قد يضطر الى ذلك » (٩٨) • وكان اهان أزمة مذكرة ٧ يناير قد ابدى بلنت - تعليقاً على الرسالة التى جاء بها من ماليت تخفف من وقع المذكرة

— ادراكه ان المذكورة تهديد بالتدخل ، وقال « دهمم يأتون ، فكل رجل وطفل فى مصر سيقاتلهم » (٩٩) •

ونلاحظ ، أن المطالب الديمقراطية مازالت الاساس فى برنامج الجبهة ، وهذا طبيعى فالبرجوازية الطامعة للمشاركة فى السلطة ، كانت حريصة على هذه المشاركة للتعبير عن مصالحها وقد أرفف الصدام المقرارى مع الاستعمار من وعيها ، حين أدركت أنه يضع شروطا ثقيلة لتلك المشاركة ، آنذاك تفجر وعليها بالتناقض الرئيسى ، ارتبطت قضية الديمقراطية ارتباطا حقيقيا يقضيه التمسك الوطنى • وهو ما تكفلت أزمة التدخل الأجنبى للحيلولة بين البرجوازية المصرية وبين النظر فى مواد الميزانية ، فى أحداثه • ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتجه لتقديم مطالب اصلاحية وتفيد رقعة أوسع من القوى الوطنية • وهو ما يتمثل فى النقاط التفصيلية التى أدلى بها عرابى لبلنت فى مقابلة ٢٧ فبراير التى أشرنا إليها قبل قليل • ويرى د- رفعت السعيد أن هذه المطالب « هى برنامج فلاحى يعكس أولا وقبل كل شيء مطالب الفلاحين الملحة ، ويمبر عن أمانى الوطن والشعب بأسلوب غاية فى التقدم » • بل أنه يعتبر — فى كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » — أن هذه المطالب هى نقاط برنامجية تمبر عن مطالب فقرام الفلاحين ، وأن بها بعض الملامح الاشتراكية •

وهو ما نختلف فيه معه اختلافا يتطلب التحديد •

وفى تحليل هذه « الملامح الاشتراكية » ، يقبر د- السعيد الى التركيب الطبقي للجيش فربى أن قيادات الجيش كانت من الارستقراطية التركية الجركسية ، بينما كانت قواعده من فقرام الفلاحين وبالتالي تصبح قيادة عرابى ممثلة لفقرام الفلاحين وهو تحليل يتجاهل التمثيل الطبقي الحقيقى لقيادة عرابى ، والحقائق التاريخية تقول أن تلك القيادة قد تبلورت خلال محاولة سعيد لتجنيد أبناء عمه البلاد ومشايخها ، — وهو ما أشرنا اليه فى الفصل الثانى — أى تجنيد أبناء العناصر الوسيطة فى القرية المصرية ، ولأن الترقية من تحت السلاح كانت تغضع لامتحانات معينة تتطلب فى حدها الأدنى معرفة الفقرة والكتابة ، فقد أتيح الفرصة لأبنام تلك الفرائج الاجتماعية الذين جاؤوا زمنا فى الأزهر أو درسوا فى المدارس المدنية قبل التحاقهم بالجيش للترقى من تحت السلاح وتولى مواقع قيادة فى الجيش وعلى هذا فإن الضباط الذين قادوا الحركة لم يكونوا أبناء لفقرام الفلاحين ، ولكنهم كانوا أبناء ملاك متوسطين فى الغالب • بل أن بعض الباحثين يذهبون الى أن عرابى كان من كبار ملاك الأرض على أساس أنه طالب بعد هودته من المنفى برده املكه المصادرة اليه وحدد بأنها حوالى ٨٧٧ فدانا ، ولكن هذا ليس صحيحا ، فبينما يذكر بلنت أنه لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أقدنة

ونصف ، فان عرابي نفسه يذكر في بيان املاكه انه يملك ٥٣ فدنا بناحية هرية رزنة - وهي مسقط رأسه - وان الاملاك الخاصة به هي ١٦٨ فدانا ، وان بقية الارض هي من الاطيان الاميرية التي اشترها عرابي بسعر بخس بعد ترقية الى رتبة اللواء وسعر عشرين قرشا للفدان . وعلى أي الأحوال فالمؤكد أن عرابي - وكان أبوه شيخا لقرية هرية رزنة - لم يكن من أبناء فقراء الفلاحين وهو يقول في مذكراته عن والده السيد محمد عرابي أنه كان « شيخا جليلا رئيسا على عشيرته عالما ورعا موصوفا بالمعنى والامانة » . وحتى أنه ملك الامكانية لإنشاء مكتب لتعليم القرآن ، تعلم فيه عرابي نفسه تعلم القرآن وبعض العلوم الدينية وفي ذلك المكتب تعلم أيضا « كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها أكثر من نصفها » (١٠٠) . ويقول أيضا أن والده أمر بترتيب درس فقه في المسجد الذي جده للعلماء بعد عصر كل يوم ، وبعد صلاة العشاء « . وأنه جند في الجيش تطبيقا لقرار الخديوي سعيد » بانتظام أولاد عبد البلاد ومشايخها في سلك العسكرية (١٠١) . وليس في تراجم نعيه أبرز زعماء الثورة أي دليل على أنهم كانوا ينتمون للفقراء - سواء كانوا فلاحين أو غير فلاحين باستثناء القديم ، الذي بدأ حياته خيازا وعاملا للتغراف .

وبالإضافة الى ذلك لم يتجاوز وعيهم الطبقي الوهمي البرجوازي ، بل يتخلف عنه في اتجاه بعض القيم الزراعية والرؤى الاقطاعية . وهو ما وضحناه في دراستنا للخريطة الفكرية للثورة . وحتى اذا تجاهلنا كل هذا فهل يمكن منطقيا أن نعتبر أن النقاط البرنامجية التي قدمها عرابي لبلنت برنامجا لفقراء الفلاحين ؟

ان برنامج النقاط الست الذي نشره بلنت كان بالفعل برنامج الجبهة الوطنية في أقصى اتساعها ، ومن هنا فانه يتضمن الحد الأدنى لمطالب العسكريين . وبه اضافة الى ذلك بعض النقاط التكتيكية الهادفة الى طمأنة الدول حتى لا تتحرك فتصنف بالحركة قبل ان ترمى قواعدها وتمكن لنفسها . والنقاط التي قدمها عرابي لبلنت في ٢٧ فبراير ، وخطابيه في أول و ٦ أبريل ١٨٨٢ وخطاب بلنت لفلاستون - وقد أرسله بتفويض من عرابي في ٢٦ مارس . تشكل كلها برنامجا أكثر تقدما في بعض النواحي ، ويبرز عن رؤية عرابي ومجموعته لمهام المرحلة . أو هو يقدم مطالب اضافية مع الاحتفاظ بالاطار العام للبرنامج كما هو تقريرا .

ولقد اطار العام يدور حول مقولة واحدة : حل القضية الوطنية في إطار الاحتفاظ بارتباطات بالمسكن الاستعماري . واستخدام أسلوب المفاوضة مقابل أسلوب العرب العسكري ضد الاحتلال . وتلك طبيعة البرجوازية

المصرية التي لم تتخل عنها أبدا . وفي هذا الدور من ادوار محاولة الرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها كانت ضرورة لا محيص عنها فقد كانت تتم في ظروف المد الاستعماري العالمي ، وسيطرة الاستثمار ، والتبليور الإحتكاري .

وفي رد الأستاذ أبو سيف يوسف على تحليل الدكتور رفعت قال « أنه يعين علينا أن نفرق بين الشعارات الاجتماعية الثورية وبين الشعارات التي تفرضها طبيعة المرحلة الثورية ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك مهما كانت الشعارات الأخيرة تقدمية » . ويرى الأستاذ أبو سيف أن تقديم الدكتور رفعت لمرابي والثورة العرابية على أساس أن برنامجها يعمل بعض الملامح الاشتراكية ، تجاوز في تفسير نقاط البرنامج . فالنقاط البرنامجية المصاغة في ٢٧ فبراير « هي من صميم مهام الثورة الديمقراطية الوطنية بل هي في بعض اجزائها مطالب متواضعة حتى بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية التي تقودها البرجوازية » (١٠٢) .

والواقع أنه في النقاط التي اعتبرها د. السعيد برنامجا لفقراء الفلاحين مطالب تتعلق أساسا بمصلحة البرجوازية الزراعية مثل الغاء الرق والفسام السخرة ، وهي كلها ترتبط بهدف تحرير قوة العمل ، وقد هالجنا في فصول سابقة أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبرجوازية ، ووضعيته في الصراع بين قوى الجبهة . كما أن احتكار بيع المساء يرتبط بسيطرة عناصر الارستقراطية الزراعية والأجانب الذين يملكون وابورات المياه ، ويعرمون منها الأراضي الزراعية . ومطلب حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين ، وانضمام البنك الزراعي المصري ، يرتبطان بالتمويل المصرفي للانتسلج الزراعي ، ويخص الملاك الكبار والمتوسطين والصغار ، كما يخص بدرجة أقل فقراء الفلاحين .

وهناك بعد هذا ملاحظتان هامتان حول هذا الموضوع :

● الأولى : أن معظم — هذه الإصلاحات نفذت بالفعل بعد الاحتلال . ومن الغريب طبعاً أن ينفذ الاحتلال برنامجا اشتراكياً . بل أن حكم اللورد كرومر لمر الذي استمر ربع قرن كامل بعد هزيمة الثورة (١٨٨٢ — ١٩٠٢) فقد نفذ أبعد مدى من هذا ، مثل قانون الافدنة الخمسة الذي أصدره كتشتر والذي يمنع الحجز عن الملكيات التي تقل عن خمسة أفدنة وقام للمدنيين واستحق بسببه لقب « صديق لابسى الجلايلب الزرق » . ومثل الغاء السخرة وانضمام البنك الزراعي . الخ . وعندنا أن المسألة ليست بهذا الاجرام الاصلاحى أو ذاك . ولكنها مسألة السلطة فى يد من ؟ وتعمل لمصلحة من ؟

● والملاحظة الثانية : ان البرجوازية لاتقوم عادة بثورتها ، دون أن تجمع الجماهير الشعبية حولها ، وهي لن تستطيع تجنيدها الا اذا قدمت لها

برنامجا يفي ببعض مطالبها ، وفي فترة صعودها ، قدمت البرجوازية الأوربية العديد من التنازلات لجماعات الفلاحين وللجماعات الشعبية لكي تضمن مساهمتها معها في تحقيق ثورتها وقد عصفت بما استطاعت العصف به من تلك المكاسب بعد تمكنها من السلطة . وحتى في هذا الإطار فإن النقصان البرنامجية التي أعلنها عرابي ، ضيقة ولم تكن كافية لتحشيد الجماهير حول الثورة . وهو ما ستحدث عنه تفصيلا فيما بعد . وخلاصة القول ، أن البرنامج في تلك المرحلة ، لم يتجاوز السقف البرجوازي بها .

مارست الجبهة الوطنية في هذه المرحلة ، وبعد انسحاب الاستقرائية الزراعية ، سلطتها وتصدى لقياداتها المثقفون البرجوازيون العسكريون الذين سيطروا على السلطة التنفيذية برئاسة البارودي للوزارة ، وتمركزت العناصر المدنية الأخرى في مجلس النواب . ووضعت وزارة البارودي أهداف أجندة البرجوازية محل التحقيق العملي ، فدعمت جهاز الدولة بالعناصر المصرية . واتخذت التغييرات الأساسية في قيادات الجيش . وصدر الدستور متضمنا وجهة نظرها في المسألة المالية ، فصيغت مادة الميزانية على النحو التالي : تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويمين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية . فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب فلما أن يؤيدوا رأي النظار وأما أن يؤيدوا رأي لجنة النواب ، فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وإن كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فلما أن يفضي (يحل) مجلس النواب وأما أن يستعفى النظار . وفي هذه الحال - أي إذا أهدى النواب رأي اللجنة وخالفوا رأي النظار - تنفذ الميزانية في المهمل الضروري منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأفعال تنفيذا مؤقتا . ويبقى الباقي من أمر الميزانية إلى ما يحدد تسوية المسألة بأي طريقة ووسيلة » .

والحل الذي تم التوصل إليه هو حل وسطي ، أعطى النواب حق مناقشة الميزانية - في الجانب الذي لا يخص الارتباطات الدولية - وبإبداء الرأي فيها على مستوى لجنة فنية وعلى مستوى الهيئة التشريعية . وهكذا وضع مجلس النواب نفسه في خدمة أهداف البرجوازية على النحو الذي شرحناه في الفصل السابق .

وفي أواخر أبريل - وبعد ثلاثة أشهر من تولي الوزارة الحكم - تجتمعت الغيوط لتطرح ملامح أزمة المؤامرة الشركسية . وتبدأ قصة المؤامرة عندما علم عرابي من « طلبة عصمت » قائد اللواء الأول ، أن بعض كبار الضباط

لجراكسة يتأمرّون لاغتياله واغتيال زعماء الثورة وبعض الوزراء . وبعد عرض الأمر على الخديو ، شكل مجلس حربي للتحقيق في المؤامرة برئاسة الفريق الجركسي راشد حسني وعضوية عدد من كبار الضباط ، منهم بعض زعماء العربيين . وبعد المحاكمة صدرت أحكام بتفني المتهمين مؤبدا الى أقاصي السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين . وعندما رفعت الأحكام للخديو للتصديق عليها ، رفض ذلك ، وأصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة بأقراره . ولكن الخديو بتحريض من القناصل أصر على موقفه ، وشرع في عرض الحكم على السلطان ، بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتبا عسكرية عالية منه .

وتلعد موقف الثوار من المسألة في ثلاث منطلقات :

● الأول : ان إقام السلطان في مسألة داخلية هو تنازل اختياري من الحقوق الاستقلالية التي نالتها مصر . والتي بمقتضاها لا يحق للسلطان في التدخل في المسائل الداخلية .

● الثاني : ان استشارة الخديو للقناصل في الموضوع هو إقام للدول الأوروبية في أمر هو من صميم السيادة الداخلية .

● الثالث : ان إصرار الخديو على موقفه نوع من التسلط ، يقضي على القاعدة الدستورية التي تقول بأن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الخديو يمارس سلطته بواسطة وزرائه . كما أنه تدخل صريح في سلطة القضاء العسكري .

يلور الخديو موقفه انطلاقا من إحساس طاع بأن القوى الوطنية قد حاصرتة وأفقده سلطته تماما ، لهذا تدريجيا يتحالف مع الأجانب لحماية مرشحه . وبدأت السراي كمؤسسة تتفكك . وكان جناح الاستقراطية الزراعية منذ انسحاب شريف يقف موقف المتفرج ، ينتهز الفرصة للزوب على الثورة وتحقيق مخطط احتوائها وتطويعها لأهدافه . ولكن الخديو والجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء كانوا نافذى الصبر ، ومن هنا فإن أصابعهم لم تكن بعيدة عن تدبير المؤامرة الجركسية . وكان ذلك أحد أسباب رفض الخديو التصديق فقد قدر أن تخليه عن أعوانه يهدر إمكانية تحالفهم معه بعد ذلك خاصة وان اكتشاف المؤامرة قد سبقه وأحقبه حركة تظهر ضخمة في الجيش شملت أكثر العناصر الشركسية . والتركية وصيغدت عددا من الضباط المصريين الى مناصب قيادية .

وفى ٩ مايو حلت المسألة حلاً جزئياً ، فمع اصرار الخديو على رأيه ومظاهرة الأجانب له ولغضبية القوى الوطنية من التدخل الأجنبي والشماني اضطرت الى تقديم تنازل من ناحيتها ، فوافقت على تعديل الحكم باستبداله بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها ، وأن يستعمل الخديو في ذلك حقه الدستوري في تخفيف العقوبة دون أن ينتظر موافقة السلطان . لم يوافق الخديو على هذا الحل الا بعد أن وافق قناصل الدول عليه . ورأت القوى الوطنية أن اصرار الخديو على استشارة القناصل مرة ثانية يذهب بمفدى التنازل التي اضطرت اليه ، كما أنه يمكن أن يكون أسلوباً يتكرر في تعامله معها ، وهو ما جعل البارودي رئيس الوزراء يذهب الى الخديو عقب توقيمه لقرار تعديل الحكم ، ويلومه في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، ويطلبه بإضافة عقوبة التجريد من السرتب العسكرية الى أمر تعديل الحكم ، وهو ما رفضه الخديو .

وتعمد موقف القوى الوطنية خلال اجتماع لمجلس الوزراء . ناقش فيه المسألة ورأى أنها خرجت من حدود أزمة حول التصديق على الحكم ، لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنها أصبحت مسألة الضمانات الأساسية للجهة . وفى اجتماع حاصف استمر عشر ساعات ناقش المجلس المسألة كلها (١٠٣) . وحدد أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل منها : رفضه التصديق على حكم المجلس السكرى فى قضية مؤامرة الجنراللات الجراكسة ، واستشارته السلطان بإرساله مندوباً عنه فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو معرفتها لهذه المهمة ، واستشارته القناصل فى مسائل داخلية ودون علم الوزارة ومن غير طريقها ، وتأمره على القوى الوطنية . وانتهى مجلس النظار أنه لأهمية الموضوعات المختلف عليها فلا بد من دعوة مجلس النواب لمرش الأمر عليه .

لم يصدر هذا القرار بالإجماع فقد عارض فيه ثلاثة من الوزراء هم : عبد الله فكرى وهى صادق ومصطفى فهى وتعلل هؤلاء بأن دعوة مجلس النواب للاجتماع تكون بأمر من الخديو حسب نص الدستور ، وأن قيام مجلس الوزراء بتوجيه الدعوة هو مخالفة صريحة للدستور . وهو تعلل شكلى وبتميز روزشتى ، فانه من — الخيانة » أن يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتأمر على قلب الدستور بخلافه » (١٠٤) . ولكن العناصر المعتدلة فى الوزارة كانت تتحمل بالشكليات لكن تبرر ترددها أما بقية أعضاء مجلس الوزراء فقد رأوا أنه « فى الأحوال الغير اعتيادية يصرف النظر من القواعد والأصول وأن الضرورات تبيح المحظورات » (١٠٥) . وفى اجتماع مجلس الوزراء تحدث مرابى « بعبارة صعبة جداً » (١٠٦) . وشرح ما حدث من جرائم فى عصر اسماعيل ، وعجب كيف أن هذه الجرائم

لم تثر الخديو السابق ، ولم تستدع تدخل الأستانة ، ولا الأجانب بينما يقف هؤلاء جميعا في صف مجموعة من المتأمرين (١٠٧) . وعقب انتهاء جلسة المجلس أرسل البارودي وكيل وزارة الداخلية حسين الدرملي الى السراي ليحيطها علما بأن مجلس الوزراء قد دعا مجلس النواب للاجتماع . وأمر البارودي مكرتارية مجلس الوزراء بإرسال دعوات الاجتماع الى أعضاء مجلس النواب في بلادهم . وأصبح واضحا أن الوزارة ستطلب من المجلس عزل الخديو . وقد صرح البارودي عقب الاجتماع بأن الخديو « لازم يأخذ شنتته ويتوجه الى لوكاندة شبت (يقصد شبرد) فانه عزل » (١٠٨) .

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء يدعوه النواب للنظر في أمر الخديو، ومطالبته بخلمه كان يؤكد احساسا جديدا بأن السلطة الفعلية في البلاد هي السلطة التشريعية المنتخبة . وبينما كان تولية الخديويين وعزلهم في السابق من اختصاص الباب العالي ، فإن التفكير في عزل الخديو دون اللجوء الى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الاحساس بالاستقلال القومي التام لدى مجلس الوزراء الذي كان ممبرا عن فكر الجناح الأكثر تحررا في الثورة .

ولا شك أن خطوة مثل هذه في مناخ لم تتخلص مؤسساتها كلها من العناصر الموقفة والمترددة . ولم تتمكن فيه القوى الثورية من مقرطة أجهزة الدولة القديمة ، كان لابد أن تثير الخلاف . وهو ما حدث إذ تناقضت رؤية الوزارة للمصالحة مع رؤية مجلس النواب . وفي الاجتماع الاول الذي عقده النواب - بشكل غير رسمي - بدار البارودي في ١٢ مايو ١٨٨٢ وضح اتجاه هالب يطالب بالاحتفاظ بالشرعية الدستورية ولا ينعقد المجلس الا في حدود القواعد التي رسمها الدستور لذلك . وفي نفس الوقت وضح أن هناك تيارا قويا يؤيد الوزارة وقرر الأعضاء بأكثرية ٤٥ ضد ٣٠ صوتا أنه اذا استمر الخديو على دسائسه مع القنصلين الفرنسي والانجليزي لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلمه (١٠٩) . ويعتمد الاجتماعات الجانبية والخاصة برزت مواقف متشعبة وغير حقيقية لدرجة أنه في إحدى الجلسات التي حضرها سلطان باشا رئيس مجلس النواب مع زعماء الثورة طلب من مرابي قتل الخديو . وكان يقول « اقتلوا الثمبان سلالة الجناة الداهيين الذين باعونا للأجانب » (١١٠) .

وبتزايد الخلاف وصل النواب الى تسوية وسطية تقضى بأن تستقيل وزارة البارودي مع بقاء الوزراء في مناصبهم ، وتعيين أحدهم رئيسا للوزراء ، ولكن لم يقبل أحد منهم الرئاسة ، وأخيرا قبل الخديو بقاء الوزارة كما هي ، وانتهت الأزمة التي استمرت ما يقرب من أسبوعين بتنفيذ رأى الخديو ، وصدرت التعديلات على الاحكام الصادرة على المتأمرين كما رآها .

على أن الأزمة كانت مظهرا من مظاهر تصعيد القوى الاستعمارية للصراع مستعينة في ذلك بالخديو الذي كان يعتبر القناصل مستشاريه الطبيعيين . وفي ١٧ مايو ١٨٨٢ بدأت البوارج الأجنبية تصل الى ميناء الاسكندرية ، وميناء بور سعيد ، واحتشدت المياه المصرية ببوارج عسكرية لانجلترا وفرنسا واليونان وأمريكا بدعوى أن الخطر على الأمن العام يتزايد وأن رعايا كل دولة في حاجة الى حماية بوارجها .

وبمجرد استقرار القوة العسكرية الأجنبية على شواطئ الاسكندرية وبور سعيد بدأت محاولات الضغط لتصفية الثورة . فأرسل القنصلان بطريقة غير رسمية مطلبان من الوزارة الاستقالة ، ثم وسطا سلطان باشا رئيس مجلس النواب لعرض مطالبهما . ولكن الوزارة رفضت . وعلى هذا قدم القنصلان مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ، وقد صيغت في شكل مذكرة موجهة للبارودي . قال فيها أن « عاطفة الوطنية قد حملت معادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على عطوفتك لمحمود صامى البارودي رئيس مجلس النظار اذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وبمسد استعراض الشروط رأى القنصلان « أن فيها من روح الاعتدال ما يمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما ويتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملائه بقبولها وعيد الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وانجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة المقررة وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة . وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فسيبدلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ومسيهران على تنفيذ هذا العفو » .

فما هي الشروط التي (تنصح الدولتان بقبولها) ؟ وبوارجها في مياه الاسكندرية والتي (عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها ؟) الشروط هي :

- ١ - ابعاد معادة مرايى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .
- ٢ - ارسال كل من على فهمى باشا وعبد الحال حلمى باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما .
- ٣ - استقالة وزارة البارودي .

وجوه مذكرة ٢٥ مايو هو اقصاء قيادة الثورة تماما . واستفاد الوزارة الثورية . ولعل القوى الاستعمارية كانت تشع أن سياسة الاعتماد

على الجناح المعتدل لضرب الجناح المتطرف لم تؤت أكلها • وأن المتطرفين يكسبون يوماً بعد يوم ويؤكدون مواضعهم ، وأنه لا بد من المصاف بهم قبل أن يمكنوا لأنفسهم •

كيفية حللت كل القوى موقفها من هذه المذكرة ؟ •

● احتجت الوزارة على الانذار على أساس أن « الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصل انكلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية » وأن الحكومة لا تقبل المناقشة في مثل هذه المطالب لأن مناقشتها « تعد على الفرامانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخاص » فضلاً عن أن مناقشة هذه المطالب « نقض للقوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفاءة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه » • وركزت الوزارة في خطاب استقالتها على أن « قبول تدخل الدول الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية » • وطلبت من الدولتين إذا كانتا تريان « أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها • • أعنى تركيا » • • وقد بنت الوزارة استقالتها في ٢٦ مايو على أساس أن الخديو قبل المذكرة •

حدد مرابي موقفه في أنه لا يمتنع استقالة الوزارة انتقام لوجود الثورة أو انحصاراً لتأثيرها • وقد صرح للضباط في اجتماع عقد في ٢٧ مايو بتشلاق حامدين « أنه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطني » (١١١) • وأكد ذلك في خطاب أرسله تلغرافياً لجميع مراكز العسكرية قال فيه « انني وإن كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطني » (١١٢) • وحدد المهمات الملحة في ذلك الوقت بـ « المحافظة على الهدوم والأمن العام » • وطلب التأكيد على ذلك لدى الضباط والعساكر • واعتبر أن الحالة يمكن أن تتقدم نتيجة للآزمة « فإن هذا الاستعفاء لا يضر بشيء بل من المحقق أن شاء الله تقدم الأحوال » وأكد ضرورة الالتزام بقرارات القيادة السياسية للثورة « حافظوا على الهدوم والسكون ولا تمضوا خطوة ولا تفعلوا فعلة إلا بتعليمات وتمريعات منا وفي ذلك كفاية » (١١٣) •

وعبرت المؤسسات الثورية عن تأييدها المطلق لقيادة مرابي ورفضها لللائحة ٢٥ مايو وأرسل قادة آليات الجيش والبوليس في الاسكندرية

تلفرات الخديو ورئيس مجلس النواب في ٢٧ مايو بأنهم غير راضين عن استعفاء الوزارة وبالذات من استعفاء عرابي « حيث لم يحصل من شعاعته شيء مخالف للقوانين واللوائح ولا الشريعة المحمدية » وأبدوا أنهم مستعدون « لكل مقاومة تنشأ عن سبب استعفائه وأن ان لم يعد في مدة ١٢ ساعة لا يكونون تحت مسئولية فيما يحدث » - أما كبار الضباط في القاهرة فعد أصروا على رفض المذكرة - وعرض ضباط الاسكندرية على عرابي تلفرافيا موقفهم ، وقالوا بأن الخديو قد طلب منهم الهدوء لأن المسألة محل بحث في اجتماعات تضم « العلماء والقاضي والنواب ورؤساء الجهادية » وسألوا قياداتهم الثورية عما يفعلون اذا كانت هذه الاجتماعات تنتهي بعدم ابقاء عرابي في مسند نظارة الجهادية - هل ينادون برفض الاوامر ومقاومة كل معتدى ؟ (١١٤) -

وتحركات عناصر المثقفين وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وقريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابي وزيرا للحرية (١١٥) - وتحرك النديم الى الاسكندرية فخطب هناك طالبا رفض المذكرة وهاجم الخديو (١١٦) - ووزعت منشورات في جميع انحاء البلاد بخصوص سلامة الاجانب (١١٧) -

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس في القاهرة اجتماعات متعددة ليبحث الموقف على ضوء احتمالات التعديل الأوربي - واجتمع كبارهم في قشلاق عابدين حيث تماهوا على الدفاع عن الوطن - وحضر هذا الاجتماع - كل من عرابي وعبد المال وطلبة عصمت ومحقوب سامي وعلى الروبي وعلى فهمي ومحمد عبيد وعبد القادر والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمي والبارودي (١١٨) - كما حضره عيسى رحيمي وابراهيم فوزي مأمور الفيلق (١١٩) - ويقال أيضا أن عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره (١٢٠) - وقام الشيخ محمد عبده بتلقين الحاضرين يمينا - أقسموه على مصحف وسيف - من بين فقراته : والله العظيم : قاهر السماوات والأرض أننى أنا فلان لا أخون وطنى ولا أخون نفسى ولا أخش أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض أهلى بلادى ما دمت قادرا على منعه ، وأننى أحافظ على النظام وعلى القانون العسكرية بكل ما يمكنى ، وإذا حدثت فى يمينى أكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وإن أكون محروما من مزايا الانسانية والآداب (١٢١) - وقال أحد تقارير الأمن أن القسم المذكور قد تضمن بين فقراته فقرته تقول : « يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يصمون أوامر من أحدنا الا اذا اتفقوا عليها » (١٢٢) -

وقال التقرير أيضا أنه قد حصل حلف يمين في منزل أحمد عرابي بين الضباط ومشايخ العرب « (١٢٣) » ومن الواضح أن هذه المحاولة للاتفاق كانت لمجابهة التدخل الأجنبي والخيانة الداخلية أساسا . وقد ذكر على الروبي في شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن محمود سامي قال لهم « ان مراكز الانكليز حضرت الاسكندرية لمحاربتنا ، والقصد من اجتماعنا هنا هو أن نحلف يميننا على أنه اذا حصلت حرب تكون يدا واحدة مع بعضنا (١٢٤) » .

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ أعلن الخديو في اجتماع حضره ممثلون لكبار الضباط وعدد من السياسيين ، كان بينهم شريف باشا ، أنه قبل المذكرة وقبل استقالة الوزارة وأنه سيشكل وزارة يرأسه يتولى فيها وزارة الحربية . وأعلن طلبه عصمت في الاجتماع عدم موافقته على مذكرة ٢٥ مايو وإن الضباط يرون امتعالة تنفيذهما ، وأنهم لا يقبلون رئيسا سوى عرابي . وانسحب من الاجتماع احتجاجا على حديث الخديو وتبمه الملماء والضباط جميعا (١٢٥) .

والليلة نفسها عقد اجتماع بمنزل محمد سلطان رئيس مجلس النواب ، عرف بعد ذلك باجتماع « ليلة الدار » أو « ليلة أبي سلطان » . وقد حضره النواب وعدد من الملماء لمناقشة الموقف . وكان الضباط مجتمعين بقشلاق عابدين وزارهم الشيخ البكري وبعض الملماء وبعض الدوات ، ورأوا أنه من الأفضل أن يتوجهوا جميعا لمنزل سلطان باشا (١٢٦) . فلما وصل الضباط الى مكان الاجتماع انضموا الى المجتمعين به وطلبوا من عرابي ، أن يتحدث في الموقف معبرا عن رأيهم . وطلب النواب منه أن يداوم على ملاحظة العسكرية وحفظ الراحة العمومية داخل البلد . فاجابهم أنه امتثال ولا يمكنه أن يؤدي أدوارا لا يكلف بها رسميا . فاجابه رئيس مجلس النواب بأن نواب الأمة يكلفونه بهذا وأنهم سيطلبون من الخديو إبقائه في منصبه كناظر للجهادية . وتحدث عرابي طويلا فاستعرض حوادث الثورة منذ بدايتها وموقف السراي منها . ثم تحدث عن اللائحة المقدمة من قنصل انكلترا وفرنسا وما يؤول اليه أمر البلاد اذا حصل قبولها ، وكان عرابي مصرا على رفض اللائحة ، وأبدى كثير من الأعضاء رفضهم لها كذلك .

وخطب عرابي مرة ثانية في نفس الاجتماع بدار أبي سلطان فطالب بخلع الخديو اذا لم يرفض اللائحة فورا . وأنهى خطبته بأن قال بأن من يوافق على خلع الخديو ، اذا لم يرفض اللائحة ، يقف . وفي أثناء الاجتماع حضر عدد من الضباط وأصرروا على خلع الخديو ، وأمر عرابي بأن يستعد الآي خليل كامل لمحاصرة سراي الاسماعيلية ، حيث يقيم الخديو ، تمهيدا لخلعه . ولكن الاتجاه العام بين أعضاء مجلس النواب كان يرفض فكرة خلع الخديو ، رغم

احتجاجهم على اللائحة • وأعلن سلطان باشا في الاجتماع بأنه في جاسب الخديو (١٢٧) • وفي حوار مع أحد ضباط الثورة قال الضابط لمحمد سلطان باشا « ان حزب الأحرار في انجلترا عاضد لنا » فأجاب الباشا « انكم بما تفعلون تمطون مصر بأيديكم للانجليز » فقال ضابط آخر « لا ناقة لي فيها ولا جمل » فأجابه أحمد عبد القنار بك « اذن فاتركوا مصر لأصحاب النسيان والجمال » (١٢٨) •

وفي اليوم التالي صدر - يومامة سلطان باشا - أمر الخديو بإبقاء عرابي باشا ناظرا للجهادية ، كحل مؤقت ، انتظارا لوصول الوفد الذي وعد السلطان العثماني بإرساله للتحقق في المسألة •

● وتحدد موقف السراى خلال الأزمة ، فكان أوضح مواقفها • فبعد وصول مذكرة ٢٥ مايو أعلن الخديو قبولها • وظل مصرًا على قبوله إياها رغم أن كل القوى كانت متفقة على رفضها • وقد سجل عليه البارودي في خطاب استقالته هذا الموقف ، فقال انه « عندما توجهنا الى جنابكم العالي لاستشارتكم اخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيل فرنسًا وبريطانيا المظلمى • وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر اجساما كليًا » • ولم يبذل الخديو أى مجهود لاثام الوزارة عن استقالتها بل قبلها فورًا •

وأرسل الخديو في اليوم التالي منشورا الى المديرين ، يطلب فيه إيقاف جميع جنود الاحتياطي الذين أمرت وزارة البارودي بجمعهم ، لمواجهة الأزمة التي استوجبت حضور الاساطيل الأجنبية الى شواطئ البلاد والتهديد بالتدخل • وقال الخديو في منشوره للمديرين « ان - المراكب الحربية الأجنبية التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من حساكر الامدادية (الاحتياطي) الذين صار طلبهم أخيرا بمعركة الجهادية • بل ان الموجود منهم يصير اعدته لبلده ، والذي تمت الحضور من البلاد يقتنيه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على عمد ومشايخ البلاد بهذا الخسوس للطم بدمم الانضمام لجميع حساكر ، وانتباه كل لأشغاله وزراعتة بدون اشتغال في غير ذلك » (١٢٩) • وعرض الخديو كل مراحل الأزمة على السلطان العثماني طالبا تدخله •

وأخطر ما يلورته السراى من اتهامات خلال هذه الأزمة هو استعداده لاحتداث انقلاب تسعده به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على انقاض استقلال البلاد • وقد رأت أن افتقارها الى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها في الداخل فبدأت تفكر في الاستعانة بالبريان •

وكان للمريبان - آنذاك - وضع خاص في مصر ، اذ كانت علاقتهم بالوادي علاقة عدائية في الغالب ، لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة ، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية وانتاجية من أى نوع - فهم عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن - ومع أن اشتراك بعضهم في صد الغزو الفرنسى قد خلق لديهم احساسا بالمواطنة ، أدى الى استقرارهم داخل الوادى ، الا أن أغلبيتهم المظلمى لم تفقد طابعها - وقد نجح محمد على فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم باقطاعهم أرضا يزرعونها ، وسلب خيولهم التى لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة ، خاصة فى مواجهة الأسلحة الحديثة التى لم يكونوا يحوزونها - ثم عادت لهم بعض قوتهم فى حكم سميد فقاموا بتمرد كبير لفرض بعض مطالبهم ولكنه أحمد *

ورأى توفيق فيهم حليفا قويا يمكن أن يلعب دورا ينقصه ، هو دور الجناح المسمى لمؤسسة السراى ، التى فقدت هذا الجناح ، بتمرد الجيش ، ثم بتصفية العناصر الجركسية التى كانت تقوده *

كان المريبان موزعين على ضفتى النيل الشرقية والغربية ، فعلى الضفة الشرقية ٢٠ قبيلة تتوزع بين المريش والطور وبين الشرقية وأحال أسيوط - اشترك بعضها - وخاصة فى الصعيد - فى الحرب ضد محمد على ، ثم صفيت قوته وتولت بعض قبائله - وكان عدد المريبان على الضفة الشرقية يعمل الى ٥٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح - أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسيوط الى سفارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و ٤٠٠ فرس ، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبس الى الدلتا وتضم حوالى ٧٢٠٠ مقاتل و ٦٠٠ جمل - وكان أكثر هذه القبائل بطشا وقوة قبيلة « ولد على » التى كانت تنتشر فى برارى البعيرة ، وتضم ٣٠٠٠ مقاتل ، و ٧٠٠ فرس - وكان للمريبان امتيازات معينة منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب (١٢٠) - ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فان الخديو استطاع أن يضمهم اليه بالرشوة - وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو - فقد نشرت « البال مال جازيت » فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبرا يقول « ان الخديو قضى ليلة أمس فى قصره بالاسماعيلية يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه » وقالت الجريدة معلقة أن « وجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر سيكون حائلا دون ظهور عرابى وانتصاره - ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصرى سيكون من الاثام الزمعة المخيفة - ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلا سلميا ، فان مركز عرابى لم يحد كما كان قبل - فانه لا يتضرر الا بوحده بقوة السيف لانه اذا كان الخديو لا يستطيع اخضاع عرابى بمعونة البدو والى ظهوره

البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس الأعيان ، فان الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن » (١٣١) •

وكان استعداد السراى العسكرى هو خاتمة المطاف بالنسبة لها :

لقد حددت موقفها سياسيا بقبولها مذكرة ٢٥ مايو ، واستشاره الخديو للقنصل فى كل كبيرة وصغيرة • وحددته عمليا بتكوين قوة عسكرية تابعة لها ، بديلة لأجهزة القهر السابقة التى انتقلت الى معسكر قوى الثورة • وتحدد موقف الارستقراطية الزراعية والمناصر المترددة من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة - مثل سلطان - فى اتحيازها بعد ذلك الى الخديو ، وانتهاج الموقف الوسطى الذى كانت قد أخذته ، وكان بداية للنسج -حاجب النهائى والخيانة • وساهمت كل تلك العناصر فى تدعيم جهاز القهر الجديد الذى كونه الخديو • ويقول محمود فهمى فى كتابه « البحر الزاخر » أن الخديو أرسل « الى الضباط الجراكسة الذين كان عرابى قد نقاهم • ورتب الخديو عساكر من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية فى الاسكندرية ، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفى الوقت نفسه أرسل سلطان باشا - بعد خيائته النهائية - الى عربان الشرقية لى يتفق معهم على التعاون مع الجيش الانجليزى فى محاربة عرابى فى كفر الدوار • تلك هى فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة ، وفى وقت مقارب بدأت المخابرات البريطانية الاعداد لبعثة رئيسها المستشرق الانجليزى « ادوارد بالمر » - وكان استاذًا بكيمبردج - لتقوم بتفويض الرشاوى على عربان عسزة والشرقية ، لضمهم الى جانب جيوش الاحتلال •

وهكذا أصبحت البلاد على وشك انقسام نهائى الى معسكرين :

● معسكر ثورى يضم قيادة عرابى التى تمثل اذ ذاك العناصر الأكثر تحررا والأكثر عداء للاستبداد والاستعمار ، من التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين والملاك المتوسطين والصغار وجماع الفلاحين •

● ومعسكر خائن عميل يضم السراى ، والارستقراطية الزراعية ، والعسكرية ، والمناصر التركية ، والأجانب المحليين ، ومتحالفين مع قوى الاستعمار العالمى •

كانت مصر على وشك الانقسام النهائى الى امتين :

على أن ذلك الانقسام لم يعلن الا بعد ذلك التاريخ بمدة أسابيع • وكانت الفترة بين عودة عرابى وزيار للحربية فى وزارة بلا أعضاء وبلا رئيس

(٢٩ مايو) وبين بدء الغزو (١١ يوليو) ، هي فترة تأهب تستكمل فيها كل القوى إمكانياتها في حدود الموقف الذي اختارت أن تلتزم به .

وكانت هناك بعض العوامل التي منعت التفجير النهائي للموقف :

على رأس تلك العوامل : ظروف الصراع الداخلي في إنجلترا . فمع أن السياسة الانجليزية قررت أن تتدخل عسكريا في مصر ، فهي تحتاج بعض الوقت لتتغلب على مصاعب داخلية كانت تحيط بتنفيذ التدخل . وفي مقابلة بين « بلنت » و الجنرال « ولسلي » - وهو الذي قاد قوات الغزو فيما بعد - تمت في مارس ١٨٨٢ ، قال « ولسلي » انه استشير مرتين أو ثلاث في شتاء ١٨٨٢ بصدد الفارة على مصر . وقال أيضا أن على المصريين أن يسرحوا جيشهم ويشتقوا بحماية أوروبا لهم . وقد اهتم في مناقشته مع « بلنت » باحتمالات المقاومة الشعبية وسأل عن ذلك فقال بلنت « انهم - أي المصريون - سيقاثلون بالطبع » وأكد له « أن القتال لن يقتصر على الجنود لأن الأمة منتظمة اليهم وأنهم ربما استعملوا طرقا أخرى بعد ذلك » (١٣٢) . وربما كانت دراسة هذا الاحتمال ورام التدخل في اتخاذ قرار التدخل .

وفضلا عن هذا انقسمت الآراء في وزارة الأحرار حول موضوع التدخل العسكري في مصر ، إذ مال عدد من كبار زعماء الأحرار المسيطرين الي استخدام العنف والغلبة ، وهم هارنجتون ، ونوربروك ، وتشيلدرز . بينما فضل آخرون التريث وهم : جلادستون وهاركوث وبرايت . وبينما خضعت أغلبية الرأي العام البريطانية لتأثير وكالات الأنباء الاستعمارية التي روجت لفكرة أن الثوار عاصون ومخالفون للقانون (١٣٣) . فإن العديد من العناصر المتحررة واليسارية البريطانية عارضت فكرة التدخل بقسوة . ومن ناحية أخرى فإن وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه اذ ذاك بثورة داخلية في أيرلندا ، بدأت باغتيال الحاكم البريطاني ، وبرغم أن جريمة الاغتيال لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية في أيرلندا ، الا أنها أثارت ضجة شديدة ودعمت وجهة نظر الداعمين للتدخل المسلح .

ولعبت ظروف الصراع الدولي حول مصر دورا في تأجيل الغزو عدة أسابيع فقد عارضت فرنسا اقحام تركيا في التدخل ، في حين كانت تخشى المشاركة بقواتها في حرب خارج حدودها في وقت لم تكن تأمن فيه من التوسع الألماني وأدى هذا التردد الى تأجيل تنفيذ مشروع الغزو ، وضاعت الاسابيع التالية في مشاورات بين الدول الأوروبية لمعد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية .

وجاءت بعثة درويش ، التي أرسلها السلطان لتحقيق في المسألة ، لتتيح لكل القوى فرصة لمناقشة موقفها والتقاط أنفاسها استعدادا للرحلة النهائية . أرسل السلطان هذه البعثة استجابة لطلب الخديو الذي اضطره تلغرافيا ببراجل الأزمة منذ بداية غيوطها بالمؤامرة التركسية إلى تعقد هذه الغيوط بمذكرة ٢٥ مايو واحتجاج القوات المسلحة على استقالة عرابي ، وتصادم صيحات المطالبة بخلع الخديو . وقد وصلت البعثة إلى الاسكندرية في ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ . وبدأت التحقيق في المسألة بمقابلة كل الأطراف الداخلية المشتركة في الصراع . وكانت السياسة التركية قد شكلت بعثة درويش بحيث تضم عناصر تميل إلى العرابيين مع عناصر تميل إلى الخديو . وقد حاول درويش أن يلعب على التناقضات بين القوى المتصارعة ، فطلب من عرابي أن ينفذ البلاد إلى الاستانة لكي يكون في رعاية السلطان ، وبني اقتراحه على أساس أن وجود البوارج الانجليزية والفرنسية في ميناء الاسكندرية يؤزم الموقف ويمكن أن يؤدي إلى الحرب ، وهو ما يمكن تلافيه - من وجهة نظر درويش - إذا ما هاجر عرابي البلاد . وطلب من عرابي أن « يستعفى من وظيفته العسكرية وأن يتحمل بحضور درويش باعتباره مغيرا مرسلا من قبل السلطان » على أن يكون « نائبا حتى - أي عن درويش - مأمورا تحت قيادتي لكي تسهل على المخاطبة مع الأجانب ، عليك أن تذهب مع الضباط الكبار من أخوانك إلى الاستانة » ووعد درويش بتنفيذ مطالب الضباط بعد هدوء الحال . ورفض عرابي العرض بلقاء ، وطلب من محدثه أن يعطيه باسم الخديو والسلطان وباسم شخصيا كتابا يصرح فيه « ببراءة فمتنا من التبعات جميعا في كل ما جرى إلى الآن كائننا مكان » (١٣٤) . وقال عرابي في عبارات تضمن معان أخرى وراء السطور ، أن كان يود تنفيذ أوامره « ولكن لعل الناس بي وأزعماءهم على في كل وقت بحيث أنهم لا يكتفون من تناول غذائي إلا بمسقة ، أعشى أن يحولوا بيتي وبين ذلك إذا علم لهم بأنني أريد السفر إلى خارج القطر المصري لا يتوقفون مما يحيق بهم من الضرر في المستقبل ويرتب على ذلك حدوث فتنة داخلية وهي ما كنا نعتد الوقوع فيه » (١٣٥) .

ورد عرابي يشير بوضوح إلى موقف محدد بدقة من بعثة درويش يقوم على التمسك بالأوضاع الثورية وعدم التنازل قيد شعرة عنها . وهو ما تأكد الضمائر التي قوبلت بها بعثة درويش في الاسكندرية . والتي شرحها عبد الله التديم في خطبة حماسية في الليلة السابقة لوصول البعثة . وهي : رفض مذكرة ٢٥ مايو وانسحاب الأباطيل . وقد تحركت العناصر الثورية لتنظيم جحرك جماهيري لتأييد هذه المطالب . فذهب « الشيخ خضير ومعه ٢٢ من الأعيان إلى درويش باشا وقدموا له غزيرة وقع عليها عشرة آلاف نفس طلبوا فيها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الخديو » (١٣٦) . كما « وقع

نسعون ألفا عن مرائض يطلبون فيها من درويش باخا رفض طلبات أوروبا
وابقاء عرابي في منصبه » (١٣٧) •

ويذكر نوبس صابونجي - وكان مقيما في القاهرة خلال هذه الفترة -
في رسالة منه لبلنت ، أن علماء الأزهر رفضوا مقترحات درويش للحصول
على صليح شرعية مع الدول ، وأصرروا على تأييد قيادة عرابي ، ورفض مذكرة
٢٥ مايو • - حدث في الأزهر حركة شبيهة بالثورة خاصة أن درويش في
مناقشته مع السلام كان قد اعتد عليهم • وعلى الفور عقد اجتماع عام في
الأزهر احتجاجا على الاهانة التي لحقت بالعلماء • وخطب « نديم » في
الحاضرين وكانوا يزيدون على أربعة آلاف نفس (١٣٨) •

وهكذا كان موقف القوى الثورية من التحدد بحيث لم يتمكن درويش
من تحقيق أهدافه ، التي يرى الشيخ محمد عبده أنها كانت تستهدف
أربعة مطالب هي : اطالة زمن المخابرات ، وطمأنة قلب المراقبة والخديو
توفيق على أن لحظة الخديو باقية ، ثم استمالة قلب عرابي وأخوانه بطريفة
أبوية إلى زهارة الاستانة يقصد التنزه على شواطئ البسفور ، وبهذا تنفذ
مذكرة ٢٥ مايو عمليا وينفى عرابي ولكن يهدوم ودون جرح كرامته أو
استفزاز القوى المرضية التي تؤيده ، وأخيرا فان جوهر هذه الأهداف هو
تقرير سلطة الباب العالي بمصر (١٣٩) • وفي المفاوضات أشار عرابي بلقاء
إلى أنه يمثل الجماهير ، وهذه بالثورة من باب خفي ، وقال لدرويش : « اني
تمهدت للقتال بحفظ الأمن في الديار المصرية وتحملت مسؤولية ذلك على
كاهلي ، فأرجو أن تعفيتي من ذلك بطريقة رسمية معروفة » (١٤٠) •

على أن القوى العميلة في الداخل كانت تمهد للتدخل ، وترغب في
الاسراع به لأنها كانت تخشى أن يعرضها الموقف الصلب الذي اتخذته
القوى الثورية للهزيمة النهائية ، خاصة أن دعووات ومطالب خلع الخديو
كانت قد أصبحت علنية وعامة • وقد اختارت هذه القوى لتحقيق هدف
التمهيد للتدخل والاسراع به « مسألة الأمن العام » أهم مسائل السياسة
الداخلية • ففي بلد مليء بهزائم الاجانب المنتصرين في كل مكان وخاصة في
الموانئ والمدن الكبرى ، يحتكون يوميا بالمواطنين في المصالحات التجارية
والادارية وعلاقات الجوار والسكن ووسط حملات دهائية ضخمة على المستوى
المحلي والعالمي ، تتم الحركة الوطنية بالتعصب الديني وكرامية المسيحيين ،
فان انفلاتا في جبل الأمن العام يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل • وكان
عرابي قد عاد الى ممارسة دوره عقب أزمة المؤامرة ومذكرة ٢٥ مايو
واستقالة وزارة البارودي ، نتيجة لغوف الاجانب المحليين من التعرض لأخطار
تضر بحياتهم أو ملكيتهم • وقد مارس عرابي هذا الدور عرابيا ، حتى قبل أن

يمود الى تولى منصب نظارة العربية في وزارة لم يكن فيها سواء . ففى ٢٧ مايو وعقب استقالة البارودى مباشرة ، ذهب الى عرابى « قناصل إيطاليا والنسبا وروسيا والروسيا والحوا عليه ، برغم استغفائه من نظارة الجهادية أن يطلب من الضباط والمساکر المحافظة على الأمن وحماية الأجانب » (١٤١) . وبعد عودة عرابى لوزارة العربية رسميا فى أوائل يونيو أصبح خرب قيادته عن طريق أحداث قلاقل فى الأمن العام ، الذى أخذه على عهده ، هدفا تسعى اليه القوى الرجعية والعميلة .

وكان على هذه القوى أن تستعين بالمؤسسة العسكرية البديلة التى بدأت فى انشائها بتحالف الخديو مع العربان والجنرالات الجراكسة المفضولين من الجيش الوطنى من ناحية « وبالجيش الأوربى الذى بدىء اذ ذاك فى تكوينه من الأجانب المحليين » . وفى الأيام الأولى من يونيو ١٨٨٢ ، عقد قناصل الدول فى الاسكندرية اجتماعات بدعوة من المستر كوكسن قنصل انجلترا بالاسكندرية تشاوروا خلالها فى تأليف قوة دفاع أوربية فى الاسكندرية ، بدعوى أن المواطنين يتأثرون عليهم وأنهم معرضون للخطر . وافقوا فى تلك الاجتماعات السرية على خطة عدد كبير من رعايا دولهم وامدادهم بوسائل الحرب من السلاح والذخيرة وتدريبهم وجعلهم على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال . وعرضوا مقرراتهم تلك على قائضى الأسطولين الانجليزى والفرنسى فوافقهم على مشروعهم . ولكن الأمر عندما عرض على القناصل الجزائرية - المانية - لم يوافقوا عليه لقلة الامكانيات . على أن توقف المشروع لم يحل دون أن تسليح الجاليات الأوربية نفسها بطريقتها الخاصة ، لدرجة أن موظفى شركة التفريغ بالاسكندرية ، وكسبوا من الأجانب ، طلبوا التسليح ووافق رئيس الشركة بقتن على طلبهم ومنحهم ثمانية وثلاثين مسدسا (١٤٢) . ومن ناحية أخرى فان عرابى « ولد على » الذين تحالفوا مع الخديو كانوا يقيمون على مشارف الاسكندرية على استعداد لأى طارئ .

وبتجمع هذه الغيوط ، انفجر الموقف فى مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ . حيث شجر الخلاف بين أحد الأجانب ، وهو مالطى كان شقيقا لأحد خدم المستر كوكسن - القنصل الانجليزى فى الاسكندرية - وبين حمار مصرى يدهى السيد العجان ، حول أجرة الانتقال . وانتهى الخلاف بأن طعن المالطى الحمار ودخل الأجانب فى المعركة . وصرهان ما تحولت المدينة الى ميدان قتال . وبرغم أن الأجانب المحليين قد الصقوا فى البداية تهمة تدبير هذا الحادث بالقوى الوطنية ، فقد قالوا فيما بعد بأنه حادث يمكن أن يحدث فى كل الموانئ ، وتبقى مالميث التهمة عن عرابى كما نفاها الخديو عنه ، وهو ما وافقه عليه كرومر . وان كان قد لقي مسئولية الحادث أدبيا على كامل عرابى ورفاقه « لأنهم دأبوا منذ عهد طويل على بذل أقصى الجهود لاثارة الكراهية المنصرية والتعصب الدينى فى قلوب رعايا الاسكندرية الجبناء » (١٤٢) .

وعندنا أن الحادث لم يكن بعيدا عن التدبير ، ولا يمكن في إطار الفهم العام للظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك أن يعتبر حادثا صدقيا . والواقع أن اتهام العرايين بتدبير الحادث قد وضمهم في موقع الدفاع ، وحال بينهم وبين الانتقال الى الهجوم وكشف المدير الفعلي للمذبحة . . وليس مهما هنا أن ندرأ تهمة تدبير هذه الحوادث عن الثوار لأن موجهى هذه التهمة أنفسهم قد عدلوا عنها ، وكانت محل تحقيق دقيق بعد فشل الثورة . ولكننا في إطار التحليل السياسي نرى أن مسألة الأمن كانت المظعن الذي أرادت من خلاله القوى العميلة أن تبرر مرة التدخل . ولم يكن شرافم الأجانب الراغبون في التدخل بمعدين من مجريات الاحداث في هذا اليوم كما أن السراى شديدة الرغبة في حدث يحجم ما حدث في ١١ يونيو ومن نوعيته يستفز الدول الأوروبية للتدخل الفعلي ويعطيها مبررا له . وتحيط الوثائق والشهادات التي جمعها المستر بلنت وقدمها للورد راندولف تشرشل في سنة ١٨٨٣ ، لكى يثير الموضوع في مجلس العموم البريطاني ، ونشرها في ملحق كتابه . تحيط هذه الوثائق موقف عمر لطفى محافظ الاسكندرية . بالريب ، وكذلك موقف الخديو وعربان « ولد على » الذين تسللوا من صحراء البحيرة الى الاسكندرية وساهموا بنصيب وافر في المذبحة .

أدى وقوع مذبحة ١١ يونيو الى فشل مهمة درويش باشا ، إذ لم يعد هناك مبرر لطلبه بالقصاص عرايى ، فقد كانت المذبحة نديرا بأن الموقف قد وصل ذروته القصوى ، كما أن الامراع بالتدخل كان حسيبا . حتى ذلك الوقت . وهو ما أدى الى الابقاء على عرايى على أساس أنه الوحيد القادر على صيانة الامن العام . وبهذا أدى رد الفعل المؤقت للحادث الى حالة من المد الثورى . فمع أن ظروف الامن العام اقتضت تهجير القوى الثورية . يمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات والمواكب وتعطيل بعض الصحف المتطرفة فى ثورتها ، الا أنه من الناحية الأخرى قد بدأ لكل القوى العميلة أن السلطة الثورية هي السلطة الكفيلة بحفظ الامن العام ، وإن الجماهير يمكن أن تنطلق وتنفجر اذا لم تحقق لها أهدافها . وعلى هذا فان الخديو قد قرر تأليف وزارة ، فكلت اسماعيل راغب باشا بتأليف وزارة يبقى عرايى وزيرا للحربية فيها . وتألفت وزارة بالفعل فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ وكانت تضم عضوين من مجلس النواب هما « سليمان إياطة » و « حسين الشريعى » بالإضافة الى عرايى . وقد وضعت الوزارة برنامجا لمهمات هذه الفترة ، كان واضحا فيه تأثير أزمة مايو وما تلاها . وقد تضمن هذا البرنامج :

● احترام الأوامرات الجديدة لمركز مصر واستقلالها

● مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون

● احترام الدستور واحكامه • وذلك بـ

— احترام الامر العالى القاضى بانشاء مجلس النظار وتخويله سلطة الحكم ومسئوليته •

— ألا تجرى مخابرات فى الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين الا بواسطة وزير الخارجية •

— عدم جواز مجازاة أى فرد الا بعد محاكمة قانونية •

— اصدار مقرر عام من المسئولين فى الحوادث الاخيرة ، عدا حادث ١١ يونيو ١٨٨٢ •

ومع خلو البرنامج من أى اشارة صريحة الى التهديد الاجنبى والاستعداد لمواجهة التهديد الاجنبى لم يفته التاكيد على احترام استقلال مصر ، كما أن حرصه على رفض التدخل الادارى لوكلاء الدول نقطة هامة • وقد حاول الخديو عند صياغة البرنامج أن يلغى من الفقرة الخاصة بمسدم تبادل المكاتبات بين الخديو والدول الاجنبية الا عن طريق الوزارة ، وألا يقبل الخديو أى مكاتبات الا بموافقة مجلس الوزراء • ولكن الوزارة رفضت الالغاء ووافقت فحسب على تخفيف صيغة الفقرة (١٤٤) •

اهتم حرايى — باعتباره وزيرا للحربية وقائدا للشورى — بالاستعداد لمواجهة التهديد الاجنبى • وبمجرد حودته للوزارة فى ٢٨ مايو طلب من الخديو انفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطيين ، فاجابه الخديو الى طلبه وسنبر فى أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود • ويقول صابونجى فى برقية منه لبلفت فى ١٦ يونيو « ان الأمة والجيش يتشاوران كل يوم فى تدبير وسائل الدفاع » (١٤٥) • وذكر فى رسالة له فى ١٤ يونيو أن « الاستعداد يجرى على قدم وساق وأنه قد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خياها اسماعيل عندما كان ينوى أن يستقل عن الباب العالى وهم يقولون أن هذه الذخائر ستقتصرهم فى الحرب » (١٤٦) • كما ذكر الاميرال سيمور فى برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ الى مجلس الاميرالية البريطانية أنه « شهدت مراكز مشحونة بالمواد المفرقة على مسافة قريبة من قناة السويس • وأن فى هذا الموضع بمسكن كبير من البدو ، وأن مسكن الزقازيق قد تلقى أوامرا بعشيد ٣٠ ألف رجل مزودين بالنفوس والزنايل ، أى أن النية معقودة على صد قناة السويس • وأن الاهالى تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة » (١٤٧) • كما ذكر فى برقية له فى اليوم التالى ، أنه نعى الى علمه « أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا فى الجلسة التى عقدها فى أول يوليو ، أنه نظرا لما شوهد من استعدادات

فى البوارج العربية ، أضفى من الواجب رفع عريضة الى السلطان يلتمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتمهير الحصون التى كان أوقف العمل فيها بأمر شاهانى « (١٤٨) » .

وظل الأمير سيمور يتعلل ويتذرع ليضرب الاسكندرية بحجة أن هناك تحصينات تجرى فى الحصون ، مع أن الاميرال تلقى خطاها من قومندان العامية المصرية بالاسكندرية يخطره أن الخديو تلقى من السلطان أمرا بالكف عن تدعيم الحصون ، وأن هذا قد نفذ وأوقف تماما أى تحصين فى القلاع (١٤٩) . ولأن نوايا التدخل كانت قائمة فإن بعض اجراءات تدعيم الحصون كانت تجرى رغم هذا الإنكار الرسمى ، لكنها على أى الاحوال كانت رد فعل ولم تكن فعلا ، كما أن الحصون بطبيعتها أدوات دفاعية لا هجومية ، وهى على أرض مصر ، وليست قادمة كالبوارج من بلاد بعيدة لتحشد على سواحل انجلترا .

وفى ١٠ يوليو ١٨٨٢ وجه الاميرال انذاره النهائى الى طلبه عصمت قائد الاسكندرية العربى . وطلب منه تسليم البطاريات المنصوبة على برزخ رأس التين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية العربى قبل شروق شمس اليوم التالى ١١ يوليو ، والا قام بضرب طواوى الاسكندرية بمدافع الاسطول (١٥٠) . وفى الوقت نفسه أرسل القنصل العام البريطانى بلاغا بقطع العلاقات السياسية والقنصلية بين بريطانيا ومصر .

وحاول راغب باشا رئيس مجلس الوزراء مفاوضة الاميرال فى الأمر . ووصل الى اتفاق معه بأن يكتفى بانزال كافة المدافع التى فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهذه المهمة الجنود المصريون تحت اشراف ضباط من الانجليز (١٥١) . وعرض راغب باشا هذا الحل على لجنة مكونة من مجلس الوزراء ، والمبعوث التركى درويش باشا ، وبعض الوزراء السابقين ، وأعضاء مجلس النواب ، والقضاة والعسكريين ووضح فى المجلس أن هناك اتجاه يدعو الى الاستسلام للانذار ، وكان على رأس هذا الجناح الخديو الذى عرض اتفاقية صلح مع الانجليز . ولكن درويش باشا رفض ذلك . وقال أنه « ليس هناك محل للتداوله وتسليم الحصون المصرية أسرى يكسب المسلمين ثوب المار والغزى » (١٥٢) .

وفى الاجتماع أعلن محمود فهمى باشا مهندس الاستحكامات ، أن الحصون قادرة على المقاومة . وقال طلبية عصمت « نحن يلزمنا أن نذبح بقذائف الانجليز تحت المذافع ولا نتركها بدون عساكر » وعارض عرابى اخلاء الحصون وقال ان تسليمها للأسطول البريطانى يؤدى الى استخدام الأسطول لها ضد البلاد « (١٥٣) » . وانتهى الاجتماع بحل وسط ، أبلغ الاميرال أن الحكومة المصرية ترفض طلبه باخلاء الحصون ، « فنحن

مستعدون أن تنزل ثلاثة مدافع من البطاريات التي أوامهم إليها لنبرهن لكم على أميانتا السلمية . وإذا كنتم تصرون رغم هذه التقدمة على إطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هذا العمل العدائى على عاتقكم » (١٥٤) .

فى صباح ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ ضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول . وفى اليوم التالى انسحب الجيش المصرى منها ليتخذ موقعا جديدا فى كفر الدوار ويستمر فى المقاومة .

وإذ ذاك انقسمت مصر الى أمتين !

المرحلة الخامسة :

الانقسام النهائى . . أمتان

من ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو الى سقوط القاهرة

فى ١٤ سبتمبر

بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو وسقوطها فى مساء نفس اليوم ، وانسحاب الجيش المصرى منها ليأخذ موقعا جديدا فى كفر الدوار ، انحسم الأمر نهائيا وخرجت كل القوى الجائبة والهامشية من معسكر الثورة ، لا لناخذ موقعا حياديا ولكن لتخون بشكل واضح ومريح .

وعشية ضرب الاسكندرية حده معسكر المراءى موقفه بصورة أوضح إذ بدأ الاتصال السرى يقائد الاسطول الانجليزى وبممثل انجلترا السياسيين لكى يعلن لهم تأييده للفوز ورشاؤه منه . ففى ١٣ يونيو - وبعد مذبحة الاسكندرية ببومين - صافى القديو فجأة من القاهرة الى الاسكندرية ليقتضى الصيف كالمعتاد ، وكانت المعجة الظاهرة لذلك هى رغبته فى الاشراف على استتباب الأمن ، بينما السبب الحقيقى كان رغبته فى البقاء فى حراسة الانساطيل .

ومن هناك بدأ يرسم خطته لمساعدة القوى الفازية . وكان أنفذ صبرا من قوى الاحتلال . ففى ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشورا يبدى فيه تخوفه من حالة الأمن العام . وفى أوائل يوليو عرض عليه مستر كارتر ايت - وكان يقوم بعمل القنصل العام البريطانى - بعد سفر ماليت - أن ينتقل الى احدى سفن الاسطول ولكنه رفض على أساس أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا فى معيته وأولوه يثقهم فى غضون هذه الفتنة ، واخلاصهم . كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية إذ يقال حينئذ إنه يارحها لينجو بنفسه » (١٥٥) .

ويبرر عمر طومون هذا العرض من بريطانيا بأنه كان « لفسرض
سياسى لا لشيء آخر ، لأن وجود حاكم البلد فى احدى سفنتهم يجعل لضربهم
صبغة شرعية » (١٥٦) . ومع ذلك فإن الخديو - كما يذكر كرومر - كان
يتشاور مع القوى الفائزة حول ترتيبات الغزو لدرجة أنه اقترح فى ٧ يوليو
- أى قبل ضرب الاسكندرية بأربعة أيام كاملة - أن يتم نزول الجنود الانجليز
فورا الى البر عقب ضرب الاسكندرية بالمدافع - لضمان عدم تخريبها من قبل
عرايى ، وللقضاء على القوات المصرية بها (١٥٧) .

لم تمتع الاتصالات المصرية الخديو وسلطان باشا من حضور الاجتماع
الذى عقد فى العاشر من يوليو للرد على الانتذار البريطانى بإخلاء الحصون .
ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة . ويرجع
بلنت أن موافقة الخديو وسلطان باشا على المقاومة فى الاجتماع الذى عقد فى
العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة ، وانهما « اتفقا قبلا على أن يتظاهرا
بالوطنية حتى يحتميا بالرأى العام المصرى فى حالة ما اذا ثبتت الحصون ولم
تنهزم أمام الأسطول الانجليزى » (١٥٨) . ويؤكد ذلك أن أحد قادة الأسطول
البريطانى ذكر لبلنت أن الخديو توفيق صرح له بأن « السبب الذى دعاه الى
البقاء فى الاسكندرية مدة الحرب هو عدم ثقته من معرفة الفريق الغالب .
فقد كان يعتقد فى مصر أن البوارج ستغرق وقد قضى الخديو يوما كاملا فى
قصره بالرمل وهو فى أشد القلق والارتباب » . وكان يصد من وقت لآخر الى
سطح القصر وينظر الى الأسطول لكى يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن
ينضم نهائيا الى سيمور الا عندما جاء المساء ورأى البوارج كاملة ولم تنقص
بينما الحصون قد أسكتت » (١٥٩) .

ويقول الشيخ محمد عبيد أن أحد أفراد حاشية الخديو حدث سيده فى
١١ يوليو مبديا خشيته من آثار المعركة بين الأسطول والطوايى على المدينة
فقال له الخديو « فلتحرق المدينة جميعها ولا تبقى فيها طوبى على طوبى » . حرب
بحر، كل ذلك يقع على رأس عرايى وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين » (١٦٠)
وفى ١٥ يوليو رفض الخديو أن ينتقل الى القاهرة بناء على رغبة عرايى الذى
أرسل له قطارا خاصا لكى يقله هو وعائلته الى العاصمة ، وقطارا آخر لكى
يقل حاشيته . على أساس أن قوات الجيش المصرى قد أخذت الاسكندرية ولايصح
أن يبقى خديو البلاد فى مدينته مستجلبها جنود الاعداء . وكان رفض الخديو لذلك
أول اعلان رسمى منه بالخيانة والانضمام الصريح والواضح لقوى الغزو .

وفى خطاب منه لعرايى فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ حدد الخديو موقفه على
التحو التالى :

● أنه يرى عدم وجود نية مبيتة لدى الانجليز للعسودان وأن ضرب الاسكندرية انما كان بسبب « الاعمال التي كانت جارية في الطوابى وتركيب المدافع التي كلما كان يصير الاستفهام عنها. كنتم تخفونها وتكرونها » وأن الحكومة الانجليزية أعلنت على لسان الاميرال أنه « ليس لها مع الحكومة الخديوية خصومة ولا هداه » .

● أن الاميرال وعده بالسلام عن الاسكندرية « اذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن » أو اذا « حضرت عساكر شاهانية تركية » .

● أعلن أن قرار مؤتمر الاستانة كاف لطمأنة مصر اذ نص ذلك القرار على « عدم مس امتيازات الحكومة ولا حريةها أو مس حقوق الدولة العلية » .

● وطلب من هرايى فى النهاية « أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وكافة التجهيزات الحربية التي تجرونها يوصول أمرنا هذا » . كما طلب منه الحضور الى الاسكندرية (١٦١) .

وكان الغرض من استدعاء هرايى الى الاسكندرية هو القبض عليه أو قتله . ولذلك رفض طلب الخديو وأرسل خطاب الخديو اليه ، الى احمد رفعت، ليهرضه على مجلس ممثل لطبقات الأمة . وأمرع الخديو فأصدر أمرا فى ٢٠ يوليو بمؤل هرايى عن نظارة الحربية لانه « سافر الى كفر الدوار بالجنود دون أمر الخديو وعطل الخطوط الحديدية والبحريد ومنع مهاجرى الاسكندرية من العودة الى أوطانهم واستمر فى اعداد التجهيزات الحربية » . وأصدر الخديو منشورا علقه فى شوارع الاسكندرية بذلك . وأيده الاميرال سيمور بمنشور منه أعلن فيه استعداد الأسطول الانجليزى للانسحاب بعد تأييد الخديو واعادة سلطته الشرعية اليه .

قامت السراى بحملة دعائية واسعة لتثبيط البلاد عن العرب ، فوزعت

المنشورات التي اصدرها الخديو والاميرال على جميع مراكز العسكرية وعلى عمد البلاد ومشايخ العربان (١٦٣) . وأصدر الخديو منشورا آخر فى ١٨ اغسطس هاجم فيه هرايى هجوما عنيفا . وحمله مسئولية التدخل الاجنبى ومذبحة الاسكندرية ومسئولية تعطيل الزراعة والتجارة وأتهمه بالاستيلاء على أموال الضرائب . وهدد فيه كل من يساعد فى الحرب ، واعترف بأنه يلاحظ أن قلوب « كثير من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة الى هرايى » وهدد بأن « كل شخص يعرف عنه أنه ذو ضلع مع هرايى وميل اليه عددهنا عاصيا مستحقا لجزاء العصيان » (١٦٣) .

وأصدر الخديو أمرا بأن « أمير البحر وقائد القوة الانجليزية العام بما أنهما أتيا مصر مأمورين بإعادة الراحة والنظام إليها فهما لذلك مفوضان بالحلول في جميع النقاط التي يريان وجوب الحلول فيها بقصد قمع العصاة » (١٦٤) . وهو ما أكده في منشور آخر أصدره بعد ذلك بأيام ، ذكر فيه أنه « قد رخص لحضرة القائد العمومي للجيش الانجليزي بالتجول نحو جموع العصاة ، واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم ، وسرعة القبض على رؤسائهم ، ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب » واعتبر الجيش الانجليزي نائبا عنه « في قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم » وطالب الخديو الشعب بمساعدة المساكر الانجليزية وعدم الامتراء فيهم « فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما يحتاجون اليه من المؤونة بأثمانها السائرة ، فمن فعل ذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضام الله ورضانا عنه ، فضلا عما يراه منهم من المكرمة » . وأيد الجنرال ولسلي - قائد الحملة الانجليزية - في ١٩ اغسطس هذا المنشور بمنشور منه أعلن فيه « ان الدولة الانجليزية لم تقصد بإرسال التجريدة العسكرية الى القطر المصري الا تأييد سلطة الجنب الخديو فجنودنا لذلك لا تقاتل الا من كان شاكي السلاح خالصا لطاعة الخديو » (١٦٥) .

واتسع ممسك الغيابة بقوى أخرى تجمعت حول السراي ودعمت موقفها . فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا ، والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، فضلا عن الأرستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش ، وقبائل العربان ، وكانوا يشكلان الجناح العسكري لممسك السراي .

وكان شريف باشا قد تصرف إبان أزمة مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على

قبوله للمذكرة . فعندما دعى في ٢٦ مايو لتأليف وزارة تخلف وزارة البارودي التي استقالت احتجاجا على المذكرة ، رفض ذلك محتجا بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقي الزعماء العسكريون ، في مصر (١٦٦) . وهو ما يعنى قبوله لجوهز مذكرة ٢٥ مايو وهو إبعاد هؤلاء الزعماء . ثم قبل شريف في ٢٤ اغسطس ١٨٨٢ تأليف وزارة برئاسته في الاسكندرية ، ورحى الحرب دائرة في البلاد بين الجيش الانجليزي الفازي وبين الجيش المصري ، والخديو الذي كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسميا انضمامه لقوات الغزو ، وأعطاهما تفويضا لتقويض الثورة . ضمت الوزارة كل من رياض باشا وعمر لطفي وحيدر باشا وعلى مبارك باشا وفخرى باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكى باشا ، وهى عناصر صرف معظمها بعدائه للديمقراطية ، وأهلها من العناصر التركية والجركسية . فرياض باشا كان رئيسا للوزراء قبل الثورة وانصياعه للأجانب معروف وإطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية

منه • وقد اشتهر عنه قسوله « ان المصريين ثعابين ولا يمكن قتل الثعابين الا بسحقها بالأقدام » • أما عمر لطفي فكان محافظا للاسكندرية ابان حوادث ١١ يونيو المفجعة ، وأشارت اصابع الاتهام أكثر من مرة اليه ، ويقول بلنت عنه انه « كان شركسيا ، كما كان أحد أفراد العاشية وكان مواليا لاسماعيل وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الفرسية بأن فاوض البدو في الجهات الغربية بأن يكونوا في صف الخديو » (١٦٧) • والوحيد الذي يبدو اشتراكه في هذه الوزارة غريبا هو علي مبارك وسوف نعالج موقفه فيما بعد • وكان تشكيل هذه الوزارة استكمالاً للمؤسسات معسكر السراي • فمجلس الوزراء الذي كان قائما برئاسة راجب باشا انقسم الى أغلبية منضمة للخديو وأقلية مع الثورة • وكان لابد لتدعيم موقف السراي في الاسكندرية أن تستكمل مشروعيتها بمؤسسات سياسية وعلى هذا كلف شريف بتأليف الوزارة •

ويلاحظ في الخطاب الذي أرسله شريف الى الخديو بقبول تكليفه بتشكيل الوزارة أن شريف احتفظ بمطالب طبيقته الأساسية :

● فعدد غاية وزارته بأنها « نجاح الوطن ماديا وأدبيا • وأن وسائل ذلك هي تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة - ويقصد بذلك المبادئ الليبرالية - مع تحفظ بأن تكون هذه المبادئ الحرة « الثلاثة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية » ونص على عدم « تجاوز لائحة ديسمبر » كذلك على ألا « يحذف منها شيئا » • ويلاحظ أن ذكر لوائح ديسمبر - أي مشروع الدستور الذي قدمه في وزارته - يتضمن اصرار شريف على موقفه من مسألة الميزانية الذي كان سبب استقالة وزارته •

● كما حدد أيضا هدفا عاما غير محدد بالنسبة للأوضاع التي كانت سائدة اذ ذلك وخاصة الفوز الانجليزي اذ اكتفى بأن ذكر بأن الوزارة ستعمل على « صيانة البلاد » (١٦٨) •

وبرغم هذا تمسك الخديو بأهدافه الخاصة ، اذ لم يكن من المنطقي وقد أصبح في مركز قوى تظاهره قوات الاحتلال وتؤيد استرداده لسلطته المطلقة أن يعود الى ما كان عليه قبل الانقسام • ولذلك فقد حدد نقطة اضافية ، هي أنه يرى « أنه لابد في زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال ، انتشارا أكثر قوة ووضوحا • ولذلك فانه ، اذا استدعى الأمر ، يلتزم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث في المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية » • وأضاف « بما انه لنا السيادة العليا على القوات البحرية والبحرية فتتخذ أوامرنا يجب ان يتم بدون ان تمس اختصاصات ناظر جهاديتنا » •

ويلاحظ الأستاذ الراقى - وهو أشد المتحمسين لشريف - أن وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومعارضة المرابين . ومن حيث برنامجها فقد لاحظ أيضا أن الخديو وشريف يتكلمان بلفتين مختلفتين « فشريف باشا يحرص على برنامجهِ الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، بينما الخديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية اذ يقول فى كتابه أنه فى أوقات الاضطرابات ينبغي أن يكون سلطانهُ على الشعب أكثر وضوحا وانتشارا ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع . ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة والى حقه فى رئاسة المجلس . وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش » (١٦٩) .

ان تأييد شريف لسلطة الخديو فى هذا الطرف الغريب ، لا يمكن اعتباره الا خيانة مباشرة . ولا يمكن باى حال من الأحوال أن يوضع شريف فى المسكر الوطنى مهما كان الدور الذى لعبه فى اصدار الدستور . وهو الدور الذى يكن له الاستاذ الراقى بسببه احتراماً كبيراً .

كذلك لمب سلطان باشا دورا هاما فى تدعيم موقف العناصر الغائبة يذكر الأستاذ الامام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة ، اعترفوا بأن سلطان باشا والخديو أرسلوا خطابات الى رؤساء العربان فى الشرقية . وان سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان (١٧٠) . ويفسر بلنت موقف سلطان بأنه « كان رجلا ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاء عريض ، وكان له صدر المكان فى أى اجتماع يعقد ، وكان يسمى ملك الوجه القبلى بين كبار الملاك ، وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين » كما أنه كان ينظر الى عرابى نظرة الرعاية التى يتملص بها الكبير على الصغير . وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع ان عرابى سيأخذ مكانه بين الجمهور . ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ - وزارة شريف - ولم يكن وزيرا بها اختاظ من ذلك ، ولكن كانت له بعض التعزية اذ حين رئيسا للبرلمان الجديد . واختاظ أيضا عندما الفت الوزارة الثانية فى سنة ١٨٨٢ - وزارة البارودى - ولم يكن عضوا فيها فحصر أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانهذر الى الجانب الآخر (١٧١) .

ويذكر بلنت أيضا أن ماليت قد أهراء - سلطان - وخوفه حتى أعلن رضاه من اجابة المطالب الانجليزية - يقصد مذكرة ٢٥ مايو - ثم انضم بعد ذلك الى حزب الخديو . وعند بلنت فان انحذار سلطان لا يستعصى على الفهم . « فقد صارت المسألة فى نظره عنادا بعد ان كانت طموحا » . ويذكر أن سلطان وعد بأن « تدخل الانجليز لا يقصد به سوى اعادة الحالة الى ما كانت

عليه قبل وزارة البارودي ، وأن مصر ستبقى دستورية كما هي » (١٧٢) . ولهذا حدد سلطان موقفه سياسيا في خطابات يذكر بلنت أنه أرسلها لأصدقائه قال فيها « أن التحالف الموجه بين الخديو والانجليز هو تحالف مؤقت ، وسيخرج الانجليز من مصر عندما ترجع للخديو سلطته ، وأن عرابي فقد ثقة السلطان ، وأن الاستمرار على المقاومة في القاهرة لم يعد مجديا والمسلمون يستنكرونه » (١٧٣) .

ظاهر سلطان في موقفه عدد من القوى الديمقراطية الأخرى ، منهم عبد السلام المويلى الذى كان رئيسا لمجلس النواب فى عهد اسماعيل - وانضم الى المنشقين على عرابي وخصوصا سلطان ، اذ كان - كما يذكر بلنت - من حزبه . كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم فى خدمة أهداف ممسك الخيانة بشكل مباشر ، ومنهم عبد المجيد البيطاش ، وكان عضو المجلس عن الاسكندرية ، وقد تردد اسمه كثيرا فى الحملة الدعائية التى شنتها « الطائف » - جريدة الثورة - ضد أعوان الاحتلال (١٧٤) . ومنهم أيضا أحمد عبد الغفار عضو المجلس وعمدة تلا ، والسيد الفتى عضو المجلس من إحدى دوائر المتوفية . ويقول عرابي أنهما وسلطان باشا قاما بإغرام عدد من ضباط الجيش المصرى على خيانة قيادتهم والانضمام الى الخديو (١٧٥) .

إن موقف الارستقراطية الزراعية وبعض الشرائع العليا للبرجوازية الزراعية ، ليس مجرد عناد كما يصفه بلنت ، والحقيقة أن هذه الشرائع كانت ترى أن برنامج الحد الأدنى بالنسبة لمطالبها قد تحقق بما تم انجازه فعلا فى وزارة شريف ، اذ أتاح لها الدستور فرصة المشاركة فى السلطة ، وهو كل ما كانت تطمح اليه ، لتوقف استبداده الخديو ، وعمليات الامتزاز التى كان ينزج بها ثروتها الخاصة بل أن بعضها قد دخل الجبهة الوطنية بمطالب رجعية ، اذ كانوا كما ذكر الشيخ محمد عبده ينقسمون على رياض باشا الفائه للسخرى ، كما أن زيادة الضرائب على أراضيهم المشورية كانت أحد أسباب سخطهم مع أن الزيادة كان طفيفة وكانت الضرائب الأصلية تافهة .

حاولت الارستقراطية الزراعية ، ايان تولى شريف للوزارة - أن تصفى الثورة وأن تطرح الجبهة الوطنية لأهدافها فلما فشلت فى ذلك ، استقال شريف . ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين : نار التدخل الأجنبى من ناحية ، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى . فاختارت أن تسامح الاستعمار تعمد معه صفقة رخيصة . ولم يكن الوطن فى ذاته يهمهم ومعظمهم من أصول جركسية وتركية ومصر لم تهتم يوما . أما الشرائع العليا من البرجوازية الزراعية ، والتى يمثلها سلطان ، فإن ملكيتها الشاسعة اقتربت بها من نفس موقف الارستقراطية الزراعية رغم الأصول المصرية لها . وقد ذكر عبد السلام

المويلحي لبلنت في سنة ١٨٨٧ أن سلطان قد حاول أن يحصل من ماليت على وعد كتابي بإبقاء النظم الدستورية ، ولكن الخديو طلب منه أن يكتب بالوعد الضمهي . وأن سلطان لما لم تتحقق أهدافه تلك بعد الحرب ، إذ لم يعد الدستور وشعر بأنه خدع ، أسف كل الأسف ، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يفر له عرابي فعملته « (١٧٦) » -

أيضم الى هذا المسكر أيضا عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لاجداث اضطرابات طائفية وعنصرية في البلاد ، فحاول ابراهيم أدهم مدير الغربية اثارة الفتن الدينية منتهازا فرصة تواجد المهاجرين من الاسكندرية بعد اخلائها لسقوطها في يد الجيش الانجليزي ، لاثارة الفتنة - وكادت تحدث مذبة ضخمة ضد الأوروبيين والمسيحيين لولا تدخل الجند الوطنيين ، ولولا الدور الذي قام به أحمد المشاوي باشا - وكان من أنصار الثورة - بانزاله الفلاحين في المدينة واخماد الفتنة ، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد - وتصادف في يوم الفتنة ، أن الملازم يوسف أبو ديه - وكان ياورا لعبد المال حلمي - وصل الى محطة طنطا ، في طريقه الى كفر الدوار في مهمة عسكرية فشاهد المذبة وتدخل لايقافها ثم قدم تقريرها عنها لعرابي في كفر الدوار فأمر باعتقال المدير - ويقول بلنت ان اثنين أو ثلاثة من المديرين الجراكسة قد حاولوا ان يقتلوا عمر لطفي محافظ الاسكندرية في احداث القلاقل في المديرية لخدمة اغراض الخديو فقبض عليهم واعتقلوا الى نهاية الحرب (١٧٧) » -

وتدمع هذا المسكر أيضا بانضمام قبائل المربان اليه - وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل المربان باهتمام الخديو في نفس الوقت بهذه المسألة - ويذكر بلنت ان وزارتي الحرب والبحرية في انجلترا قد عقدتا النية منذ اوائل السنة ان يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس - وأنه تقرر في أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق - واختارت للقيام بهذه المهمة الأستاذ « ادوارد بالمر » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كامبردج وكلفته بالذهاب الى يافا والصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ، ليتعرف بقبيلتي الطياحة والترايين وقد بدأ رحلته في ٢٦ يونيو ، قبل ضرب الاسكندرية بحوالي أسبوعين ، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء المربان لدرجة أنه قرر في مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه « عندما تتطلب الحاجة ينضم الى لوائى جميع البدو من غزة الى السويس » وأشار الى ما وصل الى علمه من أن عرابي قد أحضر الى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيسل مؤكدا أنه سيرسل اليهم عشرة آلاف من الطياحة والترايين ليطردهم -

قدم الأستاذ بالمر للكاتبين « جيل » أحد ضباط الجيش البريطاني قائمة مكتوبة يخط. يده عن أشهر مشايخ المربان بين القناة والأرض المزروعة ،

وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوى فى المصالحية ومحمد البقل فى وادى
طويلات باعتبارهما من أصدقائه • وذكر محافظ السويس - الذى انضم
للخديو - أنه يمكن شراء البدوى الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات • وذكر بالمر
أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه •

على أن التأثير الأكبر على العربان جاء من الخديو ، الذى أجرى مسعود
الطحاوى بخيانة عرابى ، وكان هو الوحيد - كما يقول بلنت - الذى نجح
فى خيانتة أثبت عليها • وقد تناول مسعود ثمنًا لخيانتة يصل الى خمسة
آلاف كرون نمساوى • كما أنه كان دائبًا على الخيانة منذ انتقال الجيش من
كفر الدوار الى القل الكبير • ويذكر بلنت الذى قابل مسعودًا فيما بعد ، لكن
لديه ما يشبه الاقارار من الطحاوى بأنه كان جاسوسًا للانجليز فى جيش عرابين •
وقد أثرت خيانتة فى الجيش المصرى لأن عرابى كان قد كلفه بالقيام بدور
الاستطلاع للجيش المصرى مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكرات الجيش
المصرى ومكنهم من نقل أدق المعلومات الى الجيش الانجليزى •

والواقع أن خيانة البدو للجيش المصرى ليست غريبة ، فالبدو كانوا
يستفيدون أصلاً لئى احساس بالوطنية وليس لديهم - كما يذكر بلنت -
الا القليل من الاحساس الدينى • وهم ينظرون الى المصرى والتركى والافرنسى
باعتبارهم جميعاً أجنبى وليس لأحدهم عليهم ولا • ويعتبرون أنفسهم « خدما
للجميع ، بمقدار ما يستفيدون من كل منهم » •

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه فى ضم عدد من ضباط
جيش عرابى • وقد قام بالدور الأكبر فى هذا ، الخديو وسلطان باها ،
وكان من أذكى من وكل اليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو الذى
امتثل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الضباط ليستميل
اليه بعضهم ، مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصرى - وسوف نعود الى ذلك
بتفصيل أوفى فيما بعد - وساعد الخديو فى مهمة ضم الجيش المصرى ، نجاح
الضغط الذى مارسته القوى الدولية على الباب العالى واستصدارها اعلانا
بمصيان عرابى •

برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحرراً :

بخيانة السراى وحلفائها أصبحت قوى الثورة ممثلة لأكثر العناصر
تحرراً ، وإذا كانت أمة « الخيانة » محدودة العدد ، فإن أمة « الثورة »
كانت تضم الشعب كله تقريباً • لقد تدعم المعسكر الثورى بالعناصر البرجوازية
النشطة وخاصة التجار والمزارعين المتوسطين والحرفيين والمثقفين الثوريين •

ومنذ بدت يشائر الانقسام النهائي ، بدأت القوى الثورية محاولتها لتتحشد حولها أقساماً عريضة من القوى الوطنية التي تتسجم مصلحتها مع استمرار النضال ضد الاستعمار وخذ التسلط الفردي . وفي هذا السدد قام حسن موسى العقاد بمجهود لضم أوسع التجار اليه ، ليعبروا عن موقف موحد يواجهون به المبعوث العثماني درويش باشا عند زيارته لمصر . وفي محضر استجوابه ، سأله رئيس لجنة التحقيق عن دعوات لبعض التجار للتوجه لطرف درويش باشا فأقر بأنه كان ينظم وفدا لهذا الهدف برئاسة محمود المطار - وكان من كبار التجار - وأنه تشاور مع المطار في هذا الأمر فعلا (١٧٨) .

وابان أزمة مايو ، تزايد الجهد الدعائي والتنظيمي للعرايين . فعادت مجموعة كبيرة من الاجتماعات في بعض المنازل تم خلالها الهجوم المباشر على الأجانب والتدخل الأوروبي وأيضا على الخديو ومنها اجتماعات عقدت في منزل محمد المصدر . ويذكر أحمد رفعت أنه في أحد هذه الاجتماعات التي التديم مقالة مهيجة كذلك التي شاب يدعى مصطفى ماهر (١٧٩) مقالة شنيعة ضد الأورباويين (١٨٠) . وكان البارودي يحضر هذه الاجتماعات وقد ذكر في محضر استجوابه أن اناسا كثيرين كانوا يلقون المقالات في هذه الجمعيات أمثال أديب اسحق ومحمد عبده واللقاني (١٨١) . وقد تضمنت الخطاب التي ألقى في هذه الجمعيات استنفار الأمة للحرب ، ويذكر أحمد رفعت أنه حصل كلام تحريض وتهيج في الجمعيات مثل : قومي أيتها الأمة المصرية ، فقد قتلت لك أبواب المصرية وزال نفوذ الأورباويين وغير ذلك (١٨٢) . بل وتجاوزت الخطاب الهجوم على الأوروبيين لتشمل الجراكسة والأتراك وتدعو إلى قتلهم (١٨٣) .

وقام التديم بمجهود لتعشيد الفلاحين حول الثورة ، فجاب مصر كلها حطيا ونظم حملة دعائية سياسية كبيرة استعان فيها بمدد كبير من الخطباء والعلماء يطوفون القرى والمدن ، ويعرضون الأهالي على الحرب ، واعداد الجيش بالجنود والمؤن والمتاد . وبعد اجتماع الجمعية العمومية خرج مرة ثانية في جولة يستنهض الهمم للقتال ضد الغزو ، ومزكى نار العماس في قلوب الشعب ليدافع عن كرامته وحرقة وغرضه ودينه . يخطب في المساجد والطرق وفي الحقول والجمعيات (١٨٤) .

نجح معسكر الثورة في استبقاء عدد قليل من العناصر الجركسية الواحية التي ارتبطت بمصر ، وعدد من أعضاء الأسرة المالكة نفسها ، مثل الأميرين عثمان وكامل ابني الأمير عبد الحليم شقيق اسماعيل اللذين انضموا إلى الثوار لمابين والدهما والخديو توفيق من تنافس على العرش ، وممثل الأميرة نازلي أرملة الوالي سعيد باقا (١٨٥) .

حددت « أمة الثورة » موقفها على لسان حرايى فى الرد الذى أرسله للخديو على رسالته اليه وفى الرد رفض حرايى زعم الخديو بأن الاسطول الانجليزى لا يستهدف العدوان - وأكد أن « الحكومة المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع » - وأن الحرب قد نشبت « عيوونا من الانجليز على الحكومة التى لم ييسد منها أدنى شيء يستوجب الحرب » وحدد حرايى فهمه لمضى زعم الاميرال بأنه عدل عن المعاربة الى المسألة فقال ان هذا « يعد طلبا للصلح وسعيًا وراء تجديد العلاقات » واشترط لأخذ كلام الاميرال مأخذ الجد أن تسلم المدينة « لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تبحر المراكب ميناء الاسكندرية » - وأصر على استمرار الاستعدادات العسكرية حتى يتم انسحاب الاسطول « خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق » فقد صارت العادة الماضية برهانا جليا على أن التسليم بالوعد من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وانما هو لأجل اشتغالنا عن الاعتمادات » - واتهم حرايى الخديو علنا بالخيانة فخطبه قائلا : « أنه تحقق عندنا تحيز بموكم الى العدو المعارب لبلادكم بدليل رفضكم العودة الى العاصمة » - وأعلن رفضه لأوامر الخديو « فان كنت يا مولاي حرا فيجب حضوركم الى عاصمة البلاد » - وان كنت أسرا لدى الانجليز أو متحيزا اليهم فلا يمكن التسليم . يقول ما يكتبه العدو بلسان سموكم ، أو عن لسان رئيس البطار وزملائه « (١٨٦) » - وأكمل حرايى فى خطاب منه الى يعقوب سامى وكيل العربية تصويره للموقف فأضاف اليه أن الخديو أمر « رئيس مخبز الاسكندرية بارسال الخبز الى عساكر الانجليز ، ومنعه عن العساكر المصريين » - وطلب حرايى أمر انحياز الخديو للأعداء على مجلس « من الدوات والعلماء ومجلس النواب والأميان » .

وتنفذا لهذا الطلب تشكلت « الجمعية العمومية » أو مجلس طبقات الأمة واجتمعت اجتماعها الاول فى ١٧ يوليو ، للنظر فى قرار الخديو بوقف الاستعدادات العسكرية ، وعرض عليهم وكيل وزارة الداخلية الخطابات المتبادلة بين الخديو وحرايى ، كما عرض عليهم أيضا « عرض حال من مخبز حى القبارى بالاسكندرية الى وزير العربية يشكو فيه من صرف الخبز للعساكر الانجليز ومنعه عن عساكرنا بالاسكندرية » .

تشكلت الجمعية العمومية كما جاء فى البيان الصادر عنها من « أكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة العاشرين على الرتبة الثانية فما فوقها وأمرأى العائلة الخديوية وأكساب الدوات المتقاعدین وأعيان التجار » فحضر « عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة » الذين دعوا باعتبارهم « أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها » (١٨٧) .

وقد حاول العرابيون في الاجتماع حسم مسألة خيانة الخديو ، فقام الشيخ عليش مناديا بخلع الخديو ، وظاهره عسدد من الضباط منهم على الروبي ، ولكن بعض العناصر المترددة حالت دون ذلك ، منهم عبد اللطيف باشا وعكوش باشا وعلى مبارك باشا فقام يعقوب سامى ومحمد عبيد بالره عليهم وافحامهم (١٨٨) - وحاول على مبارك أن يمهو على المجتمعين ويميع الموقف فقال : ما الذى يمنع من أن يكون كل ما بلغنا من أخبار الاسكندرية كذبا وزورا . وقد رد عليه التنديم مذكرا اياه بشهادة ٣٠٠ ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا مهاجرين من المدينة واستمر موضعا الموقف (١٨٩) .

واحتد الحوار بين عكوش باشا وبعض الضباط وخاصة محمد صبيد (١٩٠) والغالب أن اجراء مثل عزل الخديو كان من المنف بعيد لم تبله العناصر المترددة ، وهو ما انعكس على قرارات الجمعية العمومية في اجتماعها الاول . ويذكر يعقوب سامى في فتاوته أن المؤتمر عندما انعقد « سألهم وكيل الداخلية عن رأيهم فلجابوا بأنه ما دامت المراكب الانجليزية بالمايم المصرية لايد من الاستمرار على التجهيزات ، أما قول أحمد عرابى بانحياز النظار والحضرة الخديوية مع الانجليز ، فهذا يلزم اثباته وتمتعت لذلك لجنة » (١٩١) .

وانتهى الاجتماع الى اصدار القرارين الآتيين :

● الاستمرار على التجهيزات الحربية ما دامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها .

● يلزم طلب حضور الخديو والنظار الى العاصمة ان كانوا احرارا ، وتمييز لجنة مؤلفة من مندوبين من طرف المجلس العام ليتوجهوا الى الاسكندرية ويبلغوا سمو الخديو وحضرات النظار قرار المجلس ثم يدهوهم الى العاصمة .

شكلت اللجنة المكلفة ببحث الموقف فى الاسكندرية من على مبارك باشا وزير الاشغال الأسبق رئيسا ، وعضوية كل من رؤوف باشا حاكم السودان السابق ، وأحمد بك السيوفى من الأعيان ، والشيخ سميد الشماخى وكيل دولة مراكش فى مصر ، والشيخ على تايلى ، والشيخ أحمد كيهو من العلماء (١٩٢) .

ويذكر على مبارك فى ترجمته لنفسه فى كتابه « الخطط التوفيقية » أنه بذل جهده للوصول الى تسوية تقرب شقة الخلاف والنزاع بين الخديو والثوار ، وتخرج بالوطن ضالما من هذه الفتنة التى لم يكن يحرف متى تنتهى ولا كيف . ويقول أنه قد نجح فى مسعاه وأن الخديو قبل وسنسلطته ورضى بمسألة العرابيين (١٩٢) . فازسل برقية الى عرابى تتضمن اشارة الى

« تشكيل قومسيون ممن تعينونه وتعتمدون عليه من أمراء العسكرية يجتمعون يكون مركبا منا ومن بعض الدوات حتى تؤمل الحصول على نتيجة توافق في محل يصير. تعينه بالاتفاق للمذاكرة في الأحوال العاصرة مع قومسيون الجميع وتزيل النازلة عن وطننا العزيز » . وقد رفض عرابي الفكرة لأنه قد « صار عقد مجلس حافل عمومى بمصر من ذوات العسكرية والملكية والعلماء والتجار والاهيان والرؤساء والروحانيين » للنظر في الأحوال العاصرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد وقرر استمرار التجهيزات العربية » . وأضاف عرابي في رده مذكرا على مبارك ومن معه بأنهم قد « أرسلوا للأمورية بخصوصية ومحدودة » (١٩٤) . والرد الذى جاء به عرابي مشروع على مبارك للصلح يتطلى من ضرورة استمرار المقاومة . وهو ما كان الخديو قد رفضه باعلان انضمامه للقوى الغازية . ولعل عرابي قد رفض المشروع أيضا لأنه من الناحية الموضوعية فإن على مبارك - كما يذكر بيوقس - « كان يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابي قبول مطالب الدولتين فى مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وإخلاء معسكر كفر الدوار » (١٩٥) . وهو حل استسلامى محض .

والأرجح أن موافقة الخديو على التفاوض مع العرابيين لم تكن أكثر من مناورة ، لاستدراج عرابي الى حيث يتمكن منه ، أو لإغرائه بتصنيعة قوته العسكرية بنفسه ، وأدى رفض عرابي لهذه الوساطة لصندوق قرار من الخديو بمنزله من منصبه ، وهو القرار الذى اتخذ قبل ذلك بأيام ، ولم يعلن الا فى ٢٠ يوليو مصحوبا بحملة دعائية هائلة ضد عرابي .

وعلى هذا صادت « الجمعية العمومية » للانعقاد بعد أن تبين أن المترددين لم يكونوا على صواب ، عندما حاولوا الاتصال بالخديو ودعوه للانضمام لجيش بلاده ، وقد عقد الاجتماع الثانى فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ وحضره ٢٦٠ من ممثلى طبقات الأمة ، أغلبيتهم - كما أشرنا فى الفصل السابق - من العناصر البرجوازية صاحبة المصلحة فى استمرار مقاومة الغزو . وكان سبب عقدها هو قرار الخديو بمنزله عرابي عن منصبه كوزير للحريرية ، وتعيين عمر لطفى مكانه . ويقول يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى أنه لما حضر التفراف بمنزله عرابي تلى بالمجلس العرفى - مجلس وزراء الحرب - ورأى المجلس أنه من المستحيل تنفيذه ، وقر الرأى على الدعوة الى انعقاد الجمعية العمومية (١٩٦) .

اجتمعت الجمعية وتليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو ، والنشورات التى أصدرها عرابي . وقد قام بتلاوة هذه الأوراق الشيخ محمد عبده . ثم خطب على الروبى تظليلا طويلا توضحا رأى العرابيين فيما حدث ، ولخص هو بنفسه ما قاله فى هذا الاجتماع ، فذكر أنه قال للمحاضرين « الآن تحقق ما أن مسألة حزب عرابي وحزب الخديو كانت مسائل فقط ، والمقصود

هو ايقاع فشل لاجل استيلاء الانكليز على البلاد ، والحال من هذه الافادات أن الخديو ليس له حزب مخصوص وكذلك عرابي ، وأن الانكليز من مدة يودون الاستيلاء على مصر » (١٩٧) - ثم حرض على الروبي الحاضرين على الموافقة على قرار توقيف أوامر الخديو أي غلمه (١٩٨) . وهاجم الروبي ، سلطان باشا والانجليز وشرح ما ارتكبه من جرائم وفظائع في الاسكندرية . وقال أنه لا يصح عزل عرابي بل يلزم الاستمرار على المحاربة (١٩٩) . وقد ركز الروبي في هذا الخطاب بشدة على القتال ، وأكد أن انحياز الخديو الى

الانكليز مسألة لم يعد فيها شك (٢٠٠) .

ثم تليت صورة استفتاء موجه للعلماء حول موقف الخديو ، وتلى ردهم كله ، وتقول صورة الاستفتاء الذي ضيبت بمنزل عرابي عقب هزيمة الثورة: « ما القول في حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل في الناس ، ويقضى بأحكام الله ، فنقض المهد وأحدث الفقر بين المسلمين وشق عصامهم ثم انتهى به الأمر الى أن اختار ولاية غير المؤمنين ، وطلب من الأمم الخارجة من الدين القويم أن ينفذوا قوتهم في بلاد حكومته الاسلامية وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الاجنبية ، ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة في البلاد الاسلامية ، أو يتمين في هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه » أفيدوا بالجواب » (٢٠١) . وقد رد على هذا الاستفتاء - بفتوى شرعية - كل من الشيخ محسن عيش شيخ الأزهر والشيخ حسن العدوي والشيخ الخلفاوي وعدد آخر من العلماء بأن « الخديو توفيق قد مرق من الدين مروق السهم من الرمية لغيابته لدينه ووطنه وانحيازه لمدو لبلاده » (٢٠٢) . وقام يعقوب سامي وكيل وزارة الحربية ورئيس المجلس العرفي فطلب من الجمعية العمومية أن « ترى رأيها في أوامر الخديو التي تصدر الى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظارة المقيمين معه ، هل يلزمن قبولها وتنفيذها أم لا ؟ » . وتناقش المجتمعون في الموقف العسكري ككل في ضوء مناقشتهم لمسألة عزل عرابي ، ثم أصدروا ثلاثة قرارات :

● رفض قرار الخديو بمنزل عرابي عن منصبه وتثبيتته في هذا المنصب « لأن وقوف عرابي باشا بمدافعة المدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداومة على قيادة المساكين ومتبعيها في أوامره التي تتعلق بالمسكينة وعدم انفصاله عن تلك الوظيفة » .

● توقيف الخديو أو عزله هو ومجلس الوزراء الموجود معه في الاسكندرية وعدم تنفيذ أوامره « حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون العرفي » .

● عرض القرارات السابقة على الاعتبار العالية الشاهانية (أى على السلطان المشائى) بواسطة وكلام النظارات *

وبهذه القرارات استكملت القوى الثورية شرعيتها الخاصة - والمعارك دائرة بين الجيش البريطانى والجيش المصرى ، وكانت أوسع الجماهير الشعبية قد التفت حول قيادة عرابى تساهم فى المعركة وتبدل لها الجهد *

فما هو البرنامج الذى وضعت قيادة الثورة المرابية لمرحلة الحرب ؟

الحقيقة أننا اذا تابعنا حوادث المرحلة التى تبدأ بأزمة المؤامرة الجرسية وتنتهى بسقوط القاهرة ، باعتبارها المرحلة التى استقطبت خلالها قيادة عرابى أكثر العناصر ثورية وتحردا ، سنلاحظ أن برنامجها السياسى غير محدد تماما ، صحيح أن هناك كثيرا من الشعارات والاجراءات العملية والخطب التى تصوغ بعض الاتجاهات لاتنسجم فى كل واحد ، ولا تغل من التشوش ، فهناك كثير من الأقوال المتناقضة وهناك مسافة بين الفعل والقول ، وبين الانفعال والاجراء ، ولكن ذلك صفة عامة لقيادات البرجوازية المصرية التى لم تغل من قدر من « الديماجوجية » بتفاوت كثرة وقلة *

ومع ذلك فإن هناك بعض النقاط البرنامجية الهامة يمكن التوصل إليها - وأهم مصدر لهذه النقاط خطاب أملاء عرابى على لويس صابونجى بكرتير بلنت فى ٣ يوليو ١٨٨٢ - وقال لويس صابونجى فى مرفق منه :لهذا الخطاب أن عرابى «أملاء الخطاب باللغة العربية بحضور عبد العال حلمى، ومحمود فهمى ، وكثير من الباشوات والضباط ، وطلب منه أن يترجمه الى الانكليزية، ويرسله الى بلنت لكي يقدمه باسم عرابى الى جلادستون ، كما غوله أن يخبر بلنت بأنه بعد أن يقدم هذا الخطاب لجلادستون فمن حقه أن ينشره اذا أراد » (٢٠٣) - وقد حدثت مشكلة بعد ذلك حول الخطاب اذ نشره بلنت فى الصحف - ويقول بلنت « أن الخطاب لم يكن موقعا عليه بأمر عرابى وكان مكتوبا باللغة الانكليزية ولذلك أنكره عرابى وقت المحاكمة ، عندما اتهم بأنه كاتب مستر جلادستون » واتهم الأعداء والمنافسون بلنت بتزوير الخطاب (٢٠٤) - ومع أن هذا يضعف من قيمة الخطاب كمستند تاريخى لاحتمال أن يكون بلنت هو صاحبه ، خاصة ونحن لانجد أى اشارة له فى مذكرات عرابى الا أن معاصر المحاكمات وخطب الثوار تتضمن الكثير من الأقوال والافكار التى صدرت من عرابى أثناء المعركة ، وتبلور الطريقة التى يفكر بها - وهى مصدر آخر هام من مصادرنا فى تحديد البرنامج الذى دخلت به قيادة عرابى العرب *

وعلى هذا فأتينا تصور هذا البرنامج على النحو التالي :

● الاستمرار على مقاومة الغزو الاجنبى اوروبيا كان أو تركيا مهما كانت التضحيات ، وهو ما اكده عرابى فى خطابه الى جلاستون ، اذ ذكر له أنه مستمر على المقاومة الى أى حد يتطلبه الأمر حتى لو عطلت جميع الطرق والمواصلات . كما أكد لسليمان أباطة أكثر من مرة « أنه لا يسلم البلاد أبدًا ، بل يحارب الى آخر درجة حتى لا يبقى أحد من الأهل » (٢٠٥) . وأكد الضباط الثوريون دائما ثقتهم فى قدرة الجندى المصرى القتالية . وقد دافع طلبه عصمت فى حوار مع بعض من شككوا فى قدرة الجنود المصريين عن شجاعة الجندى المصرى وقوة احتماله وأشار الى أن الأعداء أنفسهم يمتدحون الجندى المصرى (٢٠٦) . وقد عبر عرابى فى حديث له فى يونيو ١٨٨٢ عن موقف الاستمرار على المقاومة فقال « فليسلوا لنا جيوشا أوروبية أو هندية أو تركية فانى ما دمت وبى رفق سأدافع عن بلادى ، وعندما تموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن » (٢٠٧) .

أما الموقف من تركيا - الذى سنتناوله بتفصيل أوفى فيما بعد - فإنه كان يتسم بشكل عام مع الموقف من القوى الأجنبية عموما .

● أنه فى حالة الغزو ، فإن المصريين - كما قال عرابى فى رسالته لجلاستون - سيمسحون أحرارا من قيود جميع المعاهدات والمعقود والاتفاقات ، وأن المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان ، كما أن أموال الأجانب ستصادر . وهو ما عبر عنه عرابى صراحة فى مقابلة له مع صابونجى فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ اذ قال له « بمجرد إطلاق رصاصة واحدة علينا ، فإن الأوربيين سوف يفقدون كل قروضهم ، وأن ثمانين مليوناً هى الدين العام و ٢٠ مليوناً هى ديون الفلاحين من البنوك ، كل هذا سوف يصادر لأن العدوان علينا سوف يجعلنا فى حل من الدفع » (٩٠٨) .

● أن مصر رغم هذا لا تزال قابلة بل راغبة فى أن تتفق مع إنجلترا وأن تصادقها أشد الصداقة وأن تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها الى الهند وأن تكون خليفتها على شريطة ألا تخرج عن حدودها (٢٠٩) .

● يخضع التحالف مع تركيا لشرطين الاول : عدم قبول التدخل المسكرى التركى ، والثانى عدم تصفية الوضع الثورى فى هناك . وهى نقطة هامة بالنسبة للشرط الثانى عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ ومرسلة الى عثمان باشا فوزى من الامتانة وفيها يقول لرسول الله « أنه قد بطرأ على مولانا السلطان أمر كبدى ، وهى تلك الاجابة التى اجابها عرابى باشا لجلالته بأنه لا يهمه اذا كان يصير تولية ابن توفيق باشا أو غليم باشا - فوالله من الغديو ، ان غاية قصده هو تثبيت وتأييد الأمور والاضمان التى صار احداثها » - والمقصود بها طبعاً الاجراءات الثورية - ويضمن الغطاب - وهو غالباً من سكرتيرى غليم باشا - تأكيداً بأن الأمور التى سارت احداثها

سيصير حفظها وتأييدها من جانب حليم باشا ، الذى وعده بأن يحفظها ويؤيدهم ويهتم ويشغل بها بالاتحاد معهم « (٢١٠) » .

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فإن قيادة الثورة رفعت عددا من الشعارات واتخذت بعض الاجراءات التى تعتبر جزءا من برنامج هذه المرحلة من مراحل الثورة وقد تضمن النقاط التالية :

● مصادرة أموال الهاريين والخونة وتصفيتهم : ففى حوار جرى بين هرايى ومحمود الفلكى حول موقف أحد الخونة قال هرايى انه عند ضرب أول مدفع على الاسكندرية يجب قتل هذا الرجل وأمثاله ، وذكر أن هناك عددا يصل الى خمسين أو ستين نفرا يجب قتلهم « (٢١١) » . وذكر البارودى أن النتيجة كانت متجهة الى أن يخرج من البلاد أثناء الحرب هاريا لا يسمح له بالعودة اليها بل تنهب أمواله وتحرق أملاكه « (٢١٢) » .

وتقرر وضع هذا الشعار محل التطبيق ، فقد عثر على جزء من تليفراف أرسله هرايى الى يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى يقول فيه « ... الرأى الذى يستقر عليه يصدر به القرار اللازم بحيث يكون عاما شاملا لمن سبق امتيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجبهم للانعياز فى المستقبل والذين تركوا أموالهم وأوطانهم فرارا من مقابلة العدو » . وقد فسر يعقوب هذا الجزء من البرقية بأن « هرايى كان يريد عقد المجلس العرفى ليستصدر قرارا بمصادرة أموال أنواع الأشخاص المذكورة فيه » « (٢١٣) » .

● ورفع المتطرفون واليمانيون ، شعارات أكثر جذرية. فيذكر كرومر أنه « حدث فى مدينة الزقازيق أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم وأبلغهم أن الأتليان المملوكة لأصحاب الأراضى هى ملك حلال لهم فى الواقع » « (٢١٤) » . كما جرت بعض الاجراءات الفردية العنيفة على مشارف الحرب فقد ذكر كاترايت Cartrayt نائب القنصل الانجليزى فى برقية له من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ لوزير خارجيته أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتقمون منهم الكبيالات التى تثبت با عليهم من ديون . وذكر أن غيرا رسميا ورد من الحكومة يقول ان هناك فى ناحية بنتها قليلا يونانيا وأن الباعث على قتله تمنحه من اعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها دين عليهم واجب الاداء » « (٢١٥) » . ويذكر سليم النقاش أن الضرائب التى فرضها المجلس العرفى على الارض الزراعية وقام بتفقات الحرب قد أحيل تحميلها على المشايخ ، وأنهم كانوا يستادون الجراكسة ضرائب أكثر من المقرود عليهم ، ذاكرين لهم « أن هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن ولا يحق لغيرنا أن يبتغى بها . أتيتونا فقراء لا تملكون أرضا ولا

فلما فصرتم الآن أصحاب أراضي وأمالك تحرموننا من خيرها » • ويذكر أيضا أن الفلاحين كانوا يعمدون إلى الأرض ويقتسمونها قائلين « هذه النطلة لك وهذه لي » ويقولون لصاحبها أخرج من البلاد كما جنتها » (٢١٦) • ويذكر بيلت أن « الفلاحين الذين كانت الديون قد استفرقتهم ، وخاصة ديون المرايين اليونانيين توهبوا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فكان هذا من أسباب حماسهم » (٢١٧) •

وتبدو هذه النقاط البرنامجية ذات ملامح متقدمة ، بمقياس العصر الذي صدرت عنه ، والظروف الخاصة للقيادة البرجوازية التي عبر هذا البرنامج عنها ، ولقد كانت هذه النقاط كفيلة ، فيما لو استكملت أن تمكس برنامجا فلاحيا حقيقيا في الإطار البرجوازي - ينجح في تجميع إلتان الأرض وفقر الفلاحين والملاك والصغار والتجار وكل القوى الوطنية بصورة أفضل مما حدث • توصلنا إلى نتيجة هامة ، هي صد الفسز الاستعماري وتصنيفه آثاره •

والخط العام للبرنامج سليم لكن التفاصيل المكونة له لا تؤدي إلى تحقيقه فيما ترى • ذلك أن هذا الخط العام يتبلور في شعار : ان الانتصار في المعركة لا يمتنى قهر الفزو العسكري فحسب ، ولكن التصنيفية الكاملة لآثار الاحتلال السلمي الذي تم قبل ذلك بسنوات • وهو ما يمثل في التهديد بالغام الديون وتصنيفية المراقبة الثنائية ومصادرتها أموال الأجانب • الخ •

وثمة مجموعة من التحفظات نقف أمامها ، وبدونها ، لا يمكن تقييم هذا البرنامج الذي يشتجر حوله الخلاف :

● أول هذه التحفظات أن هناك دائما فارقا بين «الأقوال» و«الأفعال» سنلاحظه كظاهرة متكررة من ظواهر نمسو البرجوازية المصرية وهو واضح في هذه المرحلة من مراحل محاولتها لتحقيق ثورتها • فتهديد عرابي لجلاديتون بأنه سيصادر أموال الأجانب والديون العمومية وحتى الشخصية ، ظل مجرد تهديد كلامي وشفهي ، وبدأ الفزو وانتهى دون أن يصدر أي قرار بهذا المعنى ، إذ ظلت قيادة عرابي حتى آخر لحظة تتصور أن مؤتمر الأستانة، سيحول دون الفزو ، وبالتالي ترددت في اتخاذ أي اجراء يثير الدول • بل ان محاولة عرابي لاستصدار قرار من المجلس العرفي بمصادرة أموال الهاريين والخونة من الجراكسة والمصريين لم تؤت ثمارها • وبالطبع فإن هناك أسبابا ومبررات متعددة لذلك ، منها عدم الانسجام الكامل بين قيادة الثورة وظهور عنه من المتبردين فضلا عن ضعف حزب الثورة نفسه وتشوش فكره السيامي وتهور بنيته التنظيمية ، بل ان خطة عرابي التي أعلنها بشأن الخونة ، لم تنفذ هي الأخرى وظلت مجرد حبر على ورق ، أو أقوال انفمالية رغم خطورة

ذلك على الموقف العسكري وعلى أمن الجيش المصرى ، وهو ما لامته عليه عناصر لا يمكن اعتبارها متطرفة ، مثل الأمير كامل الذى لام - فى حديث مع بلنت - عرابى لتهاونه مع القوة رغم ثبوت خيانة بعضهم (٢١٨) . وكان من رايه أن عرابى « لو ضرب بالرصاص أو شنق ستة أشخاص فى أدوار الحرب الأولى لسار كل شيء سيرا حسنا » (٢١٩) .

● ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتفقد الى التكامل ، بمعنى أنه لا يقدم ولا يعد بتحقيق أهداف ومطالب كل الطبقات الشعبية ضمانا لتحقيقها وضما الى الثورة ، وبالدات فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، والتصور الذى يرى أن فى هذا البرنامج أو فى أى برنامج آخر من برامج هذه المرحلة استجابة لمطالب هاتين الفئتين تصور شديد التفاؤل . ولا نستطيع طبعاً أن ننكر أنه من الناحية السياسية فإن تصفية الاحتلال وتسييد المناخ الديمقراطي - وهى الصمات الملمنة - تتضمن تحقيقاً لمصلحة هذه الفئات . كذلك فإن الغام الديون العامة والشخصية يزيح عن كاهل الانتاج القومى - وكان منظمه زراعياً - عيب هذه الديون ، ويوقف الاستنزاف الاستثمارى لقائض الانتاج القومى مما يتيح الفرصة لأوضاع أكثر انسانية ، ولخدمات عامة واجتماعية فى التعليم والصحة والأمن وغيرها ، تستفيد منها هذه الفئات . ولكن الغام الديون لم يكن يحقق مصلحة مباشرة للعمال الزراعيين ولفقراء الفلاحين ذلك أن الديون كانت تقدم أصلاً بضمن الملكية العقارية ، والعمال الذين يبيعون قوة عملهم لا يحوزون أرضاً يقتربون بضمنها ، كما أن ملكية فقراء الفلاحين كانت من الضمالة بحيث لا تفرى البنوك أصلاً بالاقراض بضمنها . ولا نظنها كانت تفرى المرايين اليونانيين المتجولين فى القرى بذلك، ان مصدرى الاقراض ، البنوك والمرايون الجوالون ، كان أولهما يتعامل مع كبار الملاك والملاك المتوسطين . بينما كان التعامل الأكبر للمرايين اليونانيين مع الملاك الصغار وربما بصورة أقل مع عناصر محدودة من فقراء الفلاحين . وعلى أى الأحوال فإن البرنامج لم يعده موقفاً من المرايين المتجولين ولكنه أعلن الغام الديون العامة - التى اقترحتها الدولة - والديون التى اقترضاها الافراد من البنوك . بينما كان الغام ديون المرايين المتجولين مطلباً رفعه الفلاحون ونفذ. فى حالة واحدة اعتبرها الدكتور رفعت السعيد مظهراً من مظاهر استخدام الفلاحين ، للمنف الثورى لأول مرة فى تاريخ مصر ضد الأعداء الطبقيين .

والحادثة المذكورة حادثة فردية حدثت فى بنها اذ قتل أحد الفلاحين مراكبياً يونانياً فى محاولة لاسترداد كمبيالات الديون التى يحوزها ضده . وقد وردت فى برقية أرسلها (كارترايت) الى جرانفيل نقلاً عن برقية وردت للاسكندرية تتضمن تفصيل الحادث . وقد هاجم عرابى برقيات كارترايت وقال

« أنه لم يكن يرسل من الاسكندرية كتابا ولا يبعث برسالة برقية الى الامتانة أو الى لوندرة - يقصد لندن - من غير أن يملأها بأخبار كاذبة مجسما حالتها الخوف والاضطراب في البلاد المصرية وغيرها من الترهات التي يعلم الله مبلغ نصيبها من الصدق » (٢٢٠) - وعد من بين تلك البرقيات الكاذبة قصة قتل اليوناني ورواها بصيغة التضعيف - وقد ضخمت الدعاية البريطانية هذه الحادثة فذكر كرومر أنه « في ٢٦ يونيو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود في بنها » (٢٢١) - ونحن نفرض أن الحادثة قد حدثت ولكنها تظل في اطار احتمالات ثلاثة ، فهي لاتعتبر بالدقة من موقف من فقراء الفلاحين ضد المزارعين كما أنها يفرض تمثيلها مجرد حالة فردية لا يمكن القياس عليها ، ويفرض أنها حالة جماعية وفقراء الفلاحين فانها لاتعتبر عن فكر قيادة الثورة ، ولكنها انتفاضة عفوية أدانها حرايب في مذكراته وكذبها . وهي من نوع تحركات الفلاحين العفوية العنيفة التي تحدث وقائع مشابهة لها في ثورة في أسيوط والمنيا ووقعت في ثورة ١٩١٩ ، ولا يمكن اعتبارها تمجيرا عن اقتحام فكر فقراء الفلاحين للثورة كما ذهب الدكتور رفعت السيد - ونفس المسألة فيما يتعلق بفرض ضريبة مرتفعة للمجهود الحربى على الملك الجراكسة ، ومن استيلاء بعضهم على الأرض - وهو ما يمكن تصديقه - رغم أنه قد خضع لمبالغات شديدة بمد اجهاز الثورسولكنه في ظننا يعبر في الغالب عن التناقض بين الملك الزراعيين المصريين وبين الملك الجراكسة ويظل في اطار الحركة النشطة البرجوازية المصرية الزراعية بمختلف شرائحها وبالذات الملك المتوسطون .

وعلى أي الأحوال لما نريد التركيب عليه هو أنه حتى بافتراض أن هذه التحركات قد قامت بها عناصر من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، فهي تحركات عفوية تعكس النقص الذي لم تلتفت اليه البرجوازية ، وهو البرنامج الفلاحي الذي غاب طوال مسيرة الثورة ، والذي نعتبره السبب الرئيسى لاجهاضها . وهو المعجز من صياغة برنامج يكفل تحشيد وتنظيم جماهير الفلاحين - وخاصة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين - حولها ، رغم أن هؤلاء قد اسقطوا عليها كل أحلامهم وكل رغبتهم في التخلص من واقع حياتهم المسم . وهذه ظاهرة غير منقطعة من ظواهر تاريخ البرجوازية المصرية . والواقع أن هذا المعجز وليد طبيعة خاصة لهذه البرجوازية نشأت من ضنفتها ولادتها مازومة ، ومواجهتها لبرجوازية أوربية تتشكل في تركيب احتكاري توسعي ، وتكونتها من فائض زراعي ، واعتمادها على تكوينات بيروقراطية وفكر تلفيقي . فضلا عن عجزها عن صياغة البرنامج الفلاحي ، فانها كانت خائفة من اقتحام الجماهير للثورة حرصا على حق الملكية المقدس وحماية له . ومثل هذه الحوادث الفردية نجدها في النماذج الكلاسيكية للثورة البرجوازية التقليدية ، كعمليات حرق عقود الملكية ونهب القصور وهرب الاقطاعيين في الثورة الفرنسية .

والأرجح أن عرابي ، وبعض زعماء الثورة ، قد تأثروا بأفكار اليعاقبة. وخاصة في اقتراحه بمصادرة أموال الهاربين من المصريين وأموال الخونة ، بيد أن هذه الأفكار - يصرف النظر عن عدم تطبيقها - لم تكن تتضمن - لا عند اليعاقبة ولا عند عرابي - المساس بحق الملكية فهي عند هؤلاء مجرد التوسع في الملكية وليس التأمها ، أما عرابي فلا نجد مفهوما واحدا في فكره يمكن حتى إدراجه في قائمة « اليعاقبة » اللهم الا تطرفه في المسدء للاستعمار وفكره الديمقراطي .

●. والواقع أن الافتقار إلى برنامج فلاحى محدد ، يستجيب لمطالب الفلاحين التى تتسجم مع اعتبارات الجبهة الوطنية المتحدة كان أخطر مسا نظن على مسار الثورة ، فمن ناحية ، فإن ظروف الثورة نفسها لم تكن تحتل إثارة خوف الاميان والملاك وارباهم ، فهذا تطرف لا مبرر له فى ظروف تتطلب وحدة وطنية جهوية لمواجهة الغزو والاستعمار والغيانة ، وبما لاشك فيه أن الدعاية الاستعمارية كانت تركز بالفعل على بعض الحوادث الفردية لارهاب الذين يهمهم حق الملكية ودفعهم للعداء للثورة وربما افتقدنا العديد من الوثائق التى تدل على هذا ، ولكن ما نشر فى الصحف بعد هزيمة الثورة ، حول الثوار الهاربين من كومون باريس وحول مواقف الثوار من حق التملك ، ينبئ بأن هذه كانت مواضع الدعاية الاستعمارية الهادفة الى تخذيل العناصر المالكة من الجبهة وإخراجها منها . ولا معنى هذا أن يظل فقراء الفلاحين على حالهم بل أن مطالب متعددة كان يمكن صياغتها فتضمن تعشيدهم - فى الإطار البرجوازى - مثل توزيع أراضي الهاربين والخونة والقضاء تماما على السخرة ، ووضع شروط معقولة لايجار الاراضى الزراعية وتدعيم الخدمات التعليمية والصحية وتسديد أجر العامل الزراعى . الخ .

ومن الناحية الأخرى فإن افتقار قيادة الثورة لهذا البرنامج قد دفعها إلى الاعتماد على نوازع أخرى للإثارة الشعبية والجماعية وبالذات النوازع الدينية ، واستخدام هذه النوازع كما سبق أن اثرنأ خطر شديد . فهي سلاح ذو حدين ومن الممكن أن يكرس أوضاعا تضر الثورة نفسها ، وهو ما حدث عندما أعلن السلطان عسيان عرابي فققدت قيادته الهائلة التى كانت تأخذها بوصفها منتصرة لدين الله ، وكان عاملا هاما فى تخذيل قوى الثورة عن الاستمرار فى مقاومة الغزو . كما أن هذه الاثارة الدينية تقلل جذور الاتجاهات العلمانية .

● ويرتبط التحفظ الأخير بتحديد العلاقة مع القوى الاستعمارية ، ومدى فهم قيادة الثورة لها . وهو ما يتضح فى الفقرة التى أعلن فيها عرابي لجلا دستون رغبته فى مصادقة إنجلترا وتأمين طريقها إلى الهند ، والمحافظة على مصالحها ، وأن تكون حليفها على شرط ألا تخرج عن حدودها .

والموقف العمل لهذا يتمثل فيما يذكره بلنت من أن عرابي « كانت نديه - حتى بعد بدء الغزو - بقية من الثقة في جلاستون وكان يعتقد أن الانجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها إذا عرفوا الحقيقة وأدركوا أن المصريين ثابتون على وطنيتهم » (٢٢٢) .

وهو ما يكشف مع قرائن أخرى سبق أن أشرنا إليها أن البرجوازية المصرية كانت تسعى لحل المشكلة الوطنية في إطار المسكر الاستعماري . والضمائم التي يقدمها عرابي لجلاستون شبيهة بتلك التي قدمها سعد زغلول لرنجالد ونجت في مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهيرة . كما أنها تتسم بطابع المساومة الذي غلب على البرجوازية المصرية فهو يهدد بقاط البرنانج الأولى : إلغاء الديون ومصادرة أموال الأجانب والغنائم الرقابة ، ويبيد استعداده - في النقاط التالية - للمحالف والحفاظ على المصالح الانجليزية ومنها طبعاً الديون .

والجانب الآخر لهذا السعى لحل المشكلة الوطنية في إطار المسكر الاستعماري هو الاعتماد المبالغ فيه على التناقضات داخل هذا المسكر وباعتبارها عاملاً حاسماً . وهو ما تمثل في تصور الثوار أن الدول الأوربية ستمنع انجلترا من تحقيق الغزو . وأن فرنسا بالذات ستقوم بهذا الدور ، والامات التي عقدت على مؤتمر الأمانة وعاقبت الاستعداد الفعلي للحرب . وهي فكرة رسخت في عقل البرجوازية المصرية وكانت وراء حركة مصطفى كامل ومحمد فريد والمرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ورسخت أيضاً في عقل مفكرى البرجوازية ومنظريها حتى أن كل تحليلاتهم للثورة العرابية لا تخلو من الادانة المستمرة لفرنسا لعدم تدخلها وصحيح أن التناقضات بين أطراف المسكر الاستعماري هي جزء من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها . ولكن أدنى درجات الاعتماد ، فهي تناقضات ثانوية ومؤقتة في الأساس . أما إذا عملت هذه التناقضات على تخدير القوى الثورية وتمطيل مبادرتها فإن هذا لا يمكن تفسيره إلا بأن هذه القوى لا تسعى لحل المسألة الوطنية إلا في إطار المسكر الاستعماري .

إن البديل الوحيد لذلك كان تجنيد الجماهير وتنظيمها وهو ما لم يكن يمكن أن يتم دون برنامج فلاحى كجزء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية وهو ما لم يحدث في أى يوم من أيام البرجوازية المصرية .

التحالف المصري العثماني :

سعت كل من القوتين المتصارعتين في مصر للحصول على « شرعية » شكلية لوجودها بالاتصال بالسبب العالي ، ومحاولة إبراز استخدام اسمه دعائياً ، كوسيلة لاكتساب الشرعية .

و مع أن موقف الباب العالي قد اُتسم بالتردد كما أنه لم تكن له قوة فعلية حقيقية ومؤثرة فإن السلطان الدينى للخليفة كان ذا تأثير بالغ على الحوادث وهو ما دفع كلا من القوتين للتنافس فى الحصول على مباركته لموقفه على تأييده لموقفهما .

وطبيعة الاتصالات التى تمت خلال هذه المرحلة بين الثوار وتركيا تعطى صورة واضحة لطبيعة التحديات التى كان على القوى الثورية أن تواجهها ، كما تبدو بشكل ما مفهوم هذه القوى للاستقلال المصرى وحدود هذا الاستقلال . ومن المنطوق والقوى الثورية تواجهه يضغط عالمى وباتجاه للغزو ، أن تسعى للتحالف مع القوى التى تدعم موقفها ويمكن أن تواجه معها الغزو عربيا أو سياسيا . بيد أن هذا التعاون قد أخذ أشكالا متعددة ومر فى منحنيات متعرجة . وينبغى هنا أن نفرق بين أمرين الأول تصور السلطان لهذا التحالف وهدفه منه ، والثانى تصور الثوار له . فمن الطبيعي أن كل قوتين متحالفتين تسعيان كل على حده لاستخدام هذا التحالف لصالحها الخاص ، وهو تصور لا يلزم الطرف الآخر طالما لم يعلن موافقته عليه . وقد سبق أن أشرنا فى الفصل الأول لتصور السلطان لهذا التحالف ، وهو تصور كان قائما فى الأساس على المحافظة على حقوقه فى مصر ولعل هدفه الخبىء ، كان استخدام القوى الوطنية لمنع التدخل الأوروبى فى مصر ، ثم التفرغ بعد ذلك لتقهر هذه القوى توصلا لاسترداد ميطرته الكاملة ، واستهدف الثوار من تحالفهم معه ، جهة الغدو والتدخل الأوروبى بينما كانت التبعة لتركيا بالنسبة لهم مقروطة بالحفاظ على استقلال مصر الداخلى من ناحية ، والتخطيط لتسلف هذه العلاقة فى المدى البعيد .

وقد تم الاتصال مع الباب العالي مبكرا ، وبدأ عقب ثورة ٩ سبتمبر مباشرة ، حين أرسل السلطان البعثة التركية الأولى برئاسة على نظامى باشا استجابة لطلبات جماهية قدمتها العناصر الثائرة فى الجيش . وقد ذكر سر محمود سامى البارودى فى محضر التحقيق معه : أن حضور على نظامى باشا وفؤاد بك كان بناء على محضر أرسل من أناس كثيرين لا أعرف عددهم وإنما أعرف منهم أحمد عرابى وأحمد عبد الغفار وعبد المال ولم أعلم بما اشتمل عليه ذلك المحضر » (٢٢٣) . كما ذكر أيضا أنه عند وصول الوفد العثمانى الأول فإن رؤساء العسكرية حرروا محضرا آخر من عموم الضباط والمساكر بالتشكى وكان غرضهم تقديمه لنظامى باشا . ويقول أنه اجتمع بالضباط وحثم على عدم تقديمه وحلفهم بعدم اجراء شئ من هذا القبيل فيما بعد (٢٢٤) .

ثم كان الاتصال الثانى مرىا وقد تم بين عرابى وأحمد راتب باشا ياور السلطان عندما التقيا صدفة — يبدو أنها كانت مرتبة — فى قطار

السويس . وخلال هذا اللقاء شرح عرابي موقفه لياور السلطان طالبا ابلاغه له . ثم جرت بينهما مكاتبات فأرسل أحمد راتب باشا رسالة الى عرابي الذي تلقى رسالة أخرى من الشيخ محمد ظافر سكرتير السلطان . وقد كتب الخطايان بناء على أمر السلطان الشخصي (٢٢٥) . ويتضمنان وجهة نظره في الوضع بمصر . وطلب أحمد راتب من عرابي « أن يرسل الى أعتاب جلالة السلطان غفية دون أن يعلم أحد ضابطا من الواقفين على الحقائق في مصر ، ممن يثق بهم ، لكي يخبر جلالتهم عن حقائق الأحوال بتفاصيلها » (٢٢٦) . وتضمن خطاب الشيخ محمد ظافر بعض الترتيبات اللازمة للاتصال السري ، فقد حذر عرابي من وقوع أحد الخطابات في أيدي غريبة . وطلب منه أن يكون له رسول خاص واستحسن أن يرسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب » (٢٢٧) والخطايان مؤرخان في ٢٢ فبراير ١٨٨٢ أي أنهما قد أرسلتا بعد تولي البارودي للوزارة بعدة أسابيع . ويبدو أنه كان هناك عدة من الرسائل يقومون بهذا الاتصال السري منهم الشيخ أحمد أسعد وقد ذكر البارودي في أقواله « ان الشيخ أحمد أسعد حضر دفتين بمصر ولكنه لم يزره - أي البارودي - الا في الدفعة الأخيرة » وذكر « أنه فهم منه أنه كان بينه وبين أحمد عرابي مكاتبات وأنه استفهم منه عما اذا كانوا مرتاحين أم لا كما قال له ان السلطان يسأل عن محمود سامي باشا » (٢٢٨) . وذكر محمود فهمي في شهادته أنه « علم أن محمود سامي وعرابي كانا يحرران جوابات للأمانة ويرسلونها برفقة قبطان كنت نظرفته بمنزل محمود سامي في ذلك الوقت وهو الآن مسجون باسكندرية وعلمت أن اسمه على بك راجب » وذكر نقلا عن علي راجب « أنه كان يوصل تلك الخطابات الى بسيم بك والشيخ أحمد ظافر والشيخ أحمد أسعد » ويؤكد كذلك أن الشيخ أحمد أسعد كان يزور مصر في مهمات مرية وأن علي راجب قد قدم تقريرا الى البارودي أو عرابي عن اتصالاته بالباب العالي (٢٢٩) .

كانت الاتصالات ضرورية لتوضيح أبعاد موقف الثوار خصوصا أن السراي قد اتجهت لضم الباب العالي الى صفها . ويذكر عرابي في مذكراته أن الخديو قام بإرسال ثابت باشا - سكرتيره التركي - الى الأستانة في أواسط شهر نوفمبر ١٨٨١ أي - في أثر سفر الوفد العثماني الأول - لتفجير زنجال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو انشاء خلافة عربية تضم تحت لوائها كل ناطق بالضاد ، فتشمل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب (٢٣٠) .

ومع أن السلطان كان ينظر للثوار برؤية ، فانه كان لا يثق أصلا بالخديو توفيق وخاصة بعد تلازم الموقف ، ولعل أزمة المؤامرة الجركسية واعتقال عدد من وجهاء الأتراك ومنهم عثمان رفقي قد أسهمت الى السلطان

كما يتوقع بلنت (٢٣١) بيد أنه في المسائل السياسية فإنه يمكن التفاوض أحيانا عن بعض المسائل الصغيرة وغير المهمة .

وخلال زهارة درويش باشا لمصر في أوائل يونيو ، تم الاتصال على النحو الذي فصلناه ، على أن الاتصال أخذ شكلا علنيا بعد بدء الغزو . إذ تقرر أن يتم الاتصال بالاستانة بناء على قرار الجمعية العمومية في اجتماعها الأول في ١٧ يوليو والثاني في ٢٣ يوليو . ويذكر أحمد رفعت في شهادته أنه في الاجتماع الأول الذي كان موضوعه الاسمى دوام التجهيزات العسكرية تكلم بطريك الأرمن وسعادة عبد اللطيف باشا في شأن لزوم المخابرة مع الاستانة (٢٢٢) . وعلى هذا الأساس أبلت الاستانة تليفرافيا بقرار الجمعية العمومية الثانية التي انعدت وخلعت الخديو ، ثم نبأ سقوط السويس والاسماعيلية وكانت قد أبلت أولا بسقوط الاسكندرية وخروج المراكس وتجمعها في كفر الدوار واقامة الخديو في الاسكندرية بعد سقوطها . وكانت هذه التلغرافات كلها ترسل باسم بسيم بك (٢٣٣) وكان يحرق هذه الرسائل أحمد رفعت وعرايى أحيانا .

وقد عبر عرايى في تليفرافين منه للسلطان مؤرخين في ١٧ و ١٨ يوليو عن تحليله للموقف طالبا تدخل الباب العالي وفي هذين التليفرافين حده عرايى النقاط التالية :

● أن الخديو أظهر انحيازه للانجليز واتخذ لنفسه حرسا منهم وأرسل رسله الى المهاجرين يتادونهم بالصلح ويحثونهم على العودة الى الاسكندرية . وأصدر أوامره الى المديريات بحصول الصلح وترك جمع المراكس والتجهيزات الحربية ورفض التوجه الى العاصمة ووصف عرايى الخديو بأن « أمره أصبح كامل بلوى تونس سواء بمسواء » .

● ان درويش باشا يظاهر الخديو ويؤيده حتى بعد تحقق انحيازه الى الانجليز وأنه رافقه الى الاسكندرية وبقي معه فيها في ظل قوات الغزو . مع أنه كن الواجب على دولته ذمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه الى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش المحارب لا أن يتركها جيش الاسلام الشاهاني وينحازا الى جيش العدو المحارب واتهمها علنا بالخيانة . فالمعدوان الذي حصل من الانجليز ما كان الا باتحادها معهم ولذلك صدر اعلان الاميرال الانجليزى مقتضاه أن الخديو فوض له ادارة الاسكندرية مؤقتا .

● كما عرض على السلطان قرار الجمعية العمومية بتوقيف أوامر الخديو وطلب منه أن يتدخل لحل المشاكل التي جلبها توفيق باشا » .

● كما أكد له أن البلاد تعارب بكل قوتها وأنه قائم بواجب المداومة
 .ن البلاد وأهلها ، وعن الحقوق السلطانية وأنه في كل وقت تنطلق الألسنة
 العربية بالدعاء للأمير المؤمنين وتأييد شوكته (٢٣٤) .

ويرتبط بمسألة التحالف بين قوى الثورة وتركيا ، طبيعة الدور الذي
 لعبه ما عرف بـ « حز الأمير حليم » في مصر . وكان الأمير عبد الحليم عم
 الخديو اسماعيل قد هاجر الى الأستانة ، وحاول أن يسترد العرش ، الذي
 فقد حقه في الجلوس عليه بعد أن استصدر اسماعيل فرمانا بتغيير قواعد
 وراثية العرش . وتكون له في مصر حزب يدعو الى توليه العرش . ويذكر
 بلنت أن « هرابي » لم يكن له صلة بحزب حليم في مصر ، ولكنه فيما يبدو
 لم يكن يمارض في توليته ، ما دام توفيق قد القى بنفسه في أحضان الانجليز .
 خاصة أن هذه التولية كانت تقابل بالاستحسان لدى عدد عظيم من مرأة
 مصر الذين كانوا يعرفون أن حليم كان أكثر ذكام وأسمى آراء في السياسة
 من الخديو توفيق (٢٣٥) .

وكان حسن موسى العقاد كبير تجار العاصمة من أنشط وأبرز أنصار
 الأمير حليم في مصر ، فهو دائم الاتصال به عن طريق عثمان باشا فوزي ،
 ناظر دائرة الأميرة زينب هانم شقيقة الأمير حليم ، وعن هذا الطريق كانت
 تصله مكاتبات من محمد افندي كاتب حليم باشا الذي جاء الى مصر هي سنة
 ١٨٨٠ وتعرف بحسن موسى العقاد . كذلك فإن حزب حليم كان يقوم بنشاط
 دعائي واسع تولاه الصحفي المصري المرتحل يعقوب صنوع الذي كان يوسع
 صفحته في خدمة الدعاية السياسية لهذا الحزب .

ولم تكن اتصالات العقاد بحزب حليم أو نشاط هذا الحزب بعيدة عن
 آهين المرابين والأغلب أنهم كانوا يعرفونها ويحاطون علما بها . وقد
 ذكر عثمان فوزي أنه أعطى البارودي ثلاث صور لحليم باشا كان قد طلبها
 منه فأرسل في استحضارها من الأستانة وأخذ هرابي واحدة منها . وفي
 خطاب أرسله حسن موسى العقاد الى حميد أبو ستيت قال له « أرسلنا لسعادتكم
 صورة الجواب الذي كان قد وزد لنا من حليم باشا في أوائل هذا الشهر
 ، طلع عليه ديوان الجهادية والداخلية وخلافهما » وذكر له أن « جرنال
 الطائف قد ذكره » وهذا يعني أن المراسلات التي كانت ترد كانت تعرض
 على وزارتي الحرية والداخلية ، وتعرض على الجماهير ينشرها في جريدة
 الطائف (ولعلها نشرت في بعض الإصدارات المنقودة) . كذلك فإن الحركة التي
 كان يقوم بها حسن موسى العقاد لجميع توقيعات على عرائض بخلع توفيق وتولية
 حليم مكانه لم تلق اعتراضا من قيادة الثورة . فقد شهد وكيل وزارة الأوقاف
 بأن شخصا يسمى محمود صدقي قد حرر محضرا بعدم رضام الناس بالخديو

توفيق ولا تقيمتهم - في تعيين حليم باشا ، وكان جاريا تختم مستخدمى الاوقاف عليه وضبط الوكيل المحضر المذكور ومزقه ولما عرض الأمر على البارودى قال له ان كل انسان حر فى أفكاره » (٢٣٦) . وكان حسن موسى المقاد يتزعم حملة جمع التوقيعات هذه واستمر يمارسها علنا دون أى اعتراض .

ومن المؤيدين لحزب حليم الذى كان على رأسه كلا من مصطفى بك صدقى وحسيد أبو ستيت وقد ثبت من التحقيقات فيما بعد أن حسن موسى المقاد قد توجه اليه مبلغ ثلاثين ألفا جنيه ليصرفها فى استمالة قلوب بعض الناصر ولعريه العالم فى حضور حليم باشا . ويبدو أن المبلغ قد أرسل الى عثمان فوزى عن طريق زينب هانم شقيقة الأمير حليم .

ووصلت من الاستمالة أنباء مؤكدة لهذا الحزب بأن الباب العالي وبتيه الدول المجتمعة فى الاستمالة قد وافقت على تولية الأمير حليم باشا وأنه يرسل عساكر عثمانية الى مصر ومعها البرنس حليم باشا . وهو ما أضافه أنصار حليم فى مصر ، بل ووصل الأمر الى أن حسن موسى المقاد قد شرع فى التجهيزات اللازمة لعمل الزيتة لقدم البرنس المشار اليه .

والؤكد لدينا أن حزب حليم من الناحية السياسية كان مؤيدا للثورة ولوقتها من الاحتلال وهو ما عبر عنه الداعون لذلك الحزب فى مصر وما عبرت عنه قيادة الثورة نفسها ، وقد جاء فى خطاب محرر من مصطفى بك صدقى الى الاستمالة أن العساكر العثمانية اذا كانت متحضر لاجسلام الانجليز وتثبيت حليم فلا بأس « وان كان المقصود بقى عرابى واخوانه فإن عرابى لم يقع منه شيء مثل واتما الانجليز هم الباغون » كذلك أكد المقاد فى خطاب منه الى حميد أبو ستيت ثقته بأن الجيش العثمانى سيحقق مطالب البلاد « وأن السلطان لن يحارب مصر لاجل بقاء توفيق باشا واليا عليهم ، بل لايد أن يراعى خاطرهم كما هى عوائده الملوكة الفخيمة ، وأن هذا شيء جرت به العادة مرارا فى جميع الولايات » أما رأى عرابى ، فقد سبق أن أشرنا الى أن موضوع من يتولى العديوية لم يكن يهمه وأن المسألة الاساسية التى تحور اهتمامه هى مسألة تثبيت الأمور والأعمال التى صار احداثها . كذلك فإن الأمير حليم نفسه قد أرسل تأكيدا بأنه سيحتفظ بكل ما تم اتفاده من اجراءات ثورية (٢٣٧) .

والواقع أن موقف العرابيين من الأتراك كان واضحا ، وحتى فى المراحل الأخيرة للصراع اكدوا موقفهم القديم الذى يلوره عرابى فى أحداثه مع بلنت وفى برتائج الحزب الوطنى . والخلاف الذى قام بين وزارة البارودى وبين العديوى لاقتضاه الباب العالي فى مسائل داخلية مما يقلل من الاستقلال

الداخلي الذي حصلت عليه مصر نموذج لوضوح موقف المراهبين من تركيا .
وقد عبر محمد عبده في خطاب منه لبيلت آبان المؤامرة الجركسية من
خلاصة موقف المراهبين من تركيا ، قال فيه « أن الأتراك ظلمة وقد تركوا
في بلادنا من آثار السوء ما تزال قلوبنا تضرب منه ضريان الجرح . فلسنا
نريد رجوعهم ولسنا نريد أن نعود الى معرفتهم . وكفى الأتراك ما لهم من
حقوق الغرباء فملهم أن يقتفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه ، ولكننا اذا علمنا
بأنهم يحاولون دخول البلاد فأننا لن نتلقى هذا الغير بشيء من الترحيب .
لقد شعرنا نحن بقوى من هذه القية عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب
استعدادنا الحربى ، وسوف نقتنم الفرصة لنحقق الاستقلال التام لبلادنا .
هذا وقادة البلاد وساستها يتربصون لحركات الأتراك فى مصر وسيوقعونها
اذا رأوا أنها قد عدت أطوارها » .

ويذكر صابونجى فى خطاب بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ أنه « يوجد الآن فى
مصر شعور قوى ضد الأتراك والامة الانجليزية على السواء » (٢٣٨) .

وهرم المقاومة التى بذلها الباب المالى لكى لا يفقد محالفته لعرايى ،
فانه اضطر فى النهاية وتحت ضغط الدول الأوربية الى اصصدار منشور
العصيان على النحو الذى شرحناه فى الفصل الاول .

بذلك انتهى التحالف المصرى التركى .

•• قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية :

بدأت الحرب بين مصر وانجلترا بضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول
البريطانى فى ١١ يوليو وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ، ثم
تسليم القاهرة واحتيازاها مدينة مفتوحة فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر .

وهذه الحرب التى استمرت ثمانية أسابيع تفجر عددا من القضايا
الهامة التى تتعلق بالثورة المراهبية ، يفيد عرضها ومناقشتها فى توضيح
بعض الحقائق ، خاصة تلك التى تكشف الظروف التى أحاطت بهزيمة الثورة
واجهازها . والحرب قضية سياسية فى الأساس أى أن لها أبعادا الاجتماعية
فضلا عن ظروفها العسكرية التى لا يمكن إهمالها . ومن الصعب أن نفهم
شيئا خاصا بهذه الحرب دون ربط مختلف القضايا الاجتماعية والعسكرية
السياسية ، التى أثرت فيها وحددت مسارها .

وهناك مجموعة من القضايا التى تحتاج الى المناقشة منها : مثلاً قضية
الاستعداد العسكري والسياسى للحرب ، وهى تشمل مدى كفاءة الجيش
المصرى من حيث التسليح ورسم الخطط والأفراد ، وهناك أيضاً قضية أمن

الجيش وقضية موقف الشعب من المعركة والجبهة المالية المحيطة بهما .
وموقف قوى الصراع العالمى من هذه المعركة .
وعند التمرس لقضية الاعتماد العسكرى والسياسى للحرب . لم

يكن الجيش المصرى من الناحية العسكرية فى حالة تمكنه من غرض الحرب
سواء من ناحية المعدات أو التعصبات أو من ناحية الأفراد والتدريب .
وهو ما وضع فى معركة الاسكندرية التى تعرضت لغرب الأسطول
البريطانى فى ١١ يوليوز ١٨٨٢ ، ذلك أن الامكانيات العسكرية لحصون
الاسكندرية كانت قد تدهورت تدريجيا . ففى سنة ١٨٤٠ كانت حصون
الاسكندرية ١٦ حصنا بها ٣٨٩ مدفعا زادت فى سنة ١٨٤٨ الى ٢٥ حصنا
بها ٦٨٦ مدفعا (٢٣٩) . وفى عصر اسماعيل ابتاع فيما بين سنتى ١٨٦٩
و ١٨٧٢ حوالى ٢٠٠ مدفع من طراز ارمسترونج وكانت أحدث أنواع المدافع
اذ ذلك . واستخدم قواصد المدافع القديمة التى نزلت مداورا للمدافع
الجديدة (٢٤٠) . ويلاحظ عمر طوسون أن الخديو اسماعيل لما سلح الحصون
بمدافع ارمسترونج رفع ستائرهما وزاد فى سمكها وفتح فيها كوات تتناسب مع
الأسلحة الجديدة ، وهو ما أدى الى أن أصبحت المدافع منصوبة فى المراء
بدون أن يملوها أية وقاية تقى المساكرو الذين يطلقونها . وكان من الممكن
أن تغت الأضرار الناجمة من ذلك فيما لو كانت هذه الحصون شيدت فوق
مرتفعات لأن علوها حثت بالنسبة للضلع الذى تضطر السفن الحربية أن
تصوب منه مدافعها يمكن أن يتخذ وقاية كافية لحماية جنودها من أذى
القنابل . ولكن نظرا لأن كل هذه الحصون تقريبا كانت قائمة على أرض
منخفضة فقد نشأ من ذلك أضرار بالغة لرجال مدفعيتها الذين كانوا عرضة
لمدافع السفن ، وبالأخص للمدافع المنصوبة على مرتفعات ، وبالتالي يمكن
اسكات مدافع هذه الحصون بقتل جنودها وبغير حاجة الى ائتلاف هذه المواقع .
والحصن الوحيد الذى يمكن استثنائه من هذه الحالة هو حصن قايتباى الذى
كان فى طبقة السفلى المستوية مدفعية مستورة بطبقاته العليا ، ولكن
حطانه لم تكن من الخانة بحالة تستطيع معها الاستهداف لمدافع هذه الاسطول .
ومن ناحية أخرى فقد كان فى كل الحصون بدون استثناء مبان عديدة مرتفعة
عن ستائرهما مثل مستودعات القنابل والثكنات والمخابىء ، وكانت هذه المباني
المرتفعة عرضة لقنابل الاسطول وكانت مستودعات البارود على الأخص غير
مصونة الصيانة الكافية (٢٤١) .

أما من حيث التسليح فان الحصون فى سنة ١٨٨٢ كانت ١٥ حصنا
تضم ٣١٨ مدفعا (٢٤٢) وببئنا كانت جملة وزن المدافع فى الحصون المصرية
٣١٨ طنا فان وزن مدافع الاسطول قد وصل الى ١٥٢٥ طنا ، كذلك فان
جملة المياري بالبوصات كانت ٣٥٩ بوصة مقابل ٧٧٩ بوصة لمدافع الاسطول .
و ٤٥ مدفعا لـ ٧٧ مدفعا للأسطول (٢٤٣) .

ويعلق عمر طوسون على هذا مؤكداً أن « الأسطول كان يمتاز امتيازاً كبيراً على الحصون » كذلك فإن هذا « الامتياز يتعاضد ويزداد ظهوراً بسبب سرعة تحريك الأسطول واستطاعته أن يحشد يوارجه ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد يقوضه ويدمره بدون أن يستطيع حصن آخر أن ينجده ، وهكذا يهاجم الأسطول حصناً بعد آخر فيصيبها بال تلف جميعاً » (٤٤٤) .

ويبلغ نقص المعدات قمته في قصة « المسطرة » التي رواها عرابي في مذكراته إذ يقول « ان مقدوفات المدافع القديمة كانت لا تصل الى المراكب الانجليزية ومدافع الارمسترونج لم يكن لها مصاطر تعرف بها المسافات وحكم الاصابة بواسطة اللهم الا مسطرة واحدة كانت في محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلاً وسلمت الى القسم المقدام سيف النصر بك قومندان طابية الفتار فكان يطلب المدافع بنفسه وينتقل من محل الى محل آخر ويحكم الاصابة بواسطة المسطرة المذكورة ، فكانت معظم الدوارع التي تعطلت من جراء المقدوفات التي أحكم هو إطلاقها ، ولو كانت مدافع الارمسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل جميع الدوارع الانجليزية بما تقذفه من المقدوفات الصائبة » (٢٤٥) . ومن ناحية أخرى فإن معظم المدافع القصيرة المدى كانت قد صدمت في أماكنها التي لم تتحرك منها منذ ركبت لأول مرة قبل حوالي أربعين عاماً ، وفي أواخر عهد محمد علي . أما مدافع ارمسترونج فإن ما كان مركباً منها من عيار ٩ و ١٠ بوصات كان ٦٤ فقط ، أما الباقي فقد كان ملقى خارج مواضعها . ويذكر جون نينيه الذي كان شاهداً للمعارك العربية كلها ان ذخائر هذه المدافع لم تنقل من مخازنها بالترسانة (٢٤٦) .

ومن ناحية الأفراد فإن حامية الحصون كانت مؤلفة من الإلأى الأول الطوبجية سواحل ، ومجموع قوته نظرياً ١٧٦٠ ضابطاً وصف ضابط وجندياً (٢٤٧) إلا ان من شارك منهم فعلياً في القتال وتقدير عرابي نفسه - لم يزد عن ٧٠٠ رجل فقط (٢٤٨) . ويرجع جون نينيه هذا النقص الخطير في الأفراد الى أن الفوضى والاضطراب قد حملت على تفجير رماة القتال في يوم الضرب في قراهم ، ويقدر عدد المتفجيين بالنصف . ويذكر أنه لهذه الأسباب فإن الأميرال سيمور كان موقناً قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه في ميدان القتال سوى ميكل محارب قديم كان شاكياً السلاح بالأسس ثم صار شعباً لا حراك فيه (٢٤٩) .

وبالنسبة للاستعدادات للحرب البرية يذكر عرابي في مذكراته أن الجيش المصري في حالة تكامله - كان مؤلفاً من ثمانية آلايات من الببادة وثلاثة من النباله ، وآلايين من الطوبجية البحرية وثلاثة من الطوبجية السواحل المتخصصين لحماية الثغر ، وقرقة من رجال الهندسة ومجموع ذلك نظرياً يصل الى ٣٦٠٠٠ وفي فترة الحرب يبلغ ٧٢ ألفاً ، وذلك عدا العربان والمتطوعين (٢٥٠) .

على أنه من الثابت أن الجيش المصرى أثناء حرب ١٨٨٢ لم يكن يزيد من ١٩٠٠٠ مقاتل منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبى قير و ٢٥٠٠ فى رشيد وخمسة آلاف فى دمياط (٢٥١) • وهو احصاء يؤيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته مضيفا أنه « لم يكن للخيالة وجود الا قليلا » (٢٥٢) • ويذكر بملت أن الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندي نظامى (٢٥٣) • بينما يقول هرايى أنه عند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠٠٠٠ جندي تحت السلاح (٢٥٤) •

وقد اتجه هرايى لزيادة عدد الجيش عشية الغزو ورأى أن يستعين بمتنصر لديها بعض الخبرة العسكرية البدائية فأصدر منشورا فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفا من الغفرام على أن يستبدلوا بغيرهم •

ومن حيث التسليح فإن المشاة كانوا مسلحين ببنادق بحراب من نوع ومينكتون وللفرسان سيوف وغدارات مسدسة وللطوبجية مدافع من الفولاذ مضلعة من طراز كروب • كذلك فقد كان هناك فى القاهرة مسلحة كبيرة (دار لصنع السلاح) ومعمل للبنادق وآخر ببوقاص لصب المدافع وقاوريقه عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت فى طره • ولكنها لم تكن قد كملت قبل نشوب الحرب « (٢٥٥) • وبمقارنة هذا الاعتماد باستعدادات الجيش البريطانى الفسارى نجد أن هذا الجيش من حيث الأفراد كان يصل الى حوالى خمسين ألفا من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين وكان مزودا بأسلحة حديثة بالقسبة لأسلحة الجيش المصرى •

وتولى قيادة الجيش المصرى أثناء الحرب عدد من القادة العسكريين الذين كان لهم دور بارز على المستوى السياسى فى أحداث الثورة ، فتولى محمود فهمى باشا رئاسة أركان حرب الجيش المصرى عقب خرب الاسكندرية ، وكان من أكفأ المهندسين الحربيين وتولى راشد باشا حسمى قيادة خطوط الدفاع فى الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال حلمى على دمياط ، والبارودى على الصالحية ، وطلبه عصمت فى كفر الدوار تحت امره هرايى • وبالتسبة لهرايى نفسه فإن الدور الأساسى الذى قام به كان الدور السياسى باعتباره قائد الثورة وحاكم البلاد الفعلى • ولذلك فإنه لم يشارك فى القيادة الفعلية أثناء المعارك • ومن الصعب أن نحكم على مدى كفاءة هذه القيادة العسكرية • فمع أن معظم هذه القيادات اشتركت فى حرب العيشة ، وبعض حروب اسماعيل فان سنوات طويلة من تدهور حال الجيش أهدمتهم من مواقع القيادة الحربية الحقيقية ، وذلك أن تسريح الجيش وتجميعه ونقل القيادات الى وظائف مدنية ثم اعادتها للجيش والفصل والاحالة الى الاستبعاد • الخ • كل هذه التصرفات جعلت

قيادة الجيش قيادة مؤقتة لا تعمل بشكل منتظم في المجال العسكري ، وهو ما أثر في كفاءتها رغم أنه كان من بينها عدد من القيادات العسكرية الممتازة مثل البارودي الذي شارك في حرب القرم ، ومحمود فهمي وكان مهندسا عسكريا كنوا .

أما قيادة الجيش الانجليزي فكانت للجنرال السير جانت ولسلي ويقول منه الأستاذ الراقى - استنادا الى آراء بعض المؤرخين العسكريين - أنه لم يكن قائدا ذا كفاءة عالية في القيادة ولم يتميز في أى معارك سابقة بالنبوغ في الفنون الحربية ، وكل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل في حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية وقد اثبت فيما بعد وأثناء توليه قيادة الحملة لاختفاء الثورة المهدية في السودان وكذلك أثناء توليه قيادة الجيش الانجليزي في حرب البوير بالترانسفال عدم كفاءته وانتهت المعركة بالهزيمة .

دارت الحرب بين الجيشين المصرى والانجليزي في جبهتين الشماليتين :
وهي جبهة الاسكندرية وكفر الدوار . والشرقية : وهي جبهة قناة السويس والتل الكبير .

قامت خطة الهجوم الانجليزي على أساس أن نقطة الغزو السهلة هي جبهة لناة السويس ، وقد بنى هذا الاختيار في ضوء عدة اعتبارات منها أنه يسهل الاتصال بين تلك القوات وبين القوات البريطانية في البحر الأبيض . من طريق قناة السويس ، وبالتالي وصول المدد اليها من البحر . ومن ناحية أخرى فإن الوصول الى القاهرة عن طريق قناة السويس أسهل من الوصول اليها عن طريق الاسكندرية ، فالمسافة أقل وأقصر من ناحية ، والتوصل في دلتا النيل غير مأمون العواقب من الناحية الأخرى . والواقع أن الجيش الانكليزي كان يضع في اعتباره احتمالات المقاومة الشعبية التي سبق وواجهت حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والتي أرهقت قبل ذلك الحملة الفرنسية . ومن هنا فلم يكن يرغب بالمغامرة باستخدام الدلتا كوسيلة للوصول الى القاهرة حيث تمتلئ بالترع والجزون التي يمكن استخدامها كوسائل دفاعية أو تدميرها وإغراق الأرض مما يؤدي الى تعويق حركة الجيش الغازي فضلا عن أن هذا يكبد مخاطر شق طريقه وسط الكثافة السكانية المادية للغزو .

ومن هنا كان احتلال الاسكندرية عملية تمويهية قصد بها اخفاء الغرض الاساسي للغزو من ناحية ، وتشتيت قوات الجيش المصرى في أكثر من جبهة من الناحية الأخرى .

وفى مواجهة هذه الخطة الهجومية رسم الجيش المصرى خطته على أساس استخدام أرضه أفضل استخدام ممكن . ففى الجبهة الشمالية حدد محمود فهمى باشا ، مهندس الاستحكامات المصرى ، خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول فى كفر الدوار ، والثانى فى رشيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرنس ، والرابع فى دمياط . أما فى الجبهة الشرقية فان خطوط الدفاع قد رسمت بين الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس . وتضمنت الخطة صد ترعة الاسماعيليه لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيليه والسويس . صد قناة السويس لمنع اتغاضها قاعدة عسكرية ، وهو الجزء الذى لم ينفذ من الخطة المصرية .

انفذت ثلاثة خطوط للدفاع عن الجبهة الشمالية ، بين كل منها والأخر خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدماً . واستخدمت المرتفعات والأكام كمراكز للدفع ، واستخدم واضح الخطة بحيرة أبو قير وملاحه مريوط كجناحين طبيعيين لخطوط الدفاع ، كما تضمنت الخطة فى هذا الميدان صد ترعة الحمودة حتى لا تصل المياه العذبة الى الاسكندرية واقامة موقع عسكري لحماية السد من أى تدخل .

كانت مسألة قناة السويس جوهر المسألة العسكرية فى الميدان الشرقى ويتضح من مراجعة المراسلات والبيانات المتبادلة بين القواد العسكريين وعرابى وبينه وبين المجلس العرفى ، ومراسلاته مع دلسبس ، أن عرابى من حيث المبدأ كان فى صف صد قناة السويس ، ولكن المشكلة كانت مشكلة التوقيت السليم لتنفيذ هذا القرار . فقد أرسل عرابى تلغرافاً فى ٤ شوال سنة ١٢٩٩ - الى قومندان الخط الشرقى بالتل الكبير قال فيه « أن ما فعله الانجليز يبيح لنا صد الترعة الخطوة عن السويس ، واذا تهدد القنال زيادة على ذلك أعمال حربية داخله أبيع لنا ردمه وسدده لتعمدى الانجليز على حياته » (٢٥٦) . وذكر أحمد رفعت « ان المجلس العرفى قرأ رأيه على صد القنال » (٢٥٧) . وقال محمود فهمى « ان عرابى أرسل اليه تلغرافياً بأنه سيبحث اليه خمسة الاف رجل من مديرتى الشرقية والقلوبية لانشاء الاستحكامات كما أنه أرسل اليه تلغرافاً آخر يطلب منه عمل الطريقة اللازمة مع العرب فى صد القنال » (٢٥٨) . والظاهر أن المجلس العرفى عاد فعدل عن ذلك . فقد أرسل المجلس برقية الى عرابى بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ رداً على برقية كان عرابى قد أرسلها الى المجلس قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام ويقول نص برقية المجلس « قد ورد للجهادية تلغراف من سماعة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٠ يوليو سنة

١٨٨٢ مذكور به عن تعيين قوة كافية من الأسلحة الثلاثة لاقامتها في رأس الوادى وفي جهة الصالعية لصد ما عساه يطرأ من جهة السويس ويور سعيد وما بينهما ، وفي مدة الاقامة بتلك المراكز يجبرون الاستكشافات اللازمة ويعرفون المواقع كما يجب ، وبمجرد تجهيز ذلك التلغراف على المجلس المنعقد بدويان الجهادية من حضرات وكلام النظارات والذوات المسكية والضيظان العسكرية الموقعين بأدناه والمداولة ، فبذلك به قد تقرر باتحاد الآراء عدم موافقة ارسال عساكر الى جهتي الوادى والصالعية لمنع ما عساه يحدث من القيل والقال من أن ذلك نوع من أنواع التهديد للقتال وغير ذلك . انما لكون أنه من الضروري المهم اعتماد قوة بجميع أسلحتها ومهماتا وسائر لوازمها من اللخاشر الحربية وخلافه فيصير اعتماد القوة المذكورة ويجرى اقامتها بالعباسية مستعدة للحركة متى مست الحاجة الى ذلك وعلى هذا فمن طرف سعادة وكيل الجهادية يجرى اشعار الباشا ناظر الجهادية والبحرية بذلك كما استقر عليه الراى يوم ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ « (٢٥٩) » .

والواقع أن حرايى كان يخطط بحيث لايسد القناة الا في وقتلا يستطيع احد فيه أن يلومه لأنه فعل ذلك ، ولهذا فان الخطة التى رسمت لصددها كانت تقوم أصلا على قطع الترمعة الحلوة أولا لكي تنزل مياهها فى القناة وتهيل الرمال فيها لتصددها جزئيا . ثم بعد ذلك يتم سددها نهائيا . وقد ذكر محمود فهمى باشا فى استجوابه أن حرايى أصدر أمرا يقطع الترمعة الحلوة لكي تنزل مياهها فى الترمعة المالحة وتنهال الرمال فيها فتسددها . وقد فتح محمد عبيد الترمعة الحلوة فعلا ونزلت مياهها الى جهة القنال ولم يتم شيء من ذلك لهجوم الانجليز السريع « (٢٦٠) » .

وتدل الرسائل المتبادلة بين حرايى ودلسبس - والتي نشرها بلنت - على أن دلسبس قد وعد حرايى وعدا صريحا بعدم السماح للانجليز باستخدام قناة السويس بأى شكل من أشكال الاستخدام المسكرى . فبمجرد ضرب الاسكندرية جامدلسبس الى منطقة القنال (٢٦١) . وفى ٤ أغسطس أخطره حرايى تلغرافيا بأن « قومندان السفن الانجليزية بالاسماعيلية أرسل الى قائد قوات هذه المدينة منشورات فى النية الصافها على الخواطر » وأخطره بأن المجلس العرفى قد رفض ذلك ثم ذكر له « أن الحكومة المصرية لن تخون حيدة القنال الا عند الضرورة القصوى وفى حالة قيام الانجليز بعمل عدائى ضد الاسماعيلية أو يور سعيد أو نقطة أخرى. واقعة على القناة » اذ ذاك « مستخطر السلطات المحلية الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عمل عدائى ولكنها لن تكون مسؤولة عن النتائج التى تتجسم فيما بعد كىب تدركه معادتك » . وبينما قرر المجلس المسكرى فى أواخر يوليو سد القناة فان دلسبس أكد لحرايى تلغرافيا « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة » ،

وأكد في خطاب آخر « لا تعمل عملا لسد قناتي فاني هنا لاتنحش شيئا من هذه الناحية اذ لا يدخل جنسيتي انجليزى واحسد الا وبصحبته جنسيتي فرنسي » (٢٦٢) . ولم يثنى عرابي لخطورة الأمر الا في ٢٠ أغسطس ، عندما بدأ ضرب الاسماعيليه بمدافع البوارج فقال عرابي في تليفرافه لدلسبس أن « مصر مستعدة لأن تزيل القناة من الوجود لكي تدفع الاعمال العزيبية التي يقوم بها الانجليز هناك » ويقول بلنت « ان دلسبس كان رجلا كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفي لتخويف الحكومة الانجليزية » . وكان يقول أن القناة أرض محايدة يجب ألا يقربها أحد المتحاربين » (٢٦٣) كما ينقل من نينيه تاكيد بان « الاستعدادات كانت قد تمت سرا لسد القناة في نقطة معينة بين الاسماعيليه وبور سعيد » . ويقول بلنت أن آخرين قد أثبتوا له أيضا هذا الخبر . وأن الفرصة لم تذهب مئذى ويقتل المشروع ، الا لأن عرابي كان يكره جدا أن يوقع على هذا الأمر مع رغبة أغلب القيادات العسكرية فيه فضلا عن أنه في الليلة التي وصل فيها الى بور سعيد ، فإن مجلسا عسكريا عقد في كفر الدوار اجتمع فيه المجتمعون - باستثناء عرابي وحده - على عدم اعتبار رسالة دلسبس ، ووجوب سد القناة . وانتهى الاجتماع باعطاء أوامر بتخريب القناة تخريبا مؤقتا ولكن الوقت الذي صرف في مناقشة المشروع أخضاع الفرصة ويمكن « واسلي » من الدخول الى القناة ببوارجه ، (٢٦٤) .

وبالتأكيد كانت هناك ثغرة في مسألة الدفاع عن قناة السويس ، ستعرض لامبيها فيما بعد . بيد أن الخطة المصرية بوجه عام كانت تعتمد على الحرب الطويلة ، فيمد سقوط التل الكبير أرسل البارودي الى عرابي تلغرافا قال فيه « اذا وافقتم فاسألوا أحمد بك ناشد المهندس مما اذا كان يمكن تفريق أراضي مدينتي الشرقية والقليوبية بواسطة قطع جسور ترعة الشراوية والترعة الاسماعيليه ، كي لا يكون للدعدو طريق لمصر خلاف الغانكة » (٢٦٥) . وكان من رأى البارودي ، أنه « لايجوز السكوت لعدم الصباح عن قطع السكة الحديد وقطع مهول من فوق منيا القمح وبلبيس حالا مع قطع جسور ترعة الشراوية وترعة الاسماعيليه لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح » (٢٦٦) . ولكن عرابي تردد في الموافقة أن ذلك يحصل منه ضرر لأهالي ، ووافق فقط على قطع السكة الحديدية في منيا القمح وخرر بالفعل تلغرافا بذلك الى مأمور منيا القمح .

ويقول النديم في مذكراته عن ما حدث بعد هزيمة التل الكبير « ولم أنرد جواهر مع عرابي جبانة ولا فرارا من الأعداء ، وانما أردنا جمع المساكين في بلبيس وضواحيها وأخضار مساكن العباسية لتسكن فيها ونقطع سكة الحديد الى الزقازيق ونكسر قناتر الشرقية على المدو للتضييق فادركنا على الروبي في الطريق وقال لا ينبغي أن نقاتل بهذا الفريق بل نتوجه الى مصر ونشاور أهل البلاد فننظر ما عندهم من الاستعداد » (٢٦٧) .

وكمظهر من مظاهر اعتماد القيادة المصرية على فكرة الحرب الى آخر نفس فان عرابي بعد هزيمة التل الكبير سافر الى القاهرة وبرأيه آمال فى استمرار الدفاع عن المدينة فذهب توا الى قصر النيل وانضم الى لجنة الحرب التى عقدت اجتماعا لهذا الغرض حضره عدد كبير من الاعيان والمسكرين والمتقنين ، وشرح عرابي الموقف المسكرى ، وطرح مسألة استمرار القتال ، فوافق المجلس ، واستقر الرأى على انشاء خط دفاعى جديد فى ضواحي القاهرة . وقرر المسكرون انشاءه أمام المطرية شرقى عين شمس بحيث يستند يمينه على الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيليه ، وينمطف غربا على الترعة المذكورة الى النيل عند قم رياح الترعة المذكورة بالقرب من شبرا . ولكن القوضى التى نجحت من هزيمة التل الكبير جعلت وجود عدد كاف من الجنود أمر صعب . ويقول عرابي أنه لم يجد فى مراكز الطوبجية سوى ألف رجل من خفراء البلاد وأربعمين نفرا من السوارى » (٢٦٨) .

وتؤكد المارك ، التى جرت طول فترة الحرب أنها لم تكن نزعة للجيش الانجليزى كما زعم الجنرال ولسلى لجنوده ، ففى الجبهة الغربية ، ورغم انسحاب الجيش المصرى من الاسكندرية فى ظروف سيئة ، فإنه قد تمكن من الاستعداد بسرعة ، وأخذ مواقعه فى الخطوط الدفاعية التى رسمت فى كفر الدوار . واستطاع من هذه الخطوط أن يرد الهجوم الذى شنه الانجليز أربع مرات . وبهذا أوقف زحف الجيش الانجليزى . فصد الجيش المصرى محاولة ٥ أغسطس ١٨٨٢ (واقعة الرمل) وهجوم ٧ أغسطس (واقعة عزبة خورشيد) كما صد حمله ثالثا فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ وكذلك مناوشات جرت فى الايام الأربعة التالية لهذا اليوم . والواقع أن الجبهة الغربية كانت محصنة تماما وقد فشل الجيش الانجليزى فى اختراقها طوال خمسة أسابيع .

غير أن المسألة لم تصبح كذلك عند انتقال الحرب الى الجبهة الشرقية ، ذلك أن عدم صد قناة السويس ، قد مكن الجيش الغازى من احتلال « بور سعيد » و « الاسماعيليه » وهو ما مكنه بالتالى من احتلال « نفيشه » فى ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ثم « المجفر » فى اليوم التالى ، وقصد احتلها الجيش الانجليزى لأن المراهبين سددوا ترعة الاسماعيليه عندها ليمتنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش البريطانى ، ثم « المسخوطه » فى ٢٥ أغسطس وقد أسر خلالها « محمود فهمى باشا » رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، كما استولى الجيش البريطانى فى اليوم نفسه على المعسة والقصاصين .

برغم ذلك قررت القيادة العسكرية للجيش المصرى الاستمرار فى

المقاومة ، ففتنت هجوميين كبيرين للاستيلاء على « القصاصين » كان أولهما
فى ٢٨ أغسطس ، والثانى فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكن عوامل الخيانة كانت
قد بدأت تعمل عملها وهو ما حال دون انتصار الجيش فى هجومه . ثم
قضت الخيانة على كل ما بقى من استمدادات ، فكانت هزيمة التل الكبير فى
١٣ سبتمبر ١٨٨٢ .

ومن خلال العرض السابق للمسألة العسكرية يتضح أن ما تحكم فيها .
كان عوامل اجتماعية وسياسية بالأساس :

● وتكشف المقارنة بين قوتى الجيش المصرى والجيش البريطانى ، للدولة
الأولى أن الجيش الانجليزى كان متفوقا جدا على الجيش المصرى . سواء من
ناحية الاعتمادات العسكرية أو الأفراد . فهل يعنى ذلك أن اصرار عرابى
على المقاومة كان عملا متعجلا ومتهورا وهو ما يذهب اليه البعض ؟ الاجابة
التلقائية هى النفى القاطع . ذلك أن الهدف الواضح منذ أزمة مذكرة ٢٥
مايو وما تلاها من أحداث ، كان اجهاض الثورة ولم يكن عرابى يستطيع مهما
قدم من تنازلات أن يثنى الجيش الفذائى عن تحقيق هذا الهدف ، اللهم الا
فى حالة واحدة : بأن يجهض الثورة بنفسه وأن يدعو الجيش الفذائى
لدخول البلاد .

ولم يكن الوضعسكرى للجيش المصرى ميثوسا منه وهو ما دل عليه
صموده فى جبهة كفر الدوار . فقد كان يحارب فوق أرضه ويملك حرية
الحركة داخلها والقواعد والامدادات . الخ . صحيح أنه كان محاطا
بالخيانة من الداخل ولكن هذه الاحاطة كان يمكن التغلب عليها بالحسم
الثورى الذى كانت قيادة الثورة تفتقد اليه كثيرا .

نجمت المشكلة الاساسية لمسألة الحرب من الاعتماد المبالغ فيه على
الصراعات الاوربية ، والظن بانها يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الغزاه
الغزو . ومع أن عرابى قد صرح فى وقت مبكر لبلنت أنه يشم بوادر التدخل
تمليقا على مذكرة ٧ يناير - وأنه سيتبع الطريقة البروسية فى التجنيد العام
القصر الأجل ، فإنه لم يفعل شيئا لتحقيق هذا الهدف . وظل على آخر لحظة ،
يعتمد على الصراعات الاوربية كوسيلة وحيدة قد تحول دون الغزو ، وتمثل
هذا الاعتماد فى مسألة سد قناة السويس فقد أحجم عرابى عن سد القناة وأجل
ذلك الى اللحظة الأخيرة ، مما أدى الى عدم التنفيذ ، ولم يفعل ذلك الا تحت وطأة
اقتناع كامل بأنه قد يتعرض لعدوان دولى اذا فعل ذلك ، وأن القوى الدولية
ستمنع انجلترا من اتمام الغزو . والواقع أن عرابى كان يعبر عن فكر كان
ساندا ذلك الوقت وهو فكر سياسى يعكس تردد البرجوازية المصرية وضمعتها ،

وعدم قدرتها على الدخول في مشارك حاسمة ضد الاستعمار وتفضيلها أن تحل قضيتها الوطنية في إطار محالفة معه . وبالتأكيد فإن عرابي لم يفهم طبيعة التناقضات بين الرأسماليات الأوروبية إذ ذاك وضم فيها . وهو ما فوت عليه فرص اتخاذ الاستعدادات الحقيقية لصد الغزو ، وبالتأكيد فإن التناقضات الدولية كان يمكن أن تلعب دورا كبيرا مفيدا ، لو طالت الحرب قليلا ولكن الاستعداد للحرب بدأ متأخرا ، وحتى آخر لحظة فإن عرابي كان يشك في أن الأساطيل ستضرب الحصون حقا . *

● ومع أن إسهامات الشعب في المعركة كانت كبيرة ، إلا أنها للأسف لم تفد الاستفادة الكاملة لأسباب متعددة منها أن الالتجاء لطلب المعونة من الجماهير جاء متأخرا جدا ، وبعد فشل قيادة البرجوازية في حلها أن تقوم الصراعات الدولية بإيقاف الغزو ، كما أن برنامج تحشيد هذه الجماهير لم يكن واضحا ومفصلا ، بل لم يكن فيه أشياء تلبي مطالب الكتل المريضة من الجماهير ثم أن الاعتماد المبالغ فيه على الحافز الديني في تحشيد الجيش والشعب والاكتفاء به وحده ، أدى إلى قصم ظهر الجيش المحارب ، عندما فقد قائده الهالة الدينية التي أضفاها على نفسه ، بصدور قرار إعلان العصيان من الخليفة العثماني . *

ومع هذا قدم الشعب إسهامات عظيمة للمعركة . وتحفل المصادر المحاصرة لحوادث الثورة بتفاصيل هذا الدور الذي قام به الشعب . ففي معركة غزو الاسكندرية وبرغم أنها حرب مدفعية في الأساس ، ساهمت الجماهير في الحرب ، ويذكر الشيخ محمد عبده في هذا الصدد أن « الرجال والتسليح كانوا تحت مطر الكتل ونيران المدافع ينقلون الدخان ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضرّبونها وكانوا يغنون بلحن الأميرال سيمور ومن أرسله » (٢٦٩) . *

ويقول عرابي في مذكراته أن كثيرا من الأهالي قد تطوعوا أثناء القتال رجالا ونساء في خدمة المجاهدين ، ومساعدتهم في تقديم اللخائر الحربية ، وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات (٢٧٠) وهذا ما يؤكد أنه أيضا محمود فهمي في مذكراته إذ قال أنه رأى بعيني رأسه « ما حصل من غير الأهالي ببجبة رأس التين وأم كيبية وطواهي باب العرب . واهتمهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والدخان وخراطيش البارود والمقدوفات هم ونسأؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي صار يعمد المدافع ويضربها على الأسطول (٢٧١) . *

وتطوع كثيرون من المواطنين كجنود مقاتلين . وقد بدأت حركة التطوع في القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية . وقد قاموا بأعمال المساعدة العسكرية ، ويذكر عرابي في مذكراته أن خطوط الدفاع في

الجهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من الأهالي من مديريات البصرة والغربية والمنوفية (٢٧٢) . ويذكر الأستاذ الامام في تقريره الذي كتبه لبرودى انه رأى الناس من فلاحين وبدو ، ذاهبين الى الحرب برضاهم واختيارهم متشوقين لمقاتلة الانجليز . ويذكر أيضا أن الحماس قد شغل الأقباط وكان يشجعهم على ذلك رؤسائهم (٢٧٣) . ويذكر عرابى فى رسالة منه الى صابونجى - عقب هزيمة الجيش - أن الحرب بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندي ، وارتفع هذا العدد بعد ذلك الى مائة ألف جندي (٢٧٤) .

وفضلا عن التبرع بالنفس قامت حركة ضخمة للتبرعات المالية والمينية للجيش . وشاركت فى ذلك الأمة كل بحسب طاقته ، ويذكر محمد عبيد فى تقريره السالف الذكر أن الحرب قد « ألبت المسلمين والأقباط واليهود » ، وأن الجميع قد تبرعوا بالخيول والحبوب والنفود والميرة اللازمة للجيش (٢٧٥) . ويذكر نيتيه أن الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والفضة والبقول والسمن والفضة والفاكهة والخيول والماشية (٢٧٦) .

ويقول عرابى فى مذكراته أنه نظرا لخلو الخزينة من المال فقد فرضت ضريبة مؤقتة قدرها عشرة قروش عن الفدان لمواجهة تكاليف الحرب . ولما أعلن ذلك للموم جادت الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلتها بالمال والفلال والخيول والجمال والابقار والجواميس والاشنام والفاكهة والحبوب والفضة وحتى حطب الحريق (٢٧٧) . وتأكيدا لذلك فهو يذكر فى رسالته لصابونجى فى يوليو ١٨٨٣ - أن المخازن لم يكن فيها عند بدء الحرب أكثر من ألف ومائتى حلة عسكرية و ١٥٠٠ عدل من الحبوب « ولكن عند نهاية الحرب كان لدينا فى مستودعات الجيش وفى المديريات المختلفة والمخازن مايزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال والمنتجات الزراعية والبقر والجاموس والغنم والافقية وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش المدافع عن وطنها . وأن الجيش لم ينفق عليه درهم واحد أثناء الحرب من خزانة الحكومة » (٢٧٨) .

ومن المتبرعين ، يذكر عرابى أسماء موسى بك مزار الذى تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين عجل بقر (٢٧٩) ، وحמיד بك أبو مشيت الذى تبرع بألف وخمسمائة ثوب من البفتة للجهادية ، كما جهز وقدم الفئ نفر من المتطوعين فضلا عما قدمه من القمح وهى تبرعات تزيد قيمتها عن عدة آلاف من الجنيهات . وكان يقوم بدفعها بالنيابة عنه حسن موسى المقاد (٢٨٠) . وكذلك قام أحمد بك المشاوى بتقديم خدمات وتبرعات كبيرة للجيش .

وقد ظل الشعب حتى آخر لحظة ، ورغم كارثة الهزيمة ، مصراً على القتال . فبعد هزيمة التل الكبير ووصول الجيش الانجليزى الى مشارف العاصمة خرج بعض الأهلى من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملاً لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلى (٢٨١) .

وفى ضوء ما سبق فإن الشعب لم يقدم تأييده للمعركة فعسب ، ولكنه أيضاً قدم مساهمته الفعلية ، بل وكان على استعداد للمضى فى الحرب بكل ما يستطيع ، ولكن مسألة الاستمرار فى الحرب كانت تحتاج الى التنظيم والحشد وهذا يعنى أن يكون برنامجها السياسى واضحاً ومحدداً ليمكن من طريقه تجميع الشعب للاستمرار فى المعركة . ولكن القيادة التى تولت المعركة اكتفت بالاعتماد على الصراع الدولى وعلى الأمانى الخيرة لديها فى طيبة جلاستون .

● ومن ناحية ثالثة فإن التأييد الذى قدمته القوى الثورية العالمية ، لم يكن ذا تأثير فعال فى ظروف تصاعد المد الاستعمارى العالمى ، وكان حجمه أضال مما ينبغى الاهتمام عليه . ولم يبدل عرابى مجهوداً منظماً لضمان تحول التأييد الذى قدمته الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية الى ضغط سياسى ضخم وكان تركيزه الاساسى على معونة العناصر المعارضة فى داخل الجبهة الاستعمارية نفسها وبالذات فى داخل حزب الأحرار البريطانى مثل بلنت وروبرتسن وبرايث الذى استقال من وزارة الأحرار عقب الغزو . وهذا واضح من التصريح الذى فاه به الضباط فى مناقشتهم العامية مع سلطان باشا فى ليلة الدار المشهورة عندما صرح أحدهم بأن حزب الأحرار البريطانى حاضد لهم . وقد اكتفت قيادة الثورة بنشر أنباء التأييد الذى قام به العمال فى الدول الاستعمارية فنشرت أنباء الاجتماع الذى عقده العمال فى باريس فى ٣٠ يوليو والذى أصدر قرارات بادانة التدخل الانجليزى ونددوا فيه بموقف الحكومة الفرنسية المحايد على أساس أن الحياد فى هذه المسألة هو ترك انجلترا لكى تقوم بالغزو آمنة . ونفس المسألة حدثت فى لندن حيث عقد العمال اجتماعاً وأبلغوا جلاستون استيائهم واحتجاجهم على التدخل الانجليزى فى مصر ومعارضتهم للغزو . وطلبوا ايثاقه باعتباره عدواناً على حق الأمم فى تقرير مصيرها لا يحقق الا مصلحة الرأسمالية المالية (٢٨٢) .

ثم ان الثورة أيضاً قد حظيت بتأييد العناصر الأوروبية اليسارية فى الداخل ، فقد أرسل المسيو كامينى رئيس جمعية القملة الايطاليين خطاباً

الى البارودى عقب توليه الوزارة أبلغه فيه بقرارات الجمعية العمومية لنقابة العمال الايطاليين بتأييد الثورة المصرية متمنيا « نجاح الحزب الوطنى المصرى وتحقيق أمانيه الوطنية » ، رابطا بين النضال الايطالى والمصرى من أجل الاستقلال . « فما النضال الايطاليين الا أبناء أمة حاربت فى نوال استقلالها فهم يطمنون أن المقاصد التى أبدتها الأمة المصرية وسعت اليها بالتأني وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة الحالية فوزا يعدل عظم الفاية المطلوبة وكبر شأنها » (٢٨٣) .

كذلك حظيت أيضا بتأييد الحركات القومية فى أوروبا . ويذكر بلنت أن العماسة فى ايطاليا قد بلغت حدا كبيرا ، وبإلزام من أن الحكومة الايطالية كانت تمضد السياسة الانجليزية فان غاريبالدى قائد حركة التحرر الوطنى الايطالى كان يهيم فيلقا للذهاب الى مصر ومعاونة عرابى (٢٨٤) .

وكان عرابى يعتمد فى رسم موقفه الاستراتيجى على فهم خاطئ لم طبيعة التناقضات الاستعمارية كما كانت تعبر عنها أنباء الصحف . ويعلق سليم النقاش فى كتابه مصر للمصريين على مقتطفات متعددة اقتبسها من هذه الصحف فخلصها بقوله « أن الأميال العمومية كانت فى ألمانيا والرومانيا وفرنسا وايطاليا منحاذا الى المراهبين فكانت تزيدهم على ما سبق لنا بيانه اصرارا على المقاومة وأملا فى انتصار الدول لهم فتساعدهم على اخراج الانجليز من مصر » . ويؤكد أن « المراهبين كانوا يتلقون هذه الأقوال والمنشورات ويزدادون بها ثباتا على عزيمتهم وتيقنا بأن فوز انجلترا فى محاربتهم من رابع المستحيالات » وقد اهتموا جدا بخطاب القاه كليمنصو - رئيس فرنسا - مدح فيه الأمة المصرية (٢٨٥) .

المؤكد أن فهم طبيعة التناقضات الاستعمارية يتطلب وعيا لم تكن تملكه قيادة ذات طابع رومانتيكى فى الأساس لم تخلو من التشوش ذهنى المشوب بصوفية دينية وتصور أخلاقى للعالم ، كما أنه كان بعيدا عن ادراك البرجوازية المصرية الضعيفة التى لم يصل بها نموها وتطورها الى الحد الذى تأخذ فيه موقفا حاسما من الامتياز بحيث تدخل معه معركة حياة أو موت .

● ولعل هذا هو السبب فى أن عرابى اتجه لتشكيل جبهة اسلامية ضد الغزو ، ففى خطابه لجلالستون قال « اننا سنستخدم رجال الدين فى الحض على اثارة الجهاد أى الحرب الدينية فى سوريا وبلاد العرب والهند . ومصر تقع فى طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهم دينهم تأييد الطريق اليها » . وقد القيت مواظ بهذا الصدد فى مسجد دمشق وحصل اتفاق مع جميع زعماء الدين فى العالم الاسلامى . فأكبر القول بأن أول

قنبلة ترمى ، ستكون سببا في سفك الدماء في آسيا وأفريقيا وأن تبعة ذلك كله مستق على كامل إنجلترا » (٢٨٦) •

وهكذا نشأت حركة اسلامية واسعة للدعوة لتأييد هرايى فى كفاحه • واعتلى العلماء المتأثر فى تركيا ، وأخذوا يستنفرون المسلمين ويدعونهم الى حمل السلاح والتطوع فى الحرب المقدسة لحماية ارض الاسلام (٢٨٧) •

وفى الهند ثار المسلمون ، فأمرعت السلطات البريطانية الى تحديد إقامة جمال الأفغانى وكان اذ ذاك بها ، وفى الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين ، ولكن الحاكم العثمانى منعهم من الابحار الى مصر • ونفس المسألة فى تونس وطبرقا من بلاد الشمال الافريقى • ويذكر بلنت أن هرايى « كان يعرف أن مسلمى العالم كانوا ينظرون اليه باعتباره زعيم الاسلام ونصيره وذلك لان الحجاج الذين عادوا من الحججاز أخبروه بذلك ، فكان يرى أنه من الصعب على السلطان أن ينضم الى إنجلترا ويحاربه » (٢٨٨) •

والواقع أن الجبهة الاسلامية كانت ضرورية ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تلتهم الدول الاسلامية واحدة بعد الأخرى • وكانت معظم الدول الاسلامية إما مستعمرات فعلا أو مهددة بأن تكون كذلك • والخطورة فى هذا الاستخدام لفكرة الجبهة الاسلامية أن القيادة الثورية فى مصر لم تبدل مجهودا فعليا لكى تقوم هذه الجبهة بدور فعال يفكك تهديدا حقيقيا ومحسوسا ، والواقع أن الدول الاستعمارية كانت بالفعل تغشى أن تواجه بثورة اسلامية تطيح بمصالحها وتعرضها لأخطار شديدة • واعتمدت قيادة الثورة على رد الفعل المعقوى غير المنظم لدى شعوب هذه الدول فضلا عن أن استخدام الدافع الدينى أساسا ، قد وضع هرايى تحت رحمة الباب العالي الذى كان له سلطان دينى ساحق باعتباره خليفة المسلمين ولو كان هرايى قد مزج بين الدافعين الدينى وألقوسى لربما استمرت المقاومة بعد اعلان العصيان الذى كان من أخطر أسلحة الهزيمة •

والواقع أن هرايى لم يستطع أن يستفد من خريطة التناقضات أقصى استفادة ممكنة • لقد كان هناك أولا التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض • ثم التناقض بين الطبقة العاملة فى داخل هذه البلاد وبين الرأسماليين بالإضافة الى التناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية • فضلا عن التناقض الداخلى فى مصر نفسها بين أمة الخيانة وأمة الثورة •

والغريب أن قيادة الثورة قد اعتمدت على التناقض الثانوى الوحيد بين مجموعة التناقضات المذكورة وهو التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض ، وأهملت التناقضات الثلاث الاخيرة رغم أنها تناقضات رئيسية عداية - والمفروض عند رسم الاستراتيجية الثورية لهذه المرحلة أن يوضع التناقض الداخلى فى مصر باعتباره التناقض الاساسى بحيث تكون العناصر الثورية سياسيا والطبقات المعادية للغزو هى القوى الرئيسية ثم تكون التناقضات داخل الدول الاستعمارية والتناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية بين القوى الاحتياطية للثورة .

ان الاعتماد على هذا التناقض الثانوى الوحيد يدل على طينية قيادة الثورة البرجوازية المترددة التى تعبر عن طبقة ضيقة اقتصاديا وتسمى الى حل المسألة الوطنية فى الاطار الاستعماري ، ولذلك فهى أعجز من أن تنظم جماهير فقراء الفلاحين والمسال الزراعيين وفقراء المدن والحرفيين للدخول فى معركة ضد الاستعمار .

● وفى هذا الاطار فان واقعة الغيانة الشهيرة التى حدثت فى الثورة المبرية هى عامل من عوامل الهزيمة العسكرية ، ولكنها لم تكن مبررا لاجهاض الثورة ، فالثورة قد أجهضت فعلا ، عندما كانت كل القوى السياسية والعسكرية والشعبية من المقاومة . وقد غزا الجيش الفرنسى مصر قبل ذلك ولكن الثورات لم تتوقف ضده . فما هو البعد الحقيقى لمسألة الغيانة ؟

يظهر هذا البعد سياسيا فى عجز قيادة الثورة عن اتفاد مواقف حاسمة من العناصر الخائنة . وهو ما يجعلنا نعود الى التذكير بمسألة السلطة وعجز حزب الثورة وضعفه .

وهو يظهر اجتماعيا فى عدم صياغة البرنامج الفلاحى الذى يكشف استمرار الثورة برغم الهزائم التى قد تقود اليها الغيانة . وهو يظهر أيضا فى ذلك الاعتماد المبالغ فيه على الشعارات الدينية . وقد قال عرابى فى مذكراته موضحا تأثير منشور العصيان على الجيش : « لما نشر منشور السلاطان بعصياننا ومن معنا يجرئنا الى الهند والافغان والحجاز والمراق والترك ومصر والمغرب الأقصى وجميع بلاد الاسلام بواسطة الانجليز ، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى فى جميع المراكز بواسطة ابو سلطان باشا ومن معه من المخدوعين » اذ ذلك تدمير بعض امراء العسكرية وقالوا اننا اذن عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا راس العائلة الخديوية وابنه ابراهيم باشا ومن مات منا مات عاصيا لا اجر له ، مثل

الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية - فنضجناهم بأن هذا المنشور مخالف لأحكام الدين الاسلامي ، لأننا انما نقاتل اعداء المسلمين الذين يريدون أن يستولوا على بلادنا الاسلامية وأن الجهاد في سبيل حماية الدين والمال والوطن فرض واجب علينا ، وأن سلطان المسلمين لايسمح بمثل هذا المنشور ، وانما هو دسيسة انجليزية تمكنوا من من انفاذاها بواسطة الرشوة . ولو فرض وصدر مثل ذلك من سلطان لوجب على المسلمين خلمه لمخالفته لأحكام الدين . الا أن تلك النصائح لم تؤثر في الدين يجهلون أحكام الدين مثل أحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى ، وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الالائى الثانى سوارى ، وعلى بك يوسف (خنفس) أمير الالائى الثالث بباده ، ولكنهم اظهروا قبول ما أوعضناه لهم وأمرؤا القدر والخيالة والحساب على الله « (٢٨٩) » وتذكر بعض المصادر أن هرايى قد أطلع النديم وبعض خواصه على منشور العصيان بمجرد علمه به واستشارهم فما يجب أن يفعله ؟ فأشار عليه النديم بنشره في صحيفة الطائف والرد عليه مع الاستمرار على المدافعة والدود عن الوطن حتى في الحالة التي ترد فيها مساكير تركية لمحاربتهم « (٢٩٠) » - ولكن هرايى رفض الفكرة بسبب تخوفه من تأثير المنشور على الجيش وهو ما جعل المنشور الذى وزع سرا يحدث تأثيرا ضارا مما يدل على أن قيادة الثورة كانت تعتقد الى فاعلية الهجوم السياسى . وأنها وقعت فى مأزق بسبب أسلوب التجنيد السياسى الخاطيء والقائم على وجه واحد هو الوجه الدينى ، بينما كان ضروريا وأساسيا لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية وهو الوجه السياسى وجه المقاومة ضد الاستعمار والتمسك الفردى . والغريب أن هذا الاعتماد على الحافز للدينى - كسان يتضمن بالفعل قدرا من الديماوجية فمع أن هرايى كان متدينا تدينا لاذلك فيه ، فان داهية الثورة السياسى الاول « عبد الله النديم » الذى ساهم فى نشر « الهوس الدينى » لم يكن كذلك . ويقول لويس صابونجى فى رسالة منه لبلنث بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢ « أن نديما رغم خلقه الثورى الطيب وميله الى الاصلاح متسرع مندفع سهيل التأثير ، وأسوأ ماشهدته منه أنه كلما وجد نفسه مغلوبا فى مناقشة قفز فى عتف الى موارد التعصب الدينى . وثر ما فى الامر أنه بعيد عن التدين ، ولكنه يتظاهر بحماسة للدين تفوق حماسة شيخ الاسلام » وذكر أن « هرايى بأشا يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلا بالاعتدال » (٢٩٠ مكرر) .

وبعد هزيمة الثورة قدم هرايى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، نقاطا برنانجية أخرى طلبها منه اللورد « دوفرين » الذى عين من الحكومة الانجليزية لرسم السياسة الانجليزية فى مصر - وقد حدد هرايى النقاط التالية :

١ - يجب على الحاكم في مصر أن يكون محدود السلطة مقيدا بقوانين شورية
وعليه مراعاة تنفيذها والمحافظة عليها وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية
الاجراء على الدوام .

٢ - يجب انتخاب مشايخ البلاد بمعرفة الاهالى من الذين اشتهروا بالعرفان
وحسن المعاملة حيث أن كثيرا من المشايخ الموجودين طبعوا على سلب
أموال الاهالى ليدلوا بها الى الحكام فى سبيل ترقيةهم واعتبارهم .

٣ - يجب انتخاب مجلس النواب من نهبام الأمة المصرية وأن يكون انتخابهم
حرا كما فى الممالك المتعدنة . وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين
الادارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى الداولة وإبداء
آرائهم الصريحة ليتمكنوا من حفظ حقوق منتخبهم . ولا يلزم
الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور الا بعد مضى مدة فيها يعلم
اقتدار أعضائه على النظر فى مصالح البلاد بواسطة نشر مجادلاتهم
العلمية فى الجرائد . وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية
والوزراء مسؤولين أمام ذلك المجلس وتلك المدة لاتزيد عن خمس
سنتين .

٤ - يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر المصرى عموما لا يمتداز
فيها الأجنبى على الوطنى فى جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم
وغير ذلك .

٥ - يجب وضع حد للمرابين لمنهم من استعمال الفس وادخاله على الاهالى
لسلب اموالهم كما يجب إيقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا .

٦ - يجب تسوية ديون المزارعين وتوحيدها وتسديدها بواسطة الحكومة الى
الدائنين على القساط مناسبة لحالة المدينين تسدد الى الحكومة مع
اقساط الأموال الأبرية .

٧ - يجب ابطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميع المكوس التى
اضرت كل الضرر بالفقرام والمساكين .

٨ - يجب ابطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران
وتشتيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم الا من كد ايديهم وصرق
جيبينهم .

٩ - يجب أن تشهر اشغال تطهير الترع والجداول وانشاء المصارف وحفظ
جسور النيل فى زمن الفيضان فى المناقصة بين المقاولين بوامسطة
وزارة الاشغال العمومية .

١٠ - يجب توحيد القوانين القضائية فى جميع محاكم القطر المصرى ومراعاة
تنفيذها بفاية الدقة بدون تدخل ذى سلطة فى تأويلها واستعمالهم
الطريق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة .

١١ - يجب ابطال المحاكم المختلطة التى اخرت بالوطنيين وكانت هى الوسيلة
الوحيدة لاهانة المراهين على تجريد كثير من الوطنيين من أطيانهم
وأملكهم .

١٢ - يكتفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد
فى رواتبهم والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين حتى
لا تقع المنافسة والمناقرة بسبب الامتيازات الفاحشة .

١٣ - يجب أن يكون قنال السويس حرا بكفالة الدول الموقعة على معاهدة
برلين وفى مقابلة تنازل الأمة المصرية من حقوقها الصريحة فى ذلك .
يموض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسد جاتها من الدين ومع
ذلك يبقى لمصر حق كباقى الدول المذكورة . وعلى الدول أيضا أن
تدفع مبلغا سنويا يكون كافيا للقيام بحفظ القنال المذكور .

١٤ - يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعداداتها
بدون فرق بين الأغنياء والفقراء .

١٥ - لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل
يجب تنزيل الدين الى ٥٠% والفائدة ١% والامتهلاك ١% سنويا .

١٦ - يجب أن الأراضى العشورية تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى
الخراجية حيث أن الخراجية صارت ملكا حرا لملكها بمقتضى قانون
المقابلة .

١٧ - يجب اعتبار الاموال التى دفعت من طرف المزارعين فى المقابلة ديننا
على الحكومة أسوة بالأجانب وقدرها ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ مليوننا من
الجنيهات .

١٨ - يجب تعميم التعليم وتوسيع دائرته فى أنحاء القطر بحيث يكون إجباريا حتى سن ١٥ سنة .

١٩ - يجب أن يكون لمصر (وزراء مفوضون فى جميع الممالك الواقعة على معاهدة برلين لفهم حقيقة ما يكون جاريا فى مصر وتسهيل المعاملات التجارية وغيرها) (٢١٩) .

قيادة الثورة

ملاحظات حول الزعامة البرجوازية

يبالغ المؤرخون البرجوازيون عادة فى الدور الذى لعبته قيادة الثورة فى أجهاضها ويذهبون - كما أشرنا فى المدخل - الى أن هذه القيادة هى المسئولة أساسا عن أجهاض الثورة . وهذه النظرة تتواءم مع التصور البرجوازى للعالم ، ذلك التصور الذى يعتبر الفرد ركنا أصيلا فى حركته . ولأن البرجوازية لا تسلك أصلا فلسفة متكاملة للتاريخ ، فان نظريتها لا ينتلقون كلهم من أرضية واحدة ولكن هناك بعض الفرضيات المكررة لدى الكثيرين منهم وبينما يرى بعضهم مثل كارليل أن التاريخ ما هو الا حركة مجموعة من الأفراد الأبداء ، فان آخرين يصوغون هذا فى مقولتهم الشهيرة حول أنف كليوباترا الذى لو كان أقصر قليلا لتغير وجه التاريخ . وبينما يتطرق هؤلاء فى تجاهل القوانين الموضوعية لحركة التاريخ فان آخرين يتطرقون فى الناحية الأخرى فيذهبون الى أن الحتمية التاريخية تحقق نفسها دون أى تدخل من الفرد ، الذى لا دور له على الإطلاق فى التأثيث على حركة التاريخ ، وهو تصور ميكانيكى لهذه الحركة ينفى عنصرا هاما من عناصرها ، هو فاعلية الفرد فى تحقيق هذه الحتمية عن طريق الوعى بقوانينها والسمى لتحقيق هذه القوانين . ثم أرست المادية البعدية ، بشكل متكامل المفهوم الصحيح لهذه المسألة :

● فهى تذهب الى أن « فاعلية الفرد » ضرورة لتحقيق الحتمية التاريخية ، فالمجتمع يتغير ويتطور تبعا لقوانين موضوعية حتمية ، هذا صحيح ، ولكن دور الفرد هو جزء من تحقيق هذه الحتمية ، ومن غير المتصور أن تتحقق هذه الحتمية مع المعجز الكلى والسلبية التامة من الفرد .

● غير أن فاعلية الفرد هنا تؤدى دورها ، من خلال انسجام الدور الذى يقوم به مع القانون الموضوعى لحركة التاريخ ، أى أن الفرد يساهم

فى تحقيق الحتمية ، ولكنه بالتاكيد سيفشل تماما اذا فكر فى أن يلعب دورا
معاكسا لهذه الحتمية •

● ان هذا يؤدى فى النهاية الى أن الفرد الذى يقس فى موضع مؤثر
على خريطة السلطة فى المجتمع يمكن ان يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تغيير
بعض السمات الفرعية للظاهرة التاريخية عند توفر شروط معينة ، تحقق
لموقعه القيادى امكانية هذا التأثير ولكن بالتأكيد لا يستطيع ان يؤثر تأثيرا
يقير حركة التاريخ وظواهره الاساسية التى تتحكم فيها عوامل موضوعية
وتسير فى اتجاه حتمية محددة •

● وبالإضافة الى كل هذا فان الفرد المؤثر تاريخيا هو ابن ظاهرة
تاريخية ، وليس مجرد ذات تضم قيما اخلاقية وصفات شخصية فالظروف
الاجتماعية والتاريخية هى التى تكون شخصية القائد والزعيم ، وهى التى
تعطيه امكانية التأثير المطلق على الحوادث أو التأثير النسبى فيها • ومن هنا
فصفته الخاصة فى النهاية تلمب دورا محدود التأثير فى تسيير الحوادث •

فى ضوء الفرضيات السابقة فان دراسة الدور الذى لعبته الزعامة
فى الثورة المرابية ومدى تأثيرها على حركة الثورة ، ضرورة لا غنى عنها
لاستكمال فهم الزعامة المرابية ومدى تأثيرها على حركة الثورة • والواقع
ان الزعامة البرجوازية المصرية تتسم بسمات مشتركة نيتت أصلا من طبيعة
التكون الخاص للبرجوازية المصرية ، وربما تكررت بعض سمات الزعامة
المرابية فى الزعامة الزغلولية وخلفائها بعد ذلك • وسوف نحاول أن
نرصد بشكل ما بعض هذه السمات •

وثمة مجموعة من المصادر يمكن ان يؤدى الاعتماد عليها الى ابراز
بعض النقاط الهامة فى هذا الصدد ، فهناك أولا مذكرات قادة الثورة ،
وهناك خطبهم ورسائلهم ، ومحاضر التحقيق معهم بعد فشل الثورة والانطباعات
التي كونها عنهم معاصروهم الأجانب اصدقائهم أم أعداء •

وإذا القينا نظرة سريعة على التكوين الطبقي الخاص لهؤلاء الزعماء •
من خلال تراجم حياتهم ، سنجد أنه تكوين متماثل تقريبا ، مع فرصة للتباين
الشديد أحيانا بين النديم فى أسفل الاجتماعى واليسارودى فى قمة هذا
السلم • بيد ان الكتلة الكبرى من زعماء الثورة كانت تنتمى أصلا لعناصر
من ابنسالم المزارعين الصغار ، فعرايى لم يرث عن ابيه سوى ثمانية
أفدنة (٢٩٢) • ونفس المسألة بالنسبة لعلى فهمى وعبد العال حلمى وطلبة
عصمت كان مفتش مزارعات بأحدى الدوائر الزراعية ، وعلى الروبى شأنه
فى ذلك شأن الزعيمى الثلاثة عرايى وعبد العال وعلى فهمى ، التحقق بالجيع

جنديا على عهد سعيد باشا حين تقرر تجنيد أبناء العمد والمشايع والأعيان .
والشيخ محمد عبيد كما يقول من نفسه قد نشأ « كما نشأ كل واحد من
الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر ، ودخلت فيما فيه
يدخلون » (٢٩٣) . كان جده « شيخا لبلدته » (٢٩٤) . أما أبوه فكان
ذا منزلة بقرئته لدرجة ان بعض الحكام كناظر القسم وحاكم الخط كانوا
يتزلون عندهم ولا يتزلون في بيت العدة (٢٩٥) .

ويرتبط وعيهم بثقافتهم ، كما يرتبط أيضا بوضعهم الطبقي . فالأغلبية
المطلقة من المسكرين قد جاورت في الأزهر زمنا ، عرابي وعبد المال
وعلى فهمي . . . والآخرون . ثم انتقلوا منه الى الجيش في أواخر عهد سعيد
عندما قرر تجنيد أبناء العمد والمشايع اجباريا . والواقع ان انتقالهم ذلك
الى الجيش لم يكن تنازلا عن وضعيتهم الطبقيّة سقوطا في هوة مركز اجتماعي
أقل درجة ، ذلك انهم جميعا كانوا لا يقضون في الجيش كأنفار الا فترة
قليلة ، عاما أو عامين على الأكثر ، ثم يرقون بعد ذلك الى رتب الضباط التي
تبدأ بثلاثة جنيها ونصف للملازم ثان ، وتندرج الى أربعة جنيها للملازم
أول - فخمسة لليوزباشي فائتي عشر للمصاغ فمشرين للبكباشي فخمسة وعشرين
للقائمقام وأربعين للاميرلاي ، وكانت رتب الضباط الذين قادوا الثورة ،
تنحصر في الرتب الثلاث الأخيرة عند قيامهم بها .

والواقع ان هؤلاء جميعا قد التحقوا بالجيش في ظروف اجتماعية ،
جملت للاستخدام فيه قيمة جديدة ، منذ كون محمد علي الجيش المصري . . وحقق
الانتصارات الكبيرة ، وأعطى العاملين به مراكز اجتماعية معينة ، وربط حياة
المجتمع كله بهذا الجيش ، منذ ذلك الوقت فان قرون السيطرة التركية
الملوكية ، التي احتكرت فيها الاقطاعية العسكرية ، حمل السلاح والقتال
والمكانة الاجتماعية والسياسية تبعا لهذا ، جعلت التطلع الى هذا المكان الجديد
يزداد ، خاصة بالنسبة للعناصر التي كانت ترى ان جامعتها الموروثة قد
انتهى نتيجة لعمليات الافقار والسلب الذي مارسته السلطة الملوكية ضدّها .
ان الطموح المصامي الذي تحركه رغبة في استعادة الجاه القديم - حقيقيا
كان أو وهميا - كان وراخ سعى هذه العناصر للتعليم وللالتحاق بالجيش ،
ثم الاهتمام بعد ذلك بالعمل العام والمشاركة فيه .

والواقع ان التركيب الاجتماعي الذي انعقد منه هؤلاء كان تركيا
مؤثرا الى حد كبير فيهم . فالمالك الصغير ، في مجتمع تسوده فوضى اقتصادية
ضخمة ، معرض لحالة من حالات الفقر المدقع في ضربات مفاجئة . انه الهدف
الأقرب للمدفع ، وهو لهذا - شأن شأن العناصر البرجوازية الصغيرة في
المدن - يعيش في حالة رهب حقيقي من الهبوط في هوة الطبقات الدنيا ،

وحالة من حالات الرغبة في الصعود الى اقرب ما يمكن من الطليقات العليا .
ولكن الوعي الاجتماعي يلعب دورا في تحديد الموقف الخاص لكل مفردة من
هذه المفردات . وهو ما دفع بهذه العناصر الى الارتباط بالعمل العام
والاشتغال به .

على أن ارتباطهم بالعمل العام قد تم عبر منعرجات كثيرة ، ففي خلال
عملية الصعود الفردي ، ارتبط أكثرهم بالفئات العليا ارتباطا اقرب ما يكون
الى التبعية الاجتماعية والسياسية . فعرابى ارتبط أولا بسعيد باشا ، وحظى
برضاه ، وكان في العشرين من عمره عندما التحق ياورا له في سنة
١٨٦١ . وسعى للزواج من كريمة موضعة الأمير الهامي باشا ، وكانت اختا
لحرم الخديو توفيق من الرضاة ، وهو ما ساعده للعودة الى الجيش . وكان قد
فصل منه ، ولكنه عندما تولى توفيق الحكم من الحصول على رتبة الاميرالاي
ومن التمييز كأحد ياوران الخديو . ونفس المسألة بالنسبة لعل فهمي الذي
تزوج بأحدى جواري السراى وكان محسوبا من محاسيب الخديو ، وكثيرون
من الضباط كانوا قد تزوجوا من سرارى السراى ، تنفيذا لسياسة عامة
وضعا الخديو اسماعيل لاستمالة الجيش اليه . بل اننا نجد هذه الظاهرة
أيضا في محمد عبده الذي ارتبط برياض باشا لفترة طويلة ودافع عن
سياسته دافعا دافعا ، وكذلك عبد الله النديم الذي عمل « نديما » للذوات
والأعيان ، وارتبط برياض أيضا في بعض فترات حياته .

وقد كانت هذه الفترة من حياة زعماء الثورة ، فترة مؤقتة ، وقد انتهت
بأن أدركوا — على تفاوت — أن حل مسألتهم الخاصة ، لا يمكن الا بالارتباط
بالعمل العام . والواقع أن وعيهم قد تكون أساسا من حالة السخط الذي تخير
به هذه العناصر من الفئات الدنيا من البرجوازية الريفية ، ثم ساهم تعليمهم
الدينى فى اضعاف المزيد من الاحساس الخلقى لديهم ، خاصة وهم ينحدرون
من فئات اجتماعية يعتبرها علماء الاجتماع حاملة التقاليد والمحافظة عليها .
تم تفتح وعيهم أكثر خلال مجموعة التأثيرات التي أحدثها الأزهر على عهد
إقامة الأفغانى فى القاهرة سواء تلك التي أحدثها بنفسه أو التي تخيرت من
المنافخ العام الذي أحدثه وجوده فى مصر . ويرجع عرابى الى كتاب الملازم
لويس عن حياة بونابرت — الذى أهداه الخديو سعيد ترجمته العربية — بداية
اهتمامه بالعمل العام . ولعل عرابى قد قرأ بهذا ذلك كثيرا فى الثورة الفرنسية ،
فقد تأثر فى بعض ما اتخذ من إجراءات أو عنده من أفكار بحوادثها ، مثل
فكرة الجمعية العمومية وهى ماثلة لمجلس طبقات الأمة ، أو فكرة مصادرة
أموال الهاربين . على أن ثقافته العامة كانت ثقافة دينية ، ولعل قراءته المفضلة
كانت فى ذلك الفرع . وقد عثر على بعض الكتب المهداة اليه منها كتابا « بسبوع
المسرات والنفعات الشاذلية ، شرحا على البردة الأباصيرية ، والنفحات النبوية

فى الفضائل العشورية « (٢٩٦) • وقد أهداه له الشيخ حسن العدوى -
والحقيقة أن عرابى كان متدينا الى الدرجة الواضحة التى لا تخطئها عين ،
وربما بالغ فى ذلك بعض الشيء ، ويقول بلغت أنه « كان يحيط نفسه برجال
الدين لأنه كان مسلما ورعا وكانت الأوقات التى يجب عليه أن يقضيها فى
تنظيم وسائل الدفاع يصرها فى الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع
من هذه الأعمال الى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان هياه من
التدابير الحربية « (٢٩٧) • والواقع أن تدينه كان تشوبه بعض المعتقدات
التي لا يمكن اعتبارها من الدين فى شيء ، منها مثلا اهتمامه الزائد بالأدعية .
وقراءة البخارى على الأسلحة الجديدة ، فقد أرسل له الشيخ حسن العدوى
برقية بأنه سيقدم الى التل الكبير « مع بعض الاخوان وصحبتنا البخارى
الشريف لقراءته عند الطائيه الجديدة « (٢٩٨) • بل أنه ذكر فى محضر
التحقيق معه أنه قد تم تفتيشه تفتيشا دقيقا عند دخول السجن ولم يجدوا
معه غير مجسومة أحجية ، وقال مبررا ذلك « ان أولادى كانت تموت بدم
التفتيح فى حال الصغر ولم تجددم نفعا أدوية الحكام فزعمنا ، وعلى حسب
اعتقاد الناس فى التحفظ على الأولاد نحمل تلك الأحجية ، وبالواقع حفظهم
الله بسبب ذلك « (٢٩٩) • هنا يتدنى الايمان الدينى الى مستوى الخرافة
الشائنة • ومن المتواتر منه كذلك ايمانه بالرؤى والاحلام واهتمامه عليهما •
الا ان عرابى على أى الأحوال ، كان يملك مجموعة من الرؤى السياسية
السليمة ، وبالذات فكره الديمقراطى الذى كان جوهر موقفه ، كما أنه
بالتركيد لم يكن متمسبا دينيا بأى شكل من الأشكال بالمعنى الذى يحول الايمان
الى كراهية الأديان الأخرى • يضاف الى هذا أنه كان - ومعظم قيادة الثورة -
أقرب الى الحس الفلاحى وهذا طبيعى بحكم نشاطهم فى قرى صغيرة ، وفى
طبقات كانت أقرب الى فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، ولكن هذا الحس
كان مجرد عطف غير مترجم ، ولكنه كان نوعا من الاختلاط بين الشعور الدينى
الجارف الذى يدعو الى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء ، وبين الحس
القومى العام الذى يضع « الفلاحية » - كصفة - فى مواجهة « البركسية »
كصفة - دون ادراك واع أو تاضج للمسألة الطبقيية •

وقد تميز عرابى الى هذا بنوع من الرومانتيكية ، غلبت على تصوره
العام للأشياء ، وهى مظهر من مظاهر افتقاده الوعى لبعض مناصره • وهو
ما اجتمع عليه كل من عرفه من أصدقائه - بلغت ونينيه مثلا - ولعل هذا
راجع الى حسه الصوفى أساسا ، بيد ان ذلك قد ساهم - مع عوامل أخرى -
فى ترده فى بعض المواقف ، واقتضاده الى المقلية العملية ، التى تتخذ قرارات
حاسمة ونهائية عندما يتطلب الأمر ذلك • وهو ما يبدو واضحا فى ترده
فى اتخاذ موقف حاسم بالنسبة لقناة السويس ، والنسبة للخيانة •

يقول بلنت ان « عرابى لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وانما كان ذا امانى انسانية ، وكان فى خلقه شيء من التشبث بأرائه والرضية فى تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ، ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية » (٣٠٠) . ويتهمة بعض المؤرخين بالفرور الشديد - كابستاد الرافعى - ويرون ان ضروره ذلك كان وراء تهديداته « الحمقاء » التى لم ينفذها ، ويرون انه كان ذاتيا « يؤثر المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذى يجب ان يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فاستقاله وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه الى اطماعه فى السلطة والجاه ، وسعيه لتخلع الخديو توفيق يرجع الى مثل ذلك » (٣٠١) . ونظن ان هذا سبب لا غير . وبرغم ذلك فان بعض مناحى الاحساس الشديد بالذاتية كانت تتوزع هنا وهناك بالنسبة لقيادة الثورة ، ولعل عرابى بينهم . بيد اننا لا نوافق الاستاذ الرافعى على تفسيره لموقف شريف الخديو هذا التفسير الغريب . ومن الطبيعى بالنسبة لقيادة نبتت من وضعية طبقية كالتى ذكرناها ، وكانت فكرة المسمود البرجوازي وراء رحلتها فى الحياة ، كما انها تربت فى وسط الجيش حيث تسود درجة من السيطرة الفردية ، من الطبيعى بالنسبة لهذه القيادة ان تكون هناك درجة من الذاتية الشديدة ، بيد اننا نجزم بان هذه الصفة لم تكن ذات تأثير له قيمة فى مجرى الظاهرة .

والموقف الذى اتخذته عرابى أثناء التحقيق معه ، يبلور درجة من درجات الصلابة ذلك ان « محاضر التحقيقات مع أحمد عرابى تدحض كل الأكاذيب والتشويهات عن ضعفه وتخاذله المزهومين برغم ان هذه التحقيقات قد تمت فى ظروف فشل الثورة ، وفى ظروف كان عرابى فيها سجيناً بين القصر الخديوى والانجليز ، وتكالبت ضده جميع القوى الرجعية المحلية التى ناوت الثورة . لقد دافع أحمد عرابى عن جميع مواقفه بنفس المنطق والوضوح الذى واجه به تلك المواقف فى حينها لم يتصل من اجراء ثورى واحد كان قد اتخذ » (٣٠٢) . وقد دافع بوضوح وبلا تردد مؤكدا « ان أى رئيس من ديانة كان وفى أى بلاد كانت مترسسا على جيش مدافع عن بلاده لا يمكنه ان يجرى أى خلاف ما اجريته فى حالة وجود حاكم البلاد بطرف الجيش المعارب لها » . « ومنذما قالت له المحكمة ان بعض النواب لم يكونوا يوافقونه قال « لا أعلن ان أحدا من المصريين على اختلاف مذاهبهم يسمح بمصول تدخل أجبنى فى بلاده » ، وحرص على ابراز مطالبة ، باعتبارها ليست مطالب فئة أو شخص ولكنها مطالب الأمة ، ممددا وأحيانها وتجارها (٣٠٣) .

والواقع اننا سنجد نماذج من هذا الموقف الشجاع ، فى محضر التحقيق مع أحمد رفعت . وبرغم انه أخذ موقفا ضعيفا فى البداية الا أنه عاد فغير

أقواله ، ودافع عن جميع مواقفه بشجاعة ، وببرر أقواله الأولى بالمعاملة الشاذة التي لحقها عقب اعتقاله فندبا رساله رئيس لجنة التحقيق عن الملحق الذي وزعته جريدة « الطائف » بعنوان « فعل الخديوي » والذي تضمن الهجوم القبيح على الخديوي توفيق ، دافع عن موافقته على نشر هذا الملحق وهو مدير المطبوعات المسئول ، وقال ان الهجوم على الخديوي « كان حاصلا عند جميع الأماهي حتى الأطفال في الطرق » . وعندنا سأل رئيس اللجنة عما اذا كان هذا الهجوم يوافق أفكاره قال ان الجميع اقرروا بان « الحضرة - الخديوية خالفت الشرع الشريف والقانون المدني » . وحيث انني أحد أبناء هذا القطر فكيف كان يمكنني ان اختلف الجميع ، حتى اختلف افكارى وما انا مشاهده واجازى جريدة الطائف (٣٠٤) . وانكر ما سبق ان زعمه بأنه وقع على محضر الجمعية العمومية بالتهديد وقال « لم اجبر على ختمها ولا على توقيعها ولا على تحريرها بل كانت مطابقة وموافقة لأفكارى » . ونفس المسألة بالنسبة لقرار المجلس العرفى بسد القنال « كان ذلك موافقا لأفكارى وكان من مقتضيات الحرب ، ولكنني كنت متأسفا على هذه الضرورة » . ودافع عن المقال الذى كتبه فى جريدة الطان الفرنسية Le Temps وابتصر فيه لمزابى . بل كان شجاعا الى الدرجة التى ذكر فيها رئيس لجنة التحقيق بأنه هو نفسه كان عضوا فى المجلس العرفى ، وإنه توجه معه شخصيا الى كفر الدوار لتهنئة عرابى بالعيد ، مما أخرج اسماعيل أيوب باشا - رئيس اللجنة - واضطره للدفاع عن نفسه دفاعا حارا ، وحول جلسة التحقيق الى وضع مقلوب ، اسماعيل أيوب هو المتهم ، وأحمد رفعت هو المستجوب (٣٠٥) . وهو نفس الموقف الذى اتخذه الشيخ حسن العدوي ، الذى اتهم بأنه كان يتوجه لكفر الدوار للدعاء لعرابى لتنتصر ، فاعترف بأنه فعل ذلك « لأن المدافعة عن الوطن والدود عنه واجب شرعا وسياسة » واعترف بأنه ختم على المحضر القاضى بخلع الخديوي « وكان ختمى برهنتى ورشائى للمدافعة الواجبة شرعا وسياسة ، وما كان ينبغي لأحد أن يمتنع عن الختم » . وعندنا سئل عما اذا كان قد أقتى بخلع الخديوي ، انكر ذلك ، وأدرف « ومع ذلك فاذا جئتمونى الآن - بمنشور فيه هذه الفتوى فاني أوقعه » وما فى وسعكم وأنتم مسلمون أن تنكروا أن الخديوي توفيق يستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن » (٣٠٦) .

وفيما عدا هذه المواقف الثلاثة فإن زعماء الثورة الباقين قد اتخذوا مواقف ضعيفة جدا فندبا طلبت لجنة التحقيق من على باشا فهمى - أحد زعماء الثورة - أن يشرح كيفية تطاوله على الخديوي عقب وجوده فى منزل سلطان باشا - ليلة الدار - قال « لم أتوجه ولم يحصل تهور ولا نظن اننا نرتكب إساءة أدب أمام للخديوي مع اننا نتمنى تقبيل اقدامه وعلى ذلك كل هذا من حقوقه فهو يعقل بنا ما يريد » (٣٠٧) . وقال عبد الله فكوى

باشا ، انه من المعلوم قديما انى مسجوب الجناح العالي الخديو وكنت دائما اخفى على نفسى من تلك الزمرة » (٣٠٨) . وقال يعقوب ميامى « ومع ذلك ، فانى عبد الحضرة الخديوية ودمى مباح لها » (٣٠٩) . وزعم أكثر من واحد ، انهم ما وقعوا على طلبات عزل الخديو الا تحت التهديد العسكرى ، فيعقوب ماسى الذى كان رئيس المجلس العرفى ووكيل العربية ، أعلن أنه لم يكن من حزب العصاة (٣١٠) . وزعم انه ختم على المحضر لانى « قدت وضريت » (٣١١) . وهو نفس ما زعمه حسن موسى العقاد « ختمت خوفا من العنصر العسكرى ، فان الذى حصل لمن خالفهم معلوم ، مثل الذين حبسوا بالفلجانة والذين أخذت املاكهم وأعدت لاقامة المهاجرين وغير ذلك » (٣١٢) . ان هذا الموقف الذى ينكر فيه الثوار كل مواقفهم التاريخية الباهرة ، قد يمكن قبوله اذا ما قورن بموقف آخر ، هو ان يسمى الثوار لاثام أنفسهم « بالخيانة » معيا للتبرئة . ان محمود باشا فهمى - وزير الأشغال فى حكومة البارودى وأعظم مهندسى الاستحكامات - قال انه بعد سقوط المسخوطه وهرب عساكر راشد باشا امام الانجليز ، « أخذت خادمى وأمرته يقطع غابة وتعلّق منديل أبيض فيها ، وتوجهنا الى الانجليز حيث مللنا أنفسنا » (٣١٣) . وهو ما يتفيه بلنت الذى يؤكد ان محمود فهمى أمر فى ملابسه المدنية وزعم لمن أسروه أنه من أصحاب الأرض فى المنطقة . ولم تتضح شخصيته الا فيما بعد (٣١٤) . وقال خورشيد باشا طاهر ، قائد قوات الدفاع فى أبى قير ورشيد « ما انتقدت لأوامر عرباى بل توجهت لأبى قير لأجل التمكن من الفرار واخبرت بذلك أميرالائى السواحل ، (وآخرين ذكرهم) ، ثم اتفقت معهم على الفرار ، فلم يسمنا الوقت وحصل الانهزام ، ومع ذلك لم احارب » . وحين واجهته لجنة التحقيق بأنه حارب العدو وقهره فى احدى المواقع قال « انى لم احارب بل كنت اشيع هذه الاخبار كذبا كى لا يطلب منى امداد من ضمن الـ ١٥ ألف عسكرى الذين كانوا تحت أمرى » (٣١٥) . وذكر الاميرالائى اسماعيل صبرى: الذى كان قائدا لقوات الدفاع عن الحصون الشمالية فى الاسكندرية أنه كان يرغب فى الهرب والتوجه للاعتاب السنية ولكنه لم يتمكن من ذلك (٣١٦) . ويرى عبد الله فكرى باشا ، وزير المعارف فى حكومة راهب على اخلاصه فذكر « أنه لم يدفع احانة حربية » (٣١٧) .

والواقع ان الهزيمة العسكرية كانت مفاجئة بدرجة أفقدت الكثيرين صوابهم ، وقدرتهم على التفكير السليم ، ثم كانت ظروف الاعتقال ، والمعاملة التى جومل بها المعتقلون ، وهناك شهادتان هامتان حول طبيعة هذه المعاملة . الأولى ذكرها أحمد رفعت فى شهادته أمام لجنة التحقيق مبررا الظروف التى دفعته فى اقواله الأولى للتمكّن للثورة . قال : « انه لما صار نقلنا من حبس

الضبطية الى الدائرة الستية ، وضموها كل واحد فى مكان مخصوص منفردا ،
وعليه خفي ، ولم يسمح له بمقابلة أحد من الخارج ، وذلك بعد ما صار
اهانتنا بواسطة ضابط عسكري علمت فيما بعد أنه أحمد أفندى كمال
الصاغقوتل اغاسى هو المأمور فى حبس الدائرة الستية . وتلك الاهانة هى
أنه لما طلبنا للنزول فى حوش الضبطية صار اخبارنا أنه يلزم أن ننزل حالا
ولو بقناطين النوم ، ثم لما لبسنا وتكررت المراسلة فى أثناء ذلك وحصلت
أيضا الاهانة المذكورة لسجين باشا الدرملى وكيل الداخلية سابقا ، نزلنا
فوجدنا الأفندى المذكور مسكنا من ذراعنا وقال : ده من ده ، فأجيب بأنه أحمد
رفعت فمندا أمر الجاوشية بخاية العنف وقال : خدوا ده ، وحطوه هناك ،
وأشار الى الصف الأول . هذه هى الاهانة التى لا تعد شيئا يذكر بالنسبة
لما حصل فيما بعد ، وبعد ذلك بقيت أفكر فيما أخبرنى عنه ابراهيم بك
فوزى مأمور الضبطية اذ ذاك فى أول يوم حبسى ، حيث كان اتى حضرتة
من منزل سلطان باشا مرحوبا ومصفر الوجه وقال اننا لا نتمشم فى اجراء
أدنى تحقيق ، بل حتى اذا حصل فيكون تحقيقا ظاهريا يحجر علينا فيه عن
التكلم بحرية وأن الموت هو واحد سواء كان الآن أو فيما بعد ، وبمدها
محمود باشا سامى البارودى ، قال له : اتى مفكر فى قطع عرق من ذراعه
ليموت بسهولة ، فقال له ابراهيم بك فوزى ، أنت والحالة هذه خسرت
الدنيا فلا تخسر الآخرة ، حتى أنه فى يوم الخميس الموافق ٥ أكتوبر صار
فتح باب اوصتى بشدة لم تسبق فى الأيام التى أقمتها قبل ذلك التاريخ ،
وصار هجوم جماعة داخل الأوضة والباقي بقى خارج الباب وفى مقدمتهم
أحمد أفندى كمال المذكور ، فزحف على بقوله : قم .. قم ، فعند قيامى لم
أدر لماذا يطلب ذلك ، وكان بجانبه القواسمة الترك ، واحد ياوران الحفرة
الخديوية وخلفه توتونجى - المسئول عن حشو الفليون بالطباق - لم
أعرف اسمه ، انما لو رأيته أعرفه ، فابتدأ بمسكنى بيديه الاثنتين
من ذراعى ويسس بخلفة ونزل لحد صدرى ومن يمدده لأخر أقدامى
وبعد التفتيشات والتنبيه بقتل الشبايك والاعتراض على وجود فرش
خرجوا ، بعد ذلك دخل أحد معاونين الجراكمة عندى وهيته دلتنى على
أنه يبكى على ويقول : مقدر عليك ويلزمك أن تتجلد ، وأظن أنه ثانى يوم
أو فى نفس اليوم صار الابتداء بتسجير احدى دوقات أبواب أوضنا والشبايك
ووضع تحسينات حديدية عليها ، ففى يوم السبت التالى لهذه الواقعة صار
استحضارى أمام القومسيون فأجابتنى وقتها كانت تحت تأثير ما رأيته وما سمعته
وما كنت أظن حصوله ونسيت أن أذكر فى ليلة طلبنا من المنزل فى الساعة
الثامنة والنصف عربى ليلا ، (أى حوالى الفجر) كان فراش الضبطية يبكى
بمحضور خادمى منذ كان يوقد الشمعة ، فإذا كانت حالتي هكذا وقت استجوابى
فى يومى ٧ ، ٩ أكتوبر فهل ترون معادتك مع كل ذلك أن تعتبروا قانونا
وشرها أن اجابتنى يحول عليها أم لا ؟ (٣١٨) .

أما القهادة الثانية فقد ابلغها عرابي الى لجنة التحقيق ، قال « السامة تسمة ونصف افرنكي ، فتح باب الاوضه التي أنا فيها ، فكننت نائما وقتها ، واذ ذاك دخل اناس كثيرون لا أعلم عددهم ، لكون الاوضه مظلمة ليس فيها نور ، ثم قال لي قائل منهم يا عرابي بصوت مزعج فقمتم من نومي فزعان وقلت : ماذا تريد ، فقال لي : اما تدري من أنا ، فقلت له : لا .. اعلمني باسمك وماذا تريد مني في هذا الوقت ، فقال انا ابراهيم آخا يا ابن الكلب يا خنزير ثم تغل على ثلاث مرات ، بصورة قبيحة وكلام قبيح فما امكنتني ان اجاوبه في هذه الحالة وفي هذا الوقت ثم مكث على هذا الحال نحو الثمانية دقائق ، وخرج من معه وعلمت انه هو ابراهيم آخا تتنجبى الحضرة الخديوية الذي كان سبق خروجه من مصر من مدة سرقة مجوهرات شيوخ الخديوي » .

كذلك فان عرابي قد شكّا من المعاملة السيئة التي لقها عقب نقله من قشلاق هابدين الى سجن الدائرة السنية ، فقال أن تفتيشه تم بطريقة مهينة ، لدرجة أنهم فتشوا الحذاء ، وفتشوا الملابس بدقة ، وفتشوا السجادة والغطاء. وذكر أنه لم يتعرض خلاف هاتين الحادثتين لأي اهانة .

وقد يبدو غريباً أن تلقى هاتين الحادثتين كل هذا الرعب في نفوس قادة الثورة ، وهم الذين شهدوا عصر اسماعيل الذي ضرب به المثل في الجلد والتضييق والمعاملة الوحشية ، حتى أن هذا المناخ ربما أحدث لديهم مخاوف غير حقيقية ، خصوصاً أن اللجان التي شكلت للتحقيق والمحاكمة ، شكلت جميعها من الأتراك والجراكسة . وقد حرص عرابي في مذكراته على ايراد أسماء أعضاء هذه اللجان وبيوار كل واحد منهم جنسيته . وبه يتضح أن لجنة التحقيق كانت برئاسة جركسي ، وعضوية اثنان من الجراكسة وواحد من كل من الجنسيات التالية : ارناؤودي ، رومي ، سوري ، فارسي ، تركي ، كردي ، أما المحكمتان المسكريتان ، فان محكمة القاهرة قد شكلت من رئيس كردي وخمس من الأعضاء الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية : رومي ارناؤودي ، واثنين من المصريين ، أما محكمة الاسكندرية فقد رأسها جركسي وتولى عضويتها اثنان من الجراكسة وثلاثة من الأتراك وواحد فقط من المصريين . ويعلق عرابي على هذا التشكيل بأنه يصم أفراداً « جميعهم من رجال الاستبداد » (٢١٩) . ولا شك أن الخديو في اختياره لأعضاء هذه اللجان قد تعمد أن يكونوا من الجراكسة لا ليعيد لهذا الجنس مركزه المتفوق الذي قضت عليه الثورة فحسب ولكن أيضاً لكي يضمن أن تجرأ أحكامهم قاسية بطبيعة ما يحملونه من كراهية وشعور عدواني تجاه زعماء الثورة الذين سبق وشنوا الحملة ضد الجراكسة ، وهو ما انعكس اثره في حالة من الرعب أفقدت معظم زعماء الثورة قدرتهم على التمييز السليم .

والواقع أن هذا الرعب قد انعكس في مجموعة من الحالات النفسية ، بعضها أقرب الى الذهول وتميز بعضها بذكاء منخفض — لاشك أنه كان حالة

مؤقتة ، وهو ما نمكس على موقف اليوزباشى « يوسف أبو ديه » ، وكان
ياورا لعبد المال حلمى فى موقع دمياط ، وشارك فى اخفاء فتنة ملنطا التى
أثارها المدير الجركسى ابراهيم آدم ، وقد اتجه أثناء التحقيق معه الى موقف
مئلبى تماما ، فقد أنكز كل هيم حتى تلك المسائل العامة التى يستحيل على
انسان فى مصر وقتذاك أن يزعم جهله بها ، فهو ينكر علمه بأن الصلح قد
حصل بين الخديو والانجليز ، وعندما سئل عن الحرب الذى كنتم تستمدون
له فى دمياط كان لأجل الخديو أو لأجل أحمد عرابى ؟ قال : لا أدري حتى
انى ما اطلعت على الأوامر لانى من الضباط الأصاخر « (٣٢٠) » وهو نفس
الموقف الذى اتخذه اليكباشى على عيسى ، بكباشى الالائ الاول المشاة ، الذى
زعم أنه لا يعرف شيئا على الاطلاق عن الطلبات التى قدمت فى ٩ سبتمبر
١٨٨١ ، وقد دار الحوار بينه وبين لجنة التحقيق على النحو التالى :

س : ما الذى يملك من وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ؟

ج : بلغنى أن أحمد عرابى اخذ الاليات ، بيادة وطوبجية ومسوارى
وتوجهها الى عابدين .

س : لائى سبب ؟

ج : لطلبات قيل أنهم مطلبوها .

س : ما هى تلك الطلبات ؟

ج : رفع الوزارة .

س : أى الوزارات ؟

ج : لست متذكرا .

س : وفى ذلك ؟

ج : سن قانون (٣٢١) .

وكانت قمة هذه المواقف ، موقف سليمان سامى ، الذى كان قائدا
لحامية الاسكندرية ، والذى يعتبر من أكثر ضباط الثورة تطرفا ، وهو الذى
دما ضباط الجيش والبوليس بالاسكندرية للاحتجاج على عزل عرابى والتهديد
بالتدخل اذا عزل ، وكان من رأيه دائما عزل الخديو أو قتله ، وقد اتهم
بعد إجهاض الثورة بأنه المسئول عن حريق الاسكندرية فى اليوم التالى لضربها
بقتال الأسطول ، وزعم فى التحقيق أن عرابى هو الذى أمره بإحراق
الاسكندرية ، وهو ما كذبه كل الشهود المعاصرين للحوادث وهى رأسهم ممثلو
الدول الأجنبية نفسها ، ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الحادثة
« الحقيقة أن سليمان سامى لما شاهد هول تأثير مقذوفات مراكب الانكليز
حصل له هلع وطيش أش على مخيلته ، فصار يهرق ويميل لعمل غير المقلاء ،
فبدرت منه كلمات تدل على جنونه كقوله : احرق يا ولد ، خرب يا ولد .
فى حالة هيجان وهذول وقد اتهمت الشهود على أنه لم يفعل من ذلك شيئا

وأنه خرج بالايه من المدينة قبل الغروب.، بينما لم يبدأ الحريق الا بعد الغروب « (٣٢٢) »

ومن الصعب بالطبع أن ندافع عن هذه المواقف الضعيفة ، رغم أن بعضها يدعو للمطف وربما للرتام ، ولكن قد يقلل من صعوبة الأمر أن نحاول أن نفهم ما وراء هذا الموقف . والواقع أن العامل المشترك الذي أثر في تصرفات هذه القيادة . هو طبيعتها الطبقية الخاصة ، باعتبارها جزءا من البرجوازية الريفيه الصغيرة ، ومن برجوازية المدن الصغيرة أو اختلاط بينهما . وينبى هنا أن نفرق بشكل حاسم بين انعقاد القيادة من برجوازية صغيرة ، وبين أن تكون الثورة ممثلة للبرجوازية الصغيرة ، ففى الأولى منجد نوحا من السمات النفسية والسلوكية تؤثر فى سلوك القادة وفى اتخاذهم للقرارات ، وفى الثانية منجد وضعا طبقيًا وسياسيًا مختلفا كلية . وفى ضوء هذا فإن قيادة الثورة العرابية التى تقلبت فى المسار الطبيعى للبرجوازية الصغير فى المجتمع الطبقي آنذاك ، بدأ بمحاولة الصمود الفردى الشاق ، لنفى الرعب الذى كانت تعيش فيه من السقوط فى هوة الممسل الزرامى الما جور . انطافا الى أن تصبح أغليعتها من محاسبى السلطة ، وانتهاج باتخاذ الموقف الثورى . أن هذا المسار قد اختلط دائما ببعض العناصر الطوباوية فى الفكر الدينى ، والقليل الذى وصل اليها من الفكر الثورى المعاصر لها ، وتفاعل معه ، وانتج فى النهاية قيادة تحمل كل مظاهر الصحة والمرض لدى البرجوازية الصغير . فالبرجوازية الصغير ، بطبيعتها المترددة يتقلب بين الثورة الجاسمة وبين الانهيار الكامل . قريب الى القوضوية ، يؤثر ضيق ألقه الشديد فى اتخاذ قراراته وفى تحديد مواقفه ، يصل به الى تحميل الآخرين مسئولية أخطائه وإلى التخلص من تبعه العمل الذى قد يسود الاعتقاد بأنه خاطىء . وتلك كلها تنبع من أن موقفه الاجتماعى هو موقف « محافظ » فى الأساس . وبالطبع فإن هذه السمات كلها تنبع من اقتصاد البرجوازية الصغير ، اقتصاد رب العمل الصغير الحرفى ، أو المالك الريفى الصغير ، الذى يسعى وراء مخرج لوضعه الإقتصادى الحرج فيضطرب بين طعن الفئات العليا له ، وبين رعبه من السقوط فى حضيض الفقر .

وبالرغم من كل هذا ، فإن قيادة الثورة العرابية فى مجموعها كانت أنقى العناصر التى تصمد للعمل العام فى الظروف التى نشأت عنها . الا أن السمات السابقة قد أحدثت مجموعة من التأثيرات الضارة ، كان على رأسها. الخيانة التى حدثت فى صفوف الجيش أثناء الحرب . أن عاملا أساسيا من عوامل هذه الخيانة ، هو الغيرة والحسد اللذين القاهما عرابى فى قلوب بعض كبار الضباط ، ومن المؤكد - وعلى وجه اليقين - أن اثنين من كبار ضباط الجيش المصرى ، قد خانوا بشكل سافر وسلموا خطة الدفاع الى الأعداء ، أولهما هو

هيد الرحمن حسن ، قائد الحرس الراكب ، وكان في مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط ، وكانت الصحراء من جهة الشرق مكشوفة أمامه ، ففي ليلة معركة التل الكبير ، نقل رجاله الى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خال أمام الانجليز . وأما الثاني فهو على يوسف خنفسر - وكانت هذه الخطوط لا تعمق من المدفعية . وظهر بعد ذلك أن على يوسف لم يكتف بإخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكي يهتدى بها جيش الانجليز (٣٢٣) ومن الصعب بالطبع الحكم النهائي على بعض الأشخاص ، بيد أنه ثمة هواجس بلبت قلوب الذين أرحوا للثورة أو حاصروها أو شاركوا فيها . ان بلنت مثلا يضع مجموعة من علامات الاستفهام حول البعض ، منهم مثلا محمود سامي البارودي ، الذي لم يتقدم من موقعه في الصالحية الى حيث ينضم الى قوات على فهمي للدفاع عن القصاصين ، ولكنه وصل متأخرا ، وهناك مبررات متناقضة لذلك ، منها أن رجال مسعود الطحاوي قد ضلوا في الطريق ممتدين تنفيذا لتعاليم أخذوها من الانجليز ، ومنها أنه - كما يرى بلنت - كان مسعود هرايبي ، وقد أضاع الفرصة في القصاصين لأنه لم يكن قائدا للجيش بدلا من هرايبي (٣٢٤) - كذلك فإن بلنت يتسامح عن العلة غير الواضحة التي أبقت هيد المال حلمي في دمياط بعيدا عن ميدان القتال الحقيقي في التل الكبير ؟ (٣٢٥) - ويذكر أيضا أن لديه وثائق تدل على أن يعقوب سامي بينما كان يظهر كأنه ساعد هرايبي الأيمن اذا به رجل الخديوي الذي يعتمد عليه ، ويظهر أن الخديوي كان ينظر اليه هذه النظرة ويمده من رجاله ، ولذلك حوّل بشدة بعد الحرب ، ويقول ان هذه الوثائق تثبت حسده لهرايبي وغيرته منه (٣٢٦) .

وبالطبع فانه في ظروف هزيمة كالهزيمة التي تعرضت لها الثورة المرابية ، فإن الشكوك تتزايد بصورة مرضية ، ومن الصعب الاعتماد على هذه الشكوك . على أن مالا يمكن إغفاله ، أن عوامل الشك هذه قد أثرت في تاسك قيادة الثورة ، كما أثرت فيها عوامل الحسد والتضيق للمصود ، وكلها فيما نرى عرض من أعراض المرض البرجوازي الصغير .

بيد أن النهاية التي انتهت اليها الثورة ، قد نتجت من العوامل الموضوعية التي أشرنا اليها فيما سبق ، ومن المؤكد لدينا أن العناصر الذاتية قد لعبت دورا ثانويا محدودا في تسيير الظاهرة المرابية .

خاتمة

الفصل الأخير والفصل الأول

أسدل الستار على الفصل الأخير للثورة العربية ، منهيًا بالفشل هذه الحلقة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، ليكون هو نفسه الفصل الأول للحلقة الثالثة التي استمرت هوانها بتتخسر ، حتى انفجرت في ثورة مارس ١٩١٩ .

وبينما تجرى عمليات « تنظيف المسرح وكس بقية آثار هذه المرحلة . كان الذين يجرون هذه العملية ، يرسمون دون أن يدروا أسس الحلقة الثالثة ، ذلك أن التاريخ تحكمه قوانين موضوعية ، وهو ينمو بحكم هذه القوانين ، ويتطور ، سواء أراد أحد ذلك أو لم يرد . ان سقوط مصر في قبضة الاحتكارات الأوروبية ، على يد أقوى مراكزها ، الاحتكارات الانجليزية لم يمنع من أن يتطور المجتمع المصري ، برغم محاولات التطويق التي حاولتها القوى الاحتكارية لكى تبقيه فى قبضتها . وفى تلك المرحلة بين الثورتين العربية و ١٩١٩ ، تطورت الأوضاع على النحو التالي :

● بالنسبة للصراع السياسى الدولى ، فان نجاح بريطانيا فى احتلال مصر ، ظل محدودا بطبيعة الصراع بين الاحتكارات الأوروبية نفسها ، واضطرت انجلترا لهذا السبب أن تعلن أن تدخلها فى مصر لا يستهدف سوى تنظيم المالية المصرية وضمان تسديد القروض للدول كلها ، ومن هنا استطاعت فرنسا فى مؤتمر لندن - ١٨٨٥ - أن تستصدر قرارا بأنه اذا عجز اللورد كرومر - الذى تولى منصب المفوض البريطانى العام فى مصر - عن اصلاح المالية المصرية خلال ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية

البلاد • وحاولت إنجلترا في مؤتمر الأسفانة - ١٨٨٧ - أن تعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا - التي كان لها السيادة الاسمية - على مصر - لتتيح للاحتكارات الانجليزية سلطات متميزة في مصر ، ولكن فرنسا والروسيا رفضتا لها بالمرصاد وكانت آخر محاولة لفرنسا هي حملة فاشوده - ١٨٩٨ - التي جردها لفتح هذه المنطقة من أعالي السودان لتتخذ منها مركزا للسلطانة بطرح المسألة المصرية للمناقشة من جديد • وفي السنوات الاولى من القرن ، مع تكشف المتناقضات بين الدول الاستعمارية التقليدية والدول الاستعمارية الناشئة من حدة ضارية - صغت إنجلترا وفرنسا خلافاتهما الثنائية بالاتفاق الولدي - ١٩٠٤ - الذي أطلق يد فرنسا في تونس ويد إنجلترا في مصر •

وكان تفجير العرب المالية الاولى تعبيرا عن الصراع بين الاحتكارات الناشئة ممثلة في ألمانيا ، والاحتكارات التقليدية ممثلة في الدول الاوربية ، لاعادة توزيع الاسواق ، وهو صراع يتولد من أن قانون النمو المتفاوت هو الذي يحكم تطور الرأسمالية الى الاحتكار • وانضمت تركيا الى ألمانيا في الحرب ، اذ ذاك أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وسلبتها بذلك وضميتها السابقة ، كجزء من الإمبراطورية التركية اسما ، وكاستعمارة دولية الى حد ما • وهكذا قويت إنجلترا نفسها على المسألة المصرية كطرف وحيد • انتمى الاستعمار القديم في الحرب وأصبح من المعتمد أن يجتمع معسكره لتوزيع الاصلاب وفي الفترة الأخيرة من الحرب دخلتها أمريكا ، وكان عليها وقد كسرت شعارات العزلة أن تقدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطورات العصر - الذي انتشرت فيه الثورة الاشتراكية في روسيا وتماثلت حركات النضال الصيني والوطني - فكانت شروط ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير ، ورغم ما قد يكون هناك من عوامل ذاتية عبر عنها ولسن ، فلاشك إن صيغته كانت تعبيرا عن بعض جوانب أزمة المسكر الإمبريالي الذي كان عليه أن يقدم كتكتيك مرحلي - كل ما يمكنه من تنازلات صورية - ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوهود صورية وبراقة بحق تقرير المصير لضمان اجتذاب شعوب المستعمرات اليها وجمعت أسماء أكثر رقة للاحتلال والاستعمار ، فسماها « الانتداب والوصاية » •

وكان الطرف الآخر للقوى الدولية - في نهاية الحرب المالية الاولى - هو الاتحاد السوفييتي الذي لم يشترك في مؤتمر الصلح • وانسحب من الحرب موقعا صلح بريست ليتوفسك المفرد مع ألمانيا • ثم دخل مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التي استهدفت القضاء على ثورة أكتوبر الاشتراكية • ومن هنا فان البعد عن المسألة برمتها قد عزل الاتحاد السوفييتي عن أن يشترك برأي في المسألة المصرية الا أن الاستساس النظري للسياسة السوفييتية تجاه المسألة المصرية كان موجودا • ففي المرحلة السابقة للحرب

كان الفكر الماركسي يعتبر المسألة الوطنية جزءا من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية ، أى أن الاستقلال القومي لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة ، وأن قيادة البرجوازية للثورات الوطنية هو وقوع بهذه الثورات فى قبضة الاستعمار العالمى ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى التى كشفت من متناقضات النظام الامبريالى ، وضع أن المسألة الوطنية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية وأن حركات التحرر الوطنى أصبحت حركات تنحدر فى المعسكر الاستعماري وتسمى الى تقويضه . وهو ما دفع منتقلي - فى عام ١٩٢٤ - الى أن يشهد بالحلقة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، فقال فى كتابه « أسس الليبنينية » - « أن تضغط على التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين فى سبيل استقلال مصر » ، وتولى من ناحية الموضوعية ، رسم الأصل البرجوازي لزعيم الحركة الوطنية ورسم صفاتهم البرجوازية ، ورسم كونهم ضد الاشتراكية » .

ان خريطة الصراع الدولى كانت تنبئ نحو مزيد من التقدم ، وحلفاء جده للثورة الوطنية الديمقراطية قد ولدوا . فكيف انعكس هذا الصراع تركيب المجتمع المصرى وكيف التقط الجنين البرجوازي أنفاسه ، واستعد للجولة التالية ؟

● حاولت الاحتكاكات الانجليزية أن تطوع الاقتصاد المصرى لتحقيق أهدافها وأن تطوع أيضا النظام السياسى فى مصر لغذمة هذه الأهداف . ومن هنا بدأت الاجراءات لتحويل مصر الى مستعمرة تابعة ، اقتصاديا وسياسيا . فمن الناحية السياسية وصفى الجيش المصرى ومرح بأكمله يدعوى أنه اشترك فى المصيان ، وبذا قضى نهائيا على الثورة التى فجرت ثورة عرابى ، وانضم جيش تحت سيطرة الضباط الانجليز مباشرة . وصفى النظام النيابى والذى الدستور ، وانضم مجلسان نيابيان يمارسان الحكم الذاتى ، فمما الجمعية العمومية . ومجلس شورى النواب . وقد تكون الاول من ثلاثين عضوا حيث الحكومة منهم ١٤ انتخبت مجالس لمديريات الباقى ولم يكن لهم الحق فى التصديق على القوانين ، وانما كان رأيهم استشاريا يفتى ، وحرم المجلس من النظر فى بعض أبواب الميزانية المتعلقة بما سمي بالمعاهدات الدولية ، وأما الجمعية العمومية فقد شكلت من ٨٣ عضوا ينتخب منهم أهالى البلاد ٤٦ ، واعد ضيقة ، يضاف اليهم النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ولاختصاص الوحيد لهذه الجمعية هو ضرورة مرافقتها على القرارات الجديدة أما فى بقية المسائل فرأيها استشارى يفتى . وتجتمع مرة كل عامين وجلساتها سرية لا علنية .

وبالنسبة للإدارة فقد حدد لورد دوفرين - سفير بريطانيا فى تركيا - رأيه فى أن المساعدة الأوروبية لمختلف الإدارات المصرية تعطل ضرورية لها .

الى أجل ما • وزعم أنه • سيكون من المرعب أن ننتظر البؤس والفساد
الذين يحلان بالفسبب المصرى اذا ما حيل بين صفوة قليلة من الأوروبيين
الموظفين ذوى المقول الراجعة وبين الاستمرار فى تنظيم شؤون الدولة
والإشغال العامة والإدارات المشابهة » (٣٢٧) •

وقد رسم السياسة الاستعمارية فى مصر اللورد دوفرين ، سفير إنجلترا
فى الأستانة الذى استدعى عقب الاحتلال وكلف بمهمة وضع تقرير عن الحالة
فى مصر ، وهو تقرير من أخطر تقارير السياسة الاستعمارية فى مصر ،
فهو الذى حدد خطى الاستعمار البريطانى فيها والذى كلف اللورد كرومر
بتنفيذه ، وهو ما فعله خلال ربع قرن كامل ويمكن تلخيص السياسة التى
رسمها اللورد دوفرين فى المحاور الأربعة التالية :

أولا : سيطرة أجنبية سياسية تتمثل فى المركز الممتاز للمعتمد البريطانى
والتوسع فى توظيف الأوروبيين فى الإدارة ، وسيطرتهم على البوليس
والجيش •

ثانيا : استكمال هذه السيطرة ، بالمجلس التشريعى المصرى ، لضمان صدور
التشريعات مبررة عن المصلحة الاقتصادية للاحتكارات الأوروبية •

ثالثا : المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعية ومحاولة
استغلال وضميتها المسيطرة اجتماعيا لتطويع المجتمع كله للسيطرة
الاستعمارية والتحالف المباشر مع عناصر الأرستقراطية الزراعية •

رابعا : بدم سياسة زراعية الهدف منها خلق طبقة من صغار الملاك يتمشى
وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعماري • إذ تلعب هذه الطبقة دور
المستهلك للسلع المصنعة فى إنجلترا ، والمنتج النشط للمادة الخام ،
وتلعب سياسيا دور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون فى
المستقبل الى تكرار محاولتهم للمشاركة فى السلطة •

وكان جوهر هذه السياسة يعتمد على تطويع الاقتصاد المصرى ، للقوانين
الاقتصادية للمستعمرة التى تتحول مصر الى جزء من السوق الاستعمارية ، تورد
المواد الخام ، وتستورد السلع المصنعة ، وتصدر اليها رؤوس الأموال •

جول هذه المحاور نمت بذور المقاومة تدريجيا فالمادة الخام التى كانت
توردها مصر الى بريطانيا وهى القطن ، نمت حول عمليات توريدها واستيراد
مشتقاتها والمنتجات الأخرى فئة التجار وأصحاب السفن وورش الغزل
وغيرها ، التى ارتكبت بذرة جديدة للبرجوازية المصرية •

وأدى التوسع فى إنتاج القطن الى التوسع فى وسائل النقل والمواصلات والرى ، وأعدل عمرانية وانشائية مما خلق حركة وساطة ونشاطا تجاريا ، وخرج بمصر عن عزلتها وقضى على الكثير من السمات الاقطاعية ، وخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى الى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالى الممول . ثم كانت سنوات الحرب عندما انقطعت الواردات ، فاضطر الاستثمار لتغطية احتياجات قواته فى مصر الى السماح لمن يحملون فائضا نقديا فى استغلاله فى الصناعة . وفى نفس الوقت فان فئة الملاك المتوسطين فى الزراعة التى استهدفت السياسة الاستعمارية تشجيعها قد أصبح لها مطالبها الخاصة . وهكذا ولد النقيض الجديد للاستعمار وبدأ يزحف !! فكيف تحرك سياسيا ؟

● بدأت الحركة السياسية الجديدة ، بمحاولات مصطفى كامل الذى انطلق من تحليل يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهو التحليل الذى شرحه فى كتابه المسألة الشرقية ، وفيه ذهب الى تحديد أهداف الاحتلال بأنها « هدم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبى غير انكليزى فى مصر وقتل النفوذ المعنوى لجلالة السلطان الأعظم فى مصر ، وسلب الجناب العالى الخديوى سلطته ، والاستيلاء على الادارة المصرية ، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الانكليز مكانهم » (٣٢٨) وأشار مصطفى كامل الى أنه « لا يمكن للدول الأوروبية أن تأمن خطر استئثار الانكليز بقرصنة السويس الا اذا حررت مصر وسلمتها لابنائها وجعلت حياد قناة السويس وحرية المرور فيه لكل دولة وفى كل وقت ، تحت رعاية الحكومة المصرية الحرة لاتحت رعاية حكومة يكون زمامها بأيدي الانكليز » ومن هنا « فان تقدم المانيا فى الاستثمار وانتشار تجارتها فى الشرق الأقصى من الأمور التى تحتم على هذه الدولة فى المستقبل أن تكون أول الدول اهتماما بمسألة مصر وأكثرها عملا على تخليصها من الانكليز ، لأن مستعمرات المانيا فى أفريقيا وآسيا تقع تحت خطر عظيم اذا وقعت بلاد النيل فى أيدي الانكليز وصارت ملكا لهم » ومن هذا التحليل يحدد مصطفى كامل شعار المرحلة فى « أن كل انسان له المسام بسيط بالسياسة وبالتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما دولية لأن مركز مصر يقضى على الدول كلها الاهتمام بها واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعى وواجب » (٣٢٩) .

ويتوازى مع هذا المفهوم للمسألة مفهوم الجناح المحافظ من البرجوازية الذى تكتل فى « حزب الأمة » ، والذين كانوا - مع موافقتهم على أن المسألة المصرية مسألة دولية - يرون أن حل المسألة لن يكون باستفزاز الاحتلال الانكليزى لأن هذا الاحتلال « قوة أتت بها ظروف مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك » . ومن هنا دعوا الى سياسة (المسألة) وليس سياسة (المائدة) .

وقد اختلف نتيجة لهذا أسلوب الجناح الثورى من البرجوازية المصرية فى هذه المرحلة عن أسلوب الجناح المحافظ ، فقد كانت رحلات مصطفى كامل الى أوروبا محاولة للاستفادة من التناقضات الاستعمارية العالمية فى الحصول على الاستقلال . وكان عليه أن يمارس عدة تجارب قبل أن يعدل خطه السياسى فيعانى من خيانة فرنسا ويمدك وجهة نظره فى التبعية للسراى . ذلك أن مصطفى كامل كان قد حاول الاستفادة من التناقضات الداخلية وخاصة التناقض بين السراى التى افقدها الاحتلال سلطتها المطلقة ، فاتجهت لتشجيع العناصر المتطرفة ليتمكن من مساومة الاحتلال ، ومن هنا اتخذه مصطفى كامل حليفا ، وامتناع بأمواله فى شن الغارات على انجلترا فى العالم . وفى سنة ١٩٠٧ اتفححت الرؤية تماما أمام مصطفى كامل بعد أن كشفت تجربته من أن الاعتماد على التناقضات داخل المعسكر الاستعمارى لا ينبغي أن يكون وسيلة الوحيدة ، وهذا أن خائنه الخديو بسياسة الوفاق مع خليفة كروتس ، لتحالف بذلك مع الأستعمار بدأ يتجه نحو تنظيم الشعب ، فى مقدمة « المثالة الشرقية » قال ان الخديو هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة ، والحزب هو الأمة كلها ، وفى عام ١٩٠٧ يعود فيؤكد أن الحزب ليس الأمة كلها فالخديو قد خان والجناح البرجوازى فى الزراعى الكبير قد تكتل فى حزب الأمة ، ومن هنا يصبح الحزب الوطنى واقما موضوعيا يضم الفئات الوطنية الأكثر تحررا ، وتوضع له لائحة ويؤلف ناديا للطلاب . ويتجه نحو تنظيم الجماهير المدينة فى الأساس .

ويعتبر محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) المرحلة الفاضحة من كفاح مصطفى كامل استفاد من تجارب سلفه وادراك التغير فى القوى العالمية ، فبأشرف تنظيما أكثر دقة للجماهير المدينة وبدأ على المستوى النظرى أكثر إدراكا بضرورة تنظيم القوى الشعبية باعتبارها حيفا ذا يأس شديد ، وخاصة الطبقة العاملة ، وإذا كانت المسألة المصرية فى صورة ما زالت دولية فإنه يضيف إليها ثراء وفهما أعمق ، فهو من ناحية يحدد علاقة مصر بتركيا ويؤكد أن مصر بعد استقلالها لاتنوى الانطواء تحت الستار العثمانى ويرفض كل محاولة للتفريك ، وهو ينطلق الى آفاق الحركة الاشتراكية العالمية باعتبارها معبرة عن رؤية فئات اجتماعية تؤمن بحق تقرير المصير وتلجم تواجدنا داخل دول استعمارية ، وبهذا يوجه جهده بإدراك أقرب الى النضج الى بعض حلفائه .

وأثناء الحرب الأولى انضم محمد فريد وقواعد الحزب الوطنى الى الألمان باعتبارهم الجناح المعادى لانجلترا ، وربما كان لديه اقتناع بما سبق أن أشار اليه مصطفى كامل حول مصلحة ألمانيا فى تحرير مصر . وواضح أن هذا تحليل خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية ، ولكن غياب

المعسكر الدولي المعادى للاستعمار بشكل مطلق لا بشكل تنازع حول الأنواع
كان عاملا في هذا الصدد بلا شك . أما جناح كبار الملاك قد أيد الحنفاء
و و جرت معاهدة بين رشدي باشا رئيس الوزارة وبين الانجليز لكي يصرحوا
بأنهم متى انتصروا في الحرب جلت انجلترا عن مصر اعترفت باستقلالها
التام « (٣٣٠) وانضمت « الجريدة » لسان حاله الى المقطم لسان حال
الاحتلال في النرويج لفكرة تقول « ان مصر تريد الاستقلال فاذا لم يكن
السبيل اليه ميسورا وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى فانجلترا خير أمة
ترضاه مصر » (٣٣١) .

وهكذا كانت البرجوازية المصرية تتحرك ، في نفس الاطار : احضار
ل المسألة الوطنية داخل الجبهة الاستعمارية .

وكان لا بد أن يتفاعل الوعي الاجتماعي الذي نشأ من تبلور الطبقات ،
بالمرآع الفكرى الضارى ، الذى دار فى مصر بين « الجامعة المصرية »
و « الجامعة الاسلامية » من ناحية ، وبين الفكر الدينى والفكر العقلانى ،
والتي كانت تتبلور فى أعمال لطفي السيد وقاسم أمين وطلعت حرب ، و «
محمد حسين هيكل ، كان لا بد أن تتفاعل كل هذه العناصر مع الظروف الدولية ،
لتتفجر المحاولة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها .
وقامت ثورة ١٩١٩ ١١

الستار الختامي للملحمة العرابية : رجال في مغرب الشمس

نظر الرجال السبعة من فوق حاجز السفينة مريوتس الى معالم السويس التي أخذت تبتعد وشمس منتصف النهار تفيب خلف مسحات ذلك اليوم الحزين من ديسمبر ١٨٨٢ . وأحكم الرجال معاطفهم حول أبدانهم وظلوا يتأملون المدينة التي تبعد والأنماك الطائرة تتقاذز حول السفينة ، فيطول الرذاذ وجوههم . وقبل أن يبتلع الأفق آخر معالم مصر ، قال أحدهم بصوت مخفوق :

— يا كنانة الله .. صبرا على الأذى حتى يأتي الله لك بالنصر !! —

ذلك المشهد الحزين آخر مآشده مصر من الملحمة العرابية المجيدة . والرجال السبعة الذين حملتهم السفينة مريوتس الى مفاهم في ميلان مع ثمانية وأربعين من رفاقهم وإبنائهم ، هم الذين عبر بهم القلب المصري عن أنقى نبضاته وأطهر حواففه وصنع بهم ومعهم أرواح انتفاضات القرن الماضي وأكثرها أصالة . هؤلاء الرجال الذين جلبت أصواتهم تحت قبة البرلمان ، بعدما انتزعوه من صلف الخديو توفيق وجبروت الجراكسة الأغبياء ، تعلن أن الإرادة للشعب ، وأن حرية الانسان وكرامته وحياته لا يمكن أن تظل رهينة إرادة الفرد المتسلط ، ونزوات البطانة والعاشية ، ولكننا يحميها القانون وينظم طريقة سلبها ، وتمكن ان اخلاط السلطنة العثمانية واتباع الباب العالي ومرتزقة الاجانب هم مجرد ضيوف ، يكرمون بمقدار ما يحسنون آدب الضيافة . وبمقدار ما يتخضمون للقانون الذي يضمه ممثلو الشعب المصري في مجلسهم التشريعي .

هؤلاء الرجال ، كانوا قلب مصر ، وها هي الخيانة تنفخ قلب مصر ، هناك حيث لا ترى عيونهم المحبة الأرض التي أحبوها ، ماشقون هجروا الحبيب لاملاله منه ، ولكنها الخيانة ، لهذا سادت خباثت الأرض ، ومرغت هامات المخلصين في التراب .

هذا الرجل الحزين المينين ، هو أحمد عرابي الحسيني المصري .
أربعون عاما نقية طهورة ، لم تلوثها يوما أطماع الطامعين ولم تضعف أمام
نزوة . ما أتمس أن تحب بذلك ثم توطأ بالتمال أمام بصرى ، وأنت أعجز
من أن تبكى على هوانها . ويجيء إبراهيم آخا التتونجى ، يدخل فى الظلام .

— يا عرابى .. أما تدري من أنا ؟

— لا .. اعلمنى باسمك وماذا تريد منى فى هذا الوقت .

— أنا إبراهيم آخا يابن الكلب يا خنزير ...

ويصق فى وجهى ثلاثة مرات » .

كانت ليلة شتام حزينة ، لكنها الخيانة يا صديقى العظيم لذلك نسود
غباث الأرض . والمخلصون قتلى أو ماثون ، أما الخونة فمعاثرون الجنرال
اسل « الشراب » لذلك استعمر البغاث واستأمدت كلاب الطريق . أمامك
تسعة عشر عاما من النفى . وفى الشراب خلقت أحر الأصدقاء .

محمد مهيد : تناثرت جثته فى ثرى التسل الكبير وهو يحاول إيقاف
لخيانة . ما كان الشجعة ذلك الضابط الفلاح الطيب . فى أول فبراير اقتدنا
من السجن فى قصر النيل ، وبعدما بنام ونصف ، وهب حياته لمصر ، لا قبل له ،
ولا قبر لمشرة آلاف من أولاد مصر قتلتهم الخيانة فى الصحراء الشرقية ،
أكوام من العظم ، لا اسم لأصحابها ، وغدا تتحرر الأرض ، فهل يدكرونهم
ولو بمجرد شاهد رخامى صنف .

سليمان سامى ، ذلك المثال الغريب على اللوثة الثورية ، انهار عقله
فى لحظة مفاجئة ، أحرق يا ولد .. حارب يا ولد .. ستسقط الاسكندرية
فى أيديهم فلا تتركوا فيها حجرا قائما ، يهرق الأجداد والأحفاد بنيناها ولن
نمطيهم حرقنا بلا ثمن . الى المشنقة سار ، وانتهت حياته الغريبة القصيرة .
وبكيت فى سجنك صديقا لم يتزعزع عندما خاف أميد الرجال بأما .

والسؤال ما زال يلح : لماذا تسود الغباث وجه الحياة ؟

أما النديم العظيم فقد هرب . قلبى معه . عاد كما بدأ مملوكا يعبر
فى قلب مصر ، وتخفيه مصر عن أعين الخونة والوشاة سنوات تسما طوالا .
تدثره فى قلبها ، يدفئه صدرها الحنون فى ليالى الشتام الطويلة . ألف عين
رأته ، ورفضت ألف جنيه جائزة رصدت لمن يسلمه ، رفضها جائعون لم
يروا الجنيه فى حياتهم . ان الذين أخفوه هم أحبابك أنت يا عرابى لم يخونوا

عهد الحب • ولم يصدقوا ما قيل لهم من أنك تواطأت مع الانجليز لتسليمهم مصر • وانك قبضت الثمن ، ذلك شيء لا يصدق يا فارس الآمال التي اندثرت ، ان لنا قلوبا تميز نبض لاكذوبة وتعرفها على البعد •

من المخيا يكتب النديم لك ، يؤنس وحدته ووحدتك ، رسائل مليحة بالأمل والاصرار • أمامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقا أنت امامه • ، أنت في مصر وان كان جسمك في سيلان ، فذكرك في الالسن ورومك في الأعيان • يذكرك بالماضى العظيم • مرى صوتنا في البلاد ، وتنبه الناس من الرقاد ، وتبعنا الوطن أمشاج ، وتوارد علينا زمر وأفواج فكان لفيفنا العجيب على هذا الترتيب : مخلص أدرك ما قصدنا فقام يرصد ما رصدنا ، ومتردد حائر ، مع التوازل دائر • ومذهذب ان عظمت الآرام لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ، ومنافق عنا والينا ويعمل معنا وعلينا • وعدو ينسب إلينا البدعة وينصب لنا شرك الخدعة • وساذج يتحرك اذا نبه ، ويسكن اذا جبه • ولكل قسم نية ختم عليها الطوية ، فالمخلصون أولئك الذين صدقوا ، وبالحق نطقوا وبالله استعانوا مما ضمفوا ولا استكانوا • ويكتب أحمد رفعت - من منفاه - لبلنت عنك • ذلك الرجل كان رمزا لمستقبل مصر ، ولا يزال في صدقه وحرية ضميره كذلك الى الآن •



في احمرار الشفق كان وجه • محمود سامي البارودي • يبدو كشعلة منطفئة ، هذا بعض حذاب القلب والنفس ، وما كان أعناقك من الثورة ، وأنت واحد من السادة ، وهدك الملك الأشرف برسياني من سلاطين الممالك • لكن الثورة حاله وليست مجرد دافع قد يكون تافها • وأنت سيد لكنك آمنت بالثورة فدفعتم لها همرك وأموالك • نموذج للوعى حين يغيب الانسان •

في المنفى هانيت ذل الغربة ، سبعة عشر عاما طوالا • ذهب البصر ، ووهن الجسم وأصاب الأذن صمم ، وأين ذهب الأحباب واحدا بعد الآخر ؟

ها هي أنباء السوم ترد من الوطن يوما بعد يوم • وتموت زوجتك • رفيقة العمر تذهب للغير ونجن نعانى حصار الغربة • هزل القدر والاعيبه • وتساله أبيات شعره : ألم يشفق على سميرة الصنيرة الرقيقة ؟ فلا يرد • وما أسوأ ليالي مرتديب ، هذه الجزيرة النائية في أعماق آسيا • وما هم مدبو الأرض يملأون الجزيرة التي يحتلها الانجليز • وكيف تزود عن القلب حسراته ، وأهون ما تلقاه يفتت الصخر •

ويأتى البشير ذات يوم بأن من حقه أن تعود الى بلدك • دنستم أرضها ، وطام كل شريف فيها بالنعال ، لذلك نود اليها غربام • أين عالمنا النبيل ؟ أين أحلام الثورة ؟ لم يعد فى القلب متسع للحصرات ، فتعال نعتزل العالم نجتز ذكريات الزمان الذى مضى ، ونبكي أيامه التى لن تعود • أربع سنوات طويلة حتى يأتى يوم بارد حزين ، وتشمس بدبيب الموت ، من قبل ماتت العين والأذن ، واليوم آن لقلب المحب أن يرتاح •

لم تكن سفينة ، لكنها كانت ماتما يعبر البحر ، متجها الى حيث يلقي المديبين فى أحضان قدرهم •

ما الذى كان يدور فى أذهان بقية الرجال ؟

على فهمى ثانى الثلاثة الذين قادوا الثورة ، بطل معركة القصاصين الثانية ، لقنت ولسلى يرمها درسا لن ينساه ، وتحمس أبناء الفلاحين ، وأعطوا الحياة خير باخلين واصطدام السلاح بالسلاح • وتناثر الجثث قد يبدو منظرا كريها ، ولكن المسألة كانت أن تبقى أو لا تبقى ، أن تكون أو لا تكون • وتابت من سريرك فى القاهرة أبناء بقية الممارك • خانتك الجسد لأنه أصيب ، أصابة بليغة ، فحرمك الاشتراك فى الواقعة الفاصلة •

عبد العال حلمى ثالث الثلاثة والوحيد الذى لم ييأس حتى النهاية ، فظل قلبه مليئا بنبض الثورة حتى بعد سقوط القاهرة ، ومن موقعه فى دمياط أخذ يحشد الفلاحين ، وتوافد عشرات الألوف من معديبى الأرض ، يعلنون استعدادهم للقتال وحكومة الاحتلال تهدد بأن تجعلها مذبحة ، يشنق على رأسها عبد العال حلمى نفسه ، لكن كبار الآمال تخنقها الهزيمة السريية : المريرة • ها أنت مع المديبين لاحتضان قدرك • وتبكي يوسف أبو ديه ، ياورك المخلص ، اتهموه بتدبير فتنة طنطا ، وأعدموه تحت المشنقة • مائه ابراهيم آدمهم — المجرم الحقيقى ومدير فتنة طنطا •

هل تريد شيئا نحضره لك قبل القضاء عليك ؟ قال :

— أريد لصر الاستقلال الذى كان معقد الآمال •• أى شيء يرضينى وقد تعلمتم آمالنا •• لكن اليوم لكم •• وهذا لنا ••

وعل البعد وقف الثلاثة الآخرون محمود فهمى ، وطلبه عصمت ، ويمتوب مامى •

محمود فهمى مهندس الاستحكامات العسكرية الذى ولد فى قرية صغيرة من قرى بنى سويف وخاض رحلة عمر طويلة يعلم ويتعلم حتى أصبح

وزيرا في وزارة الثورة ، ثم مسؤولا عن خطوط الدفاع في جبهة كفر الدوار ، فبنى بمعونة المتطوعين من الفلاحين أقوى خطوط الدفاع التي صدت هجوم الجيش الانجليزى طوال مدة الحرب ، ثم أمر في الميدان الشرقى وظل أميراً حتى انتهت الحرب .

وطلبه عصمت ، المدني الذى انضم للثورة وهى جنين لم يتكون بعد حتى أدى ذلك الى فصله من عمله ، ثم انضم للجيش وظل يحارب فى صفوف الثورة وقاد قوات المقاومة فى الميدان الغربى ضد هجوم الانجليز أكثر من مرة .

وأخيراً يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى ، مجلس وزراء الثورة والحرب !!



فى المنفى أمضى الرجال أسوأ أيام حياتهم — ها هم يعيشون فى حصار دائم — وقد انقطعت السبل بينهم وبين مصر . ولا ترد الا أخبار السوء ، والجو رطب وموحش وكثيب ، ولا أحد يدرى متى يعودون مرة أخرى . وتمتلك القلوب التى عاشت مما أروع نبضات العمر بالأمس وتتسلسل اليها عواطف تزكم الأنوف ويتزوج عرايب جاريتين كانتا تغدمان ابنه ، وتخفى الخلافات العظيمة ، وتتضامل الأهداف الكبرى ويميش الرجال أمامة الحصار بكل أبعادها ، فيتشاجرون كاطفال صفار حول إهياض لامعنى لها ، وكأنهم ما وقفوا يوماً مما ، يقاتلون من أجل انتصار الحياة ، ومن أجل هزيمة الخبائث والتفاهات — ذلك بعض قدر الرجال العظام — ولن نستطيع مهما حاولنا أن نفهم كيف يقتل الحصار نقام القلوب . وكيف تتسلسل اليها عفونة الموت . فى غفلة عن أصعابها .

ذلك شيء لا يفهمه الا من كابده من الرجال .

وتمر السنوات كثيبة ملولة ، وبدأ الرجال السبعة يتساقطون واحداً بعد الآخر . . . كان أولهم عبد المال حلمى . مات شهيداً الوطنى والغربة . ودفن فى كولومبو ، وكان يوماً ربيعياً دافئاً ، وتجمعت أمراب من الطير فوق نعشه تسير بسير الجنائز حتى انتهت .

ومات بعد سنتين محمود فهمى باشا .

أما طلبه عصمت فقد صدر له ترخيص بالعودة الى مصر بنام على قرار الأطباء الذين قالوا بأنه لن يميش أكثر من خمسة شهور . ولم تكد أقدامه تطل أرض مصر حتى مات !! .

ولم ينتظر يعقوب سامى قرار العودة الى بلاده فتلقى البشير الذى حمل
اليه نبأ تمازى جيرانه فيه !!

- ولما عاد الثلاثة الباقيون الى مصر بعد تسعة عشر عاما من الغربة ..
- مات البارودى بعد أربع سنوات قضاها كفيف البصر حبيس منزله
- ومات عرابى وعلى فهمى فى عامين متتاليين •

وقبل أن يثوت عرابى بشهور كان خارجا من المسجد الحسينى حطب
• ليلة المشام فى احدى ليالى رمضان ، فاذا بشاب يهبط فى وجهه صائحا .
يا خائن • ومسح الرجل الجليل وجهه وأخلق باب منزله على نفسه شهورا
طويلة ، ترى ما الذى اعتصر قلبه فى تلك الشهور الحزينة • ذلك سر أخذه
• مع الى القبر ••

ويوم مات لم يجد أهله فى بيته نفقات جذاذته وتجهيزه • فكتبوا نبأ
الوفاة الى اليوم التالى حيث كان مقررا أن تصرف الماشات قبل موعدها المناسبة
حلول عيد الاضحى وخرجت احدى الصحف تكتب فى مكان متواضع « علمنا
أن المدعو أحمد عرابى صاحب الفتنة المشهورة باسمه قد توفى أمس » !

ان الذى يهبط فى وجه عرابى ، والذى نشر نبأ نفيه ، والذى تركه
يمانى ذل الحاجة ، لم يكن مصر ، ولكنه جزء من أمة الخيانة ، جزء من مصر
المحلقة ، مصر التى سادت الخبائث فيها وجه الحياة ، واستأصدت فيها كلاب
الطريق • أما مدبو الأرض الذين عاقبوا الملحمة المرابية بكل أبعادها ،
فقد صانوا عهد الحب حتى النهاية •

وحتى اليوم يفخر الرجال بأحمد عرابى « الى مفيش منه » كما كانوا
يسمونه ويفخرون بأنهم كانوا يجمعون له « البياض » الخبز والقمح وحتى
الدجاج • وكانوا يهتفون : الله ينصرك يا عرابى وأيضا ياتوفيق يا وش
القملة • حين قال لك تمسك دى العملة • ويتذكرون المواعيل التى كانوا
يفتنونها باسمه • من طلعة الفجر قومي يا مصر يا حياة •• وقمرى العيش ••
ومدى اينديكى لأحمد عرابى ياها •• أمر لسواء الجيش •• واذا سألت
أحدهم عما حدث لقال فى تلخيص مركز :

— الولس كسر عرابى ! •

سياتى زعماء ويذهبون •• تغرب عليهم الشمس ••
لكن الشعب يظل بالقاء لا تقرب شمس له لأنه وحله من الأبد
ياتى •• والى الأبد يبقى ! •

هوامش الكتاب

- البيانات الخاصة بكل مرجع تذكر كامله عند ورود اسمه لأول مرة .
- عندما نعتد على اكثر من كتاب للمؤلف الواحد فهو في تذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ، فرقم الصفحة .
- في حالة الاعتماد على عنوان واحد للمؤلف ، نكتفي بذلك اسم المؤلف ورقم الصفحة .
- هناك ثبت كامل بالمراجع في نهاية الكتاب .

هوامش الملحق :

- (١) سليم حسن وعمر الاسكندري - تاريخ مصر من الفتح المشاني الى قبيل الوقت الحاضر - المطبعة الاميرية - القاهرة ١٩٢٤ .
- (٢) راجع : أحمد حافظ عوض : نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث القاهرة - ١٩٢٦ .
- (٣) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باحث الحركة الوطنية - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٤ .
- (٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - جزء ٢ - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٣٢ - ص ٢٨٦ .
- (٥) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي لمصر مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ط ٢ - ١٩٤٩ ص ٥٠٣ .
- (٦) عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٢ .
- (٧) هذه الاسماء كلها في اطار التاريخ السياسي ، وهناك محاولات أخرى متعددة لهذه المدرسة في اطار التاريخ للفكر السياسي والاجتماعي .
- (٨) فوزي جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي - دار النشر المصرية - القاهرة - ط ١ - ١٩٥٩ ص ٨ .
- (٩) المرجع نفسه .
- (١٠) المرجع نفسه .

- (١١) المرجع نفسه .
- (١٢) أحمد رشدي صالح : كرومر في مصر - دار القرن العشرين للطبع والنشر - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٥ . (١٣) المرجع نفسه ص ١٢ .
- (١٤) المرجع نفسه ص ١٣ . (١٥) المرجع نفسه ص ٧ .
- (١٦) راجع مقال محمد عودة في الجمهورية القسارية - ٢١ مايو (أيار) ١٩٦٨ .
- (١٧) المحضر الرسمي لاجتماع اللجنة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٥ .
- (١٨) المصدر نفسه .
- (١٩) عندما استحكم الخلاف بين أعضاء اللجان طرحوا الموضوع للنقاش العلني ، وعقدوا خلال شهر ديسمبر (ك ١) ١٩٦٥ ، عدة ندوات تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، بإشراف د . سليمان حزين وزير الثقافة آنذاك . وقد حضر المؤلف هذه الندوات ، واستعرض الآراء منقول عن محضر سجلها لها ، وراجعناه في حينه على تسجيل صوتي لما دار في الندوات ، قام به مركز الدراسات التاريخية ، الذي نشر المناقشات بعد ذلك ، في عدد المجلة المصرية للدراسات التاريخية - ١٩٦٦ .
- (٢٠) راجع مقالنا : مستقبل الثقافة في مصر ، وقضية إعادة كتابة القومى - مجلة الحرية البيروتية - مارس ١٩٦٦ .
- (٢١) تم هذا الحوار في مكالمات هاتفية بين الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، والصدوق رياض سيف النصر المحرر بالجمهورية . وقد كبر الأستاذ الرافعي الآراء التي قالها لرياض سيف النصر في مقابلة تلفزيونية . أذيعت في العام التالي (١٩٦٦) .
- (٢٢) نشرت أعمال لجان إعادة كتابة التاريخ التسويقي في عام ١٩٥٩
- (٢٣) كرومر (اللورد) : مصر الحديثة - المجلد الأول - ص ١٣٠ نقلا عن روزشتين ص ٥٣ .
- (٢٤) بلنت (الفرد سكاون) : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٩ - ستة أجزاء .
- ص ٧ .
- (٢٥) روزشتين (تيودر) - خراب مصر - ترجمة على أحمد شكرى باسم : تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزي وبعده - المطبعة المصرية - القاهرة ١٩٢٤ - ص ٦٣ .
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٦٦ . (٢٧) المرجع نفسه ص ٢٩٧ .
- (٢٨) المرجع نفسه ص ٣٠٦ .
- (٢٩) كرومر (اللورد) : الثورة العربية - وهو فصول من كتاب مصر الحديثة - المجلد الأول - ترجمها عبد العزيز عرابي - دار المطبوعات الحديثة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٢٣٠ .
- (٣٠) سليم حسن ومصر الاسكندري : مرجع سابق .

(٣١) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه - القاهرة - ١٩٠٣
ص ١٣٩ .

(٣٢) المرجع نفسه ص ١٤٣ . (٣٣) المرجع نفسه ص ١٤٧ .
(٣٤) المرجع نفسه ص ١٤٨ . (٣٥) المرجع نفسه ص ١٧٣ .
(٣٦) عمر طوسون (الأمير) : ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ -
الطبعة المصرية - القاهرة - ١٩٣٤ - ص ٥٠ .

(٣٧) المرجع نفسه ص ٧٣ . (٣٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .
(٣٩) المرجع نفسه ص ٨٠ . (٤٠) المرجع نفسه ص ٧٢ .
(٤١) المرجع نفسه ص ٦٠ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية - ص ٢٢ .

(٤٣) المرجع نفسه ص ٦٥ . (٤٤) المرجع نفسه ص ٨

(٤٥) المرجع نفسه ص ٣٢ . (٤٦) المرجع نفسه ص ١٩٦ .

(٤٧) المرجع نفسه ص ٩ ، ٢٠ ، ٢٣٨ .

(٤٨) صلاح عيسى : قضية المنهج في التاريخ - جريدة المساء القاهرية
يوليو ١٩٦٣ ،

وله أيضا : عبد الرحمن الرافعي ، مؤرخا وسياسيا - دراسة لم تنشر .

وله : عبد الرحمن الرافعي ، هذا الرائد الشجاع - المساء ديسمبر

١٩٦٧ .

سمد زهران : مات مؤرخ الثورات الثلاث - الطليعة القاهرية يناير
١٩٦٧ - ويرى سميد زهران أن الرافعي ملكي دستوري .. ويرى فتحى خليل
(الطليعة القاهرية - يناير ١٩٦٧) ، أن الرافعي قد استخدم مصطلح
الثورة بشكل فضفاض ، فهي عنده ليست انقلابا طبقيا في طبيعة السلطة أو
محاولة لاحداث هذا الانقلاب الطبقي وانما هي كل ما من شاته أن يثير القلاقل
في وجه السلطة القائمة ان كانت اجنبية أو رجعية ، وسواء كانت هذه
القلاقل عميقة البذور أو وقمية ، من ترتيب قيادة محدوده ، أو من وحى
معرضين عابرين ذات أهداف قومية أو جزئية على نطاق الوطن أو محصورة
في العاصمة .

(٤٩) الرافعي : الثورة العربية ص ٦ .

(٥٠) المرجع نفسه . (٥١) المرجع نفسه ص ٨٣ .

(٥٢) المرجع نفسه ص ٨١ . (٥٣) المرجع نفسه ص ٨٢ .

(٥٤) ان رؤية بلنت العامة للظاهرة التاريخية لا يعسر ادراكها من
كتابه ، فهي رؤية تتميز بطابع رومانتيكى حاد ، ومن الطبيعى أن يشعر
بالحزن والأسى ، وأن يؤمن بأن الصدقة تحرك التاريخ ، وأن يشعر بأن
الصراع فى جوهره هو صراع اخلاقى ، حتى انه ذكر فى كتابه أنه تراءى
له أن مقابلة مع جلادستون يمكن أن تكون ذات أثر فعال ، وأنه من المعزى
أن يتوقف خط أمة بأسرها ، وأفضل الآمال لاصلاح ديانها ، على مقابلة رجل

سبن والتحدث اليه لمدة نصف ساعة ، إذ كان يشعر بقدرته على الانتاج
جلادستون ، وفى رأيه أن ذلك لو كان قد حدث لما غزت إنجلترا مصر -
راجع : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر - مرجع سابق - ص ٣٤٩ .

(٥٥) الرافعى - عصر اصماعيل - ج ٢ .
(٥٦) مصطفى كامل - المسألة الفرقيية - مطبعة المؤيد - القاهرة -
١٨٩٥ .

(٥٧) مصطفى كامل : اللؤواء - العدد ٥٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠١
(٥٨) المرجع نفسه .

(٥٩) محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المقترب عليه - ط ١ -
مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٤٧ .

(٦٠) جوليت آدم : إنجلترا فى مصر - ترجمة على فهمى كامل -
القاهرة - ١٩٣٦ .

(٦١) الجريدة - بتسايرخ ٢٣ مارس ١٩٠٧ و ٢١ سبتمبر ١٩١١

(٦٢) عباس محمود العقاد - سعد زغلول - سيره وتحيه - ط ١ -
القاهرة ١٩٣٦ - ص ٧٢ . (٦٣) المرجع نفسه ص ٤٠٨ .

(٦٤) خطب سعد زغلول بأشأ الحديثه - جمعها محمود فؤاد - القاهرة
١٩٢٣ . (٦٥) العقاد : سعد زغلول ص ٦٩ .

(٦٦) محمود الخفيف : عرابى المقترب عليه ص ٧ .
(٦٧) المرجع نفسه ص ٤ (٦٨) المرجع نفسه ص ٢٠٤ .

(٦٩) المرجع نفسه ص ٦٨ .
(٧٠) راجع الكتاب المقرر على طالبة السنة الثانية الثانوية ، شعبة

آداب ، بالمدارس المصرية ، بعنوان : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ط
١٩٦٨ . (٧١) المرجع السابق ص ٩٤ الى ص ١٢٨ .

(٧٢) محمود فهمى (بافا) : البحر الزاخر فى تاريخ الأوائل والأواخر .
القاهرة ١٨٩٥ - ج ١ .

(٧٣) رشيد رضا - مجلة المنار - المجلد ٤ (١٩٠١) ص ٥١٢ .
(٧٤) فتحي خليل : مات مؤرخ الثورات السبع - الطليعة القاهرية -

فبراير ١٩٦٧ . (٧٥) محمود الخفيف - مرجع سابق ص ٦٤ .
(٧٦) المرجع نفسه ص ٥٥٥ .

(٧٧) كذلك فنحن نتحفظ حين يعتذر البعض عن المواقف الضعيفة
للثوار بإبراز جانب آخر من أنشطتهم . وفى هذا الصدد فإن قول الأستاذ

نعمان عاشور أن تفرغ البارودى للشعر والأدب بعد هودته من المنفى ، أثر
أبقى وأخلد فى التاريخ من كل زعامة سياسية ، أو قيادة حربية ، قول نتحفظ

عليه بشده ، فالعمل السياسى الثورى - قيادة ونشاط - هو أهم أدوار الانسان
وأكثرها تأثيرا - راجع مقال نعمان عاشور - اخبار اليوم القاهرية فى

٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ .

- (٧٨) راجع هامش رقم ٨ فى هذا المدخل .
 (٧٩) فوزى جرجس - مرجع سابق ص ٧٦ .
 (٨٠) المرجع نفسه ص ٧٦ ونظن أن هناك خطأ مطبعياً فى هذه العبارة
 التى لا تقيم الا على النحو التالى « الأمر الذى يكون له رد الفعل الايجابى » .
 (٨١) المرجع نفسه ص ٧١ . (٨٢) المرجع نفسه ص ٧٣ .
 (٨٣) المرجع نفسه ص ٧٥ . (٨٤) المرجع نفسه ص ٨٦ .
 (٨٥) المرجع نفسه ص ٨٧ .
 (٨٦) المرجع نفسه ص ٩٠ . ونظن أن مصطلح العمال هنا غير محدد ،
 ولعل الأستاذ فوزى يقصد العمال الزراعيين .
 (٨٧) المرجع نفسه .
 (٨٨) للدكتور محمد أنيس أكثر من مرجع شرح فيه وجهة نظره فى
 الثورة العربية ، منها المرجع الذى عرضنا منه هذا الرأى ، وهو مقالاته :
 دراسة فى المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية - وهى مطبوعة مطبعة
 محدودة على الرونيو - ونشرت فى الكاتب القاهرية - ١٩٦٥ - فضلاً عن
 كتابه : الجذور التاريخية لثورة يوليو ١٩٥٢ .
 (٨٩) رشدى صالح - مرجع سابق ص ٢٣ .
 (٩٠) المرجع نفسه ص ٢٤ .
 (٩١) المرجع نفسه .
 (٩٢) المرجع نفسه ص ٢٥ . (٩٣) المرجع نفسه ص ٢٦ .
 (٩٤) المرجع نفسه ص ٢٦ ، ٢٧ . (٩٥) المرجع نفسه ص ٢٧ .
 (٩٦) المرجع نفسه ص ١٤ . (٩٧) المرجع نفسه ص ١٥ .
 (٩٨) د. رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العربية -
 دار الكاتب العربى بالقاهرة - ١٩٦٩ - ص ١١ .
 (٩٩) المرجع نفسه ص ١٧ . (١٠٠) المرجع نفسه ص ٥٥ .
 (١٠١) المرجع نفسه ص ٥٦ . (١٠٢) المرجع نفسه ص ٥٧ .
 (١٠٣) المرجع نفسه ص ١٣ .
 (١٠٤) د. رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر -
 دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٦٨ ص ١٣٧ .
 (١٠٥) المرجع نفسه ص ١٣٨ . (١٠٦) المرجع نفسه ص ١٣٩ .
 (١٠٧) رفعت : الأساس ص ١٩٥ . (١٠٨) المرجع نفسه
 (١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠١ . (١١٠) المرجع نفسه ص ١٩٩ .
 (١١١) المرجع نفسه ص ٢٠١ . (١١٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣ .
 (١١٣) المرجع نفسه ص ٢٠٤ . (١١٤) المرجع نفسه
 (١١٥) المرجع نفسه ص ٢١٢ . (١١٦) المرجع نفسه ص ١٢٣ ، ٢١٤ .
 (١١٧) رفعت : تاريخ الفكر ص ١٤٦ .
 (١١٨) المرجع نفسه ص ١٤٩ . (١١٩) المرجع نفسه ص ١٥٦ .

(١٢٠) المرجع نفسه ص ١٦٢ (١٢١) المرجع نفسه ص ١٦٠/١٥٩
(١٢٢) د. فؤاد مرسي : البعد الاجتماعي للشخصية المصرية العاصرة -
الفكر المعاصر القاهرية - ١٩٦٩ .

هوامش الفصل الأول .

(١) راجع : صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية - ط ١ -
مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ .
(٢) من الاقطاع الأوربي والاقطاع العثماني راجع : د. محمد أنيس :
الدولة العثمانية والشرق العربي - مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٦٠ .
(٣) د. محمد أنيس : الدولة العثمانية ص ١٦٦ .
(م٣) عبد الرحمن الرفاعي : عصر محمد علي - مكتبة النهضة المصرية
القاهرة .

راجع أيضا : راشد البراوي - ومحمد حمزة عليش : تطور مصر
الاقتصادي في العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ .
(١/م٣) الرفاعي : عصر محمد علي .
(٤) د. أنيس : الدولة العثمانية ص ٢٠٢ .
(٥) المرجع نفسه . (٦) روزشتين ص ٤٩ .
(٧) المرجع نفسه . (٨) روزشتين : هامش ص ٤٦ .
(٩) أمين مصطفى عفيفي : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر
الحديث - القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٨٨ .
(١٠) المرجع نفسه ص ٣٩٢/٣٩٠ .
(١١) روزشتين ص ١٢٠ . (١٢) العيمس نقلا عن روزشتين .
(١٣) لاندر (داليد) : بتوك وباشوات - ترجمة عبد العظيم أنيس -
دار المعارف بمصر ١٩٦٠ - ص ١٤٣ .
(١٤) راجع محمد قاسم ومحمد حسنى : تاريخ القرن التاسع عشر -
أوربا .

(١٥) لاندر - مرجع سابق ص ٢٠٩/٢١١ .
(١٦) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال .
(١٧) روزشتين ص ٥٨ . (١٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .
(١٩) المرجع نفسه ص ٧١/٦٤ . (٢٠) المرجع نفسه
(٢١) المرجع نفسه ص ١٣٤ . (٢٢) المرجع نفسه ص ١٧٠ .
(٢٣) كرومر (اللورد) : الثورة المرابية ص ٢٣/٢١ .
(٢٤) المرجع نفسه ص ٥٦ . (٢٥) المرجع نفسه ص ٢٢ .
(٢٦) المرجع نفسه ص ١٠٢ . (٢٧) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال
(٢٨) كرومر - الثورة المرابية ص ٩٧ .
(٢٩) المرجع نفسه ص ٩٦ .

- (٣٠) كرومر ص ٧٢ وروزشتين ص ٢٣٤ .
- (٣١) كرومر ص ٧٢ . (٣٢) كرومر ص ٩٨ وروزشتين ص ٢٥٦
- (٣٣) روزشتين ص ٢٧٢ . (٣٤) روزشتين ص ٢٦٨ .
- (٣٥) كرومر ص ١٠٠ وروزشتين ص ٢٥٦ .
- (٣٦) كرومر ص ١٠٤ وروزشتين ص ٣٧ .
- (٣٧) روزشتين ص ٢٩٧ ، هذا ولم يشر كرومر الى هذه الوثيقة الهامة التي تكشف عن الاسباب الحقيقية للتدخل - أنظر مدخل هذه الدراسة ص ٣٦/٣٩ .
- (٣٨) كرومر ص ٨١ . (٣٩) المرجع نفسه .
- (٤٠) بلنت ص ٣٣٦ و ٣٤١ . (٤١) المرجع نفسه .
- (٤٢) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأمراض في النهضة المصرية المعروفة بالثورة العربية - نشرت بعنوان مذكرات عرابي - دار الهلال - ١٩٥٣ - ج ١ ص ١١١/١١٢ .
- (٤٣) كرومر ص ١٥٠ . (٤٤) المرجع نفسه ص ١٦١ .
- (٤٥) المرجع نفسه ص ١٦٣ (٤٦) بلنت ص ٣٩٧ .
- (٤٧) كرومر ص ١٨١ . (٤٨) كرومر ص ٢٠٤ .
- (٤٩) روزشتين ص ٣٣٣/٣٣٤ (٥٠) المرجع نفسه ص ٣٥٢ .

هوامش الفصل الثاني :

- (١) راجع صبحي وحيدة - ص ١٦٩ .
- (٢) ، (٣) جاك بيرك - مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥١ .
- (٤) وسيم خالد : من يوميات الجبرتي - مجلة الكاتب القاهرية - أغسطس ١٩٦٥ .
- (٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٧ .
- (٦) الكتاب المذكور هو كتاب بوناپرت للملازم لويس ويتجيم وطبع في بيروت راجع ص ٦٢١ من كتاب بلنت .
- (٧) مذكرات عرابي ج ١ . (٨) روزشتين ص ٨٩ .
- (٩) بلنت التاريخ السري للاحتلال - (١٠) لائلر - ص ٩٧ .
- (١١) مذكرات محمد عبده ص ٧٣ وقد اشار مرة أخرى الى هذه العريضة في ص ١٢٩ من المذكرات ويذكر أنها قدمت قبل استعفاء شريف باشا أي قبل ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، في حين يذكر روزشتين أنها قدمت في مايو ١٨٨٠ (ص ٢١٩ من غراب مصر) وهو نفس ما يذكره بلنت (ص ١٧٩) . ويؤكد الاثنان أنها رفعت الى وزير الحربية وليس الى رئيس الوزراء رياض ، أو الى الخديو كما ذكر الشيخ محمد عبده . ولم يذكر عرابي شيئاً عن هذه العريضة في مذكراته .

- (١٢) مذكرات محمد عبيد ص ١٠٤
- (١٣) المصدر نفسه ص ٩٨
- (١٤) كرومر ص ٤٣
- (١٥) المصدر نفسه - مع ملاحظة خبث كرومر في استخدامه للفظ: « المسلمون »
- (١٦) مذكرات هرايى • (١٧) المصدر نفسه
- (١٨) كرومر ص ٤٧ • (١٩) مذكرات محمد عبيد ص ١٣٢
- (٢٠) المصدر نفسه ص ١١٥
- (٢١) المصدر نفسه
- (٢٢) باير - تاريخ الملكية الزراعية في مصر ص ٣٢ نقلا عن
- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العربية
- (٢٣) باير - ص ٣٣ نقلا عن رفعت - المرجع السابق
- (٢٤) أمين عفيقى : ص ٤٨ • (٢٥) المرجع نفسه ص ٩٣
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٩٤ ، ٩٥ • (٢٧) لاندر ص ٧٢ و ٧٣
- (٢٨) أمين عفيقى ص ٩٦ • (٢٩) المرجع نفسه
- (٣٠) نفس المصدر والصيغة • (٣١) روزشتين ص ٢٠١
- (٣٢) أمين عفيقى ص ١٢٤ ، ٢٩٩
- (٣٣) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي ص ٤٨
- (٣٤) لاندر ص ٢٤٢ ، ٢٤٣
- (٣٥) المرجع نفسه ص ٢٤٤ ، ٤٤٥
- (٣٦) حلى مبارك - الخطط التوفيقية ١٩ ص ٢ ، ٤٢
- (٣٧) راجع المدخل - المدرسة الاشتراكية تتصف الثورة ، والفصل
- الخامس : المرحلة الخامسة
- (٣٨) عاطف الفهرى - الأرض والفلاح والحركة الوطنية في مصر -
- الفكر المعاصر القاهرية المدة ٥٥
- (٣٩) مذكرات هرايى ج ١ ص ١٩
- (٤٠) التيمس ١٨٧٧/٦/٢٧ نقلا عن روزشتين ص ١٠٦
- (٤١) التيمس في ١٨٧٩ / ٣/٣١ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨
- (٤٢) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦
- (٤٣) رفعت السعيد - الثورة العربية ص ٤٠
- (٤٤) مذكرات محمد عبيد
- (٤٥) ديسى ص ٩٤ - نقلا عن رفعت - الثورة العربية ص ١٩
- (٤٦) الرافعى - عصر اسماعيل ج ٢ ص ٦
- (٤٧) روزشتين ص ٤٢٢
- (٤٨) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦
- (٤٩) لاندر - بنوك وباشوات

- (٥٠) روزشتين - مرجع سابق .
 (٥١) مذكرات محمد عبده ص ٥٦ .
 (٥٢) جياس العقاد - عبقرى الاصلاح ص ٢٧ .
 (٥٣) التيمس فى ٢٣ - ١ - ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨ .
 (٥٤) راجع صلاح عيسى : المثقون بين الارهاب والثورة - الاداب البيروتية ١٩٦٥ .
 (٥٥) العقاد : محمد عبده ص ١٦ . (٥٦) مذكرات محمد عبده .
 (٥٧) المصدر نفسه . (٥٨) روزشتين - مرجع سابق .
 (٥٩) البرت حورانى : السوربون فى مصر فى القرنين ١٨ ، ١٩ - الفكر المعاصر ١٩٦٩ .
 (٦٠) روزشتين - مرجع سابق .
 (٦١) التيمس - نقلا عن روزشتين . (٦٢) لاندر ص ١٧٦ .
 (٦٣) الرافعى - الثورة المرامية ص ٨٨ .
 (٦٤) راجع صلاح عيسى : لماذا سقط الفكر الليبرالى فى مصر - المساء القاهرية ١٩٦٥ .
 (٦٥) مذكرات محمد عبده .
 (٦٦) جالبرت جورينى المصدر السابق .
 (٦٧) شارل بتهليم - التخطيط والتنمية - ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله طى ٣٣ ، ٣٤ .
 (٦٨) ابراهيم حامر - ثورة مصر القومية ص ٤٣ ، ٤٤ .
 (٦٩) د. عبد المزمز رفاعى : فجر الحياة النيابية ص ١٩٩ .
 (٧٠) انشور من قضايل الشرع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ١٥٠ فى الوجه القبلى و ٢٧٦ فى الوجه البحرى واستصلح من الاراضى الزراعية من بداية عهد اسماعيل الى سنة ١٨٦٩ ما قدرته خطبة العرش فى تلك السنة ب ٤٥٨ و ٣٢٧ وتبلغ الزيادة فى الاراضى الزراعية خلال عهد اسماعيل بتقدير لجنة و كليف ١٨٠٥٪ من مساحة الاراضى الزراعية .
 (٧١) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ٢٧ .
 (٧٢) لاندر ص ٩٩ ، ١٠٠ . (٧٣) لاندر ص ١١٦ .
 (٧٤) الصحفي الثائر ص ٨٦ . (٧٥) لاندر ص ٢١٦ .
 (٧٦) لاندر ص ٧٨ ، وراجع نشاط التجار المصريين فى السودان وحجم تجارتهم فى كتاب عبد الرحمن الرافعى - مصر والسودان ص ١٢٩ من الطبعة الاولى .
 (٧٧) روزشتين ص ٧٦ ، ٨٧ .
 (٧٨) امين عفيفى ص ١٣٧ . (٧٩) لاندر ص ٧٨ ، ٧٩ .
 (٨٠) روزشتين ص ٤١٣ .
 (٨١) د. انيس : دراسة فى المجتمع المصرى .
 (٨٢) روزشتين ص ٥ - ٦ . (٨٣) لاندر ص ٣٦٠ .
 (٨٤) د. انيس : المرجع السابق .
 (٨٥) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد - الطليعة ديسمبر ٦٦ .

- (٨٦) المصدر نفسه .
- (٨٧) مذكرات محمد عبده من ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .
- (٨٨) المصدر نفسه من ٧٦ . (٨٩) روزشتين - خراب مصر .
- (٩٠) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٧٦ و ٢٧٧ .
- (٩١) بلنت : من ١٦٩ . (٩٢) كرومر من ٢٠ .
- (٩٣) المصدر نفسه .
- (٩٤) مذكرات محمد عبده من ١٠٨ ، ١٠٩ .
- (٩٥) د. علي الحديدي - عيد الله النديم خطيب الوطنية من ٤٦ .
- (٩٦) مذكرات محمد عبده من ١٠٩ .
- (٩٧) د. الحديدي - من ١٠٠ - ١٠٣ ، ١٠٦ .
- (٩٨) بلنت - من ١٨٠ .
- (٩٩) مذكرات محمد عبده من ١١٤ .
- (١٠٠) المصدر نفسه من ١٣٠ .
- (١٠١) رفعت - الثورة المرابية من ١٣٧ .
- (١٠٢) روزشتين من ١٣٠ وهو نفس الرقم الذي قدره غيره من الباحثين .
- (١٠٣) لاندر من ٨٢ . (١٠٤) روزشتين من ١٣٠ .
- (١٠٥) الحديدي من ١٨٦ - والأصل العربي للمثال مفقود نشر ، الترجمة بالتيمنس في ١٨٨٢/١٢/١٤ .
- (١٠٦) بلنت من ٥٧ .
- (١٠٧) التيمنس في ١٨٧٩/١/٢٣ - نقلا عن روزشتين من ١٣٠ .
- (١٠٨) المرجع نفسه . (١٠٩) المرجع نفسه من ٢٠٨ .
- (١١٠) بلنت من ٢٣ .
- (١١١) د. رفعت السعيد : الثورة المرابية من ٣٧ .
- (١١٢) لاندر من ٨٠ ، ٨١ ، ٢٢ .
- (١١٣) باهر - من ٦٣ نقلا عن د. رفعت من ٤٥ .
- (١١٤) لاندر من ٨٣ . (١١٥) نفس المصدر من ٨٦ .
- (١١٦) راجع الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٣٨ ، ٢٥٣ .
- (١١٧) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٦٤ .

هوامش الفصل الثالث :

- (١) الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار .
- (٢) عيد القادر المغربي : جمال الأفقاني من ٣٢ .
- (٣) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث .

- (٤) العقاد : مبعري الإصلاح محمد عبده ص ٤٤ •
 (٥) المغربي : ص ٦٧ •
 (٦) بلنت ص ٢٢٥ •
 (٧) الطائف في ١٨٨٢/٤/٢٩ (٨) المغربي ص ٤٧ •
 (٩) مذكرات محمد عبده • (١٠) المصدر نفسه ص ٧٢ •
 (١١) كروم ص ٦٩ •
 (١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٦ •
 (١٣) المصدر نفسه ص ١٦ • (١٤) بلنت ص ٢٢٩ •
 (١٥) بلنت ص ١٧٧ • (١٦) الحديدي ص ٨٧ •
 (١٧) المرجع نفسه ص ٢١٤ • (١٨) بلنت ص ٣١٧ •
 (١٩) بلنت ص ٢٧٦ • (٢٠) بلنت ص ٢٣٣ •
 (٢١) د. الحديدي ص ١٨٤ ، ١٨٨ •
 (٢٢) مذكرات محمد عبده ص ٢٩ •
 (٢٣) الأعمال الكاملة للأفغاني - جمعها د. محمد عماره ص ٥٢٤ •
 (٢٤) د. إبراهيم عبده - الصحفي الثائر ص ٢١ •
 (٢٥) د. الحديدي ص ٤١ •
 (٢٦) راجع مناقشة هذا البرنامج ونصه الكامل في الفصل الخامس •
 (٢٧) التكتيك والتكتيك في ١٨٨١/١٠/٩ •
 (٢٨) الجبرتي - نقلًا عن محمد عبده ص ٢٦ •
 (٢٩) عبد العزيز رفاعي ص ١١٨ ، ١٢١ •
 (٣٠) بلنت ص ١٦٨ • (٣١) مذكرات محمد عبده ص ٢٨ •
 (٣٢) الأعمال الكاملة للأفغاني : ص ٤٧٣ •
 (٣٣) المصدر نفسه ص ٤٧٥ •
 (٣٤) عثمان أمين : الأفغاني في القاهرة الفكر المعاصر •
 (٣٥) الأعمال الكاملة ص ٤٧٨ •
 (٣٦) مذكرات محمد عبده ص ٥٦ •
 (٣٧) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ ص ١٥٢ •
 (٣٨) المرجع نفسه ص ٣٨ • (٣٩) المرجع نفسه ص ١٦٦ •
 (٤٠) جلسة مجلس النواب • (٤١) مذكرات هرايبي •
 (٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٤٠ •
 (٤٣) المصدر نفسه ص ١٤٢ • (٤٤) المصدر نفسه ص ١٤ •
 (٤٥) المصدر نفسه ص ١٥٣ •
 (٤٦) مذكرات محمد عبده ص ١٤ •
 (٤٧) رفاعي الطهطاوي - مناهج الآليات •
 (٤٨) المصدر نفسه • (٤٩) المصدر نفسه •
 (٥٠) د. علي الحديدي ص ٨٧ •
 (٥١) المرجع ص ١١٣ • (٥٢) المرجع ص ١٢٠ •

- (٥٣) المرجع من ١٢١ •
 (٥٤) إبراهيم عبده - الصنعى الثالث من ١٤ •
 (٥٥) المرجع نفسه من ٣٩ •
 (٥٦) المرجع نفسه من ٥٨ •
 (٥٧) المرجع نفسه من ٥٩ • (٥٨) الطلبة - مايو ١٩٦٧ •
 (٥٩) ميد النعم شميس - الأفغانى - الجمهورية القاهرية ٥ ديسمبر ١٩٦٨ •
 (٦٠) المرجع نفسه •
 (٦١) المرجع نفسه •
 (٦٢) الأعمال الكاملة للأفغانى - من ١٩٩ - ٢٠٠ •
 (٦٣) المصدر نفسه من ٤٢٨ •
 (٦٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال •
 (٦٥) مذكرات محمد عبده من ١٤٣ •
 (٦٦) المصدر نفسه • (٦٧) بلنت : التاريخ السرى •
 (٦٨) المرجع نفسه •
 (٦٩) كرومر - الثورة العربية من ٧٠ •
 (٧٠) بلنت من ٤٥٣ •
 (٧١) فان يملن - مصر وإوروبا - ج ١ ص ٢٦ نقلًا عن الرافعى •
 عصر اسماعيل ج ٢ من ١٢٣ •
 (٧٢) ماك كون - مصر كما هي من ٨٥ نقلًا عن عصر اسماعيل ج ٢ •
 من ١٢٣ • (٧٣) مذكرات هرابى ج ١ ص ١٦ •
 (٧٤) الصنعى الثالث من ٩٢٨ • (٧٥) لانتير من ٣٠٢ ، ٣٠٣ •
 (٧٦) بلنت : التاريخ السرى • (٧٧) بلنت : التاريخ السرى •
 (٧٨) ماك كون - مصر كما هي من ٨٥ نقلًا عن عصر اسماعيل •
 من ١٢٣ • (٧٩) بلنت من ٤٥٧ (٨٠) المرجع نفسه من ٤٥٣ •
 (٨١) راجع لانتير من ٨٤ ، ٨٥ • (٨٢) لانتير من ٤٥٣ •
 (٨٣) المقاد - محمد عبده من ٤٨ • (٨٤) نفسه ٨٤ •
 (٨٥) راجع الجبريتى - عجائب الآثار •
 (٨٦) المقاد : مرقى الإصلاح •
 (٨٧) المقاد : محمد عبده من ٦٤ •
 (٨٨) رفاعة الطهطاوى - تلخيص الأبريز •
 (٨٩) المصدر نفسه •
 (٩٠) راجع صلاح عيسى : الدوريات الثقافية فى مصر فى القرن ١٩ -
 الجزء الاول : روضة المدارس المصرية دراسة لم تنشر •
 (٩١) مذكرات محمد عبده من ٢٧ •
 (٩٢) المنبرى : الإفغانى من ٩٩ •
 (٩٣) موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية من ١٣٦ ، ١٣٧ •
 (٩٤) د. محمد حنفي : الإفغانى - الفكر المعاصر ٥١ •

- (٩٥) المغربي : ص ٣٤
- (٩٦) محمد عبد الفتى حسن : عبد الله فكرى ص ٣٤
- (٩٧) الأعمال الكاملة للأفغانى ص ٩٩ • (٩٨) المغربى - ص ٤٧
- (٩٩) أخبار اليوم ١٠/٤/١٩٧٠
- (١٠٠) عثمان أمين : الأفغانى فى القنصرة - الفكر المعاصر العدد ٥١
- (١٠١) د- حسن حنفى - الأفغانى - الفكر المعاصر العدد ٥١
- (١٠٢) مذكرات محمد عبده ص ٣٤
- (١٠٣) د- الحديدي ص ١٧٦
- (١٠٤) د- حسن حنفى - المرجع السابق
- (١٠٥) راجع على سبيل المثال هذا المفهوم لدى الدكتور على الحديدي فى كتابه عن النديم : والأستاذ محمد صمارة فى « الأفغانى - ملف الطليعة » أبريل ١٩٦٩
- (١٠٦) راجع تريف د- لويس هوش
- (١٠٧) كامل زهيرى : السان سيمونيون فى مصر - الهلال ١٩٦٨
- (١٠٨) الطهطاوى - مناهج الالباب ص ٩٣ ، ٩٤
- (١٠٩) د- لويس هوش - تاريخ الفكر المصرى ج ٢ ص ١٨٤
- (١١٠) الحديدي ص ٣٣ • (١١١) المرجع نفسه ص ٢٢
- (١١٢) تاريخ مصر فى هذا العصر لعبد الله النديم ص ٥٣
- (١١٣) التكتيك والتكتيك فى ١٥/٨/١٨٨١
- (١١٤) التكتيك ١٨/٩/١٨٨١
- (١١٥) تاريخ الأستاذ الامام - الشيخ رشيد رضا - ج ١ ص ١٤٨
- (١١٦) بلنت ص ٦٢٤ • (١١٧) نفسه ص ٤٥٣
- (١١٨) بلنت ص ٤٥٧
- (١١٩) كان جون نينيه مميذا للجالية السويسرية فى مصر وله كتاب من الثورة المراحية
- (١٢٠) جارودى - الاسلام والاشتراكية - الطليعة يناير ١٩٧٠
- (١٢١) محمود اسماعيل عبد الرزاق : جارودى والاسلام - الفكر المعاصر فبراير ١٩٧٠
- (١٢٢) جارودى - المصدر السابق

هوامش الفصل الرابع :

- (١) المقاد : محمد عبده ص ١٥٨
- (٢) المرجع نفسه • (٣) المغربى ص ٧٦
- (٤) المقاد - محمد عبده ص ١٣٧
- (٥) عثمان أمين - الفكر المعاصر ٥١ • الهوامش للأستاذ الطنحى
- (٦) هامش ص ٦٤ من مذكرات محمد عبده

- (٧) عثمان أمين - المرجع السابق .
- (٨) هامش ص ٤٦ عن مذكرات محمد عبده .
- (٩) د. أنيس - دراسة في المجتمع المصري .
- (١٠) الحديدي ص ٦٨ . (١١) الطناحي المرجع السابق .
- (١٢) المرجع نفسه .
- (١٣) جرجي زيدان : تاريخ الماسونية العام .
- (١٤) د. عبد العزيز رفاعي : المصدر السابق ٩١ - ٩٢ .
- (١٥) الحديدي ص ٦٨ . (١٦) عثمان أمين المرجع السابق .
- (١٧) رفاعي ٩١ - ٩٢ .
- (١٨) تاريخ الماسونية العام - ٢١٠ وذكرها أيضا محمد عبده ٦٣٦ .
- (١٩) التاريخ الذي كتبه عرابي ثلثت . التاريخ المصري ص ٦٢٤ .
- (٢٠) ثلثت ٦٤٢ . (٢١) مذكرات محمد عبده ٦٣ .
- (٢٢) التجارة - الفندق ٢١٤ في ١٨٧٩/٤/٧ .
- (٢٣) التجارة ٢١٦ في ١٨٧٩/٤/٩ .
- (٢٤) مذكرات محمد عبده ١٠٤ .
- (٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٥ . (٢٦) المصدر نفسه .
- (٢٧) معبر المصريين ص ٧٩ . (٢٨) الحديدي ص ٨١ .
- (٢٩) مذكرات محمد عبده ٦٩ . (٣٠) الحديدي ص ٨٢ .
- (٣١) مذكرات محمد عبده ص ٩٠ .
- (٣٢) رفعت السعيد : الفكر الاشتراكي ص ١٢٢ .
- (٣٣) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة ج ٤ ص ٧٩ .
- (٣٤) الرافعي : الثورة العرابية ص ٧٠ .
- (٣٥) المرجع نفسه .
- (٣٦) رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكي ص ١٤٠ .
- (٣٧) ثلثت ٦٢٤ د. محمد عبده للمقاد ص ١٦١ .
- (٣٨) ثلثت ص ٦٢٠ . (٣٩) ثلثت ص ٦٢١ .
- (٤٠) هن موبيلي بل - رفاعي ص ١٣٥ .
- (٤١) ملتر ص ٢٠ رفعت : الثورة العرابية ص ١٧٧ .
- (٤٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٦ .
- (٤٣) مذكرات عرابي ص ٣٥ . (٤٤) ثلثت ص ٦٢٢ .
- (٤٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ٤٢ .
- (٤٦) ثلثت ص ٦٢٤ . (٤٧) كرومر ص ٤٧ .
- (٤٨) ثلثت ص ٦٢٦ .
- (٤٩) هو خاير بن ملباي ، الامير المملوكي الذي سلم دولة سلاطين المماليك للعثمانيين حين خان آخر سلاطينها قانصوه الغوري .

- (٥٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ٥٠ .
- (٥١) بلنت ص ٦٢٦ ويقول أن الاجتماع حضره الضباط الثلاثة فقط .
- (٥٢) مذكرات عرابي ج ١ ص ٥٩ الملحق الأول لكتاب التاريخ السري .
- (٥٣) بلنت : تاريخ حياة عرابي بقلمه ملحق كتاب الاحتلال السري
- (٥٤) الحديدي : ص ٤٢ .
- (٥٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٠٢ .
- (٥٦) راجع : صلاح عيسى : الصحافة الاشتراكية في ج ٢ ص ٢٠٤ .
- الحرية اللبنانية ، وله أيضا : الدوريات الثقافية في القرن التاسع عشر - دراسة لم تفسر .
- (٥٧) مذكرات محمد عبده ص ٥٨ .
- (٥٨) تاريخ مصر في هذا العصر : ص ٥٣ .
- (٥٩) المصدر السابق ٥٤/٥٣ .
- (٦٠) فليپ دى طرازي : تاريخ الصحافة العربية ج ٢ ص ٢٨٢ .
- (٦١) ابراهيم عبده : الصحفي الثائر : ص ٦٥ .
- (٦٢) المرجع نفسه .
- (٦٣) فريد أديب : أخبار اليوم في ١٤/٦/١٩٦٩ .
- (٦٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٥ .
- (٦٥) الصحفي الثائر ص ٦٥ . (٦٦) الصحفي الثائر ص ٧٤ .
- (٦٧) نفس المصدر ص ٢٨٠ وراجع تمثيلية بمنوان « الجهادي » نشرتها الهلال القاهرية في ابريل ١٩٦٩ وتضمن التدييد بالحياة الميثة التي كان يمشيها ضباط الجيش .
- (٦٨) الصحفي الثائر ٨٢ . (٦٩) المرجع نفسه ص ٨٣ .
- (٧٠) المرجع نفسه ص ١٨٧ . (٧١) المرجع نفسه ٩١ .
- (٧٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٥٥ .
- (٧٣) التنكيك والتبكيك ١٨٨١/٦/١٣ .
- (٧٤) الحديدي ص ١٨١ . (٧٥) المرجع نفسه ص ١٨٧ .
- (٧٦) التنكيك والتبكيك نقلًا عن الحديدي ص ٣٠٦ .
- (٧٧) الحديدي ص ١٦٦ . (٧٨) المرجع نفسه .
- (٧٩) الطائف ١٨٨٢/٦/٢٩ .
- (٨٠) عمر طوسون - ضرب الامكندرية في ١١ يوليو ص ١٠٢/١٠١ .
- (٨١) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ .
- (٨٢) التنكيك والتبكيك ١٨٨٢/٦/٦ .
- (٨٣) بلنت ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ وراجع أيضا الاهرام في ١٨٦٥/٣/٥ حول دور وكالتا روتر ومافاس .

- (٨٤) بلنت ص ٢١٦ •
- (٨٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ •
- (٨٦) بروني : كيف دافعنا عن عرابي ص ١٣٩ نقلًا عن الخفيف
- ٤٦٥ (٨٧) مذكرات عرابي ج ١ ص ٤٤٠ •
- (٨٨) استجواب أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ - مصر للمصريين •
- (٨٩) المصدر نفسه •
- (٩٠) مضمر التحقيق مع عرابي - الطليعة أبريل ١٩٦٧ •
- (٩١) المغربي : مرجع سابق • (٩٢) الحديدي ص ٨٧ •
- (٩٣) المرجع نفسه • (٩٤) الحديدي ص ١٢١ •
- (٩٥) الحديدي ص ٩٦ •
- (٩٦) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٧٥ ، ٥٨ •
- (٩٧) الحديدي ص ١٥٠ • (٩٨) الحديدي ص ٢٥٣ •
- (٩٩) التنكيت والتبكيث ١٠/١٦/١٨٨١ •
- (١٠٠) التيمس في ١٠/٣/١٨٨٢ عن الحديدي ص ٧٩ •
- (١٠١) الحديدي ص ١٩١ •
- (١٠٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٦٥ - ٦٦ •
- (١٠٣) تقرير محمد عبده لبلنت - ملاحق التاريخ السري •
- (١٠٤) النصوص، نقلًا عن مذكرات عرابي ج ١ •
- (١٠٥) الحديدي : مرجع سابق •
- (١٠٦) الحديدي : مرجع سابق •
- (١٠٧) الحديدي ص ١٠٤ •
- (١٠٨) التحقيق مع عرابي : الطليعة فبراير ٦٦ •
- (١٠٩) التيمس في ١٨٨٢/٥/٢٩ - الحديدي ١٩٥ •
- (١١٠) الصحفي الثائر ص ٢٨ - ٢٩ •
- (١١١) الطائف ١٨٨٢/٤/٢٩ •
- (١١٢) راجع تقويم الثيل لأمين سامي بافا •
- (١١٣) نقلًا عن محمد عبده للمقاد •
- (١١٤) روزشتين ص ١٩٧٩ •
- (١١٥) ملاك جرجس : التناقضات بين الثورة الصناعية والبيروقراطية المصرية - الأهرام الاقتصادي ٢٥١ أول أبريل ١٩٧٠ •
- (١١٦) كرومر ص ٨٨ •
- (١١٧) الرافعي - الثورة المرابية ص ٩٩ •
- (١١٨) المرجع نفسه ص ١٠٦ • (١١٩) المرجع نفسه •
- (١٢٠) المرجع نفسه •
- (١٢١) مضمر التحقيق مع عرابي - فبراير ١٩٦٦ •
- (١٢٢) الرافعي : الثورة العربية •

- (١٢٣) بلفت من ٢٣١
- (١٢٤) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٢٤
- (١٢٥) بلفت من ٢٣٢
- (١٢٦) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧
- (١٢٧) الطائف ١٩٨٢/٤/٢٩
- (١٢٨) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٦
- (١٢٩) الوقائع المصرية - العدد ٨٠٣ - ١٨٧٩/٣/٢٦
- (١٣٠) الوقائع المصرية - (١٣١) الرافعي : الثورة الخرابية
- (١٣٢) عيد الميزن رفاي ص ١١
- (١٣٣) الرافعي - عصر اسماعيل ج ٢
- (١٣٤) د- رفاي ص ١١
- (١٣٥) المحروسة في ١٨٨٢/٥/٣
- (١٣٦) الجوائب في ١٨٨٢/٦/٢٧
- (١٣٧) المحروسة في ١٨٨٢/٥/٣
- (١٣٨) الوطن ٢٤٠ في ١٨٨٢/٨/٧
- (١٣٩) مذكرات عرابي المشطوبة ص ٢٩٩ نقلا من الرافعي
- (١٤٠) الرافعي : الثورة العرابية ص ١٤٨
- (١٤١) مذكرات عرابي ج ٢ ص ١١٤
- (١٤٢) الوقائع المصرية في ١٨٨١/٩/١٧
- (١٤٣) د- رفاي ص ١٦٧
- (١٤٤) بلفت من ٢٧٠
- (١٤٥) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٣/٢٥
- (١٤٦) جلسة ١٨٨٢/٢/٢٧
- (١٤٧) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٢/١٥
- (١٤٨) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٢/٢٠
- (١٤٩) مذكرات محمد عيده ص ١٧٣
- (١٥٠) مذكرات محمد عيده ص ٨٨
- (١٥١) نفس المصدر ص ١٧٣
- (١٥٢) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٨٥
- (١٥٣) روزشتين ص ١٥٦
- (١٥٤) عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٨٩
- (١٥٥) د- عيد الميزن رفاي ص ٢٤
- (١٥٦) الوقائع المصرية العدد ٢٨٤ في ١٨٦٩/٤/١٤
- (١٥٧) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٣/٢٥
- (١٥٨) الرافعي - الثورة العرابية ص ٢٥٣
- (١٥٩) روزشتين ص ٢٤٣

- (١٦٠) عبد العزيز رفاعي من ١٥٠ - ١٥١
- (١٦١) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه من ٦١ - ٦٢
- (١٦٢) المرجع نفسه من ١٢٥ - (١٦٣) المرجع نفسه من ١٢٦
- (١٦٤) الرافعي : مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال من ٦٣
- (١٦٥) المرجع نفسه من ٦٥
- (١٦٦) مذكرات عرابي ج ١ من ١١٥
- (١٦٧) نوبار من ١٣٣ - ١٣٦
- (١٦٨) عن مشروع برقيات راجع من ٢٠٠ من كتاب سعد زغلول للمعلق
- (١٦٩) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٢٣
- (١٧٠) محضر التحقيق مع اسماعيل محمد باشا - الطليعة سبتمبر ١٩٦٦
- (١٧١) الرافعي : الثورة العرابية ٣٨٥
- (١٧٢) محضر التحقيق مع يعقوب سامي الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٧٣) محضر التحقيق مع يعقوب سامي الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٧٤) محضر التحقيق مع أحمد زفعت نوفمبر ١٩٦٦
- (١٧٥) محضر التحقيق مع عبد الرحمن رشدي - الطليعة القاهرة يناير ١٩٦٧
- (١٧٦) محضر التحقيق مع أحمد عرابي الطليعة القاهرة مارس ١٩٦٦
- (١٧٧) محضر التحقيق مع أحمد عرابي الطليعة القاهرة ابريل ١٩٦٦
- (١٧٨) محضر التحقيق مع أحمد عرابي - الطليعة ابريل ١٩٦٦
- (١٧٩) مذكرات عرابي أول من ١٨٩ ، ١٩٠
- (١٨٠) محضر التحقيق مع عرابي - الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٨١) مذكرات عرابي ج ١ من ١٩٨
- (١٨٢) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٣١
- (١٨٣) مذكرات عرابي ١٩٨

هوامش الفصل الخامس :

- (١) ويقدرهم البيان الرسمي بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ شابط - الوقائع المصرية ١٨٧٩/٢/٢٣
- (٢) الرافعي عصر اسماعيل من ١٧١ ، مذكرات محمد عبده من ٦٠
- نوبار باشا وما تم على يديه من ١١٤ ، ١١٥
- (٣) الرافعي : عصر اسماعيل ٢ من ١٧١
- (٤) محضر جلسة مجلس النواب في ١٩/٣/١٨٧٩
- (٥) محضر جلسة مجلس النواب في ٢٧/٣/١٨٧٩
- (٦) التيمس في ٩/٢/١٨٧٩ نقلا عن روزشتين من ١٦٥
- (٧) الرافعي - عصر اسماعيل ج ٢ من ١٨٤

(٨) محمد أنيس - الثورة العرابية - محاضرات المعهد العالي للدراسات
الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٥ -

- (٩) التيمس فى ١٦/٤/١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٥٩
- (١٠) رفاهى ص ١٢٣
- (١١) التيمس فى ١٩ مايو ١٨٧٩ روزشتين ص ١٧٨
- (١٢) الوقائع المصرية
- (١٣) روزشتين ص ١٨٨
- (١٤) مذكرات محمد عبده ص ٧٠ - ٧١
- (١٥) كرومر ص ١٨
- (١٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٦
- (١٧) الرافعى - الثورة العرابية ص ٦٧
- (١٨) روزشتين ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩
- (١٩) كرومر ص ٢٤ ، ٢٥ (٢٠) مذكرات محمد عبده ص ٦٨
- (٢١) المصدر نفسه ص ٧١ (٢٢) المصدر نفسه ص ٧٤
- (٢٣) كرومر ص ١٩
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعى - الثورة العرابية
- (٢٥) عبد المazel رفاهى ص ١٣٣
- (٢٦) الغففيك : حرايى المفتري عليه ص ٥٨
- (٢٧) التيمس فى ١٢/٩/١٨٨١ نقلا عن روزشتين ص ٢١٨
- (٢٨) نفس المصدر
- (٢٩) بلنت ١٨٥
- (٣٠) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ - ١٤٤
- (٣١) المصدر نفسه ص ١٥١
- (٣٢) المصدر نفسه ص ١٥٢
- (٣٣) المصدر نفسه
- (٣٤) بلنت ص ١٩٢
- (٣٥) بلنت : المرجع نفسه
- (٣٦) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤
- (٣٧) بلنت ص ١٨٦ (٣٨) بلنت ص ١٩٢
- (٣٩) المرجع نفسه
- (٤٠) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤
- (٤١) الرافعى - الثورة العرابية ص ٧٢
- (٤٢) مذكرات حرايى ج ١ ص ٧٩
- (٤٣) المصدر نفسه ص ٨٠
- (٤٤) المصدر نفسه ص ٨٢
- (٤٥) المصدر نفسه ص ٨٠
- (٤٦) بلنت ص ٢٥٧
- (٤٧) كرومر ص ٨٦
- (٤٨) كرومر ص ٨٧
- (٤٩) كرومر ص ٨٥
- (٥٠) المصدر نفسه
- (٥١) كرومر ص ٦٥
- (٥٢) كرومر ص ٨٥

- (۵۲) روزشتين من ۲۴۳ : (۵۴) روزشتين من ۲۴۴
- (۵۵) کروم من ۶۱ - ۶۲
- (۵۶) مذکرات محمد عبده من ۱۷۰
- (۵۷) نقش المصدر من ۱۶۹
- (۵۸) مذکرات عراقی من ۶۸
- (۵۹) کروم : مرجع جایی
- (۶۰) کروم من ۱۰۲ ، ۱۰۳
- (۶۱) کروم من ۸۴
- (۶۲) کروم ۱۰۴
- (۶۳) کروم ۱۰۴
- (۶۴) کروم ۱۰۹
- (۶۵) کروم ۹۳
- (۶۶) کروم ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳
- (۶۷) کروم ۸۴
- (۶۸) کروم ۱۰۸
- (۶۹) بلنت من ۲۵۲
- (۷۰) بلنت من ۲۴۸ ، ۲۴۹
- (۷۱) بلنت ۲۵۴
- (۷۲) بلنت ۲۳۶
- (۷۳) بلنت ۳۵۰
- (۷۴) بلنت ۳۵۶
- (۷۵) روزشتين من ۲۶۲
- (۷۶) بلنت من ۲۵۶
- (۷۷) روزشتين من ۲۵۸
- (۷۸) روزشتين من ۲۷۰
- (۷۹) روزشتين من ۲۵۳
- (۸۰) بلنت ۲۶۱ - ۲۶۲
- (۸۱) روزشتين من ۲۶۹
- (۸۲) بلنت ۲۶۲
- (۸۳) الوطن - ۱۶ فبراير ۱۸۸۳
- (۸۴) بلنت ۲۳۰ وکروم ۸۸ ، ۸۹
- (۸۵) بلنت ۲۰۴
- (۸۶) رفعت السعيد - الفكر الاشتراکی من ۲۰۱
- (۸۷) بلنت من ۲۰۵ - ۲۰۶
- (۸۸) کروم من ۸۸
- (۸۹) بلنت من ۳۲۵
- (۹۰) بلنت من ۳۲۵
- (۹۱) الرافعي - الثورة العربية من ۲۰۴
- (۹۲) بلنت ۳۲۲
- (۹۳) بلنت ۳۲۵
- (۹۴) بلنت ۳۲۳
- (۹۵) بلنت ۳۲۵
- (۹۶) بلنت ۳۰۴
- (۹۷) المرجع نفسه
- (۹۸) بلنت من ۲۷۶
- (۹۹) بلنت ۲۴۹
- (۱۰۰) مذکرات عراقی من ۱۱
- (۱۰۱) المصدر نفسه من ۱۲
- (۱۰۲) أبو سيف يوسف - عرض لكتاب تاريخ الفكر الاشتراکی لرفعت السعيد - الطليعة يناير ۱۹۷۰
- (۱۰۳) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ۱۹۶۶
- (۱۰۴) روزشتين من ۳۰۰
- (۱۰۵) استجواب أحمد رفعت : الطليعة نوفمبر ۱۹۶۶
- (۱۰۶) المصدر نفسه
- (۱۰۷) المصدر نفسه

- (١٠٨) المصدر نفسه •
- (١١٠) مذكرات محمد عبيد من ١٧٦ •
- (١١١) استجواب يعقوب سامى : الطليعة ابريل ١٩٦٦ •
- (١١٢) استجواب عرابى : الطليعة ابريل ١٩٦٦ •
- (١١٣) المصدر نفسه •
- (١١٤) المصدر نفسه •
- (١١٥) التيمس ١٨٨٢/٥/٢٩ نقلا عن الحديدى ١٩٢ •
- (١١٦) بلنت : مرجع سابق •
- (١١٧) بلنت ٣٨٨ •
- (١١٨) استجواب محمد عبيد : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١١٩) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٠) المصدر نفسه •
- (١٢١) استجواب محمد عبيد : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٢) استجواب محمد عبيد : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٣) المصدر نفسه •
- (١٢٤) استجواب على الروبى : الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٥) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٦) استجواب يعقوب سامى : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٧) استجواب يعقوب سامى ، واستجواب عرابى وبلنت من ٣٥٦ •
- (١٢٨) الجريدة ١٩٠٧/٣/٢٣ • (١٢٩) الوطن ١٨٨٢/٦/٢ •
- (١٣٠) المحرومة ١١٦٠ فى ٣ يونيو ١٨٨٢ •
- (١٣١) بلنت من ٣٨٤ •
- (١٣٢) بلنت من ٢٩٧ •
- (١٣٣) بلنت من ٢٧٩ •
- (١٣٤) مذكرات محمد عبيد من ١٨٠ •
- (١٣٥) مضمرة استجواب عرابى ومذكراته ج ١ من ٦٠ •
- (١٣٦) بلنت من ٤٢٩ •
- (١٣٧) بلنت من ٤٣٠ •
- (١٣٨) بلنت من ٣٣٣ - ٣٣٤ •
- (١٣٩) مذكرات محمد عبيد من ١٧٨ •
- (١٤٠) المصدر نفسه من ١٨١ •
- (١٤١) استجواب عرابى - الطليعة ١٩٦٦ •
- (١٤٢) مذكرات محمد عبيد من ١٨٢ •
- (١٤٣) كرومر من ١٨٤ •
- (١٤٤) بلنت من ٧٦٦ •
- (١٤٥) بلنت من ٢٤٤ •
- (١٤٦) بلنت من ٤٤٦ •
- (١٤٧) عمر طوسون من ٤٧ •
- (١٤٨) عمر طوسون من ٤٨ •
- (١٤٩) عمر طوسون من ٥١ •
- (١٥٠) عمر طوسون من ٦٤ •
- (١٥١) عمر طوسون من ٦٧ •
- (١٥٢) بيوفس - الانجليز والفرنسيون فى مصر - نقلا من عمر طوسون من ٧٣ •

- (١٥٣) عمر طوسون ص ٦٩ - ٧٣ - راجع بالذات نص تقرير
المرغشلي باشا . (١٥٤) عمر طوسون ص ٦٧ .
(١٥٥) عمر طوسون ص ٨ ، ٩ . (١٥٦) المرجع نفسه ص ٦٠ .
(١٥٧) كروم ص ١٦٥ . (١٥٨) بلنت ص ٤٩٩ .
(١٥٩) بلنت ص ٥٠٠ - ٥٠١ .
(١٦٠) مذكرات محمد عبيد ص ١٩٣ .
(١٦١) مذكرات عرابي - ج ١ .
(١٦٢) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ .
(١٦٣) مذكرات عرابي ص ١٩٨ .
(١٦٤) مذكرات عرابي ج ١ ص ٢١٢ .
(١٦٥) مذكرات عرابي ج ٢ ص ١٢ .
(١٦٦) كروم ص ١٦٩ . (١٦٧) بلنت ص ٤٠٨ .
(١٦٨) الرافعي الثورة العرابية ص ٤٤٩ .
(١٦٩) الرافعي - المرجع نفسه .
(١٧٠) مذكرات محمد عبيد ص ٢٠٢ .
(١٧١) بلنت ص ٥٤١ . (١٧٢) المرجع نفسه .
(١٧٣) المرجع نفسه ص ٥٤٢ .
(١٧٤) الطائف ٨/١٥ ، ٨/١٥ ، ١٨٨٢ .
(١٧٥) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٢٢ .
(١٧٦) بلنت ص ٥٤٢ . (١٧٧) بلنت ص ٥٠٤ .
(١٧٨) محضر التحقيق مع حسن موسى المقصاد - الطليعة ديسمبر ١٩٦٦ .
(١٧٩) كان أحمد رفعت مديرا للمطبوعات وسكرتيرا عاما لمجلس الوزراء .
(١٨٠) محضر استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
(١٨١) محضر استجواب اليارودي .
(١٨٢) محضر استجواب أحمد رفعت .
(١٨٣) المصدر نفسه .
(١٨٤) ر . الحديدي ص ١٩٤ - ٢١١ والطائف ٧/٢٨ ، ١٨٨٢ .
(١٨٥) بلنت ص ٥١٥ - ٥١٦ و ٥٥٣ .
(١٨٦) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٨٨ .
(١٨٧) المصدر نفسه ص ١٩٢ و ١٩٤ .
(١٨٨) استجواب حسين الدرملي .
(١٨٩) أحمد سمير - مثاقفة التديم ج ١ ص ١٩ - ٢٠ .
(١٩٠) محضر استجواب يعقوب سامي واسماعيل محمد .
(١٩١) محضر استجواب يعقوب سامي .
(١٩٢) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٩٤ .

- (١٩٣) على مبارك : الخطط التوفيقية .
- (١٩٤) مذكرات عرابي ج ٣ ص ١٩٨
- (١٩٥) بيونس - ص ٣٦ - عن الرفاعي : الثورة المرابية ص ٢٨٨ .
- (١٩٦) محضر استجواب يعقوب سامي .
- (١٩٧) محضر استجواب علي الروبي .
- (١٩٨) محضر استجواب موسى المقاد .
- (١٩٩) محضر استجواب حسين الدرملي .
- (٢٠٠) محضر استجواب اسماعيل محمد .
- (٢٠١) محضر استجواب أحمد عرابي .
- (٢٠٢) مذكرات عرابي ص ١٩٦ .
- (٢٠٣) بلنت ص ٧٧٧ .
- (٢٠٤) بلنت ص ٤٨٩ .
- (٢٠٥) محضر استجواب سليمان أباطه .
- (٢٠٦) محضر استجواب محمود فهمي .
- (٢٠٧) بلنت - المرجع السابق .
- (٢٠٨) رسالة صابونجي لبلنت في ١٤ يونيو - التاريخ اسرى لاحتلال انجلترا لمصر - ملحق الكتاب .
- (٢٠٩) رسالة عرابي لجلادستون - المرجع نفسه .
- (٢١٠) محضر استجواب عثمان فوزي .
- (٢١١) محضر استجواب محمود الفلكي .
- (٢١٢) محضر استجواب محمود البارودي .
- (٢١٣) محضر استجواب يعقوب سامي .
- (٢١٤) كرومر : الثورة المرابية ص ١٥٠ .
- (٢١٥) سليم النقاش : مصر للمصريين ج ٥ ص ٤٩ .
- (٢١٦) المصدر نفسه .
- (٢١٧) بلنت ص ٥١٥ .
- (٢١٨) بلنت ص ٣ ، ٥ .
- (٢١٩) المرجع نفسه ص ٥٥٥ .
- (٢٢٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٥٥ .
- (٢٢١) كرومر - ص ١٨٥ .
- (٢٢٢) بلنت ص ٥١٨ .
- (٢٢٣) محضر استجواب البارودي .
- (٢٢٤) نفس المصدر .
- (٢٢٥) بلنت ص ٣٣٦ .
- (٢٢٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨ .
- (٢٢٧) بلنت ص ٣٤١ .
- (٢٢٨) محضر استجواب البارودي .
- (٢٢٩) محضر استجواب محمود فهمي .
- (٢٣٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ١١٥ .
- (٢٣١) بلنت ص ٣٤٢ .
- (٢٣٢) محضر استجواب أحمد رفعت .
- (٢٣٣) راجع محاضر استجواب كل من أحمد رفعت وعرابي وعلي الروبي

واسماعيل محمد *

- (٢٣٤) محضر التحقيق مع عرابي ج ٥ (٢٣٥) - بلفيت من ٢٤٢ *
- (٢٣٦) محضر التحقيق مع البارودي *
- (٢٣٧) محاضر التحقيقات مع عثمان فوزي ومحمود فهمي والبارودي *
- (٢٣٨) بلفيت من ٧٩٩ *
- (٢٣٩) عمر طوسون من ٢٤ و ٢٦ *
- (٢٤٠) المرجع نفسه من ٢٤ و ٢٦ *
- (٢٤١) المرجع نفسه من ٣٦ *
- (٢٤٢) المرجع نفسه من ٣٨ *
- (٢٤٣) المرجع نفسه من ٤٤ و ٤٥ *
- (٢٤٤) المرجع نفسه من ٤٦ *
- (٢٤٥) مذكرات عرابي ج ١ من ١٧٨ *
- (٢٤٦) نبيه (جون) عرابي باشا من ١٤٦ - انقلاب الثورة العرابية
- للراعي من ٢٤٧ *
- (٢٤٨) مذكرات عرابي ج ١ من ١٧٢ *
- (٢٤٩) نبيه من ١٣٧ - انقلاب المراقبات الثورة العرابية من ٢٤٢ *
- (٢٥٠) مذكرات عرابي ج ١ من ١٧٧ *
- (٢٥١) نبيه من ٢٦٧ - انقلاب من الراعي *
- (٢٥٢) مذكرات محمد عبده من ١٩٨ *
- (٢٥٣) بلفيت من ٥٢٢ *
- (٢٥٤) خطاب من عرابي للوزير صوابي في ١٨٨٣/٨/١٤ بلفيت من ٧٥٨ *
- (٢٥٥) مذكرات عرابي ج ١ من ١٧٧ *
- (٢٥٦) محضر التحقيق مع عرابي *
- (٢٥٧) محضر التحقيق مع أحمد رفعت *
- (٢٥٨) المصدر نفسه *
- (٢٥٩) أبو المعاطي أبو النجاة لماذا لم يطلق عرابي قنات السويش - الهلال ١٩٦٩ *
- (٢٦٠) محضر التحقيق مع محمود فهمي *
- (٢٦١) بلفيت من ٨٢ *
- (٢٦٢) الراعي الثورة العرابية من ٤١٦ *
- (٢٦٣) بلفيت من ٥١٩ *
- (٢٦٤) بلفيت من ٥٢٢ *
- (٢٦٥) محضر التحقيق مع عرابي *
- (٢٦٦) المصدر نفسه *
- (٢٦٧) تاريخ مصر في هذا العصر للتفكير من ٧٩ *
- (٢٦٨) مذكرات عرابي ج ٢ من ٢٨ *
- (٢٦٩) مذكرات محمد عبده *
- (٢٧٠) مذكرات عرابي *
- (٢٧١) محمود فهمي باشا ابن البكر الراعي ج ٢ من ٢٣٠ *

- (٢٧٢) مذكرات عرابي .
- (٢٧٣) حياة الاستاذ الامام للشيخ رشيد رضا .
- (٢٧٤) بلنت : مرجع سابق .
- (٢٧٥) محمود الخفيف - عرابي المفتري عليه ص ٣٦٦ .
- (٢٧٦) نينه - ص ٢١٦ عن الخفيف ص ٣٦٧ .
- (٢٧٧) مذكرات عرابي - بلنت : (٢٧٨) مرجع سابق .
- (٢٧٩) مذكرات عرابي .
- (٢٨٠) محاضر التحقيقات مع حسن موسى العقاد .
- (٢٨١) الرافعي - الثورة العرابية ص ٤٤٤ .
- (٢٨٢) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٦١ ، ١٦٨ .
- (٢٨٣) مصر للمصريين ج ٤ ص ٢٢٥ .
- (٢٨٤) بلنت ص ٣٦٣ .
- (٢٨٥) مصر للمصريين ج ٥ ص ١٨٣ .
- (٢٨٦) بلنت ص ٤٩٠ .
- (٢٨٧) د. علي الحديدي - خطيب الوطنية .
- (٢٨٨) بلنت - ص ٥١٧ ، ٥١٨ .
- (٢٨٩) مذكرات عرابي ج ٢ ص ١٨ .
- (٢٩٠) مصر للمصريين ج ٥ ص ٢٤٨ .
- (٢٩٠ مكرر) بلنت : ص ٧٦٦ .
- (٢٩١) مذكرات عرابي ج ٢ ص ١٦٥ ، ١٦٨ .
- (٢٩٢) بلنت ص ٦١٤ .
- (٢٩٣) مذكرات محمد عبده ص ٢٦ .
- (٢٩٤) نفس المصدر ص ٣١ .
- (٢٩٥) نفس المصدر ص ١٣٠ .
- (٢٩٦) استجواب حسن العدوي ص ١٣٤ من مذكرات عرابي ج ٢ .
- (٢٩٧) بلنت ص ٥١٧ .
- (٢٩٨) استجواب حسن العدوي .
- (٢٩٩) استجواب عرابي .
- (٣٠٠) بلنت : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر .
- (٣٠١) الرافعي - الثورة العرابية ص ٥٠٠ .
- (٣٠٢) مقدمة أمرة تحرير الطليعة القاهرة لمحاضر التحقيقات مع

• الثوار العرابيين

- (٣٠٣) محضر التحقيق مع عرابي .
- (٣٠٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- (٣٠٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- (٣٠٦) محضر التحقيق مع الشيخ العدوي .
- (٣٠٧) محضر التحقيق مع علي فهمي .
- (٣٠٨) محضر التحقيق مع عبد الله فكرى .

- ٢٠٩ (٣٠٩) محضر التحقيق مع يعقوب سامى .
- ٢١٠ (٣١٠) محضر التحقيق مع يعقوب سامى .
- ٢١١ (٣١١) محضر التحقيق مع يعقوب سامى .
- ٢١٢ (٣١٢) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد .
- ٢١٣ (٣١٣) محضر التحقيق مع محمود فهمى .
- ٢١٤ (٣١٤) بلنت مع المصدر السابق .
- ٢١٥ (٣١٥) محضر التحقيق مع خورشيد باشا طاهر .
- ٢١٦ (٣١٦) محضر التحقيق مع اسماعيل صبرى .
- ٢١٧ (٣١٧) محضر التحقيق مع عبد الله فكرى .
- ٢١٨ (٣١٨) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- ٢١٩ (٣١٩) مذكرات عرابى ج ٢ ص ٤١ .
- ٢٢٠ (٣٢٠) محضر التحقيق مع يوسف أبو ديه .
- ٢٢١ (٣٢١) محضر التحقيق مع علي عيسى .
- ٢٢٢ (٣٢٢) مذكرات عرابى ج ٢ .
- ٢٢٣ (٣٢٣) بلنت ص ٥٤٨ .
- ٢٢٤ (٣٢٤) بلنت ص ٥٥٤ .
- ٢٢٥ (٣٢٥) بلنت ص ٥٤٥ .
- ٢٢٦ (٣٢٦) بلنت ص ٥٤٦ .
- ٢٢٧ (٣٢٧) كرومر - الثورة العرابية ص ٢٥٠ .
- ٢٢٨ (٣٢٨) مصطفى كامل - المسألة الشرقية من ص ٢١٤ الى ٢٨٠ .
- ٢٢٩ (٣٢٩) اللوام ١٩٠٦/٥/٢ .
- ٢٣٠ (٣٣٠) د. محمد حسين هيكل - مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٩٩ .
- ٢٣١ (٣٣١) نفس المصدر ص ٩٧ .

المصادر والمراجع

(١) مصادر أولية

★ وثائق تاريخية :

- (١) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين - سبعة اجزاء . مطبعة المحروسة ١٨٨٤ .
- (٢) سعد زغلول (باشا) : خطب سعد زغلول الحديثة - جمعها محمود فؤاد - ١٩٢٣ .
- (٣) مجلة الكاتب القاهرية : « وثائق الثورة العرابية » - مجموعة وثائق حول التحقيقات التى جرت فى حريق الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ومدبعتها فى ١١ يونيو من نفس العام - عثر عليها وحققها وعلق عليها الدكتور

- محمد أنيس الاعداد من ٩٩ الى ١٠٢ من يونيو الى سبتمبر ١٩٦٩ .
- (٤) مجلة الطليعة القاهرية : محاضرات محاكمات الثورة العرابية - وقد بدأت الطليعة نشرها على التوالي من فبراير الى يونيو ١٩٦٧ . وذكرت ان النص الذي نشرته قد اعتمد على الوثائق التي عثر عليها في قصر عابدين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى نسخة نادرة من كتاب مصر للمصريين .
- (٥) وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب المصري عن القضية المصرية) - الطليعة الاميرية ١٩٥٥ .
- (٦) رسائل النديم الى عرابي : وجدت مسودات خمس منها حققها ونشرها الدكتور محمد خلف الله أحمد ، وطبعها ملحقة بكتاب « تاريخ مصر في هذا العصر » الذي اطلق عليه المحقق اسم « عبد الله النديم ومذكراته السياسية » القاهرة - ١٩٥٦ .
- (٧) تقويم النيل : (ثلاثة أجزاء في سبعة مجلدات) - مطبعة بولاق القاهرة ١٩١٦ - ١٩٣٦ .
- (٨) مركز دراسات التاريخ القومي بمصر : محاضرات اجتماعات لجان اعادة كتابة التاريخ غير منشورة القاهرة ١٩٦٥ .

★ وثائق فكرية :

- (٩) رفاعة رافع الطهطاوي « تخليص الابدين في تلخيص بارزين » - طبعة وزارة الثقافة المصرية ١٩٥٨ .
- (١٠) « مناهج الالباب » المصرية في مباحث الاداب المصرية .
- (١١) « مقتطفات من كتب رفاعة الطهطاوي » - وزارة التربية ١٩٥٨
- (١٢) عبد الله النديم : سلافة النديم في منتخبات عبد الله النديم - جمع شقيقه عبد الفتاح النديم ومقدمة بقلم أحمد ممي .
- (١٣) يعقوب صنوع : نص مسرحي مجهول : « الجهادي » . نشر وتعليق : فريدة مرعي ، الهلال القاهرية - يونيو ١٩٦٩ .
- و : المسرح العربي دراسات ونصوص : يعقوب صنوع - اختيار وتقديم د* محمد يوسف نجم - دار الثقافة بيروت ١٩٦٣ .
- (١٤) عبد الله فكري : المقارنة بين الوارد في نصوص الشرع والوارد في علم الهيئة - كتاب ملحق بمجلة روضة المدارس المصرية - العدد ٥ من السنة السابعة - ١٨٧٦ م - مطبعة ديوان المدارس بمصر .
- (١٥) الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار في التراجم والاخبار - الجزء ٣ ، ٤ .
- (١٦) مصطفى كامل (باشا) المسألة الشرقية - مطبعة الاداب بمصر - ١٨٩٨ .

★ مذكرات :

- (١٧) أحمد عرابي المصري : مذكرات عرابي « كشف الستار عن سر الامرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية في عامي ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريين ، وعامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين » الممدان ٢٣ ، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٣ •
- (١٨) بلنت (ولغره سكاون) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر • وهو ترجمة لكتاب
Secret history of the English occupation by W.S. BLUNT .
سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر ١٩٥٩ •
- (١٩) عبد الله النديم : تاريخ مصر فى هذا العصر وهو الجزء الثالث من كتاب « كان ويكون » للنديم عثر عليه وحققه الدكتور محمد خلف الله أحمد ونشره يمتوان عبد الله النديم ومذكراته "السياسية" - القاهرة ١٩٥٦
- (٢٠) فارمان « البيرت » : مصر وكيف غدر بها - وهي ترجمة لكتاب Egypt and its betrayal by Farman (A.)
ترجمة هريان يوسف سمى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر •
- (٢١) محمد عبيد (الامام) : مذكرات محمد عبيد : تقديم وتمقيق طاهر الطناسى - العدد ١٢١ من سلسلة كتاب الهلال - ابريل ١٩٦١ - دار الهلال بمصر •
- (٢٢) محمود فهمى باشا : البصر الزاهر فى تاريخ المالم واخبار الاوائل والاواخر .. - الجزء الأول - القاهرة ١٨٩٥ •
- (٢٣) أحمد شفيق (باشا) : مذكراتى فى نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٣٥ •
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى - دار الهلال بمصر ١٩٥٢ •

★ مصنف :

- (٢٥) روضة المدارس المصرية - رئيس التحرير على فهمى رفاعة (١٨٧٠ - ١٨٧٨) •
- (٢٦) المقتطف - رئيس التحرير يعقوب صروف (١٨٧٦) •
- (٢٧) المفيد : حسن الشمس (١٨٨٢) •
- (٢٨) الاعتدال - رئيس التحرير حمزة فتح الله (١٨٨٣) •
- (٢٩) التنكيث والتبكيث - رئيس التحرير عبد الله النديم (١٨٨١) •
- (٣٠) الجنان - رئيس التحرير : العلامة بطرس البستاني (١٨٧٠)
- (٣١) الهلال - رئيس التحرير : جورجى زيدان (١٨٩٢ و ١٩٠١) •
- (٣٢) الجريدة - رئيس التحرير : لطفى السيد (١٩٠٧ - ١٩١١) •
- (٣٣) اللواء - رئيس التحرير : مصطفى كامل (١٩٠١) •

- (٣٤) المنار - رئيس التحرير - رشيد رضا (١٩٠١) .
- (٣٥) الطائف (عشرون عددا - ١٨٨٢) - عبد الله النديم .
- (٣٦) الوطن - ميخائيل عبد السيد (١٨٨١ - ١٨٨٢) .
- (٣٧) الجوائب (تركية باللغة العربية) - أحمد فارس الشدياق (١٨٨١ - ١٨٨٢) .
- (٣٨) النحلة (بيروتية) - القس لويس صابونجي (١٨٧٠) .
- (٣٩) المعرسة - سليم خليل النقاش (١٨٨٢ - ١٨٨٣) .

(ب) مصادر ثانوية

★ تراجم وصي :

- (٤٠) زكي فهمي - صفوة العصر في سيرة مشاهير رجال العصر -
- (٤١) صالح مجدي : حلية الزمن بمناقب خدام الوطن و رفاهه
الطهطاوى - وزارة الثقافة ١٩٥٨ .
- (٤٢) حسين فوزى النجار (د) على مبارك - سلسلة الألف كتاب
القاهرة .
- (٤٣) أحمد أمين (د) : زعماء الإصلاح في العصر الحديث -
القاهرة ١٩٤٧ .
- (٤٤) إبراهيم عبده (د) الصفحى الثنائى - يعقوب صنوع -
القاهرة ١٩٥٥ .
- (٤٥) عباس العقاد : عبقري الإصلاح محمد عبده - القاهرة ١٩٦٢ .
- (٤٦) عباس العقاد : سعد زغلول سيرة وتحية - القاهرة ١٩٣٦ .
- (٤٧) عثمان أمين : محمد عبده - وزارة التربية ١٩٥٨ .
- (٤٨) نجيب توفيق : الثائر عبد الله النديم .
- (٤٩) عبد القادر المغربي : جمال الدين الأفغانى - سلسلة اقرأ ،
العدد ٦٨ .
- (٥٠) على الحديدي (د) : خطيب الوطنية عبد الله النديم -
القاهرة ١٩٦٢ .
- (٥١) محمد عبد الفتى حسن : عبد الله فكرى - القاهرة ١٩٦٥ .
- (٥٢) نجيب مخلوف : توبار باشا وما تم على يده - القاهرة ١٩٠٣ .

★ دراسات في التاريخ الاقتصادى :

- (٥٣) إبراهيم حاصر : الأرض والفلاح - القاهرة ١٩٥٧ .
- (٥٤) أمين مصطفى حفيظ (د) : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى
فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٥٣ .
- (٥٥) راشد البراوى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر

- الحديث - مع محمد حمزة عليش القاهرة ١٩٥٤ •
 (٥٦) روزشتين (تيودور) : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده
 القاهرة ١٩٢٧ - وهو ترجمة لكتاب Egypt's Ruin by T. Rothien
 ترجمة علي أحمد شكرى - القاهرة ١٩٢٦ •
 (٥٧) لاندر (دافيد) : بنوك وباشوات - ترجمة عبد العظيم أنيس -
 القاهرة ١٩٦٦ وهو ترجمة لكتاب of Banks and Baches by D. Lamdevy
 (٥٨) ف ، كيروف - وآخرون « موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية
 ترجمة محمد يوسف الجندي » القاهرة ١٩٦٨ •
 (٥٩) محمد فهمي لهيطة (د •) : تاريخ مصر الاقتصادية في العصر
 الحديث - القاهرة ١٩٤٦ •

★ دراسات في التاريخ الأدبي والفكري :

- (٦٠) لويس عوض (د •) : تاريخ الفكر المصري الحديث - (جزءان)
 القاهرة - ١٩٦٩ •
 (٦١) رفعت السعيد (د •) : تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر - القاهرة
 ١٩٦٩ •
 (٦٢) عبد اللطيف حمزة (د •) : أدب المقالة الصحفية في مصر - الأجزاء
 الستة الأولى - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٦١ •
 (٦٣) جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية - الجزء الرابع •
 وله أيضا : تاريخ الماسونية العام •
 (٦٤) أحمد لطفي السيد : تاملات في السياسة والاحب والاجتماع -
 نفر • طاهر الطنحاني - القاهرة ١٩٦٣ •
 (٦٥) كول (د •) : تاريخ الفكر الاشتراكي - ج ١ - القاهرة
 ١٩٦٣ •

★ دراسات في التاريخ اسياى والعام :

- (٦٦) كرومر (اللورد) - « مصر الحديثة » - الجزء الأول - ترجمة
 اسكندر مكاريوس - القاهرة ١٩٠٩ •
 (٦٧) وله أيضا : الثورة العربية ترجمة عبد العزيز عرابى -
 القاهرة ١٩٥٨ •

- (٦٨) وله أيضا : السودان من الثورة المهدية الى نهايتها ترجمة
 عبد العزيز عرابى القاهرة ١٩٥٩ •
 وهذه الكتب الثلاثة ترجمة للمجلدين الأول والثاني لكتاب
 Modern Egypt

- (٦٩) ابراهيم عامر - ثورة مصر القومية - القاهرة ١٩٥٨ •
 (٧٠) أحمد عبد البارى - الامتيازات الأجنبية - لجنة التأليف والترجمة

- والنشر - ١٩٤٥ •
- (٧١) أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية المصرية - جمعها اسماعيل مظهر - القاهرة ١٩٤٦ •
- (٧٢) جولييت آدم : انجلترا فى مصر - ترجمة على فهمى كامل - القاهرة ١٩٣٦ •
- (٧٣) سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر - ١٩٢٧ •
- (٧٤) صبحى وحيدة : فى اصول المسألة المصرية - القاهرة ١٩٥٠ •
- (٧٥) رشدى صالح : كرومر فى مصر - القاهرة ١٩٤٦ •
- (٧٦) رفعت السعيد (د) : الاساس الاجتماعى للثورة المراهية - القاهرة ١٩٦٧ •
- (٧٧) عباس محمود العقاد : ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٥١ •
- (٧٨) عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل باعث الروح الوطنية - القاهرة ١٩٤٩ •
- وله : مصر اسماعيل - جزران - القاهرة ١٩٤٨ •
- وله : الثورة المراهية والاحتلال الانجليزى لمصر - القاهرة ١٩٤٩ •
- وله : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال - القاهرة ١٩٤٢ •
- (٧٩) عبد العزيز رفاعى (د) : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٥ •
- (٨٠) على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة (عشرون جزءا فى خمسة مجلدات) - القاهرة ١٩٠٠ •
- (٨١) عزيز خانكى : المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة - ١٩٤٩ •
- (٨٢) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٣٤ •
- (٨٣) فوزى جرجس : تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى - القاهرة ١٩٥٨ •
- (٨٤) محمود الخفيف : أحمد عرابى المفتى عليه - القاهرة ١٩٤٧ •
- (٨٥) محمد أنيس (د) : الدولة العثمانية والشرق العربى - القاهرة ١٩٦٣ •
- (٨٦) محمد قاسم : تاريخ القرن التاسع عشر - القاهرة ١٩٢٧ •
- (٨٧) أحمد عزت عبد الكريم (د) : تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على - القاهرة ١٩٣٨ •
- (٨٩) عزيز خانكى : أحاديث جديدة - ١٩٣٦ •
- (٩٠) تشارلز آدم : الاسلام والتجديد فى مصر - ترجمة عباس محمود القاهرة ١٩٣٥ •
- (٩١) أنيس صايغ : الفكرة العربية فى مصر - دار العروبة - ١٩٥٨ •

- (٩٢) محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس فى مائة عام - القاهرة
١٩٦٩ .
- ★ مقالات وبعوث ومعاشرات :
- (٩٣) أبو سيف يوسف : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر - عرض
ونقد لكتاب د. رفعت السيد - مجلة الطليعة - ائقاهرية - ١٩٦٩ .
- (٩٤) أبو المعاطى أبو النجا - لماذا لم يخلق عرابى قناة السويس - الهلال
المقامرية ١٩٦٩ .
- (٩٥) راجع حول نشوء الطليعة المعاملة المصرية - معاضرات
د. عبد الرزاق حسن لطلبة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥ .
- (٩٦) البيرت حوراني : السوريون فى مصر فى القرن الثامن ١٩٢١ -
الفكر المعاصر - ١٩٦٩ .
- (٩٧) حسن حنفى (د) الأفغانى باحث النهضة الفكرية - الفكر المعاصر
١٩٦٩ .
- (٩٨) جاك بيرك : مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر -
١٩٦٩ .
- (٩٩) جارودى (روجيه) : الاسلام والاشتراكية - الطليعة - ١٩٧٠ .
- (١٠٠) حسن عبد العزيز : حركة الفكر القومى فى مصر من حكم محمد
على الى العرب العالمية الثانية - انطليعة - ١٩٦٧ .
- (١٠١) سعد زهران : مات مؤرخ الثورات السبع - الطليعة ١٩٦٧ .
- (١٠٢) عبد المنعم الغزالى : مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر
الحديث - الطليعة - ١٩٦٧ .
- (١٠٣) فتحي خليل : الرفاعى وثورات مصر الثلاث - الطليعة -
١٩٦٧ .
- (١٠٤) كامل زهيرى : السان سيمونية فى مصر - الهلال - ١٩٦٨ .
- (١٠٥) عاطف القمري : الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر
الفكر المعاصر - ١٩٦٩ .
- (١٠٦) محمود اسماعيل عبد الرزاق : جارودى والاسلام والاشتراكية
الفكر المعاصر ١٩٧٠ .
- (١٠٧) عبد المنعم شمس : الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الأفغانى
الجمهورية ١٢/٥/١٩٦٨ .
- (١٠٨) فريد أديب - إيتيلسوف الثائر - أخبار اليوم القاهرة -
١٩٦٩/٦/١٤ .
- (١٠٩) محمد عمارة : الأفغانى مفكرا ومتاخلا - الطليعة - القاهرة
١٩٦٩ .
- (١١٠) نعمان عاشور : فارس القرسان البارودى - أخبار اليوم

- القاهرة ١٩٦٩/١٢/٢٣ •
- (١١١) د • وليم سليمان : تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري -
 الطليعة ١٩٦٦ •
- (١١٢) محمود الشرقاوى : في ذكرى مائة سنة - نائر ومصلح ديني
 الهلال ١٩٦٩ •
- (١١٣) محمد أنيس (د •) : الثورة المرابية - المعهد العالي للدراسات
 الاشتراكية ١٩٦٥ •
- (١١٤) إبراهيم عامر ومعر النهرية - الفكر المعاصر ١٩٦٩ •
- (١١٥) فؤاد مرسى (د •) : البعد الاجتماعي للشخصية المصرية
 الحاضرة - الفكر المعاصر ١٩٦٤ •
- (١١٦) محمد أنيس (د •) دراسة في المجتمع المصري من الاقطاع
 الى الاشتراكية - المعهد العالي للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥ •
- (١١٧) محمود الشرقاوى : على مبارك والثورة المرابية - المجلة
 القاهرة - ١٩٦٠ •

كشاف الاعلام

- الاعلام العربية مرتبة ابجديا حسب الاسم الاول
— الاسماء الاجنبية مرتبة حسب اللقب
— المجهود الاكبر في اعداد هذا الكتف بنفله الصديق الشاعر
اسلمه عربى

ابراهيم (يافا) ص ٤٢٦ ،	احمد زكى ٢٨٧
ابراهيم (بك) ص ١٨٦ ،	احمد سحر ٢٦٠
ابراهيم ابا ٤٣٩ ، ٤٥١	احمد السرسى ٢٨٩
ابراهيم ادهم ٤٤٠ ، ٤٥٣	احمد سيف انقري ٢٦٣
ابراهيم سامى ص ٣٠٨ ،	احمد السيوفى ٢٩٥
ابراهيم المشائلى ٢٨٨	احمد القسناوى ٣٩١
ابراهيم الشريمى ٢٨٩	احمد الصبايحى ٣١٢
ابراهيم عامر ١٨ ، ٢٩ ، ٤٥ .	احمد الشريف ٢٨٨
ابراهيم نوزى ٣٠٩ ،	احمد طاهر ٣٩١
ابراهيم القنلى ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٩٣ .	احمد عبد الصادق ٢٨٩
ابراهيم المويلحى ٢٤٨	احمد عربى (معقم صفحات الكتب)
ابراهيم الوكيل ٢٩٠	احمد فخرى زفول ٢٦٠
ابو زيد الهناوى ٢٨٩	احمد عبد الفغار ٢٤٣ ، ٢٩٠
ابو سيف يوسف ٢٣٠ ، ٣٦٥	احمد على محمود ٢١٣ ، ٢١٤
ابو النجا خنيا ٢٨٨ ،	احمد العوام ٢٦٠ ،
افرى ابو القمل ٢٨٨	احمد فارس القنديلى ٢٢٨
احمد اباظة ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٦٤	احمد فوج ٣٠٩
احمد اسعد ٤٠٧	احمد كبره (الشيخ) ٣٩٥
احمد ابو حسين ٢٨٨ ،	احمد نشات ٣٠٨ ،
احمد ابو سمعه ٢٨٩ ،	احمد القشاوى ٤٢٢
احمد ابو الفنى ٢٦٣	احمد لطفى السيد ٤٨
احمد ابو سعيد ٢٩٠	آدام (جوكيت) ٤٧
احمد حاتم موسى ٢٧	اديب اسحاق ١٦٠ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨
احمد حسين (قوندان) ٣٠٩	٢٤٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٧ ، ٢٣٩ ،
احمد القضاوى ٢٨٩	اسماءيا (الكتيو) ٧٣ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٧٨ ،
احمد خبرى ٣٨٧	٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
احمد نبوس ٢٨٩	٨٦ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ،
احمد دهشكان ٢٨٩	١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
احمد راب ٤٠٦ ، ٤٠٧	١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
	١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ،

[illegible]

- جعفر (باشا) ۲۲۸
 جعفر صادق ۳۰۸
 جوگیز خان ۲۰۹
 جورچی زيدان ۲۴۰
 حزين الجاهد ۲۸۹
 حسن (باشا) ۲۲۸
 حسن چاد ۳۰۹ ، ۳۷۲ .
 حسن راسم ۲۷۷
 حسن رافت (اميرالای) ۳۰۹
 حسن الشريمي ۲۸۹ ، ۳۱۰ ، ۳۸۱
 حسن الشمسی ۲۵۷
 حسن شمراوی ۲۸۹
 حسن الطويل ۱۷۴ ، ۲۴۱ .
 حسن العلوی ۴۳۴ ، ۴۳۶
 حسن مظهر (الکواء) ۳۰۹
 حسين دوسي المعاد ۱۴۴ ، ۲۵۰ ، ۳۹۲ ،
 ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۲۲ ، ۴۳۷
 حسين (الامير) ۱۶۷
 حسين ابو حسين ۲۸۸
 حسين بهجت ۳۰۹
 حسين کلل ۱۳۱
 حسين فوزی ۲۶۸
 حسين الزمر ۲۸۹
 حسين سويلم ۲۸۹ ، ۲۹۰
 حسين التجدي ۲۸۹
 حليم (الامير) ۹۸ ، ۱۰۰ ، ۱۰۱ ، ۱۵۰ ،
 ۱۵۲ ، ۲۲۷ ، ۲۵۰ ، ۲۶۵ ، ۳۹۹ ، ۴۰۹ ، ۴۱۰ ،
 حماد ظاهر ۲۸۹
 حمزة فتح الله ۲۵۶
 حميده الخنجروري ۲۶۳ .
 حميد ابو سقيت ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۲۲
 هنا يوسف ۲۹۰
 حيدر ۲۸۷
 خالد باشا (الکواء) ۳۰۹
 خليل (بك) ۲۴۳
 خسرو باشا ۲۴۳
 خضر (انغدي) ۲۴۳
 خضير (الشيخ) ۳۷۸
 خليل كامل ۲۷۳
 خليل افغا ۱۵۱
 خورشيد باشا ۴۱۴ ، ۴۳۷
 داوود يکن ۱۱۸
 درويش ۸۳
 درويش (باشا) ۵۰ ، ۹۹ ، ۱۰۰ ، ۲۶۲ ،
 ۲۶۳ ، ۲۶۵ ، ۲۷۸ ، ۳۷۹ ، ۳۸۱ ، ۳۸۲ ،
 ۳۹۳ ، ۴۰۸
 دزاليلى ۸۲ ، ۸۷
 دوغرين ۱۰۵ ، ۴۲۷ ، ۴۴۵ ، ۴۴۶ .
 دنلوب ۲۶ ، ۳۹
 دى بلينى ۸۵ ، ۱۵۱
 دى سلسي (سلقستر) ۱۷۵
 ديسي (ادوارد) ۱۴۰
 دى رنج ۸۹ ، ۲۴۴
 ديرنجو : ۷۶ ، ۱۴۱ ، ۱۴۳ ، ۱۴۴ .
 دى نريسنييه ۸۸ ، ۸۹ ، ۱۰۲ ، ۲۵۲
 دى ليسيس ۱۶۷ ، ۴۱۶ ، ۴۱۷ ، ۴۱۸
 رؤوف (باشا) ۳۹۵
 راتب باشا ۳۲۶ .
 راشد الفيراوی ۲۹
 راشد حسني ۳۰۹ ، ۳۶۷ ، ۴۱۴
 راشدي (باشا) ۴۴۹
 راشدي صالح ۱۴ ، ۱۸ ، ۲۹ ، ۳۰ ، ۵۴ ،
 ۵۷
 رشوان حمادي ۲۸۹
 رشوان محفوظ ۲۹۲
 رفاعة رافع الخططاوی ۱۶۸ ، ۱۷۲ ، ۱۷۵ ،
 ۱۷۸ ، ۱۷۹ ، ۱۸۲ ، ۱۸۸ ، ۱۸۹ ، ۱۹۹ ،
 ۲۰۰ ، ۲۰۱ ، ۲۱۴ ، ۲۱۹ ، ۲۲۰ ، ۲۲۳ ،
 ۲۲۴ ، ۲۲۹ ، ۲۳۰ ، ۳۰۲ .
 رفعت السعيد ۱۴ ، ۱۸ ، ۵۴ ، ۵۵ ، ۵۸ ،
 ۵۹ ، ۶۰ ، ۶۱ ، ۲۲۹ ، ۲۵۸ ، ۳۶۳ ،
 ۳۶۵ ، ۴۰۲ ، ۴۰۳ .
 روبرتسون ۴۲۳
 رود (سيسل) ۳۶
 روز شنين (تيودور) ص ۱۸ ، ۳۷ ، ۳۸ ،
 ۴۵ ، ۸۵ ، ۱۲۹ ، ۱۴۳ ، ۱۵۵ ، ۲۸۶ ،
 ۳۶۷ ، ۳۳۳ ، ۳۶۸ .

عبد الرحمن الرافعي ١٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٥ ،	عبد الوهاب (قومندان) ٣٧٢
٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٦٧ ،	عتمان رفعت ٣٩٢
٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،	عتمان رفقي ٨٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤١٥ ، ٤٣٥ ،	١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٢٤٣ ، ٢٧٢ ،
عبد الرحمن همام ٢٨٩	٣١٨ ، ٣٣٧ ، ٤٠٧ ،
عبد القمم خفاجي ٢٨٩	عتمان خزالي : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
عبد السلام ابوالمصطفى ٢٣٧ ، ٢٩٠ ، ٣٢٩ ،	عتمان نخزي ٣٩٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ،
٣٩٠ ،	عتمان همام ٢٨٩
عبد المشيد بطرس ٢٨٩	علي ابراهيم ٢٩٠
عبد العالي حلمي ٣٣ ، ١١٦ ، ١٥٣ ،	علي ابر سلام دنيا ٢٨٨
١٥٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ، ٣٣٧ ، ٣٧٠ ،	علي انكري ٢٢٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
٣٧٢ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٣٢ ،	علي حسن ٢٩٠
٤٤٢ ، ٤٥٣ ، ٥٥٤ ،	علي خفاجي ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،
عبد العزيز (السلطان) ١٧٠	علي رافعي ٤٠٧
عبد العزيز رفاعي ٢٩٩	علي شحير ٢٩٠
عبد العزيز منصور ٢٨٩	علي صادق ٣٦٨
عبد الفتاح الجبل ٨ ، ١٩ ،	علي عمران ٢٨٩
عبد الفتاح زغلول ٢٨٩	علي مكوشي ٣٩٥
عبد القادر الجزائري ٢٢٧	علي عيسى ٤٤٠
عبد القادر المغربي ٢١٨ ، ٢٥٩ ،	علي نهسي ٥٢ ، ٩٣ ، ١١٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
عبد اللطيف بلشا ٣٩٥ ، ٤٠٨ ،	١٥٤ ، ٢٠٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٦ ،
عبد الله عياد ص ٢٨٩	٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٣٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٢ ، ٤٣١ ،
	٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ،
عبد الله فكري : ١٣٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠ ،	علي نهسي رفاعة ٢١٤ ،
٣٦٠ ، ٣٦٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ،	
عبد الله القديم : ٣٩ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٠ ،	علي مبارك ١١ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ،
١١٣ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،	١٧١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٩٥ ،
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ،	علي القبيبي ٢٦٣
١٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،	علي كساب ٢٨٩
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،	علي نابل (الشيخ) ٣٩٥
٢٢٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،	علي نظامي ٩٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ،
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،	علي بك الكبير ٩٤
٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،	علي القروبي ١١٣ ، ١١٤ ، ٢٧٦ ، ٣٠٨ ،
٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ،	٣٧٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ،
٣٦٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ،	٤٣١ ،
٤١٨ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ،	علي يوسف ٣٧٢
عبد المجيد (السلطان) ٧٧	عليش (الشيخ) ١٧٤ ، ١٧٥ ، ٣٩٧ ،
عبد المجيد البيطاش ص ٣٩٠	عيسوي الشريف ٢٨٨
عبد القمم السعودي : ص ١٩	عمر بن الخطاب ٢٨

محمد اسکندری ۲۶	کوکسی : ۳۴۱ + ۳۴۲ + ۳۴۵ + ۳۸۰
محمد رهنمی ۳۷۲ .	کون (ملک) ۲۰۷ + ۲۰۹
عمر طوسون ۴۱ + ۴۳ + ۳۸۵ + ۴۱۲ + ۴۱۳	کونراد ۱۰۳
عمر لطیفی ۲۳۹ + ۲۷۷ + ۲۸۱ + ۳۸۷	کامبین ۴۲۳
۳۹۱ + ۳۹۶	کیفی ۸۲ + ۸۳ + ۱۳۵
فتیاضی (الفتاضی) ۲۱۷	لایرنر ۱۸۱
فاریلادی ۴۲۴	لاسل (نواتز) ۳۳۲
فوسیر (الفوسیر) ۲۴۰	لاذر (دانفید) ۱۸ + ۱۲۱ + ۱۴۰ + ۲۵۵
فارسی نمر ۲۱۴	۱۶۰ + ۲۱۰ + ۲۷۷ .
فخری پائشا ۳۸۷	لطفی المسید ۴۴۹
فضل الزمر ۲۸۹	لطیف (افندی) مسلم : ۲۳۸ + ۳۲۴
فریده احمد ۲۰	لوتر ۲۱۵
فریزر ۶۸ + ۳۱۷ + ۴۱۵	لوپس (الکلام) ۴۳۲
فوزی جرجس ۱۴ + ۱۸ + ۲۹ + ۳۰ + ۵۴	لوپس صابونچی ۳۹ + ۱۷۰ + ۲۰۹ + ۲۰۹
۵۵ + ۵۶ + ۳۲۲ .	۲۱۰ + ۲۱۴ + ۲۲۷ + ۳۵۸ + ۳۷۹ + ۳۸۲
فوتکین ۲۵۸	۳۹۸ + ۳۹۹ + ۴۱۱ + ۴۲۲ + ۴۲۷
فوتکیر ۱۷۸	لوپس عوضی : ۱۸ + ۱۷۲ + ۲۲۳ + ۲۲۴
فواد یک ۴۰۶	مارکسی (کتول) ۲۶۷
فواد مرسی ۲۹ + ۵۴ + ۶۰	مالیت (ادوارد) ۳۸ + ۳۹ + ۴۵ + ۹۱
فلسف آمین ۴۴۹	۹۷ + ۹۳ + ۹۹ + ۲۵۵ + ۲۸۱ + ۲۸۲
فارتراویت ۲۸۴ + ۴۰۰ + ۴۰۲	۳۴۴ + ۳۴۵ + ۳۴۹ + ۳۵۰ + ۳۵۲
کالیسفر ۲۸۴	۳۵۳ + ۳۶۲ + ۳۸۰ + ۳۸۴ + ۳۹۱
کاشتر ۳۶۵	میروک النیب ۲۸۹
کرومر ۱۲ + ۱۴ + ۱۶ + ۳۶ + ۳۶	محمد ابو الفضل (الجبلاوی - الشیخ) ۳۶۳
۳۸ + ۳۹ + ۴۵ + ۴۸ + ۵۲ + ۸۰ + ۸۸	محمد الفتی (الفیر) ۱۶۷ + ۱۸۶
۹۶ + ۲۰۶ + ۲۱۰ + ۲۴۲ + ۳۳۴ + ۳۴۶	محمد امین ۲۳۴
۲۴۷ + ۳۴۹ + ۳۶۵ + ۳۸۰ + ۳۸۵ + ۴۰۰	محمد انیس (ه) ۱۴ + ۱۸ + ۲۹ + ۳۰ + ۳۳
۴۰۳ + ۴۴۲ + ۴۴۶ + ۴۴۸	۵۴ + ۵۴
کنتن (جان) ۲۱۶	محمد الفتی ۳۶۲
کلیسر ۱۷۸	محمد چلال ۳۱۳ + ۳۱۴
کولتن (اوتکند) ۴۵ + ۸۷ + ۸۹ + ۹۱	محمد الفلانی ۲۸۹
۹۲ + ۱۸۰ + ۲۱۶ + ۲۵۵ + ۲۵۶ + ۲۴۷ + ۲۴۸	محمد حسین هیکل (ه) ۴۴۹
۳۴۸ + ۳۴۹ + ۳۵۰ + ۳۵۲ + ۳۵۴	محمد حمادی ۲۸۹
	محمد خلیل ۲۰۶

محمد فريد ٤٤٨	محمد دبوس ٢٨٩ ٢١٢
محمد فتح الله ٣١٣	محمد النخشان ٢٨٩
محمد قتي ١٣٥ ٤٠٩	محمد راضي ٢١٥
محمد كساب ٢٨٩	محمد رؤوف ٢٠٨
محمد مظهر ٢٢٢	محمد رضا (القواد) ٢٠٩
محمد الناقى ٢٤١	محمد رشيد رضا ٥٧
محمد النجدي ٢٨٩	محمد سمك هجرس ٢٠
محمد الوكيل ٢٨٩	محمد سلطان ٤٨ ٩٢ ٧٥١ ٧٧٧
محمود ابراهيم ٢٦٢	٣٢٢ ٣٥٢ ٣٥٢ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧٢
محمود اسماعيل عبد الرزاق ٢٢٩	٣٧٤ ٣٧٩ ٣٨٧ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١
محمود الخفيف ١٨ ٤٩ ٥٠ ٢٤٢	٤٢٢ ٤٣٦ ٤٣٨
محمود زقنول ٢٨٩	محمد الشاذلي ٢٨٨ ٣١٤
محمود سامي البارودي ٤٤ ٤٩ ٥١	محمد شعبي ٢٨٨
٥٧ ٥٦ ٥٩ ٩٧ ٩٨ ٩٤	محمد الشواربي ٢٨٩ ٢٩٠
١١٧ ١١٨ ١٥٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧	محمد الصلح ٣٩٣
٢٠٩ ٢١٠ ٢١٩ ٢٢٧ ٢٤٥	محمد الصيرفي ٢٨٩
٢٧٤ ٢٧٦ ٢٨٤ ٢٠٦ ٢١٨	محمد ظافي ٤٠٧
٣٣١ ٣٣٢ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٦	محمد عبد الله ٢١٤
٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٨ ٣٦٠ ٣٦١	محمد هبيل ٢٩ ٤٩ ٥٢ ٥٣ ١١٥
٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧٢ ٣٧٤	١٢٠ ١٢٠ ١٣٢ ١٣٦ ١٣٦ ١٤٦
٣٧٩ ٣٨٩ ٣٩٢ ٤٠٦ ٤٠٧	١٤٨ ١٤٩ ١٦٢ ١٨٠ ١٨٧ ١٨٩
٤١٠ ٤١٥ ٤١٨ ٤٢٤ ٤٣١	١٩٠ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ٢٠٠ ٢٠٥
٤٣٧ ٤٣٨ ٤٤٢ ٤٥٢ ٤٥٤	٢٠٩ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٧ ٢١٨
٤٥٥	٢٢٠ ٢٢٢ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٣٩
محمود سليمان ٢٨٩	٢٤٠ ٢٤٥ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩
محمود الشراوى ١١	٢٥٩ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٨٥ ٢٩٧
محمود المطار ٢٩٠ ٢٩٣	٢٩٩ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٨
محمود فهمي باشا ٥١ ٢٤١ ٣٦٠	٣٣٩ ٣٤٧ ٣٥٢ ٣٥٥ ٣٥٨ ٣٧٢
٣٧٢ ٣٧٦ ٣٨٣ ٣٩٨ ٤٠٧	٣٧٩ ٣٨٥ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩٢ ٣٩٦
٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٩ ٤٢١	٤١١ ٤١٤ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣
٤٢٢	محمد مبيد ٢٤١ ٢٤٣ ٢٧٢ ٢٩٥
٤١٧ ٤٥١	٤١٧ ٤٥٣ ٤٥٤
محمود النكسي ٢٢٠ ٤٠٠	٤١٧ ٤٥١
محمود واصف ٢٣٩	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مراد (الامير) ١٢٢ ١٢٤ ١٨٦	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مراد السموني ٢٨٩ ٢٩٠ ٢١٤	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مرقس تبيه ١٦٠	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مصطفى ابو المظ ٢٨٨	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مصطفى جميس ٢٩٠	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مصطفى ملام ٢١٣	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥
مصطفى قتيه ٢٨٩	٤١٧ ٤٥١ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥

مصطفى فاضل ٨٧ ء ١٥٠ ء ١٧١	هارثوث ٣٧٧
مصطفى فهمي ٣٦٨ ء ٣٤٧	هارثوثون ٣٧٧
مصطفى كامل ٢٧ ء ٤٥ ء ٤٦ ء ٤٧ ء ٤٨	فلال منق ٢٩٠ ء ٢٩٣
٢٤٦ ء ٤٤٧ ء ٤٤٨	همام حمادي ٢٨٩
مصطفى ماهر ٣٦٠ ء ٣٦٢ ء ٣٩٣	هولاكو ٢٠٩
ملتر (اللورد) ٣٦ ء ٢٤٦	هيلج (دي سانت) ٨٨ ء ٨٩
مهنى يوسف عمر ٢٨٩ ء ٢٩٠ ء ٣١٤	واصف سميكه ٢٦٠
مولى (جون) ٢٥٥ ء ٢٥٦	والاس (ماكزى) ١٢٧ ء ١٢٨
مومن مزار ٤٧٧	وتملى (چارلت) ٢٥٧ ء ٣٧٧ ء ٤١٥ ء
مونتسيكيو ١٧٨ ء ١٧٩ ء ٢٣٠ ء ٢٣٣	٤١٨ ء ٤١٩ ء ٤٥١
موير (وليم) ١٨١ ء ١٨٢	ولسن (ريفرس) ٧٩ ء ٨٥ ء ١١٤ ء ١٥١
ميخائيل سيد السيد ٢٢٨ ء ٢٤٨	٢٤١ ء ٣١٨ ء ٣٢٤ ء ٣٢٧ ء ٣٣١ ء ٤١٨
ميرابو ١٩٣ ء ٣١٨	٤١٩ ء ٤٤٤
نازلى فاضل (الامير) ٣٩٣	يعقوب سامى ١٧٦ ء ٣٠٨ ء ٣١١ ء ٣٧٢
نجيب مظلوم ٤٠	٣٩٤ ء ٣٩٥ ء ٣٩٦ ء ٣٩٧ ء ٤٠٠
نصر الشوايى ٢٨٩	يعقوب صروف ١١ ء ٢١٤
نقولا لوما ٢٤٠	يعقوب صنوح ١١٣ ء ١٤٠ ء ١٦٠ ء ١٨٣
نسوار ٤١ ء ٧٩ ء ٨٥ ء ١١٤ ء ١٤٩	٢٠١ ء ٢٠٢ ء ٢١٨ ء ٢٤٨ ء ٢٤٩
١٥١ ء ١٥٧ ء ١٩٢ ء ١٩٣ ء ٢٢٨	٢٥٤ ء ٢٦٥ ء ٢٦٦ ء ٤٠٩
٢٤١ ء ٢٤٦ ء ٢٧٤ ء ٣٠٤ ء ٣٠٥ ء ٣١٨	يوسف ابو ريقه ٢٩١
٣٢٤	يوسف ابو شنب ٢٨٩
	يوسف رزق ٢٩٠
٣٧٧ نور بروك	يوسف المقيى ٢٩٠
٤١٢ ء ٢٢٨ ء ٢٢٩ ء ٤١٣	يوسف محمد عمر ٢٨٩
٤١٨	يوناثانى (كاركو) ٢٤٤

الفهرس

٧	مقدمة
(ص ٢١ - ٦١)	مدخل - مسألة منهج
٢٣	أحد ملامح التحدى الحضارى
٢٥	إعادة كتابة التاريخ القومى
٢٨	المنهج الاشتراكى العلمى والدراسات التاريخية
٣٢	محاولة جديدة
٣٤	أين يكمن الخلاف ؟
٣٦	الاستعمار يصنف الثورة العرابية مرتين
٣٩	فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة
٤٣	المدرسة القومية وإخطأ المنهج
٤٨	أصحاب النفاق والجمال
٥١	تراجيديا الثورة
٥٤	المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة
	الفصل الأول : الاحتكارات الأوربية من الاحتلال السلمى الى الغزو المسلح
٦٥	متى بدأ الاحتلال ؟
٦٩	الامتياز على السلطة
٧٤	الغزو المسكرى لماذا ؟
٧٥	المصراع الأوروبى حول المسألة الشرقية
٧٨	الخديو اسماعيل : حكم من .. وسقوط شريف ..
٨١	فرنسا وإنجلترا فرسا رهان
٨٧	المصراع حول اسلم الطرق لاجهاض الثورة
٩٤	السلطان .. من حماية الاستقلال .. الى اعلان العصيان
١٠١	مؤتمر الأستانة .. وتدويل المسألة المصرية
(ص ١٠٦ - ١٦٢)	الفصل الثانى : الخريطة الاجتماعية للثورة
١٠٧	المناخ العام
١١٠	جيش الفلاحين بين استبداد الخديو وخيانة الارستقراطية العسكرية

● **الفصل الخامس : الجبهة الثورية من الوحلة الى التفتت (ص ٣١٥ - ٤٤٢)**
الجبهة الوطنية المتحدة ٣١٧

المرحلة الأولى : تكوين الجبهة فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩	٣٢٤
المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع	٣٣٠
المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة	٣٤٢
المرحلة الرابعة : الارستقراطية الزراعية والسراى تخونان الثورة	٣٦٠
المرحلة الخامسة : الانقسام النهائى .. امتان .. من ضرب الاسكندرية الى سقوط القاهرة	٣٨٤
برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا	٣٩٢
التحالف المصرى المشائى	٤٠٥
العرب .. قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية	٤١١
قيادة الثورة .. ملاحظات حول الزعامة البرجوازية	٤٢٠

● **خاتمة : الفصل الاخير والفصل الاول** (ص ٤٤٣ - ٤٥٥)

الستار الختامى للملحة الثرابية : رجال فى مربى الشمس	٤٥٠
هوامش الكتاب	٤٥٧
المصادر والمراجع	٤٨٣
كشاف الاعلام	٤٩١

للمؤلف

- ١ - الثورة العربية . ٢٢٧
- ٢ - حكايات من مصر (نقد) ٢٢٧
- ٣ - (المجموعة الأولى) : دار الوطن العربي - بيروت ١٩٧٤ .
- ٤ - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ .
- ٥ - الطبعة الثانية - دار المستقبل العربي للنشر - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٦ - حكايات من مصر (نقد) ٢٢٧
- ٧ - (المجموعة الأولى) : دار الوطن العربي - بيروت ١٩٧٤ .
- ٨ - الاخوان المسلمون : مأساة المأثني ومشكلة المستقبل ٢٢٧
- ٩ - دراسة ضمن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل : الاخويون المسلمون - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٧
- ١٠ - معاكسة ثورة ١٩١٩ - الجزء الأول - النص الكامل للمعاكسة فؤاد مراد الدين باشا أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣ - مع : دراسة وتعليقات للمؤلف مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٨٠ .
- ١١ - البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة ٢٢٧
- ١٢ - الطبعة الأولى - دار بن خلدون - بيروت ١٩٧٩
- ١٣ - الطبعة الثانية - مطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨٠ .
- ١٤ - مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا (رواية سياسية) ٢٢٧
- ١٥ - الطبعة الأولى - دار بن رشد - بيروت ١٩٧٩ .
- ١٦ - البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج العلية : ٢٢٧
- ١٧ - الطبعة الأولى : دار التنوير - بيروت ١٩٨٢ .
- ١٨ - تعنت الطبع :
- ١٩ - حكايات من مصر (المجموعة الثانية - هوامش المقريري) ٢٢٧
- ٢٠ - حكايات من مصر (المجموعة الثالثة - هوامش المقريري) ٢٢٧
- ٢١ - طلقات لا تطيش على جبهة الفكر (الصراع بين اليمين واليسار في الثقافة المصرية) ٢٢٧

- ١١ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الأول من المذكرات) .
- ١٢ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الثانى من المذكرات) .
- ١٣ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الاحاديث والمقالات والرسائل) .
- ١٤ - أسطورة فرج الله الحلو (وثائق التحقيق فى قضية-تمذييه واغتياله) .
- ١٥ - عبد الرحمن الجبرتي : الانتلجنسيا المصرية فى عصر القومية .
- ١٦ - اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكرين تاريخيا)
- ١٧ - أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائى والسياسى فى مصر) - نشرت
مسلسلة فى مجلة ٢٣ يوليو - لندن - ١٩٨١ .
- ١٨ - الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية .
- ١٩ - وثائق الحركة الشيوعية المصرية (دراسة ووثائق) .
- ٢٠ - مستقبل الديمقراطية فى مصر .
- ٢١ - أفكار شكرى مصطفى الحقيقية - دراسة لتيار التكفير والهجرة - مع
أول نص ينشر لأفكار الجماعة - نشرت مسلسلة فى جريدة السياسة
الكويتية - ١٩٧٩ .
- ٢٢ - البرنيسمة والأفندى (حكايات من مصر) .

لحسوة : الاخطاء المطبعية التي وقعت في هذه
الطبعة ، لا يعسر على القارئ ادراكها ، ولا تفل كثيرا بالمعنى
الذى اراده المؤلف .

رقم الايداع ٣٩٤٢ / ٨٢

الطبعة الفنية
ت : ٩١١٨٦٢ - القاهرة

الثورة العربية

● في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة العربية (١٨٨٢-١٩٨٢)، يصدر هذا الكتاب ليقدم رؤية موضوعية لهذا الحدث الهام في حياة مصر والوطن العربي، فقد تعرضت الثورة العربية لاحكام تاريخية قاسية، تراوحت بين الاتهام الصريح بالخيانة. أو التفريط المساوى لها، ولم تصل الى الانصاف الا في اقلها. وزاد من اغراء القبول بتلك الاحكام، الموقف غير الودى الذى اخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية منها.

● وهذا الكتاب يقدم الثورة العربية باعتبارها حلقة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، فيضعها في الاطار الصحيح لفهمها وتقييمها تقنيا موضوعيا، يستند الى رؤية منهجية واضحة. لاتجاهل خصوصية تطور التاريخ العربى والمصرى. وفي هذا الصدد تحلل الدراسة الخريطة الطبقيّة للثورة، والبنى الايدولوجية لها، ونظرها الى مسألة السلطة، وترصد كيفية تكون- ثم تفتت- الجبهة الوطنية التى قادتها، والنقاط البرنامجية التى التقت- ثم اختلفت- حولها. وهو تحليل يطرح للحوار العلمى، مجموعة من الفروض الجديدة التى لم يسبق طرحها حول ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ العربى.

● مؤلف الكتاب صلاح عيسى، كاتب وصحفي من المهتمين والباحثين في التاريخ. نشرت بحوثه ودراساته في معظم الدوريات العربية. وهو صاحب «البرجوازية المصرية واسلوب المقاضية» و «حكايات من مصر» و«محاكمة فؤاد سراج الدين». و «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبه»